



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة باتنة 1

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية المغاربية

(تونس والمغرب الأقصى انموذجا) 1954-1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في التاريخ

تخصص: تاريخ الثورة التحريرية

إشراف:

أ.د/ لمياء بوقريوة

إعداد الطالبة:

نصيرة شوحة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
تيتة ليلى	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسة
بوقريوة لمياء	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
بلفردى جمال	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي بريكوة	عضوا مناقشا
شرفة فريدة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
لهلالي سلوى	أستاذ محاضر -أ-	جامعة سطيف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2022



شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعاننا على إكمال هذا العمل، الذي نبتغي من خلاله رضاه عنا
والوصول إلى العلم والمعرفة التي أمرنا بها، كما نحمده أنه سخر لنا من عباده الصالحين
من أمدنا بالعون والمساعدة

ولهذا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والاعتزاز إلى الأستاذة الفاضلة بوقريوة لمياء على
إشرافها على الأطروحة كما أشكرها على كل ما قدمته لي من نصائح قيمة لإتمام هذا
العمل على أحسن وجه وأيضا على صبرها علي في كثير من المرات أسأل الله
أن ينفع بعلمها الواسع وأرجو أن أكون قد وفقت في تقديم ما يرضيها ويليق باسمها فشكرا
ألف شكر .

الشكر أيضا للسادة الأساتذة على قبولهم مناقشة الأطروحة، والشكر موصول إلى كل من
علمني حرفا خلال مساري التعليمي .

إهداء

إلى كل أب أعد ابنه ليكون إنسانا مفكرا في مجتمعه

إلى كل أم هزت مهد وليدها وهللت له طفلا، وعلمته كيف يعطي وطنه رجلا

إلى والدي العزيز الذي وفر لي كل غال من أجل العلم أطال الله عمره وأمدّه الصحة
والعافية .

إلى والدي الغالية التي زرعت في نفسي حب العلم منذ الصغر أطال الله عمرها

إلى زوجي الكريم الذي كان يشجعني دائما

إلى ابني الغالي وبهجة فؤادي أسامة

إلى ابنتي الغالية وقرّة عيني تقوى

إلى أم زوجي أطال الله عمرها التي تحمّلتني طيلة مدة انجاز الأطروحة

إلى أب زوجي أطال الله عمره، وإلى كل عائلة زوجي الكريمة

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة

إلى كل محب من الأصدقاء والأقارب

من طلب العلم وأضاء شمعة في طريقه

أهدي هذا الجهد المتواضع سائلة من الله أن ينفع به الجميع

مقدمة

استطاعت فرنسا احتلال الجزائر سنة 1830 وجعلتها قاعدة للتوسع وبناء إمبراطورية استعمارية في إفريقيا، فمن الأراضي الجزائرية استطاعت احتلال تونس وفرض الحماية عليها وتوقيع معاهدة باردو سنة 1881 ثم فرض الحماية المزدوجة الفرنسية والاسبانية على المغرب الأقصى سنة 1912. إن تعدد أساليب تغلغل الاستعمار الفرنسي في المنطقة المغاربية رافقته سياسة استعمارية تعسفية واحدة ووجدت هذه السياسة أمامها شعوبا رفضت الاستعمار بكل أنواعه لتقود مقاومة مسلحة في محاولة منها لإخراج المستعمر، واعتمدت كذلك على المقاومة السياسية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية مستغلة الظروف الإقليمية والدولية لصالحها محققة بعض النجاحات خاصة في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، والجدير بالذكر أن هذه المقاومات ميزها طابع التضامن فيما بينها في إطار الوحدة المغاربية والنضال ضد العدو المشترك، ومحاولة مغربة الحرب في شمال إفريقيا خاصة سنة 1954 باندلاع الثورة التحريرية في الجزائر وقد سبقتها تونس والمغرب في إعلان المقاومة المسلحة.

إن الثورة الجزائرية من أعظم ثورات القرن العشرين نظرا لطبيعتها وإيديولوجيتها وتأثيرها العميق في السياسة الفرنسية وفي محيطها المغاربي والإفريقي، هذه السياسة الاستعمارية التي رفضت التخلي عن الجزائر مهما كان الثمن فلجأت إلى كل الوسائل والطرق لإجهاض الثورة التحريرية والقضاء عليها، كما أن الثورة الجزائرية سعت جاهدة لتحقيق الأهداف السامية التي نصت عليها موائيقها وهي تحقيق الاستقلال الوطني في إطار الوحدة المغاربية.

إن هذا الإصرار في الوصول إلى هذه الأهداف غير مجرى الأحداث السياسية في المنطقة المغاربية وفي الساحة العالمية، إذ واجهت الجزائر دولة من أقوى دول الحلف الأطلسي مؤثرة بذلك على علاقات فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي تدخلت بكل ثقلها السياسي والاقتصادي في شؤون المنطقة المغاربية خوفا من تأثير الثورة الجزائرية على المنطقة في إطار ما كان يعرف بالصراع الأيديولوجي والحرب الباردة بين المعسكرين.

دواعي اختيار الموضوع:

إن جل الدراسات الأكاديمية السابقة التي تناولت العلاقات المغربية تناولتها في إطار التضامن المغربي ودور تونس والمغرب في دعم الثورة التحريرية، وسنحاول في بحثنا هذا تسليط الضوء على الثورة التحريرية على مستوى العلاقات المغربية وبالتحديد أثرها على السياسة الفرنسية اتجاه تونس والمغرب من 1954 إلى 1962 ومن هنا يمكننا حصر أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- إن معظم الدراسات التي تطرقت لموضوع الثورة التحريرية والعلاقات المغربية كانت محصورة في إطار دعم الثورة والعمل على تدويل القضية الجزائرية.
- أهمية الموضوع لأنه يمس جانب مهم من جوانب الثورة التحريرية والرغبة في إبراز دورها في التأثير على السياسة الفرنسية وتغييرها لصالح تونس والمغرب وليبيا والعديد من الدول الإفريقية.
- أهمية مبادئ الثورة التحريرية وأهدافها التي لم تتخل عنها بالرغم من تغير المعطيات الإقليمية خاصة فيما يتعلق بالتضامن المغربي، والاستقلال في إطار وحدة الشمال الإفريقي.
- قوة الثورة التحريرية ودبلوماسيتها المرنة في مواجهة كل الرهانات والمساومات الفرنسية والمغربية وحتى الإفريقية للمساس بوحدة التراب الجزائري.
- الصعوبات التي واجهتها الثورة التحريرية بعد استقلال تونس والمغرب وإبراز دورها في جلاء القوات الفرنسية من البلدين بالرغم من استقلالهما.
- تأثير كلا من تونس والمغرب بتطورات الثورة التحريرية الجزائرية والضغط الفرنسي عليهما وتوتر العلاقات في المنطقة المغربية والاستنجاد بالمساعدات المالية والاقتصادية الأمريكية للخروج من الأزمة الاقتصادية للدولتين الناشئتين.

إشكالية البحث:

إن موضوع دراستنا يستهدف دراسة طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية والعلاقات الفرنسية المغربية بعد اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 وما مدى تأثيرها في السياسة الفرنسية في المنطقة المغاربية مع تونس والمغرب من 1954 إلى غاية 1962 سواء في المجال السياسي أو العسكري أو حتى الاقتصادي وإبرام حجم تأثير وتأثر الثورة الجزائرية في نطاقها المغاربي، ولتجاوز التحليل السطحي لموضوعنا وللإجابة عن الإشكالية بكل وضوح وإزالة كل لبس وغموض عن بعض الوقائع التاريخية ارتأينا إدراج الأسئلة التالية:

- كيف كان رد فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية على المقاومة المسلحة التي شهدتها كلا من تونس والمغرب بعد احتلالهما؟
- ما هي أهم القواسم المشتركة بين الحركة الوطنية التونسية والمغربية باندلاع الثورة التحريرية؟
- ما هو التغيير الجذري الذي أحدثته الثورة التحريرية في السياسة الفرنسية في علاقاتها مع تونس والمغرب ومع الولايات المتحدة الأمريكية؟
- كيف واجهت الدبلوماسية الجزائرية أطماع الدول المجاورة للحصول على أجزاء من تراب وبتروال الجزائر والانسياق وراء إغراءات فرنسا لإنجاح مشروع فصل الصحراء الجزائرية؟
- إلى أي مدى التزمت الثورة التحريرية لمبادئ نوفمبر أمام تغير موقف البلدين الشقيقين اتجاه قضيتها؟
- وهل كان لدى الحكومة التونسية وعلى رأسها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والحكومة المغربية وملكها محمد الخامس نية صادقة في حل القضية الجزائرية وفق منظور جبهة التحرير الوطني أم لدى كل واحد منهما نظرته الخاصة في ذلك.

إطار البحث:

الإطار الجغرافي:

يشمل موضوع دراستنا المنطقة المغاربية أي كلا من تونس والجزائر والمغرب ونظرا لوقوع هذه البلدان تحت سيطرة استعمارية واحدة فإن الإطار الجغرافي بطبيعة الحال يمتد كذلك إلى فرنسا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت على مسرح الأحداث المغاربية بعد استقلال تونس والمغرب وفي إطار الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين.

الإطار الزمني:

إن موضوعنا مرتبط بالثورة الجزائرية لذا فالإطار الزمني لدراستنا يمتد من 1954 إلى غاية 1962 أي حتى بعد استقلال تونس والمغرب سنة 1956 لأن تأثير الثورة استمر في المنطقة المغاربية وعلى السياسة الفرنسية إلى غاية استقلال الجزائر. وعليه فكل دراسة تاريخية تقتضي منا إعطاء لمحة وخلفية للموضوع للإلمام بجميع جوانبه لذا تطرقنا في دراستنا على بداية الاحتلال الفرنسي لتونس سنة 1881 والمغرب سنة 1912 مع التركيز على مقاومة الشعوب المغاربية سواء المسلحة أو السياسة أي دراسة الحركة الوطنية التونسية والمغربية.

المنهج المتبع:

للإجابة عن كل التساؤلات المطروحة والوصول إلى إجابة لإشكالية البحث والتوصل إلى مختلف الوقائع الموضوعية اعتمدنا على عدة مناهج بحكم طبيعة الموضوع الذي أوجب علينا تتبع المسار التاريخي للعلاقات الفرنسية التونسية والعلاقات الفرنسية المغربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى علاقات الجزائر مع الجارتين تونس والمغرب وتأثير الثورة على تغيير مجرى هذه العلاقات لذا اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي في سرد الأحداث وترتيبها وفقا لتسلسلها التاريخي، واعتمدنا كذلك على المنهج التاريخي المقارن لتوضيح الفرق في سياسة فرنسا اتجاه تونس والمغرب قبل وبعد اندلاع الثورة التحريرية، وكذا المقارنة بين مواقف الجارتين اتجاه القضية الجزائرية في العديد من المحطات التاريخية كالتوسط لإيجاد حل للقضية الجزائرية وفي نفس الوقت المطالبة بتعديل الحدود مع

الجزائر، واستخدمنا كذلك المنهج التاريخي التحليلي في المسائل المتعلقة باتفاقيات استقلال البلدين والانتقال من مرحلة الاستقلال المتداخل إلى مرحلة الاستقلال التام.

الصعوبات:

إن كل بحث أكاديمي يحتاج إلى الوقت والجهد والحصول على المادة العلمية من مختلف مصادرها المتنوعة خاصة في الدراسات التاريخية، وهي أمور لا بد منها وخلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات ولعل أهمها ما يلي:

- تعدد مصادر الوثائق الأرشيفية في كل من تونس والمغرب، الجزائر وفرنسا وصعوبة الحصول عليها بسبب الإجراءات المعقدة، وما زاد الأمر تعقيدا الظروف الاستثنائية التي عشناها في الآونة الأخيرة بسبب جائحة كوفيد 19.

- العراقيل التي واجهتنا في الحصول على بعض المصادر الهامة في المكتبة الوطنية بالحامة ومنعنا من تصويرها أو اخذ نسخة منها، والسماح بالاطلاع على عدد معين من المصادر والمراجع في اليوم.

- المدة الزمنية المخصصة للبحث من 1954 إلى 1962 لذا استوقفنا العديد من المحطات التاريخية التي لا بد من دراستها، إضافة إلى ذلك ضرورة التطرق إلى فترة الاحتلال الفرنسي لتونس والمغرب ودراسة الحركة الوطنية للبلدين.

- تشعب الموضوع وكثرة محاوره الهامة والمواقف المختلفة اتجاه بعض القضايا وهذا ما صعب علينا مهمة الإلمام ببحوث الموضوع لذا أخذنا بعين الاعتبار المعلومات التي تخدم السياق العام للموضوع لأنه موضوع شائك والرقعة الجغرافية المدروسة شاسعة وشهدت العديد من التطورات التاريخية.

- إختلاف موقف تونس والمغرب اتجاه القضية الجزائرية بعد استقلالهما، من تضامن وتأييد الثورة التحريرية إلى فتح مفاوضات مع فرنسا من أجل تحقيق بعض المكاسب الإقليمية في التراب الجزائري.

- قلة الدراسات الأكاديمية والمراجع التي تتناول بعض المواضيع المرتبطة بالبحث كالعلاقات الأمريكية-المغربية.

مصادر البحث ومراجعته:

اعتمدنا في إنجاز هذا الموضوع على مجموعة هامة من المصادر والمراجع التي افادتنا في اثراء البحث بمختلف جوانبه.

الوثائق الأرشيفية:

تعتبر هذه الوثائق مصدر مهم في البحث إلا أن هناك عدة صعوبات حالت بيننا وبين الحصول عليها، واستطعنا الحصول فقط على بعض الوثائق من أرشيف اكس اون بروفانس (Aix En Provence) وهي توضح المساعدات التونسية الموجهة للثورة الجزائرية وكذا الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية.

المذكرات الشخصية:

استخدمنا العديد من المذكرات الشخصية منها: مذكرات أحمد توفيق المدني: حياة كفاح الجزء الثالث الذي وضح الكثير من القضايا الغامضة حول القرصنة الجوية التي تعرض لها الوفد الجزائريين ومذكرات فتحي الديب بعنوان عبد الناصر وثورة الجزائر، ومذكرات الأمل (التجديد 1958 - 1962) للجنرال ديغول والتي أضاءت لنا عن بعض الحقائق من الجانب الفرنسي.

الرسائل الجامعية:

اطلعنا على مجموعة قيمة من الدراسات الأكاديمية السابقة، فاعتمدنا بالدرجة الأولى على أطروحة الدكتوراه للأستاذ عبد الله مقلاتي والتي حملت عنوان العلاقات الجزائرية- المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية والتي تعد مرجعا في الدراسات المغربية.

استخدمنا كذلك أطروحة دكتوراه للأستاذة بوقريوة لمياء الموسومة بعنوان: العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962 والتي استفدنا منها في فهم جوانب من القضية التونسية وثرة بالمادة العلمية حول تأثير الثورة التحريرية على العلاقات الفرنسية وهو الذي درسته الأستاذة بالتفصيل في مرحلتين من 1954 إلى 1962.

ومن بين الأطروحات التي أفادتنا في دراسة بعض الجزئيات من موضوعنا أطروحة الأستاذ يوسف مناصرية بعنوان الحزب الدستوري التونسي 1919-1934 والتي استقيننا منها جوانب مهمة عن تاريخ هذا الحزب ودوره في الحركة الوطنية التونسية، واعتمدنا في الفصل الأخير فيما يتعلق برد فعل جبهة التحرير الوطني عن فصل الصحراء الجزائرية على أطروحة دكتوراه للأستاذ عيسى ليتيم بعنوان: دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية 1954-1962.

الكتب الأكاديمية:

تعددت الكتب من كتب مهمة إلى كتب مرجعية، وبالتالي تنوعت درجة استفادتنا منها وأهمها: حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية الجزء الثاني والذي اهتم بدراسة العلاقات الجزائرية التونسية من كل الجوانب تقريبا، ونشير هنا إلى أهمية كتب ومقالات الأستاذ عبد الله مقلاتي والتي تنوعت وتعددت في إثراء موضوعنا وكتاب: La Tunisie للمؤلفين André Raymond و Jean Poncet الذي تناول تاريخ تونس بالتفصيل منذ فترة الحركة الوطنية إلى الاستقلال.

ومن الكتب التي اهتمت بتاريخ المغرب نجد كتاب: محمد الخامس سيرة وذكرى للكاتب محمد توفيق القباج الذي عايش فترة المفاوضات الفرنسية المغربية ومرحلة الاستقلال، وكنا حذرين في استقصاء الحقائق التاريخية فيما يخص مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب، كما أفادنا جدا في المحادثات الفرنسية المغربية قبل بداية المفاوضات في ظل ندرة المراجع التي تتحدث عن ذلك، ويعتبر كتاب بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر لمؤلفه الحاج موسى بن عمر مرجعا هاما ألم بجميع ما نحتاجه في الفصل الرابع.

وتبقى كل المراجع التي إطلعنا عليها مراجع هامة أفادتنا في مختلف جزئيات موضوعنا، وابتعدنا قدر الإمكان عن المراجع العامة.

خطة البحث:

قسمنا خطة بحثنا إلى أربعة فصول:

تناولنا في الفصل الأول العلاقات الفرنسية التونسية والعلاقات الفرنسية المغربية من 1945 إلى 1954 أي في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية لأن الحركات التحريرية عرفت انتشارا واسعا بعد نهاية الحرب مستغلين هزيمة فرنسا وظهور الأنظمة الدكتاتورية أثناء الحرب، هذا الوعي السياسي الذي وصلت إليه الحركة الوطنية التونسية والمغربية مرده البدايات التي شهدتها في فترة العشرينات، لذا تطرقنا الى موضوع مقاومة الاستعمار الفرنسي منذ توقيع معاهدة الحماية على البلدين مرورا بالحركة الوطنية التونسية والمغربية وصولا إلى التطورات السياسية التي آلت إليها تونس والمغرب في عهد الحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس واندلاع الثورة التحريرية في الجزائر.

الفصل الثاني خصصناه لدراسة العلاقات الفرنسية التونسية أثناء فترة الثورة التحريرية من 1954 إلى 1962 وتأثيرها الهام في مسار هذه العلاقات من الناحية السياسية، أي إبراز تأثير الثورة الجزائرية في تسريع المفاوضات وحصول تونس على الاستقلال الداخلي ثم الاستقلال التام وهذا ما قمنا بتحليله في المبحث الأول، بالنسبة للمبحث الثاني درسنا فيه تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية في المجال العسكري والاقتصادي وما ترتب عن ذلك من أزمات كقصف ساقية سيدي يوسف سنة 1958 وأزمة بترت سنة 1961، وقطع الإعانة الاقتصادية والمالية الفرنسية لتونس ودخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسرح الأحداث المغاربية وربط علاقات جديدة مع تونس.

بالنسبة للفصل الثالث: فقد جاء بعنوان تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية المغربية من 1954 إلى 1962، تناولنا في المبحث الأول منه تأثير الثورة التحريرية على استقلال المغرب، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى توتر العلاقات الفرنسية المغربية في الجانب العسكري والاقتصادي كحادثة احتطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية، ومطالبة المغرب بجلاء القوات الفرنسية والأمريكية

من التراب المغربي، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا في المنطقة بعدما تدخلت عسكريا أثناء فترة الحماية الفرنسية على المغرب.

تناولنا في الفصل الرابع والأخير تطور العلاقات الفرنسية التونسية، والعلاقات الفرنسية المغربية بعد طرح مسألة فصل الصحراء الجزائرية 1956-1962 هذه السياسة التي جاءت بها فرنسا لكسر الوحدة المغاربية والتضامن المغاربي مع الثورة التحريرية، هذا التضامن الذي تجسد في مؤتمر طنجة، والمهدية وقد درسنا المؤتمرين في المبحث الأول من هذا الفصل مع إبراز أهمية الصحراء الجزائرية في السياسة الفرنسية وبداية طرح مشروع فصل الصحراء. أما المبحث الثاني فهو مخصص لمحاولة تجسيد هذا المشروع من خلال إثارة مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس من خلال اتفاقية إيجلي، وبين الجزائر والمغرب وتحديد المغرب لمطالبها الحدودية من خلال لجنة رسم الحدود وانتهاز فرصة المفاوضات الجزائرية الفرنسية للضغط على الجزائر بقبول فكرة تعديل الحدود.

من خلال هذه الخطة حاولنا الإحاطة بكل جوانب الموضوع والمساهمة ولو بالقليل في إثراء الدراسات التاريخية الخاصة بالمنطقة المغاربية وبالثورة التحريرية ونرجو أننا أعطينا القدر الكافي والوافي في إبراز الدور المهم لثورتنا المجيدة.

الفصل الأول:

العلاقات الفرنسية التونسية والفرنسية المغربية

ما بين سنتي 1945-1954

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية التونسية ما بين 1945-1954

تعرضت أقطار المغرب العربي لظاهرة الإستعمار الحديث منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، فقد احتلت فرنسا الجزائر (1830-1962)، وتونس (1881-1956) وشاركت إسبانيا مع فرنسا في إحتلال المغرب (1912-1956)⁽¹⁾، فقد تشابهت هذه الحملة الفرنسية على هذه الأقطار مع فارق مهم في طبيعة الحكم، ففرنسا كانت تعتبر الجزائر جزءا منها، وإعتبرت المغرب وتونس محميات لها.⁽²⁾

هذا الإختلاف في طبيعة الحكم لم يرافقه سياسة مختلفة بل طبقت فرنسا سياسة تعسفية واحدة قائمة على إلغاء الحقوق الوطنية لكل قطر مغربي فضلا عن السيطرة والإستحواذ على الإمكانيات الطبيعية والإقتصادية والقضاء على مقومات الدولة الحضارية، التاريخية والدينية.

وكان الرد المغربي صدمة للإحتلال الفرنسي إعتماذا على المقاومة المسلحة ثم الكفاح السياسي، خاصة منذ الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) إلى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، حيث عادت الحركات الوطنية المغربية والتونسية إلى الكفاح المسلح وبشكل متداخل أحيانا مع العمل السياسي⁽³⁾، لتأتي بالإستقلال في نهاية المطاف.

(1) محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دط، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص7.

(2) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر)، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي-بيروت، 2005، ص285.

(3) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص7، 8.

المطلب الأول: احتلال تونس واندلاع المقاومة المسلحة

1. فرض الحماية الفرنسية على تونس:

احتلت الجيوش الفرنسية تونس في شهر ماي 1881، واحتل الجنرال " بريار" (Bréant) بتزرت وتوجه بجيشه نحو تونس العاصمة⁽¹⁾ أين فرضت معاهدة باردو⁽²⁾ على الباي محمد الصادق بتاريخ 12 ماي 1881 وبموجبها تحكمت فرنسا في الشؤون الخارجية لتونس مقابل مساعدة وحماية الباي وأسرته ودولته من أي خطر، وتم إكمال هذه المعاهدة باتفاق المرسى⁽³⁾ في 8 ماي 1884 لتمس الحماية كل الشؤون الداخلية لتونس⁽⁴⁾ وهكذا فرضت الحماية الفرنسية على تونس على مرحلتين.

2. اندلاع المقاومة المسلحة:

بدأ الشعب التونسي مقاومته منذ توقيع معاهدة باردو، حيث تزعم "علي بن خليفة" المقاومة الشعبية المسلحة في شرق البلاد وجنوبها واستمرت إلى غاية سنة 1910، وبانتشار المقاومة المسلحة في كافة أرجاء تونس، ضاعفت فرنسا قواها لتصل إلى 45 ألف جندي، وأمام عدم إنتظام هذه المقاومة وعدم تكافؤ الطرفين، وطبيعة تونس التي لم تكن جبلية تمكن الجيش الفرنسي من القضاء على المقاومة التونسية⁽⁵⁾. كما حدثت عدة إنتفاضات في العاصمة تونس مثل: إنتفاضة

(1) عسكر الجنود الفرنسيون بالقرب من باردو (مدرسة حربية أغلقت تماما سنة 1870) وتوجه بريار ومعه القنصل الفرنسي لمقابلة الباي عند الساعة الرابعة مساء، وقدم له نسختين من معاهدة محضرة مسبقا، وأمهله خمس ساعات ليقبل المعاهدة، والتي أمضاها بعد ساعتين فقط وبذلك قضت فرنسا على إستقلال تونس عند الساعة الثامنة من مساء يوم 12 ماي 1881، أنظر: الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية (1830 - 1956) رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر - د.س، تونس، ص25.

(2) في 12 ماي 1881 دخل الجنرال " بريار" إلى حامية قصر باردو حيث كان القنصل "روستان" Roustan في انتظاره بعدما أبلغ الباي محمد الصادق رسميا بهذه المقابلة، وفرضت هذه المعاهدة على الباي، ولم تكن سوى قرار للحكومة الفرنسية، اكتفت فيها فرنسا بضمان نفوذها في تونس على حساب القوى الأوروبية الأخرى وحرمت الباي من تسيير شؤون بلاده الخارجية، أنظر: الملحق رقم 01، ص 342.

(3) تم اقتباس نص معاهدة المرسى من المشروع الجديد من اتفاقية 30 أكتوبر 1882 وبيان 8 جوان 1883 بعد تغييرهما تغييرا جذريا، وتضمنت صياغة مشروع لتصفية الديون التونسية وإلغاء اللجنة المالية الدولية وانتصاب حماية حقيقية على البلاد التونسية، وبسط فرنسا لنفوذها على تونس والتدخل في شؤونها الداخلية مع الإبقاء على سلطة الباي، أنظر: علي المحجوبي: انتصاب الحماية بتونس، تعريب عمر بن ضو، حليلة قرقر، علي المحجوبي، د.ط، لسراس للنشر - تونس، 1986، ص.ص 88، 89، أنظر: الملحق رقم 2، ص 344.

(4) محمد حسنين: الإستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص 103.

(5) عبد الكريم غلاب: مصدر سابق، ص 319.

الجلاز سنة 1911، والإنتفاضة المسلحة في الجنوب التونسي (1915 - 1918) لتبدأ مرحلة النضال السياسي بعد الحرب العالمية الأولى.⁽¹⁾

المطلب الثاني : الحركة الوطنية التونسية والسياسة الفرنسية في تونس

بدأ الكفاح السياسي بتونس سنة 1884، تزامنا مع الكفاح المسلح وتستر النضال السياسي في بدايته وراء الجمعيات والنوادي الثقافية مثل: المدرسة الصادقية سنة 1875، والجمعية الخلدونية سنة 1897 وقد عملت الجمعيتان على تثقيف وتوعية الشعب التونسي، وتخرج منها العديد من المثقفين والتي أسست فئة منهم " حزب الشباب التونسي " الذي شارك في مؤتمرات فرنسية في مرسيليا 1908 وفي باريس سنة 1910 للدفاع عن قضية بلادهم⁽²⁾. كما ظهرت العديد من الأحزاب والنقابات مثل: " حركة الشبان التونسيين " التي تأسست نهاية القرن 19م والتي تم حلها من قبل السلطات الفرنسية سنة 1910، وكان هذا الحزب معارضا للحزب الملكي البايوي التقليدي⁽³⁾، وظهر كذلك حزب " تونس الفتاة " سنة 1907⁽⁴⁾ الذي طالب بإقامة دولة تأسيسية تونسية تتمتع بمؤسسات حديثة ومجلس تشريعي منتخب وإنشاء مجالس محلية، هذا الحزب خلفه الحزب الدستوري سنة⁽⁵⁾ 1920. ولقد لعب حزب " تونس الفتاة " دورا فعالا إلى غاية سنة 1912 وإستطاعت كسب التأييد الجماهيري والدفاع عن تونس ومقاومة عملية تجنيس اليهود ومقاطعتهم اقتصاديا والنجاح في السيطرة على المراكز الإقتصادية في تونس، أما على المستوى الثقافي، فقد ساندت الحركة إضرابات طلبة الزيتونة سنة 1910، ويجدر بالإشارة إلى أن إتجاه الحركة هو إتجاه عربي إسلامي بالرغم من أن بعض أعضائها من النخبة المثقفة ثقافة فرنسية.⁽⁶⁾

(1) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص45.

(2) نفسه، ص46.

(3) سمير أمين: المغرب العربي الحديث، تر: كميل ق، داغر، ط2، دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1981، ص483

(4) أنشأ الحزب جريدة " التونسي " بالفرنسية، وإعلان برنامجها السياسي، الإجتماعي والإقتصادي، لتصدر النسخة العربية لها سنة 1909. الطاهر عبد الله: مصدر سابق، ص، ص40، 41.

(5) عبد الحميد زوزو: تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، دط، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1997، ص79.

(6) الطاهر عبد الله: مصدر سابق، ص-ص39-44.

1. خلال فترة العشرينات:

استمرت السياسة القمعية لفرنسا داخل تونس لمنع كل نشاط سياسي فأعلنت قبائل بني زيد (بالجنوب التونسي) الثورة على فرنسا سنة 1915 لمدة سنتين⁽¹⁾، لكن ذلك لم يمنع من إستمرار النضال فقد ساهمت عدة عوامل في بلورة الكفاح السياسي، في تونس منها:

- الإستفادة من الحركة الوطنية التونسية السابقة كحركة الشبان التونسيين.
- إنعكاسات الحرب العالمية الأولى، وظروف فرنسا الداخلية وتراجع قوتها
- إنتشار المبادئ والأفكار التحررية (مبادئ ولسن).⁽²⁾

وإستغلت الحركة الوطنية التونسية هذه الظروف لصالحها، لذا تقدمت "لجنة تحرير تونس والجزائر" بعريضة في سبتمبر 1918 لمؤتمر الصلح المنعقد في باريس للمطالبة باستقلال شعوب المغرب العربي، كما أرسلت في 2 جانفي 1919 برقية في نفس السياق إلى الرئيس "ولسن" المتواجد بروما، وأرسل عبد العزيز الثعالبي،⁽³⁾ من جهته عريضة للرئيس ولسن بإسم الشعب التونسي مطالبا فيها بإستقلال بلاده⁽⁴⁾، وتوجه إلى باريس رفقة "أحمد السقا" وتمكن من عرض قضيته على لجنة حقوق الإنسان "وإنتسب إلى عدة جمعيات، وخلال هذه الفترة أصدر كتاب "تونس الشهيدة"⁽⁵⁾ باللغة الفرنسية دون توقيع وأرسله إلى المسؤولين في فرنسا وتم القبض عليه في

(1) الحبيب ثامر: هذه تونس، دط، مكتب المغرب العربي، د.س، د.د، بلد، ص85.

(2) مقالتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، دط، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2014، ص154.

(3) ولد سنة 1879 من أب جزائري درس في جامعة الزيتونة ثم في الخلدونية، أتم دراسته العليا في المشرق العربي ثم عاد إلى تونس سنة 1904 للعمل في الصحافة الوطنية، وأصدر جريدة "سبيل الرشاد" وانخرط في حزب "تونس الفتاة" ليلعب دورا مهما في تاريخ الحركة الوطنية التونسية. أنظر: صلاح العقاد المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية - مصر، 1993، ص323.

(4) الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 86.

(5) تكمن أهمية هذا الكتاب في تحليله لنظام الحماية ووضح السياسة الفرنسية بلهجة حادة وطرح المطالب التونسية بكل موضوعية. أنظر: قدارة شايب: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934 - 1954) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية: 2006 - 2007، ص 99.

13 جويلية 1920 وسجنه بتونس ليطلق سراحه سنة 1921⁽¹⁾، تحت ضغط الجماهير التي نظمت إضرابات ومظاهرات بتونس.

وإستطاع أعضاء الحزب التونسي⁽²⁾ من تأسيس الحزب الحر الدستوري⁽³⁾ وكانت مبادئه مستوحاة مما جاء في تونس الشهيدة وأصبح أحمد عسافي أمينا عاما للحزب⁽⁴⁾ وعبد العزيز الثعالبي رئيسا للحزب والذي أضاف إلى مطالب "حزب تونس الفتاة الذي أسسه " على باش حامية"⁽⁵⁾ مطالب أخرى، تمثلت في إنشاء جيش وطني وإستعادة الأراضي وفتح جميع الوظائف أمام التونسيين،⁽⁶⁾ وأعطى بذلك بعثا جديدا للحركة الوطنية التونسية لأن هدفه الحقيقي هو الإستقلال التام للبلاد، وأصبح للحزب قاعدة شعبية كبيرة وصدى في البلاد خاصة بعد انضمام "محمد المنصف باي" إلى رجال الحركة الوطنية وأدى يمين الإخلاص للحزب.⁽⁷⁾

أما بالنسبة لنشاط الحزب على المستوى الخارجي، فبالإضافة إلى المذكرة التي تم إرسالها إلى الرئيس "ولسن" والذي وضع في نهاية الأمر مصالح القوى الخليفة فوق مبادئه معتبرا المسألة التونسية من قضايا فرنسا الداخلية، وإعترضت فرنسا على أية مشاركة تونسية في مؤتمر الصلح.

وبالرغم من ذلك حقق الوفد التونسي عدة نجاحات في باريس، إلا أن فشل الحزب الإشتراكي الفرنسي في إنتخابات أكتوبر 1919 قضى على آمال التونسيين في دعم القضية التونسية، الأمر الذي جعل عبد العزيز الثعالبي يتوجه إلى تعبئة الجماهير الشعبية في فيفري 1920

(1) عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، تر وتقدم: سامي الجندي، ط1، دار القدس - لبنان، 1975، ص - ص 15-19.

(2) من بينهم حسن الجلالي الذي طالب بتحسين أجهزة الإدارة دون المساس بالحماية، بينما طالب "محمد الريحاني" بمعارضة التعاون مع فرنسا. أنظر: عبد العزيز الثعالبي، مصدر سابق، ص 18.

(3) تأسس يوم إنعقاد مؤتمره الأول في 14 مارس 1920 ولم يعلن عنه جهارا إلى يوم إنعقاد مؤتمره الثاني بتاريخ 03 جوان 1920 بتونس وأخذ من مدينة تونس مقرا له، وإعترف به رسميا إثر إستقبال الباي محمد الناصر للوفد الدستوري يوم 18 جوان 1920 وموافقة على مبادئه. أنظر: يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919-1934)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1985-1986، ص 66.

(4) عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص 18.

(5) درس في الزيتونة ثم في المدارس الفرنسية بتونس ثم دراسته العليا في باريس وحصل على إجازة الحقوق، اشغل بالمحاماة ثم أسس "حزب تونس الفتاة" وأصدر جريدة التونسي بالفرنسية والطبعة العربية تحت إشراف الثعالبي. أنظر: صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 324.

(6) عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 79.

(7) الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 86، 87.

للمطالبة بدستور يضمن حقوق التونسيين،⁽¹⁾ وإرسال وفود إلى باريس في نفس السنة وإرسال عريضة بإسم الشعب التونسي للمطالبة بالدستور، وتم إستقبال الوفد من طرف رئيس ديوان الرئيس الفرنسي، وتحصل على وعود مُرضية بينما سافر الوفد الثاني سنة 1921 لطرح مطالب الحزب الدستوري على الحكومة الفرنسية ومطالبتها بإطلاق سراح الثعالبي⁽²⁾ وتحصل هو الآخر على وعود كسابقه، أما الوفد الثالث والأخير فقد سافر سنة 1924 مستغلا وصول الحكومة اليسارية "إدوارد هيررو" (Edouard Herriot) إلى الحكم لتلبية مطالبه لكنه لم يتم إستقباله من طرف رئيس الحكومة، ولم يتوقف نشاط الحزب عند هذا الحد فقد تم تعيين ممثلا له بباريس لإيجاد حلول لقضيته وتلبية مطالبه.⁽³⁾

وأمام الحالة الخطيرة التي وصلت إليها فرنسا في تونس خاصة بعد ملاحظتها لسياسة تقارب بين الباي محمد الناصر وحركة الثعالبي قامت بتعيين "لوسيان سان" (Luesien saint) مقيما بتونس⁽⁴⁾ وهو المعروف بمهارته ودهائه، وتعتبر هذه الخطوة مجرد مناورة إعتادت عليها فرنسا لربح الوقت و إيهام الشعب التونسي بأنها ستقدم على تغيير سياستها من أجل إخماد نار المعارضة⁽⁵⁾ وذلك بإصدار مراسيم سنة 1922 بإسم "الإصلاحات" والتي تنص على إنشاء أربعة أنواع من المجالس المحلية وهي:

المجلس الكبير وهو مخصص لمناقشة الميزانية لجنتان فئتان (لجنة المالية والأشغال، ولجنة التحكيم)، المجالس الإقليمية ومجلس المركز⁽⁶⁾، وإعطاء تسهيلات لهجرة الأوربيين إلى تونس لتسهيل دمجها في فرنسا، وإستطاع بخطته هذه تفكيك وحدة الحزب حيث قبلت أقلية من أعضاءه

(1) قدادة شايب: مرجع سابق، ص-ص 98-100.

(2) تم إعتقاله يوم 28 جويلية 1920، ليواصل نشاطه بعد إطلاق سراحه سنة 1921 في العالم العربي والإسلامي منذ 1923، أنظر: يوسف مناصرية:

مرجع سابق، ص 66.

(3) نفسه، ص 232.

(4) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 327.

(5) الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص، ص 87، 88.

(6) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 329 للمزيد أنظر: يونس درمونة: تونس بين الحماية والإحتلال، دط، مكتب تونس- تونس، د. ت، ص، ص

هذه الفكرة وأسسوا حزب "الإصلاح" على رأسه المحامي: حسن قلاطي والشاذلي القسطلبي وثار الشعب التونسي خاصة بعد محاصرة القوات الفرنسية لقصر الباي "محمد ناصر" نتيجة مواقفه الوطنية ليفك الحصار بعد مساندة الشعب بالمظاهرات⁽¹⁾، وقدم المقيم العام وعودا بإجابة مطالب التونسيين ولكن بعد تسريح رئيس جمهورية فرنسا "ميليران (Millerand)" حيث قال: "إن تونس ستظل مرتبطة بفرنسا إلى الأبد"⁽²⁾، وذلك أواخر شهر أفريل 1922، أصدر المقيم العام أوامر إستثنائية قضى بها على الحريات العامة ومنع صدور الصحف الفرنسية للحزب الدستوري، فتوقف نشاط الحزب من سنة 1922 إلى غاية 1931،⁽³⁾ وضاعت الحركة الوطنية بسبب نفي الثعالبي إلى المشرق العربي سنة 1923، وزادت عملية القمع الفرنسي، ولم يستطع الحزب مقاومة هذا الإضطهاد خاصة بعد وفاة الباي "محمد الناصر"، وقد أشيع أنه توفي مسموما.⁽⁴⁾

دخلت الحركة الوطنية في فترة جمود من 1925 إلى 1930 بسبب سياسة القمع والإضطهاد الإستعماري، خاصة بعد إنعقاد المؤتمر الأفخارستي بالعاصمة التونسية في ماي 1930 الذي اعتبره التونسيون إهانة لكرامتهم ودينهم، كما تقلد الحزب الدستوري مجموعة من الشباب المثقف بعد عودتهم من فرنسا⁽⁵⁾، وعودة الثعالبي⁽⁶⁾ إلى تونس سنة 1932، بعدما كان منفيا في فلسطين،⁽⁷⁾

(1) الطاهر عبد الله: مصدر سابق، ص 56.

(2) عبد الكريم غلاب: مصدر سابق، ص 324، 325.

(3) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 330.

(4) الطاهر عبد الله: مصدر سابق، ص 56.

(5) قدارة شايب: مرجع سابق، ص 106، 107.

(6) ولد يوم 3 اوت 1903 بمدينة المنستير بتونس، زاول تعليمه بمعهد الصادقي ثم كارنو تحصل على البكالوريا سنة 1924 ثم التحق بجامعة باريس ونال منها الاجازة في الحقوق انخرط في الحزب الدستوري منذ سنة 1922، كتب في العديد من الصحف، ثم أسس جريدة العمل، عين عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب سنة 1933، ثم انشق عنه وأسس الحزب الدستوري الجديد وتولى أمانته العامة، اعتقل عدة مرات، فاوض فرنسا عن الاستقلال الداخلي وتم إعلان ذلك في 3 جوان 1955 ثم الاستقلال التام الذي أعلن عنه في مارس 1956، انتخب رئيسا للجمهورية التونسية بعد اعلانها سنة 1957، ازيح من الحكم سنة 1987 من طرف زين العابدين بن علي، توفي في 6 افريل 2000 بالمنستير. انظر: محمد السعيد عقيب: "الثورة الجزائرية وازمة بترت (تونس) جويلية 1961"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 07، جامعة الوادي- الجزائر، 2014، ص 25.

(7) عبد العزيز الثعالبي: مصدر سابق، ص 20.

وقد أدت كل هذه العوامل إلى حدوث خلاف كبير داخل الحزب وتغيير مسار الحركة الوطنية التونسية.

2. خلال فترة الثلاثينات:

زاد نشاط الحزب الدستوري، من نشاطاته بفضل التطورات الدولية (الأزمة الاقتصادية، ظهور القوى الفاشيستيّة،...) (1) ومتأثراً بالأوضاع الداخلية لتونس (المؤتمر الأفخارستي، أحداث التجنيس،...) (2) وهذا ما أدى إلى إتحاد الشباب المثقف ثقافة غربية والأرستقراطية المحافظة معا وهنا برزت شخصية بورقيبة (3)، وأمام الخلاف الذي حدث بين قادة الحزب الدستوري وجماعة العمل التونسي " عقد مؤتمر البعث بقصر الهلال بتاريخ 02 مارس 1934 الذي أثمر عن ميلاد الحزب الدستوري الجديد " برئاسة الدكتور محمود المطري، وتعيين الحبيب بورقيبة أمينا عاما للحزب، والذي أصبح يسعى للتفاهم مع فرنسا لتحقيق الإستقلال عبر مراحل، (4) وأصبح الحزب الدستوري الجديد الأكثر شعبية من القديم وذلك للأسباب التالية:

- كون مطالبه استقلالية راديكالية لأن معظم مؤسسيه شباب.
- طبيعة أعضائه الذين ينتمون إلى الطبقة الشعبية (خاصة الطبقة العاملة).
- تميزه بتنظيم محكم: فاجتماعاته دورية ولديه فروع في كافة التراب التونسي. (5)
- انشاء منظمات جماهيرية كالنقابات، ومنظمات خاصة بالشباب والنساء والرياضة،... ورفع شعارات خاصة بالحريات الديمقراطية. (6)

(1) قبل عقد مؤتمر قصر الهلال باسبوعين، قام النشطاء السياسيون بتسليم عريضة للسلطات الاستعمارية للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، واستقلال تونس، كما عقدت اجتماعات سرية شبه يومية... الخ، تحضيراً لعقد المؤتمر، وأثناء وصول الشرطة الى قصر هلال على الساعة 09:45 صباحا وجدوا حوالي 1500 الى 2000 متظاهر يهتفون "عاش هتلر، عاش موسوليني، تسقط فرنسا" حسب ما صرحت به السلطة التونسية، كما تعرض مدير البريد وعائلته بسوسة للتهديد، وهدف المتظاهرون "سنتقل كل الفرنسيين" أنظر:

- Histoire du mouvement national tunisien : le Néo-Destour (face a la descième épreuve 1938-1943) cinq ans de resistance, documents VIII ; centre de documentation nationale, Tunis, 1970, p168

(2) مقالاتي عبد الله: مرجع سابق، ص156.

(3) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص330.

(4) عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص80.

(5) آمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2005/2006، ص281.

(6) Jean Poncet : la Tunisie à la recherche de son avenir (Indépendance ou néocolonialisme ?), éditions sociales, paris, 1974, p45.

- تمييزه للحقيقة الاستعمارية والارتباط الوثيق بين المجال السياسي والاقتصادي.⁽¹⁾

وأمام النشاط المتزايد للحزب عينت فرنسا المقيم العام "بيروتون" (Peyrouton) (1936-1933) والملقب بالزوبعة والمعروف بإستعماله لسياسة العصا الغليظة ضد الحركة الوطنية التونسية ومواجهة ما كان يسميه بـ"الخطر العربي"⁽²⁾ وإعتقال أبرز أعضاء الحزب الدستوري الجديد في سبتمبر 1934⁽³⁾ وإلغاء الإصلاحات واللجنة المكلفة بها مما أدى إلى عودة الإضطرابات والمواجهة بين الشعب التونسي والقوات الفرنسية، أما بخصوص المبعدين إلى الجنوب فكان أمامهم خيارين إما البقاء هناك أو مغادرة البلاد والتأكيد على عدم عودتهم إلى النشاط السياسي في وثيقة تسلم للإدارة الفرنسية، لكن بورقيبة كان له رأي آخر حيث تقدم بوثيقة إعتذار بتاريخ 14 أوت 1935 وهذا مما جاء فيها: "إن قرب تاريخ 03 سبتمبر يدعوني لأن أتقدم لجنابكم بكل إحترام ملتصا منكم العفو وأني أو من ياحناب المقيم العام أن تعتبروا بأنني الآن قد كفرت عن جميع الغلطات التي ارتكبتها والضلالات التي تورطت فيها، إنني أعلن على رؤوس الأشهاد بأني لست عدوا لفرنسا ولا مناوئا لحكومة الحماية وأعلن أسفي الشديد عن ارتمائي بدون ترو في وسط ليس وسطي... إنني ياسيدي المقيم العام أشكر فضلكم سلفا وأسمح لكم سلفا إذ رأيتم فائدة في ذلك أن تنشروا رسالتي هذه"⁽⁴⁾ وهكذا عاد بورقيبة إلى الميدان السياسي، وبسبب هذه الإضطرابات عينت فرنسا مقيما عاما آخر وهو "جيبون" (Gibbon) في أفريل 1936 الذي قام بإطلاق سراح المساجين وإباحة الحريات العامة فتمكن الحزب بذلك من تنظيم صفوفه، وبوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في باريس اتجه بورقيبة إلى باريس مرتين سنة 1936 و 1937 للمطالبة بالإصلاحات كخطوة أولى،

(1) Habib Bourguiba : la Tunisie et la France (vingt cinq ans de lutte pour une coopération libre), Maison Tunisienne de l'édition, Tunis, 1977, p156.

(2) عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 81.

(3) تم اعتقالهم برج القصيرة في صحراء الجنوب التونسي، من بينهم: الحبيب بورقيبة، يوسف الرويسي، أبوقطفة، صالح بن يوسف وغيرهم. انظر: الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 93.

(4) حميدي أبوبكر الصديق، قضايا المغرب العربي (في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية) 1920-1954، دط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص-ص 313-316.

للوصول إلى الإستقلال⁽¹⁾، حيث اقترح أعضاء الجبهة الشعبية⁽²⁾ على بورقيبة سنة 1936 "إنشاء نظام فيديرالي اقتصادي شمال إفريقي" مرتبط بفرنسا، ووعوده بلقاء جماعة منهم للتفاهم في هذا الأمر⁽³⁾ وهذه الفكرة أشار إليها بورقيبة في اجتماعه مع مصالي الحاج وأعضاء آخرين بتاريخ 14 فيفري 1937 وعرض عليهم ضرورة تطوير البلدان المغاربية الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب) بإندماجها في نظام متوسطي (un système Méditerranien) على شكل اتحاد فيديرالي مع فرنسا،⁽⁴⁾ أما بخصوص الإصلاحات التي طالب بها والمؤدية إلى الانتقال فقد تلقى وعودا من فرنسا لريح الوقت من طرف هذه الأخيرة،⁽⁵⁾ وفي الشأن الداخلي، فقد اعتمد بورقيبة على سياسة معادية للشيخ الثعالبي ونجح في تهميشه كما فشلت محاولات التوفيق والإصلاح بين الطرفين سنة 1937 وذلك لإختلاف منهج التفكير بينهما⁽⁶⁾ ليعتزل الثعالبي الحياة السياسية ثم توفي في الأول من شهر أكتوبر سنة 1944 بتونس، لبقى بورقيبة المتزعم الوحيد على الساحة السياسية بتونس ليعرب بصراحة عن استراتيجيته خلال المؤتمر الثاني للحزب الدستوري سنة 1937 حيث قال: "إن الإستقلال لن يتحقق إلا بثلاث طرق وتمثل الأولى في ثورة شعبية عنيفة عارمة تقضي على الحماية، والثانية هزيمة فرنسا في حربها ضد دولة أخرى، أما الثالثة فتتطوي على حل سلمي يتم على مراحل بمساعدة فرنسا نفسها وتحت إشرافها، وإن إختلال توازن القوى بين الشعب التونسي، وفرنسا يلغي أي حظ في إنتصار شعبي، كما أن هزيمة عسكرية فرنسية على يد دولة أخرى، لن تساعد عملية الإستقلال بل تسقطنا بين محالب استعمار جديد، فلا مجال إذن للخلاص إلا بالطرق

(1) الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص - ص 42-94.

(2) هم السادة: ف.شلاي (F.challaye)، غ.برجيري (G.bergery)، كاهان (kahan)، م.رولاند (M.Ronald)، ه.كوهين (H.Cohin) كانوا قد أنشؤوا لجنة العمل الجبهوية لما وراء البحار (Comité d'action Frontise d'outre-Mer) أنظر: محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 - 1954، ط1، دار القافلة للنشر والتوزيع - الجزائر، 2013، ص 318.

(3) وكان هذا عن طريق رسالة مؤرخة في 25 نوفمبر 1936 أوصلها المهادي نويرة إلى بورقيبة. انظر: بلقاسم محمد: المرجع نفسه، ص 318.

(4) نفسه، ص 318.

(5) الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 94.

(6) يرى بورقيبة أن تونس حلقة اتصال بين العالم الإسلامي والحضارة الأوروبية، في حين يرى الثعالبي أن تحرير تونس لا يتم إلا بالتعاون مع مختلف الهيئات العربية والإسلامية. أنظر: منتدى سور الأزبكية: إتحاد المغرب العربي، الوحدة التاريخية والجغرافية مركز زايد للتنسيق والمتابعة - أبوظبي، جوان 2000، ص 69.

السلمية وتحت رعاية فرنسا"⁽¹⁾. لكن كل مطالب الإصلاح باءت بالفشل وتأزم الوضع من جديد بعد سقوطه حكومة "بلوم" (Blum-vilet) سنة 1937 وقيام حكومة "شوطون" (CHAUTEMPS) التي تعني العودة إلى سياسة القمع من جديد مما أدى إلى تجدد المظاهرات يوم 9 أفريل 1938 في بترت كانت نتيجتها حل الحزب الدستوري وإعتقال قاداته بتهمة التآمر بمساس أمن الدولة وإعلان حالة الطوارئ⁽²⁾ مع استمرار هذه الحوادث لمدة خمس سنوات في كل أرجاء تونس، ثم قدوم المقيم العام الجديد "إريك لابون" (Erik Labonne) "في أكتوبر 1938، والذي استقبله التونسيين بمظاهرات كبيرة،"⁽³⁾ وهكذا كان التأزم في الموقف هو العلامة المميزة للعلاقة الفرنسية التونسية منذ الثلاثينات إلى الحرب العالمية الثانية."⁽⁴⁾

المطلب الثالث : الحركة الوطنية التونسية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية

1. مطالب الحركة الوطنية التونسية خلال فترة الحرب:

لم يشارك الشعب التونسي في الحرب العالمية الثانية إلا عن طريق القوة مع الإستمرار في إستعمال القوة من طرف الجنرال "بلان" (Blan) واتخاذ تدابير صارمة كالحكم بالإعدام وغيرها، أما الحزب الدستوري الجديد فقد انتهز فرصة توقيع الهدنة بين الحلفاء والمحور للمطالبة بالإستقلال وإلغاء نظام الحماية الذي لم يتمكن من الدفاع عن تونس⁽⁵⁾، وذلك بتقديم عريضة إلى الباي بتاريخ 5 جويلية 1940، كما طالبوا بإطلاق سراح زعماء الحزب الدستوري الجديد والوطنيين المعتقلين⁽⁶⁾ في بورسان نيقولا بمرسيليا مما أدى بالمقيم العام "الأميرال استيفان" (Stefan) لإعتقال

(1) الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر، د. ط، علامات للطباعة والنشر، الشرقية-تونس، د.ت، ص4.

(2) عبد الحميد زوزو: مرجع سابق ص82

(3) الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص98.

(4) عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص82.

(5) علاال الفاسي: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 2003، ص85.

(6) محمد مالكي: الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، دط، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات دكتوراه(20)، د.ت،

بقية أعضاء الحزب بما فيهم الدكتور "الحبيب ثامر"⁽¹⁾ بتاريخ 19 جانفي 1941، واستمرت المقاومة التونسية واستمرت معها السياسة القمعية الفرنسية⁽²⁾ وبالرغم من ذلك تدخل "الباي منصف" للإفراج عنهم والذي وصل إلى عرش البلاد في 19 جوان 1941 والمعروف بمواقفه الوطنية⁽³⁾ حيث قدم في 2 أوت 1942 دفتر المطالب المستعجلة⁽⁴⁾ التي تتفق مع مطالب الدستوريين المقترحة سنة 1936 وقد وعدت السلطات الفرنسية بتطبيقها، وذلك لم يتحقق أمام الإحتلال الألماني لتونس في 9 نوفمبر 1942 ليستغل الباي الفرصة لإطلاق سراح المعتقلين، وعاد الدكتور ثامر لتنظيم حزبه،⁽⁵⁾ كما أنشؤوا منظمة للشباب التونسي،⁽⁶⁾ وقامت ألمانيا بإطلاق سراح بورقيبة ونقلته إلى إيطاليا سنة 1943 واقترحت عليه تشكيل حكومته في المنفى لكنه رفض العرض⁽⁷⁾ ليعود إلى فرنسا بعد ذلك، وبعودة السيطرة الفرنسية على تونس في 08/05/1943 طلب الجنرال "جوان" (Jeune) من الباي المنصف أن يتنازل على العرش، وبعد رفض الباي لذلك قام الجنرال بمحاصرة القصر الملكي، وإعتقال الباي ونفيه إلى الصحراء الجزائرية⁽⁸⁾ بالأغواط ثم إلى تنس وأخير إلى "بو" الفرنسية في أكتوبر 1945 حيث بقي معتقلا إلى غاية وفاته بتاريخ 01 سبتمبر 1948⁽⁹⁾ وكانت

(1) ولد بتونس سنة 1909، أكمل تعليمه الابتدائي ثم التحق بالمعهد الصادقي الذي نال فيه شهادة البكالوريا، لينتقل إلى باريس لدراسة الطب انخرط هناك في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا عاد إلى تونس أواخر سنة 1938، ليفتح عيادة في باب سويقة، ثم انخرط في الحزب الدستوري الجديد، والقي عليه القبض من طرف السلطات الاستعمارية اتجه إلى القاهرة سنة 1947، وساهم هناك في تأسيس مكتب المغرب العربي في نفس السنة، سافر بعدها لحضور المؤتمر الاقتصادي الإسلامي وفي طريق العودة لكراتشي سقطت الطائرة التي تقله، فتوفي في 13 ديسمبر 1949. انظر: محمد الطيب رزوق: البعد المغربي للحركة الوطنية التونسية من خلال جريدة الإرادة 1948-1955، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر-2، السنة الجامعية: 2013-2014، ص 89.

(2) الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 100.

(3) قام بتشكيل حكومة وطنية برئاسة أحمد شنيق رغم المعارضة الفرنسية، حميدي أوبوكر: مرجع سابق، ص 318.

(4) تذكر "آمال شلي" في أطروحتها أنه قدم هذه المطالب في مارس 1912 من بينها: التعليم الإجباري باللغة العربية في جميع المعاهد، انتزاع الملكية لفائدة الدولة من جميع الشركات، المساواة بين الفرنسيين والتونسيين في الأجور... إلخ. آمال شلي: مرجع سابق، ص 281.

(5) علاال الفاسي: مصدر سابق، ص 86.

(6) الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 101.

(7) سمير أمين: مرجع سابق، ص 140.

(8) أبو القاسم كرو: رحلة محمد الخامس إلى طنجة وصداها في الصحافة التونسية، الملتقى العلمي الأول لمدينة طنجة تحت عنوان: طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956، د.ط، دار النشر العربي الإفريقي - الرباط 1991، ص 288.

(9) علاال الفاسي: مصدر سابق، ص 86.

التهمة الموجهة له هي تعاونه مع قوات المحور وهو الأمر الذي لم يحصل، لتقوم بعد ذلك بتنصيب ولي عهده " محمد الأمين " يوم 14 / 05 / 1943.⁽¹⁾

إن نزول حملة الحلفاء بتونس من نوفمبر 1942 إلى غاية ماي 1943 زادت في إنتشار الوعي الوطني والتمسك بمبدأ الإستقلال، حيث عبرت الحركة الوطنية عن رفضها لتصريح برازافيل (جانفي 1944)، وبتاريخ 30 أكتوبر 1944 تم تشكيل لجنة وطنية تضم 60 عضوا من مختلف التشكيلات الوطنية تحولت إلى " جبهة وطنية " وأجمعوا على مطالبهم وهي:

- منح الإستقلال الداخلي لتونس.

- إقامة نظام ملكي دستوري.⁽²⁾

وهي المطالب التي تم صياغتها في بيان 22 فيفري 1945،⁽³⁾ وانتقل بورقيبة إلى مصر للتعريف بالقضية التونسية في المشرق العربي، في حين أشرف " صالح بن يوسف " على تكوين جبهة وطنية مضادة للإستعمار أيدت الحزب في مطالبه الإستقلالية التي تم صياغتها في مؤتمر ليلة القدر في 23 أوت 1946.⁽⁵⁾

2. مؤتمر ليلة القدر ونشاط بورقيبة السياسي:

تعتبر نهاية الحرب العالمية الثانية حدا فاصلا في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية، إذ تطور العمل السياسي، وتغيرت معه المطالب من، مطالب إصلاحية إلى مطلب واحد ووحيد ألا وهو التحرر والإستقلال وإقامة دولة ذات سيادة، وتجلى ذلك في عريضة 11 جانفي 1944 بالمغرب

(1) أبو القاسم كرو: مرجع سابق، ص 288.

(2) مقلاقي عبد الله: مرجع سابق، ص 158.

(3) محمد مالكي: مرجع سابق، ص 420.

(4) ولد في 11 أكتوبر 1907 في جربة بتونس، من مؤسسي الحزب الدستوري التونسي الجديد، أصبح أمينا عاما للحزب سنة 1948، تعرض للاعتقال لأكثر من مرة (1935-1936 ثم 1938-1943) شارك في حكومة شنيق التفاوضية وتقلد منصب وزير العدل، وبعد صدور مذكرة الاعتقال في 15 ديسمبر 1951 لجأ إلى القاهرة وأصبح يقود نشاط الحزب في الخارج بداية من أواخر جانفي 1952، عارض اتفاقيات 3 جوان 1955م التي أدت إلى انقسام الحزب، سافر إلى ليبيا سنة 1956 وبعدها انتقل إلى القاهرة حيث أسس جيش التحرير التونسي وقدم المساعدة للثورة الجزائرية، تم اغتياله في فرانكفورت بالمانيا في أوت 1961. انظر: حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع- الجزائر، 2009، ص 322.

(5) مقلاقي عبد الله: مرجع سابق، ص 158.

الأقصى وميثاق الإستقلال بتونس 23 أوت 1946 المعروف بميثاق ليلة القدر التي تدين فيها نظام الحماية ونظام الإحتلال وتؤكد على إخفاق سياسة الإصلاحات التي قامت بها فرنسا.⁽¹⁾

استطاع الحزب الدستوري الجديد بعد الحرب العالمية الثانية استرجاع مكانته ودوره، وشارك في مؤتمر ليلة القدر الذي عقد بتاريخ 23 أوت 1946⁽²⁾ والذي شاركت فيه كل الأحزاب التونسية والنقابات العمالية وخلص إلى رؤية موحدة مفادها التنديد بسياسة فرنسا ونظام الحماية والتأكيد على عزم الشعب التونسي في استرجاع استقلال تونس، وهذا ما أدى إلى إعتقال المؤتمرين ليعلن "فرحات حشاد" رئيس الإتحاد العام للعمال التونسيين، عن إضراب عام، وتوالت الإضرابات بعد ذلك لتكتسي القضية التونسية طابعا دوليا،⁽³⁾ كما أسفر هذا المؤتمر عن إصدار "الميثاق الوطني"⁽⁴⁾ وهذا ما جاء فيه: "إن نظام الحماية نظام سياسي وإقتصادي لا يتفق مطلقا مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه.. إن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام..."⁽⁵⁾ وفي هذا الإجتماع أكد بورقيبة على ضرورة التعريف بالقضية التونسية في إطارها العربي والمغاربي وأن المغرب العربي كل لا يتجزأ، وهذا ما أدى بالحزب الدستوري الجديد للقيام بدور أساسي في الإعداد لمؤتمر المغرب العربي بالقاهرة في الفترة الممتدة من 15 إلى 17 فيفري 1947 من أجل تحقيق مطلب الإستقلال وضرورة توحيد العمل المغاربي⁽⁶⁾ إضافة إلى نضال الوفد الخارجي للحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة في إطار مكتب المغرب العربي من أجل كسب تأييد دول الجامعة العربية التي وجدها منشغلة بحرب فلسطين، لأن فرنسا لم تستجب

(1) محمد الطيب رزوق: مرجع سابق، ص، ص80، 81.

(2) نفسه، ص87.

(3) آمال شلي: مرجع سابق، ص282.

(4) أنظر الملحق رقم 03، ص345.

(5) محمد مالكي: مرجع سابق، ص421.

(6) محمد الطيب رزوق: مرجع سابق، ص88، 89.

لمطالب الحزب الإستقلالية لسنة 1946،⁽¹⁾ وطرحت عوضها مشروع الإتحاد الفرنسي الذي ينص على إعادة تنظيم العلاقات بين الوطن الأم ومستعمراته،⁽²⁾ وبعد فشل هذا المشروع حاولت إعادة تنظيم إدارة الحماية في تونس بإصدار ثلاثة نصوص تشريعية،⁽³⁾ سنة 1947، وجميع هذه النصوص أحدثت تغييرا هاما في الجهاز الحكومي في تونس طبقا لما يخدم مصالح فرنسا،⁽⁴⁾ لذا قرر بورقيبة العودة إلى تونس وتخلي الحزب عن مطلب الإستقلال المباشر، وطرح بدله برنامج الإستقلال الداخلي في سبتمبر 1949 وصاغ بورقيبة بنوده وباشر تطبيقه لإجراء مفاوضات مع سلطات الحماية التي قبلت مبدأ التفاوض، لكن بعد وصول هذه المطالب⁽⁵⁾ إلى باريس عن طريق وزارة تونسية تم الإعلان عن رفضها في برقية بعثت بها إلى الحكومة التونسية في شهر ديسمبر من سنة 1951، وقد كانت لبورقيبة زيارة سابقة إلى باريس في أفريل 1950 لنفس الأسباب معتمدا على سياسة "خذ وطالب" التي أثارت معارضة الحزب الدستوري الجديد، ولأنه تنكر لميثاق العمل الوطني الصادر بالقاهرة سنة 1947، والذي ينص على أنه مفاوضة قبل الجلاء خاصة أن ليبيا كانت على أبواب الإستقلال⁽⁶⁾. إن إعتقاد بورقيبة على سياسته هذه، ووجوده بالقاهرة سنة 1949 ووصول أخبار له تروج أن صالح بن يوسف يعمل على إبعاده وإقصائه من رئاسة الحزب سبب من أسباب إنقسام الحزب، وهذا ما يؤكده الكاتب الطاهر عبد الله حيث أورد أن سبب تفكك الوحدة الوطنية يعود إلى تنافس شخصي، كما يضيف أن هناك متغيرات موضوعية ساهمت في نشر الوعي بين أعضاء الحزب الدستوري الجديد، هذه الأفكار الجديدة التي قام الحبيب بورقيبة

(1) مقالتي عبد الله: مرجع سابق، ص 159.

(2) محمد الطيب رزوق: مرجع سابق، ص 79

(3) تنطوي هذه النصوص على مرسوم فرنسي صادر بتاريخ 29 جويلية 1947 لتنتقل إدارة الحماية الفرنسية في تونس والذي يلغي المرسومين الصادرين في 21/06/1943 و 27/03/1944 الصادران عن حكومة ديغول، ومرسومان صادران عن الباي في 07 و 09 أوت 1947: الأول بعد تنظيم مجلس الوزراء والثاني يهدف إلى إعادة تنظيم الإدارة. يونس درمونة: مرجع سابق، ص 42، 43. للمزيد: أنظر المرجع نفسه: ص 43 وما بعدها.

(4) محمد طيب رزوق: مرجع سابق، ص 43.

(5) مقالتي عبد الله: مرجع سابق، ص 159.

(6) منتدى سور الأزيكية: مرجع سابق، ص 70.

بتريسيخها خاصة بعد تجربته السياسية في المشرق العربي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث خلص إلى ضرورة الإعتدال على النفس في مواجهة الإستعمار الفرنسي عبر الحوار والتفاوض والتفاهم وليس بإستعمال القوة،⁽¹⁾ وبهذا نجحت فكرة أن يعمل كل بلد على حدى وأن تتحد الأقطار المغاربية كلما سمحت لها الفرصة، وترك فكرة توحيد الكفاح المغاربي، وبهذا الخيار القطري انتهى الصراع داخل الحزب.⁽²⁾

المطلب الرابع : تطور القضية التونسية قبل اندلاع الثورة الجزائرية

1. الثورة التونسية سنة 1952 ونتائجها:

شكلت سنة 1952 نقطة تحول في تاريخ تونس والمغرب العربي⁽³⁾ لما شهدته من أحداث مهمة نختصرها في النقاط التالية:

- عودة الإحتجاجات والإضرابات في تونس من جديد بسبب تنحية حكومة "شنيق الوطنية" واستبدالها بحكومة موالية من طرف السلطات الفرنسية وعقد الحزب الدستوري الجديد لمؤتمر سري للتخضير للكفاح المسلح.⁽⁴⁾
- مساندة الحركة الوطنية التونسية للملك محمد الخامس بعد خلعها، وتعيين فرنسا لمقيم عام جديد ردا على ذلك وهو الجنرال "دي هوت لوك" (De Hot Look) في جانفي 1952 لقمع الحركة الوطنية، فكان رد التونسيين إعلان سقوط الحماية الفرنسية في السابع عشر من نفس الشهر، لينتهي إعتقال كل زعماء الحزب الدستوري الجديد.⁽⁵⁾
- إعتقال الحبيب بورقيبة في 18 جانفي 1952.⁽⁶⁾

(1) محمد مالكي: مرجع سابق، ص، ص422، 423.

(2) محمد الطيب زروق: مرجع سابق، ص90.

(3) أنظر الملحق رقم 04، ص 347.

(4) مقالاتي عبد الله: مرجع سابق، ص 159.

(5) منتدى سور الأزيكية: مرجع سابق، ص70.

(6) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 5.

- تشكيل عصابة إجرامية من المعمرين عرفت بإسم اليد الحمراء⁽¹⁾ إلى جانب إستمرار السلطات الفرنسية في إستعمال العنف والقمع لإخماد هذه الثورة حتى لا تتطور وتنتشر في شمال إفريقيا، كما وجهت للباي محمد الأمين مذكرة حول هذه الأحداث، وكان رد الباي الإحتجاج على سياسة العنف والقمع وعمليات التفتيش التي قامت بها السلطات الإستعمارية في شرق تونس، وإيجاد حل لهذه الأزمة لا بد من إنهاء حالة الحصار وعمليات القمع وإطلاق سراح المعتقلين والمساجين، وتقدمت فرنسا كذلك بمشروع إصلاحات جديد يتماشى مع مصالح المعمرين، لكن الباي كون مجلسا استشاريا لدراسة المشروع وانتهى الأمر على رفضه.⁽²⁾

- وتميزت هذه السنة كذلك بإرسال باي تونس محمد الأمين رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ 09 / 09 / 1952 وهذا ماجاء فيها: «يدفعنا حرصنا المستمر في المحافظة على العلاقة الطيبة بين بلادنا إلى مخاطبتكم من جديد بوصفكم - وأنتم رئيس الجمهورية الفرنسية- الحارس لما لفرنسا من تقاليد تحريرية وديموقراطية، وغير خاف عليكم أننا لم نترك فرصة سمحت لنا منذ ارتقائنا عرش العائلة الحسينية غداة هزيمة جيوش المحور في ميدان القتال بالبلاد التونسية دون أن نوجه أنظار ممثلي فرنسا لدينا إلى ضرورة إصلاح الأنظمة في مملكتنا إصلاحا جوهريا يتطلبه بلغة شعبنا من تطور لاجدال فيه، وماتكبدته من تضحيات في سبيل تحرير أوروبا إلى جانب حماة الحق الديموقراطي».⁽³⁾

- وتطور المقاومة المسلحة صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تسجيل قضيتي تونس والمغرب يوم 16 أكتوبر 1952، هذه التطورات جعلت السلطات الفرنسية تمارس الضغط على "محمد الأمين باي" ليوقع مجبرا على أمرين خاصين بإصلاح البلديات

(1) مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، ط. 2، دار الحكمة للنشر - الجزائر، 2012، ص 130.

(2) حميدي أبو بكر: مرجع سابق، ص، ص 328، 329.

(3) يونس درمونة: مرجع سابق، ص، ص 58، 59.

ومجالس العمال، وبدأ التحضير للانتخابات البلدية التي تم تحديدها بتاريخ 10 أفريل 1953، وقررت الحركة الوطنية التونسية مقاطعة هذه الانتخابات.⁽¹⁾

2. محاولة تدويل القضية التونسية:

قررت الحركة الوطنية التونسية مقاطعة الانتخابات البلدية المقررة في أفريل 1953، لذا اجتمعت لجنة تضم أعضاء من الغرف الاقتصادية والمنظمات النقابية للعمل يوم 09 مارس 1953 ونشرت لائحة تعارض فيها إبقاء النواب الفرنسيين في المجالس البلدية لأن ذلك يتنافى مع مبدأ وحدة السيادة التونسية، وقدمت نسخة منه للباي وأخرى للمقيم الفرنسي ونجحت المقاومة التونسية بفضل جهودها في إفشال هذه الانتخابات.⁽²⁾ كما فشلت الإصلاحات التي جاء بها "افوزار (VOIZARD) "الذي عين مقيما عاما في سبتمبر 1953 بعد معارضة الوطنيين لها، فقد شن أعضاء الحزب الدستوري الجديد حملة إعلامية ودعائية واسعة النطاق لدى المنظمات العالمية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة والبلدان العربية والأوروبية،⁽³⁾ وهكذا وصل صوت القضية التونسية إلى هيئة الأمم المتحدة، ووقعت بذلك فرنسا بين الضغط الدبلوماسي الخارجي من جهة، وبين كفاح الوحدة الوطنية التونسية من جهة أخرى، فقام البرلمانيون الفرنسيون المتواجدون في الجزائر (أومران، كيلسي، شوفالي) بالدفاع عن موقف فرنسا في شمال إفريقيا ودعوا إلى تشكيل جبهة اتحادية للدفاع عن الإستعمار الفرنسي في إفريقيا كما استنكر هؤلاء تدخل الو.م.أ في القضية التونسية، وأنها المسؤولة عن اندفاع بورقوية وأمثلة ضد فرنسا، كما دعوا إلى مغادرة فرنسا لمجلس الأمن والتضحية بصدقة الو.م.أ في سبيل الحفاظ على المصالح الفرنسية في تونس.⁽⁴⁾

(1) خليفة شاطر: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، دط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية- تونس،

2005، ص174

(2) بلقاسم محمد: مرجع سابق، ص115.

(3) محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب: محمد الشاوش، محمد عجيبة، ط3، 1993، دارسزاس

للنشر والتوزيع- تونس، ص135.

(4) حميدي أبوبكر: مرجع سابق، ص329، 330.

أمام هذا الضغط، و مع بداية تسجيل القضية التونسية على مستوى هيئة الأمم المتحدة تراجعت فرنسا عن موقفها لتجد حجة أخرى، وهي أن القضية التونسية والمغربية هي قضية داخلية لاحق لهيئة الأمم المتحدة التدخل فيها، ودافعت عن حقها في تونس مستعملة كل الوسائل ففي بداية سنة 1953 رافع وزير خارجيتها "روبار شومان"⁽¹⁾ بحجة بأن فرنسا أم الحريات و الديمقراطية وأن دستورها ينص على حق المصير، وفي نفس الوقت يذكر بأن قضية تونس قضية داخلية لاحق لهيئة الأمم المتحدة⁽²⁾ التدخل فيها، وتم التذكير بموقف بريطانيا وبلجيكا وجنوب إفريقيا المؤيد لفرنسا في الدورة المنعقدة مع نهاية 1952 وبداية 1953.⁽³⁾ وبالرغم من ذلك عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى بحث قضية تونس سنة 1953 وطالبت فرنسا بحل قضية تونس على أساس العدل بعدما زادت حدة كفاح التونسيين لمواجهة الإرهاب والعنف الفرنسي، فتشكلت فرق من المناضلين التونسيين لجأت إلى قطع أسلاك الهاتف وتخريب السكك الحديدية والجسور،⁽⁵⁾ وزادت هذه المقاومة المسلحة منذ مطلع سنة 1954، والتي كان على رأسها الأزهر الشريطي، الطاهر الأسود، ساسي الأسود، القايد العجمي، وحسن بن عبد العزيز، وبلغ عدد المجاهدين في هذه السنة حوالي 3000 مقاتل وتصدت الحركة الوطنية لمناورات اليد الحمراء،⁽⁶⁾ في المقابل استمر النشاط السياسي وبشكل سري في المدن وتواصلت الاضطرابات والمظاهرات وتدعم الكفاح المسلح أكثر في شهر نوفمبر 1954، فتدهورت بذلك الأوضاع بتونس، وتدهورت سمعة

⁽¹⁾(1886-1993) تقلد عدة مناصب سياسية كوزير للمالية، رئيس مجلس النواب ووزير الخارجية، عرف بنصرتة للفكر الوحدوي (الاتحاد الفرنسي، الوحدة الأوروبية). انظر: نجاة عيو: التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى احمد بن بلة وصالح بن يوسف "دراسة تاريخية مقارنة 1945-1961"، مذكرة لنيل شادة الماجستير في التاريخ المغربي الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2014، ص 109.

⁽²⁾حضيت القضية التونسية بتأييد وعطف وسط الأمم المتحدة، حتى ولئن لم تدرج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة المنعقدة سنة 1947، بعد جهود بورقية في نيويورك التي وصل إليها في ديسمبر 1945 لإجراء اتصالات مع المسؤولين الأمريكيين ومع الوفود الأجنبية بالأمم المتحدة. انظر: أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881-1956) تقدم حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع-تونس، 1986، ص،ص 607، 608.

⁽³⁾حميدي أبو بكر: مرجع سابق، ص،ص 330، 331.

⁽⁴⁾لعبت البرازيل دورا مهما في دعم القضية التونسية بتقديمها لائحة لدى اللجنة السياسية في هيئة الأمم وأيدتها الدول العربية والآسيوية وفيها دعوة الطرفين بالجلوس للمفاوضات وتمكين التونسيين من إدارة شؤونهم. انظر: حميدي أبو بكر: المرجع نفسه، ص 331.

⁽⁵⁾اسماعيل احمد باغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان - الرياض، 2000، ص 371.

⁽⁶⁾بلقاسم محمد: مرجع سابق، ص 115.

فرنسا بعد هزيمة "ديان بيان فو" وبدأت مفاوضات "منداس فرانس" (Mendès France) في 18 جوان 1954 لاقرار السلام بالهند الصينية.⁽¹⁾

كانت هذه الأسباب مجتمعة سببا في إقبال "منداس فرانس" رئيس الوزراء الفرنسي على إجراء اتصالات مع قيادة الحزب الدستوري الحر قصد حل الأزمة سلميا، وتم الاتفاق في الأخير على:

- الاعتراف باستقلال تونس.
- تشكيل حكومة انتقالية.
- التفاوض من أجل طبيعة الاستقلال.⁽²⁾

ليتوجه بعد ذلك "منداس فرانس" الى قرطاج بتاريخ 31 جويلية 1954 ليعرض على "الأمين باي" نظام حكم ذاتي داخلي يسمح بتشكيل حكومة تونسية⁽³⁾، فشكّل "طاهر بن عمار" وزارة وطنية واشترط "منداس فرانس" سبعة شروط في ذلك، إضافة إلى شرط إستسلام المجاهدين.⁽⁴⁾

«وقد تم إخطار بورقيبة سرا بالمبادرة الفرنسية وهو في قصر لافرتي، الذي يبعد حوالي مئة كيلومتر عن باريس، فأجاب ببلاغ ذكر فيه أن: "الإستقلال يظل الطموح الأكبر للشعب التونسي وتشكّل مقترحات منداس فرانس مرحلة حاسمة"» وقد وافق بورقيبة على هذه المبادرة لأنه كان يؤمن بالحلول المرحلية، خاصة أن الملك عبد العزيز ابن سعود قد أوصاه عند إقامته بالمملكة العربية السعودية سنة 1948 بالإعتماد على سياسة المراحل.⁽⁵⁾

إلا أن هذه السياسة لم تحظى بتأييد من طرف جميع التونسيين وحذروا من استعمار جديد مقنع، ووجدت هذه السياسة معارضة من قبل بعض الأطراف وعلى رأسهم "صالح بن يوسف"

(1) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص، ص 135، 136.

(2) مقلاتي عبد الله: مرجع سابق، ص 160.

(3) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 5.

(4) إسماعيل أحمد ياغي: مرجع سابق، ص 371.

(5) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 5.

الأمين العام للحزب واعتبر أن الحكم الذاتي بمثابة خطوة إلى الوراء⁽¹⁾ ليقود حملة معارضة لهذه السياسة وسياسة بورقوية في السنوات الموالية لتتأزم الأوضاع السياسية فيما بعد.

المبحث الثاني: العلاقات الفرنسية المغربية ما بين 1945 - 1954

المطلب الأول : احتلال المغرب الأقصى واندلاع المقاومة المسلحة

1. فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى:

"إن لفرنسا في المغرب العربي حقوقا وواجبات تفوق ما لغيرهم من الدول الأخرى، وإن الأساس الأول لحقوقنا هو الجزائر، وإن الجزائر قادتنا إلى تونس وينبغي أن تقودنا إلى المغرب" هكذا عبر "أوجين أتين" زعيم الفريق الإستعماري الفرنسي، الذي قاد الترععات التوسعية الفرنسية نحو إحتلال المغرب في عهد السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول (1908-1912). بموجب معاهدة فاس في 30 مارس 1912 الأمر الذي أدى إلى استقالة "السلطان عبد الحفيظ" وخلفه "يوسف بن الحسن الأول" (1912-1928)، كما تم الإعتراف بمصالح اسبانيا بالمنطقة بموجب اتفاق 27 نوفمبر 1912،⁽²⁾ كما تم الإعتراف في معاهدة فاس بالوضع الدولي لمدينة طنجة،⁽³⁾ وهكذا يمكن القول أن الوضع في المغرب الأقصى أو كما يعرف باسم مراكش كان مختلفا بالنسبة لبقية الأقطار المغاربية الأخرى لأنه يمتاز بالخصائص التالية:

أولاً: نوع الإحتلال المطبق في المغرب (ازدواجية الإحتلال الفرنسي والإسباني) وهذه الإزدواجية كان لها سلبيات وإيجابيات.

ثانياً: النظام القبلي المكرس بقوة في كل أنحاء البلاد.

ثالثاً: الطابع الجبلي الذي يميز المغرب.

(1) الظاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 6.

(2) صودق عليها بالقانون الصادر في 15 جويلية 1912 وتبعت فرنسا نفس الخطوات التي اتبعتها مع تونس فتعهدت بحماية السلطان ودولته، مقابل ألا يعقد أي معاهدة دون استشارة الحكومة الفرنسية، كما أن لهذه الأخيرة مهمة حماية الرعايا المغاربة في الخارج وتنص المعاهدة على: التزام السلطان بإجراء الإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والإقتصاد والمالية والعسكرية. مصادقة المقيم الفرنسي، على المراسيم التي يصدرها السلطان وهو الوسيط في علاقات المغرب الخارجية. محمد حسنين: مرجع سابق، ص 104 للمزيد أنظر: الملحق رقم 05، ص 348.

(3) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 129، 130.

رابعاً: تأخر الإحتلال الفرنسي الكلي للمغرب إلى غاية سنة 1935، حيث لم تتمكن القوات الفرنسية من إخماد كل الثورات الشعبية المسلحة إلا في هذه السنة،⁽¹⁾ والتي كان آخرها مقاومة البربر في جنوب تافيلالت آخر معقل للمقاومة سنة 1934 وتمكن الجيش الفرنسي من احتلال وادي سوس بالقرب من أكادير وأطراف من الصحراء الكبرى، خنق جبال الأطلس الصغير وأصبحت المغرب بذلك تحت حكم الماريشال ليوطي "كمقيم عام وقائد أعلى لجيش الإحتلال الفرنسي في المغرب."⁽²⁾

2. اندلاع المقاومة المسلحة:

اعتمد الشعب المغربي في كفاحه ضد الحماية الثنائية الفرنسية والإسبانية على أسلوب الكفاح المسلح كما حدث في تونس والجزائر خاصة في المناطق الريفية والجبلية إلى غاية 1934، كما شهدت المغرب مقاومة سياسية بعد سنة 1930 واستمرت إلى غاية الخمسينات بعودة الكفاح المسلح من جديد وبشكل أكثر تنظيم من السابق، واستمر الكفاح السياسي والمسلح معا ضد الإحتلال إلى غاية استقلال المغرب سنة 1956.⁽³⁾

لقد وقعت مسؤولية الدفاع عن المغرب على عاتق الشعب المغربي مثلما حدث في تونس لأن السلطة السياسية أصبحت أسيرة الحماية الفرنسية وبدأ الكفاح المسلح ضد الوجود الفرنسي في أفريل 1912 في العاصمة فاس وراء قيادات شعبية، ولم تستطع القوات الفرنسية إخضاع الشعب المغربي إلا سنة 1934⁽⁴⁾ حيث اتحدت عدة قبائل من الأطلس مع سكان الشاوية لمحاصرة الفرنسيين في فاس وفي بقية المناطق المغربية واستمر هذا الحصار من أفريل إلى جوان 1912 والذي انتهى بفضل الإمدادات الفرنسية التي قادها الجنرال "ليوتي"، وبالرغم من ذلك استمرت المقاومة في جبال الأطلس الوسيط وفي الجنوب بقيادة "هبة الله بن ماء العينين" في شهر أوت من سنة 1912، وتمكن

(1) آمال شلي: مرجع سابق، ص، ص 282، 283.

(2) عبد الحميد المرينسي: الحركة الوطنية المغربية (من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيام الإستقلال)، دط، مطبعة الرسالة - المغرب، 1978، ص، ص 13، 14.

(3) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 131.

(4) نفسه، ص، ص 131، 132.

من دخول مراكش أين أرسل القائد الفرنسي "ليوتي" قوة كبيرة من الفرنسيين بقيادة الجنرال "مانجان" للسيطرة على مراكش، إلا أن معظم الجنوب ظل في حالة مقاومة إلى غاية 1934، واستمرت قبائل الشاوية حربها ضد الإحتلال الفرنسي، خلال الحرب العالمية الثانية،⁽¹⁾ فكان موقف فرنسا كالمعتاد تعسف، قمع وتشديد الرقابة على الوطنيين المغاربة ونفي العديد من المناضلين خارج المغرب أمثال الشيخ "إبراهيم أطفيش" الذي قامت بنفيه في فيفري 1925 إلى مصر.⁽²⁾

أما في منطقة الحماية الإسبانية فهي الأخرى، شهدت عدة ثورات أبرزها ثورة الريف بقيادة الأمير محمد بن الكريم الخطابي (1921 - 1926) ليتقدم إلى المنطقة الفرنسية في المغرب سنة 1924⁽³⁾ بسبب مشكلة الحدود القائمة بين إسبانيا وفرنسا والتي أدت إلى إندلاع الحرب الفرنسية الريفية يوم 13 أبريل 1925، فتحالفت فرنسا مع إسبانيا وتم توقيع اتفاق بينهما بتاريخ 9 جوان 1925 يتضمن التعاون بينهما لتطبيق الحصار البري والبحري على منطقة الريف، كما تم إبرام إتفاق آخر بتاريخ 11 جوان 1925 ينص على ضرورة التنسيق بين القيادة العسكرية لكل منهما للقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد المقاومة الريفية، وبالفعل بدأت هذه العمليات في 6 ماي 1926 ونتيجة للمعارضة الداخلية في فرنسا لجأت هذه الأخيرة إلى مناورة سياسية تجسدت في مؤتمر وجدة⁽⁴⁾، وبالرغم من تدهور العلاقات الفرنسية الإسبانية وتضارب المصالح بينهما، إلا أنهما تجاوزتا هاتاه الخلافات ليتمكننا من الإتحاد والقضاء على حركة محمد بن عبد الكريم الخطابي⁽⁵⁾، مما أجبره على الإستسلام في رسالة بعث بها إلى فرنسا شرط أن تحفظ حياته وأمواله وعائلته، وبالفعل

(1) محمد مورو: بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1492-1992: الجزائر تعود إلى محمد صلى الله عليه وسلم، د.ط، المختار الإسلامي للطبع والنشر والتوزيع-القاهرة، 1992، ص31.

(2) علي تابلت: بحوث في تاريخ الجزائر (المغرب العربي)، ج3، د.ط، دار ثالة الجزائر، 2014، ص165.

(3) جميل بيضون، وآخرون: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991، ص116.

(4) انعقد ما بين 18 أبريل-06 ماي 1926. بمشاركة وفود تمثل الحكومة الإسبانية والفرنسية والمقاومة الريفية.

(5) محمد خرشيش: المقاومة الريفية، د.ط، سلسلة شراع، كتاب الشهرة سيريسر الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة. د.س.ب، ص4.

تم ذلك في 28 ماي 1926⁽¹⁾، وقد تعددت المقاومات المغربية سواء ضد الإحتلال الفرنسي أو الإسباني، فنذكر مثلاً: مقاومة فاس، مقاومة الصحراء، مقاومة الأطلس، مقاومة الريف.⁽²⁾

وبالرغم من عنف الكفاح المسلح وتحقيقه لعدة انتصارات إلا أن عدم تكافؤ الطرفين المغربي والفرنسي وعدم التنسيق بين الثورات تحت قيادة واحدة كان السبب في عدم إخراج المحتل والسبب كذلك في بلورة الروح الوطنية والإسهام في ظهور الحركة الوطنية السياسية في المغرب.⁽³⁾

المطلب الثاني: الحركة الوطنية المغربية والسياسة الفرنسية في المغرب

1. خلال فترة العشرينات:

بعد نفي الأمير "محمد بن عبد الكريم الخطابي"، عرفت الحركة الوطنية تطوراً ملحوظاً تمثل في إختيار الشعب المغربي لأسلوب الكفاح السياسي حيث تبلورت الحركة الإصلاحية منذ أواسط القرن 19م،⁽⁴⁾ متأثرة بالحركة السلفية الإصلاحية المشرقية، كما استطاعت امتصاص الصدمة الناتجة عن الهزيمة العسكرية التي لحقت بالمقاومة المسلحة، وقد أثارت هذه الحركة اهتمام الأوساط الشبانية خاصة طلاب القرويين، أبرزهم علال الفاسي⁽⁵⁾ في فاس، الحسن الوزان، وأحمد بلافريج⁽⁶⁾ في الرباط واتخذ هؤلاء إسمًا سرياً هو "العصبة المغربية" ونشطوا من خلال الكتابة في

(1) ولد سنة 1882 في تامزيست، نشأ وتعلم في مدينة اجدير، وتلقى تعليمه الابتدائي على يد والده الذي كان قاضياً لهذه المدينة، رحل إلى مدينة تطوان ثم إلى مدينة فاس التي بقي فيها سنتين للتعليم في مدرسة العطارين ثم في مدرسة السفارين، وحصل على الإجازة من جامعة القرويين، نفي مع عائلته إلى جزيرة "لارينيون" شمال مدغشقر، وبقي هناك إلى غاية سنة 1947، وتم تحريره بمبادرة من مكتب المغرب العربي بالقاهرة. انظر: عبد الكريم غلاب: مصدر سابق، ص 268 وعلي تابلت: مرجع سابق، ص 227.

(2) عبد الكريم غلاب: مصدر سابق، ص 268، للمزيد أنظر من الصفحة 270 إلى 283.

(3) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 132.

(4) عبد الإله بلقزيز: الخطاب الإصلاحية في المغرب العربي (التكوين والمصادر)، ط 1، دار المنتخب العربي - بيروت، 1997، ص 41.

(5) ولد سنة 1910 بفاس، أحرز شهادة العالمية سنة 1932 من القرويين، بدأ حياته المهنية بالتدريس في المدرسة الناصرية ثم في القرويين بعد ذلك، بدأ نضاله السياسي في سن مبكرة واعتقل أول مرة في صيف 1930 في مظاهرات ضد الظهور البربري، منع من التدريس لرفضه منصب وزير العدل الذي عرضته عليه الإدارة الفرنسية سنة 1934 نفي إلى العابون في نوفمبر 1937 إلى غاية صيف 1946 بسبب نضاله السياسي، لم يعد إلى المغرب إلى غاية إستقلاله وعارض إتفاقية الإستقلال الذاتي، تقلد عدة مناصب سياسية كما ألف عدة كتب، وتمتاز شخصيته بالتشبث بأفكاره وهو ديمقراطي لا يقر الحكم إلا على أساس ديمقراطي برلماني. أنظر: عبد الكريم غلاب: ملامح من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، د.س، د.ب، ص-200-212.

(6) 1908-1990 ولد بالرباط تلقى تعليمه بمسقط رأسه في التاريخ ثم حضر دبلوم الدراسة العليا في العلوم السياسية، شارك في تأسيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، أسس مجلة المغرب في جويلية 1932، كان من مؤسسي حزب الإستقلال المغربي سنة 1944، التحق بالوطن ليطلب بإستقلال المغرب سنة 1952، تلقى عدة مناصب عليا في الوزارة بعد الإستقلال، لكن اعتزل السياسة سنة 1973، توفي في 14 أفريل 1990. معمر العايب: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، د.ط، دار الحكمة للنشر - الجزائر 2010، ص 38.

الصحف والمجلات العربية كمجلة "أم البنين" السرية التي أسسها علال الفاسي⁽¹⁾، كما نشطت مجموعة من الشباب في الصحافة الحرة في طنجة (لسان المغرب) والتي دعت لإرساء دستور ديموقراطي للبلاد،⁽²⁾ كما ظهرت عدة جمعيات ركزت على التوعية الإسلامية والإصلاح الاجتماعي، مثل: اتحاد الطلاب، حملة الصدق⁽³⁾، أما بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتحديد في سنة 1919 ظهرت حركة الشباب المغربي، وكان ظهورها متأخرا بالمقارنة مع تونس والجزائر وكانت مطالبها شبيهة بسابقتها، وتطورت الأوضاع خاصة مع إنعقاد مؤتمر فرساي 1919، وأصبحت الحركة الوطنية المغربية تطالب بإصلاحات سياسية شاملة وسرعان ما تطور الأمر إلى المطالبة بالإستقلال التام.⁽⁴⁾

2. خلال فترة الثلاثينات:

ظهرت بين 1926-1930 بالمغرب اتجاهات بين وسط الشباب المغربي وهي: اتجاه يمثل الحركة الإصلاحية بمدينة فاس بقيادة "علال الفاسي" واتجاه ثاني تجمع حول حركة تسمى "أحباب الحقيقة" برئاسة "أحمد بلافريج". بمدينة الرباط هذا الإتجاه الأخير كان أكثر حداثة وإطلاعا على أمور السياسة، والملاحظ على أن الإتجاهان⁽⁵⁾ لم يجدا الوسائل لتخطي المراحل والوصول إلى العمل النضالي، مما جعل السلطات الفرنسية تستغل هذا الفراغ، وتعلن عن الظهير البربري⁽⁶⁾ في 16 ماي 1930، وأصدرت أمرا بمنع إدخال "كتاب فرنسا وسياستها البربرية" من الأراضي المغربية الاسبانية

(1) خالد فؤاد طحطح: "نشأة الحركة الوطنية في المغرب"، دورية كان التاريخية. العدد 4، 2009، ص-ص 30-32.

(2) مقالتي عبد الله: مرجع سابق، ص 163.

(3) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 132.

(4) معمر العايب: مرجع سابق، ص 24.

(5) كان علال الفاسي متشبع بالثقافة العربية الإسلامية، أما الوزاني فتقافته غربية وسياسته أكثر لدرجة الإستعداد لتقديم بعض التنازلات، واختلفت ثقافتهما فكلاهما يتفقان حول مطلب الإستقلال. آمال شلي: مرجع سابق، ص 283.

(6) تم إصداره لأول مرة بتاريخ 11 سبتمبر 1914 أثناء فترة حكم "ليوتي" لتقسيم المجتمع المغربي وإبعاد البربر عن الدين الإسلامي حيث قال: "...هدفنا هو تطوير البربر خارج الدين الإسلامي...". وقام بتعيين لجنة للدراسات البربرية سنة 1915، عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 83، كان الهدف الحقيقي للظهير هو التفريق بين العرب والبربر وإبعاد البربر عن الإسلام وجعل القضاء عندهم يعتمد على أحكام العرف والتقاليد، أما القضاة الخاصة بالجنايات فتحول إلى المحاكم الفرنسية طبقا للقانون الجنائي الفرنسي. للمزيد أنظر: منتدى سور الأزبكية: مرجع سابق، ص 80.

إلى الأراضي المغربية الفرنسية⁽¹⁾، و تم تشكيل كتلة "العمل الوطني" سنة 1934⁽²⁾ من طرف بعض المثقفين أمثال محمد حسن الوزاني، أحمد بلافريج، وعلال الفاسي وانبثق عنها "لجنة العشرة" وطالبت بمجموعة من الإصلاحات⁽³⁾ ردا على قرار فيفري 1934 الذي ينص على إلحاق محمية المغرب بالإمبراطورية الفرنسية.⁽⁴⁾ وقدمت كتلة العمل برنامج إصلاحات في "دفتر المطالب المغربية" قدمته إلى كل من الحكومة الفرنسية بباريس، السلطان المغربي و الإقامة العامة بالرباط وذلك بتاريخ 01 ديسمبر 1934 وتتلخص مطالب هذا البرنامج في:

- ضرورة تطبيق معاهدة 1912 وإلغاء الحكم المباشر.
- الوحدة الإدارية والقضائية في المغرب كله.
- إشراك المغاربة في الحكم وفي مختلف السلطات الإدارية وعدم تركها في يد الباشوات.
- إحداث بلديات ومجالس محلية وغرف إقتصادية ومجلس وطني يتكون من ممثلين مغاربة وإسرائيليين.

واهتمت كتلة العمل الوطني بالجانب الإصلاحي كالتعليم وفتح مدارس قرآنية والإهتمام بصحة المواطنين⁽⁵⁾، هذه المطالب تراجعت عن دراستها الإقامة العامة تحت ضغط المستوطنين.⁽⁶⁾ واستغلت الحركة الوطنية المغربية وصول الجبهة الشعبية للحكم سنة 1936 لتقدم برنامجها الإصلاحي بتاريخ 1 سبتمبر 1936 وأهم مطالبه: العمل من أجل مساواة المغاربة مع الفرنسيين في

(1) أنظر الملحق رقم 06، ص 350.

(2) تأسست كتلة العمل الوطني من أجل التعريف بالقضية المغربية خاصة لدى الرأي العام الفرنسي، لذا أصدرت بباريس مجلة "مغرب" وهي مجلة شهرية تهتم بالشؤون المغربية، ثم صدرت بفاس جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية وهي "عمل الشعب"، فؤاد مصطفى: محمد الخامس وكفاح المغرب العربي، د. ط، كتب قومية: الكتاب 38، الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة، ص 15

(3) خالد بوهند: "أحداث المغرب ومواقف الحركة الوطنية الجزائرية منها (1950-1954)"، مجلة المرأة للدراسات المغاربية، العدد الأول، جانفي

2014، جامعة وهران 1- الجزائر، ص 98.

(4) مقالتي عبد الله: مرجع سابق، ص 165.

(5) فؤاد مصطفى: مرجع سابق، ص 15، 16.

(6) منتدى سور الأزيكية: مرجع سابق، ص 81.

الأمر السياسي والإقتصادية والإجتماعية،⁽¹⁾ وردت السلطات الفرنسية على هذه المطالب بالقبول ثم باعتقال الزعماء حين تضامن الشعب المغربي معهم ثم حل هذا التنظيم.⁽²⁾

ومع مطلع سنة 1937 حدث انشقاق في صفوف الكتلة، وبرز حزب جديد باسم "حزب الحركة القومية" بزعامة "محمد حسن الوزاني" وواصلت الكتلة نضالها برئاسة علال الفاسي والأمين العام لها "أحمد بلافريج" وعمل الحزبان ضد السلطات الإستعمارية وسياستها، وفي 17 مارس 1937 صدر قرار الإقامة العامة بالحضر على عمل الكتلة فواصلت العمل سرا تحت تسمية جديدة وهي "الحزب الوطني"⁽³⁾ الذي تقرر تأسيسه إثر إنعقاد مؤتمر سري بالرباط في أبريل 1937 ضم جميع أعضاء كتلة العمل الوطني، وإثر مظاهرات مكثرة⁽⁴⁾ التي قام بها المواطنون المغاربة في 1 سبتمبر 1937 وقمعتها القوات الفرنسية، منعت كذلك إصدار الصحف الوطنية مثل: "عمل الشعب"، "الأطلس"، و"مغرب"، ومنعت إنعقاد مؤتمر طلبة شمال إفريقيا الذي كان مقررا في 15 سبتمبر من نفس السنة،⁽⁵⁾ وعقد الحزب مؤتمر آخر في أكتوبر 1937 والذي تسبب في إبعاد علال الفاسي إلى إفريقيا الإستوائية ونفي الزعماء الآخرين أمثال اليزيدي، الوزاني،... إلى الصحراء.⁽⁶⁾

وقد لقي هذا الحزب شعبية كبيرة بسبب رفع قضايا وإنشغالات العمال والفلاحين وبالرغم من إعتقال ونفي أعضائه. وساند السلطان محمد الخامس والحزب فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية أملا في الحصول على بعض المكاسب، هذه المبادرة والتضحية لم تلق ردا إيجابيا من قبل السلطات الإستعمارية التي قررت تعيين مقيم عام جديد "الجنرال بيو" الذي أحكم سيطرته على

(1) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 133.

(2) علال الفاسي: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية، ط 1، مكتب المغرب العربي - القاهرة، 1984، ص 36.

(3) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 133.

(4) تعود أسباب هذه المظاهرات إلى قيام السلطات الفرنسية بتحويل مياه بوفكر الموجهة لمكناس إلى أراضي المستعمرين الفرنسيين وكان نتيجتها 15

قتيلا و نحو 100 شخص وإعتقال آخرين. أنظر: فؤاد مصطفى: مرجع سابق، ص 16.

(5) نفسه، ص 16.

(6) علال الفاسي: الحماية في مراكش....، مصدر سابق، ص 36.

المغرب، لينظم الشعب المغربي مظاهرات كبيرة عام 1943 مطالبين بإلغاء الأحكام العرفية وبحرية أكثر للبلاد.⁽¹⁾

لقد شكلت مرحلة الثلاثينات فترة خصبة ومختبرا لرواد الحركة الوطنية المغربية حققوا فيها تراكما نضاليا تستند على إيجابياته الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية لتعطي دفعا قويا نحو الإستقلال.⁽²⁾

المطلب الثالث: الحركة الوطنية المغربية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية

1. المشاركة في الحرب وتقديم وثيقة الاستقلال 11 جانفي 1944:

1.1. مشاركة المغرب في الحرب العالمية الثانية:

دخلت المغرب الحرب العالمية الثانية كغيرها من البلدان المستعمرة، وقد صرح السلطان محمد بن يوسف⁽³⁾ يوم 3 سبتمبر 1939 " أنه يجب أن نساعد فرنسا مساعدة غير مشروطة وأن لا نتردد في إمدادها بكل ثرواتنا والتضحية بكل ما لدينا"، كما وجه رسالة إلى الشعب المغربي لتشجيعهم على المشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا، وهي نفس الرسالة التي وجهها المقيم العام "طوكيس" (Tokis)، ولقد أرسلت المغرب رجالها ومنتجاتها الغذائية إلى فرنسا بالرغم من الجفاف الذي حل بالمغرب ما بين سنتي 1943 و 1954.⁽⁴⁾

ولقد أشادت فرنسا بدور الجنود المغاربة في الحرب حيث قام الجنرال "ديغول" (charles degaulle) بتوشيح السرية الأولى من الفليق الثالث لفرنسا المغاربة عندما تفقد الحملة الفرنسية في

(1) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص، ص 133، 134.

(2) العربي واحي: المقاومة السياسية بسلا خلال الثلاثينات، ندوة المقاومة المغربية ضد الإستعمار (1904-1955) الجذور والتحليلات، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، أعمال الندوة العلمية 13، 14، 15 نوفمبر 1991، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر-أكادير، الجلال العربية للطباعة والنشر- المغرب، 1997، ص 235.

(3) أصبح ملكا على المغرب سنة 1927 وكان شعاره: " نحو إصلاحات في البلاد عن طريق الإستقلال". انظر: خالد بوهند: مرجع سابق، ص 99.

(4) أرسلت المغرب مالا يقل عن 43.000 جندي عند بداية الحرب وأكثر من 30 ألف جندي في ماي 1940، أما المساعدات فتمثلت في 200.000 طن قمح، 206060 طن شعير، 54291 طن ذرة، 40.000 طن حبوب أخرى، 109560 طن خضر مجففة، 164680 رؤوس الماشية، 37670 طن خضر طرية، 34900 طن فواكه. انظر: فاطمة حيدة: "مساهمة المغاربة في الحرب العالمية الثانية: مجندو إيموزار مرموشة انموذجا"، مجلة ليكسوس في التاريخ والعلوم الانسانية، العدد الرابع، 2016، ص، ص 103، 104.

17 و 18 ماي 1944، وتوشيح الملك محمد الخامس بوسام التحرير⁽¹⁾، واستمر كفاح المغاربة إلى جانب فرنسا من أجل الحصول على الإستقلال الموعود.⁽²⁾

وقد أثرت الحرب العالمية الثانية على نمو الوعي الوطني والقومي خاصة بعد هزيمة فرنسا وحدوث جملة من التطورات وهي :

1. الوعود التي قدمتها حكومة فرنسا بمنح الإستقلال للمغرب بعد الحرب العالمية الثانية.
2. إتصال الشعب المغربي بالحلفاء بعد نزولهم في أنفا والرباط والدار البيضاء في أكتوبر 1942، وإطلاعهم على التطور العسكري الأوروبي.⁽³⁾
3. إنعقاد مؤتمر الدار البيضاء بتاريخ 14 جانفي 1943 بحضور الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt)، ونستون تشرشل (Winston Tcherchill) ممثلا عن بريطانيا، وشارل ديغول ممثلا لفرنسا للبحث حول كيفية إنزال قوات الحلفاء بالأراضي الفرنسية وتحريرها⁽⁴⁾ كما اجتمع السلطان محمد بن يوسف في فندق أنفا⁽⁵⁾ مع روزفلت والذي اعترف بشراسة الإستعمار الفرنسي وواعد الملك المغربي باستقلال المغرب بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، واعتقد المغاربة أن دول الحلفاء ستفي بوعودها وستساعد الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها.⁽⁶⁾

(1) أنظر الملحق رقم 07، ص 352.

(2) فاطمة حيدة: مرجع سابق، ص-ص 103-109.

(3) العمري مومن: شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص6.

(4) آمال شلي: مرجع سابق، ص283.

(5) نزل يقع في شارع أنفا الدار البيضاء، دارت فيه محادثات محمد الخامس مع روزفلت دون مراقبة السلطات الفرنسية وهذا ماخلف إنطبعا سينا لدى روزفلت عن المقيم العام، لكنه أظهر عناية كبيرة للملك ووعده بتسريع عملية استقلال المغرب. أنظر: غيلاني السبي: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر- جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2010-2011، ص42.

(6) نفسه، ص 42.

2.1. تقديم وثيقة الإستقلال 11 جانفي 1944: (1)

إن إختلاف وجهة النظر بين قادة الأحزاب المغاربة كان سببا في عدم توحيد جهودهم في ظل حزب واحد، والمطالبة باستقلال المغرب ولغرض تحقيق هذا الهدف عقد المؤتمر الوطني بفاس بتاريخ 11 جانفي 1944 ضم جمعيات المدرسين، كبار الموظفين، العلماء، رجال الدين، والطلبة وتقرر إنشاء حزب سياسي تحت إسم "حزب الإستقلال" وهدفه الرئيسي هو الإستقلال، ورفع هذا الحزب برنامجه للسلطان "محمد بن يوسف" لدراسته، حيث وافق السلطان على ميثاق حزب الإستقلال، فتقرر تشكيل لجنة تتكون من وزيرين ورئيس التشريعات الملكية لدراسة كيفية تحقيق إستقلال المغرب والعلاقة مع فرنسا وقدمت "وثيقة الإستقلال" (2) يوم 11 جانفي 1944 (3) على الشكل التالي:

- وقد قدم الوثيقة إلى السلطان المغربي، وقد قدم الوثيقة إلى القنصلية الأمريكية.
- وقد قدم الوثيقة إلى المقيم العام الفرنسي.
- وقد قدم الوثيقة إلى القنصلية الإنجليزية. (4)

وتعززت هذه الوثيقة بعرائض تأييد أخرى من المغرب، وكان من آثارها انتفاضة 29 جانفي

1944، وقد ركزت الوثيقة على النقاط التالية:

- إستقلال المغرب في ظل الوحدة الترابية للمملكة.
- إرساء ملكية دستورية وديموقراطية، تضمن الحريات الفردية والجماعية.

(1) أنظر الملحق رقم 08، ص 353.

(2) حررت الوثيقة في بيت الحاج "محمد مكار" بفاس، وهندس إنشاءها "محمد البيزدي" و"أحمد بلافريج" ووقعها ستة وستون شخصية وطنية مغربية، منتمة لمختلف الأوساط الإجتماعية... ومثلوا 14 مدينة مغربية. خالد الصقلي: "التضامن بين المغاربة من خلال وثيقة 11 يناير 1944"، مجلة ليكسوس في التاريخ و العلوم الانسانية، العدد 7، 2016، ص 12. بينما يذكر محمد مالكي في كتابه "الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي" ص 10: أن الوثيقة وقعت من طرف ثمان وخمسين شخصية وطنية أكثرهم ينتمون إلى حزب الإستقلال. وهذا مما ورد في عريضة الإستقلال: "إن الجالية الفرنسية توصلت بهذا النظام إلى الإستحواذ على مقاليد الحكم، واحتكرت خيرات البلاد... ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية في تسيير شؤون بلادهم....". أنظر الملحق رقم 09، ص 354.

(3) غيلاني السبيتي: مرجع سابق، ص-ص 39-41.

(4) خالد الصقلي: مرجع سابق، ص 11.

- المساهمة في الحياة الدولية بشكل يحترم سيادة المغرب.
- إحداث نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في المشرق العربي.
- الدفاع عن الوحدة الاجتماعية للمغاربة وعقيدتهم لإفشال كل المخططات الإستعمارية.⁽¹⁾

لقد شكلت وثيقة الإستقلال منعرجا حاسما في تاريخ النضال المغربي ومما زاد من نشاط الحركة الوطنية تمسك الملك ومختلف الأحزاب السياسية بمبدأ الإستقلال ورفض مشروع ديغول القائم على الإصلاح داخل "المجموعة الفرنسية"، فأرادت فرنسا تهدئة الأوضاع وذلك بإصدار برنامج إصلاحات داخلية رفضه علال الفاسي، وعبد الكريم الخطابي⁽²⁾ وكل الإتجاهات السياسية، فقاما بتشكيل مكتب المغرب العربي لتوحيد كفاح المغرب العربي،⁽³⁾ ودعم نشاطهم الملك محمد

(1) خالد الصقلي: مرجع سابق، ص، ص12، 13.

(2) ساهما بشكل كبير في التعريف بالقضية المغربية على الساحة الدولية والعربية عن طريق مكتب المغرب العربي في مصر، آمال شلي: مرجع سابق، ص284، حيث قال علال الفاسي، في ذكرى الإحتفال بمرور إحدى عشرة سنة على تقديم العريضة قائلا: "في مثل هذا اليوم من أحد عشر عاما قرر الشعب المغربي أنه لاحل لمشكلة البلاد إلا بإلغاء الحماية وإعلان الإستقلال: وكان ذلك عقب مدة طويلة قضاها الوطنيون في المطالبة بتحقيق برنامج معتدل مقبول للإصلاح... وهكذا تبين للأمة المغربية أن طلاقا بانا قد وقع بين الحماية الفرنسية وبين الشعب..." محمد مالكي: مرجع سابق، ص 409.

(3) تأسس نتيجة قرار مؤتمر المغرب العربي الذي نظم بالقاهرة من 16 إلى 23 فيفري 1947، وقام الوطنيون المغاربة بالدعاية لقضية بلادهم من خلال حضوره في المؤتمرات الدولية سواء كانت سياسية أو ثقافية، للمزيد أنظر: محمد بن عيود: مكتب المغرب العربي في القاهرة (دراسات ووثائق)، د.ط، منشورات عكاظ- الرباط، 1992، ص11. ضم هذا المؤتمر ممثلين عن حزب الشعب الجزائري والحزب الدستوري الجديد التونسي ورابطة الدفاع المغربية، وتم توحيد مطلب الإستقلال للبلدان المغاربية، وكان القرار الملموس هو إنشاء مكتب المغرب العربي كما ذكرنا مهمته تنسيق العمل السياسي لمختلف الأحزاب القومية، وسيكون هذا المكتب بمثابة مكان للاجتماعات والاتصالات للمسؤولين التنفيذيين في جبهة التحرير الوطني الذين انضموا إلى الخارج.

تعزز التنسيق المغربي في جانفي 1948 بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي من طرف الأمير محمد عبد الكريم الخطابي، واعتبار المنطقة المغاربية جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية، أرسلت هذه اللجنة لجنة إلى دول المغرب العربي الثلاث سنة 1952 لبحث رأي مختلف الأطراف حول ضرورة إطلاق النضال التحرري الوطني ولم تؤد هذه اللجنة إلى نتائج إيجابية باستثناء الموقف المتزعم الذي عبر عنه محمد بوضيف في افريل 1954، استطاعت هذه اللجنة أن تنظم لقاء بين الضباط المغاربة الذين تلقوا تدريبات عسكرية في القاهرة والدليل على عدم نجاح هذه اللجنة هو أن تونس والمغرب بدأتا النضال التحرري بشكل منفصل وأدى إلى استقلالهما سنة 1956، لذا لم تنتظر الجزائر أي تنسيق ملموس على المستوى المغربي وقررت بدء النضال التحرري في 1 نوفمبر 1954، وبالرغم من ذلك كان الهدف المنشود بالنسبة للجزائر يظل دائما "الإستقلال الوطني في إطار شمال إفريقيا" وذلك من منظور "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي". انظر:

Boualem Benhamouda : La Révolution Algérienne : du Premier Novembre 1954 (ce qu'il faut savoir), édition Dar- El Noamane, Alger, 2012, p.p 526, 527.

الخامس،⁽¹⁾ لكن المقيم العام أبلغ الملك شخصيا بأن فرنسا لن تتنازل عن معاهدة الحماية وأن يلتزم الملك الحياد في المفاوضات وألا يكون طرفا فيها، لأن فرنسا وحدها هي التي تقرر الإصلاحات الضرورية للمغرب".⁽²⁾

3.1. نشاط رابطة الدفاع عن مراكش:

تأسست "رابطة الدفاع عن مراكش" من طرف مجموعة من الطلبة على رأسهم عبد الكريم غلاب، عبد الكريم بن ثابت، عبد المجيد بن جلون، وأحمد بلمليح بعد إتمام دراستهم سنة 1943، وكان أول عمل لها في أوائل جانفي 1944 تقديم مذكرة لمكتب فرنسا، طالبوا فيها باستقلال المغرب وشرعت هذه الجمعية في التعريف بالقضية المغربية على مستوى المشرق العربي بتوظيف عدد من الصحف ونشر بعض الكتيبات منها: كتاب "مأساة مراكش".⁽³⁾

وقدمت الرابطة مطالبها في مذكرات للجامعة العربية، وتتلخص هذه المطالب في النقاط

التالية:

أولاً: إعلان استقلال المغرب.

ثانياً: الانضمام إلى المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة والجامعة العربية.

ثالثاً: توحيد التراب المغربي وإلغاء الحواجز بين أجزائه.

رابعاً: إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات العامة.

وفي سنة 1945 استقبلت الرابطة أعضاء من الحركة المغاربية أولهم "الحبيب بورقيبة" من

تونس و"الشاذلي المكي" من الجزائر، وفي سنة 1946 وصل وفد من المغرب لتمثيل المنطقة الخليفة، وبهذا اتسع نشاط الرابطة وبدأ التفكير في العمل المشترك.⁽⁴⁾

(1) عبد الله مقلاني: مرجع سابق، ص 167، 168.

(2) نفسه، ص 41، 42.

(3) نوال المتزكي: الأحزاب الوطنية المغربية ومكتب المغرب بالقاهرة، أعمال ملتقى، مؤسسة محمد بوضياف (الجزائر 11-12 ماي 2001)، جيش

التحرير المغاربي 1948-1955، تحت إشراف: دحو حريال، مؤسسة محمد بوضياف - الجزائر، 2001، ص 148.

(4) نفسه، ص 149.

وتفاعل الوطنيون المغاربة بالشعارات والأحداث التي عرفها العالم خلال الحرب العالمية الثانية كحق الشعوب في تقرير مصيرها، ميثاق الأطلسي، النقط الإثنتا عشر لترومان، مبادئ هيئة الأمم المتحدة، وتغيير بريطانيا للسياسة الإستعمارية خاصة بعد أعمال وتوصيات "مؤتمر حكام المستعمرات الفرنسية في إفريقيا" الذي انعقد في برازافيل سنة 1944 وأقر بوجوب منح لمستعمرات حرية إدارية وإقتصادية كبرى مع إشراك الأهالي في إدارة الشؤون العامة، كما أصدرت فرنسا قرار آخر سنة 1945 خاص بتوسيع اختصاصات المجالس النيابية والذي استفاد منه مجلس شورى الحكومة بالمغرب.⁽¹⁾

2. تطور الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية:

بعد الحرب العالمية الثانية أسس "محمد بن الحسن الوزاني" سنة 1946 حزبا جديدا على أنقاض "الحركة القومية" أطلق عليها اسم "حزب الشورى والإستقلال" ويرى أعضاء هذا الحزب أنه يمكن تقسيم مشكلة المغرب إلى قسمين: مشكلة داخلية يمكن حلها بواسطة إصلاحات سياسية على أسس ديمقراطية، ومشكلة خارجية بين المغاربة وفرنسا لا تحل إلا بإستقلال المغرب، وذلك بتوقيع معاهدة بديلة عن معاهدة الحماية تحفظ لفرنسا مصالحها الحيوية بالمغرب وفي نفس الوقت تؤمن للمغرب استقلالاً محفوظاً بنظام ملكي دستوري وعرف هذا البرنامج باسم "مذكرة 23 سبتمبر" والذي قدم إلى السلطات المغربية والفرنسية في سبتمبر 1947،⁽²⁾ ووجد هذا البرنامج أنصاراً ومعارضين على المستوى الداخلي والخارجي، كما ساهم في فضح التردد الفرنسي إزاء حل المشكلة المغربية، والمساهمة في تقريب وجهات النظر بين أحزاب الحركة الوطنية بتشكيل جبهة بينهما سنة 1951.

(1) محمد المعروف الدفالي: برنامج الكفاح الوطني لحزب الشورى والإستقلال (بين سنوات 1947-1951)، ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار، مرجع سابق، ص 239.

(2) نفسه، ص، ص 237، 238 .

وأمام زيادة النشاط الوطني، لجأت السلطات الفرنسية إلى: تعيين مقيم جديد هو " أريك لابون"⁽¹⁾ في مارس 1946 الذي وضع مشاريع إصلاحية واسعة في الإدارة والتعليم والإقتصاد، وقام بإطلاق سراح العديد من قادة الحركة الوطنية أبرزهم علال الفاسي، أحمد بلافريج ومحمد حسن الوزاني.⁽²⁾

لكن بالرغم من ذلك بقيت فكرة الإستقلال المطلب الوحيد للشعب المغربي ولحزب الإستقلال الذي أيده الملك محمد الخامس خاصة بعد صدور وثيقة 11 جانفي 1944، كما أيد الملك فرنسا في حربها على أمل الحصول على إستقلال بلاده، مما أدى به إلى إلقاء خطاب بمدينة طنجة بتاريخ 10 أفريل 1947 طالب فيه بإستقلال المغرب، فقامت فرنسا بتعيين الجنرال "ألفونس جوان" (Alphonse Juin) مقيما عاما للمغرب يوم 13 ماي 1947 والذي استمر حكمه إلى غاية سنة 1951،⁽³⁾ وهذا مما جاء في تصريحه: "لقد شارك المغرب في الحرب الأخيرة كما تعلمون بأبنائه وبجميع ما لدينا من وسائل إلى أن تم النصر النهائي، وقد أخذت الشعوب اليوم تطالب بحقوق متلائمة مع الوقت الحاضر. فمن العدل أن ينال الشعب المغربي حقوقه المشروعة، وأن تتحقق مطالبه التي هي مطامح جميع الشعوب". كما صرح بتصريحين آخرين الأول أمام الصحفيين^(*) والثاني، موجه للشعب المغربي.^{(4) (5)}

إن خطاب الملك في طنجة هو تعبير عن مضمون وثيقة الإستقلال بلغة أخرى وهو يحمل في طياته إدانة لمبدأ الحماية الذي قسم المغرب إلى ثلاث مقاطعات، وإدانة في نفس الوقت لمفهوم

(1) هو المقيم الفرنسي الثامن في المغرب وهو من الإشتراكيين الفرنسيين الذي عرفوا بدعوتهم إلى الإصلاح، كان إداريا، ودبلوماسيا وله خبرة في شؤون المغرب فقد شغل سابقا وظيفة سكرتير في الإقامة العامة بالرباط، أقبيل من منصبه في مارس سنة 1947.

(2) ثامر عزام حمد سليم الدليمي: الإدارة الفرنسية في المغرب 1939 - 1956، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع-عمان، 2017، ص 147.

(3) خالد بوهند: مرجع سابق، ص 99.

(*) "إن المغرب حريص على أن تكون له في المستقبل علاقات ودية مع جميع البلاد التي دافعت عن الحرية، وماتزال تدافع عن قضيتها، كما يود من صميم فؤاده أن ينال حقوقه كاملة- فمن البديهي أن المغرب- بينه وبين بلاد الشرق العربي روابط متينة يود أن تزداد تلك الروابط توثقا وتماسكا لاسيما وأن الجامعة العربية أصبحت أداة مهمة تقوم بدور عظيم في السياسة العالمية" فؤاد مصطفى: مرجع سابق، ص 9.

(4) جاء مايلي: في خطابه للشعب: "لقد استيقظت الأمة وتنبهت لحقوقها وسلكت لطرق مجدها أنفع الطرق... إن حق الأمة المغربية لا يضيع... ولن يضيع... أنظر: المرجع نفسه، ص 9.

(5) نفسه، ص 9.

الظهير البربري، وتضامن الشعب المغربي مع ملكه الذي تجسدت فيه روح الإستقلال، ليصبح بذلك الخصم الأول لنظام الحماية.⁽¹⁾

أما على المستوى الخارجي وبالتحديد في مصر، فقد تأثر قادة الحركة الوطنية المغاربية بتأسيس الجامعة العربية في 22 مارس 1945، وبإستقلال سوريا ولبنان فقاموا بتأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ليكون منطلقا لممارسة نشاطها السياسي والإعلامي، بدعم من الجامعة العربية، وقد تأسس المكتب في 22 فيفري 1947، وتمثل أهم أهدافه في:

1. الإستقلال الكامل لدول المغرب العربي الثلاث.
2. رفض الإنضمام إلى الإتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.
3. تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الإستقلال.
4. الإهتمام بنشر الحقائق عن أوضاع المغرب العربي عن طريق الصحافة، وتكوين لجنة دائمة التنسيق العمل والكفاح المشترك.⁽²⁾

ومن الأعمال التي قام بها المكتب إرسال عدد من المذكرات إلى جامعة الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية وأوروبا وهيئة الأمم المتحدة للمطالبة بإستقلال المغرب، وأهم عمل قام به أعضاء المكتب تحرير المناضل الوطني "عبد الكريم الخطابي" من الأسر الفرنسي أثناء نقله من منفاه في جزيرة رينيون إلى مدينة مرسيليا، ومنحته مصر حق اللجوء السياسي،⁽³⁾ كما حضر أعضاء المكتب في العديد من المؤتمرات الدولية سواء كانت سياسية، إقتصادية، أو ثقافية،⁽⁴⁾ والدعاية لقضيتهم عبر وسائل الإعلام خاصة الصحف المصرية.⁽⁵⁾

(1) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب، مصدر سابق، ص، 353، 354.

(2) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص-ص 148-150.

(3) نفسه، ص 151.

(4) مثل: المؤتمر الثقافي العربي الأول في بيروت في سبتمبر 1947، المؤتمر الإسلامي الإقتصادي الأول في باكستان في ديسمبر 1949، للمزيد أنظر:

احمد عبود: مصدر سابق، ص 13 وما بعدها.

(5) نفسه، ص، 13، 14.

المطلب الرابع : تطور القضية المغربية قبل اندلاع الثورة الجزائرية

1. تمسك الحركة الوطنية المغربية بمطلب الاستقلال:

بعد النضج والوعي السياسي الذي وصل إليه الشعب المغربي، وبعد مطالبة الملك محمد الخامس بإستقلال بلاده سنة 1947، التفت الحركة الوطنية المغربية أكثر حول الملك للمحافظة على وحدة المغرب ومواجهة العناصر المتعاونة مع فرنسا، هذه الأخيرة التي أدركت أن الملك محمد الخامس أصبح يشكل تيارا وطنيا على وجودها بالمغرب.

لقد أصر الملك على مراجعة نظام الحماية وتغييره بنظام آخر، يحفظ للمغرب حرته وفرنسا مصالحها، الشيء الذي، ولد أزمة خطيرة بينه وبين فرنسا،⁽¹⁾ لذا سارعت للتفاوض مع الملك أثناء زيارته لباريس في خريف 1950، والتي سافر إليها على متن الباخرة "جورج ليك"، على أن يتم سفر المقيم العام "جوان" إلى بوردو عن طريق الجو، هذا في الوقت الذي وضعت فيه الجمهورية الفرنسية الرابعة دستورا ينص على دخول جميع المستعمرات والحميات تحت الحكم الفرنسي، وتحقيق الوحدة الفرنسية، وكان رد السلطان كالتالي: "لفرنسا أن تقرر في دستورها ماتشاء ولكن القول الفصل لنا على كل حال" وقبل سفره اشترط على الحكومة الفرنسية أن تخصص ثلاثة أيام للتفاوض بشأن استقلال المغرب، وبالفعل نزلت فرنسا عند شرطه، واستقبله رئيس الجمهورية الفرنسية "فانسان أوريول"⁽²⁾ (Vincent Auriol) ونوقشت مسألة المغرب أين تقدم السلطان بمذكرة تلخص مطالبه ومطالب شعبه،⁽³⁾ وألقى بالخطاب التالي، أمام رئيس الجمهورية الفرنسية "فانسان أوريول" قائلاً: "لقد ضحى المغرب برجاله وثروته، وقدم موقعه الجغرافي لكم، وقد ساهمنا جميعا من أول مغربي إلى آخر مغربي في تحرير فرنسا في وقت كانت فيه أشد الحاجة

(1) حميدي أبو بكر: مرجع سابق، ص، ص 393، 394.

(2) اتخذ الاتحاد الفرنسي بقيادة "فانسان أوريول" بداية جيدة، لأنه أول جهاز في إتحاد أو كونفدرالية جمع بين ممثلين عن الولايات الهندية الصينية الضعيفة، وكان يتمنى تحويل محميات شمال إفريقيا إلى دول مرتبطة بالاتحاد الفرنسي ويضم مندوبي سلطان المغرب وباي تونس. أنظر:

Bernard Tricot : Les sentiers de la paix (Algérie 1958-1962), éditions Plon, Paris, 1972, P27.

(3) مولاي الطيب العلوي: تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي (من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي أحد مؤسسي الكتلة الوطنية ورائد الحركة الوطنية بالأطلس المتوسط 1896 - 1964)، إعداد ومراجعة: أحمد العلوي، ط1، منشورات زاوية- الرباط، 2009، ص-ص 147-

إلى ذلك، إن المغرب ليأمل أن تقوم الجمهورية الرابعة بالواجب عليها نحو جميع الشعوب التي هي الآن في أوضاع شبيهة بالأوضاع القائمة في بلادنا، وذلك عن طريق منحها الحريات السياسية والاجتماعية وتوفير العدل والمساواة لها، إن عملا كهذا، يساعد على تقوية العلاقات بين فرنسا والعالم الإسلامي، ويوثق روابط الألفة بين فرنسا والشعوب العربية ويجب أن لا يغيب عن فرنسا قط أن المغرب الذي عرف كيف يضحي يرغب أيضا في تحقيق آماله⁽¹⁾ وانتهت زيارة الملك الرسمية مع أواخر أكتوبر دون تلقي أي جواب من السلطة الفرنسية،⁽²⁾ مما دفع بالملك إلى إرسال مذكرة أخرى إلى الحكومة الفرنسية، كما ألقى خطاب العرش في نفس السنة وهذا ماجاء فيه: " ولم يغب عنا لحظة واحدة أن أفضل حكم ينبغي أن تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها وتمارس شؤونها بنفسها هو الحكم الديمقراطي الذي تقوم عليه الدول المعاصرة⁽³⁾."

وبطبيعة الحال اقتصر جواب فرنسا على الإصلاحات وأن الشعب المغربي ليس أهلا لتقلد مناصب الحكم، وكل الإصلاحات التي قدمتها تصب في إطار الحماية، وهو ماشكل حالة من الإحتقان السياسي على فرنسا⁽⁴⁾ وترتب عن ذلك تكوين جبهة مغربية موحدة سنة 1951 بزعامة الملك محمد الخامس الذي أيد الإستقلال⁽⁵⁾ وتتكون من حزب الإستقلال، حزب الشورى والإستقلال، حزب الإصلاح، الوحدة المغربية، وعقدوا اجتماعا بالقاهرة عند "محمد بك الفتوح" عضو مجلس الشورى المصري، واتفقوا على ميثاق نص على:

1. أن تعمل جميع الأحزاب على استقلال المغرب استقلالا تاما.

2. لا غاية لأحد في مسعاه غير الإستقلال.

3. لامفاوضة قبل إعلان الإستقلال.

4. لامفاوضة في الجزئيات قبل الإستقلال.

(1) أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية (من 1941 إلى 1945)، ج2، ط1، 1992، ص 321.

(2) مولاي الطيب العلوي: مصدر سابق، ص 149 .

(3) فؤاد مصطفى: مرجع سابق، ص 10 .

(4) حميدي أوبكر: مرجع سابق، ص-ص 377-394 .

(5) جميل بيضون: مرجع سابق، ص 117 .

5. كل عمل يؤيد توجيهات الإقامة العامة ضد الملك يعد خرقا للميثاق.
6. التعاون مع الجامعة العربية واجب قومي.
7. يلتزم الموقعون ألا يقبلوا تركيب جبهة مع الحزب الشيوعي المغربي.⁽¹⁾
8. تؤلف لجنة للتنسيق والتشاور بين الأحزاب مع احتفاظ كل حزب بحريته ضمن الميثاق⁽²⁾

أمام تزايد نشاط الحركة الوطنية والمغربية وتأييد الملك لمطلب الإستقلال، انتهجت السلطات الفرنسية بقيادة المقيم العام "جوان" سياسة قمعية ضد الشعب المغربي مما أدى بانتفاضة النواب المغريين بمجلس الحكومة في ديسمبر 1950 ضد سياسة الجنرال "جوان" الذي قام بعزلهم⁽³⁾، وبعد تأكيد فرنسا بعدم تراجع الملك وإصراره على موقفه، وبعد فشلها في إقناعه لجأت إلى محاصرة قصره وتهديده بخلعه.

اشتدت الأزمة أكثر مع مطلع سنة 1951، ومع رفض الملك لطلب المقيم العام حول ضرورة اسنكار أساليب حزب الإستقلال الذي كان له دور في تحريك الشارع المغربي والإتصال بالزعماء في العالم العربي وإعطاء البعد الإعلامي لهذه القضية،⁽⁴⁾ توترت العلاقات الفرنسية المغربية بسبب وطنية الملك مادفع بالسلطات المغربية إلى تنظيم حملة ضده بمساعدة العديد من القبائل البربرية والقيادات الإقطاعية بقيادة "التهامي الجلاوي"⁽⁵⁾، وهذا مادفع بالملك محمد الخامس إلى قبول التفاوض مع المقيم العام "جوان" لمدة ثلاث ساعات حول أن يختار الملك بين تمسكه بمطالبه الإستقلالية أوخلعه من العرش وقبل الملك الأمر الثاني وصرح شخصيا أن توقيع بروتوكول 25 فيفري 1951 كان لعدة عوامل:

⁽¹⁾ إتسعت الهوة بين الأحزاب المغربية والحزب الشيوعي وقد يعود هذا لعلاقته ومواقفه إتجاه الحماية. أنظر: حميدي أبو بكر: مصدر سابق، ص 379.

⁽²⁾ نفسه، ص، ص377، 378

⁽³⁾ محمد الطيب رزوق: مرجع سابق، ص85.

⁽⁴⁾ حميدي أبو بكر: مصدر سابق، ص394.

⁽⁵⁾ خالد بوهند: مرجع سابق، ص99.

1. التهديد الذي وجه إلينا.
 2. حركة قبائل رابطة على أبواب فاس، وسلا والرباط دون أن تعرف الباعث الحقيقي لتحريكها.
 3. اجتناب العواقب السيئة".⁽¹⁾
- أما على المستوى الخارجي، فقد كثر الحديث في هذه السنة-1951- عن القضية المغربية وعن ضرورة طرحها على هيئة الأمم المتحدة من كل الجهات المغربية بدعم من الدول العربية والإسلامية مثل: مصر، العراق، سوريا وباكستان، لكن فرنسا عرقلت ذلك حتى أنها رفضت إدراجها في جدول أعمال الأمم المتحدة.⁽²⁾

لقد كانت سنة 1951 حافلة بالأحداث، لتشهد سنة 1952 العديد من الإضطرابات والإحتجاجات وأعمال العنف التي قام بها الشعب المغربي، والتي تم القضاء عليها من طرف القوات الفرنسية باستعمال القوة⁽³⁾ خاصة المظاهرات التي قام بها الشعب المغربي بالدار البيضاء مطالباً بالإستقلال أمام وفد الأمم المتحدة في فيفري 1952، وقد برر المقيم العام الفرنسي " جيوم" (Geum) أثناء مقابله للملك بأن ردة فعل السلطات الفرنسية القمعية ضد المتظاهرين لأنهم أسأؤوا لسمعة فرنسا أمام الوفد الأممي، ومن جهته أوضح له الملك أن السياسة القمعية الفرنسية هي السبب الرئيسي وراء ذلك، وأكد له في الأخير أن الإقامة العامة ستفقد السيطرة على الشعب المغربي إذا استمرت على هذه السياسة⁽⁴⁾، فعرضت السلطات الفرنسية مشروع للإصلاح الإداري والسياسي على الملك والمقيم العام "جوان"، وبالرغم من ذلك اختار الملك الأسلوب الدبلوماسي للوصول إلى استقلال المغرب، فبعث برسالة بتاريخ 20 مارس 1952 إلى السلطات الفرنسية طلب فيها ضرورة إيجاد حل سريع للفوضى التي يعيش فيها المغرب وإلغاء حالة الطوارئ وتأسيس

(1) حميدي أبو بكر: مرجع سابق، 395.

(2) نفسه، ص381.

(3) آمال شلي: مرجع سابق، صص285، 284.

(4) مؤيد محمود المشهداني: "تطورات الأزمة السياسية الثانية في المغرب"، مجلة مرمي، العدد 25، المجلد 7، السنة السابعة، أبريل 2011، صص107، 108.

حكومة مغربية مؤقتة من أجل التفاوض،... إلخ، وهي نفسها تقريبا المطالب التي بعث بها في رسالة سنة 1950. (1)

إن إصرار الملك على مراسلة الحكومة الفرنسية جعل هذه الأخيرة ترد عليه برسالة في 17 سبتمبر 1952، رفضت فيها المساس بمعاهدة الحماية وتمسكها بسياسة الإصلاحات. وفي 3 نوفمبر 1952 أرسل الملك رسالة جديدة أعرب فيها عن أسفه لعدم استجابة الحكومة الفرنسية لمطالبه، كما أكد على رفضه لسياسة الإصلاحات لأنها لا تؤدي إلى هدفه وإنما تؤدي إلى المشاركة في السيادة المغربية. (2)

ومن جهة أخرى، أصدر الملك في أكتوبر 1952 بلاغا يوضح فيه مطالبه والمتمثلة في:

- ضرورة تغيير الأوضاع الحالية.
 - وضع أسس جديدة للعلاقات المغربية الفرنسية وتأسيس حكومة مؤقتة للتفاوض مع فرنسا.
 - تأسيس مجلس نيابي وحكومة ودستور خاص بالشعب المغربي.
 - منح الحريات الخاصة والعامة.
- وبالتأكيد تجاهلت فرنسا هذه المطالب وطرحت إصلاحات لا تخرج عن نطاق الحماية، وقد احتجت الأحزاب المغربية على هذه السياسة وعلى رأسها "حزب الإستقلال" الذي أرسل احتجاجه إلى كل من حكومة فرنسا والمقيم العام بالمغرب وإلى هيئة الأمم، (3) وتضمن هذا الإحتجاج مايلي:

- تصميم الشعب المغربي على الحرية.
- نزع صفة التمثيل للشعب المغربي عن القياد الكبار.

(1) مقلاتي عبد الله: مرجع سابق، ص168.

(2) مؤيد محمود المشهداني: مرجع سابق، ص108، 109.

(3) حميدي أوبوكر: مرجع سابق، ص379.

وفضح في هذا الإحتجاج بعض سياسة فرنسا المطبقة في المغرب والمتمثل في منع الإحتفال والإجتماعات في الأماكن العامة والخاصة.

كما أرسل من جهته " علال الفاسي " مذكرة أخرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة يلتمس فيها إرسال لجنة للتحقيق في سياسة فرنسا التي تتبعها ضد الملك وضد الحركة الوطنية المغربية.⁽¹⁾

ومن الأحداث التي شهدتها المغرب 1952 هو الإحتفال بعيد العرش السنوي في 18 نوفمبر أين ألقى الملك محمد الخامس خطابا على شعبه أوضح فيه ضرورة تغيير أوضاع المغرب، وأثناء الإحتفالات قامت القوات الفرنسية بمهاجمة المواطنين بمراكش وتمزيق صورة محمد الخامس، لتتسع دائرة القمع وتشمل بقية أنحاء المغرب وإعتقال مناضلي حزب الإستقلال وإيقاف صحيفة الحزب "العلم".⁽²⁾ وكانت خطة حزب الإستقلال هي الهدوء وعدم إعطاء فرصة للمستعمر لإحداث التفرقة بينه وبين الملك لكن جاءت حادثة إغتيال الزعيم النقابي "فرحات حشاد"⁽³⁾ بتاريخ 5 ديسمبر 1952 القطرة التي أفاضت الكأس، فقرر اتحاد النقابات المغربية إعلان إضراب عام لمدة 24 ساعة يوم 8 ديسمبر 1952 ليتحول هذا الإضراب إلى انتفاضة في جميع أنحاء المغرب،⁽⁴⁾ فأمر الجنرال " جيوم " بقمع هذه المظاهرات بقتل المتظاهرين وغسل الشوارع من دمائهم ليلا بواسطة فرق إطفاء الحريق، ووجهت بطبيعة الحال تهمة إثارة الشغب إلى حزب الإستقلال وتم القبض على جميع زعمائه، كما صدر أمر بحل الحزب ومصادره جميع صحفه.⁽⁵⁾

(1) حميدي أبوبكر: مرجع سابق، ص 380.

(2) مؤيد محمود المشهداني: مرجع سابق، ص 109.

(3) أطلق عليه الرصاص في الطريق الرابط بين رداس وتونس من قبيل مجموعة تابعة للمنظمة الإرهابية الفرنسية اليد الحمراء، في الوقت الذي كانت فيه القضية التونسية موضوع مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة. انظر: أحمد القصاب، مرجع سابق، ص 639.

(4) مؤيد محمود المشهداني: مرجع سابق، ص 110.

(5) فؤاد مصطفى: مرجع سابق، ص 30.

وردا على ذلك قام حزب الشورى والإستقلال بتنظيم إضراب آخر بتاريخ 9 ديسمبر 1952 استنكارا لسياسة فرنسا، وطالبت العديد من المنظمات والصحف العالمية بفتح تحقيق في حوادث الدار البيضاء ليعلن "جيوم" أنه لن يقبل بلجنة تحقيق رسمية وأنه يفضل الإستقالة على قبول ذلك.⁽¹⁾

2. خلع ونفي الملك محمد الخامس:

بدأ التخطيط لعزل الملك سنة 1951 بسبب خطاب الملك سنة 1947 وتأييده العلني لحزب الإستقلال ولطلب الإستقلال، حيث أرسل رئيس الجمهورية الفرنسية "فانسان أوريول" برسالة إلى الملك محمد الخامس بتاريخ 25 فيفري 1951 يؤكد فيها تأييد الحكومة الفرنسية للجنرال جوان وضرورة خضوع الملك له.

وعند الساعة السادسة مساء وفي نفس اليوم أرسل الجنرال "جوان" بروتوكول مع إنذار شفوي، يتضمن هذا الأخير ضرورة توقيع الملك على البروتوكول في ظرف ساعتين، وإلا سيتم خلعته ويحتوي هذا البروتوكول على:

1. إصدار بلاغ ملكي، وبلاغ وزارى لإستنكار أساليب الأحزاب.
2. طرد أعضاء الديوان وبعض كبار موظفي المخزن ومدير جامعة القرويين.
3. تعديل الهيئة الوزارية بعزل وزراء ومندوبين.
4. عزل بعض القواد وتعويضهم بآخرين تعينهم الإدارة الفرنسية.
5. التوقيع على المراسيم التشريعية التي رفض التوقيع عليها سابقا⁽²⁾ ولقد وقع الملك على البروتوكول لعدة أسباب ذكرناها سابقا.

إن سلطات الحماية قد هيأت طائرة لنقل السلطان وأسرتة خارج المغرب في حالة رفضه التوقيع على البروتوكول، كما أن الجلاوي وأتباعه كانوا مزودين بالسلاح من طرف الإقامة⁽³⁾

(1) مؤيد المشهداني: مرجع سابق، ص110.

(2) فؤاد مصطفى: مرجع سابق، ص17.

(3) شهدت الدار البيضاء أحداثا مأساوية ما بين 7-13 ديسمبر 1952، والإحصاءات الفرنسية فإن تعدد القتلى قدر ب: 33 مغربيا ومن 7 إلى 9 قتلى من المستوطنين، وحل حزب الإستقلال. انظر: مؤيد المشهداني: مرجع سابق، ص110.

العامة للضغط على علماء فاس لإعلان مولاي إدريس أخ الملك أو ابن عرفة سلطانا على المغرب، وهذا دليل على أن المؤامرة التي ستنفذ في 20 أوت 1953 تم تهيئتها منذ فيفري 1951.⁽¹⁾ والدليل على ذلك أنه تقرر في 22 فيفري 1951 قطع العلاقات الرسمية مع القصر نظرا لتثبيت الملك ووزرائه بموقفهم وعدم الخضوع لأوامر المقيم العام.⁽²⁾ (3)

لقد استنكر الشعب المغربي المؤامرة التي يخطط لها الفرنسيون مع بعض الخونة المغريين فقام العلماء بتحرير عريضة إلى الملك للتعبير عن ولائهم ووقعها 318 شخصا، كما بعثوا برسالة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية التي نفت حقيقة هذه المؤامرة عبر صحفها.⁽⁴⁾

وبالرغم من ذلك استمرت فرنسا في تطبيق فصول مؤامراتها ففي 13 أوت 1953 تظاهر 12 ألف مواطن من البربر بمراكش ضد الملك، وفي المساء عقد الجلاوي اجتماعا ودعاهم لترشيح "محمد بن عرفة" لتولي العرش، ويروي محمد توفيق القباج ما حدث قائلا: "كانت مدينة الرباط مسرحا لتحركات عسكرية مريبة، كنت وأنا متوجه في تلك الأيام إلى مقر عملي بإدارة الشؤون الشريفة، شاهد عيان لما كانت تقوم به على أبواب حي التواركة، قوات مدججة بالرشاشات والأسلحة النارية مدعومة بالدبابات... كانت تلك في الواقع، إرهابات لما كنا نتوقع حدوثه...، لكن دقت في يوم الأحد 20 أوت 1953 الساعة التي كان المقيم العام الجنرال غيوم أكمل أداء الجانب التراجيدي من المسرحية التي تكفل بإنهاء أدوارها الأخيرة".⁽⁵⁾

وتولى المقيم العام "غيوم" مهمة التفاوض مع الملك حيث هدده بالعزل في حالة عدم الموافقة على ثلاثة شروط وهي:

1. "المصادقة على المشاريع الفرنسية التي تهدف إلى تحقيق السيادة المشتركة من خلال

مشاركة الفرنسيين في المجالس البلدية بنسبة 50% مع منحهم حق التصويت".

(1) محمد توفيق القباج: محمد الخامس سيرة وذكرى، ط1، دار الأمان - الرباط، 2014، ص88.

(2) فؤاد مصطفى: مرجع سابق، ص18.

(3) أنظر الملحق رقم 10، ص355.

(4) مؤيد المشهداني: مرجع سابق، ص112.

(5) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص121.

2. تنازل السلطان على صلاحياته التي نصت عليها معاهدة الحماية لرئيس الوزراء.
3. "إصدار بيان من السلطان يؤكد فيه عدم اختصاص هيئة الأمم المتحدة في النظر في القضية المغربية لكونها قضية ثنائية بين المغرب وفرنسا".
- وأمام رفض السلطان ذلك عقد "غيوم" اجتماعا مع الجلاوي وأتباعه لمبايعة ابن عرفة وذلك يوم 16 أوت 1953 أين بدأت الإحتجاجات في جميع المدن المغربية.⁽¹⁾
- قدم الجنرال غيوم يوم 20 أوت 1953 إلى القصر على الساعة الثانية بعد الظهر ليطالب الملك بالتنازل على العرش، الأمر الذي رفضه الملك، أمام هذا الرفض أمر "غيوم" مدير الأمن (Duthiel) "بالقبض عليه وعلى: إبنه مولاي الحسن ومولاي عبد الله، ليتم نقلهم مع بقية أفراد العائلة إلى مطار الرباط ونقلهم إلى كورسيكا عبر طائرة عسكرية.⁽²⁾ في تلك الأثناء ندد الزعيم علال الفاسي بالمؤامرة عبر إذاعة القاهرة.⁽³⁾
- وقمت مصادقة العلماء على المراسيم الخاصة بتنصيب محمد بن عرفة على العرش بعد تهديدهم بالسلاح يوم 21 أوت 1953.⁽⁴⁾
- وبررت فرنسا موقفها بالذرائع التالية:
- أن سياسة الملك محمد الخامس تثير غضب قبائل البربر مما يؤدي إلى إنقسام الشعب إلى قسمين - متناسية إصدارها للظهير البربري -.
 - رفضه التوقيع على مشاريع الإصلاحات.
 - عدم تنازله عن بعض سلطاته الحكومية.
 - صعوبة التعامل معه مهما تم تغيير الإدارة الفرنسية.⁽⁵⁾

(1) مؤيد المشهداني: مرجع سابق، ص، ص112، 113.

(2) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص، ص122، 123.

(3) للإطلاع على الخطاب، أنظر: محمد القباج: نفسه، ص123.

(4) مؤيد المشهداني: مرجع سابق، ص114.

(5) نفسه، ص111.

ومهما يكن فإن نفي الملك محمد الخامس أعطى دفعا جديدا للحركة الوطنية المغربية التي طالبت بالإستقلال وعودة الملك، كما اندلعت المقاومة المسلحة من جديد بمشاركة حزب الإستقلال⁽¹⁾، والقيام بعدة ثروات وإضرابات ومقاطعة البضائع الفرنسية وتخريب أملاك الفرنسيين ومن أهم العمليات العدائية قبيلة السوق المركزي بتاريخ 24 ديسمبر 1953 كرد فعل ضد نفي الملك، كما أضرمت النار في عدد من محطات الوقود بالدار البيضاء في 24 و25 جانفي 1954، وتفجير المخزن الرئيسي لشركة " شال " وعملية إغتيال الدكتور "إيرو" مدير⁽²⁾ " جريدة " لافيحي ماروكان" كما نشطت العديد من المنظمات الفدائية بالمدن.⁽³⁾

مع تصاعد الإنتصارات التي حققتها الحركة الوطنية المغربية، أصدر المقيم العام "غيوم" بلاغا جاء فيه أنه سيتم منح مليون فرنك لكل من أخبر عن فدائي، لكنه فشل في سياسته، من جهة أخرى حاول " ابن عرفة " كسب تأييد المغاربة بتوزيع الهدايا والأموال عليهم لأنه كان كبير السن وليس له دراية بالسياسة، وقام بزيارة العديد من المدن المغربية في 27 أوت 1953، وألغى عيد العرش لأنه مخالف للشريعة الإسلامية.⁽⁴⁾

وامتازت سياسة ابن عرفة بالخضوع للسلطة الإستعمارية حيث صادق على مجموعة من القوانين التي ترمس بالسيادة المغربية والتي تطلق عليها فرنسا اسم المشاريع الإصلاحية منها: ظهير 1 سبتمبر 1953⁽⁵⁾، 10 سبتمبر⁽⁶⁾، 19 سبتمبر⁽⁷⁾ من نفس السنة وبمصادقة ابن عرفة على هذه الظهائر تمكن المقيم العام من التحكم في المغرب وكافأته الحكومة الفرنسية بـ "وسام الصليب

(1) مقلاتي عبد الله: مرجع سابق، ص168.

(2) جميل بيضون: مرجع سابق، ص117.

(3) محمد رزوق: مرجع سابق، ص301، 302.

(4) مثل: اليد السوداء، حلية درب الكبير (تأسست سنة 1950)، المنظمة السرية (7 أبريل 1951)، الهلال الأسود (1951-1952)، أبطال الأطلس (1954)، أبطال الحرية (1953)، المنظمة الحسينية (1952). أنظر: المرجع نفسه، ص302، 303.

(5) أعطى صلاحية رئاسة المجلس الداخلي، للمقيم العام.

(6) أصبحت السلطة التشريعية من صلاحيات مجلس يتكون من 16 موظفا فرنسيا 14 مغربيا من اختبار الإقامة العامة، وقرارات المجلس غير قابلة للطعن من طرف السلطان.

(7) ينص على إنشاء مجالس بلدية منتخبة في 18 منطقة يتساوى فيها المغاربة والفرنسيون.

لجوقة الشرف" تعزيزا لصدقاتهما⁽¹⁾، فقد كانت ابن عرفة شخصا ضعيف الشخصية ينصاع بسهولة لأوامر السلطات الاستعمارية، وكان لعبة في أيدي الفرنسيين كما وصفه أحد أعضاء الحزب الشيوعي المغربي يوم 10 سبتمبر 1953 حيث قال: "إن انقلاب 20 أوت الذي قامت به الحكومة الفرنسية أدى إلى نفي رئيس الدولة الشرعي وتتويج ابن عرفة بشكل غير قانوني - كما كان متوقعا - وهو لعبة بين أيديهم". كما حرض حزب الاستقلال على عدم الصلاة في المساجد يوم 4 سبتمبر 1953 لأنه كان من المقرر أن تتلى الصلاة باسم "مولاي عرفة" فهو في نظر المعارضة لا يمكن له أن يحل محل الملك الشرعي الحقيقي والمتواجد بالمنفى، وتضامن المغاربة مع الملك محمد الخامس وازدادت حدة المقاومة المغربية بالرغم من الضغوط الفرنسية.⁽²⁾

وعمد المقيم العام غيوم إلى إظهار "ابن عرفة" بالجنوب المغربي يوم 23 فيفري 1954 وتم إقناع ابن عرفة بواسطة الجلاوي أن الحفل لا يتجاوز ربع ساعة مع وجود كل الإستعدادات العسكرية، لكنهم وجدوا أنفسهم أمام قوة منظمة والتي بدأت في تصفية الخونة من حزب الجلاوي وغيرهم، وبتاريخ 10 مارس 1954 نشرت منظمة المقاومة السرية بيانا جاء فيه مايلي: "إن الحالة في المغرب كما قال الجنرال غيوم اليوم في البيان الذي أدلى به أصبحت خطيرة، وقد بدأت هذه الحالة تتطور إلى أن وصلت إلى وضعيتها الحاضرة منذ نفي صاحب الجلالة محمد الخامس ملك المغرب الشرعي، وقد نسي الجنرال غيوم أن البوليس الفرنسي قد زج بآلاف من المواطنين المغاربة في السجون والمعتقلات، كما أعدم عشرات منهم وقام بخطف آخرين دون أن يكون لكل هذه الإعتداءات الباغية أي مبرر، لهذا فإننا معشر الفدائيين المغاربة، بعد أن التزمنا بقطع دابر الخونة، نلفت نظر الفرنسيين وننبهم إلى أنه إذا ما استمرت الأحوال الحاضرة قائمة، فإننا سنقابل أعمال العنف بمثلها، أي إن القتل سيقابل بالقتل، والإعتداء بالإعتداء والإختطاف بالإختطاف، وهذا إنذار

(1) مؤيد المشهداني: مرجع سابق، ص 114.

(2) M. Teitler et autres : Élités, Pouvoir et Légimité Au Maghreb, éditions du centre national de la recherche scientifique, paris, 1973, p.p 20, 21.

خطير منا، فإذا لم ترد الحرية إلى المسجونين، ولم يعد المخطوفون إلى بيوتهم فإن عملنا ضد الفرنسيين سيبدأ فوراً" وفي ظل هذا الجو المتوتر طلب ابن عرفة إعفاءه من هذه المهمة.⁽¹⁾

أما على الصعيد السياسي، فقد واصل حزب الإستقلال نضاله وعمل على تدويل القضية المغربية على الصعيد العربي والدولي.⁽²⁾

ومن هنا نستنتج أن السلطة التونسية والمغربية الحاكمة وقعت معاهدة الحماية واحتفظت بكرسي الحكم، تاركة بذلك مهمة الدفاع عن البلد لشعبها، فقد برهن الشعب التونسي والمغربي على رفضه للاستعمار الفرنسي ولسياسة الإصلاحات التي يأتي بها لإخماد روح المقاومة المسلحة و لإمتصاص غضب الشعب المغربي، وإبعاد العناصر الوطنية عن فكرة المطالبة بالاستقلال، ولم ينجح في ذلك حتى باستعمال القوة والقمع وحل الأحزاب ونفي زعمائها، وبقي مطلب الاستقلال هو المطلب الأساسي للحركة الوطنية التونسية والمغربية .

(1) شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج 1، 1958، ط.1، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر - الجزائر، ص 9-11 .

(2) مقالاتي عبد الله: مرجع سابق، ص 169.

الفصل الثاني:

تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية

التونسية 1954 - 1962

المبحث الأول: تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية 1954 - 1957.

تمكنت الحركة الوطنية التونسية من تجاوز فكرة المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال، متأثرة بما يحدث على المستوى المحلي، وعلى المستوى الإقليمي والعالمي خاصة مع اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر سنة 1954.

ومن هنا يمكن لنا طرح التساؤلات التالية :

- كيف استطاعت تونس الوصول إلى فتح باب المفاوضات مع فرنسا؟

- ما طبيعة الاستقلال الذي تحصلت عليه تونس؟

- ما طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية قبل وبعد اندلاع الثورة التحريرية ؟

المطلب الأول: السياسة الفرنسية اتجاه تونس في الميدان السياسي**1. المفاوضات التونسية الفرنسية:**

"واجهت الحكومة الفرنسية ضغوطا كبيرة خلال الفترة من 1952 إلى 1954 وذلك بسبب المحاولات العديدة لبلدان الكتلة الأفروآسيوية وجهود كل من صالح بن يوسف وأحمد بدره والمنجي سليم من أجل رفع القضية التونسية أمام هيئة الأمم المتحدة، وكذلك الضغوطات الداخلية الصعبة التي واجهتها السلطات الفرنسية من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار داخل التراب التونسي وذلك بمحاولة وضع حد للمقاومة المسلحة والعمليات العسكرية التي كان يقوم بها رجال المقاومة التونسية إنطلاقا من شهر جانفي 1952 إلى شهر ديسمبر 1954⁽¹⁾، حيث تدعم الكفاح المسلح أكثر في شهر نوفمبر 1954 باندلاع الثورة الجزائرية، فتدهورت بذلك الأوضاع في تونس وتدهورت سمعة فرنسا خاصة بعد هزيمتها في معركة "ديان بيان فو" في 7 ماي 1954⁽²⁾، وبدأت

(1) بوقريوة لمياء: "تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية (1954 - 1958)"، مجلة كان التاريخية، العدد 37، سبتمبر 2017، ص 45.

(2) قام الفتيمنييه بشن هجوم على معسكر "ديان بيان فو" الفرنسي يوم 13 مارس 1954 بأمر من الجنرال حياي، ثم تلتها هزيمة فرنسا يوم 07 ماي 1954 لتخضع فرنسا في 20 جويلية من نفس السنة لتوقيع اتفاقيات الهدنة في جنيف. أنظر:

Benjamin Stora : Algérie 1954, le monde ; éditions de l'aube/ éditions Barzakhpour l'Algéri, 2004,p.9,10.

مفاوضات "مانديس فرانس"⁽¹⁾ يوم 18 جوان 1954 لإقرار السلم في الهند الصينية⁽²⁾، فكانت مهمته صعبة، فخوفه من الفشل في عقد صلح مع الجنرال "جياب" دفعه لفتح مفاوضات مع بورقيبة لكي يضمن بعض النجاحات.

لكن هل خسارته في الهند الصينية تجعله يقبل المفاوضات مع تونس؟ حقيقة إن الأوضاع المستجدة في تونس خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 1952 إلى 1954 جعلت فرنسا تتوخى الحذر من أن تنتشر المقاومة المسلحة في كافة أقطار المغرب العربي، وحتى لا تتعرض للهزيمة مرة ثانية فاكنت بإعطاء الإستقلال الداخلي فقط لتهدئة الأوضاع وعدم مغربة الحرب في شمال إفريقيا وهذا ما سنجد في تصريحات الساسة الفرنسيين.

ولفتح المفاوضات مع تونس كلف مانديس فرانس الوزير "آلان سافاري" (1918-1988) (Allain Savary)⁽³⁾ بإعداد مذكرة حول وضعية تونس لأنه أدرى بالملف التونسي وإرسالها إلى الحبيب بورقيبة بتاريخ 04 جوان 1954 وذكر فيها "مانديس فرانس" أن فرنسا عليها أن تسابق الزمن حتى لا تتحول وضعية الجزائر والمغرب كتونس حيث قال "مانديس" لـ "سافاري": "منذ 15 عاما كنا قد وعدنا التونسيين بالحكم الذاتي، والآن جاءت الفرصة، ولتحقيق ذلك لا بد من حكومة تونسية تتمتع بالإحترام وبمساندة حزب الدستور. إن مساندة بورقيبة ضرورية وإني موافق

(1) باري مانديس فرانس: ولد بباريس في 11 جانفي 1907 وتوفي في 18 أكتوبر 1982، سياسي فرنسي نشط في الحزب الراديكالي ثم في الحزب الاشتراكي... تقلد عدة مناصب في الدولة الفرنسية، أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية بتاريخ 18 جوان 1954 إثر هزيمة فرنسا في الهند الصينية، وفي 31 جويلية 1954 وعد في قرطاج باستعداد فرنسا لمنح الإستقلال الداخلي لتونس، سقطت حكومته في 5 فيفري 1955... وفي سنة 1956 أصبح على رأس الجمهورية التي تضم الاشتراكيين والراديكاليين والائحاد الديمقراطي والاشتراكي للمقاومة الذي كان يقوده فرانسوا ميتران. وبعد إنتصار هذه الجبهة عين وزير دولة، وبسبب هزيمته في إنتخابات 1958 في منطقة أور، انسحب من الحياة السياسية ليعود في التسعينات باحتشام. أنظر: عبد الجليل بوقرة: بورقيبة بلسان بورقيبة، تقديم: سعيد بحيرة، الأعداد والمراجعة والتعليق: عبد الجليل بوقرة، ط1، دار آفاق - برسبيكتيف للنشر - تونس، 2015، ص 304.

(2) محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص، ص 135، 136.

(3) شخصية سياسية فرنسية ذات توجه اشتراكي، ولد سنة 1918 بمدينة الجزائر وتوفي في باريس 1988. شغل عدة مهام حكومية منها كاتب الدولة المكلف بالشؤون المغربية والتونسية بين 1 فيفري إلى 3 نوفمبر 1956 حيث إستقال من منصبه إحتجاجا على إحتطاف طائفة الزعماء الخمس وإعتقالهم، ينظر: بن عتو بلبروات: "تداعيات إحتطاف طائفة زعماء الثورة الجزائرية بالخارج (أكتوبر 1956)"، مجلة عصور الجديدة، العدد

على أن يذهب المصمودي فور إطلاع بورقيبة على هذا الاقتراح، وإن بورقيبة يملك حساسية سياسية متطورا وهو رجل واقعي، إنه ضروري".⁽¹⁾

ومن جهة أخرى، أنشأت الحكومة الفرنسية وزارة خاصة بشؤون مراكش وتونس بموجب مرسوم 03 جويلية 1954 مختصة بالعلاقات المراكشية والتونسية في نطاق المعاهدات التي تربط البلدين بفرنسا ووضع المقيمين العامين في هاتين الدولتين تحت وصاية هذه الوزارة بعدما كانا تابعين لوزارة الخارجية⁽²⁾ ليتم نقل بورقيبة إلى قصر "دي لا فيرتي" يوم 17 جويلية 1954، وبعد يومين نقل المصمودي رسالة مانديس إلى بورقيبة، والتحق به سافاري، وهناك تكلم وصرح أمام الصحافة عن الحكم الذاتي وعن إحترام كل الطوائف، وعن إستعداد فرنسا للمفاوضات وتشكيل حكومة تونسية وتوقيف أعمال العنف.

وبالرغم من هذه التصريحات إلا أنه لم يعط أية وعود بخصوص تشكيلة الحكومة أو فيما يخص وقف العمليات الحربية لأنه ببساطة كان خائفا أن تأخذ منه فرنسا أكثر مما تعطيه ولا يعرف كم سيدوم الحكم الذاتي⁽³⁾، ونظرا لذكائه ودهائه فقد إكتفى بالقول: "إن الإستقلال يضل الطموح الأكبر للشعب التونسي وتشكل مقترحات مانديس فرانس مرحلة حاسمة" ووافق بورقيبة على هذه المبادرة⁽⁴⁾ لأنه وكما ذكرنا سابقا فهو رجل يؤمن بسياسة الحلول المرحلية.

وبتاريخ 31 جويلية 1954 إنتقل مانديس فرانس رفقة المارشال "جوان" ووزير الشؤون التونسية والمغربية "كريستيان فوشيه" (1911-1974) (Cristian Fouchet) من فرنسا إلى قرطاج للقاء الباي "محمد الأمين" وألقى الخطاب التالي الذي يعتبر أهم خطاب فرنسي في تاريخ العلاقات الفرنسية التونسية منذ معاهدة باردو: "إن الدولة الفرنسية تعترف وتعلن الإستقلال الذاتي للدولة التونسية بدون أية خلفيات، نحن مستعدون لنقل السيادة الداخلية إلى أشخاص ومؤسسات

(1) الصافي السعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر - لبنان، 2000، ص 183، 184.

(2) محمد حسنين: مرجع سابق ص 128.

(3) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص 184.

(4) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص5.

تونسية، ومنذ الآن، وإن كانت تلك رغبتهم، فإنه بالإمكان أن تشكلوا حكومة جديدة لتتولى المفاوضات بإسماكم مع الحكومة الفرنسية"، وفي طريق العودة قال للمارشال "جوان" علينا ان نسرع الخطى نحو المغرب قبل أن تشتعل الجزائر " ووافق الباي وبورقيبة على مفاوضات الحكم الذاتي⁽¹⁾، لذا إجتمع الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد في جنيف يوم 03 أوت 1954 برئاسة صالح بن يوسف، وتم تشكيل حكومة تفاوضية برئاسة الطاهر بن عمار يوم 07 أوت 1954⁽²⁾، وفي هذا الحدث يقول بورقيبة: "واتفق الرأي في نهاية الأمر على تكوين حكومة تتولى التفاوض لإيصال تونس إلى الحكم الذاتي."⁽³⁾

لقد أثار إعلان قرطاج من طرف "مانديس فرانس" معارضة من الأحزاب التونسية إضافة إلى موقف "صالح بن يوسف" حيث اعتبر الحزب الدستوري القديم (vieux Destour) هذا الإعلان بمثابة مناورة استعمارية تهدف إلى ترسيخ المواقف الحالية للاستعمار ويؤكد من جديد موقفه المبدئي الذي اعتمده مؤتمر أوت 1946، والذي أعلن أن إرادة الشعب التونسي لا تتزعزع لتحقيق استقلاله.

أما الحزب الشيوعي التونسي فقد أعلن رفضه عن "أي اتفاقية ناتجة عن المفاوضات الجارية والتي من شأنها النيل من السيادة التونسية في الداخل والخارج، أو تنطوي على أي تنازل عن حقوق الشعب التونسي في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية"، كما شدد على أن "وحدة التراب التونسي والسيادة التونسية ولغة البلد وحدة لا تتجزأ"⁽⁴⁾.

(1) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص 185

(2) تكون فريق التفاوض من ثلاثة وزراء دولة لمباشرة التفاوض وهم: المنجي سليم، محمد المصمودي وهما من الحزب الدستوري الجديد، ومحمد العزيز الجلولي مستقل. ينظر: خليفة الشاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 169.

(3) Chenntouf Tayeb : Le Maghreb au Présent, Office des Publications universitaires, Alger, 2003, p32

(4) عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899 - 2000)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري - قسنطينة، السنة الجامعية: 2009 - 2010، ص 336.

وبالنسبة للحزب الدستوري الجديد، فقد عارض صالح بن يوسف الحكم الذاتي، وفي إعلان صدر في جنيف يوم 31 ديسمبر 1954 اتهم الحكومة الفرنسية بـ "التشدد بالكلام" الذي من شأنه تكريس الوضع الراهن وجعلها مديرين للنظام الاستعماري في تونس".⁽¹⁾

وأسندت نصف المناصب للدستوريين والنصف الآخر لتونسيين مستقلين، وتم الإعلان رسمياً عن بداية المفاوضات في تونس يوم 04 سبتمبر 1954 مع إلغاء قرار حل الحزب الدستوري الجديد واستمرت المفاوضات في 13 سبتمبر من نفس السنة واستمرت لعدة أشهر تخللتها صعوبات وخلافات بين المتفاوضين وانتقدت أحزاب اليمين حكومة "مانديس" وإتهموه بأن تفاوضه مع تونس هو الدافع وراء قيام الجزائريين بثورتهم.⁽²⁾

إن سقوط حكومة "مانديس فرانس" فيما بعد ما هو إلا دليل على سرعة التاريخ الذي يربط نتائجه ببداية الحرب الجزائرية، لأن الحكومات الفرنسية إعتادت على سياسة الترقيع منذ 1881، كما أعطت إتفاقيات 1951 تفاؤلاً في إسقرار العلاقات بين فرنسا وتونس لـ 10 سنوات أو 20 سنة، لكن في الواقع لم تدم لأكثر من سنة⁽³⁾، وبداية من سنة 1954 قطعت القضية التونسية أشواطاً متقدمة خاصة بعد إندلاع الثورة التحريرية الجزائرية التي أعطت لها متنفساً إضافة إلى تطور الأوضاع في المغرب.⁽⁴⁾

ولتستمر المفاوضات التونسية الفرنسية إشرط المقيم العام الفرنسي، بتونس "بوبي دولاتور" ضرورة تسليم المقاومين لأسلحتهم مع إلتزام السلطة الفرنسية بمنحهم الأمان قبل إبرام أي إتفاق بخصوص الاستقلال الداخلي لتونس مستعينة بقيادة الحزب الدستوري، فقبل بورقيبة هذا الشرط وهو الأمر الذي زاد من حدة الخلاف بينه وبين صالح بن يوسف، وتمت عملية التسليم أواخر نوفمبر 1954⁽⁵⁾، حيث نزل 2713 مقاوماً وقدموا 2144 بندقية قديمة⁽⁶⁾، وإستمرت المفاوضات

(1) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص 336.

(2) نفسه، ص 336.

(3) André Raymond: La Tunisie et la France ,Tribune Socialiste, N=64 , 29 juillet 1961,p8

(4) حميدي أبو بكر: مرجع سابق، ص 332.

(5) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص 337.

(6) حرصت الحركة الوطنية التونسية على إخفاء العتاد العسكري الجديد خوفاً من فشل المفاوضات . ينظر: خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص 170. يذكر الطيب شتوف أن العملية تمت بتاريخ 9 ديسمبر 1954 حيث نزل 2514 مقاوماً وتسليم 1598 قطعة سلاح وهو ما يمثل 90% من=

في الميادين الإقتصادية، الإدارية والثقافية، ماعدا موضوع الشرطة، وكانت فرنسا تطالب بمنح حقوق سياسية للجالية الفرنسية في تونس، مما أدى إلى توقف المفاوضات من جديد ليعود الوفد التونسي إلى تونس يوم 19 جانفي 1955 للتشاور مع الديوان السياسي والحكومة التونسية وإستأنفت المفاوضات يوم 21 جانفي بعد عودة الوفد إلى فرنسا رفقة رئيس الوزراء "الطاهر بن عمار" الذي إلتقى برئيس الحكومة الفرنسية "مانداس فرانس" وإستأنفت المفاوضات بعد إستشارة الأمين العام للحزب في جنيف ورئيس الحزب في باريس، وإقتنع الوفد الفرنسي بضرورة تونسنة الأمن، كما رفض الوفد التونسي بقاء الجهات الجنوبية لتونس تحت سيطرة الأمن الفرنسي. إلتقى "منداس" بالوفد التونسي من جديد يوم 31 جانفي للوصول إلى إتفاق يرضي الطرفين قبل إنعقاد الجلسة البرلمانية المخصصة لمناقشة سياسة منداس في تونس وسقطت حكومته يوم 5 فيفري 1955.⁽¹⁾

تولى "إدغارفور"⁽²⁾ (Edgarfaure) رئاسة الحكومة الفرنسية يوم 23 فيفري 1955 وصرح أمام المجلس الوطني التونسي بأنه لا بد من النظر في قضية شمال إفريقيا وأنه لا يمكن وضع شعب بأكمله في السجون لأن ذلك يولد الثورة فلا بد لفرنسا من فتح باب الأمل لهذه الشعوب قبل أن يفتح غيرها، وهكذا صارت فرنسا مترددة بين الإقرار بالواقع الثوري في تونس والمحيط الدولي، وبين التمسك بالآراء القديمة (البقاء، المصالح، القوة، ...) ⁽³⁾ كما صرح بأنه من الممكن "الوصول إلى إتفاق دون الإفراط في التنازل، ل يتم إستئناف المفاوضات يوم 15 مارس وقدم "بيار جولي" (Pierre Joullie) وزير الشؤون التونسية المغربية ورئيس الوفد الفرنسي مطالب جديدة حسب نظرية السيادة المزدوجة، وهو المقترح الذي رفضه الوفد التونسي، وتم الإتفاق بين "أدغارفور"

=القوات المقاتلة، مهما كان هناك اختلاف في الأرقام إلا أننا نرجع أن المقاومين التونسيين لم يسلموا كل الأسلحة. أنظر: Tayeb Chentouf, op. cit, p34.

⁽¹⁾ خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص، ص، 170، 171.

⁽²⁾ ولد في 18 أوت 1908 وتوفي في 30 مارس 1988، سياسي فرنسي نشط في الحزب الجمهوري ثم الراديكالي والإشتراكي، ورئيس وزراء فرنسا لفترةين خلال الجمهورية الفرنسية الرابعة، الفترة الأولى، (08/03/1952 - 20/01/1952) والثانية (23/02/1955 - 01/02/1956).

ينظر: عبد الجليل بوقرة: مرجع سابق، ص 316.

⁽³⁾ حميدي أبو بكر: مرجع سابق، ص 333.

" والطاهر بن عمار " حول القضاء ووضعية الفرنسيين بتونس، وواصل المفاوضات بينهما يومي 09 و15 أفريل ليلتقي أدغارفور بعد ذلك ببورقية يوم 21 أفريل،⁽¹⁾ في قصر الحكومة " ماتينون " وذلك بسبب تعثر المفاوضات مرة أخرى بسبب عدم الإتفاق حول موضوع البلديات والشرطة، وقال بورقية لأدغارفور: " إني أعترض على هذا التفتيت لإستقلالنا وإن نتيجة المقابلة بيني وبينك ستحدد ما ستكون عليه العلاقات بيننا، فإما السلم وإما الحرب " وإنتهى الإجتماع بالإتفاق على تكوين لجنة لنظر في حقوق الفرنسيين بتونس وحقوق التونسيين في فرنسا، وصرح للصحافة قائلاً: (لقد أصبح المستقبل مفتوحاً أمامنا للتعاون، لكننا لم ننظر في الجزئيات)⁽²⁾ وأمضى يوم 22 أفريل بروتوكول المصادقة على الإتفاقيات الضابطة للإستقلال الداخلي⁽³⁾، وتمت المصادقة على إتفاقيات الإستقلال في 03 جوان 1955 من طرف " أدغارفور " و " بيار جولي " عن الحكومة الفرنسية والطاهر بن عمار والمنجي سليم⁽⁴⁾ عن الوفد التونسي تجسيدا وإلتزاما بما جاء به خطاب قرطاج (31 جويلية 1954).⁽⁵⁾

أما بالنسبة لبورقية فقد بقي منفيا في فرنسا أثناء المفاوضات وصرح محمد المصمودي وزير الدولة قائلاً: " من العجيب ألا يسمح لبورقية رئيس الحزب ولكاتبه العام صالح بن يوسف بالعودة إلى تونس ونحن نتفاوض في باريس عن الإستقلال الداخلي لتونس " ولم يسمح له بالعودة إلا يوم الفاتح من شهر جوان 1955، أي بيومين قبل إمضاء الإتفاقيات الخاصة بمنح تونس

(1) خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص 171.

(2) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص 188، 189 .

(3) خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص 171 .

(4) ولد سنة 1908، درس بالمدرسة الصادقية ثم انتقل إلى فرنسا حيث درس الحقوق بباريس، وبعد عودته إلى تونس انخرط في الحزب الدستوري الجديد، ثم أصبح ضمن الوفد المفاوضات مع فرنسا، وبقي في هذا المنصب إلى غاية انتهاء المفاوضات وإعلان الاستقلال في مارس 1956، ثم عمل سفيرا لبلاده في الولايات المتحدة الأمريكية ومثلا لها بالأمم المتحدة، حيث انتخب فيها سنة 1961 رئيسا للجمعية العامة لهيئة الأمم، تولى وزارة العدل سنة 1969 توفي في 23 أكتوبر 1969، انظر: محمد الطيب رزوق: مرجع سابق، ص 87.

(5) Samia el Machat: Les relations franco-tunisiennes (histoire d' une souveraineté arrachée 1955 - 1964) , l' Harmattan , France , 2005,p17.

إستقلالها الداخلي،⁽¹⁾ وأصبح بورقيبة على يقين تام بأن الحزب منقسم إلى تيارين، تيار مع المفاوضات والحكم الذاتي، وتيار مع الكفاح المسلح وإستقلال المغرب العربي كاملا، لذا إتصل بصالح بن يوسف للتفاهم والعودة معا إلى تونس هذا الأخير الذي رفض طلبه في ظل تحالفه مع "جمال عبد الناصر".⁽²⁾

بعد عودة بورقيبة إلى تونس إتجه مباشرة إلى قصر قرطاج لمقابلة الباي، وإستمر لقاؤهما حوالي نصف ساعة سأل فيها الباي بورقيبة قائلا: "هل تعتقد أن الأمور تسير إلى الأمام؟" فأجابه بورقيبة: "مولاي، علينا أن ننتظر، لاشك أنكم تدركون أن السياسة هي القدرة على الإنتظار" وبعد خروجه من القصر قال لي الطاهر بن عمار: "علينا الا نشعر فرنسا بالهزيمة، إن ذلك لايفيدنا في شيء، فإذا نحن جرحنا كرامتها تكون كمن حاول الإعتداء على كرامة أسد"⁽³⁾

وتم تشكيل أول حكومة تونسية يوم 17 سبتمبر 1955 وهي أول حكومة متجانسة، حيث سعى الطاهر بن عمار إلى ضم أفضل العناصر الوطنية إليها، ومباشرة بدأت الحكومة الجديدة في تطبيق إتفاقية الإستقلال الداخلي ومن بين أهم القرارات التي إتخذتها هو قرار 29 ديسمبر 1955 الذي يقضي بإنشاء المجلس التأسيسي وحددت تاريخ إنتخاب النواب يوم 25 مارس 1956، كما حددت جلست الإفتتاح الأولى يوم 08 أبريل 1956.⁽⁴⁾

2. تحليل إتفاقيات 3 جوان 1956 والمصادقة عليها:

تم فتح النقاش بخصوص إتفاقيات الإستقلال الداخلي في تونس أثناء التجمع الوطني بتاريخ 7 جويلية 1955، حيث حذر " إدغار فور " بأن القيادة تعارض أي تأجيل للمصادقة عليها، وأن أي إصلاح يتطلب نقاشات جديدة، ويعترف باستحالة دوام الإدارة المباشرة وضرورة المحافظة على

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: "دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالها بل وإفريقيا كلها حريتها"، الملتقى الدولي الجزائري (24 - 28 نوفمبر 1984) بعنوان: الثورة الجزائرية وصددها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية، منشورات ANEP - الجزائر، 1984، ص 136

(2) رجل دولة مصري، ولد يوم 15 جانفي 1918، أصبح رئيسا لمصر منذ سنة 1956 إلى غاية وفاته يوم 28 سبتمبر 1970، من مسيري ثورة جويلية 1952 إلى جانب محمد نجيب وإشتهر بدعوته القومية العربية. ينظر: بن عتو بلبروات: مرجع سابق، ص 361.

(3) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص- ص 189 - 193 .

(4) عز الدين معزة: مرجع سابق، ص 339

المجتمع الفرنسي التونسي، فهذا الأخير يعد فرصة ثمينة والضمان الوحيد لبقاء المصالح الفرنسية في تونس، وتم رفض الإدارة مباشرة كليا . ومع هذا يبقى " إدغافور " مناصرا حازما لجمع سيادتين بإسم المصلحة الفرنسية وهذا ما صرح به في خطابه: " إن موضوع مختلف الإتفاقيات والبروتوكولات الموكلة إليكم هي بالتحديد كيفية التوفيق بين السيادةتين الفرنسية والتونسية إنه تحديد لإستقلالية الداخلية عن طريق تباين حدودها، سنتناقش في هذه الأسئلة في الأيام القليلة المقبلة، لأن الكلمة الأخيرة في مشكلة هذه الخطوة لايجب أن تؤجل، فالتأجيل غير وارد، لكنه يبقى أحسن من الرفض، إننا نخشى من تفكك المجتمع الفرنسي التونسي. "

وفي الثامن شهر جويلية، نطق "بول رنيود" (Paul Reynand) و"منداس فرانس" بتأييدهم للمصادقة على الإتفاقيات وصوت 538 لصالح الإتفاقيات ضد 44 صوت و29 تحفظ⁽¹⁾، كما صادق الاشتراكيون على هذه الإتفاقيات، أما الحزب الشيوعي فقد كان معارضا لسياسة المفاوضات وانتقدت الصحافة الشيوعية نصوص الإتفاقيات ووصفتها بأنها فارغة من أي محتوى، وأنها إحتفظت بالصبغة الإستعمارية لتونس، أما بالنسبة للراديكاليين وحزب الحركة الجمهورية الشعبية والعناصر اليمينية فتصويتهم كان لمصلحتهم الخاصة.

كما ألقى "إدغافور" أصدق خطاب في تاريخ حياته السياسية وهو يدافع عن ملف يعرفه جيدا وحلل الاتفاقيات دون أن يعمل أي نقطة حساسة وصرح قائلا: " إن عهد الاستعمار قد انتهى يجب أن نلتجئ الآن إلى طرائق أخرى. (2)

ومن جهتها صادقت لجنة الشؤون الخارجية بـ20 صوتا مع تحفظ ثلاثة أصوات وذلك حسب تقرير " روبرت فاردسلي " وتعتبر نتيجة إيجابية للمفاوضات التونسية الفرنسية، ويعتبر تدخل رئيس المجلس " إدغافور " دليلا على تخوفات القيادة الفرنسية.⁽³⁾ حيث صرح بعد خمسة أسابيع من ذلك قائلا: " إن ينبغي إعتبار ما تحتفظ به فرنسا أكثر مما تخسره، وبنفس الدرجة ما تحصل عليه

⁽¹⁾ El Machat , op.cit , p17.

⁽²⁾ عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج1، 1958، مرجع سابق، ص - ص 314 - 316.

⁽³⁾ El Machat , op .cit , p 17

تونس " ويضيف في اليوم التالي بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على إتفاقيات الإستقلال قائلا: " إن هذه الإتفاقيات التي تطلب الحكومة منكم السماح لها بالمصادقة عليها لا يمكن أن تسمح أبدا بأي مساس بالوجود الفرنسي في تونس والذي لن يلحقه أي مساس "، ومن جهة أخرى صرح الطاهر بن عمار قائلا: " إن الحكومة التونسية تحت السلطة العليا والأبوية للباي تنوي المراعاة الدقيقة لروح ونص الإتفاقيات " .

إن هذه الإتفاقيات تنص على الإستقلال الداخلي مع الإبقاء على معاهدة باردو لأنه بقي من إختصاص فرنسا الأمن الداخلي (الشرطة) والأمن الخارجي (الدفاع) والتمثيل الخارجي (الدبلوماسية)،⁽¹⁾ وتضم ميثاقا عاما وخمسة موائيق خاصة إضافة إلى بروتوكولات وتبادلات للخطابات بين الطاهر بن عمار وإدغار فور.

تنص الإتفاقية العامة على السيادة الداخلية التامة للدولة التونسية بالتعاون مع فرنسا، وبذلك تم إلغاء البند الأول من إتفاقية المرسى، أما معاهدة باردو والإتفاقيات المبرمة منذ ذلك العهد تبقى سارية المفعول ويبقى بيد فرنسا التحكم في مجال الدفاع والدبلوماسية، أما بالنسبة للخدمات الأمنية فتبقى تحت سيطرة الضابط الأعلى لفرنسا، وبعد تحويلها للسلطات التونسية تدريجيا يجب على الحكومة التونسية ان تعين لها مديرا فرنسيا وهذا لمدة عشر سنوات. لأن المادة 10 من الإتفاقية العامة تنص على الإتحاد الكلي للبلدين في مجال الدفاع والأمن، وتتعهد فرنسا بالحفاظ على النظام في سلطة الباي والنظام الشعبي، وبهذا يمكنها التدخل في الشؤون الداخلية لحماية الباي ضد المحاولات ذات التوجه الجمهوري.⁽²⁾

إن هذه الإتفاقيات يشوبها الكثير من التناقض حيث تنص من جهة عن الإستقلال الداخلي لتونس ومن جهة أخرى تنص على إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية بدعوى لحماية الباي، وذلك لإبقاء سيطرتها على تونس وتسييرها وفقا لمصالحها الخاصة.

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص 136 .

(2) El Machat , op .cit , p-p 18 - 20.

فهذه الإتفاقيات تلغي البند الأول فقط من إتفاقية المرسى وتبقى معاهدة 1881/05/12 - معاهدة باردو - والإتفاقيات المبرمة منذ ذلك التاريخ تبقى سارية المفعول،⁽¹⁾ وهذا ما توضحه المادة الثانية والخامسة التي نصت على إستمرار فرنسا في تسيير شؤون الدفاع والشؤون الخارجية والإحتفاظ بالإمتيازات الممنوحة للفرنسيين المقيمين في تونس، كما نصت المادة الثانية على ان اللغة العربية هي لغة رسمية في تونس، وكذلك لا تعتبر اللغة الفرنسية لغة أجنبية.

إن هذه الإتفاقية التي تنص على تعاون الطرفين في مجال الدفاع والأمن الداخلي، والإحصاء هو تعارض مع مبدأ السيادة القومية لتونس وتعمل على إبقاء تونس في نطاق حلف شمال الأطلسي.

ولهذه الإتفاقية العامة ملاحق خاصة بالتحكيم وإشراف فرنسا على المواصلات والموانئ والمناجم، وتنص على تسليم سلطات الأمن إلى الإدارة التونسية في فترة تتراوح بين السنة ونصف وستين⁽²⁾ بالطريقة التي ذكرناها سابقا . بينما تحويل ممتلكات الخدمات الفرنسية تحت السيادة الداخلية التونسية لا يكون إلا بتحفظات وهذا ما يوضحه البرتوكول للإتفاقية العامة حيث جاء في بندها الأول: " إن الحكومة التونسية ستأخذ كل الإستعدادات اللازمة لتسهيل تشغيل مجموعة الخدمات الفرنسية في تونس، ولتفادي إحتمال أي صعوبة يمكن أن تنجم عن تفعيل النظام الجديد ويبقى بالخصوص على إستغلال المنشآت الإدارية لهذه الخدمات وأيضا السكنات المخصصة للعاملين المرفعين المستغلة حاليا من طرف الإقامة والخدمات الموكلة إليها، بعض هذه المباني ستكون موضوع تنازل بكل منسوبة لفرنسا..."⁽³⁾ فهذا مثال عن التنازلات والإمتيازات الممنوحة لفرنسا. فالهيئة الفرنسية أوضحت أن العمل بـ " نظام التعاون والمشاركة " الجديد يسوق على الحكومة التونسية إجراء تنازلات لصالح فرنسا وإن هذه التنازلات ليست مقبولة بالجمان بل باهضة الثمن تبعا لإقتراحات لجنة مختلطة تم تكوينها لهذا البلد.

(1) El Machat ;op.cit ,p18

(2) رشيد الناضوري، عبد العزيز سالم، جلال يحيى: المغرب الكبير " الفترة المعاصرة وحركات التحرير والإستقلال، ج3، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر - الإسكندرية، 1966، ص، ص 1140، 1141 .

(3) El Machat: op .cit , p19

ومن بين الإمتيازات الممنوحة للفرنسيين التي نص عليها الميثاق العام وهو انه لا يعتبر الفرنسيين غرباء في تونس، كما لهم الحق في المحافظة على حالتهم الشخصية وتضمن لهم تونس الممارسة الحرة لأي نشاط لكنهم ليسوا لا ناخبين ولا منتخبين في التجمعات السياسية المستقلة، لكن البند السادس للميثاق العام ينبئ بمفاوضات لاحقة لإمكانية الحصول على حقوق مدنية عن طريق فرنسيو تونس بموجب المبادلة.⁽¹⁾

كما تم التوقيع على أربعة إتفاقيات أخرى وهي:

الأولى: خاصة بوضعية المستوطنين بتونس وخضوعهم للمندوب السامي الفرنسي وإحتفاظهم بأحوالهم الشخصية وبلغتهم.

الثانية: خاصة بالنظام القضائي، وخضوع التونسيين للقضاء التونسي، أما فيما تعلق بالقضايا السياسية والأمن العام أو قضية متعلقة بالفرنسيين فهنا يخضع التونسيون للقضاء الفرنسي.

الثالثة: تخص الجانب الثقافي والتي نصت على إبقاء بعثة تعليمية هي الأخرى تكون تحت إشراف المندوب السامي، كما تنص على تدريس اللغة الفرنسية في جميع المدارس التونسية وفي كافة الأطوار التعليمية.

أما الرابعة فهي الإتفاقية الإقتصادية والمالية والتي نصت على إقامة إتحاد إقتصادي كامل بين البلدين، وهنا تكمن التبعية الإقتصادية لتونس حيث تبقى تونس داخل كتلة الفرنك الفرنسي مع حماية إستثمارات الفرنسيين وشركاتهم وخضوعهم للنظام الفرنسي.⁽²⁾

وهذه الإتفاقيات تمنح الأفضلية لفرنسي تونس وتضمن لهم حرية التجول حرية التشييد والمبادرة، واحترام الممتلكات المقتناة وضمان أملاكهم التي لا يمكن أن تمس بالخصوصة أو بالإصلاح الزراعي.⁽³⁾

⁽¹⁾ El Machat , op .cit , p 20

⁽²⁾ رشيد الناضوري وآخرون: مرجع سابق، ص، ص 1141، 1142

⁽³⁾ El Machat ,op .cit , p20

أما بالنسبة لقضية التجنيس فقد نضمت هذه الإتفاقيات طرق وقواعد إكتساب الجنسية الفرنسية والتونسية في تونس، إذ نص على حق التونسيين والأجانب المقيمين في تونس في إكتساب الجنسية الفرنسية بالتجنيس، وعلى حق الفرنسيين والأجانب المقيمين في تونس في إكتساب الجنسية التونسية بالتجنس كذلك⁽¹⁾.

بالرغم من هذا الإستقلال المنقوص الذي أبقى تونس تحت السيادة الفرنسية وأبقى كل الإمتيازات بيد الفرنسيين، إلا أن بورقيبة قبل ذلك واعتبره إحدى مراحل الإستقلال الفعلي.

3. مواقف مختلفة بخصوص إتفاقيات الإستقلال الداخلي:

1.3. موقف صالح بن يوسف:

رفض صالح بن يوسف فكرة تسليم السلاح والتفاوض مع الفرنسيين، وقد أعرب عن رفضه هذا بعد توقيع الحزب الدستوري الجديد لإتفاقيات 3 جوان 1955 وصرح من باندونغ قائلاً " إن الشعب العربي في تونس يرفض المعاهدة التي وقعتها تونس مع فرنسا " وحثه في ذلك أن هذه الإتفاقية تجعل فرنسا تتحكم في مصير تونس وشعبها وثرواتها،⁽²⁾ وهذا ما وضحناه من خلال تحليلنا للإتفاقيات.

كما لم يقتنع بالسياسة التي إنتهجها بورقيبة والتي لم تلق ترحيباً من الجماهير التونسية، وإعتبر توقيع الإتفاقيات خطوة إلى الوراء⁽³⁾، وقد عاد صالح بن يوسف إلى تونس يوم 13 سبتمبر 1955 وأوصى باستئناف النضال إلى جانب الجزائريين⁽⁴⁾ وضرورة توحيد كفاح المغرب العربي وإستقلاله كلياً سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً في نفس الوقت من خلال خطاب ألقاه بالمسجد الكبير، وقبل ذلك فقد إستقبله بورقيبة شخصياً بعد وصوله إلى تونس، ولكن بعد خطابه هذا،

(1) محمد حسنين: مرجع سابق، ص 388 .

(2) بوبكر حفظ الله: التموين والنسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية، 1954 - 1962، د . ط، طاكسيج . كوم للدراسات والنشر والتوزيع - الجزائر، 2011، ص، ص 222، 223.

(3) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 6 .

(4) André Raymond et Jean Poncet: La Tunisie , 2ème édition refondue , presses universitaires de France , Paris 1971, p 75.

أحس بورقيبة بالخطر خاصة وأن هناك عناصر بالجنوب التونسي لم تسلّم أسلحتها، فاعتمد بورقيبة على إستمالة العناصر الموالية له شخصيا والتي تحبذ السياسة للوصول إلى أهدافها بدل الكفاح المسلح⁽¹⁾، ومن المعارضين كذلك لهذه الإتفاقيات السيد الطاهر الأسود⁽²⁾ قائد جيش التحرير التونسي والذي كان مؤمنا بفكرة تحرير المغرب العربي، الأمر الذي دفعه إلى القيام بعمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية بمنطقة سوق أهراس.

ولامتصاص هذه المعارضة والقضاء عليها عقد الحبيب بورقيبة عدة إجتماعات مع صالح بن يوسف لإقناعه بالعدول عن معارضته للإتفاقية إلا أن هذا الأخير رفض هذا العرض وأبلغ بورقيبة أن هذه الإتفاقيات "مضرة بمصلحة الوطن العليا وبقضية تحرير المغرب العربي ووحدته".⁽³⁾

هذا الصراع السياسي الذي كان يلوح في الأفق بين بورقيبة وبن يوسف كان السبب والدافع لرئاسة "الطاهر بن عمار" لأول وزارة تم تشكيلها للحكم الذاتي بالرغم من أنه ليس عضوا من الحزب الدستوري⁽⁴⁾، لقد أراد صالح بن يوسف من جهته التفاهم مع بورقيبة مقترحا عليه قبول أحد الحلين وكلاهما لصالح الشعب التونسي، يتمثل الحل الأول في عقد إجتماعات شعبية ليقنع بورقيبة الشعب بضرورة قبول الإتفاقية ويتخذ بن يوسف موقف الرفض في حدود الإطارات الحزبية. أما الحل الثاني فهو أن يلتزم كلا منهما الصمت إلى غاية إنعقاد المؤتمر الدستوري للحزب ويدافع كليهما عن رأيه أمام نواب الشعب والقرار الأخير يكون بتصويت الأغلبية، لكن بورقيبة رفض الحلين وعرض على بن يوسف الإستقالة ويؤسس حزبا معارضا وهو الأمر الذي رفضه بن

(1) رشيد الناضوري: مرجع سابق، ص، ص 1143، 1144.

(2) "ولد بريف الحامة سنة 1910، نشط في صفوف الحزب التونسي بالحامة، ثم ساند إنشقاق 1934، تسلّم عدة مسؤوليات في صلب شعبة الحامة من أهمها الإشراف على الشبيبة، شرع في تكوين أولى مجموعات الثورة المسلحة التونسية في 26 جانفي 1952، قام بعدة عمليات عسكرية جريئة في جهة الحامة، عرف بميله إلى الإستقلالية والتمسك بالمبادئ التي قامت عليها الثورة ورفضه للحلول الوسطى، نشط في معارضة الإتفاقيات عن طريق الإتصال بالثورة المصرية توقف عن المعارضة لهذه الإتفاقية منذ إعلان الإستقلال التام عام 1956"، ينظر: معمر العايب: مرجع سابق، ص 84.

(3) نفسه، ص، ص 84، 85.

(4) André Raymond et Jean Poncet, op. cit., p p 75, 76.

يوسف، ليقرر بعد ذلك فصله من الحزب بقرار شخصي باعتباره رئيسا للديوان السياسي⁽¹⁾ وذلك يوم 12 أكتوبر 1955 خاصة بعدما ألقى بن يوسف خطابا بجامع الزيتونة بتاريخ 09 أكتوبر وظل متمسكا بمنصبه بتأييد من جمال عبد الناصر.⁽²⁾ ونظرا للتأييد الحزبي والتضامن الشعبي مع بن يوسف، فقد إعتبر نفسه مازال الأمين العام للحزب رغم قرار بورقيبة المححف⁽³⁾ الذي إتخذه خلال مؤتمر صفاقس المنعقد من 15 إلى 18 نوفمبر 1955 ووافق المؤتمر على السياسة المتبعة منذ 1954، وأعلن المؤتمر كذلك أنه بالرغم من النقص الموجود في تلك الإتفاقيات، فإنها لا تمنع من تحرر البلاد، وأن هذه الإتفاقيات تشكل مرحلة مهمة لتحقيق الإستقلال وهذا هو هدف الحزب،⁽⁴⁾ وصرح بورقيبة " بأنه لايمكن أن يتسامح مع زعيم التيار الثوري صالح بن يوسف ولا حتى مع جمال عبد الناصر " لذا قررت السلطات التونسية إلقاء القبض على بن يوسف، حيث تمكن بورقيبة من إقناع المنجي سليم وزير الداخلية بإصدار قرار لإلقاء القبض على بن يوسف بإعتباره رجل الفتنة الأول - حسب قول الكاتب - وأعطت السلطات الفرنسية الضوء الأخضر لذلك⁽⁵⁾، وإستطاع بن يوسف عقد إجتماع شعبي بملعب "جيو أندري" (الشاذلي زيتون حاليا) يوم 18 نوفمبر 1955 أي في نفس اليوم الذي إحتتم فيه مؤتمر صفاقس الذي لم يحضره، وقد حضر هذا الإجتماع الوفد المصري برئاسة وزير الأوقاف "أحمد حسن الباقوري" ⁽⁶⁾، وفي الوقت الذي تقرر فيه إعتقال صالح بن يوسف، تمكن هذا الأخير من الفرار إلى القاهرة بتاريخ 28 جانفي 1956⁽⁷⁾

(1) فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المسقبل العربي -القاهرة، 1990، ص، ص 142، 143.

(2) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 6.

(3) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 143.

(4) André Raymond et Jean Poncet: op. cit , p,p 75 ,76.

(5) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص 198 .

(6) عبد الجليل بوقرة: مرجع سابق، ص 324 .

(7) يذكر الصافي سعيد أنه غادر تونس نحو طرابلس الغرب والتي وصل إليها يوم 29 جانفي 1956، لكن على الأرجح أنه غادر القاهرة إلى جانب جمال عبد الناصر.

أما اليوسفيون فقد شرعوا في تنفيذ هجومات وكادت أن تتحول إلى حرب أهلية، وتم إعادة انتخاب بورقيبة رئيسا للحزب وأصبح "باهي الأدغم"⁽¹⁾ أمينا عاما وقدم كل الدعم لبورقيبة.⁽²⁾

2.3. موقف الحزب الدستوري القديم:

عارض المفاوضات منذ بدايتها لذا إنضم العديد من مناضلي الحزب للمقاومة المسلحة مثل: الحبيب شلي، محمد السهيلي، فرحات صالح، والعديد منهم كذلك إنضم إلى صالح بن يوسف.

3.3. موقف الزيتونيين:

عارضت الجماعة الزيتونية المفاوضات بداية من سنة 1953، وصدر مقال بـ " صدى الزيتونة " يقول: "إن الزيتونيين يعتبرون كل إصلاح لا يرمي لإلغاء الإدارة المباشرة وتعريب الإدارة التونسية، والإعتراف بالإستقلال بأنه يسمى فساد لا إصلاح " وساندوا بن يوسف لأنه الأقرب للهوية العربية الإسلامية لتونس وإعتبروا الإستقلال الداخلي من دون أمن وقضاء ماهو إلا إستعمار جديد.⁽³⁾

4.3. موقف زعماء المقاومة المسلحة:

عرفت حركة المقاومة إنقساماً بسبب رفض بعض أعضائها إتفاقيات الإستقلال، ومن أشد المعارضين " الطاهر الأسود " ومجموعة " رضا بن عمار " بينما إستجاب البعض منهم لدعوة الحزب بتوقيف العمل العسكري مثل: الأزهر الشريطي، الساسي لسود،⁽⁴⁾

(1) ولد بتونس في 10 جانفي 1913، بدأ نشاطه السياسي مبكراً، أحد أبرز مؤسسي الشبيبة المدرسية، تعرض للاعتقال والسجن بين 1938 و1944 كتب في جرائد الحزب الدستوري الجديد خاصة Mission (1948-1952) شارك في الدعاية للقضية التونسية وكسب التأييد الدولي لها، عمل مستشاراً سياسياً لحكومة محمد شنيق، غادر باريس سرا نحو القاهرة سنة 1952 ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية مشرفاً على مكتب الحزب بنيويورك، عاد إلى تونس في أكتوبر 1955 وانتخب في مؤتمر صفاقس أمينا عاما للحزب، عينه بورقيبة نائبا لرئيس الحكومة سنة 1956، قاد الوفد التونسي في مؤتمر طنجة 1958، تراجع دوره السياسي في نهاية الستينيات واعتزل الحياة السياسية وتوفي سنة 1998. انظر: حسن اللولب: مرجع سابق، ص - ص 316-318.

(2) André Raymond et Jean Poncet: op .cit , p , p75 ,76

(3) نجاه عبو: مرجع سابق، ص ، ص 146 ، 147.

(4) نفسه ، ص 147 .

وبعد قرار فصل صالح بن يوسف من الحزب، إنضم قسم كبير من جيش التحرير بقيادة الطاهر الأسود إلى المعارضين للإتفاقية، وصعدوا للجبال مرة أخرى موجهين نداء إلى الشعب التونسي وهذا مما جاء فيه: " تعلم القيادة العامة للجيش الوطني التونسي أنها كونت على بركة الله جيش التحرير الوطني التونسي ومهمته تطهير البلاد من الإستعمار وأذنا به وتوحيد النضال مع جيش التحرير الجزائري والمراكشي " (1) كما أصدر بيانا في جريدة الصباح بعنوان: " فليسمع المتخاذلون " أعلن فيه: " وإني كقائد جبهة التحرير التونسية لا أقبل هذه الإتفاقيات التي عقدت مع فرنسا، لأننا دفعنا مهر الحرية دما عزيزا علينا.... وإني أعلن تأييدي للزعيم صالح بن يوسف للمحافظة على أمانة الشعب التونسي " وتولى قيادة جيش تحرير مغاربي لتحرير شمال إفريقيا بدعم من جمال عبد الناصر بداية من فيفري 1956. (2)

5.3. موقف العائلة المالكة:

إتخذت موقف الحياد بين الزعيمين، ورفض الباي بعث من ينوبه في مؤتمر صفاقس، وكان لإبنه الأمير الشاذلي ميولات لصالح بن يوسف لأن العائلة كانت تخشى من ميولات بورقيبة الجمهورية. (3)

6.3. موقف لجنة تحرير المغرب العربي:

لم يستجب صالح بن يوسف لقرار فصله في 15 أكتوبر 1955 أين إجتمع بالقاهرة ممثلو الأحزاب الوطنية الثلاث الممثلة في لجنة تحرير المغرب العربي، وقرروا بالإجماع فصل بورقيبة وأعضاء المكتب السياسي للحزب الدستوري من عضوية اللجنة، ونقل كل صلاحيات المكتب السياسي إلى صالح بن يوسف، وختمت اللجنة قرارها كالتالي: " وقد إضطرت اللجنة إلى إتخاذ هذه القرارات لحماية الحركة الإستقلالية بالمغرب العربي من التوجه الإستعماري الذي بدأ يتسرب

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص، ص 85، 86 .

(2) نجاة عبو: مرجع سابق، ص 147.

(3) نفسه، ص، ص 147، 148.

إلى بعض القادة وهي تؤمن أنه لا خلاص لتونس إلا بالعودة إلى الكفاح المسلح متضامنة مع
مراكش والجزائر". (1)

وأصدر مكتب المغرب العربي بيانا أدان فيه إتفاقيات الإستقلال الداخلي، وأكد البيان أن
خط بورقيبة هو إنحراف خطير عن الخط الحقيقي الذي قامت عليه الحركة الوطنية التونسية، وهو
بذلك قد وضع تونس تحت سيطرة إستعمارية جديدة (2)، كما صرح من جهته رئيس مكتب
المغرب العربي وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد السيد " يوسف رويسى "
بدمشق أن هذه الإتفاقية هي مؤامرة إستعمارية وقعت فيها الحكومة الجديدة. (3)

7.3. موقف جبهة التحرير الوطني:

إعتبر الجزائريون عملية تسليم أسلحة المقاومين " عار على تونس " ونقطة سوداء في تاريخها،
وأن تجربة التفاوض هي تجربة خاطئة نتج عنها إستقلال خال من كل معاني الإستقلال.
ووجهت الإتهامات للديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي لقيامه بهذه
المفاوضات، كما وصل الأمر بالجزائريين إلى مهاجمة الحبيب بورقيبة بواسطة منشورات أذيعت في
الجزائر العاصمة، باعتبار بورقيبة رئيس الحزب ومهندس المفاوضات مع فرنسا . ووقف الجزائريون
إلى جانب صالح بن يوسف الذي يطالب بسقوط إتفاقيات الإستقلال الداخلي وضرورة مواصلة
الكفاح إلى غاية تحقيق الإستقلال للبلدان المغاربية الثلاث، لكن إنتصر بورقيبة في الأخير والذي
إستطاع أن يتحكم في الأوضاع بطريقة لينة.

إن إنتهاء المقاومة في تونس والمغرب جعل الجزائر تدخل في عزلة عسكرية خاصة وأن الثورة
في بدايتها، وفرنسا جمعت قواتها المتواجدة بتونس والمغرب في الجزائر للقضاء نهائيا على الثورة
التحريرية (4) .

(1) عامر رخيبة: "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، مجلة المصادر، العدد 01، 1999 ص 144.

(2) نجاة عبو: مرجع سابق، ص 148 .

(3) بوبكر حفظ الله: مرجع سابق، ص 223.

(4) براهيم بلوزاع: نظرة على الجزائريين 1947 و 1962 (من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية: الزهرة، الأسبوع، الصباح نموذجاً)، ط1، دار كوكب العلوم - الجزائر، 2015، ص - ص 91 - 94.

8.3. موقف بعض الجهات الفرنسية:

أثناء المفاوضات التونسية - الفرنسية تدخل بعض البرلمانيون الرجعيون أمام رئيس الحكومة الفرنسية حول طبيعة استقلال تونس وأن يكون أقصى هدف لهذه المفاوضات هو الإستقلال الداخلي فقط، وهذا ما تأكد منه التونسيون حيث يرون أن فرنسا تريد رد الإستقلال لهم لكن بشروط تحفظ بها مصالح الجالية الفرنسية، هذه الأخيرة التي طالبت بضمانات تكفل حمايتهم وحماية مصالحهم، خاصة إذا تركت فرنسا باب المستقبل مفتوحا أمام تونس نحو الإستقلال التام، أو الانفصال عن فرنسا بمساعدة الجامعة العربية، هذه المخاوف بددها تصريح بورقيبة حيث أكد أن كفاحه من أجل التعاون الحر، والأغلبية العظمى من التونسيين ترغب بالإحتفاظ بعلاقتها مع فرنسا. (1)

وفي هذا الصدد وحماية لمصالح الجالية الفرنسية بتونس فقد إعتبرت تصريحات السيد " كولونا" ممثل الفرنسيين بتونس في مجلس الشيوخ بباريس هجومات على الدولة التونسية، وهو ما أدى إلى تأزم العلاقات بين تونس وفرنسا حيث عبر عن رأيه في صحيفة " لوبتي ماتان" (Le Petit Matin) قائلا: " يظهر أن الفرنسيين القاطنين بتونس يجب معاملتهم كمتضررين ولهذا فإنه من الواجب على الأمة الفرنسية أن تسعفهم وان تمدهم بأموال طائلة عوض أن تتركهم يتخبطون في المصائب التي حلت بهم " وهو بذلك يهدف إلى إحباط كل محاولة للوصول إلى إتفاق دائم بين الدولتين التونسية والفرنسية. (2)

9.3. موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد وجدت مشاكل شمال إفريقيا صدى في الرأي العام الأمريكي خاصة بعد تصريح " دوللس " وزير الخارجية الأمريكية حيث تحدث عن إرتياح الو . م . أ للإتفاقيات الفرنسية التونسية، وهذا التصريح يعد أول تعبير رسمي تصدره أمريكا بخصوص هذه المسألة، كما رأى بأنه

(1) عبد الله شريط: مرجع سابق، ج 1، 1955، ص، ص 65، 66.

(2) نفسه، ج 1، 1956، ص 391.

يمكن حل المسألة المغربية بنفس الطريقة حيث قال: " إن الإتفاقيات التونسية أظهرت ان الرضا المتبادل يمكن أن يحصل في إتفاق يتم حول مسائل تماثل المسألة التونسية في التعقيد وذلك عندما يعالجها أصحابها في الوقت المناسب بروح من الواقعية والإستعداد الطيب " ومن جهة أخرى كانت الصحافة الأمريكية تمجد الإتفاقيات التونسية الفرنسية، ويعد إمضاء هذه الإتفاقيات من طرف فرنسا أمرا في غاية الأهمية إذ رفع سمعة فرنسا عاليا لدى الرأي العام الأمريكي (1) باعتبارها زعمية الحرية !.

المطلب الثاني: إستقلال تونس التام وإعلان الجمهورية:

أثناء المفاوضات التونسية الفرنسية صرح بورقيبة بالتصريحات التالية:

- تصريحه لـ: جون روس مدير جريدة " فران تيرور ": " إني لا أتصور الإستقلال فيما بعد إلا بالإشتراك (وهو نوع من الترابط العضوي) مع فرنسا " .

- تصريحه للجريدة الأمريكية " نيويورك تايمس " حيث قال: " إن الإستقلال التام هو الهدف التالي للإستقلال الداخلي الذي نتفاوض حاليا بشأنه "

هكذا كانت نوايا تونس ونظرها نحو الإستقلال الداخلي، أما السلطات الفرنسية فمن جهتها صرحت أن الإستقلال الداخلي متوقف عند بعض الشكليات فقط، وهو الإستقلال لن يكون من إختصاصه لا الأمن الداخلي، ولا الدفاع الوطني، ولا حتى الشؤون الخارجية والعملية، وغير ذلك من مميزات السيادة.

وفي هذا الشأن صرح بورقيبة قائلا: " كيف تريدون مني أن أحفظ الأمن إذا ما إحتفظتم أنتم لأنفسكم بالشرطة "، كما صرح التونسيون أن الهدف الحقيقي هو الإستقلال وليس الإستقلال الداخلي، لكن الحزب الديغولي صرح: "إن الإستقلال الداخلي ينبغي أن يكون هو الهدف، لا مرحلة لهدف " (2).

(1) عبد الله شريط : مرجع سابق، ج 1، 1956، ص- ص 5-8.

(2) مولود بلقاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص، ص 132، 133.

هكذا كانت أهداف كلا من تونس وفرنسا، وبتوقيعهما لإتفاقية الإستقلال الذاتي في 3 جوان 1955 أصبحت تونس تطالب بالإستقلال التام، فماهي الظروف التي ساعدت تونس لتحقيق غايتها والوصول إلى إستقلالها؟

1. مطالبة تونس بالإستقلال التام:

إعتبر مؤتمر صفاقس 15-18 نوفمبر 1955 أن الإتفاقيات الفرنسية التونسية التي تقرر الحكم الذاتي هي مرحلة هامة في طريق الإستقلال والذي يمثل أسمى غاية لكفاح الشعب، وطالب المؤتمر بإنجاز هذا المطلب بروح التعاون الحر وفي إتجاه التطور التاريخي⁽¹⁾، لذا طالبت الحكومة التونسية بتجاوز الإتفاقيات التي وقعتها وإسترجاع إستقلالها التام بجميع مقوماته من أمن داخلي (شرطة) وأمن خارجي (دفاع) وتمثيل خارجي (دبلوماسية) في ظل الظروف المستجدة خاصة مطالبة ليبيا بجلاء القوات الفرنسية من منطقة فزان وتطور الثورة التحريرية في الجزائر، ومطالبة المغرب بالإسقلال التام وتجاوز إتفاقيات إيكس لبيان ورامبويي، وأمام هذا الطلب صرح المندوب السامي الفرنسي "روجي سيدو" قائلاً: "لا توجد في العالم حكومة تطالب بعد عشرة شهور من مفاوضات حرة دائبة تمخضت عن إتفاقيات، بمراجعتها بعد ثلاثة أشهر فقط من إمضاءها" وهذا ما أكده وزير الداخلية الفرنسي قائلاً: "ليس لدي ما أضيفه حيث أن العقل نفسه قد تكلم على لسان روجي سيدو".⁽²⁾

ولدراسة وضع تونس، إجتمع أعضاء الحزب الدستوري الجديد يوم 21 جانفي 1956 وأعلن في لائحته الحتامية مايلي: " أن الأوضاع السياسية لاتنكف تتطور بالبلاد التونسية وبالعالم عموما تطورا يسير بتونس نحو الإستقلال الحتمي وطالب إختصار مراحل تحويل المسؤوليات وتوفير الوسائل الضرورية لإنشاء قوة نظامية مسلحة وإدخال تعديلات على الحكم الذاتي تجعلها متناسقة والواقع لتونس".⁽³⁾

(1) خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص174.

(2) مولود بلقاسم: مرجع سابق، ص137.

(3) خليفة الشاطر: مرجع سابق، ص174.

وبتاريخ 03 فيفري 1956 سافر بورقيبة إلى باريس للمطالبة بالإستقلال التام وفي 8 فيفري وبعد المحادثات التي أجراها مع " غي مولي"⁽¹⁾ رئيس الحكومة الفرنسية و"بينو" و"منداس فرانس" و"آلان سافاري" وآخرون، أصدرت كتابة الدولة الفرنسية للشؤون التونسية والمغربية بلاغا جاء فيه مايلي: " ولقد عبر أيضا بورقيبة عن الأمل في أن تعدل بعض نصوص الإتفاقيات لتسمح لتونس بأن تمارس بإتفاق تام مع فرنسا مسؤولياتها في مجالي الدبلوماسية والدفاع. وهكذا فإن تونس بهذه التدابير وطبقا لتصريح " غي مولي" يوم توليه الحكومة، ستتمتع بالإستقلال في إطار التداخل المنظم عن طواعية " Dans le cadre de l'interdépendance librement organisé" أما بخصوص تصريح "غي مولي" يوم توليه الحكومة فقد قال: "إن إتفاقيات 3 جوان 1955 بين تونس وفرنسا لا تتعارض أبدا وحصول تونس على الإستقلال في إطار تداخل منظم أو استقلال متداخل L'indépendance dans une interdépendance organisé وهذه المرة دون كلمة liberment، وكانت هذه العبارة تتردد دوما في سياق الحديث عن كل من تونس والمغرب. لكن لم تحصل تونس على أي شيء بسبب اهتمام فرنسا بما يحدث في الجزائر والمغرب⁽²⁾، إلا أن بورقيبة استغل الفرصة وقرر أن يتخذ من الثورة الجزائرية وسيلة ضغط ليحقق بعض الأهداف، منها إعادة فتح مفاوضات جديدة يوم 05 مارس 1956، وتم استقباله في باريس من قبل وزير الخارجية "كريستيان بينو"، وقال بورقيبة: "إن مصلحة فرنسا الآن أن تدعم سلطة حلفائها في تونس وتمكنهم من وسائل لإطفاء الحريق الذي يوشك أن يلتحم بالحريق الجزائري."⁽³⁾

فبورقيبة استغل الثورة الجزائرية وقوتها في هذه الفترة حيث عجزت السلطات الإستعمارية عن إطفاء لهيبها واستغل كذلك التطورات الحاصلة بالمغرب، وهدد فرنسا بطريقة غير مباشرة ويحذرهما من إندلاع ثورة تونسية مجددا خاصة مع بقاء الثوار في الجبال أو التحاقهم بالثورة

(1) سياسي فرنسي، شغل منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي بين 1946 - 1969، رئيس حكومة فرنسا من 01 فيفري 1956 إلى غاية 21

ماي 1957، توفي بباريس سنة 1975 عن عمر يناهز سبعين سنة. انظر: بن عتو بلبروات: مرجع سابق، ص 361.

(2) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص، ص202، 203.

(3) بلقاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص-ص 137-139.

الجزائرية، وكذلك مازال صالح بن يوسف ينادي بضرورة الكفاح المسلح ودعم جمال عبد الناصر، ففي ظل كل هذه الظروف وجد بورقيبة الفرصة سانحة لتحقيق مبتغاه.

وفي هذا الصدد، طالبت تونس أن تعامل بنفس معاملة المغرب بعد تصريح " بيناي" بخصوص استقلال المغرب في 6 نوفمبر 1955، وبدأت الحكومة الفرنسية مراجعة تلك الإتفاقيات، وبعد مناقشات طويلة⁽¹⁾ بين الوفد التونسي الذي ضم "المنجي سليم، باهي الأدغم،" الحبيب بورقيبة"، والطاهر بن عمار، والوفد الفرنسي برئاسة "غني مولي"، وتم التوقيع على بروتوكول 20 مارس 1956،⁽²⁾ والذي بموجبه أقرت فرنسا رسمياً استقلال تونس، وهكذا تم إنهاء النظام الذي أنشأته معاهدة باردو، وبقي على البلدين تحديد طرائق الإعتماد المتبادل الذي تم تحقيقه بحرية من خلال تنظيم تعاونهما في المجالات التي تكون فيها مصالحهما مشتركة لاسيما في الدفاع والعلاقات الخارجية،⁽³⁾ وتعهدت فرنسا بمايلي:

- تعديل أو إلغاء إتفاق 03 جوان 1955 المتعارض مع وضع تونس باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة.

- الحق في ممارسة شؤونها الخارجية وتسيير أمور الأمن والدفاع.

- حق تونس في إنشاء جيش وطني تونسي.

- تقديم مساعدات مالية لتونس لإنشاء هذا الجيش.

وسيتم الإتفاق على تحديد وإتمام الأوضاع القانونية للإرتباط وتنظيم التعاون بين البلدين.⁽⁴⁾

وانتهت المفاوضات التونسية والفرنسية رغم صعوبتها، لأن مجموعة من العوامل الجغرافية والعاطفية تجمع بين البلدين، وهذه عقيدة بورقيبة، وعقيدة "سايدو" الذي قال بعد الإمضاء على الإتفاق الأخير قائلاً: " بين بلدين مثل فرنسا وتونس لايمكن أن يحصل إتفاق لأنهما يعرفان العوامل

(1) افتتحت المفاوضات يوم 29 فيفري، وتعثرت طيلة 18 يوما من الماطلة الفرنسية، أنظر: خليفة الشاطر: مرجع سابق ص174.

(2) أنظر: الملحق رقم 11، ص 357.

(3) André Raymond et Jean Poncet: op. cit, p 75,76

(4) محمد حسنين: مرجع سابق، ص، ص61، 62.

التي تجمعهما في عدة ميادين" لكن اتفاق 20 مارس قد تم تأويله تأويلا مختلفا في كل من باريس وتونس، حيث ترى هذه الأخيرة أنه بإمكانها تعيين ممثليها في الخارج بينما ترى فرنسا أنه يجب تحرير نص يلغي النصوص السابقة التي كانت بمقتضاها تتولى فرنسا السياسة الخارجية لتونس، وذلك للحصول على بعض الضمانات القانونية للتحكم في سياستها الخارجية.⁽¹⁾

وبعد هذه التصريحات الفرنسية بخصوص منع تونس بتعيين السفراء الأجانب في تونس بدعوى أن الإستقلال مشروط بالتداخل عن طواعية، لذا سافر بورقيبة إلى باريس يوم 11 ماي 1956 وصرح في اليوم الموالي قائلا: "إني لم آت إلى باريس للتفاوض في شأن الإستقلال... لقد نص بروتوكول 20 مارس (اتفاقيات الإستقلال) صراحة بأنه من مشمولات الإعتراف لتونس باستقلالها ممارسة مسؤولياتها في مجالي الدفاع والدبلوماسية... ولو لم ينجز هذا بصريح العبارة وبأوضح صورة لما وافقت على هذا النص كما فعلت... إن موقفنا كان يفترض استقلال تونس كشرط لقيام تعاون فرنسي تونسي، والكل يعلم أن ليس هناك أحد أكثر تعلقا مني بهذا التعاون، فيجب أن تكون تونس مستقلة، ويجب أن نحس احساسا واضحا بأننا مستقلون، ويجب أن يرهن على استقلالنا هذا في جميع المجالات وأن يمارس فعلا... ولأن تكون تونس مستقلة ينبغي أن يكون في استطاعتها استقبال السفراء من الخارج، وإرسال سفراء إلى الخارج وإذا لم يكن هذا فما معنى الإعتراف باستقلال تونس من بلدان كثيرة؟... لقد عيب على أنني إستقبلت القناصل وقدمتهم إلى الباي، إن هذا من مشمولات الإستقلال ثم إني لم أستبعد المندوب السامي الفرنسي حيث أنه متفق معي على ذلك في الواقع، ولهذا فإنني لم آت إلى باريس للتفاوض لاعلى الإستقلال ولا على مشمولاته... ولا على التفاوض على الإستقلال المتداخل (أو التداخل) (L'interdépendance) للوصول إلى الإستقلال أو "ليسمح" لي بممارسة اختصاصاته. فإما نحن مستقلون أو غير مستقلين، وذلك أن الإستقلال الذي لا يمكن أن تمارس اختصاصاته إلا بشروط ليس إلا خضوعا مقنعا... فيجب الإقتناع في فرنسا بأن استقلال تونس ليس هبة، ولا منحة، ولا تنازلا يتطلب مقابلا

(1) عبد الله شريط: مرجع سابق، ج1، 1956، ص، ص 317، 318.

أو ضمانات، بل هو حق طبيعي، لا يفقده صاحبه أبدا. حررنا منه مدة بالقوة وأرجعه لنا بروتوكول 20 مارس⁽¹⁾.

وهكذا أوضح بورقيبة نظرتة للإستقلال، ليبقى أمامه طريق طويل للوصول إلى هدف أسمى وهو أن يصبح رئيسا للجمهورية باعتباره الرجل الذي ضحى كثيرا في المنفى من أجل تونس ومن أجل استقلالها.

2. الطريق إلى إعلان الجمهورية واستكمال السيادة التونسية:

بعد الإمضاء على بروتوكول الإستقلال يوم 20 مارس 1956 تم إنتخاب جمعية تأسيسية تونسية بتاريخ 25 مارس 1956 لوضع دستور جديد لتونس، وفاز الحزب الدستوري الجديد بكل المقاعد وهي 98 مقعدا، وترأس بورقيبة مجلس الوزراء، وظل المندوب السامي الفرنسي مسؤولا عن الأمن إلى غاية جوان 1957⁽²⁾ وأصبح بورقيبة رئيسا لأول برلمان تونسي مئة بالمئة، وإنتهت وزارة "الطاهر بن عمار" التي تم تشكيلها من أجل المفاوضات، في الوقت نفسه بدأ جيش "صالح بن يوسف" بالتراجع في الجنوب التونسي ويلتحق بثوار الجزائر.

وقد شكل بورقيبة وزارته الجديدة يوم 15 أفريل 1956 وأعلن أن تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، ولغتها العربية⁽³⁾ وأمام إصرار تونس على استكمال استقلالها بالسياسة الخارجية اضطرت فرنسا على الإعتراف بحق تونس في ممارسة سيادتها الخارجية يوم 15 جوان 1956 بعد جهود بورقيبة، بعدها انضمت تونس إلى الجامعة العربية في 01 أكتوبر 1956، وإلى هيئة الأمم المتحدة يوم 12 نوفمبر 1956، وقامت بربط علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من البلدان العربية الإفريقية والآسيوية، وبقيت متوترة مع مصر الناصرية بسبب تأييدها لـ "صالح بن يوسف"⁽⁴⁾ وبسبب سياستها المتغيرة مع البلدان العربية فقد جمد نشاطها عدة مرات

(1) مولود بلقاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص، ص141، 142.

(2) محمد حسنين: مرجع سابق، ص، ص61، 62.

(3) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص 205.

(4) الهادي التيمومي: تونس 1956-1987، ط1، دار محمد علي للنشر - تونس، 2006، ص25.

في إطار الجامعة العربية، كما تعاملت تونس مع الدول الغربية واعتمدت عليها في التنمية الاقتصادية،⁽¹⁾ خاصة مع الو.م.أ. وبتاريخ 15 جوان 1956 أيضا عقدت تونس اتفاقيات جديدة مع فرنسا تنازلت فيها هذه الأخيرة عن تحفظاتها، وأعلن بورقيبة بعد يومين عن تشكيل جيش تونسي، وألغيت المحاكم الفرنسية يوم 20 مارس 1957.⁽²⁾

وللوصول إلى الرئاسة وإعلان الجمهورية فكر بورقيبة في البداية في الانقلاب على الباي، لكنه تراجع عن الفكرة ليعتمد على أسلوبه القديم وهو "الوصول إلى الهدف عبر مراحل" وأصبح كل أعضاء الحزب يعرفون ميوله للجمهورية وفي صيف 1957 أصبح الناس يتحدثون عن مزايا الجمهورية.⁽³⁾

وباعتماده على سياسة المراحل للوصول إلى الإستقلال اتبع نفس الطريقة لإنهاء الملكية بتونس ومؤسساتها منذ نهاية سنة 1955 إلى غاية نهاية سنة 1956 فاعتمد في المرحلة الأولى على سياسة الملاينة والمسايرة في تعامله مع الباي والقصر الملكي، ثم بالإضعاف المنهجي بداية من سنة 1957 إلى غاية شهر جويلية لتبدأ المرحلة الأخيرة بتضييق الخناق على "محمد الأمين الباي" وعائلته والمؤسسات الملكية ما بين 15-25 جويلية 1957.⁽⁴⁾

كما نجح بورقيبة في استمالة بعض السياسيين أمثال: الرشيد إدريس، الباهي الأدغم،... وغيرهم،⁽⁵⁾ وبتاريخ 25 جويلية 1957 عقد اجتماعا للمجلس التأسيسي الذي طالب أعضاؤه أثناء تدخلاتهم بإنهاء عهد البايات ليأتي دور بورقيبة في الخطاب لمدة ساعتين أنماه بإعلان

(1) إسماعيل أحمد ياغي: مرجع سابق، ص 373.

(2) نفسه، ص 372.

(3) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص، ص 210، 211.

(4) انتقل الباي رفقة عائلته وصهره "بن الشاذلي بن سالم" وولى العهد "حسين بن محمد الناصر" إلى الإقامة الجبرية في قصر الهاشمي الذي يقع على بعد ميل واحد من بلدة منوبة.

(5) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص، ص 291، 292.

الجمهورية التونسية، وكان يفضل لقب رئيس الدولة أحسن من رئيس الجمهورية حيث لم يتردد في تصريحاته قائلا: "أنا الدولة، والدولة أنا".⁽¹⁾

وهكذا أصبح الحبيب بورقيبة مهيمنا على الحياة السياسية وأركان الدولة وبدأ المجلس التأسيسي في إعداد دستور للجمهورية التونسية والذي صدر بتاريخ 01 جوان 1959، وبعد خمسة أشهر تم إنتخاب مجلس الأمة،⁽²⁾ واحتفظ الحبيب بورقيبة برئاسة الحكومة.⁽³⁾

وحرصت تونس على إرساء النظام الجمهوري واستعادة مقومات السيادة المتبقية من إدارة وقضاء وإعلام في أسرع وقت ممكن⁽⁴⁾ ونجح بورقيبة في تونسنة هذه القطاعات وتطهيرها من معارضيها والقيام بمشاريع تدعم النظام العلماني في تونس خاصة أن الأوضاع الإقتصادية وطبيعة القوى المحيطة به داخل تونس وخارجها مهدت له للسير بتونس على هذا النهج، في وقت كانت الجزائر تكافح من أجل استقلالها.⁽⁵⁾

واستمرت تونس في عقد عدة اتفاقيات مع فرنسا منها اتفاق 15 أفريل 1959 واتفاقا قضائيا بتاريخ 09 مارس 1957 لتبادل التعاون الثقافي والفني، واتفاقا اقتصاديا في 06 سبتمبر 1959 حل محل الإتحاد الجمركي الفرنسي التونسي الذي كان قد أوقف العمل به 20 أوت 1959، ومن ناحية أخرى عقدت تونس اتفاقا آخر من فرنسا بتاريخ 10 أكتوبر 1960 ينص على أن تبيع فرنسا لتونس 250.000 فدان من الأراضي المملوكة للفرنسيين في تونس بمبلغ مليون دينار وهو ما يعادل 10% من قيمتها وجاء هذا الإتفاق من أجل إسترجاع أراضي التونسيين من يد الفرنسيين.⁽⁶⁾

(1) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص - ص 212 - 225.

(2) راغب سرحاني: قصة تونس من البداية إلى 2011، ط2، دار أقلام النشر والتوزيع والترجمة - القاهرة، 2011، ص 34.

(3) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب.....، مصدر سابق، ص 331.

(4) الهادي التيمومي: مرجع سابق، ص 35.

(5) رشيد الناضوري: مرجع سابق، ص 1147.

(6) محمد حسنين: مرجع سابق، ص 137.

3. القضاء على المعارضة اليوسفية:

نشطت المعارضة اليوسفية خلال الفترة الممتدة من نهاية سنة 1955 إلى غاية سنة 1956 بالتنسيق مع الثوار الجزائريين، ورأت فرنسا في ذلك خطرا حقيقيا عليها في الجزائر لأن مقاومي اليوسفية يمثلون همزة وصل حيوية بين الحدود الليبية الجزائرية لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح، وساهمت الحركة اليوسفية بالفعل إلى إخضاع فرنسا لمطالب الوطنيين التونسيين المتمثلة في إقرارها بالإستقلال التام لتونس، لكن مقابل ذلك فقدت حقوقها في النظر في مستقبل تونس من كافة النواحي، حيث تعرضت للتصفية بشكل رهيب من طرف النظام البورقيبي،⁽¹⁾ فقد استحدثت بورقوية نظاما عسكريا عرف بـ "لجان الرعاية" وهي نوع من الميليشيات متكونة من خمسة 5 أفراد إلى 100 فرد بقيادة مقاومين قدماء أمثال: حسن بن عبد العزيز الورداني، الساسي الأسود، الأزهر الشريطي، مصباح الجربوع ومحجوب بن علي،... إلخ، مهمتهم محاربة صالح بن يوسف الذي التحق بالمعارضة المسلحة في ليبيا بقيادة الطاهر الأسود وقامت هذه اللجان باعتداءات شبه يومية على مقرات الأمانة العامة للحزب والإتحاد العام للفلاحة ولم تتوقف هذه الإعتداءات إلا في 6 جويلية 1956 بإنتهاء المعارضة اليوسفية، وتكوين الجيش الوطني التونسي في 24 جوان 1956. كما قام بورقوية بإستحداث محاكم عديدة "كالمحكمة الجنائية الخاصة" تحت أمر 28 جانفي 1956، و"محكمة القضاء العليا" أو المحكمة الجنائية العليا تحت أمر 19 أفريل 1956. ولإعطاء صبغة شرعية لعمليات التصفية التي يقوم بها أطلق عليها اسم المحكمة الشعبية⁽²⁾ والتي بدأ العمل بها أواخر سنة 1955 إلى غاية أكتوبر 1959.⁽³⁾

(1) عبد الحفيظ موسم: "الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة الراصد العلمي، العدد 01، المجلد 06، جانفي 2019، جامعة وهران1، أحمد بن بلة، ص273.

(2) هي محكمة وضعت على المقاس لتصفية المعارضة اليوسفية، أعضاؤها معروفين بولاتهم لبورقوية، مهمتها النظر في القضايا ذات الصبغة السياسية مثل: التحريض بأي وسيلة على جنائيات القتل وإضرار النار عمدا والنهب وهدم المباني، وكل الإعتداءات الواقعة على مصالح الوطن العليا، وأحكامها لا يمكن الطعن فيها لابلإستثناء ولا بالتعقيب وتنفيذها يقع في الحين، ينظر: محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص294.

(3) نفسه، ص-ص292-294.

وقد بدأت محاكمة اليوسفيين بداية من الإستقلال وصدر في حقهم إلى غاية أكتوبر 1959: 53 حكما بالإعدام نفذت أغلبها والكثير من الأحكام بالأشغال الشاقة، وحكم على صالح بن يوسف غيابيا بالإعدام مرتين (جانفي 1957 / ديسمبر 1958)، أما بالنسبة لـ"الطاهر الأسود" فقد سلم نفسه للسلطات التونسية في ماي 1956 بعد خلافه مع بن يوسف حول تسيير شؤون جيش التحرير داخل تونس وكانت القوات الفرنسية البورقيبية بقيادة محجوب بن علي تعمل على محاربة الثوار الجزائريين.

كما تم إعدام الأزهر الشريطي⁽¹⁾ أحد أصدقاء بورقيبية والذي انضم إلى نظام بورقيبية في 8 ديسمبر 1954 كقائد "للجان الرعاية" لمحاربة اليوسفيين.⁽²⁾

كما تم إغتيال "صالح بن يوسف" بتاريخ 12 أوت 1961 بفرانكفورت بألمانيا وقد اعترف بورقيبية بمسؤوليته عن الحادثة في خطاب ألقاه يوم 15 ديسمبر 1973 بعد أن روى بالتفصيل ظروف الإغتيال قائلاً أنه قلد أوسمة لمن قاموا بقتله⁽³⁾ لكنه ذكر عكس ذلك في محاضراته بمعهد الصحافة عن تاريخ الحركة الوطنية، وقال بأن بن يوسف كان يريد قتله حيث قال: "وكنت قد قابلته في سويسرا من قبل إثر معركة بترت، فقلت له: ماموقفك الآن بعد خمس سنين وأنت كناطق صخرة يتعب نفسه بلافائدة وها نحن قد استرجعنا مقاليد السيادة وعلى وشك الظفر بالجلاء عن قاعدة بترت. فقال إن ذلك بفضل معارضته، فعبرت له عن استغرابي لتمسكه بموقفه العنيد وقد هم بمصافحتي فانتهرته، وسألته ما إذا كان مصرا على أن يتم اغتيالي بمسدس صامت أو بالسم كما أوعز بذلك، وقلت له: أهذا هو جزاء مافعلته معك؟ ألا تتذكر موقفك عندما كنت في برج

(1) انضم إلى صفوف المقاومة المسلحة سنة 1952، ثم إلى نظام بورقيبية سنة 1954، وشارك في محاولة الانقلاب على بورقيبية في ديسمبر 1962 مع مجموعة تتكون من 12 ضابطا، وتم القبض عليهم ومحاكمتهم في جانفي 1963، ونفذ فيه حكم الإعدام في ديسمبر 1963 بتونس. أنظر: محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص296.

(2) نفسه، ص295، ص296.

(3) عامر رخيطة: مرجع سابق، ص145.

لويوف وأمضيت مع الجماعة رسالة الإستسلام فالتهمت لك من سنك عذرا ومنحتك ثقتي وعينتك كاتباً عاماً للحزب." (1)

أما بالنسبة لقضية إغتيال بن يوسف، فيذكر بورقيبة أن "البشير زرق العيون" ليس هو القاتل فقد كان لديه موعد مع بن يوسف في ألمانيا، لكنه لم يسافر إلى هناك وإنما أرسل شخصان في صورة ضابطان يريدان الإتفاق مع بن يوسف لإغتيال بورقيبة ولترتيب ذلك صعدا مع بن يوسف إلى غرفة بالفندق وهناك تمت عملية الإغتيال ليتوجها إلى سويسرا بإيعاز من "البشير زرق العيون" والتقى به في إيطاليا ثم عاد إلى تونس. (2)

هكذا يروي بورقيبة تفاصيل إغتيال بن يوسف الذي يمثل أكبر معارضة بالنسبة له، ولانستبعد أن بورقيبة ليس له يد في تنفيذ عملية الإغتيال، فمهما اختلفت الآراء حول ظروف وملابسات عملية إغتيال بن يوسف فقد تخلص بورقيبة من أكبر منافس له، وتخلصت فرنسا من أكبر خطر يهددها في الجزائر.

كما استطاع بورقيبة التخلص من مجموعة الحركة الشعبية التي يقودها "أحمد بن صالح" (3)، ومجموعة الديمقراطيين الإشتراكيين بقيادة أحمد المستيري ومجموعة التيارات السياسية. (4)

4. أثر الثورة الجزائرية على إستقلال تونس:

بعد أقل من ستة أشهر من هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو (ماي 1954) بالهند الصينية، اندلعت الثورة الجزائرية ولم تترك لفرنسا الوقت الكافي لتثبيت وجودها في مستعمراتها، فقد أحدثت الثورة الجزائرية شللا في مخطط واستراتيجية فرنسا الإستعمارية بإفريقيا، فبعد ماكانت

(1) عبد الجليل بوقرة : مصدر سابق، ص 338.

(2) نفسه، ص، 339.

(3) ولد بالمكين في جانفي 1926، درس بالمعهد الصادقي بتونس ثم بكلية الآداب بباريس، واشتغل بالتدريس . انضم إلى الحزب الدستوري الجديد وانتخب رئيسا للخلية الدستورية بباريس، أصبح أمينا عاما للاتحاد العام التونسي للشغل، اختلف مع بورقيبة بشأن دوره في النقابة وترك منصبه في الأمانة العامة للاتحاد التونسي للشغل لأحمد التليلي في ديسمبر 1956 بعد إعلان الجمهورية سنة 1957، سيطر على الحياة السياسية باعتباره الرجل الثاني في الدولة طوال عقد الستينيات شغل منصب كاتب دولة للتخطيط والاقتصاد ثم كاتب دولة للتخطيط والتربية القومية، استمر في نشاطه السياسي على رأس "حركة الوحدة الشعبية" في أوروبا. انظر: حسن اللولب: مرجع سابق، ص، ص 315، 316.

(4) رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، د.ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية-مصر، 1996، ص 146.

المستعمرة الجزائرية بالنسبة إلى فرنسا تمثل عمقا استراتيجيا ومجالا حيويا للمحافظة على مصالحها الإستعمارية، تحولت إلى قاعدة استراتيجية لمحاربة الوجود الإستعماري ومنطلقا لإفشال المخطط الفرنسي بإفريقيا".⁽¹⁾

وفي هذا الصدد لابد من التذكير بأهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا، فهي جوهرة ممتلكاتها و"عاصمتها الثانية" أو "لحمها ودمها وعقلها" كما قال إدغار فور، هذه الأهمية جعلت فرنسا تفكر مرة ثانية في علاقاتها مع تونس والمغرب بعد اندلاع الثورة التحريرية،⁽²⁾ لأن الكفاح المسلح كان السبيل الأخير الذي لجأ إليه الشعب الجزائري لطرح القضية الجزائرية في إطارها السليم كقضية تحرر وطني وتصفية استعمار ومكملا للعمل السياسي والدبلوماسي، لأن العمل السياسي وحده لم يجد نفعاً في طرح القضية بهذا المضمون الصحيح، وتعتبر عمليات ليلة الفاتح نوفمبر 1954 طرحاً أولياً للقضية الجزائرية بهذا الشكل،⁽³⁾ اعتمدت الثورة الجزائرية على استمرار النضال التحرري في المغرب وتونس لخلق جبهة قتالية واسعة على مستوى المنطقة المغاربية، وهذا ما أعطى دفعا⁽⁴⁾ قويا للمفاوضات التونسية- الفرنسية التي انطلقت في 18 أوت 1954، فتحوّلت سياسة فرنسا من ممانعة في تفاوضها مع تونس إلى تسريع هذه المفاوضات وتوقيع تونس بإستقلالها الداخلي في جوان 1955 وتوسيع الهوة الموجودة بين بورقيبة وصالح بن يوسف المساند للثورة التحريرية وهذا من أجل عزل وتطوير الثورة الجزائرية،⁽⁵⁾ خاصة بعد تجسيد مشروع "جيش تحرير المغرب العربي" وزيادة حدة العمليات المنسقة ضد الجيش الفرنسي في خريف 1955 وهو ما أعطى دفعا قويا لمسار المفاوضات مع الحركات الإستقلالية في كل من تونس والمغرب⁽⁶⁾، والتي كانت تطالب بالإستقلال، الأمر الذي جعل فرنسا تفكر كيف تحافظ على مصالحها في حالة استقلال هذه

(1) اسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، 1999، ص 29.

(2) مولود بلقاسم: مرجع سابق، ص، ص129، 130.

(3) محمد عباس: نصر بلائمن (الثورة الجزائرية) 1954-1962، د.ط، دار القصة للنشر - الجزائر، 2007، ص336.

(4) Boualem Benhamouda , op. cit, p177.

(5) محمد عباس: مرجع سابق، ص336.

(6) نفسه، ص 368.

الأقطار مع تركيز قوتها في المستعمرات الأهم بإفريقيا وعلى رأسها الجزائر، وهذا ما أكده رئيس الحكومة الفرنسية "إدغار فور" بتاريخ 27 ديسمبر 1955 أي بعد أشهر قليلة من إندلاع الثورة التحريرية قائلا: "علينا أن نكسب التسابق مع الساعة... لأن مشاكل إفريقيا السوداء ستطرح وتفرض نفسها علينا تماما مثل مشاكل شمال إفريقيا". كما أكد ذلك "شارل ديغول" في وصفه لسياسته المنتهجة من سنة 1958 إلى غاية 1962 عن مدى تأثير الثورة الجزائرية في سياسة فرنسا التي لا بد لها من قبول مطالب حركات الإستقلال الإفريقية لكي لا تخسر مستعمراتها ونفوذها.⁽¹⁾

ومن بين العوامل التي جعلت فرنسا تمنح الإستقلال لتونس والمغرب هي:

- **السبب الأول:** قضية الإستيطان المنتشرة بكثرة في الجزائر على عكس تونس والمغرب اللتان كانتا تحت الحماية.

- **السبب الثاني:** الخوف من انتشار الثورة في المغرب العربي والذي سيؤدي إلى نهاية الوجود الفرنسي بالمنطقة، وهذا له بعد سياسي بالنسبة لبعض السياسيين الفرنسيين في الجمهورية الرابعة لذا أسرعتم بمنح الإستقلال لتونس والمغرب والتفرغ للقضاء على الثورة التحريرية ثم استعمار تونس والمغرب من جديد كما فعلت في فترة الإحتلال. وقد حاولت الحكومة الفرنسية إلى غاية سنة 1956 منح الإستقلال الذاتي للجزائر وإقناعها بذلك عن طريق تونس والمغرب، لكن كانت هناك معارضة العسكريين في هذه المحاولة الفاشلة.

- **السبب الثالث:** من وجهة نظر فرنسا فإنها تعتبر تونس والمغرب محميتين والوضع الدستوري فيهما يختلف عن الجزائر التي تعتبر قطعة من التراب الفرنسي لكن من وجهة النظر الحقيقية هي أن الجزائر أهم من تونس والمغرب سواء بموقعها الإستراتيجي، أو بجاليته الأوروبية الكبيرة.⁽²⁾

(1) اسماعيل دبش: مرجع سابق، ص، ص29، 30.

(2) عبد القادر نور: حوار حول الثورة، إعداد وتقديم: الجنيدي خليفة، ج3، د.ط، موفم للنشر والتوزيع- الجزائر، 2008، ص، ص387، 388.

فاحتارت فرنسا التخلي عن تونس والمغرب والإحتفاظ بالجزائر، ومن هنا نؤكد على أن الثورة الجزائرية لها أثر عميق وكبير في تغيير سياسة فرنسا اتجاه تونس والمغرب وتسارع في منحهما الإستقلال على حساب الجزائر.

وإذا أردنا التكلم عن تأثير الثورة الجزائرية كذلك في تغيير السياسة الفرنسية اتجاه مستعمراتها الإفريقية فيكفي أن فرنسا منحت الإستقلال لعشرين دولة إفريقية وتمسكت بالجزائر وهذا ما يؤكد "فرانس فانون" في كتابه: "من أجل إفريقيا" قائلا: "لقد أصبح من البديهي اليوم التسليم بأن الدول التي تتمتع بإستقلالها من سنة 1958 لم تكن لتحصل على هذا الإستقلال لو أن الإستعمار الفرنسي لم يتلق الضربات العديدة التي وجهها له الشعب الجزائري فالثورة الجزائرية كانت الثورة الأولى في إفريقيا الأكثر جذرية، فقد أهكت الإستعمار الفرنسي في مجمل القارة...."⁽¹⁾، واستطاعت تونس استغلال الظروف بعد الفتح من نوفمبر:

أولاً: لإنتزاع وفاء فرنسا بوعدها بخصوص الإستقلال الداخلي.

ثانياً: لاختصار المراحل والتعجيل باسترجاع الإستقلال التام.

والدليل على ذلك المعطيات التالية التي تؤكد مرة أخرى عن تأثير الثورة التحريرية على العلاقات التونسية الفرنسية واستقلال تونس وهذه المعطيات هي:

1. أن المفاوضات بين تونس وفرنسا لم تبدأ إلا في 4 سبتمبر، بالرغم من تصريح قرطاج

الذي صرح به منداس فرانس بتاريخ 31 جويلية 1954، وكانت بمعدل اجتماع واحد

في الأسبوع في باريس بعد افتتاحها في تونس.

2. تماطل السلطات الفرنسية أثناء المفاوضات، بالإضافة إلى عمليات الإعتقال والقمع وشن

غارات جوية وعمليات عسكرية.

(1) عبد القادر نور : مرجع سابق، ص389.

3. صرح "مانديس فرانس" في إجابة له للصحفيين قائلا: " إن الإستقلال الداخلي لتونس والمغرب سيكون مقيدا بضمانات أكيدة تخص الإحتفاظ لفرنسا بجميع امتيازاتها واختصاصاتها في هذين البلدين.

ومعنى ذلك أن الأمور تبقى تقريبا على ما كانت عليه إلا بعض الشكليات⁽¹⁾

4. هذه الظروف أدت إلى عقد المجلس الوطني للحزب الحر الدستوري لتونسي لإتخاذ خطة لمواجهة الموقف الجديد.

5. صرح "محمد المصمودي" وزير الدولة والعضو في الوفد المفاوض، بلهجة حادة قائلا: " إن لم يسو الوضع فإني أخاف أن يبقى الفلاقة (المجاهدون) في الجبال وينضم إليهم غيرهم"

6. كما صرح بورقيبة من جهته "لنيويورك تايمس" مايلي: " إذا تمادت فرنسا في تشددتها في قضية الفلاقة، فإنها ستحول شمال إفريقيا كله إلى فيتنام جديد"⁽²⁾

فكل المؤشرات كانت تندد بمغربة الحرب، وخوفا من ذلك تنازلت فرنسا لصالح تونس والمغرب تحت ضغط الثورة التحريرية. ففي البداية اكتفت تونس وفرنسا بتوقيع اتفاقيات الحكم الذاتي في 3 جوان 1955، ولم يمنح لها الاستقلال التام الا في 20 مارس 1956 أي بعد تطور الثورة التحريرية⁽³⁾ وفشل فرنسا في القضاء عليها.

وبالرغم من ذلك كانت سياستها تتأرجح في الإعتراف بالإستقلال وبالتراجع عن ذلك وهذا ما برره كاتب الدولة المكلف بالشؤون المغربية التونسية "آلان سافاري" أمام منتقدي سياسة حكومته في البرلمان الفرنسي قائلا: " لو كنا في ظروف طبيعية لاشتربنا تفصيل وبيان معالم هذا التداخل (L'interdépendance) قبل الإعتراف لتونس والمغرب بالإستقلال (L'indépendance) ولكننا في الظروف الحاضرة لو تشددنا لفقدنا كل شيء، واستقلت البلدان (تونس والمغرب) بدوننا أو ضدنا. " ولهذا فالحكومة قد اختارت الإعتراف بالإستقلال لتونس والمغرب، بينما

(1) مولود بلقاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص، ص 131، 132.

(2) نفسه، ص 132.

(3) Boualem Benhamouda : Op.cit, p178.

الطرفان (التونسي والمغربي) قبلا من جهتهما شفويا بالتداخل بدون لبس ولاغموض" وهذا هو هدف التصريح الفرنسي المغربي (déclaration) في 02 مارس 1956، والبروتوكول الفرنسي التونسي في 20 مارس 1956.... وأين كانت ستؤدي بنا أية سياسة أخرى غير هذه؟ كيف ستكون عواقب صراع شامل (conflit généralisé) ولذا فسياستنا هذه هي الوحيدة الممكنة"⁽¹⁾

فسياسة فرنسا كانت تهدف إلى القضاء على الثورة التحريرية والتفاوض مع تونس والمغرب، ثم عودتها إلى بسط نفوذها مجددا على هذين البلدين.⁽²⁾ لكن حدث العكس، إذ تحولت الأراضي التونسية والمغربية خاصة الحدودية إلى قواعد خلفية لتمرکز وحدات جيش التحرير الوطني، وكانت بعض المدن التونسية والمغربية مقر للهيئات والمكاتب التابعة لجهة التحرير الوطني إضافة إلى تسخير وسائل إعلامهما لخدمة الثورة التحريرية⁽³⁾، التي أصبحت أقوى خاصة بعد هجومات 20 أوت 1955 التي تعد منعرجا حاسما في مسيرة الثورة التحريرية حيث أكدت هذه الأحداث حقيقة فشل القوات الفرنسية في تطويق الثورة بجبال الأوراس والقضاء عليها، وما زاد من حدة وقوة الثورة الجزائرية هو تعاون جيش التحرير الوطني مع جيش التحرير التونسي بقيادة صالح بن يوسف أواخر سنة 1955، وهذا مادفع بفرنسا إلى التعجيل بتصفية مشكلتي تونس والمغرب والتفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية⁽⁴⁾، وهذا ما تمت مناقشته في مؤتمر الصومام، حيث أكد المؤتمر أن التغيير المفاجئ في سياسة فرنسا والمشاركة في منح الإستقلال في تونس والمغرب إنما راجع إلى تطويق الثورة التحريرية وإلغاء وحدة الكفاح في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة، مستعملة سياسة الإغراء والمخادعة مع زعماء تونس والمغرب، ففرنسا لم تكن لها نوايا للإستجابة لمطالب تونس والمغرب، ولكن بعد إندلاع الثورة الجزائرية، أرادت تأمين خروجها بأقل تكاليف ممكنة وبأقل خسائر، وفي نفس الوقت الحصول على ضمانات لمستقبل مصالحها في المنطقة، وذلك بالتفاوض

(1) مولود بلقاسم: مرجع سابق، ص 143.

(2) الطاهر سعدياني: القاعدة الشرقية - قلب الثورة النابض، د.ط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر، 2013، ص 167.

(3) الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958) "دراسة في السياسات والممارسات"، د.ط، غرناطة للنشر والتوزيع - الجزائر، 2009، ص 479.

(4) جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد - الجزائر، 1994، ص 264.

مع العناصر الوطنية الأقل تصلبا وتطرفا في المبادئ والوسائل تفاديا لثورة مغاربية شاملا وهذا ما أثبتته "غي مولي" أثناء تصريحه يوم 2 جوان 1956 بقوله: "لن يكون هناك حل مثل الحل المغربي أو التونسي للقضية الجزائرية."⁽¹⁾

ومن التصريحات السياسية التي تؤكد على أثر الثورة التحريرية في استقلال تونس والمغرب هو ما صرح به ديغول حيث قال: "...ومنحت حكومة باريس كلا من تونس والمغرب...استقلالهما، فالجزائريون كانوا يعتقدون أن واقع الأمر سيؤدي بهم إلى منحهم استقلالهم، على أن يعملوا في سبيل ذلك بأنفسهم" وهو الأمر الذي أثبتته الجزائريون بفضل ثورتهم وأكدده ديغول قائلا: "إذ أنه من تاريخ 30 جوان 1955 بينما كانت الثورة في أشدها، صرحت في مؤتمر صحفي، جوابا عن سؤال حول هذا الموضوع⁽²⁾ فقلت: ليست ثمة سياسة يمكن أن تكون مقبولة وجديرة بفرنسا سوى التي ترمي إلى إستبدال السيادة بالشراكة في شمالي إفريقيا الفرنسية" ويضيف قائلا: "أما البلاد المحمية وهي المغرب التي يرأسها ملكها، وتونس التي أصبحت جمهورية، فقد كان استقلالهما معترفا به مبدئيا ولم يبق سوى منحهما كامل السيادة، وكنت مصمما على ذلك لإعتقادي أنهما ستظلان مرتبطين بنا قلبا وقالبا"⁽³⁾، ومن التنازلات التي قدمها ديغول على طبق من ذهب لصالح تونس والمغرب على حساب الجزائر هي موافقته بتاريخ 14 جوان 1958 على إخلاء المراكز العسكرية الفرنسية الموجودة في غرب وجنوب المغرب، وفي الـ17 من نفس الشهر والسنة وقع اتفاقا حول جلاء القوات الفرنسية من كل التراب التونسي باستثناء بترت.

(1) عامر رخيبة: مرجع سابق، ص-ص 143-145.

(2) الموضوع هو حول كيفية حل القضية الجزائرية والقضاء على الثورة التحريرية .

(3) الجنرال ديغول: مذكرات الأمل - التجديد - 1958-1962، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة: أحمد عويدات، ط1، منشورات عويدات - بيروت، 1971، ص-ص 48-53.

إن هذه التنازلات دفعت بحكومي تونس والمغرب إلى التخافي عن دعم جبهة التحرير الوطني،⁽¹⁾ فمواقف تونس والمغرب تتغير من الدعم إلى المقاطعة حسب تطور الثورة التحريرية ومساهماتها وأثرها في تغيير السياسة الفرنسية اتجاه تونس والمغرب.

فالثورة الجزائرية كان لها دور أساسي في المجال الجغرافي السياسي وتأثير بعيد الأمد على تحرر جزء كبير من القارة الإفريقية، فقد استقلت 17 دولة ما بين سنتي 1959 - 1960، بالموازاة مع تحرير المستعمرات البريطانية في الوقت الذي تتواصل فيه الثورة الجزائرية بقوة وعناد، رغم الإعتراف بحق التحديد الذاتي.⁽²⁾

لكن دعونا نعترف بأن استقلال تونس والمغرب ساهم في استقبال آلاف اللاجئين الجزائريين وأعضاء جبهة التحرير الوطني، وتسهيل مهمتهم على ربط الاتصالات مع الدول الصديقة.⁽³⁾

المبحث الثاني: تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية 1957 - 1962

المطلب الأول: السياسة الفرنسية اتجاه تونس في الميدان العسكري 1957-1962

أيدت تونس والمغرب الثورة الجزائرية منذ إندلاعها وهذا ما أقلق السلطات الفرنسية خاصة بعد ظهور بوادر جيش مغاربي بين حزب الإستقلال وحركة صالح بن يوسف حيث قاما بمناصرة جيش التحرير الوطني على طول الحدود الجزائرية التونسية.

إضافة إلى استقبال اللاجئين الجزائريين خاصة بعد استقلال تونس والمغرب وكذلك عمليات الإمداد بالأسلحة وهو ما تطلب إنشاء مراكز عبور وتدريب على طول الحدود الجزائرية بخطي شارل وموريس⁽⁴⁾ لتطويق الثورة الجزائرية.⁽¹⁾

(1) عمر بوضرية: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 - 1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف - بئر خادم-، السنة الجامعية: 2001 - 2002، الجزائر، ص 34.

(2) حميدي أوبوكر: مرجع سابق، ص 333.

(3) Boualem Benhomouda, Op.cit, p 177.

(4) هما خطان مكرهبان وملغمان، تم إنشاؤهما من قبل السلطات الفرنسية تطبيقا لسياسة العزل الإقليمي في حربها على الثورة الجزائرية، وقد تم تزويد الخطان بأحدث التقنيات المتوفرة آنذاك، لمنع أي حركة دخول أو خروج من وإلى الجزائر وتعطيل عملية التموين بالذخيرة والأسلحة، خاصة في ظل النقص الحاد الذي عرفته ولايات الداخل في السلاح، الأمر الذي أبطأ سيرورة العمل العسكري والثوري وعزل الداخل عن الخارج، =

1. العمليات العسكرية على الحدود الشرقية الجزائرية وقنبلة ساقية سيدي يوسف:

1.2. العمليات العسكرية على الحدود الشرقية الجزائرية:

نتيجة لمساندة تونس وشعبها للثورة الجزائرية تعرضوا مقابل ذلك للضغط الفرنسي، إلا أن جيش التحرير الوطني الجزائري بقي يعتمد على تونس كقاعدة لدعم الثورة التحريرية خاصة بعد الدعم اللامحدود الذي قدمه الشعب التونسي، وبالرغم من تجميع فرنسا لقواتها العسكرية المشتتة في الهند الصينية، تونس، المغرب، ليبيا، وبلدان غرب إفريقيا للقضاء على الثورة التحريرية إلا أن حساباتها كانت خاطئة أمام صمود الثورة وصمود الشعب الجزائري ودعم أشقائها المغاربة والتأييد اللامحدود ماديا ومعنويا في كل المجالات، فقد أصبحت الثورة الجزائرية ثورة عالمية بحلول سنة 1957 وبالرغم من الحصار المفروض عليها خاصة على الحدود الشرقية بفضل مساندة تونس لها والتي تعرضت للقصف⁽²⁾ وقصف المراكز الحدودية كمنطقة بوغانم التي تم قصفها يوم 1 أكتوبر 1957، وبتاريخ 3 أكتوبر من نفس السنة تم قصف ساقية سيدي يوسف بواسطة طائرتان من الجزائر على الساعة الثامنة والنصف صباحا، حيث تم إلقاء خمس قنابل عليها، وفي يوم 8 أكتوبر تم قصف مركز الحمرة، وتم اختطاف تونسيين من ناحية سيدي بكر في نفس اليوم، ونفس العمليات شهدتها منطقة فريد بدائرة مندوبية.⁽³⁾

واستمرت هذه الإعتداءات على الأراضي التونسية بصفة عامة وعلى قرية ساقية سيدي يوسف بصفة خاصة منذ شهر ماي من سنة 1957 خاصة بعدما أصدرت فرنسا قرار يقضي بملاحقة الثوار الجزائريين داخل التراب التونسي بتاريخ 01 سبتمبر 1957، وبموجب هذا القانون - حق المتابعة (Le droit de poursuite) تعرضت قرية ساقية سيدي يوسف في الأول والثاني من

=وتداعيات ذلك على العلاقة بينهما. ينظر: جمال قندل: "العدوان العسكري الفرنسي على ساقية سيدي يوسف من خلال تقريرين عسكريين

للجنرال سالان"، مجلة معارف، العدد الأول، المجلد 14، 2019، ص715.

(1) سيد على أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر - الجزائر، 2010، ص128

(2) يحيى بوعزيز: موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، ص.ط، دار الهدى - الجزائر، 2009، ص-ص518، 519.

(3) حسن اللولب: مرجع سابق، ص-ص203-205.

أكتوبر 1957 إلى إعتداء فرنسي، وتعرضت إلى إعتداء ثاني يوم 30 جانفي 1958 بعد إصابة جيش التحرير الجزائري لطائرة فرنسية.⁽¹⁾

كما خاض جيش التحرير الوطني الجزائري عدة معارك ضد القوات الفرنسية على الحدود التونسية- الجزائرية مثل المعركة التي حدثت بتاريخ 2 جانفي 1958 بالقرب من ساقية سيدي يوسف والتي تمكن من خلالها جيش التحرير الوطني من إلقاء القبض على أربعة جنود فرنسيين ونقلهم إلى الكاف، فاغتتمت السلطات الفرنسية هذا الحادث للقضاء على الدعم التونسي للثورة الجزائرية، فبعث رئيس مجلس الوزراء الفرنسي " فيليكس غايار"⁽²⁾ (Felix Gaillard) برسالة إلى الرئيس بورقيبة عن طريق الجنرال " ديشاليه"، هذا الأخير الذي رفض بورقيبة استقباله بسبب محاربه للمقاومين التونسيين سنة 1954، فأوفد غايار مرة أخرى رئيس ديوانه لكن دون جدوى، مما أدى ببورقيبة أن يصرح التصريح التالي للصحافة: " ينبغي أن تدرك فرنسا أن ذلك الوقت الذي كان يكلف فيه قائد جيش يرفع احتجاج ما أو بإرسال بارجة حربية لدعم السياسة الإستعمارية قد ولى، وإذا ماتواصلت العمليات الحربية فإنني سوف أطلب بإرسال قوات تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للإنتصاب على الحدود" فاهتمت فرنسا ببورقيبة بمحاولة تدويل القضية الجزائرية.

وفي 11 جانفي من نفس السنة وقع اشتباك آخر بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي أسفر على مقتل 14 جنديا فرنسيا، مما أدى بالقيادة العسكرية في الجزائر بإبلاغ الحكومة الباريسية بأن تونس هي مركز انطلاق الثوار الجزائريين نحو الجزائر بمساعدة الحرس الوطني التونسي.⁽³⁾

(1) خالد حموم: "مجازر الإحتلال الفرنسي في الحدود الجزائرية الشرقية خلال حرب التحرير مجزرة ساقية سيدي يوسف التونسية أمودجا، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، العدد 01، المجلد 2، جوان 2018، ص 191.

(2) من الحزب الراديكالي الاشتراكي، تولى رئاسة الحكومة الفرنسية من 6 نوفمبر 1957 إلى 14 ماي 1958. انظر: عبد الجليل بوقرة، مصدر سابق، ص 343.

(3) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 43.

واستمرت الإعتداءات الفرنسية على الحدود التونسية- الجزائرية وتوالت معها الهزائم العسكرية لفرنسا مثل انهزامها في معركة الواسطة⁽¹⁾ التي تعود أسبابها إلى إعتراض القوات الفرنسية للمتسوقين من المدنيين الجزائريين إلى السوق الأسبوعية بقرية ساقية سيدي يوسف⁽²⁾، ووصل عدد الإعتداءات الفرنسية على هذه المناطق إلى أربعة وثمانون اعتداء، أبرزها وأشهرها قصف قرية ساقية سيدي يوسف⁽³⁾ بعد أن أعطى الجنرال "سالان" على الساعة العاشرة صباحا، الضوء الأخضر للقيام بالهجوم على الساقية مستندا في أمره على مجموعة من التقارير العسكرية وبعض الصور الفوتوغرافية الملتقطة من طرف طائرة استطلاعية إنجليزية الصنع ما بين 2 إلى 7 فيفري 1958، والتي على إثرها تم تعيين وتحديد المناطق التي سيتم قصفها وفي حدود الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق من يوم السبت الموافق لـ 8 فيفري 1958 أقلعت الطائرات العسكرية الفرنسية من قاعدة تبسة العسكرية التي قدر عددها حوالي 25 طائرة منها 11 طائرة حربية مقبلة من نوع "ب 26" وست طائرات من نوع "كورسير" (Corsaires) وثمان طائرات من نوع "ميسترال" (Mistral) لقصف قرية ساقية سيدي يوسف فيما يزيد عن خمسة وأربعين طنا من المتفجرات على شكل قنابل يتراوح وزنها ما بين خمسون إلى خمسمائة كيلوغرام⁽⁴⁾ ودام القصف ساعة من الزمن: من الحادية عشرة صباحا إلى منتصف النهار، وتم إختيار يوم السبت لأنه يوم السوق الأسبوعي بالقرية.⁽⁵⁾

(1) جبل الواسطة: عبارة عن جبل يمتاز بقممه المرتفعة التي تكسوها غابات كثيفة وهو جبل حصن الموقع على إمتداد لايتجاوز 10 كلم، يحده من الشرق الحدود التونسية، ومن الغرب ضيعة القائد بلقاسم ومن الشمال جبل سيدي أحمد، ومن الجنوب جبل الساقية والحدادة. للمزيد أنظر: جبلي طاهر: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، د.ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر، 2004، ص132.

(2) نفسه، ص132.

(3) أنظر: الملحق رقم 12، ص 358.

(4) جلامة عبد الوحيد: "حادثة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958 - قراءة في الأسباب والنتائج"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية،

العدد 4، المجلد 2، 2016، ص، ص201، 202.

(5) حسن اللولب: مرجع سابق، ص-ص 207-209.

3.1. أسباب قصف ساقية سيدي يوسف:

- تذرعت القوات الفرنسية بإصابة طائرة تابعة لها مما اضطرها إلى الهبوط في تبسة،⁽¹⁾ والرد على هذا الهجوم بقصف القرية.
- دعم تونس وشعبها للثورة الجزائرية وجعل تونس قاعدة خلفية للثورة.
- انهزام القوات الفرنسية في المعارك الحدودية التي خاضتها ضد جيش التحرير الوطني الجزائري خاصة معركة الواسطة في 11 جانفي 1958 والتي جاءت لصد الإعتداءات المتكررة للجيش الفرنسي على سكان المنطقة، ولقد أحدثت هذه المعركة صدى واسع النطاق في أوساط السلطات الإستعمارية بسبب قضية الأسرى الفرنسيين الأربعة خاصة بعد القطيعة التي حدثت بين الرئيس بورقيبة و"غايار" مما أدى بفرنسا لاتهم تونس وتحميلها مسؤولية الهزيمة⁽²⁾ وذلك من أجل تضليل الرأي العام الفرنسي وتخوير أساس القضية الجزائرية بأنها مشكلة حدود بين تونس وفرنسا، والتقليل من قوة وقدرة جيش التحرير الوطني الجزائري.⁽³⁾

ومن المعارك الحدودية التي انهزمت فيها القوات الفرنسية أمام جيش التحرير الجزائري معركة 6 فيفري 1958 بقيادة قائد الفيلق الثالث "الطاهر الزبيري" حيث قاد هجوما على المركز الفرنسي الواقع في الناحية الثالثة من القاعدة الشرقية أسفل الحدود التونسية الجزائرية، وقد حضر هذه المعركة الصحفي النمساوي "كارل برايار"، هذا الأخير الذي نشر مقالا يكشف فيه أحد جوانب هزائم فرنسا في جريدة "باري ماتش" (Paris Match) حيث اتفق مع رئيس تحريرها على منحة

(1) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 45.

(2) كانت نتائج المعركة وحيدة على الطرف الفرنسي نظرا لعدد القتلى والخسائر المادية، فقد قتل 15 جنديا فرنسيا، وأسر 5 جنود، ولكن توفي واحد منهم متأثرا بجروحه البليغة، أما بالنسبة لصدى المعركة وتصريحات الساسة الفرنسيين والعسكريين وردود أفعالهم فيمكنك مراجعة مقال: جلامة عبد الوحيد: مرجع سابق، ص-ص 206-209.

(3) نفسه، ص - ص 203-207.

المقال مقابل خمسة ملايين فرنك فرنسي، فبعد المعركة قام الجيش الفرنسي بقصف منطقة ساقية سيدي يوسف الأقرب من المنطقة التي حدثت بها هذه المعركة وردا على هزيمته.⁽¹⁾

وفي كل مرة وعند وقوع هذه الإعتداءات⁽²⁾ التي ذكرنا منها أمثلة فقط، والتي يذهب ضحيتها مواطنون تونسيون ولاجئون جزائريون، يندد بورقيبة من جهته ضد هذه السياسة، وحذرت الحكومة التونسية قوات الجيش الفرنسي من تكرار هذه العمليات وأنها ستلجأ إلى حق الدفاع وفرضت حالة الطوارئ على خمسة مناطق.⁽³⁾

ومن الأسباب التي دفعت فرنسا للقيام بهذا الهجوم هو إمضاء تونس لمعاهدة التضامن والأخوة مع المغرب الأقصى في مارس 1957، ومطالبة تونس الوساطة بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا في نوفمبر 1957، حيث قبلت جبهة التحرير الوطني هذا المقترح على عكس فرنسا التي رفضت ذلك، وكان ردها بالتأكيد وكالمعتاد القيام بهجوم عسكري وقتل الأبرياء، وما زاد من حدة التوتر بين تونس وفرنسا هي تلك الخطابات الرسمية من قبل الحكومة التونسية والحبيب بورقيبة المساندة للثورة الجزائرية.⁽⁴⁾

إن الغارة على الريف المدعو "ساقية سيدي يوسف" في يوم التسوق السبت 8 فيفري 1958 ليست الحدث الأول المتعلق بالثورة الجزائرية، فقبل ذلك تم قصف عدة أرياف تونسية وكذا أرياف من ليبيا والمغرب والتي تأثرت بتجاوزات هذه الحرب.

إن خطورة الغارة تبين أن السلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر تحررت من الحكم المركزي لباريس وهي تتمتع بحرية تامة فيما يخص قيادة الحرب، فهذه الوضعية لها نتائج ثقيلة، ونستطيع القول أن السلام والأمن الداخلي وكذا الدولي قد أصبح مهددا.⁽⁵⁾

(1) الطاهر سعيدي: مصدر سابق، ص، ص163، 164.

(2) قامت القوات الفرنسية بغارة جوية سابقة يوم 28 ماي 1957 على هنشيردوير وصاحبها طلقات مدفعية من الجزائر موجهة نحو تونس، فوجهت حكومة تونس احتجاجا على هذه الأعمال إلى السفارة الفرنسية.

(3) حسن اللولب: مرجع سابق، ص، ص202، 203.

(4) مريم صغير: مرجع سابق، ص 138.

(5) Khalifa Memeri: Les Nations Unies face à la " Question Algérienne"(1954-1962), éditions ENAG -Alger 2010, p126

4.1. نتائج قصف ساقية سيدي يوسف:

لقد تزامن قصف قرية سيدي يوسف كما ذكرنا سابقا مع تجمع السوق الأسبوعي بيوم السبت، وهو اليوم الذي صادف عملية توزيع المساعدات على اللاجئين الجزائريين من طرف الصليب الأحمر الدولي رفقة الهلال الأحمر التونسي، مما أدى إلى فداحة الخسائر البشرية، حتى أن وسائل الإعلام العالمية وصفت الحادثة بالمجزرة الرهيبة، وإن اختلفت الأرقام في المصادر العربية والأجنبية، إلا أنها تبقى أرقام تمثل عدد الأبرياء الذين استشهدوا دون سابق إنذار واحتلقت الدماء الجزائرية بالدماء التونسية، والجدول التالي يوضح عدد شهداء هذه المجزرة:

الأطفال		النساء	الرجال	الفئات
إناث	ذكور			
09	20	09	38	المجموع
76				المجموع النهائي

وقد تراوحت أعمار الرجال ما بين 18 إلى 72 سنة، أما النساء فقدن أعمارهن ما بين 18 إلى 65 سنة،⁽¹⁾ ويذكر حسن اللولب أن هذه المجزرة أسفرت عن استشهاد ثمانية وستين شهيدا، من بينهم تسع نساء، اثنا عشر طفلا، وتم العثور على سبع وخمسين جثة واستشهد عشرة جرحى أثناء نقلهم إلى المستشفى إضافة إلى سبعة وثمانين جريحا⁽²⁾، وبالنسبة للطاهر بلخوجة فيذكر أن نتيجة هذا الهجوم العدواني هي 72 شهيدا من بينهم اثنا عشر طفلا، والعديد من الجرحى،⁽³⁾ ومجمل القول أن عدد الضحايا كان كبيرا يتراوح ما بين 75 إلى 100 ضحية - شهيد - حسب المصادر.⁽⁴⁾ أما بالنسبة لعدد الجرحى، فالجدول التالي يوضح تطور إحصاءات عدد الجرحى ما بين: 08 إلى 10 فيفري 1958:

(1) جلامة عبد الوحيد: مرجع سابق، ص، 210، 211.

(2) حسن اللولب: مرجع سابق، ص 209.

(3) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 45.

(4) K halfa Mameri: op.cit, p 126.

المجموع	الأطفال		النساء	الرجال	فئات الجرحى
	الإناث	الذكور			
57	14	04	08	31	عدد الجرحى أثناء القصف
11	01	01	03	06	عدد الجرحى خلال 24 ساعة الأولى
100	14	11	13	62	عدد الجرحى 14 في المستشفى إلى غاية 10 فيفري 1958.
30	03	05	08	14	الجرحى الذين أسعفوا و أخرجوا في اليوم ذاته
198	32	21	32	113	المجموع
	%16.16	%10.68	%16.16	%57	النسبة المئوية

فمن خلال الجدول نجد أن حصيلة الهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف قد بلغت 198 جرحيا" والملاحظ أيضا ارتفاع نسبة الأطفال الجرحى وذلك راجع إلى تعرض مدرسة القرية إلى القصف الفرنسي، والتي هدمت جراء الإعتداء وقد أقامت المدرسة المدمرة الحجة مرة أخرى وذلك ببطان إدعاءات فرنسا القائلة: بأن المدرسة عبارة عن مركز لتدريب المجاهدين، وهنا نطرح السؤال: هل جثت التلاميذ هي جثت لجنود جيش التحرير؟"⁽¹⁾

" أما الخسائر المادية فتمثلت في تحطيم خمس سيارات مدنية، منها شاحنات للصليب الأحمر الدولي⁽²⁾ والهلل الأحمر التونسي، وتحطيم الكثير من المباني العمومية المتمثلة في دار المندوبية (المعمدية)، مركز الحرس الوطني، مركز الجمارك، إدارة البريد، المدرسة الابتدائية، إدارة الغابات، إدارة المنجم، وتحطيم 43 دكانا و97 مسكنا"⁽³⁾ بينما تذكر مراجع أخرى أن القرية دمرت بنسبة 33،83% وهذا خلافا لما جاء في تقرير "الجنرال سالان" القائل: ".....إن الصور الحيوية وتقارير

(1) جلالة عبد الوحيد: مرجع سابق، ص-ص212-214.

(2) كان مندوب الصليب الأحمر الدولي "هوفمان" متواجدا بالقرية لزيارة اللاجئين الجزائريين عندما وقع القصف، وصرح في شهادته أن القاذفات الفرنسية حطمت عربات الشحن التابعة للصليب الأحمر الدولي وهي أربع عربات، ثلاثة منها تابعة للصليب الأحمر السويسري وواحدة تابعة للهلل الأحمر التونسي وكلها مملوءة بالملابس المعدة لتوزيعها على اللاجئين. ينظر: خالد حموم: مرجع سابق، ص199

(3) نفسه، ص191.

الطيارين تؤكد أن تسعة أشعار القرية لا تزال سليمة وأن الطائرات لم تركز سوى على الأهداف العسكرية...."

فقد تضرر 300 مسكن من أصل 360 مسكن، وهدمت 43 مسكنا وتهدم 85 محل تجاري بالإضافة إلى تدمير سيارات مدنية وأخرى تابعة للحرس الوطني والجيش الوطني التونسي وأخرى تابعة للصليب الأحمر الدولي.⁽¹⁾

ومهما يكن من إختلاف في أرقام الشهداء والجرحى والخسائر المادية إلا أن جميعها تعكس الخسائر الجسمية التي تعرضت لها القرية، ولايختلف إثنان في أن هذه الغارة قد دمرت القرية بنسبة كبيرة، و تبقى هذه الحادثة شاهدة على مدى قوة الثورة الجزائرية وعن التلاحم بين الشعبين التونسي والجزائري وعن تأثير الثورة التحريرية في العلاقات الفرنسية.

4.1. ردود الفعل المحلية والدولية:

أولا - رد فعل تونس:

ردت الحكومة التونسية على هذا العدوان بطرد القناصلة الفرنسيين الخمسة وقررت ما يلي:

- فرض الحصار على جميع ثكنات الجيش الفرنسي بتونس.⁽²⁾
- عدم مغادرة الجنود الفرنسيين لثكناتهم دون ترخيص خطي.
- دعوة السفير التونسي بباريس للإلتحاق بتونس للإستشارة.
- إعلام سفير تونس بالأمم المتحدة بالحادثة لاتخاذ التدابير اللازمة.
- التأكيد على إجلاء الجيش الفرنسي من التراب التونسي بما فيه بتزرت⁽³⁾، وذلك بأمر من بورقيبة الذي أعلن عن هذا القرار مساء يوم قصف الساقية،" وفي 12 فيفري 1958 أعلنت تونس عن منع أية سفينة حربية دخول ميناء بتزرت وفي 14 فيفري من نفس السنة، صادق مجلس النواب بمبادرة من رئيس الدولة على قانون ألغى معاهدة سنة

(1) خالد حموم: مرجع سابق، ص،ص 215، 216

(2) بلخوجة الطاهر: مصدر سابق، ص 45.

(3) حسن اللولب: مرجع سابق، ص213.

ثانيا - رد فعل فرنسا:

بررت القوات الفرنسية عدوانها نتيجة الإعتداءات التي تعرض لها الطيران الفرنسي وذلك حسب ماورد في البيان الذي وزعه الكولونيل "جويل" مدير ديوان الجنرال "راول سالان" القائد الأعلى للقوات الفرنسية بالجزائر على الصحافة.

ومن بين تصريحات المسؤولين الفرنسيين لتبرير هذا العدوان مايلي:

- روبر لاكوست الوزير المقيم بالجزائر قال: "... إن الفرنسيين يخضعون إلى معركة الحدود... هذه المعركة تشن ضد تسرب بعض العناصر المسلحة الخارجية إلى الجزائر..."

كما تابعت وسائل الإعلام هذه الأحداث ونشرت وكالة الأنباء الفرنسية "فرانس براس" برقية موجهة إلى باريس حول الحادثة.

وكذلك أقدمت فرنسا على رفع شكوى ضد الحكومة التونسية بمجلس الأمن تتهمها فيها بمساندة الثوار الجزائريين وأنها عاجزة عن حفظ الأمن على الحدود الفرنسية والتونسية، وهذا مما جاء في اللائحة التي رفعتها فرنسا لمجلس الأمن: "كثيرا ما أطلقت النيران من وراء الحدود على جنودنا وطيارتنا حتى جرى الحادث يوم 11 جانفي 1958 الذي قتل فيه ستة عشر جنديا وأسر أربعة قرب قرية ساقية سيدي يوسف التي اتخذها الثوار قاعدة لهم، فأندرنا الحكومة التونسية بسوء العاقبة فلم تستجب لنا، وكانت غارة الطائرات الفرنسية على تلك البلدة.... وإن تحركات الجنود الفرنسيين قد منعت تماما... ومن جهة أخرى فقد أقصي أربعة مائة فرنسي أي نحو مائة وعشرين عائلة عن مناطق الحدود... ووقع إغلاق قنصليتي فرنسا بقفصة ومجاز الباب".⁽¹⁾

أما بالنسبة للحكومة الفرنسية فقد قبلت حكومة "غايار" بدون شك المناقشة مع التونسيين والرجوع إلى نقطة البداية، وإخلاء الرعية الفرنسية من نظام بترت، والإستعمال السلمي لمطارات

(1) حسن اللولب: مرجع سابق، ص-ص 218-220

جنوب تونس لكن بعد غلق الحدود التونسية- الجزائرية عن طريق نظام رقابة وطني أو متعدد الجنسيات.⁽¹⁾

ولتضليل الرأي العام العالمي أصدرت قيادة الجيش الفرنسي بلاغا تقول فيه أن الطائرات الفرنسية دمرت مراكز الثوار الجزائريين على بعد كيلو متر ونصف عن قرية ساقية سيدي يوسف بنسبة خمسين بالمائة، لكن الواقع كان عكس ذلك بشهادة الصحفيين ومصوري السينما من التونسيين والفرنسيين والأجانب الذين تنقلوا إلى أماكن الحادث حيث أكدوا أن القرية دمرت بأكملها ولا وجود لأي مراكز للثوار الجزائريين.

وقد اعترفت الحكومة الفرنسية بلسان وزير خارجيتها "كريستيان بينو" يوم 11 فيفري 1958 بأن الهجوم على الساقية كان خطأ إقترفه الجيش الفرنسي، وأنها لم توافق على هذا العمل، ولكنها في الأخير قبلت الحكومة ذلك خوفا من انقلاب الجيش على السلطة وعزل الحكومة وأبدت استعدادها لتحمل مسؤولية الإعتداء وادعت بأن القصد من الهجوم كان لتدمير قواعد الثوار الجزائريين المتواجدة بالقرية.⁽²⁾

وكاد تصريح روبرت لاكوست⁽³⁾ أن يؤدي إلى امتداد الحرب إلى البلدان المغاربية الثلاث حيث قال: "نحن أول من اخذ زمام المبادرة" - بمهاجمة تونس - ضف إلى ذلك تصريح الجنرال "بلان" (Blanc) المفتش العام للجيش الفرنسي الذي صرح به لدبلوماسي من إحدى دول الناتو عندما سأله إذا كان يفكر في حل فعال للأزمة الفرنسية التونسية فأجابه قائلا: "في تونس لا توجد مشكلة... يمكننا وضع بورقيبة في السجن في غضون 24 ساعة... يمكننا أن نأخذ تونس في يوم... الجيش التونسي غير موجود، وهذا ما يجب فعله وإلا فلن ننجح أبدا في وضع نهاية للعصابات الجزائرية"، تعكس هذه التصريحات بوضوح السياسة الأسوأ التي كان يتبعها بعض

⁽¹⁾ Khalfa Mameri: op.cit,p.117

⁽²⁾ خالد حموم: مرجع سابق، ص، ص 191، 192.

⁽³⁾ شخصية فرنسية سياسية ذات توجه اشتراكي عاش بين 1889-1989 تقلد عدة مناصب حكومية منذ 1944، ابرزها وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ثم وزير الجزائر في حكومة غي مولي، وبورجيس مونوري، وفليكس غاباري في الفترة الواقعة بين فيفري 1956 الى ماي 1958. انظر: بن عتو بليروات: مرجع سابق، ص 355.

المسؤولين الفرنسيين،⁽¹⁾ وهي تصريحات مستفزة في نفس الوقت، وتؤكد مرة أخرى على كل المحاولات اليائسة التي لجأت إليها السلطات الاستعمارية للقضاء على الثورة التحريرية والقضاء على الدعم التونسي لها.

كما دارت نقاشات حادة في البرلمان الفرنسي حول مسؤولية أحداث الساقية وأبعادها وسقطت حكومة فيليكس غايار، وقام الجنرال ديغول يوم 13 ماي 1958 بتولي الحكم، وفي 17 جوان تم الإتفاق على انسحاب القوات الفرنسية المتمركزة في البلاد التونسية وعلى عقد مفاوضات تفر صيغة إنتقالية للقاعدة الجوية البحرية في بترت. وأعلن الرئيس بورقيبة في خطاب ألقاه بمدينة المهدية: " سوف تنسحب القوات الفرنسية في موعد أقصاه تاريخ أول أكتوبر 1958".⁽²⁾

أما بالنسبة للصحافة الكولونيالية فقد بررت هذا العدوان بأنه دفاع القوات الفرنسية عن نفسها أمام إعتداءات جيش التحرير الوطني المتكررة والخسائر التي منيت بها خاصة تلك المتمثلة في خمسة عشر قتيلًا وأسر خمسة جنود فرنسيين وتعرض طائرتها للقصف، وهذا ما أكدته صحيفة "صدى الجزائر (ECHO D'Alger) التي كتبت قائلة " فرنسا الضعيفة تدافع عن نفسها" ولم تتوان الصحيفة في التأكيد على دعم تونس للجزائر بقولها: " رغم إعلانه عن تعلقه بالغرب (الحبيب بورقيبة) إلا أنه لم يكف عن تقديم كل التسهيلات للفلاحة لنصب قيادتهم بتونس وتشكيل قواتهم وتنظيم مراكز تدريباتهم العسكرية، و غالبا ماتم ذلك في وفاق وتفاهم مع الحرس الوطني التونسي وهذا كقاعدة للإنتلاق في اعتداءاتهم على فرنسا في الجزائر... مع العلم أن نفس هؤلاء الفلاحة تساندهم موسكو والقاهرة."....

(1) Messaoud Maadad : Guerre d'Algérie : chronologie et commentaires, dirigée par : Ali El-kenz ; édition ENAG, Alger, 1992, p.p107, 108.

(2) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 54

أما بالنسبة للخسائر التي تعرضت لها القرية فأوردت الصحيفة قائلة "... علما أن عشر القرية هو الذي تعرض للقصف فقط، كذلك لم يمس القصف أي سيارة صحية أو مدرسة، أو بريد أو مسجد... حتى المستشفى". (1)

لكن تبقى مجرد إدعاءات لتغطية جرائمها البشعة وتبرير عدوانها، فقد ذكرنا سابقا أن القرية دمرت بأكملها، ناهيك عن الخسائر المادية والبشرية.

وفي بعض الأحيان تشير هذه الصحيفة إلى الحقائق التي خلفها القصف من دمار وقتلى وجرحى في صفحاتها الداخلية.

والواقع أن الصحافة الكولونيالية خاطبت الفرنسيين بقولها: "إننا ندافع عن أنفسنا في الجزائر ضد عديمي الأخلاق، وقطاع الطرق والفلاحة والخارجين عن القانون، إذن قصف الساقية لايعتبر إلا قمع للمجرمين وممارسة حق الملاحقة ضدهم"....

وباختصار فإن الصحافة الإستعمارية قد اعتبرت العدوان رد فعل على القصف الذي تعرض له الطيران الفرنسي، والتقليل من أهمية المواقف الدولية تجاه هذا الحدث في فقرات صغيرة ضمن الصفحات الداخلية لصحفها وإبراز علاقة الإتحاد السوفياتي بما جرى في الجزائر عامة، وبأحداث الساقية خاصة، كما استنكرت ردة فعل بورقيبة المتمثلة في غلق القنصليات الفرنسية بتونس. (2)

ومهما يكن من تضليل للرأي العام من طرف الصحافة الفرنسية فإن تقارير المستشفيات أثبتت أن هناك شهداء وجرحى بالعشرات، والصور التي التقطها الصحفيون أكدت على الدمار الذي تعرضت له القرية، وكل الشواهد التاريخية أثبتت ذلك.

ومما يؤكد ويثبت مرة أخرى أن الحادثة كان مخططا لها هي تلك الوثيقتان العسكريتان وهما خاصتان بالحادثة.

(1) سبيحي عائشة: "حادثة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958 بين تضليل الصحافة الكولونيالية وتنوير الصحافة الثورية الجزائرية"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 04، 2016، ص، ص 136، 137.

(2) نفسه، ص 137.

"الوثيقة الأولى هي تعليمة خاصة "Note personnelle" تحمل طابع "سري للغاية" صدرت عن المكتب الثالث لقيادة الأركان التابع للناحية العسكرية العاشرة التي كان يشرف عليها الجنرال "سالان"، والوثيقة مؤرخة في الثاني فيفري 1958 وتحمل رقم 108، ومثلما هو بارز فإن التعليمة صدرت قبل عملية العدوان على ساقية سيدي يوسف" وذلك لتهيئة الرأي العام، وإضفاء الصفة الشرعية للحادثة ولقوات الإحتلال الفرنسي من خلال إبعاد المساءلة القانونية ونفي التهمة في الوقت ذاته عن العسكريين المشاركين في العدوان.⁽¹⁾

وقد وجهها قائد الناحية العاشرة إلى الجنرال قائد القوات الجوية، قائد الناحية الجوية الخامسة، حيث نبهه وأمره في الآن ذاته بالآتي :

تبعا للهجوم الذي تعرضت له طائرة عسكرية فرنسية من نوع، T6 يوم 30 جانفي من طرف مركز تونسي بوادي زيتون، فإنني أعلمت من خلال برقية الجنرال قائد هيئة الأركان العامة للقوات الجوية أنه ابتداء من 3 فيفري 1958 أطبق الإجراءات الآتية:

1. اعتماد طائرة T6 في عملية الإستطلاع إلى غاية الحدود.

2. الرد الفوري ضد أي إطلاق للنار يكون مصدره تونس، خلال الثلاث ساعات

اللاحقة.⁽²⁾

أما الوثيقة الثانية فهي كذلك للجنرال سالان وهي تقرير عسكري جاء موسوما بـ: "عمل جوي للدفاع عن النفس في ساقية يوم 8 فيفري 1958" "Action aérienne de légitime défensea sakiet"⁽³⁾

فمن خلال قراءتنا مباشرة للعنوان نتأكد أن الحادثة مجرد دفاع عن النفس كما تتدعي فرنسا ذلك "وقد حمل التقرير رقم 3، وجاء مؤرخا في 13 فيفري 1958 وصدر عن المكتب الثالث لقيادة أركان الناحية العسكرية العاشرة، توزع على ثلاث صفحات وذيل بملحق ضم صفحتين عرضتا بالتفصيل وقائع العدوان عرضا كرونولوجيا خص الزمان بشيء من التفصيل" فأول ما بدأ

(1) جمال قندل : مرجع سابق، ص 718.

(2) نفسه ، ص، ص 718، 719

(3) نفسه، ص 719.

به الجنرال سالان هو أن العمل الجوي كان دفاعا عن النفس وقد استهدف مراكز عسكرية تابعة لجيش التحرير الجزائري، ثم إنتقل إلى نقطة أخرى لإظهار حسن النية بالقول: "حيث حرصنا كثيرا على إبعاد السكان المدنيين عن أي خطر ينجر عن التدخل الجوي."⁽¹⁾

فهذه هي فرنسا المعروفة بجرائمها اللاإنسانية وتبريرها اللامتناهي لأعمالها القمعية ضد الأبرياء وهي تبني أو بالأحرى تتغنى بالحضارة والإنسانية والقيم العليا.

قيم "إيف كوريير" العدوان على ساقية سيدي يوسف قاتلا: "ومرة أخرى أملت الجزائر سياستها على فرنسا، وهذه المرة كارثة، والجزائر تفتخر بأنها سيدة باريس" وساهم هذا العدوان إلى تقارب بين الجزائر وتونس والمغرب.⁽²⁾

ثالثا - رد فعل جبهة التحرير الوطني:

ومن جهتها أعربت جبهة التحرير الوطني عن تضامنها مع الشعب التونسي وقدمت لجنة التنسيق والتنفيذ في برقية لها تعازيها للتونسيين، وأعلنت إستعدادها لوضع قواتها إلى جانب القوات التونسية للتصدي للعدوان الفرنسي.

وبالرغم من أن مجزرة ساقية سيدي يوسف كانت بسبب الثورة التحريرية ونشاطها على الحدود الشرقية إلا أن العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وتونس لم تتأثر كثيرا⁽³⁾ والدليل على ذلك شهادة أحمد توفيق المدني حيث سافر إلى تونس والتي وصل إليها في 5 مارس 1958 واتصل برجال الحزب الدستوري القديم، فإذا بهم يقولون: "إن التونسيين قد إستأؤوا من أعمالنا في الحدود، وبما أحدثته تلك الأعمال من ردة فعل تجسم في تحطيم "ساقية سيدي يوسف" كما يعتقدون أن الموقف التونسي سيتغير اتجاه الثورة والشعب الجزائري، وسيتم إلغاء الإتفاق الذي عقد بين أحمد توفيق المدني ومسؤولي تونس والذي صادق عليه الرئيس بورقيبة.

(1) جمال قنديل: مرجع سابق، ص، ص719، 720.

(2) عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 37.

(3) خالد حموم: مرجع سابق، ص193.

لكن الطيب سليم والصادق المقدم أكدا له عكس ذلك، وعمل المدني على إقناع اللجنة بذلك لإبطال الشائعات التي كانت تروج لها المخابرات الفرنسية⁽¹⁾. كما قام مستوطنو الجزائر بتنظيم مظاهرات يوم 26 فيفري 1958 والتي حملوا فيها شعار "الجزائر فرنسية" وهتفوا كذلك بشعار "المشقة لبورقية" لأنه أيد الوساطة الأمريكية البريطانية بين تونس وفرنسا حيث اعتبروا هذه الوساطة تدخلا في الشؤون الفرنسية.⁽²⁾

أما إعلاميا، كانت جريدة المجاهد⁽³⁾ الناطق الرسمي لجهة التحرير الوطني قد عنونت الصفحة الأولى للعدد 18 الصادر يوم 15/02/1958 بالعنوان التالي: "ساقية سيدي يوسف فضحت الإستعمار وجسمت وحدتنا" واستنكرت العدوان الممجي الذي قامت به السلطات الإستعمارية في حق المدنيين العزل، وأكدت أن جريدة المجاهد تقف عند حدود الواقع كما هو وذلك منذ ثلاث سنوات، فهذه المرة كانت الصحافة الأجنبية حاضرة ومثلوا الصليب الأحمر الدولي كذلك وتأكدوا بأنفسهم عن فضاغة الإستعمار الفرنسي وحربه الإبادية، وصورت الجريدة لوحة ساقية سيدي يوسف الفاجعة بأدق التفاصيل.⁽⁴⁾

وقد ساهمت ساقية سيدي يوسف على تمين روابط الوحدة المغاربية وإفشال مناورات فرنسا التي تسعى إلى كسر الوحدة المغاربية، مثلما هو الحال مع الصحفي الفرنسي "فليت هرمان" حيث قال في جريدة "لوموند الفرنسية" بعد حادثة الساقية: "لقد ساهمت الساقية مثل الحوادث السابقة في تقوية التضامن المغاربي، وقد أصبح التفاهم بين تونس والرباط واضحا وعلى الذين كانوا يلعبون

(1) أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات) مع ركب الثورة التحريرية، ج3، المجلد 3، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع- الجزائر، 2010، ص 539.

(2) محمد عباس: مرجع سابق، ص 270.

(3) ظهرت صحيفة المجاهد لأول مرة ككشيرة للثورة في جوان 1956 في مدينة الجزائر، وقد صدرت بالفرنسية ثم ترجمت للعربية، واستمرت تصدر بطريقة غير منتظمة حتى أوائل 1957، وتعتبر هي اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني، وابتداء من العدد الثامن 5 جويلية 1957 إلى العدد العاشر سبتمبر 1957 ظلت المجاهد تطبع بتطوان بالمغرب، وبعد انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957 بالقاهرة، تقرر نقل المجاهد من تطوان إلى تونس". انظر: محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص 24.

(4) جريدة المجاهد، العدد 18، 15/02/1958، ساقية سيدي يوسف فضحت الاستعمار وجسمت وحدتنا، ص 4

ورقة الخلاف بين تونس والمغرب أن يتبعوا أن إهمال هذه الحوادث تجعل جهودهم تتبخر في الأهواء." (1)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدت حوادث الساقية إلى تأزم العلاقات الفرنسية- التونسية والتي تعتبر خرقا لسيادة تونس وهذا كله بفعل تأثير الثورة التحريرية وهذا ما سنوضحه.

رابعا- موقف الو.م.أ وبريطانيا من الهجوم على ساقية سيدي يوسف وتأزم العلاقات الفرنسية التونسية:

تعود مجريات الهجوم على ساقية سيدي يوسف كما قلنا سابقا إلى ترخيص الوزير الأول للجيش الفرنسي بممارسة حق المتابعة في التراب التونسي، وأدت هذه الحادثة إلى ردود فعل دولية غير متوقعة (2)، فقد اتهم الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" الو.م.أ بمشاركتها في الجزرة لأن الطائرات المستعملة (3) في هذا العدوان هي أمريكية الصنع (4)، وفي نفس الوقت طلب بورقيبة من واشنطن أن تقف بجانبه للضغط على فرنسا للدخول في مفاوضات مع الجزائريين لوقف الحرب في الجزائر (5) إذ قال المستشار الرئيس إزهاور "روبير مورفي": "إن نهاية سريعة لحرب الجزائر ستحمي شمال إفريقيا من فيروس الشيوعية". وبهذا أعطت هذه الحادثة فرصة للو.م.أ للتدخل في الثورة الجزائرية وكذا التدخل في شؤون المغرب العربي مع فرنسا، حيث صرح "جون فوستردالاس" كاتب الدولة الأمريكي "أن واشنطن سوف تبلغ باريس بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف

(1) سبيحي عائشة: مرجع سابق، ص، ص139، 140.

(2) محمد عباس: مرجع سابق، ص270.

(3) مثل طائرة T6 وهي أمريكية الصنع، استعملت لأول مرة يوم 1 أبريل 1935، واستخدمت في البداية في عمليات التدريب والدعم الجوي باستخدام الأسلحة الخفيفة، استعملت في الحرب الكورية وكذا في الفيتنام في المراقبة الجوية المتقدمة، وعند تفجير الثورة الجزائرية استخدمت في المراقبة الجوية وكذا في حرب العصابات لسهولة حركتها وقد استعملت بشكل كبير حيث كانت الطائرة الأكثر شهرة خلال فترة الثورة. جمال قنديل: مرجع سابق، ص719.

(4) رايح عدالة: الجزائر الثورية من سقوط النازية إلى إسترجاع السيادة الوطنية من 1945 إلى 1962، ط1، دار المجتهد للنشر والتوزيع- الجزائر،

2014، ص166

(5) لأن تونس تمثل قاعدة استراتيجية للجيش الفرنسي أو لجيش التحرير الوطني، فالفرنسيون لا يريدون أن تصبح تونس قاعدة انطلاق جيش التحرير الجزائري، وهذا الأخير لا يريد أن تصبح تونس جزء من إستراتيجية تطويق الثورة التحريرية فلم يكن بورقيبة قادر على إتخاذ موقف الحياد فاستغل الفرصة كعادته لصالح وطنه وطالب بالجلء التام للقوات الفرنسية من بلاده مادام استقلال تونس مرهون بتطور الأوضاع في الجزائر. أنظر: بوقريوة لمياء، مرجع سابق، ص50.

تفعل كل ما تستطيع من أجل المحافظة على شمال إفريقيا من أجل أمن الغرب" (1) فالو.م.أ تدخلت بما تقتضيه مصلحتها وذلك خوفا من المد الشيوعي من مصر في إطار الحرب الباردة، لأنها في البداية استغربت من سياسة فرنسا وقصفها للساقية، فقد أعرب "ألان دالاس" (Allen Dulles) رئيس وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) أثناء إجتماع المجلس القومي للأمن بتاريخ 20 فيفري 1958 عن شكوكه حول السياسة التي تمارسها باريس على القوات الفرنسية في إفريقيا الشمالية، وأكد على ذلك إصرار رئيس المجلس "فيليكس غايار" (Felix Gaillard) "على أن غارة ساقية سيدي يوسف تمت دون ترخيص حيث صرح للسفير الأمريكي قائلا: "بدون سلطة وليس حسب الأوامر الصادرة عن باريس أو عن الحكومة" وأضاف قائلا: "كان المسؤولون السياسيون في باريس يخافون من جيشهم" (2) و "بدأ التدخل القومي للأمريكيين في أزمة ساقية سيدي يوسف من خلال مذكرة لكتابة الدولة (فرع الناتو) التي أوصت أن الولايات المتحدة "تعلم الجميع أنها تقترح مايمكن أن تقوم به لإنقاذ ساحل الشمال الإفريقي باسم الأمن الغربي." (3)

ومن جهته، نظر مجلس الأمن في هذه الإعتداءات، وبعد مناقشة مطولة قرر المجلس أن يعهد للسيد "هارولد بيلي" و"روبير مورفي" (Harold Beely et Robert Murply) من بريطانيا والو.م.أ أمر تسوية النزاع بين تونس وفرنسا ورافق هذه التحركات الدبلوماسية ضجة إعلامية عالمية أربكت السلطات الفرنسية، وأخذت القضية أبعادا دولية وكان ذلك في صالح الثورة الجزائرية. (4)

(1) بوقريوة لمياء، مرجع سابق، ص 49.

(2) روبرت - ج . بوكميلر: "حرب الكلمات الجزائرية"، مجلة الذاكرة، العدد 8، 2007، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، المتحف الوطني للمجاهد - الجزائر، ص، ص 77، 78.

(3) نفسه، ص 85.

(4) خالد حموم: مرجع سابق، ص 193.

وأراد الوسيطان تراجع تونس عن شكواها إلى مجلس الأمن⁽¹⁾، واقترحا تشكيل لجنة دولية لمراقبة الحدود الجزائرية التونسية.

وقد عارضت حكومة "فيليكس غايار" التخلي عن مواقع الطيران في جنوب تونس لأنها جد مهمة وهي تشكل قلب مشكل المساعدات التونسية لجيش التحرير الجزائري⁽²⁾، وإذا انسحبت فرنسا من تونس وشمال إفريقيا فستعرض هذه المنطقة للمد الشيوعي⁽³⁾، فهذه حجة استندت عليها فرنسا لتضمن مساعدة الو.م.أ لها وإيهام الرأي العام العالمي بذلك.

أما بالنسبة للرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" فقد رفض ما جاء به "بيلي" و"مورفي" لأن قبول "بورقيبة" للجنة مراقبة في الجزائر ستستعمل الأراضي التونسية في حالة وجود طوارئ وهو ما يجعل بورقيبة في موقف ضد جبهة التحرير الوطني وهو الموقف الذي لم يرغب أن يوضع فيه، بل يجب أن يدعم الثورة التحريرية وذلك لإعتبرات سياسية وإقتناعه بأن استقلال تونس غير كامل دون استقلال الجزائر خاصة أن فرنسا تعتبر أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا⁽⁴⁾. أضف إلى ذلك موقف "المكاتب الجيدة" لمورفي وبيلي قد أصبحت ضد تونس هذه الأخيرة التي كانت تعتقد أن هذه المكاتب ستحرر من الضغوطات الفرنسية، وكان الفرنسيون ينتظرون الكثير من المهمة الأنجلو أمريكية وهذا ما تؤكده المحادثات التي تمت في البرلمان.

ورغم مجهودات "فيليكس غايار" للحصول على ضباط إنجليزيين وإخضاع تونس وحدودها الغربية إلى رقابة جيدة، إلا أنه لم ينجح وأدى ذلك إلى سقوط حكومته في 15 أبريل 1958.⁽⁵⁾

(1) ابلاغ مجلس الأمن بتاريخ 13 فيفري 1958 كلا من تونس وباريس أن تقبلا المساعي الحميدة "بيلي" و"مورفي" وذلك بعد التصويت بـ 335 صوت لصالح قضية الساقية مقابل 179 صوت ضد القضية، وذلك بتاريخ 11 فيفري من نفس السنة. انظر: Messaoud Maadad, op. cit, p100.

(2) وفي ذات السياق قرر مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 19 فيفري 1958 إنشاء منطقة محظورة على الحدود التونسية بسد كهربائي لمنع أي تقارب

تونسي-جزائري. انظر: Messaoud Maadad, op. cit, p100.

(3) بوقريوة لمياء: مرجع سابق، ص 50.

(4) نفسه، ص 50.

(5) Khalfa Mameri: op.cit, p 117.

إن فشل مهمة "مورفي" و"بيلي" لم تكن جيدة بالنسبة لتونس ولم توظف الضمير الفرنسي نحو غرقه في الجزائر، ومع ذلك فالمهمة الأبحلو - أمريكية لم تكن سلبية تماما وذلك للأسباب التالية: أولا: أنها سمحت للعالم وبالخصوص القوات الغربية بمعرفة الوضع الجزائري ونتائجه خارج حدودها.

ثانيا: أكدت أن كل مهمة من هذا النوع لا يمكن أن تحل التزايدات كالتزايدات التونسية الفرنسية إلا بشرط واحد وهو أن يقتلع جذور المشكل، والحقيقة أنه لا يمكن التوصل إلى إتفاقية بين تونس وباريس بشكل دائم إن كان البركان - الحرب الجزائرية - التي ينبع منها كل الأشعة مازال لم ينطفأ.

بالإضافة إلى سقوط حكومة "غايار" ساهمت هذه المهمة و عدة عوامل مرتبطة بالحرب الجزائرية في وضع حد نهائي لعجز الجمهورية الرابعة.⁽¹⁾

وتدهورت العلاقات بين تونس وفرنسا، مما أدى إلى مغادرة أكثر من نصف مليون فرنسي من تونس.⁽²⁾

ويمكننا القول أن هذه البعثة كان عليها أن تدرس مشكلة الوجود الفرنسي في تونس، ولا سيما قاعدة بترت والتي يطالب بورقيبة الجلاء منها، كما أن الحكومة الفرنسية كانت ملزمة بقبول مهمة "المساعي الحميدة" لان أحداث ساقية سيدي يوسف هي كارثة حقيقية شوهت صورة فرنسا على المستوى الدولي، لكن تعنت حكومة "غايار" أدت إلى سقوطه وانتهاء الجمهورية الفرنسية الرابعة.⁽³⁾

إن تدخل الو.م.أ في قضايا الشمال الإفريقي مرده قوة الثورة التحريرية وانعكاساتها على العلاقات الفرنسية المغاربية وتخوفها من فقدان هذه المنطقة كما أشرنا إلى ذلك مسبقا - لصالح الإتحاد السوفياتي، وهذا ما يتضح جليا من خلال ما ورد في رسالة الرئيس الأمريكي "إيزنهاور" إلى

⁽¹⁾ Benjamin Stora, Zakya Daoud : Ferhat Abbas (une autre Algérie), édition Casbah, Alger, 1995, p286.

⁽²⁾ محمد حسنين: مرجع سابق، ص137.

⁽³⁾ khalfa Mameri ; op, cit, p 118

رئيس الحكومة الفرنسية "فيلكس غايار" بتاريخ 11 نوفمبر 1958 أي قبل سقوط حكومته، وتضمنت النقاط التالية:

1. تأكيد الدعم الأمريكي للدول العربية المناهضة للشيوعية بما فيها تونس والمغرب.
2. ضرورة حل المشكلة الجزائرية حلا تقبله الدول العربية الموالية للغرب وبخاصة تونس والمغرب الأقصى.
3. عدم التدخل الأمريكي في الخلاف بين فرنسا والشمال الإفريقي⁽¹⁾ وانطلاقا من النقطة الأخيرة فإن الحقائق التاريخية تثبت لنا عكس ذلك فقد أصبح دور الو.م.أ في المنطقة كبيرا خاصة بالنسبة لتونس في مجال التسليح والمساعدات الإقتصادية، ولم يفشل بورقية من جانبه في اغتنام الفرصة لممارسة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا حتى لا تسقط تونس في المعسكر الشرقي.⁽²⁾

2. مشكلة التسليح والمطالبة بالجلء من تونس :

تمت تسوية الأزمة بين فرنسا وتونس بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم في 1 جوان 1958 والذي أنهى الأزمة وفق مقترحات التسوية المقدمة من طرف البعثة الأنجلو أمريكية.⁽³⁾ لكن بقيت العلاقات متوترة بين البلدين، وسعت تونس إلى توفير الأسلحة الضرورية للجهاز الأمني من جيش وحرس وطني وشرطة، وهو الأمر الذي وجدت فيه الحكومة التونسية صعوبة كبيرة بسبب إمتناع فرنسا عن تزويدها بالسلح.

استقلت تونس بموجب بروتوكول 20 مارس 1956، وقد نص البروتوكول كذلك على "أن تحدد الدولتان أو تتما في دائرة احترام السيادة تدابير التكافل الذي يتحقق بحرية وذلك بتنظيم تعاونهما في الميادين التي تشترك فيها مصالحهما وخاصة في مادتي الدفاع والعلاقات الخارجية وستضبط الإتفاقات بين فرنسا وتونس صيغ الإعانة التي تقدمها فرنسا لتونس بقصد تأليف الجيش

(1) عمر بوضربة: مرجع سابق، ص، ص67، 68.

(2) Messaoud Maadad, op. cit, p 108.

(3) معمر العايب: مرجع سابق، ص91.

الوطني التونسي"⁽¹⁾ والحرس الوطني والشرطة وبالتأكيد لا بد من وجود الأسلحة الضرورية للجهاز الأمني وهذا ما وجدت فيه الحكومة التونسية صعوبة كبيرة بسبب امتناع فرنسا عن البيع واتصلت ببريطانيا والو.م.أ لتقنعهما بضرورة عدم بيع الأسلحة لجيران الجزائر بحجة أنها ستوجه للشوار الجزائريين،⁽²⁾ وهذا ما تحدث عنه بورقيبة في خطابه حيث قال: "إن فرنسا تمنعنا من السلاح وتقول لأصدقائها إن هذا السلاح الموجه إلى تونس في الظاهر، فهو في الواقع موجه إلى الجزائر لذلك امتنعت بلجيكا وإن فرنسا لا تمدنا وتسد كل الأبواب الممكنة في وجوهنا... واشترت صفقة سلاح من ألمانيا والسويد تتكون من مئتي مسدس ووقع شحنها بصفة رسمية وقانونية على متن باخرة دتماركية ولما وصلت إلى وهران تم حجز تلك الأسلحة ثم أفرج عنها ثم حجزت مرة أخرى في ميناء عنابة، فكل سلطة تفعل ما بدا لها ولا تعباً بما تفعل أو تأمر به سلطة أخرى"⁽³⁾ ومن جهتها دافعت فرنسا عن وجهة نظرها من خلال جريدة "لوموند" حيث جاء فيها: "كان من الطبيعي أن تقدم فرنسا إعانتها العسكرية لتونس ولكن المساعدة التونسية للوطنيين الجزائريين هي التي حالت دون ذلك يجب الإقرار بأن هذه المساعدة كانت بصورة غير مقبولة، حيث أن الثوار الجزائريين المسلمين أصبحوا يعبرون ويدخلون الحدود بكل حرية وأمان وإطمئنان، ويتدربون في تونس ويتداوون، ثم يعودون إلى الجزائر، وإن بورقيبة يتناول أسلحة بيد ويسلمها بيد أخرى إلى الثوار الجزائريين"⁽⁴⁾، لذلك اتفق كلا من العسكريين الفرنسيين في فيفري 1957 على توقيف أي مساعدة جديدة للجيش التونسي الفتي، إلا أن "موريس فور" كاتب الدولة للشؤون المغربية

(1) ناظم رشم معتوق الأمانة: "تونس والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات السياسية"، مجلة كان التاريخية، العدد 14، ديسمبر 2011، ص17.

(2) أنظر: الملحق رقم 13، ص 359.

(3) حسن اللولب: مرجع سابق، ص-ص 255-257.

(4) نفسه، ص258.

والتونسية كانت له نظرة مغايرة لأنه يرى بأن المساعدات الفرنسية للدولة التونسية الحديثة يجب أن توجه لها بشرط وهو حياد تونس اتجاه القضية الجزائرية.⁽¹⁾

وبالرغم من موقف بورقيبة المتذبذب إتحاف القضية الجزائرية وإمتناع إيطاليا وبلجيكا ويوغوسلافيا أن تبيعه السلاح تحت ضغط باريس فقد قبلت تشيكوسلوفاكيا ومصر بيعه السلاح، وقبل الشحنة التي أرسلها "جمال عبد الناصر" كتعبير عن التضامن العربي.⁽²⁾

لكن ذلك لم يلب احتياجات تونس، لذا لجأت إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾ مهددة في نفس الوقت بأنها ستلجأ إلى الإتحاد السوفياتي ومصر في حالة رفض تموينها، وهذا ما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية لأن هذه الدول تنتمي إلى الكتلة الشيوعية المناهضة لها⁽⁴⁾، وقد طلبت تونس ذلك رسمياً بتاريخ 4 سبتمبر 1957 حيث صرح "صادق مقدم" كاتب الدولة للعلاقات الخارجية التونسية لـ "لويس جون" السفير الفرنسي في تونس: "إنه وبعد هجوم القوات الفرنسية على حيدرة- وهي قرية تونسية على الحدود الجزائرية- أصبح من الضروري الحصول على المساعدة العسكرية الأمريكية من أجل تعزيز وحدتها، وقد عرضت هذه الحجة من أجل طلب المساعدة والحماية الأمريكية" وأسرع "ألقي دور ساي" لمحاولة إيقاف هذه المساعدة لكن كاتب الدولة الأمريكية "فoster دالاس" كان مقتنعاً بحق تونس في تجهيز جيشها الحديث وتنويع مصادر تموينه، "من أجل تونس قوية ومستقرة" وقال: "لأجل هذا الهدف ستخصص الولايات المتحدة مساعدة إقتصادية معتبرة ووافقت على دراسة المطالب التونسية التي لها علاقة بالمحافظة على أمنها الداخلي"⁽⁵⁾ وذلك بعد أن أكد بورقيبة لـ: لندن وواشنطن أنه مقاتل في صف الحرية ضد

(1) بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية التونسية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة وهران، السنة الجامعية: 2005-2006، ص 244.

(2) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص 231.

(3) اعترفت الو.م.أ. بإستقلال تونس يوم 22 مارس 1956 بواسطة برقية من وزارة الخارجية الأمريكية قدمها القنصل العام الأمريكي في تونس "الجنرال موريس هيويز" إلى الباي التونسي محمد الأمين (1943-1957)، أنظر: ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص 17.

(4) روبرت بوكميلر: مرجع سابق، ص 82، 83.

(5) بوقريوة لمياء: تأثير الثورة....، مرجع سابق، ص 48.

الشيوعية"⁽¹⁾، وهذه من الأسباب التي جعلت الو.م.أ تتردد في قبول فكرة تسليح تونس، ومن الأسباب كذلك نجدها تتبع سياسة عدم التدخل في ممتلكات حليفاتها وخوفها من أن يستعمل هذا السلاح ضد حليفاتها - فرنسا - في الجزائر.

إضافة هذه الأسباب نجد أسبابا أخرى هو التعنت البيروقراطي في الدوائر الرسمية الأمريكية فهناك صراع بين وزارة الخارجية الأمريكية والبتاغون والإستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي وبين مؤسسة الرئاسة في البيت الأبيض والذي غالبا ما يؤدي إلى تعطيل بعض السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.⁽²⁾

كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت الو.م.أ تماطل في تلبية مطالب تونس العسكرية بالرغم من تقديمها للمساعدات الإقتصادية التي تحتاجها تونس، وبسبب تكرار حوادث اجتياز القوات الفرنسية للحدود الجزائرية التونسية ووقوع اشتباكات عنيفة على هذه الحدود توجهت تونس إلى واشنطن مجددة طلبها في دعمها بأسلحة لتأمين حدودها، وقد أوضح "صادق مقدم" أن احتياجات تونس ليست كبيرة وإذا استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في امتناعها عن تزويد تونس بالأسلحة فإنها ستتوجه بطلبها إلى بلدان أخرى - يقصد الإتحاد السوفياتي ومصر - فقد أعلن الرئيس بورقيبة يوم 13 نوفمبر 1958 انه سيطلب السلاح من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا في مواجهة سياسة المماثلة للغرب ومن جهة احتج وزير الدولة التونسي للشؤون الخارجية على المفاوضات التي تقوم بها الدول الغربية مع فرنسا بشأن تمويل تونس بالأسلحة.⁽³⁾

" وفي برقية من الوزير دالاس إلى السفارة في تونس أوضح أن الإدارة الأمريكية تشعر بقلق عميق من تدهور العلاقات الفرنسية- التونسية وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الإستقرار في هذه المنطقة الحيوية من شمال إفريقيا وعلاوة على ذلك بين حرصه على إستقرار تونس ولتحقيق

(1) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص 231.

(2) ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص 21.

(3) Charles Debbasch : La République Tunisienne, préface de : Maurice Flory, tome VI, librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1962, p 93.

هذا الهدف فإن واشنطن لديها قدر كبير من المساعدات الاقتصادية لتونس وقد حصلت الموافقة مؤخرا على ضخ تونس إحتياجات الأمن الداخلي، ومقابل ذلك طلب الوزير من السفير أن يكلم بورقيبة من أجل ضبط النفس هذا من جهة ومن جهة أوضح أن واشنطن مهتمة بالتصريح التونسي المتضمن الحصول على الأسلحة من مكان آخر إذا لم توفره الدول الغربية وهو الأمر الذي قد يشجع السوفييت على التدخل في المنطقة "

ومن جانبه أوضح بورقيبة أنه متفهم لتماطل الو.م.أ، وأنه متفهم للأسباب الخاصة بالتضامن مع فرنسا، ومن جهة أخرى تساءل عن فائدة تونس ووقوفه إلى جانب الغرب وهذا الأخير لا يمدد بالأسلحة التي تحتاجها، وفي إطار دعم التونسيين لثوار الجزائر، فقد أوضح بورقيبة أن هذا الأمر لن يحدث مجددا لأن الحكومة التونسية ستحتفظ بسجلات دقيقة للأسلحة والمعدات ويحمل كل جندي مسؤولية كاملة عن السلاح الذي بجوزته، وهكذا تعهد بورقيبة بشكل صريح بعدم استخدام ثوار الجزائر لتلك الأسلحة.⁽¹⁾

إذن فقد كانت القضية الجزائرية منشأ الخلاف وسبب التوتر بين تونس وفرنسا، وعليه فيجب حل هذه القضية حيث أكدت الو.م.أ على ذلك في برقية أرسلتها إلى "كريستيان بينو" وزير الخارجية الفرنسية، مشددة في نفس الوقت حول ضرورة حل مشكلة تجهيز الجيش التونسي بما يحتاج إليه من أسلحة مع أخذ ضمانات من الحكومة التونسية بعدم تهريب تلك الأسلحة إلى الجزائر، وبذلك تبقى تونس في ظل المعسكر الغربي.

وفي 17 سبتمبر 1957 أجريت محادثات في واشنطن حضرها وزير الخارجية الأمريكية وعدد من كبار وزارة الخارجية الأمريكية، ومن الجانب التونسي حضر السفير التونسي المنجي سليم والسيد المستيري ممثل تونس في الأمم المتحدة، وكرر المنجي سليم طلب بلاده وضرورة حصول تونس على الأسلحة.⁽²⁾

(1) ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص، ص 21، 22.

(2) إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على تونس التوجه إلى فرنسا لشراء الأسلحة الفرنسية. بموجب عقود (Off shore) وهي الصيغة التي رفضتها تونس، ينظر: روبرت بوكمبلر: مرجع سابق، ص 90.

ومراعاة للصدقة الفرنسية الأمريكية، فقد أرسل " جون فوستر دالاس " (John foster Dalas) وزير الخارجية الأمريكية برقية إلى نظيره الفرنسي أوضح فيها أهمية تونس في السياسات الغربية، لأن مصلحة الغرب تتطلب تحقيق أكبر قدر من العلاقات مع تونس.

وبسبب كثرة الضغوط التونسية على الحكومة الأمريكية، طلبت واشنطن من فرنسا السماح لها بتزويد تونس بالأسلحة من مصادر أوروبية غربية، لكن إستمر رفض فرنسا في تزويد تونس بالأسلحة والضغط على دول أوروبية أخرى لعدم بيع السلاح لتونس،⁽¹⁾ ففرنسا ترى أن إعطاء الأسلحة إلى تونس في هذه الظروف معناه أن الإنجليز والأمريكان مستعدون لطردها من شمال إفريقيا، ويفرضوا عليها الحل الذي تأباه بخصوص القضية الجزائرية، لذا سافر " بينو " (Pino) وزير الخارجية الفرنسية إلى واشنطن وأجرى محادثات مطولة مع وزير الخارجية الأمريكية عن القضية الجزائرية في دائرة الحلف الأطلسي، وبعد المقابلة علقت صحيفة " لوموند " بقولها: " منذ الآن يمكننا أن نتأكد من أن أمريكا لن تؤيدها بصوتها في الأمم المتحدة فحسب بل وأيضا " بخدمة " الدول التي تؤثر عليها في كواليس الأمم المتحدة، وهذا ماتعتبره فرنسا كافيا إذا كتب للإطار القانوني أن تتم عليه المصادقة في البرلمان قبل عرض القضية على الأمم المتحدة ... " فأتثناء لقائهما قال بينو لدالاس: " إنكم أثرتم زوبعة خطيرة ضدكم في فرنسا " فقد وضعت فرنسا قوات من البوليس في باريس أمام السفارتين الأمريكية والإنجليزية لحمايتهما من غضب الشعب الفرنسي فأجابه دالاس قائلا: " إننا سنحاول إصلاح ما فسد بيننا وسنبذل لذلك كل جهودنا " وهنا يبدو أن فرنسا خرجت منتصرة في هذه المعركة الدبلوماسية، لكن إلى أي حد يعتبر هذا النجاح حقيقيا ؟ إن ذلك يتبين في موقف بريطانيا، ففي يوم 20 نوفمبر عقد السيد " غيتسكيل " زعيم حزب العمال البريطاني ندوة صحفية أمام التلفزيون قال فيها مايلي: " إنني قبل كل شيء أحب أن أعلن " لقد أصبحت كل الطرق تؤدي إلى الجزائر " إنه ليس من حل أن أقدم أنا الحل الذي يجب أن تجده فرنسا للمشكلة الجزائرية، ولكن يبدو لي أن هذه المشكلة تتخبط في أزمة لا مخرج منها . إنه -

(1) ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص 22.

طال الزمن أو قصر - لا بد من اللجوء إلى المفاوضات على أساس استقلال الجزائر⁽¹⁾ والهزيمة الثانية لفرنسا هي عندما أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية أول دفعة أسلحة باتجاه تونس تضم 500 بندقية وذلك بتاريخ 12 نوفمبر 1957 بعدما كانت مقررته نهاية أكتوبر، وإستمرت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في إرسال الأسلحة لأن بورقيبة رفض شرط فرنسا المتمثل في بقائها الممول الوحيد لتونس بالأسلحة لأن ذلك يعد مساسا بالسيادة التونسية،⁽²⁾ وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال هذه الشحنة لسد الباب على المساعدات العربية المصرية والشيوعية معا بعد أن قبلت تونس مساعدة القاهرة والتي قدرت بـ 300 بندقية، الأمر الذي خلخل المخطط الأمريكي⁽³⁾، وبرر "الباهي الأدغم" للولايات المتحدة الأمريكية أن تونس قد قبلت بالعرض المصري على إعتبار أنه هدية رمزية رغبة من تونس لتعزيز أواصر الصداقة مع الدول العربية، كما أوضح من جهة أخرى أن بلاده متمسكة بعلاقتها مع العالم الغربي.⁽⁴⁾

من جهتها أرسلت بريطانيا أسلحة إلى تونس وصلت إلى مطارها ليلة 15 نوفمبر، وتسبب إرسال هذه الأسلحة إلى توتر العلاقة بين فرنسا وتونس من ناحية وأمريكا وبريطانيا من ناحية أخرى،⁽⁵⁾ فغادر الوفد الفرنسي جلسات الهيئة البرلمانية للحلف الأطلسي كما سافر وزير خارجية فرنسا " بينو " إلى واشنطن للتباحث مع وزير خارجيتها في أمر الأسلحة التونسية ويطلععه على إغتياض الرأي العام الفرنسي، وقد علق ملاحظون سياسيون أن أصل المشكلة ليس كمية الأسلحة المرسلة إلى تونس وإنما يرجع إلى الوساطة التي تقدمت بها تونس والمغرب لحل المشكلة الجزائرية .

وبعد يومين من المحادثات بين وزير خارجية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية (19 - 21 نوفمبر) غادر " بينو " نحو نيويورك لتهيئة الجو لمناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

(1) المجاهد، العدد 13، 01 ديسمبر 1957، تطورات هامة تدخلها القضية الجزائرية في الميدان الدولي، ص، ص 12، 13 .

(2) روبرت بوكميلر: مرجع سابق، ص 83 .

(3) بوقريوة لمياء: تأثير الثورة الجزائرية....، مرجع سابق، ص 48.

(4) ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص 23.

(5) وصلت شحنة من الأسلحة الأمريكية إلى ميناء بترت بتاريخ 24 جانفي 1959 وقدرت بـ 400 طن من الأسلحة الخفيفة المخصصة للجيش

التونسي كما تم تسليم شحنات أخرى من الأسلحة بشكل سري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. انظر:

Charles Debbasch, Op.cit, p p 93, 94

والدفاع عن فرنسا، وقد صرح "بينو" أن النتيجة التي توصل إليها مع نظيره الأمريكي هي نتيجة مرضية إلى حد ما، حيث إتفقت الدولتان على تسطير برنامج مشترك لمنع تسرب الأسلحة الغربية إلى الجزائريين، كما أنه تقرر تحديد الكميات المسلمة إلى تونس حتى لا تفوق عدد قطع السلاح عدد الجنود التونسيين⁽¹⁾.

ونتيجة تعهد بورقيبة بعدم السماح بمرور الأسلحة التي تحصل عليها إلى الجزائر تعرضت الثورة الجزائرية لضغوطات تونسية تمثلت في إقدام الحكومة التونسية على وقف مرور الأسلحة عبر ترابها في جوان 1958 وصادرت شحنة هامة من الأسلحة⁽²⁾، وكررت العملية كذلك في ديسمبر 1958، وقام الحرس الوطني التونسي بالإستيلاء على مخازن أسلحة جيش التحرير الوطني منذ أفريل 1959⁽³⁾ إضافة إلى فرض الجمركة على جبهة التحرير الوطني وأصبحت تنقلات المجاهدين الجزائر بين مراقبة، كل هذه الضغوط من أجل دفع الجزائر مرغمة على تسوية علاقتها مع فرنسا، ويذكر كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة :

"أن الضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل، فمنذ ستة أشهر، الأسلحة لم تعد تدخل التراب التونسي، إنهم يريدون معرفة تعدادنا، وما نأكله ،..."⁽⁴⁾

ومن هنا نستنتج أن قضية تسليم الأسلحة الأمريكية والبريطانية إلى تونس مرتبطة بموقف أمريكا وبريطانيا من المشكلة الجزائرية وهذا الموقف مرتبط بقضية الوساطة التي أبدتها تونس والمغرب لتسوية القضية الجزائرية، والوساطة مرتبطة برحلة جلالة ملك المغرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه مرتبطة بمناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

(1) المجاهد: العدد 13، 1957/12/01، قضية الأسلحة الأمريكية البريطانية، ص 23.

(2) ضمت هذه الشحنة: 5070 بندقية، 2937 بندقية رشاشة، 2037 مسدسا رشاشا و 20 بازوكا و 75 رشاشا و 30 مدفع هاون، و 10 ملايين خرطوشة. ينظر: لخضر شريط وآخرون: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، المركز الوطني للدراسات والبحث في استراتيجية الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 - الجزائر، 2007، ص 25.

(3) تضم هذه الشحنة 7000 بندقية، 2000 بندقية رشاشة FM، و 10 ملايين خرطوشة، أما بالنسبة للجمركة فتدفعها جبهة التحرير الوطني مثلما يدفعها الخواص، أنظر: عمر بوضرية: مرجع سابق، ص 40.

(4) نفسه، ص 40.

إن نظرة صغيرة على هذه الحلقات المرتبطة تبين لنا إلى أي حد بلغ إتساع المشكلة الجزائرية في الميدان الدولي في مطلع هذا العام الرابع من تاريخ الثورة الجزائرية "(1). وبالرغم من تسوية العلاقة بين تونس وفرنسا وحل مشكلة التسليح إلا أن فرنسا إستمرت في مضايقة تونس في هذا المجال حيث حجرت الحكومة الفرنسية بتاريخ 7 أفريل 1958 أجهزة عسكرية بمطار " نيس " موجهة لتونس، وبررت فعلتها هذه المرة بأن الطابع الرسمي لم يوضع على هذه الصناديق ماعدا عبارة " البريد الدبلوماسي التونسي " وتم إستنطاق الشخصية الدبلوماسية التونسية من طرف الشرطة الفرنسية، وادعت كذلك أن هذه الأسلحة موجهة للشوار الجزائريين.(2)

وفي هذا السياق رد بورقيبة على إدعاءات فرنسا، وأعرب عن فقدان ثقته بفرنسا حيث قال: "ففي هذا اليوم يدور النزاع حول المطارات لأنه يخشى من إستعمالها لإنزال الأسلحة بالمطارات، وفي اليوم التالي يكتشف الفرنسيون أن لدينا أكثر من 40 طريقا للطائرات وأنه في إمكاننا إستعمالها لو أردنا، وفي يوم آخر تقدم لنا فرنسا قائمة من الشروط لمدنا بالإعانة الإقتصادية... لا إننا لم نعد نتحمل... (3) إننا في حاجة إلى الهواء... إننا في حاجة إلى الثقة وإننا فقدنا كل ثقة في فرنسا " من جانب آخر، ودائما في المجال العسكري فقد بذلت تونس جهودا منذ إستقلالها لإرغام فرنسا على سحب قواتها من التراب التونسي.(4)

3.مطالبة تونس بجلاء القوات الفرنسية:

بعد إستقلال تونس واحتفاظ فرنسا بحق الإنسحاب، إلا أن بورقيبة أكد يوم 20 مارس 1956 يوم الإستقلال على ضرورة انسحاب جميع القوات الفرنسية من تونس بما في ذلك بترت، لكن فرنسا لم تهتم لذلك . كما صرح بورقيبة سنة 1957 بتصريح مثل تصريح 17 ديسمبر 1950 الذي أيد فيه إنضمام تونس إلى الإتحاد الفرنسي حيث قال: " إن شعوب إفريقيا ستظل مرتبطة بفرنسا ثقافيا وجغرافيا وإقتصاديا ... إذ تخلت فرنسا عن الإستعمار " وأكد على ذلك في شهر

(1) المجاهد:العدد،13 مرجع سابق، ص 12.

(2) حسن اللولب: مرجع سابق، ص،ص 259، 260

(3) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج2، 1958، ص 75 .

(4) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 42.

ديسمبر من نفس السنة حيث إقترح تعاقد تونس مع فرنسا شرط أن تسحب هذه الأخيرة كل قواتها المتواجدة في التراب التونسي وتجميعها في بترت، وبالطبع لم ترد الحكومة الفرنسية على هذا المقترح لأن الجمهورية الفرنسية الرابعة كانت تعيش أيامها الأخيرة.⁽¹⁾

وواصلت الحكومة الفرنسية تعنتها حتى بعد إعلان بورقيبة بتاريخ 24 مارس 1957 لإقتراحه على الحكومة الفرنسية عن طريق "شارل صوماني" الكاتب العام للحكومة التونسية سابقا بما يسمى بـ "برتوكول الحياد" بالنسبة للقضية الجزائرية مقابل خروج القوات الفرنسية الباقية في تونس بعد معاهدة الاستقلال وجاء هذا الاقتراح نتيجة تواجد وحدات جيش التحرير الوطني بأعداد هائلة على التراب التونسي.⁽²⁾

من جهته طلب الرئيس الأمريكي "إيزنهاور"⁽³⁾ من "فليكس غايار" سحب القوات الفرنسية من تونس باستثناء قاعدة بترت، لأن الو.م.أ طلبت من تونس تحويل بترت إلى قاعدة للناثو أثناء اللقاء الذي جمع بين كاتب الدولة الأمريكي والوزير الفرنسي للشؤون الخارجية (Maurice Cauvede murville) هذا الأخير الذي أجابه بأن هذا الأمر غير مقبول بالنسبة لفرنسا لأن بترت خارج نطاق الناثو.⁽⁴⁾

أما بخصوص الرئيس التونسي "بورقيبة" فقد أدلى بتصريح الصحيفة الأسبوعية "ليكسبريس" الفرنسية بخصوص مسألة الجلاء فقال: "لقد لاحظتم أنني بصفتي رئيس دولة أمتنع دائما عن التدخل في المشاكل التي لا تعنيني والتي تتعلق بحالتكم الداخلية ولكنكم بالرغم من ذلك تدفعوننا إلى التدخل في شؤونكم. فأنا أعلم مثلا أن القوات الفرنسية المرابطة بتونس لا ترغب إلا في الجلاء عن أرضنا، كما أن الموظفين السامين متفقون في أغلب الأحيان ولكنهم ماذا يفعلون مع

(1) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 42.

(2) بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية...، مرجع سابق، ص، ص 244، 245.

(3) بعث "إيزنهاور" رسالة إلى "فليكس غايار" يطلب منه الاستعجال في الموافقة على توصيات البعثة وتفهم موقف تونس من الثوار الجزائريين، وقد أرسلت هذه البعثة بعد أحداث ساقية سيدي يوسف، لكن الجمعية الوطنية رفضت الإنفاق الذي أعدته بعثة المساعي الودية. ينظر: روبرت بوكميلر: مرجع سابق، ص 86.

(4) نفسه، ص - ص 86 - 89.

ذلك؟ إنهم يأتوننا لا ليقولوا لنا أننا مخطئون ولكن ليؤكدوا لنا أنه من الضروري مساندة الرأي العام والآن مع ديغول سيقضي الأمر بيننا وبينه في ظرف أسابيع وربما في بضعة أيام، إننا نتنظر شيئا ولذا لن يخيب لنا أمل لأننا فقدنا عادة إنتظار رأي من فرنسا وقد رأيت أنه ربما كان الرجل الوحيد بفرنسا الذي يمكن لنا الإعتماد على كلمته" (1)

وأضاف قائلاً: " إن تونس التي هي عضو في هيئة الأمم المتحدة لم تعد تقبل بعد عامين ونصف من الإستقلال وجود قوات أجنبية فوق ترابها . إن مجرد تخيل هذا الأمر لمن المزعجات إننا اليوم أصبحنا بعيدين عن بعضنا . وإذا أردتم أن تعود المياه إلى مجاريها فإنه يتحتم عليكم أن تحدثو إنقلابا عميقا في مناهجكم وفي وسائلكم العملية وفي مشاريعكم وخاصة في نفوسكم ..." (2)

كما أكد بورقيبة في خطابه عن عدم تقبل الفرنسيين لفكرة الإستقلال تونس وإسترجاع سيادتها، لأنهم يحتفظون بقواتهم على أرض تونس بدعوى " الدفاع المشترك وبامتيازهم بدعوى " التعاون " وهذا مناف لمبدأ الإستقلال والتعاون الحر.

وتطرق بورقيبة إلى القضية الجزائرية على أساس أنها عكرت صفو العلاقات الفرنسية - التونسية وأنها تطورت بسرعة وأخذت حيزا كبيرا على الساحة الدولية حيث قال: " ألم نحاول مدة عامين طويلين أي من سنة 1954 إلى 1956 ألم نحاول أن نساعد فرنسا بجميع الوسائل لتتغلب على مشاكلها وخاصة لتنتهي إلى تسوية القضية الجزائرية ؟ من مشروع الإجتماع مع بن بلة إلى عرض الوساطة التونسية المغربية، ألم نقوم بالمستحيلات لنبقى على الحياد ولننقذ إمكانيات التعاون مع فرنسا وذلك رغم غضب رأينا العام ؟ فيماذا جازتنا فرنسا على تلك الجهود ؟ إنها لم تعترف لنا بالجميل." ويضيف قائلاً: " وفي كل شهر تدخل القضية الجزائرية طورا جديدا من الخطورة ومن الإشكال الدولي بحيث أصبحنا كلنا عاجزين عن مواجهتها وتتبع خطاها بنفس السرعة" (3)

(1) عبد الله شريط: مرجع سابق، ج1، 1958، ص 76 .

(2) نفسه، ص 80 .

(3) نفسه، ص، ص 81، 82.

وبلهجة حادة ختم تصريحه قائلاً: " كيف تريدون أن أثق بكم وأن تقبل الجماهير بوجود عساكركم بعدما جرى في الساقية وبعد كل ما صنعتموه في الجزائر، أن الخطوة الوحيدة التي بقيت عليكم هي أن تغادروا البلاد توالاً لأنني لن أتحمّل التفاوض معكم تحت ضغط جنودكم..." (1)

وبعد وصول ديغول إلى السلطة بعد أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر، أراد عزل الثورة الجزائرية وذلك بتقديم تنازلات لصالح تونس فوافق يوم 17 جوان 1958 على توقيع إتفاق حول جلاء القوات الفرنسية من كل التراب التونسي باستثناء بترت، (2) وذلك في أجل لا يتعدى أربعة أشهر، ووافق على مناقشة الوضع الخاص بترت، وعبر دالاس عن سعادته قائلاً: " يوجد أكثر من أمل في مستقبل فرنسا مما لم يحصل منذ مدة بعيدة" (3) ففي أقل من ستة أشهر تمت عملية إجلاء القوات الفرنسية من تونس ماعدا بترت دون أي إتفاق فرنسي تونسي، لتقع في الأخير أحداث بترت حسب خطة إستراتيجية نجحت في تطبيقها بسبب الحساسيات الموجودة بين بورقوية وديغول التي أدت إلى هذه المأساة التي كانت بالإمكان تجنبها (4).

فما هو سبب تمسك فرنسا بترت دون سواها من الأماكن التونسية؟ وماهي الأسباب التي أدت إلى أحداث بترت سنة 1961؟ وماهي النتائج المترتبة عنها وكيف تمت معالجة هذه المشكلة؟

4. أزمة بترت 1961:

1.4. أهمية بترت:

أصبحت بترت تحتل موقعا هاما في الإستراتيجية العسكرية الفرنسية بحكم موقعها (5) إذ كانت أحد الأسباب المشجعة لإحتلال تونس سنة 1881، وقد صرح " جول فيري (Jules) "

(1) عبد الله شريط: مرجع سابق، ج2، 1958، ص 86 . للإطلاع عن نص التصريح كاملا أنظر الصفحات من 73 إلى 86 من المرجع نفسه .

(2) عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 34 .

(3) روبرت بوكميلر: مرجع سابق، ص 89 .

(4) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص، ص 41، 42.

(5) تنقسم إلى ثلاثة أقسام حيث يضم القسم الثالث (البحرية الداخلية) الترسانات وأحواض إصلاح السفن، ويصل عمق الماء إلى أكثر من 25 كيلو متر، مما يسهل عملية دخول السفن الكبيرة، وتتيح هذه القاعدة فرصة السيطرة على البحر المتوسط، وبإمكان أي دولة أن تحولها إلى قاعدة لغزو=

(ferry) وهو بصدد القيام بفسحة لبحيرة بتزرت يوم 23 أبريل 1887، قائلا: " إن هذه البحيرة تساوي بمفردها إمتلاك تونس برمتها، إن أحكمت قبضتي على تونس، لكي أظفر ببتزرت " (1)، فليس هناك من يجهل أن حول فيري اليقظ لم يحتل تونس إلا من أجل سببين هامين هما:

1. منع إيطاليا من وضع يدها على تونس.

2. ضمان الحدود الجزائرية من كل تهديد أجنبي (2).

وزدادت مكانة بتزرت خلال الحرب العالمية الأولى والثانية مما دفع بفرنسا إلى عقد إتفاقية مع تونس بتاريخ 21 مارس 1942، وإعتبرت بموجبها بتزرت ومنشأها وتحصيناتها العسكرية ومياهها الإقليمية تحت تصرف فرنسا وهي بذلك تكون خارج التراب التونسي اعتمادا على مبدأ " L'esctraterritorialite"، وإعتبرها الفرنسيون ولاية بحيرة فرنسية " Préfecture maritime français" وهي تغطي أكثر من 600 كم²، وأصبحت بتزرت تحتل موقعا إستراتيجيا في الخريطة الجيو - العسكرية الفرنسية منذ 1950، وإزدادت أهمية أكثر بعد إندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، وأصبحت قاعدة بتزرت تلعب دورا إستراتيجيا ولوجستيا وعسكريا في العمليات الحربية التي تقوم بها السلطات الإستعمارية ضد تونس والجزائر. (3)

ونظرا لأهمية قاعدة بتزرت وتمسك الفرنسيين بها، فقد ساندتهم الحلف الأطلسي وأعلن إستعداده لإنفاق مبلغ عشرة مليارات فرنك فرنسي وقصد إحداث مشاريع عسكرية لتدعيم مكانة القاعدة، وذلك شرط الإتفاق مع التونسيين، ودخلت فرنسا في مفاوضات مع الحكومة التونسية عارضة عليها مقترحا لكراء القاعدة بمبلغ قدره أربعة عشر مليار فرنك، بالإضافة إلى إمتيازات أخرى على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والإقتصادي (4) وكان بورقيبة هو الآخر قد عرض فكرة الإكتراء

=أوروبا ككل، وهذا ما يفسر تمسك فرنسا بها حتى بعد إستقلال تونس . ينظر: مسعود الجزائري: مشاريع ديغول في الجزائر، كتب قومية:

الكتاب 26، دط، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة، ص، ص 29، 30.

(1) حبيب حسن اللولب: "بتزرت والثورة الجزائرية (1954 - 1962)"، مجلة متون، العدد2، المجلد العاشر، 1 ديسمبر 2018، ص 168 .

(2) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج1، 1956، ص، ص 324، 325.

(3) حبيب حسن اللولب: بتزرت والثورة.....، مرجع سابق، ص، ص 168، 169 .

(4) نفسه، ص 171 .

على الحلف الأطلسي، وبقيت تحت تصرف الحلف لأن الفرنسيين قبل تجهيزها إشتراطوا على الحكومة التونسية بأن تبقى بين أيدي الفرنسيين وحدهم، ووضع قانون خاص بها⁽¹⁾ ووصل الأمر بالسلطات الفرنسية إلى طرد أربعين مريضا تونسيا من مستشفى البحرية الفرنسية بممزل بورقيبة بالرغم من الإتفاقية المبرمة مع كتابة الدولة للصحة التونسية والتي تنص على إيواء مرضى ولاية بتزرت،⁽²⁾ وهذا مايدل على مدى تمسك الفرنسيين بتزرت.

2.4. أسباب أزمة بتزرت :

وقد أثرت قضية بتزرت بعد حادثة ساقية سيدي يوسف ليعلن بعدها بورقيبة مباشرة يوم 12 فيفري 1958 عن منع دخول أي سفينة حربية إلى ميناء بتزرت، وفي يوم 14 فيفري من نفس السنة تمت المصادقة من طرف مجلس النواب على قانون ألغى معاهدة سنة 1942 والتي تنص على أن " بتزرت ميناء فرنسا لا يشكل جزءا من التراب التونسي " وفي يوم 20 فيفري أكدت الحكومة الفرنسية أن " بتزرت سوف تظل ميناء فرنسيا مهما كان الأمر ولا تنازل عنه أو ضمه إلى منظمة حلف شمال الأطلسي "⁽³⁾ وأكد على ذلك وزير الدفاع الفرنسي بتاريخ 19 أفريل 1959 حيث قال: " يجب الترسخ والتمركز في بتزرت "

وفي 17 فيفري 1959 صرح بورقيبة أنه بالإمكان التخلي عن بتزرت مؤقتا مقابل السلام في الجزائر وهذا مما جاء في تصريحه: " إن البديل الوحيد للتخلي عن بتزرت يتمثل في السلم وفي حل المسألة الجزائرية بطرق تفاوضية وذلك يمثل بالنسبة لفرنسا في شمال إفريقيا سلاما متينا يصبح فيه المغرب العربي أرض تعاون مع فرنسا والعالم الغربي "،⁽⁴⁾ في ذات السياق ألقى ديغول هو الآخر خطابا يتنازل فيه عن بتزرت لصالح فرنسا مقابل الاعتراف باستقلال الجزائر حيث قال: " نحن نعتبر اليوم إيجاد حل لقضية بتزرت يكون تنازلا منا لفائدة فرنسا بشرط أن تقبل الحكومة

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج 1، 1956، ص 325 .

(2) حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 268 .

(3) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 45 .

(4) نفسه، ص، ص 45، 46.

الفرنسية بحل قضية الجزائر على أساس الإستقلال، فإذا كنا نستطيع إعانة إخواننا الجزائريين بفضل بترت فنحن مستعدون بقبول الحل الوسط الذي يكون من نتائجه وضع حد للحرب الجزائرية من جهة والتعجيل بتحقيق وحدة شمال إفريقيا وأن هذا العرض قائما حتى يوم 17 جوان 1959 " (1)

وهو التاريخ الذي حدده بورقيبة كأقصى أجل لتنفيذ عرضه، وأمام صمت السلطات الفرنسية صرح في نفس التاريخ قائلا: " لقد إنقضى الأجل يوم أمس، وعليه فإنني أعلن رسميا أننا نسحب العرض المتعلق بمبادلة بترت بالسلم في الجزائر " (2)

لقد كانت المرحلة الأولى لمحاولة فرض الإنسحاب للقوات الفرنسية منذ 4 جانفي إلى 5 فيفري 1960، وهي مرحلة مهمة لأنها ستوضح المعركة الحقيقية لبترت في 19 جويلية 1961، فالحكومة التونسية ومنذ سنة 1956 إلى سنة 1959 إتخذت عدة قرارات من أجل الإنسحاب من بترت، وقد قدم طلب الإنسحاب رسميا بصفة شفوية يوم 4 جانفي 1960 من طرف "صادق مقدم وزير الخارجية التونسي إلى بوانيه (J.M. Boegner) سفير فرنسا بتونس، ليحييه هذا الأخير إجابة سلبية" (3)، وقد أكد هذا الطلب الرئيس بورقيبة في خطاب له يوم 25 جانفي 1960، كما بعث لفرنسا مذكرة مع سفيرها بخصوص هذا الموضوع وردت عليه الحكومة الفرنسية بتاريخ 6 فيفري وصرح بورقيبة قائلا: " أجابت فرنسا بمذكرة تدعو إلى مناقشات، ولن تقدم تونس على المواجهة إلا بعد نفاذ جميع الوسائل السلمية "، كما أوضح يوم 7 أفريل أمام مجلس النواب أن فرنسا تعهدت بأنها لغاية أكتوبر 1960 لن تبقى في بترت إلا القوات اللازمة لتسيير شؤون القاعدة (4) حيث قال: " إن الجانب الفرنسي يؤكد أنه باق في بترت ما لم يتم الإتفاق فهل هذا من المنطق السليم في شيء؟ وبالإضافة إلى ذلك فإن إحدى الرسائل المتبادلة والصادرة من الطرف الفرنسي أكدت أن فرنسا لاتنوي إبقاء أي جندي من جنودها مرابطا بتراب الجمهورية التونسية

(1) حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة...، مرجع سابق، ص 438، 439.

(2) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 46.

(3) بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية التونسية....، مرجع سابق، ص 264، 265.

(4) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 47.

بدون موافقة الحكومة التونسية ولذلك فإن لي أن أتساءل ما الذي يبرر الآن بقاء جيوش فرنسا وسلطتها وبدلتها العسكرية وعلمها في بترت ؟ إنها القوة الغاشمة وهو الفهم المتلوي المدلول كلمات وردت في رسالة ترمي إلى تأجيل في النظر وفتح المفاوضات عسى أن تصل إلى إتفاق وقيتي" (1)، وحدد بورقيبة تاريخ 8 فيفري 1960 تاريخاً للمعركة في حال رفضت فرنسا جلاء قواتها من تونس، وكان السبب الرئيسي وراء هذه الخطوة هو إتفاق 22 ديسمبر 1959 بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في الرباط، حيث حددت هذه الأخيرة موعداً لإنسحاب قواتها من المغرب والذي سيكون نهاية سنة 1963، (2) وما زاد الطين بلة هو توقيع المغرب وفرنسا لإتفاق يوم 1 سبتمبر 1960 ينص على إنسحاب القوات الفرنسية من المغرب قبل 2 ماي 1961 وهذا ما أزعج بورقيبة، وقامت وزارة الخارجية التونسية بإرسال مذكرة للحكومة الفرنسية لدعوتها للتفاوض والإقرار بمبدأ الجلاء. (3)

وبتطور الثورة الجزائرية بعد أن أعلن الجنرال ديغول بتاريخ 4 نوفمبر 1960 عن تنظيم إستفتاء بخصوص القضية الجزائرية حول السماح لديغول بحل القضية الجزائرية، والذي نظم يوم 8 جانفي 1961 وكان ناجحاً، حيث صوت 75% من الناخبين حول الموضوع، مما يجعل السلطات الفرنسية تهتم بالقضية الجزائرية والتي حالت دون مناقشة مسألة الجلاء عن بترت (4).

وفي إطار حل القضية الجزائرية، ضغطت الحكومة المؤقتة على فرنسا بخصوص المطالب التونسية في الصحراء الجزائرية، وبعدها إتفقا الطرفان الجزائري والتونسي على أن قضية الصحراء لايمكن حلها إلا في إطار دولة جزائرية مستقلة، فواصلت الحكومة التونسية ضغطها على فرنسا للجلاء عن بترت فخلال زيارة الرئيس بورقيبة لباريس في 01 فيفري 1960 أين إتقى بالجنرال

(1) طاعة سعد: "أزمة بترت التونسية 1961 من خلال جريدة المجاهد الجزائرية"، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد 1، المجلد 8، جوان 2017، ص 91، 92.

(2) بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية.....، مرجع سابق، ص 265.

(3) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 48.

(4) بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية.....، مرجع سابق، ص 266.

ديغول بـ " رامبويي"⁽¹⁾ (Rambouillet) " حيث أقام الجنرال حفلا دبلوماسيا، وكان برفقته الوزير الأول " ميشيل دوبري " ووزير الخارجية " موريس كوف دي ميرفيل "،⁽²⁾ وقد أراد بورقيبة إستغلال الظروف ليحصل على بعض التنازلات من فرنسا بخصوص الصحراء الجزائرية، وتستفيد تونس كذلك من مراجعة حدود الصحراء وضمها مراقبة تونسية للمناطق البترولية، لكن ديغول رفض ذلك وأجابه بأن مصير ثروات باطن الصحراء الجزائرية ستحل بعد إستقلال الجزائر باتفاقية تشارك فيها الدول المجاورة وهي: تونس، المغرب، مالي، النيجر، تشاد، كما إعتبر أن أي تنازل لتونس سيحدد طموحات المغرب في تندوف وكولومب بشار.⁽³⁾

لقد كانت مساعي بورقيبة الحقيقية في هذه المقابلة هو الحصول على مكاسب إقليمية في الصحراء الجزائرية، وليس المطالبة ببترت، فمطلبه هذا كان يستعمله كورقة ضغط فقط وستعود قاعدة تونسية في يوم من الأيام إذ أجاب ديغول بهذا الشأن: " إنني آخذ علما بذلك بطيبة خاطر ولذلك لا أصر على إيجاد حل فوري لهذه القضية." ⁽⁴⁾

أما بالنسبة للجنرال ديغول فقد كانت نواياه الحقيقية أنه لا يريد التنازل عن بترت، ولا توزيع الصحراء الجزائرية، إذ أجاب الرئيس بورقيبة عن طلبه بشأن بترت قائلا: " ... وعلى أية حال فإن هذا الوضع لن يدوم طويلا ذلك أنه في الصراع الدولي الراهن لا تشمل أحكام الحلف الأطلسي إقليم تونس التي ترغب في الحياد، لذلك ليس في وسع فرنسا أن تترك تحت قبضة العدو هذه القاعدة التي يعد موقعها في قلب المتوسط ذا أهمية إستراتيجية كبيرة نحن بصدد تزويد أنفسنا بالسلاح النووي، وعندما نحصل على قنابل منه سنحصل بشكل خاص على ما يضمن لنا تفادي ما يمكن أن يحصل في بترت بعد مغادرتنا إياه، ويمكن أن تتأكد أننا سنسحب

(1) عسال نور الدين: "تونس ومسألة الحدود مع الجزائر أثناء الثورة التحريرية 1954 - 1962"، مجلة آفاق فكرية، العدد 9، المجلد 04، أكتوبر

2018، ص 17 .

(2) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 50 .

(3) عسال نور الدين: مرجع سابق، ص 17 .

(4) نفسه، ص 17

منها في غضون عام واحد " (1)، لكننا نجد في مقابل ذلك أن السلطات الفرنسية قامت بتعزيز تواجدها بالمنطقة وذلك برفع تعداد جنودها إلى ست مائة جندي من جنود المظلات والكومندوس والذين تم نقلهم من الحدود الجزائرية المغربية إلى بترت، وثمانية عشر طائرة وجزء من الأسطول الفرنسي، وأرسلت مرة أخرى ثمان مائة جندي من المظلات. (2) وهذا ما يؤكد نوايا فرنسا أنها لا تريد الجلاء من بترت

3.4. حدوث الأزمة:

بعدما تأكد بورقيبة من فشل مساعيه طالب بتاريخ 27 فيفري 1961 بجلاء القوات الفرنسية من بترت، لكن الجنرال ديغول رفض ذلك مبررا أن قاعدة بترت هي نقطة إستراتيجية بالنسبة لفرنسا في البحر المتوسط، وبالرغم من ذلك جدد بورقيبة طلبه (3) يوم 5 جويلية من نفس السنة، ولكن هذه المرة أضافا مطلباً آخر يتمثل في تعديل الحدود بين الصحراء وجنوب تونس معتبرا أن هناك خطفا تاريخيا في ترسيم الحدود التونسية الجزائرية فرفض ديغول هذه المطالب مرة أخرى (4). لقد تقدم بورقيبة بمطالبه الحدودية متناسيا ردة فعل الجزائر، لأن الحكومة المؤقتة الجزائرية وبعد علمها بأطماع بورقيبة والتي ظهرت جليا في لقاء رامبويي أرسلت مذكرة دبلوماسية إلى الدول الإفريقية تؤكد فيها أن أي تعديل للحدود لا يكون إلا مع الجزائر المستقلة. بعد ذلك إنعقد إجتماع ضم وزراء تونسيين وجزائريين ليتوصلوا إلى إتفاق مفاده أن مشكلة الحدود هي مشكلة جزائرية تونسية وتقوم الحكومة التونسية بإبلاغ السلطات الفرنسية بذلك، (5) كما أصدر الديوان السياسي للحزب الدستوري من جهته بيانا تاريخيا 4 جويلية 1961 يقر فيه بضرورة إسترجاع بترت، وقد أعلن عن هذا القرار "عبد المجيد شاکر" وأكد حول ضرورة تطهير البلاد من الوجود

(1) بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية، مرجع سابق، ص، ص 266، 267.

(2) حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة، مرجع سابق، ج2، ص 239.

(3) يذكر ديغول في مذكراته أن بورقيبة أرسل المذكرة يوم 6 جويلية وهي تحمل تهديدا للسلطات الفرنسية. ينظر: الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص 131.

(4) عسال نور الدين: مرجع سابق، ص، ص 17، 18.

(5) محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص 400.

الأجنبي، وإنطلاق عمليات التعبئة لتحقيق الجلاء عن بترت⁽¹⁾ من جهته قرر الحبيب بورقيبة خوض معركة الجلاء بمساعدة الشعب التونسي وذلك من خلال البيان الذي وجهه إلى الجماهير التونسية بتاريخ 14 جويلية 1961 حيث قال: "نحن مازلنا على رأينا من أنه إذا تم التخلص من الإحتلال الأجنبي، فأنا على إستعداد للتفاهم والتعاون، وأن الجلاء التام الكامل الناتج من شأنه أن يسهل ويقوي فاعلية التعاون ويمكننا من فرص أكثر وإمكانيات لا سبيل لإدراكها، إذا كانت القلوب لا يغمرها الصفاء ولا تكون القلوب صافية إلا إذا تخلصت السيادة التونسية من جميع مخلفات العهد البائد وإذا تحرر التراب التونسي من الإحتلال الفرنسي وعليه فقد قررنا هذه المرة البدء في معركة الجلاء وعدم الإستعداد لتأجيلها ما حدث في جانفي 1960، أو توقيف تيار الشعب وحماسه أو إلغاء الخطط المسطرة إلى أن يجلو آخر جندي من الجيوش الفرنسية عن التراب التونسي" لذلك قامت الحكومة الفرنسية بتجهيز قواتها المتواجدة في تونس منذ شهر فيفري 1960 تحسبا لأي هجوم محتمل⁽²⁾ ليتجه الرئيس بورقيبة إلى واشنطن في ماي 1961 ليطلب منها إقناع فرنسا بسحب قواتها من بترت لكن الحكومة الفرنسية أمرت بتوسيع مهام الطيران في قاعدة "سيدي أحمد" ببترت، وأمر بورقيبة السلطات بوقف الأعمال، إلا أن الأدميرال الفرنسي رفض ورد بإنذار لمدة 48 ساعة، وفي حالة عدم إستئناف الأعمال فالحل سيكون بالقوة،⁽³⁾ فاتجه بورقيبة بأنظاره إلى الجزائر وبعد فشل مفاوضات إيفيان الأولى (20 ماي - 13 جوان 1961) أصبح متخوفا من تمديد الحرب في الجزائر، فكان ينظر حل القضية الجزائرية من أجل إعلان مشاكل بلاده المتمثلة في الجلاء عن بترت وتعديل الحدود بين الصحراء الجزائرية والجنوب التونسي، فأعلن في خطاب له بتاريخ 17 جويلية 1961 أنه لا يريد تأجيل قضية بترت حيث قال: "..... جريدة فرنسية أخرى أعلنت أن بورقيبة وديغول إتفقا على تأجيل تسوية مشكل بترت حتى حل القضية الجزائرية إني أصرح بأي ضد هذه التصريحات لقد أكد لي، في وسط محادثتنا بأنه

(1) محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص، 395 .

(2) طاعة سعد: مرجع سابق، ص، 91، 92 .

(3) الصافي سعيد: مرجع سابق، ص، 240، 241 .

سوف يمنح الإستقلال للجزائر . ولقد طلبت منه تطبيق هذا المبدأ على بترت وحتى أنني أقدمت إقليم الجنوب، لكن ديغول كان صامتا بشأن كل هذا (1) " أمام هذا التعنت من قبل السلطات الفرنسية أمر بورقيبة بالهجوم على قاعدة بترت واسترجاعها بالقوة .

4.4. الهجوم على بترت ونتائجه:

في 18 جويلية 1961 أمر بورقيبة بالهجوم على الميناء وساعدهم في ذلك متطوعين من حزب الدستور، وتم قطع الطرق المؤدية إلى المرفأ ومحاصرة منشآت القاعدة خاصة المطار، وفي نفس الوقت حاصرت فرقة تونسية " غار الحمل " وهو مركز فرنسي في الصحراء الجزائرية وإحتلت الموقع المعروف باسم " الحد 233 "، وقد إستغل بورقيبة الوضع العام خاصة باقتراب محادثات لوغران ليضع باريس أمام الأمر الواقع وتدرج القضية ضمن جدول المفاوضات، وهكذا تتحقق مطالبه ويحصل على الأراضي النفطية (2)، كما ساعده الشعب التونسي في هذا الهجوم حيث خرج حوالي 15 ألف مواطن من الرجال والنساء كان أغلبهم مسلحين (3) وكان رد فرنسا هذه المرة كعادتها حيث قال ديغول " رغم تصميمي على إنقاذ بلدنا من مشاكلها في الخارج، ورغم ما أبديته من مجاملة ومسالمة إزاء تونس فإنني لا أقبل قط عدم مراعاة إحترام فرنسا ولذلك كان ردي العسكري قاسيا وسريعا" (4)، فبواسطة المظليين إستطاعت القوات الفرنسية إسترجاع المطار يوم 19 جويلية وفك الحصار بقيادة الأميرال " آمان " أمر القاعدة، وتم أيضا فك الحصار على مركز " غار الحمل " (5)، ونفذت فرنسا جريمتها متناسية أن تونس دولة مستقلة ذات سيادة وأن الوجود الفرنسي غير شرعي، فنفذت الطائرات الفرنسية غارة على بترت، وقصفت المدينة والقرى المجاورة بالقنابل، إضافة إلى ذلك تم قصف المدينة بمدافع البواخر الحربية، وقتل الأبرياء والمتظاهرين العزل والمتطوعين المرابطين بالسدود والحواجز من طرف جنود من فيلق المظلات تحت

(1) بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية، مرجع سابق، ص 268 .

(2) الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص 131 .

(3) بوقريوة لمياء: العلاقات...، مرجع سابق، ص 268 .

(4) الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص 131.

(5) نفسه، ص 132 .

حماية الدبابات، وإستعملت الأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا، تلك هي الصورة الشنيعة للعدوان الفرنسي⁽¹⁾ كانت حصيلة هذا الإعتداء 600 جريح من بينهم 100 جريح في حالة خطيرة وسلمت القوات الفرنسية بعد ظهر 21 جويلية 1961 إلى السلطات التونسية بممزل بورقيبة 150 شهيدا أسروا ليلة 20 جويلية ليتم إعدامهم بعد ذلك من طرف جنود الجيش الفرنسي، وتشير إحصاءات أخرى أن حصيلة هذا الإعتداء قدرت ب 670 شهيدا، و 1155 جريحا، لكن رئيس بلدية بتزرت السابق " رشيد تراس " صرح بأن هناك ما بين 5 آلاف و 6 آلاف شهيد باعتباره كان حاضرا أثناء وقوع الحادثة.⁽²⁾

أما ديغول فقد ذكر بأن تونس قد كلفها هذا العدوان أكثر من 700 قتيل و 800 سجين وعدة آلاف من الجرحى أما الجانب الفرنسي فقد قتل 27 قتيل فقط⁽³⁾. وفي تصريح للصحافة أدلى به الرئيس بورقيبة أعطى أرقاما لنتائج العدوان الفرنسي على بتزرت حيث قال: " إنه يوم 20 جويلية 1961 إستشهد عشرون مواطنا بممزل بورقيبة وأصيب عدد آخر بجروح وسقط كذلك بممزل حميل أحد عشر عوننا من الحرس الوطني شهيدا، كما جاء في جريدة العمل، أن هنالك فرقة من الجنود التونسيون تتكون من مائة وثلاثين جنديا ليست لنا أخبار عنهم⁽⁴⁾ " فقد كانت الحصيلة ثقيلة لأن العدوان الفرنسي كان برا بحرا وجوا، وإستعملت فيها مختلف الأسلحة بما فيها الكيماوية المحرمة دوليا.

5.4. بعض المواقف الدولية من الأزمة:

خسر الرئيس بورقيبة نتيجة هذا العدوان ثقة ديغول وهو المعروف بميله الغربية كما خسر ثقة جبهة التحرير الوطني لكن هذه الأخيرة كان لها موقف مغاير وبالنسبة لبورقيبة فقد قال عنه

(1) حبيب حسن اللولب: بتزرت والثورة، مرجع سابق، ص 173 .

(2) حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة، مرجع سابق، ج2، ص، ص 243، 244 .

(3) الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص 132 .

(4) حبيب حسن اللولب: بتزرت والثورة، مرجع سابق، ص 174 .

ديغول: " ولم يبق للرئيس الحبيب بورقيبة سوى أن يعد خطأه وإخفاقه بمثابة خسارة لاتعوض وسينسأهما عندما يندمل الجرح الذي أصاب الصداقة بين تونس وفرنسا".

أما بالنسبة للأحزاب الفرنسية فاستنكرت حملة ديغول العسكرية على بتزرت وطالبت بفتح مفاوضات مع تونس كما تدخلت من جهتها الأمم المتحدة بواسطة أمينها العام "داغ همر شولد" الذي وقف إلى جانب تونس وذلك بزيارته للرئيس الحبيب بورقيبة، ثم توجه إلى بتزرت يوم 26 جويلية بعد توقف القتال، وقد وقف الأميرال "أمان" إستقباله،⁽¹⁾ لكن عندما طرحت قضية بتزرت أمام مجلس الأمن كان موقف الحكومة الأمريكية إلى جانب الحكومة الفرنسية وضد تونس وعند مطالبة تونس بعقد دورة إستثنائية لهيئة الأمم المتحدة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تبذل جهودها لمنع تونس من الحصول على خمسين صوتا الضرورية لدعوة الجمعية العامة، لكن نجحت تونس في مسعاها وإستطاعت إدراج قضية بتزرت على مستوى هيئة الأمم المتحدة وذلك بفضل ضغط دول التضامن الأفرو آسيوي أما المشهد السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية فكان مختلفا في الظاهر، فقد تم إظهار الرئيس "كينيدي" بمظهر المنقذ للشعوب الضعيفة والقاهر للإمبراطوريات الإستعمارية، لكن الصحف كشفت عكس ذلك، إذ أن كل المقالات التي كتب بخصوص هذا الموضوع هاجمت الحكومة التونسية والرئيس بورقيبة.⁽²⁾

وعقب الإعتداء بيوم واحد عرضت الحكومة الجزائرية المؤقتة مساعدتها على تونس بتوفير كل إمكانياتها المادية والبشرية لمواجهة القوات الفرنسية، وقد أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة رسميا عن موقفها المساند لتونس بالرغم من أنها على طاولة المفاوضات مع فرنسا،⁽³⁾ وتضامنت الجزائر حكومة وشعبا مع تونس الشقيقة، ونلمس ذلك من خلال البرقية التي أرسلها "فرحات عباس"⁽⁴⁾

(1) الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص، ص 132، 133.

(2) طاعة سعد: مرجع سابق، ص، ص 97، 98.

(3) مريم صغير: مرجع سابق، ص 145.

(4) ولد في 101899/24 بجيجل درس في جيجل ثم سكيكدة ثم قسنطينة، تحصل على البكالوريا سنة 1921، التحق بجامعة الجزائر ليتابع دراسته في الصيدلة، انتخب سنة 1921، التحق بجامعة الطلبة المسلمين، أسس حزب الاتحاد الشعبي الجزائري سنة 1938، التحق بالثورة الجزائرية =

رئيس الحكومة المؤقتة إلى الرئيس بورقيبة وهذا نصها: " أمام الإعتداء السافر الذي كان ضحيته الشعب التونسي بترت، نؤكد لكم تضامننا معكم، وأنا نستنكر مرة أخرى هذه الجريمة الإستعمارية الجديدة، كما أننا متيقنون من أن الشعب التونسي الشقيق سيخرج من هذه المنحة منتصرا"، كما نشرت الحكومة المؤقتة بيانا عبرت فيه عن تضامننا مع تونس معتبرة أن المعركة واحدة ضد الإستعمار الفرنسي وتدعو إلى تضافر الجهود لهزيمة العدو، وأصدرت الحكومة المؤقتة تعليمات للجزائريين المقيمين في البلاد التونسية لتسجيل أسمائهم في قائمة المتطوعين للقيام بالأعمال المقررة من طرف الحكومة التونسية بترت.

وقد تقدم الرئيس بورقيبة بشكره وإمتنانه للحكومة المؤقتة في برقية أرسلها إلى " فرحات عباس " وهذا ما جاء فيها: " لقد تأثرت شديداً بالتأثر للبرقية التي تفضلتم بتوجيهها إلي باسمي الخاص وباسم الحكومة والشعب التونسي أعبر لكم عن أحر تشكراي لتضامنكم معنا في المعركة التي نخوضها لتحرير كامل ترابنا الوطني "....⁽¹⁾ وصرح محمد يزيد⁽²⁾ وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم السبت 22 جويلية بتصريح يدين فيه هذه الجريمة الإستعمارية وعبر عن تضامن الجزائر مع تونس، وسجلت بدورها المنظمات الجزائرية الخاصة بالعمال والطلبة والشباب والنساء الجزائريات موقفها التضامني مع تونس في موقفها المطالب بتحرير بترت.⁽³⁾

نلاحظ أن موقف الجزائر ثابت وصامد وفق مبادئ أول نوفمبر فهي دائما تساند تونس في أزمتها مع السلطات الفرنسية بالرغم من المواقف المعادية للثورة التي قامت بها تونس كإمضائها لاتفاقية إيجلي، منع دخول الأسلحة،..... فالجزائر سارعت لمساندة تونس بالرغم من أنها على طاولة المفاوضات دون أن تخشى من فرنسا، وقد كانت أزمة بترت من بين الأسباب التي أدت

= سنة 1955، وعين أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 ديسمبر 1958، توفي في 1985/12/24. انظر: محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص 25.

(1) حبيب حسن اللولب: بترت والثورة.....، مرجع سابق، ص 176 .

(2) من مواليد البلدية سنة 1923، إلتحق بحزب الشعب الجزائري سنة 1943 ناضل في صفوف الحركة الطلابية بفرنسا مع إتحاد الطلبة المسلمين الشمال الإفريقي، عين مسؤول في وزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة 1958 - 1962، تقلد عدة مناصب سامية بعد الإستقلال. انظر: سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 138.

(3) محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص، ص 397، 398.

إلى توقف المفاوضات الجزائرية - الفرنسية . من جهة أخرى رفض قادة الثورة الجزائرية الربط بين القضيتين الجزائرية والتونسية، لأن قضية بترت كانت ذريعة للضغط على الحكومة المؤقتة وتحقيق مكاسب إقليمية في عمق الصحراء الجزائرية تقدر ب 30 ألف كلم²، وهذا ما أدركه قادة الثورة وعليه إستنكرت الحكومة المؤقتة أي إتفاق يبرم بين فرنسا وتونس بخصوص الجزائر، وفي نفس الوقت إعتبرت إسترجاع بترت أمرا شرعيا وهي على إستعداد لمساندتها حتى بعناصر جيش التحرير الوطني.⁽¹⁾

وإنتهت الأزمة عندما تقدم بورقيبة بشكوى لدى مجلس الأمن، وكسب القضية في 25 جوان 1961 حيث صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كان يرأسها المنجي سليم لصالح الإنسحاب من بترت. لكن القوات الفرنسية لم تنسحب إلا في 15 أكتوبر 1963 في وقت حدده الجنرال ديغول⁽²⁾

وتواصلت عمليات قصف المدن التونسية من الجزائر والتي بدأتها يوم 11 أكتوبر 1961 بقصف مدينة هنشير الحمام، تلتها عملية قصف أخرى بتاريخ 17 أكتوبر من نفس السنة . كما شهدت سنة 1962 موجة أخرى من الإعتداءات الفرنسية على التراب التونسي حيث توغلت فرقة عسكرية فرنسية بتاريخ 22 فيفري 1962 في قرية عين أم صرع بالقرب من ساقية سيدي يوسف وأسفرت عن إستشهاد قائد الدورية التونسية.

وبتاريخ 25 فيفري 1962 شن الطيران الفرنسي هجوما جويا على منطقة هنشير بوغيز باستعمال أربع طائرات من نوع " B.26 " وتم إستهداف مركز " فجة الكحلة " بعين دارهم يوم 10 مارس 1962، وبعد يومين تم قصف مركز الحمام بغار الدماء. إن سياسة قصف المدن التونسية الحدودية لم تقطع رابطة التعاون بين الجزائر وتونس، فغيرت فرنسا سياستها هذه، بسياسة المداهمات والإعتقالات والإختطاف والقتل إلى غاية إستقلال الجزائر.⁽³⁾

(1) عسال نور الدين: مرجع سابق، ص 18 .

(2) بوقريوة لمياء: العلاقات الجزائرية، مرجع سابق، ص 269.

(3) حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة، مرجع سابق، ج2، ص - ص 251 - 255.

إن الثورة الجزائرية أثرت على مسار العلاقات الجزائرية المغربية والعلاقات المغربية الفرنسية فسرعت في إستقلال تونس والمغرب، ولكن لم يكتمل إستقلالهما إلا بعد إستقلال الجزائر. إن حرب بترت أدت إلى تدهور العلاقات الفرنسية - التونسية وازدادت توترا أكثر بسبب تأميم تونس لأراضي المستعمرين الفرنسيين سنة 1964، وفي نوفمبر 1965 إستدعى بورقيبة سفير فرنسا أثناء زيارته لموريتانيا وعبر له عن تقديره للجنرال ديغول ووصفه بـ "رجل التحرير وتصفية الإستعمار"، وفور عودة بورقيبة إلى تونس بعد جولته الإفريقية قدم "إدغارفور" كمبعوث خاص من الجنرال ديغول إلى تونس يوم 14 ديسمبر 1965 وتمت المصالحة بين البلدين وكتب ديغول في مذكراته عن بورقيبة مايلي: "إن بورقيبة لرجل ذو شأن، إنه لمناضل وسياسي ورئيس دولة تجاوزت إرادته القوية وطموحاته أبعاد بلاده" (1)

المطلب الثاني: السياسة الفرنسية إتجاه تونس في الميدان الإقتصادي:

إن إتساع الثورة الجزائرية وزيادة قوتها بعد مؤتمر الصومام سنة 1956 وزيادة تأثيرها على مسار السياسة الفرنسية في المنطقة المغربية وما عرفته فرنسا من أزمات سياسية داخلية أدت إلى تدهور علاقات فرنسا مع تونس والتي لجأت إلى ربط علاقات مع الو. م. أ، هذه الأخيرة التي إستغلت الوضع لملا الفراغ في المنطقة ومواجهة المد الشيوعي. (2)

1. قطع المساعدات الإقتصادية الفرنسية على تونس:

إن المجال الإقتصادي والمالي هو المجال الذي ظهر فيه التعايش بين تونس وفرنسا بشكل واضح، وعلاوة على ذلك تم الحفاظ على الروابط الأساسية في اتفاقية عام 1955 خاصة فيما يتعلق بالتجارة ففي سنة 1954، بلغت نسبة 44.7% من أصل 59 مليار واردات، وبالنسبة لصادرات تونس نحو فرنسا فقد بلغت 25.9% من مجموع 44.2 مليار وبالتالي فإن أكثر من 70% من تجارة تونس نحو فرنسا. (3)

(1) الطاهر بلخوجة: مصدر سابق، ص 17 .

(2) معمر العايب: مرجع سابق، ص، ص 71، 72 .

(3) Charles Debbasch, Op.cit, p94.

لقد صادق البرلمان الفرنسي على مبدأ إعانة مالية تعطيها فرنسا لتونس والمغرب وتقدر قيمتها بأربعون مليارا، وتتحمل فيها فرنسا بطبيعة الحال القسط الأكثر من المدفوعات في رؤوس الأموال الهامة، لأن فيها أرباحا بالدرجة الأولى وذلك حسب تصريح السيد "موريس فور" أمام مجلس الشيوخ الفرنسي، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تطوير العلاقات بين فرنسا وشمال إفريقيا،⁽¹⁾ وفي هذا الإطار استطاع السيد "الهادي نويرة" وزير المالية في الجمهورية التونسية أن يتحصل على الدفعة الأولى من المساعدات تقدر بـ "مليار ونصف" من خلال حضوره في الإجتماع الذي عقدته لجنة منطقة الفرنك في باريس.⁽²⁾

ومن جهتها أرادت الو. م. أ. تقديم مساعدات لتونس تتمثل في تقديم منحة من الجبوب للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها تونس لذا فالتحت الحكومة الفرنسية في هذا الموضوع لتكون هذه الأخيرة على علم بذلك.

وبالرغم من موافقة فرنسا على هذه الإعانة، إلا أنها إستاءت خوفا من أن تؤثر هذه المبادرة على سير المفاوضات الفرنسية - التونسية وتتأكد تونس من أنها تستطيع الحصول على مساعدة من أي دولة، لذا أعلن وزير الخارجية الفرنسية " كريستيان بينو " أن فرنسا سوف تقوم بتقديم مساعدات لتونس تقدر بخمسة آلاف طن من الحنطة شهريا ولمدة خمسة أشهر ليكون مجموعها خمسة وعشرون ألف طن وذلك لربط تونس مع فرنسا دون غيرها من الدول الأخرى.

وقد أعلمت فرنسا الو. م. أ. أن تقوم برفع درجة تمثيلها من قنصلية إلى مفوضية أو سفارة يعد " بادرة غير صديقة "، لكن الو. م. أ. واصلت جهودها بمساعدة بريطانيا لإقناع الحكومة الفرنسية على ربط علاقات تونسية - أمريكية وتأسيس سفارة بتونس وهو ما حصل بتاريخ 5 جوان 1956. وحول المساعدات الاقتصادية الأمريكية لتونس بعث السفير الأمريكي في باريس

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج3، 1957، ص 164 .

(2) نفسه، ص 163.

برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 20 جويلية يجربها بأن فرنسا لاتعارض فكرة تقديم المساعدات لتونس لكن لا بد أن تمنح بعد نهاية مفاوضات فرنسا مع تونس والمغرب.⁽¹⁾

ومن جانبها طلبت تونس رسميا من الإدارة الأمريكية بعض المساعدات الاقتصادية الأمريكية عن طريق التنسيق مع فرنسا، وزار بورقيبة واشنطن بتاريخ 21 نوفمبر 1956 وأجرى محادثات مع إيزنهاور، وشكره عن المساعدات التي منحتها الو. م. أ لتونس والمتمثلة في 45.000 طن من القمح كما تطرقا إلى القضية الجزائرية وحاوله إيجاد حل لها.⁽²⁾ وواعد الرئيس " إيزنهاور " الرئيس بورقيبة مساعدات مالية لا بأس بها كما نصحه بالإعتدال وأنه لن يتخلى على الوساطة بين تونس وفرنسا، وإذا فشل السيد " مور " في مهمته فإن خليفته السيد "همرشولد" الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة سيتولى هذه المهمة.⁽³⁾

وفي ذات السياق، قامت فرنسا في 20 ماي 1957 بوقف مساعداتها الاقتصادية لتونس عقابا لها على الهجمات التي قام بها الثوار الجزائريون إنطلاقا من التراب التونسي .⁽⁴⁾ وقد بلغت قيمة المعونة المالية بموجب مانصت عليه إتفاقية الإستقلال 15 مليار فرنك فرنسي سنويا، لكنها أجلت صب 2 مليار فرنك فرنسي لصالح الحكومة التونسية حسب الإتفاقية المالية ل 20 أفريل 1957، وبالرغم من أن " موريس فور " كاتب الدولة للشؤون المغربية والتونسية يرى ضرورة إستمرار تقديم هذه المساعدات لتونس بشرط حيادها إتجاه القضية الجزائرية وبالرغم من إقتراح بورقيبة لبروتوكول الحياد الذي عرضه على فرنسا سابقا بتاريخ 24 مارس 1957، إلا أن فرنسا أصرت على موقفها،⁽⁵⁾ وبقيت القروض مجمدة ولم تصل إلى تونس، وبتاريخ 30 ماي 1957

(1) ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص17.

(2) نفسه، ص، ص 17، 18.

(3) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج1، 1958، ص 10 .

(4) روبرت بوكميلر: مرجع سابق، ص 82.

(5) بوقريوة لمياء: تأثير الثورة، مرجع سابق، ص 47.

وعلى الساعة الثامنة ونصف مساء " أخير " موريس فور " السيد " المصمودي " سفير تونس بباريس بأن القروض الفرنسية ستبقى مجمدة نهائيا، وعلى تونس ألا تنتظرها. (1)

وزيادة على ذلك قامت فرنسا بتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، لكن بورقوية من جهته رفض تخفيض قيمة الدينار التونسي بل جعله متداولا على كل التراب التونسي كعملة رسمية وذلك بتاريخ 3 نوفمبر 1957 وذلك بعد خروج البنك المركزي التونسي عن الوصاية الفرنسية في أكتوبر 1957. (2)

إن إختيار الحكومة الفرنسية لتاريخ 30 ماي لم يكن صدفة، لأن " غي مولي " كان في مساء ذلك اليوم نفسه يواجه عملية تصويت على الثقة بحكومته وكان موقفه حرجا، وكان لا بد له أن يعطي ضمانات للنواب إزاء تونس، ومع ذلك فإن قطع الإعانة الاقتصادية عن تونس لم تنقذ " غي مولي " من السقوط كما كان يتوقع. (3)

2. الإعانة الاقتصادية الأمريكية لتونس:

إن قرار توقيف المساعدات الفرنسية لتونس كان قرارا مؤسفا في نظر الو . م . أ . حيث طلبت تونس منها أن تحل محل فرنسا في المجال الاقتصادي وبذلك حذرت واشنطن باريس: " إذا كانت الحكومة الأمريكية تفضل أن تستمر فرنسا في التكفل بمساعدة تونس فإنها لا يمكن أن تظل دوما صماء إزاء الطلبات التونسية " ويعود سبب مساعدة الو . م . أ لتونس لأن الحبيب بورقوية مناهض للشيوعية، وتعتبر تونس النموذج المثالي في هذا المجال ويمكن لها الحصول على بعض المنافع الاقتصادية بتحالفها مع الغرب، وإتهمت باريس واشنطن بمحاولة إستخلافها بالمنطقة، (4) خصوصا وأن بورقوية تحدث عن قطع تونس علاقاتها مع فرنسا بعد قرار قطع الإعانة المالية، كما تحدث بلهجة حادة وعنيفة عن تغيير سياسة تونس وإستبدالها تماما وتحدث في الخطاب نفسه عن الو.م.أ

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج1، 1957، ص 165 .

(2) بورقوية لمياء: تأثير الثورة، مرجع سابق، ص 47.

(3) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج3، 1957، ص 166 .

(4) روبرت بوكميلر: مرجع سابق، ص، ص 81، 82 .

وروسيا،⁽¹⁾ وهذا ما أتاح لتونس فرصة التحرر من الضغط الفرنسي وبلغت قيمة المساعدات الأمريكية⁽²⁾ ما بين سنتي 1957 - 1961 ما قيمته 2, 239 مليون دينار، منها حوالي 80% في شكل هبات و20% في شكل قروض⁽³⁾، وأوضحت الخارجية الأمريكية بأن المساعدات الأمريكية الإقتصادية والتقنية ستتخذ الصفة القانونية،⁽⁴⁾ ولتحقيق ذلك ولإدخال تونس المعسكر الغربي وضمان عدم إنحيازها مع التيار الشيوعي ولتحقيق إنتصارها ضد روسيا في حربها الباردة أصدر الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور (1953 - 1961) مبدأه المعروف باسمه - مبدأ إيزنهاور "بتاريخ 5 جانفي 1957، وهو صورة مصغرة لمشروع مارشال، وهو مشروع إقتصادي في ظاهره، يهدف حقيقة إلى إبعاد المنطقة العربية من دائرة الإتحاد السوفياتي⁽⁵⁾ " وتضمن عرضا لإستراتيجية أمريكية جديدة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط ومنها وضع مائتي مليون دولار تحت تصرفه كي يستخدمها في الشرق الأوسط لتغطية مساعدات إقتصادية مخصصة لصيانة الإستقلال الوطني ولتقديم المساعدات العسكرية لأية دولة تطلبها، وفضلا عن ذلك إقترح الرئيس الأمريكي أن تشمل المساعدات إستخدام قوات الولايات المتحدة المسلحة لضمان وحماية وحدة الأراضي والإستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل ذلك العون ضد الإعتداءات المكشوفة التي قد تقوم بها أية دولة خاضعة للشيوعية الدولية"⁽⁶⁾ ولإنجاح هذا المشروع لا بد أن تقبله دول الشرق الأوسط، لذا أوفد الرئيس "إيزنهاور" مساعده الخاص لشؤون الشرق الأوسط والمدير السابق للجنة الشؤون الخارجية

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج1، 1957، ص 166

(2) أنظر: الملحق رقم 14، ص 360.

(3) معمر العايب: مرجع سابق، ص 92 .

(4) أنشأت البعثة الأمريكية صندوقا خاصا تديره الشركة المصرفية التونسية، هذا الصندوق الذي تبلغ قيمته ثلاثة ملايين دولار يجعل من الممكن منح ائتمانات طويلة الأجل، وستضاف له 2 مليون دولار أخرى. وهناك أيضا صندوق قرض التنمية الاقتصادية الذي تديره حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ويمنح قروضا طويلة الأجل (أكثر من 20 و 30 عاما) بسعر منخفض جدا، صندوق التنمية الاقتصادية أكثر من ستة ملايين دولار للجمعية الوطنية التونسية، مليونان وأربعمائة ألف دولار للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية لشراء المعدات اللازمة وطلبات أخرى قيد النظر بما في ذلك طلب 30 مليون دولار لبناء سد.

من ناحية أخرى تتلقى تونس مساعدة اقتصادية تتكون من التبرعات وقدرت المبالغ الممنوحة لها حوالي 30 مليون دولار في السنة، ومصدرها أما صناديق مساعدة اقتصادية، أو صناديق تعاون تقني أو تسليم فوائض زراعية . أنظر: Charles Debbaech, Op.cit,p p 118,119.

(5) ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص 18 .

(6) نفسه، ص 18.

في مجلس النواب "جيمس ريتشارد (James Richard)" في جولة شرق أوسطية لشرح هذا المشروع و قبول الدول له ومن بينها تونس، التي زارها نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon) وأجرى محادثات رسمية رفقة جوزيف بالمر (Joseph Palmer) نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون إفريقيا، والسفير الأمريكي في تونس "ج. لويس جونز" مع الوفد التونسي المتكون من الحبيب بورقيبة، والهجري وزير الخارجية التونسية والمنجي سليم السفير التونسي في واشنطن، وخلال هذه المحادثات تعهد بورقيبة بأن بلاده لن تقبل بالشيوعية التي هي على حد قوله: " لا تعترف بمبادئنا وأفكارنا... " وأكد بورقيبة أن بلاده لديها إحتياجات كثيرة لتطوير تونس ولن يتم ذلك إلا بمساعدة الو. م. أ وأعرب عن أمله في أن تستعجل واشنطن في تقديم مساعداتها الاقتصادية والتقنية لتونس لتنفيذ مشاريعها، والتصدي للشيوعية التي تستغل الأوضاع المتردية للدول لإدخالها للشيوعية.⁽¹⁾

وبخصوص مشروع إيزنهاور ورفض الو.م.أ للإعانة العسكرية فقد قال بورقيبة: " إنني ألقيت خطابا أيدت فيه مشروع إيزنهاور بدون تحرز لأن هذا المشروع يتماشى مع السياسة التونسية ولكن السيد "ريتشارد" لن يغير من إتجاهنا السياسي فنحن نعتبر أنفسنا جزء من العالم الحر... وإن لنا روابط وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مجاملة أمريكا للسياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تتعارض مع مشروع إيزنهاور الذي يهدف إلى توطيد الحياة الاقتصادية والعسكرية وتركيز الإستقلال في الدول الحرة على أسس قوية"⁽²⁾ فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تشجع الإستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، وتعتبر أن تونس مازلت منطقة نفوذ فرنسية.⁽³⁾

استطاعت تونس توقيع اتفاقية مساعدة اقتصادية وفنية مع الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 26 مارس 1957 هذه المساعدة قابلة للزيادة مع مرور السنوات، ونتج عن ذلك توفير خبراء في مختلف الفروع الاقتصادية لتونس، كما أكد باهي لدغم أن هذه الاتفاقية كانت متواضعة من

(1) ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص، 18، 19.

(2) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج، 2، 1957، ص، 148، 149.

(3) نفسه، ص 148.

الناحية المالية، لكنها مليئة بالوعود مستقبلا، وأصر القادة التونسيون على الخروج من الإطار الضيق القروض وزيادة التبرعات.⁽¹⁾ واستغلت تونس كل فرصة أتاحت لها في المجال الاقتصادي لذا أيدت مبدأ إيزنهاور، ووجه بورقيبة دعوة رسمية إلى المبعوث الأمريكي "جيمس ريتشارد" هذا الأخير الذي وصل إلى تونس بتاريخ 04 ماي 1957 ومعه منحة تقدر بثلاثة ملايين دولار أمريكي كرمز للصدقة الأمريكية التونسية، كما أوضح ريتشارد أنه بإمكان تونس أن تحصل على المساعدات الأمريكية إن تعرضت لعدوان شيوعي. لكن بورقيبة كان مهتما بالمساعدات الاقتصادية لبناء تونس الخارجة للتو من المرحلة الإستعمارية، وأنه يحتاج إلى قرابة 57 مليون دولار أمريكي لذلك، وعلى الرغم من التفهم الذي أبداه ريتشارد للمشكلات التونسية إلا أنه أشار أن بلاده تخصص جزء كبير من ميزانيتها لمسائل الدفاع عن العالم الحر.⁽²⁾

وقد إستنكر بورقيبة هذه الإعانة لأنها أقل بكثير من التي عرضها السيد "ريتشارد" على بلدان أخرى سكانها أقل من سكان البلاد التونسية وموقفها أقل صداقة لأمريكا من موقف تونس نحوها، وإعتبر بورقيبة هذه الإعانة لا تفي أبداً بحاجة تونس ولا تحل مشاكلها الاقتصادية وبالرغم من ذلك فهي مفيدة حسب قول بورقيبة حيث صرح: "إن الثلاثة ملايين دولار التي عرضها السيد "ريتشارد" قد قبلناها لأن كل إعانة مفيدة، وأما تفاصيل إستخدام هذه الإعانة سيجري المفاهمة فيها مع البعثة الأمريكية"⁽³⁾..... لتنظيم الخمسة ملايين دولار المخصصة للإعانة الاقتصادية في السنة الجارية".

(1) Charles Debbasch, op.cit, p.p118, 119.

(2) ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص 19.

(3) من بين المشاريع التونسية التي قدمت لها الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة كبيرة يمكننا أن نذكر الزراعة 123000 هكتار من الأراضي ستصبح منتجة، المعدات وتشمل الحفارات، المضخات، الجرارات، وشحن 57 رأس ماشية إلى تونس لتحسين السلالات وفيما يتعلق بالأشغال العامة تستفيد 220 بلدة وقرية، وجزء من تونس وسوسة، صفاقس، والمنستير من أنظمة مائية جديدة أو محسنة. كما تم تمديد خطوط الكهرباء لأكثر من 10 مناطق في مجالات البناء تم إجراء تحسينات في ميناء المهدية هبمة 10 طرق مهمة بالإضافة إلى بناء 4400 منزلا. انظر: Abdelaziz Chenguir : La Politique Extérieure de a Tunisie 1956-1987, Préface : Robert Frank, L'Harmattan, France, 2004, p20.

إن مهمة السيد " ريتشارد " كانت بمثابة الخطوة الفاشلة، وإن مجيئه إلى تونس قد أثار آمالا كبيرة عند التونسيون ومخاوف كبيرة لدى الفرنسيين ولكن هذه الآمال تبخرت كالضباب. (1)

وفي هذا الإطار تم توقيع إتفاق بين الحكومة التونسية والأمريكية في 15 ماي 1957 يقضي بمنح تونس إعانة مالية تقدر ب 5 ملايين دولار تقدم على شكل بضائع أمريكية تباعها الحكومة التونسية لحسابها الخاص مع فوائدها. (2)

كما أوضحت واشنطن أنها لا تعلم الوقت الذي تنتهي فيه مسألة تعليق المساعدات الإقتصادية الفرنسية لتونس، وعليه فإن من مصلحة واشنطن تشجيع التعاون بين تونس وفرنسا، كما أوضحت أن المساعدات الأمريكية ينبغي أن لا تكون بديلا للعلاقات الفرنسية مع تونس.

ونظر لقطع المعونة الفرنسية لتونس، عقدت واشنطن مع تونس اتفقا آخر في إطار التعاون التجاري في 30 جوان 1957، نص على منح تونس إعانة مالية قدرها 5,5 مليون دولار أمريكي، ومنحة أخرى قدرت بـ: 6.5 مليون دولار أمريكي، وهذا ما سد العجز في الميزانية التونسية (3)(4).

إن قطع المعونة الفرنسية لتونس بسبب المشاكل السياسية للبلدين، وتأثير الثورة الجزائرية حيث ساندت تونس الجزائر في قضيتها ما أدى إلى قصف ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958، ثم مطالبة تونس بالجلء عن بتزرت في 19 جويلية 1961، كل هذه الأحداث ساهمت في تأزم العلاقات الفرنسية التونسية، وهذا ما أدى بتونس إلى تنويع روابطها الخارجية أولا مع

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج2، 1957، ص - ص 148-150.

(2) ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص 20.

(3) ارتفعت الميزانية العامة التونسية من 55-57 مليار ما بين سنتي 1954-1956 إلى ما يقارب 70 مليار سنة 1957 إلى غاية 1958 واستمرت في الزيادة. وإذا تم النظر في النفقات المقابلة لتكاليف الإدارة وتكاليف المعدات بشكل منفصل. فقد أصبحت المشكلة ما بين 1956-1958 هي مواجهة النمو السريع الأول على حساب الأخير انخفضت المعدات من حوالي 20 مليار سنويا في سنوات 1953 إلى 1955 إلى أقل من 10 مليارات في عام 1956. كما واجهت تونس مشكلة أخرى سنة 1959 وهي تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وتثبيت سعر الدينار، لذلك فان قبول المساعدات الأمريكية كان أمرا لا بد منه. انظر:

Jean Poncet : La Tunisie et la recherche..., op.cit, p.p 55, 56.

(4) ناظم رشم معتوق: مرجع سابق، ص، ص20، 21.

الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾ ثم مع حلفاء فرنسا وأعضاء الناتو، وعقدت اتفاقيات مع شركات أخرى لتوفير المعدات ولذلك أقامت علاقات مع الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية في أوروبا والصين من خلال وضعها جميعا في وضع تنافسي لكن تبقى الأفضلية للولايات المتحدة الأمريكية.

في الواقع أدى انسداد علاقات تونس مع فرنسا وقبول المساعدات الأمريكية والانفتاح على الكتلة الشيوعية إلى إنشاء لعبة متعددة تمكنت الدولة التونسية من استغلالها جيدا.

و بمجرد أن تحقق الاستقلال بجلاء القوات الفرنسية من قاعدة بترت، شرعت تونس في إعادة تقييم روابطها الخارجية مما أدى إلى رسوها في المعسكر الغربي.⁽²⁾

إن الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت من الوهلة الأولى باستقلال تونس وبدأت بتقديم المساعدات الاقتصادية لها وإبعادها من دائرة الشيوعية، في نفس الوقت تماطلت في تقديم المساعدات العسكرية والأسلحة حفاظا على علاقاتها مع فرنسا وسبب ذلك القضية الجزائرية، حيث اهتمت تونس بتسريب الأسلحة للشوار الجزائريين، وتطورت العلاقات الفرنسية-التونسية بتطور الثورة الجزائرية.

⁽¹⁾ أنظر: الملحق رقم 15، ص 361.

⁽²⁾ Abdelaziz Chaneghiur, op.cit, p.p, 13, 14.

الفصل الثالث:

تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية

المغربية 1954 - 1962

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية المغربية في الميدان السياسي 1954 - 1962

كانت الإدارة الفرنسية تتوقع أنها أنهت مشكلة المغرب الأقصى بنفي محمد الخامس في 20 أوت 1953 وتنصيب محمد بن عرفة سلطانا للمغرب وأن ذلك سيعيد الهدوء إلى المغرب . غير أن ردود الفعل عند الوطنيين المغاربة على نفي السلطان محمد الخامس كانت أقوى مما تتصوره الإدارة الفرنسية. (1)

هذا ما أدى إلى لجوء المناضلين المغربين إلى الكفاح المسلح تزامنا مع إندلاع المقاومة المسلحة في تونس وظهور بوادر الإستقلال، وزادت حدة مع تفجير الثورة التحريرية الجزائرية سنة 1954 وأحداث 20 أوت 1955 التي تزامنت مع ذكرى نفي محمد الخامس، ليشكل هذا التلاحم المغربي ضغط على فرنسا جعلها تفكر في إيجاد حل لمشاكل المغرب العربي حيث أثرت الثورة التحريرية في سياسة فرنسا اتجاه تونس والمغرب خوفا من مغربة الحرب واحتفاظا بالقلب النابض للمغرب العربي ألا وهي الجزائر.

المطلب الأول: المفاوضات الفرنسية المغربية واستقلال المغرب

ازدادت حدة التوتر بين السلطات الفرنسية والشعب المغربي بعد نفي الملك محمد الخامس، وتصاعد التأيد الشعبي والحزبي له بشكل كبير، وتأكد الشعب المغربي والأحزاب السياسية أنه لا بد من حمل السلاح مرة أخرى لنيل الإستقلال، وكان ذلك بالتنسيق مع توجيهات لجنة تحرير المغرب العربي (2). فقد بدأت المقاومة في شكل عمليات مسلحة، وإن كانت فردية، تمثلت في إلقاء القنابل اليدوية وإطلاق الرصاص على العملاء والخونة وقام بهذه العمليات فدائيين كانوا على صلة وثيقة بحزب الإستقلال، وكانت هذه العمليات تمثل المرحلة الأولى في كفاح المغرب المسلح ضد الإستعمار الفرنسي. (3)

(1) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 201.

(2) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص، ص، 143، 144.

(3) رشيد الناضوري وآخرون: مرجع سابق، ص، ص، 1161، 1162.

كما استهدفت هذه العمليات الفدائية العملاء، فقد استهدفت كذلك المستوطنين والثكنات العسكرية ولذلك كان العمل المسلح مقسما إلى ثلاثة أطوار وهي:

الطور الأول: تمثل في عمليات فدائية استهدفت المتعاونين مع فرنسا قام بها مجموعة من الفدائيين أمثال الشهيد الزرقطوني والشهيد علال بن عبد الله⁽¹⁾ الذي قام بإلقاء قنبلة على موكب " ابن عرفة " أثناء توجهه لتأدية صلاة الجمعة في المسجد المقابل لقصره، وكانت هذه العملية أكبر تحدي يمكن تصوره ضد السياسة الفرنسية وكانت الدار البيضاء مركز للعمال وللطبقات الكادحة، من المراكز الهامة لهاته العمليات وكانت ردة فعل السلطات الإستعمارية بطبيعة الحال إستخدام القوة والعنف لقمع هذه العمليات.⁽²⁾

الطور الثاني: تمثل في استهداف المستوطنين الفرنسيين بإحراق مزارعهم خاصة وقت نضج المحاصيل وإحراق متاجر الفرنسيين والمتعاونين معهم، مما أدى إلى عودة هؤلاء إلى فرنسا بشكل أقلق الحكومة الفرنسية نفسها⁽³⁾، بالإضافة إلى المطالبة بمقاطعة البضائع الفرنسية ومهاجمة المستودعات الحربية والثكنات العسكرية الفرنسية.⁽⁴⁾

قامت فرنسا نتيجة ذلك بإرسال قوات إضافية لقمع نضال المجتمع المغربي إلا أن هذه الإمدادات زادت من إصرار وعزيمة المجتمع المغربي لنيل الحرية، وفي ظل هذا الوضع دخلت الحركة الوطنية مرحلة جديدة ابتداء من 1954 بالجوء إلى الأعمال الفدائية إذ عمدت على رفع عدد هذه العمليات والتي بلغت حوالي 335 عملية مسلحة وتنفيذ أكثر من 390 عملية تخريب.⁽⁵⁾

(1) ولد في قرية كرسيف بإقليم تازة سنة 1916 امتحن حرفة الصباغة لأغراض البناء، كان قراره بتنفيذ العملية الفدائية ضد السلطان فرديا، ولم يخبر به أحدا، استشهد عند تنفيذ العملية يوم الجمعة 11 سبتمبر 1953، ويذكر المؤلف تامر الدليمي أن عملية الإغتيال تمت بالسكين حيث اقترب علال بن عبد الله من حصان " ابن عرفة " وحاول طعنه لكن حراس الملك أطلقوا عليه النار واستشهد على إثر ذلك. ينظر تامر الدليمي: مرجع سابق، ص 203.

(2) رشيد الناضوري: مرجع سابق، ص 1162.

(3) نفسه، ص 1163 .

(4) علال الفاسي: الحماية في مراكش، مصدر سابق، ص 485.

(5) نجم زين العابدين شمس الدين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دط، دار ميسرة - عمان، 2011، ص 290.

ومن أشهر العمليات الفدائية تلك التي قامت بها فرقة المناضل أحمد البقال والتي استهدفت مصالح الإدارة الفرنسية حيث تمكن الثوار من إخراج قطار الدار البيضاء- الجزائر عن سكتيه وذلك بتاريخ 7 نوفمبر 1953 وخلفت العملية مقتل وجرح العديد من ركابه وأغلبهم كانوا فرنسيين⁽¹⁾، أما العملية الثانية فقد كانت في 22 ديسمبر 1953 حيث تم تفجير قبلة في السوق المركزي في الدار البيضاء، وخلفت 60 ضحية بين قتيل وجريح من المستوطنين.

واستمرت عمليات فرقة أحمد البقال، إلى غاية إلقاء القبض عليه بتاريخ 27 ديسمبر 1953 وتم إعدامه يوم 22 أبريل 1954 مع عدد من أصحابه البارزين في المنظمة.

كما سجلت فرقة "حمدان الفطواكي" أكثر من 25 عملية فدائية أبرزها التي كانت ضد التهامي الجلاوي بتاريخ 19 فيفري 1954. بمسجد الكتبية بمراكش، لكنه نجح منها.

وفي 5 مارس 1954 استهدفت العمليات الفدائية موكب السلطان "ابن عرفة" والذي أصيب بجروح خفيفة، وتمكن الجلاوي وأبناؤه من إغتيال منفذي العملية وهما أحمد أقلا ومحمد بن العربي في المكان نفسه.

كما نجح الجنرال جيوم من محاولة اغتياله التي نفذتها فرقة "الفطواكي" يوم 24 ماي 1954 أثناء زيارة له إلى مدينة مراكش، وأصيب حاكم مدينة مراكش دي هوتفيل (De Hauteville) برصاصة كادت أن تؤدي بحياته يوم 20 جوان 1954 في عملية قامت بها نفس الفرقة، وقد كان لهذا الحاكم دور كبير مع الجلاوي في نفي السلطان محمد الخامس وتنصيب ابن عرفة سلطانا للمغرب.

ونج عن هذه العمليات الفدائية أكثر من 250 شخص وجرح 650 شخصا، كما قادت المقاومة المغربية حملة مقاطعة البضائع الفرنسية ولاسيما التبغ والأقمشة وتصاعدت عمليات تخريب مصالح المستوطنين الفرنسيين بين سنتي 1953 - 1954.⁽²⁾

(1) عبد الرحيم الوردني: فاس في عهد الإستعمار الفرنسي 1912 - 1956 (أصولها، تغيراتها... حالاتها الاجتماعية والسياسية)، ط1، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، 1992، ص 78.

(2) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 205، 206.

الطور الثالث: وصلت المقاومة المغربية إلى أوج عملها سنة 1954، وبدأ المناضلون المغاربة بالقاهرة بتطوير المقاومة في المدن وصولاً إلى إنشاء جيش التحرير المغربي الذي فاجئ القوات الفرنسية بالحسائر التي ألحقها به، كما ذكر الحكومة الفرنسية وقيادة الجيش الفرنسي بحرب الأطلس والريف⁽¹⁾، وتم في يوم 4 أكتوبر 1955 الإعلان عن تأسيس "جيش تحرير المغرب العربي تحت قيادة موحدة" من طرف علال الفاسي من القاهرة، وكان لهذا الإعلان صدى عميق لدى الشعب المغربي، وأربك السلطات الإستعمارية والتي رأت فيه متزلقا خطيرا يهدد استقرار منطقة المغرب العربي⁽²⁾، حيث تصاعدت عمليات الكفاح المسلح في مناطق المغرب، فكانت منطقة الشمال قاعدة للمقاومة المسلحة حيث تحصل على الدعم من قبل "حزب الإصلاح الوطني" فازداد بذلك عدد المناضلين في صفوف جيش التحرير المغربي الذي استطاع من السيطرة على الأقاليم الشمالية والوسطى في منطقة النفوذ الفرنسي واستمر ذلك إلى غاية سنة 1955⁽³⁾ لأن الحكومة الفرنسية اتفقت مع الملك محمد الخامس بعد أن انتقل إلى فرنسا على تغيير عقد الحماية⁽⁴⁾.

وكانت فرنسا قبل ذلك قد شنت هجوما على جيش التحرير عبر صفحتها ووصفته بأنه مجموعة من العصابات المسلحة، وقامت بعدة محاولات لتصفية قادة جيش التحرير، ولاسيما علال الفاسي⁽⁵⁾ وأمثاله كثيرون.

في ظل هذه الظروف صار تعيين مقيم عام جديد مسألة ضرورية ومهمة، فانتهزت حكومة جوزيف لانيل (Josef Lanier) ما أحدثته نكسة "ديان بيان فو" في 7 ماي 1954 من هزيمة عسكرية وصدمة نفسية لتعزل الجنرال "غيوم"⁽⁶⁾ وذلك لوضع حد لهيمنة الجنرالات على الإقامة العامة وبالرغم من معارضة الجنرال "جوان" وتعيين الدبلوماسي "فرانسييس لاكوست"

(1) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ...، مصدر سابق، ص 385، 386.

(2) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 218.

(3) عبد الحق المريني: الجيش المغربي عبر التاريخ، ط5، دار المعرفة- الرباط، 1997، ص 353.

(4) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة...، مصدر سابق، ص 386.

(5) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 211.

(6) سطيغان برنار: تاريخ الصراع الفرنسي- المغربي 1943-1956، تر: حسان المعروفي، ط1، أفريقيا الشرق للطباعة والنشر- الدار البيضاء،

(Francis Lacoste)⁽¹⁾ في 20 ماي 1954 مع الإشارة أنه لم يلتحق بمنصبه إلا في 4 جوان وهو اليوم الذي استلم فيه مانديس فرانس رئاسة الحكومة الفرنسية.⁽²⁾

وتجدر الإشارة هنا، أن مانديس فرانس ومنذ توليه رئاسة الحكومة اهتم بالمشكل التونسي ولم يكن يدرك عمق الأزمة المغربية، وهناك أربعة عوامل حالت بينه وبين اتخاذ موقف إيجابي فيما يتعلق بالمشكلة المغربية وهي:

العامل الأول: تخوفه من ردود فعل فرنسي المغرب.

العامل الثاني: خوفه من حدوث إنقلاب عسكري، خاصة من طرف الجنرال "ريمون دوفال" (Raymond de Valle) القائد الأعلى للقوات الفرنسية بالمغرب والذي كان على استعداد لفعل ذلك، مما كان سيؤدي بالإطاحة بمانديس من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية.

العامل الثالث: الذي يحكم بقوة في قراراته وكان عائقا في توجهاته الليبرالية هو القرارات التي اتخذها حلفاؤه في الحزب الراديكالي، الإشتراكي في مؤتمرهم بإيكس لبيان (Aix les- bains) والتي كانت ضمن توجهات "إميل روش" (Emile Roche) الذي لعب دورا في عملية خلع السلطان.

العامل الرابع: "كان ناتجا عن جهل مانديس فرانس بسيدي محمد بن يوسف، وعدم تقدير شخصيته حق قدرها، وبخاصة عدم معرفته بمدى قوة المشاعر الوطنية المتأججة نحو شخصه من طرف شعبه".⁽³⁾

من جانب آخر وإذا أمعنا النظر في هذه الفترة فإن السلطات الإستعمارية كانت تعاني ضعفا خاصة أنها لم تجد حلا سياسيا لأزمة المغرب بعد نفي السلطان محمد الخامس ويمكن حصر العوامل التي أدت إلى ضعف الإدارة الفرنسية في النقاط التالية:

(1) من الشخصيات الدبلوماسية الفرنسية شغل منصب الشخص الثاني في الإدارة الفرنسية بالمغرب أثناء فترة حكم المقيم العام "جوان" وعمل في سفارة واشنطن، وضع برنامجا إصلاحيا بهدف تطوير الزراعة والصناعة بالمغرب، وبعد اتساع حركة المقاومة ضد الوجود الفرنسي وعدم سيطرته عليها، قامت الحكومة الفرنسية بعزله يوم 16 جوان 1955. ينظر: ثامر الدليمي: مرجع سابق، ص 207.

(2) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 145.

(3) نفسه، ص، ص 145، 146.

- اشتداد الحملة الإعلامية المناهضة للإستعمار، فقد أيد مؤتمر باندونغ كفاح بلدان المغرب العربي وأيدته البلدان الاشتراكية، وأسهمت الجامعة العربية والأمم المتحدة في فضح سياسة فرنسا والتعريف بالقضية المغربية وتركيزها على ضرورة إجراء مفاوضات بين المغرب وفرنسا.

- قيام الثورة الجزائرية وضعف فرنسا أمام الهند الصينية كما ذكرنا سابقا.

- ضعف الإدارة الفرنسية في تسيير شؤون المغرب.

- إن العامل الأكثر أهمية في ضعف الإدارة الفرنسية بالمغرب هو تصاعد العمليات العسكرية بالمغرب، وفشل السلطات الفرنسية في الحفاظ على أرواح الأروبيين وممتلكاتهم بالمغرب.(1)

لقد كانت الأوضاع الداخلية في فرنسا والمغرب متدهورة، خاصة بعد وصول بن عرفة إلى الحكم وكان أداة طيعة بيد فرنسا واستطاعت هذه الأخيرة تمرير كل الإصلاحات التي رفض أن يوقعها السلطان محمد الخامس، فاستولت الإقامة بحيرة قلم على آخر مظاهر السيادة المخصصة إلى ذلك الحين للسلطان المغربي ومخزنه، وأصبح فرنسيو المغرب الذين كانوا مجرد أجناب في الإمبراطورية مواطنين مغاربة في المغرب، أي أن معاهدة الحماية قد تم إلغاؤها عمليا.(2)

وكانت عناصر المستوطنين المتطرفة قد أنشأت بعض المنظمات الإرهابية والقيام بعمليات قتل وإغتيال ضد الأهالي لوضع فرنسا أمام الأمر الواقع، وخشيت حكومة باريس من أن يؤدي ضغط المستوطنين الفرنسيين عليها إلى تحميلها الكثير خاصة مع انتشار الثورة الجزائرية وقوتها(3)، كما كانت وزارة "مانديس فرانس" تخشى أن تطبق في المغرب نفس السياسة التي كانت قد طبقتها

(1) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 213، 214.

(2) سطفان برنار: مرجع سابق، ص 238.

(3) رشيد الناضوري: مرجع سابق، ص 1163.

في تونس، حتى لاتعرض نفسها لهجمات العناصر اليمينية واتهامهم إياها بتصفية الإمبراطورية الفرنسية.⁽¹⁾

فإن كانت الحكومة الفرنسية لم تطبق سياستها بالمغرب كالتى طبقتها في تونس، فإن فرانسيس لاكوست هو الآخر لم يحقق أيا من الوعود حتى الإصلاحية منها التي كلف بإنجازها من طرف حكومة مانديس فرانس، لأنه انتهج سياسة سابقية⁽²⁾ المتمثلة في قمع الوطنيين الخاصة المطالبين بعودة السلطان محمد الخامس واعتبارهم إرهابيين تطبق عليهم أقصى العقوبات في ظل " دولة بلا قانون " وكانت فترة حكمه بالمغرب من جوان 1954 إلى جوان 1955 مليئة بالأحداث الدامية وباستعمال القوة المفرطة، ومحاولة إلزام المغاربة بالإحتفال بعيد الأضحى في 20 أوت في ذكرى عزل السلطان والضغط عليهم للحضور في المساجد، وهكذا شهدت جل المدن المغربية انتفاضات و مظاهرات قوبلت بالقسوة خاصة في مدن القنيطرة، سيدي قاسم، ووجدة، ومكناس، وكانت أكثر دموية في مدينة فاس.⁽³⁾

1. مشاورات أنتسيرايبى ومشكلة العرش:

1.1. مشاورات أنتسيرايبى (Antsirabe) :

إن نفي السلطان محمد الخامس و تنصيب "ابن عرفة" بدلا له، لم يغير كثيرا بالنسبة للمغاربة، بل العكس، فقد أوضحنا أن العمليات العسكرية زادت حدتها، وأضحت الأوضاع أكثر دموية لأن ابن عرفة كان أداة طيعة بيد الإدارة الفرنسية وكان هدفه الوحيد البقاء في السلطة وسنده في ذلك السلطات الفرنسية ولم تبق للإدارة الفرنسية للسلطان سوى دور صوري. لذا اقترح لاكوست خطة بديلة على الحكومة الفرنسية بتاريخ 22 أكتوبر 1954 والمتمثلة في اختيار " رجل ثالث " ليعتلي العرش، ويتم تعيينه من طرف " ابن عرفة " والسلطان " محمد الخامس " ظنا منه

(1) رشيد الناظوري: مرجع سابق، ص 1163.

(2) عمل لاكوست كأمين عام للإقامة العامة في عهد الجنرال جوان ماين 1948 - 1950، وقد أثر جوان في تفكير لاكوست حيث ترك في قرارة نفسه بصمات سياسته الإستعمارية المتطرفة، والدليل على ذلك ما جاء في خطابه الإفتتاحي الذي ألقاه بالرباط في 14 جوان 1954 حيث قال: "المرشال جوان المجيد الذي أنا ممتن له بأحسن ما اكتسبته من تجربي المغربية" . ينظر: محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 147.

(3) نفسه، ص، ص 147، 148.

بأن حل الأزمة، يكمن في تغيير دمية العرش أي تعويض بن عرفة، بن عرفة آخر، فقبلت الحكومة الفرنسية هذه الخطة لكن على شرط إبلاغ السلطان محمد الخامس المتواجد بـ " أنتسيرايبى " (1) بمدغشقر فقد كان مانديس - فرانس متلهفا على التخلص من مشكلة العرش بأي ثمن، لذا سار على خطى لاكوست وأرسل الدكتور " هنري دوبوا - روكبير (Roquebert - Henri Dubois) الطبيب الخاص لمحمد الخامس (2) " ليؤكد في مهمة شبه رسمية للسلطان المنفي بأن الحكومة الفرنسية إذا كانت لاتزال معارضة لعودته إلى الجلوس على العرش، فإنها مستعدة في المقابل لنقله إلى فرنسا إذا هو أعطى موافقته المسبقة على تعيين سلطان جديد". (3)

وصل الدكتور دوبوا إلى أنتسيرايبى يوم 18 أكتوبر 1954 ليبلغه نوايا "مانديس فرانس" كما تلقاها من السيد " كريستيان فوشي " وزير الشؤون التونسية والمغربية، وتم إبلاغ السلطان محمد الخامس بخطة فرنسا، وإذا وافق على هذا الحل فسيعلن ذلك في تصريح علني.

لكن بطبيعة الحال فقد رفض السلطان قبول هذه الفكرة قائلا: " مع كامل أسفنا لا يمكننا مساندة اقتراح الحكومة الفرنسية الرامية إلى الحصول على تأييدنا لتعيين سلطان جديد، وذلك لأسباب عدة، لقد سلب منا عرشنا بطريقة غير مشروعة، ونحن مصممون على عدم التخلي عنه. لقد كان انقلاب 20 أوت الذي أبعدها من المغرب نتيجة لمؤامرة، لا لإرادة الشعب... لن يكون لذلك التنازل أي تبرير سوى في حالة إرتكاب خطأ دستوري أو عدم الإلتزام بقواعد الشريعة الإسلامية وليس علينا في هذا المضمار ما يمكن أن نلام عليه، هذا وإن وفاء الشعب المغربي، ليفرض علينا الإلتزام المعنوي بالأ توافق أبدا على قبول ذلك" (4)، ومع ذلك عرض مساعدته على الحكومة الفرنسية في إيجاد حل يعيد الهدوء إلى المغرب بعد أن يتم نقله إلى فرنسا موضحا بأنه يستطيع مادام

(1) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص، ص 148، 149.

(2) سبق للدكتور " دوبوا " زيارة السلطان عدة مرات سواء أثناء تواجده في كورسيكا أو في مدغشقر، سواء لتفقد السلطان صحته، أو لمساعدته على الحفاظ على ممتلكاته وأمواله التي كانت معرضة للحجز من قبل الإقامة العامة أو للإشراف على ولادة الأميرة " للا أمنية " في 14 أبريل 1954. أنظر: محمد القباج: المصدر نفسه، ص 149.

(3) سطيغان برنار: مرجع سابق، ص 284.

(4) محمد القباج: مصدر سابق، ص 150.

مقيما في مدغشقر القيام بأي دور سياسي، لأن تعيين سلطان ثالث لن يؤدي إلا إلى استفحال الأزمة فقط.⁽¹⁾

لقد فشلت خطة لاكوست، وكان لهذا الفشل أثر كبير على حكومة "مانديس فرانس" التي كانت تضم في أحضانها: فرانسوا ميتران كوزير للداخلية، كريستان فوشي وزير الشؤون التونسية والمغربية، وقد أثر ذلك على مصداقية رئيس الحكومة وشك في قدرته على مواجهة التيارات المضادة لأي تغيير فيما يتعلق بقضية العرش المغربي، وفي نفس الوقت أصبح يواجه مشكلا آخر ألا وهو إندلاع الثورة الجزائرية.⁽²⁾

إن فشل محادثات أنتسيراابي لا يعني استمرار الأزمة المغربية فقد كانت هناك محادثات سياسية مطولة مع محاميه الأستاذ جورج إيزار (Izard Georges) والذي كان مكلفا بالدفاع عن مصالحه المادية والعائلية لكنه دخل التاريخ بالدور السياسي الذي قام به من أجل إيجاد حل للأزمة المغربية ويكمن هذا الحل في إنشاء "مجلس لحفظ العرش"⁽³⁾ وهو الحل الذي اقتنع به المحامي "إيزار" لأنه السبيل الوحيد للخروج من الأزمة وحفظ ماء الوجه لجميع الأطراف، على أن يتألف هذا المجلس من ثلاث شخصيات على الأقل واحدة عن محمد الخامس، وأخرى ممثلة لإبن عرفة وشخصية ثالثة عن الدوائر التقليدية.⁽⁴⁾

دامت المحادثات يومين كاملين كان فيهما السلطان يستعرض جميع النقاط نقطة بنقطة باحثا عن الثغرات لكي لا يتنازل عن حقوقه المشروعة واقترح بأن يكون "امبارك البكاي" ممثله في المجلس وذلك بعد التعرف على موقف القادة الوطنيين الموجودين في باريس، وبعد موافقة السلطان قال المحامي "إيزار": "وبذلك بدأ بصيص من النور يظهر لي."⁽⁵⁾

(1) سطيغان برنار: مرجع سابق، ص 284.

(2) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 152.

(3) نفسه، ص 153.

(4) سطيغان برنار: مرجع سابق، ص 286.

(5) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 155.

قام الأستاذ " إيزار " بإتصالاته مع ممثلي حزب الإستقلال وهم: عبد الرحيم بوعبيد، عمر بن عبد الجليل، محمد بوستة، ومبارك البكاي، والمحجوب بن الصديق وكان يرسل السلطان محمد الخامس ليطلع على كل الأمور المستجدة، ليتلقى المحامي مذكرة من حزب الإستقلال بتاريخ 9 ديسمبر 1954، يؤكد فيها الحزب على شرعية السلطان محمد الخامس ولا يمكن إنشاء مجلس حفظة العرش إلا بعد موافقته، ووافق الحزب على تعيين امبارك البكاي ليكون ممثلا للسلطان، كما عبر الحزب عن وجهة نظره فيما يتعلق بالإستقلال في إطار الترابط المتبادل بين المغرب وفرنسا أو ما سمي بـ " Interdépendance " وفيما يتعلق بضرورة الإعلان عن منح المغرب الحكم الذاتي وتشكيل حكومة مؤقتة تكلف بإجراء مفاوضات مع فرنسا، وإتخاذ الإصلاحات الدستورية الضرورية ونقل محمد الخامس إلى فرنسا كمرحلة إنتقالية.⁽¹⁾

ووصل رد السلطان إلى المحامي إيزار في رسالة بتاريخ 26 ديسمبر 1954 والتي تضمنت اقتراحات مفصلة لحل الأزمة المغربية أما بالنسبة للحكومة التي سيتم تشكيلها فسيكون لها ثلاث مهام وهي:

1. التفاوض مع الحكومة الفرنسية من أجل التوصل إلى إتفاقية جديدة تنظم العلاقات المغربية الفرنسية وتضمن سيادة المغرب، مع قبول ترابط Interdépendance بين المغرب وفرنسا في جميع الميادين.
2. القيام بإصلاحات مؤسسية بهدف إقامة ملكية دستورية.
3. الإتفاق التام مع الحكومة الفرنسية لتحقيق حقوق ومصالح الجالية الفرنسية الاقتصادية والثقافية.⁽²⁾

ولدى وصول هذه المعطيات إلى إزار اطلع عليها " كريستيان فوشيه "، واعترض على الدور المخصص للحكومة المؤقتة وعلى إستعمال مفهوم الإستقلال المتداخل فقد بين السلطان بعد عدة

(1) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 157.

(2) نفسه، ص-ص 158 - 160.

أيام أنه استعمل ذلك المفهوم عن قصد لأنه يتضمن بالقوة كل أنظمة الشراكة الممكنة بين فرنسا والمغرب.

"وبذلك انتهت مهمة إيزار الأولى التي كانت ذات أهمية قصوى، إذ لأول مرة منذ بداية الأزمة توصلت الحكومة الفرنسية بمشروع تسوية يحظى بموافقة الوطنيين والسلطان. ولكن بقي أن تقبل فرنسا بمناقشة ذلك رسمياً، وذلك ما عملت على تحقيقه مهمة إزار الثانية على عهد حكومة فور بترخيص من نفس الشخصيات الوطنية وقد انطلقت هذه المهمة في شهر فبراير 1955 وانتهت بعزل لاكوست وتعويضه بجلبيرغرانفال في شهر جوان من نفس السنة".⁽¹⁾

2.1. مشكلة العرش:

أمام الوضع القائم الذي أجبر فرنسا على الرضوخ إلى المفاوضات خاصة أن الأوضاع في المغرب غير مستقرة، لأن المغرب عرف مرحلة إنتقالية بعد نفي السلطان محمد الخامس سنة 1953، بالانتقال من المقاومة السياسية إلى المقاومة العسكرية وهذا ما جعل فرنسا تقع بين المطرقة والسندان تصاعد المقاومة العسكرية في المغرب واندلاع الثورة التحريرية في الجزائر وزيادة حدتها، كما لا ننسى أن فرنسا في هذه الفترة كانت ضعيفة بسبب الهزائم في الجزائر وزيادة حدتها، 1954، وما زاد الأمر تفاقمًا هو المفاوضات التونسية الفرنسية، لذا أصبحت المغرب تطالب المعاملة بالمثل، فما كان لفرنسا من حل إلا قبول المفاوضات مع المغرب، لكنها في نفس الوقت أرادت أن تلعب ورقتها الأخيرة والمعروفة في سياستها وهي تغيير المقيم العام والإعتماد على برنامج إصلاحي جديد.

وأمام تصاعد العمليات العسكرية وخاصة الفدائية التي قام بها المغاربة والتي استهدفت المستوطنين كذلك، قامت بعض عناصر المستعمرين المتطرفين بإنشاء بعض المنظمات الإرهابية لوضع فرنسا أمام الأمر الواقع، وخشية الحكومة الفرنسية من تسارع الأحداث أمام زيادة حدة الثورة الجزائرية لذلك " عينت جرانفال⁽²⁾ مقيماً عاماً في المغرب بدلا من الجنرال جيوم⁽³⁾، وقد

(1) سطيغان برنار: مرجع سابق، ص، ص 290، 291.

(2) عمل جرانفال على التوالي حاكما عسكريا ثم مندوبا ساميا، ثم سفيرا لفرنسا في منطقة السار.

(3) رشيد الناصوري وآخرون: مرجع سابق، ص، ص 1163، 1164.

استقدمه رئيس الحكومة من ساربروك (Sarrebuck) إلى باريس يوم 14 جوان 1955 وعينه بعد ستة أيام مقيما عاما لفرنسا في الرباط. وقد تم تعويض فرانسيس لاكوست بجرانفال بناء على قرار رئيس الحكومة الفرنسية والذي اتخذ بمفرده، ولقد تم إختيار جرانفال لهذا المنصب نظرا لدوره الفعال في منطقة السار ضد الألمان، ولأنه كان يحظى بثقة ديغول، كما استحسن بعض العناصر من اليمين هذا الإختيار⁽¹⁾، وقد عرف جرانفال بالقوة وحبه للحركية والفعل وهو العنصر المطلوب لإخراج المغرب من حالة الجمود التي كان يعاني منها⁽²⁾، وأعطيت تعليمات لجرانفال لإيجاد حل لمسألة العرش قبل البدء في الإصلاحات، وذلك بتنحية بن عرفة، إما بإنشاء مجلس وصاية، أو بإختيار خليفة مع التأكيد من طرف الحكومة على عدم القبول بعودة الملك محمد الخامس إلى العرش، لكن جرانفال كان متيقنا بأن حل الأزمة المغربية يكمن في عودة محمد الخامس أما بالنسبة لإدغارفور فكان وجهة نظره عكس ذلك حيث قال لجرانفال في حفلة عشاء قبل التحاقه بالرباط: "يا أيها المقيم العام، إنك الآن سيد الموقف، سيكون في مقدورك فعل كل ما تريد....إلا إعادة سيدي محمد قبل الأوان"⁽³⁾، لكن فترة حكمه لم تدم إلا أسابيعا فقط من 20 جوان إلى 26 أوت 1955 وبالرغم من ذلك استطاع تحريك المشهد المغربي بفضل إنجازاته والتي كان لها أثر كبير على سير الأحداث في الشهور التالية، ففي أقل من أسبوع استبدل جرانفال الإدارة القديمة بإدارته وشرع في تطبيق سياسة الإنفراج وذلك بإطلاق سراح خمسين مواطنا مغربيا وواحدا وثلاثين معتقلا سياسيا، وإغلاق آخر معسكر للإعتقال، وإلغاء الأمر ينبغي ستة وأربعين وطنيا ونقايا وذلك بمناسبة العيد الوطني الفرنسي في 14 جويلية 1955.

وقام بعدة زيارات منها زيارة رسمية لإبن عرفة، زيارات إلى الدار البيضاء، مكناس، مراكش، ومختلف البوادي المغربية وتأكد هناك من شعبية محمد الخامس، وبالنسبة عن تقديره للوطنيين فقد

(1) سطفان برنار: مرجع سابق، ص 309.

(2) جورج سيلمان: المغرب من الحماية إلى الإستقلال (1912 - 1956)، ترجمة: محمد المؤيد، تقديم: محمد معروف الدفالي، ط1، منشورات مجلة أمل، التاريخ، الثقافة والمجتمع-الرباط، 2014، ص 205.

(3) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 167.

قال: "ولقد إندهشت من أن أكتشف لدى الوطنيين الذي طالما تم تحذيري من تعصبهم، أكبر قدر من التفاهم والنضج السياسي وبإختصار وحدث واقعية لم أكن أتخيلها."

كما أقدم جرانفال على إصدار قرار نبض على تنظيم مراسم الإحتفال بالعيد الوطني الفرنسي في 14 جويلية.⁽¹⁾

وأمام سياسة الإنفراج التي كان غرانفال يطبقها وقع حادث إنفجار قنبلة بمرس السلطان أمام مقهى بالدار البيضاء أودت بحياة ستة أوروبيين وجرح ثلاثين واستغلت مجموعة من فرنسيي حي المعاريف الحادثة للقيام بأعمال شغب وهم يهتفون " الموت لگرانفال "، " يحيى الجلاوي " وكانوا يقتلون المغاربة العزل أمام مرأى رجال الأمن الذين لم يجرؤوا ساكنا، وكان القصد منهم الإطاحة بگرانفال المتهم بتطبيق نفس السياسة التي نفذها مانديس فرانس في تونس.

استمرت أعمال الشغب ثلاثة أيام أسفرت عن سقوط 60 قتيلاً منهم 55 مغربياً و 276 جريحاً (218 مغربياً، 58 أوروبياً)⁽²⁾، وفي هذا الصدد يجب التذكير بأن هناك العديد من المظاهرات والإحتجاجات نظمت ضد غرانفال بعد تعيينه مقيماً عاماً في المغرب وهو المتهم بأنه تحرري وتابع لديغول ويساري⁽³⁾، وبالرغم من ذلك فقد حاول غرانفال حل الأزمة المغربية بعدما تأكد من عدم التعامل مع " بن عرفة "، حيث أرسل برقية مطولة إلى باريس بتاريخ 01 أوت 1955 يعرض فيها مخططه في خمس نقاط وهي:

1. تنازل بن عرفة عن العرش؛
2. إنشاء مجلس وصاية ليس له صبغة سياسية؛
3. عودة سيدي محمد بن يوسف إلى فرنسا لكن بعد إلتزامه بالتنازل العلني عن العرش؛
4. تفويض الخاتم إلى الصدر الأعظم؛

(1) محمد القباچ: مصدر سابق، ص-ص 170 - 173.

(2) نفسه، ص 174.

(3) Mohammed Harbi , Benjamin Stora: La Guerre d'Algérie (1954- 2004) la fin de l'amnésie ,Tom 1, éditions Chihab ,Alger ,2004,p 59.

5. تشكيل حكومة مغربية للتفاوض برئاسة الفاطمي بن سليمان.⁽¹⁾

رفض هذا المشروع من طرف رئيس الحكومة " إدغار فور " بعد معارضة شديدة من قبل البرلمان، الحكومة والمتطرفين، وجاء إدغار فور بمقترحات جديدة تعزز إبقاء ابن عرفة واللوبي الذي كان حوله وتأليف حكومة لتطبيق الإصلاحات التي طالب بها غرانفال، وإن نجح هذا الحل يتم إستدعاء الوزراء المغاربة في 18 أوت للإلتحاق بباريس أو يقوم المقيم العام بتعيين وفود للإلتحاق بفرنسا والتباحث مع اللجنة الحكومية الفرنسية، وينبغي تكوين الحكومة المغربية على أبعاد تقدير في 12 سبتمبر، وبدوره رفض غرانفال هذه الحلول جملة وتفصيلا، كما رفضت جميع التيارات المغربية السياسية تشكيل حكومة في ظل ابن عرفة، الذي بدوره أعرب عن إرادته في ترك العرش والمغادرة إلى طنجة، الأمر الذي أربك السلطات الفرنسية.⁽²⁾

وكانت للأحداث الدامية التي حدثت بمناسبة الذكرى الثانية لنفي السلطان محمد الخامس القطرة التي أفاضت الكأس والتي استغلها المستوطنون المتطرفون لإهانة غرانفال، الأمر الذي جعله يقدم على تقديم إستقالة يوم 22 أوت 1955 خاصة بعد عدم حصوله على دعم من إدغار فور هذا الأخير الذي قرر إجراء مشاورات إكس لبيان والتي رفضها غرانفال حيث بعث برسالة إلى رئيس الجمهورية بتاريخ 27 أوت مبررا فيها فشله وانسحابه، واستعملت هذه الرسالة ضد رئيس الحكومة من طرف خصومه وزادت من متاعب الحكومة الفرنسية في سعيها لحل الأزمة المغربية.⁽³⁾

2 . مشاورات إكس لبيان وعودة الملك محمد الخامس:

1.2. مشاورات إكس لبيان Aix-Les- Bains

إن تطور الأوضاع في المغرب وكذا في الجزائر وتونس جعل الحكومة الفرنسية تفكر مليا في حل هذه الأزمة، فاستطاعت حكومة مانديس فرانس حل الأزمة التونسية بمنح الإستقلال الداخلي ثم التام لتونس، أما في الجزائر فاعتمدت على أسلوب القوة لإجهاض الثورة التحريرية، أما بالنسبة

(1) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 179.

(2) نفسه، ص - ص 180 - 182.

(3) نفسه، ص، ص 183، 184.

للمغرب فكما تطرقنا سابقا فإن الحكومة الفرنسية الجديدة برئاسة إدغار فور واستقدامه للمقيم العام " جليبر غرانفال " قد أفسح المجال لفتح الحوار مع قادة حزب الإستقلال - والذين تم الإفراج عنهم أواخر سنة 1954 - للوصول إلى حل للقضية المغربية بعيدا عن استخدام السلاح والقوة.

لكن وجود غرانفال لم يكن مرغوبا فيه خاصة من قبل الجلاوي وأنصاره، والمستوطنين الفرنسيين إلى جانب تصاعد المقاومة المسلحة وفشل برنامجه بعد تخلي إدغار فور عن مسانדתه، لذا قدم إستقالته، وحل محله أواخر أوت 1955 المقيم العام " بوايه ديلا تور. " (1)

وقد أجبر الضغط الشعبي والحزبي خاصة عمليات الكفاح المسلح في مناطق كثيرة من البلاد على موافقة الجانب الفرنسي في أوت 1955 لإجراء مشاورات إكس ليان بسويسرا (2) وقبيل إنطلاق هذه المفاوضات، أعدت فرنسا قائمة من الأعضاء المرشحين بلغت 37 شخصية تمثل مختلف الإتجاهات بحيث مثل حزب الإستقلال أربعة أعضاء وهم: عبد الرحيم بوعبيد، المهدي بن بركة، عمر بن عبد الجليل، ومحمد اليزيدي، ولم يتم إستدعاء علال الفاسي لرفضه هذه المباحثات منذ البداية بحيث تحكمت في موقفه ثلاث إعتبارات تمثلت فيما يلي:

1. كان في إنتظار إنطلاق عمليات جيش التحرير من الجزائر والمغرب في أكتوبر من نفس

السنة للضغط على فرنسا بقوة للحصول على الإستقلال التام.

2. موقف عبد الكريم الخطابي المتواجد معه بالقاهرة، وهو الآخر كان رافضا لهذه المفاوضات.

3. عدم إستدعائه من قبل قيادة الحزب في الداخل.

وهذا ما أدى بعلال الفاسي إلى عدم المشاركة في إجتماع قيادة الحزب المقررة بروما حول موضوع هذه المباحثات ونشر تصريحاً لتوضيح موقفه جاء فيه: " إني أعارض شكليا هذه

(1) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 145.

(2) نفسه، ص 146.

الخطوات، فأهم شيء بالنسبة لي، هو عودة سيدي محمد بن يوسف إلى عرشه بالرباط دون قيد أو شرط، كسلطان شرعي."

لقد كانت السلطات الفرنسية حريصة على عدم دعوة زعماء الأحزاب الوطنية البارزين لهذه المباحثات أمثال: علال الفاسي، حسن الوزاني، أحمد بلافريخ، كما لم تستدع ممثلي حركة المقاومة المسلحة بإعتبارهم إرهابيين ومتطرفين، وهم يتلقون المساعدات من أعداء فرنسا.⁽¹⁾

وضمن هذا التوجه قام وزير الشؤون التونسية والمغربية "بيير جولي" بزيارة إلى المغرب في جويلية 1955، بعد ذلك شكلت الحكومة الفرنسية في نفس الشهر لجنة وزارية لدراسة مشروع التفاوض مع المغرب، ودعت هذه اللجنة إلى عقد مؤتمر يضم ممثلين من الطرفين الفرنسي-المغربي يمثلون الإتجاهات الوطنية والسياسية.⁽²⁾ لذا سافر إدغارفور يوم 22 أوت 1955 إلى مدينة "إكس لبيان" بجبال الألب لعقد إجتماع مع وزراء الخارجية والدفاع وشؤون شمال إفريقيا وكان بسياسته هذه يريد إستمالة الوطنيين والمعتدلين وإحداث شقاق في عمق الحركة الوطنية المغربية وإعلانه أنه حضر عشرون مغربيا من إختيار ابن عرفة، لكن في حقيقة الأمر كانوا من إختيار الجنرالين "جوان" و"دي لاتور"،⁽³⁾ والتهامي المقرري وأغلبهم أعداء محمد الخامس كالجلاوي والكتاني أو التقليديين والبشاوات والقواد والهيئات السياسية المتمثلة في حزب الإستقلال وحزب الشورى والإستقلال وقد مثل حزب الإستقلال كلا من عبد الرحيم بوعبيد، المهدي بن بركة، عمر بن عبد الجليل، محمد اليزيدي، وعن حزب الشورى والإستقلال⁽⁴⁾ حضر كلا من: عبد الهادي بوطالب عبد القادر بن حلون، أحمد بن سودة، ومحمد الشرقاوي واستبعدت السلطات الفرنسية كلا من علال

(1) زكي مبارك: "موقف محمد بن عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي من مباحثات إيكس لبيان"، مجلة وجهة نظر، العدد 40، السنة 11، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، 2009، ص 21.

(2) محمود صالح الكروي، آمال حسام حميد: "موقف الأحزاب المغربية من خلع ونفي السلطان محمد الخامس 1953-1956"، مجلة سر من رأى، العدد 54، المجلد 14، أوت 2018، ص 330.

(3) عبد الكريم الفيلاي: التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج12، ط1، شركة ساس للطباعة والنشر-القاهرة، 2006، ص 141.

(4) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة...، مصدر سابق، ص 394.

الفاسي، محمد حسن الوزاني، أحمد بلافريج كما أشرنا إلى ذلك سابقاً⁽¹⁾، ومثل الجانب الفرنسي "إدغار فور"، وأنطوان بيني وزير الخارجية، والجنرال "كوينغ" وزير الدفاع، والسيد بيير جولي وزير الشؤون التونسية والمغربية والسيد شومان أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية.⁽²⁾

أثناء هذه المحادثات تمكن الوطنيون المغاربة بأسلوبهم المنطقي وطريقة نقاشاتهم الجادة مع المسؤولين الفرنسيين أن يغيروا وجهة نظرهم اتجاه الحركة الوطنية المغربية، ويغيروا مسار العلاقات الفرنسية المغربية في اتجاه أحسن لإيجاد حل للقضية المغربية⁽³⁾ وللخص "عبد الرحمان بوعبيد" بصفته رئيس وفد حزب الإستقلال مطالب الحزب في ثلاثة مطالب، ولم يتدخل في هذه المباحثات إلا يوم 25 أوت 1955، وتمثلت هذه المطالب في:

1. اعتبار محمد الخامس الممثل الوحيد للمغرب.
 2. معارضة فكرة تكوين مجلس التاج، إلا إذا وافق السلطان محمد الخامس
 3. إحترام مراحل الإستقلال، وضرورة إعتراف فرنسا برغبتها في منح الإستقلال للمغرب.
- كما تم طرح قضية العلاقات الفرنسية المغربية،⁽⁴⁾ وتمسك أعضاء حزب الإستقلال بمطلب عودة السلطان محمد الخامس من منفاه وعدم قبول أي حل حتى لو كان الإستقلال التام إلا بعودة السلطان.⁽⁵⁾

«توصلت المفاوضات إلى مجموعة من المقترحات شكلت أرضية لتسوية الأزمة المغربية الفرنسية وعلى أساس هذه المقترحات قدمت الحكومة الفرنسية خطة عمل تقوم على النقاط التالية

1. عزل محمد بن عرفة عن عرش المغرب.
2. تشكيل مجلس وصاية على العرش لسد الفراغ.

(1) شارك في المؤتمر كذلك شخصيات معتدلة وهم: مبارك البكاي، العيادي، الفاطمي بن سليمان، محمد الزغاري، أحمد بركاش، فضلا عن بعض علماء المغرب وهم جواد الصقلي، حمادي العراقي، عبد الحي الكتاني، وشارك أيضا مغاربة يهود وهم جاك دهان، وابن زاكين . ينظر: ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 218.

(2) محمود صالح الكروي: مرجع سابق، ص 330.

(3) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 219.

(4) زكي مبارك: مرجع سابق، ص 21.

(5) عبد الكريم الفلالي: مرجع سابق، ص 142.

3. عودة السلطان محمد الخامس إلى فرنسا مع إلتزامه بعدم المشاركة في أي نشاط سياسي.
4. تكوين حكومة مغربية تدير المفاوضات مع فرنسا وأبدى حزب الإستقلال مشاركته فيها بعد عودة السلطان محمد الخامس إلى فرنسا.⁽¹⁾

ويمكن القول أن هذه المفاوضات لم تكن دعوة للتفاوض بما تعنيه هذه الكلمة - تفاوض حول مستقبل البلاد- لأن الحزب لم يشارك مشاركة فعالة بسبب إنقسام قاداته بين مؤيد ومعارض، والدليل على ذلك عدم مشاركة علال الفاسي وهو رئيس الحزب، وكذلك لم يتدخل أعضاء الحزب في المباحثات إلا يوم 25 أوت بالرغم من بدايتها منذ 22 أوت، واستطاعت السلطات الفرنسية تمرير مشاريعها وأهدافها في جلسات قصيرة لم تتعد ستة أيام⁽²⁾ فقد كان مؤتمر "إكس لبيان" وسيلة لنهج خطة إتفق فيها أولا حزب الشورى مع محمد المقرري والجلاوي حول طاولة واحدة، وهو الأمر الذي أثار غضب الشعب المغربي وكذا الجزائري خصوصا بعدما حصل في تونس و تنكره لما تم الإتفاق عليه في القاهرة بتاريخ 1954/04/04 باسم لجنة تحرير المغرب العربي وبموافقة الجامعة العربية، وقد مثلت هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت دليلا قاطعا على التضامن المغربي.⁽³⁾

وأما بالنسبة للمقيم العام " جليبرت غرانفال " فقد إعتبر أن مفاوضات " إكس لبيان " تدخلا في شؤونه الداخلية، فقد كان من أشد المعارضين لعودة الملك محمد الخامس فضلا عن خوفه من اشتداد المعارضة ضده مما أدى به إلى تقديم إستقالته ومحادثات إكس لبيان مازالت قائمة.⁽⁴⁾

هذا الإتفاق الذي وافق عليه الملك شخصيا ،حاولت بعض العناصر المناوئة لفرنسا إبطاله بإدخال عناصر لا تمثل المغاربة ومحاوله تنصيب عبد الله بن عبد الحفيظ ابن السلطان الأسبق لتولي أمور المملكة وأحتمالها، وفي نهاية المطاف صوت المجلس التشريعي الفرنسي لصالح اتفاقيات إكس

(1) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 219.

(2) عبد القادر الشاوي: حزب الإستقلال (1944-1982)، د،ط، عيون المقالات للنشر -الدار البيضاء، 1990، ص 41 .

(3) عبد الكريم الفيلاي: مرجع سابق، ص، ص 142، 143.

(4) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص، ص 219، 220.

ليبان وتم تشكيل حكومة مراکش⁽¹⁾، وتم الإمضاء على هذه الإتفاقيات في الفاتح من شهر أكتوبر لكن على أساس الإحتفاظ بمعاهدة فاس، خاصة فيما تعلق بالدفاع والخارجية وذلك ماصرح به "بيرجولي" في مؤتمر صحفي قائلًا: "إن هذه الإتفاقيات ترمي إلى إقامة بناء حديث في الصالح المشترك للبلدين (فرنسا والمغرب) على أساس الإحتفاظ التام في باريس بالمسؤوليات المخولة لفرنسا في مجالي الدفاع والشؤون الخارجية" ولم تذكر كلمة الإستقلال في هذه الإتفاقيات، وبعد أسبوع من هذا التصريح، صرح إدغارفور بدوره قائلًا: "إن ممثلين من جميع الإتجاهات المغربية قالوا في إيكس ليبان - بحضور أربعة من زملائي إنهم يريدون الإستقلال بهذه الصيغة إننا معشر المغاربة نتصور تحقيق هذا الإستقلال على مراحل، وفي الأخير سيكون الإستقلال، ولكن في إطار إشتراك فرنسي مغربي."⁽²⁾

ونشر حزب الإستقلال بيانًا في نفس اليوم في باريس أوضح فيه حق المغرب في الإستقلال، وفي الممارسة الفعلية لسيادته في إطار علاقات فرنسية مغربية قائمة على التداخل المتفق عليه عن طواعية "كما أضاف إدغارفور تصريحًا وفي نفس اليوم أمام البرلمان الفرنسي قائلًا " إن سياستنا تفرض وجود حكومة مغربية نحتفظ فيها نحن بالدبلوماسية والدفاع والشؤون التقنية. "

وفي اليوم الموالي الموافق لـ 9 أكتوبر صرح محمد اليزيدي الأمين العام المساعد لحزب الإستقلال قائلًا: "إن مفاوضات إكس ليبان والوعود المسلحة على إثرها قد بعثت فينا أملا حقيقيا، ولكن الجنرال دي لاتور المقيم العام الفرنسي في المغرب قد عرقل التطور نحو الإنفراج، تعاطفا مع الجانب المعادي لكل تغيير للوضع الحالي من الرأي العام الفرنسي في المغرب."⁽³⁾

إذا كان حزب الإستقلال قد إقتنع بما توصل إليه في مباحثات إكس ليبان إلا أن عبد الكريم الخطابي كان له رأي مغاير، حيث تابع هذه المباحثات وأصدر بخصوصها بيانًا جاء فيه: "إن الشعب الفرنسي ليس في نيته أن يحارب مرة أخرى ليخلق هندا صينية جديدة في شمال إفريقيا، وقد إقتنعت

(1) حميدي أبو بكر: مرجع سابق، ص، ص 382، 383.

(2) مولود بلقاسم: مرجع سابق، ص، ص 149، 150.

(3) نفسه، ص 150.

جماعة الرباط بجماعة تونس المستسلمة فأبرمت إتفاق إيكس لبيان... وأخذت تدلس وتغري عرب المغرب بالكلام المعسول وهي سائرة في طريق إتفاق تونس... فهذا من السقوط في الفخ المنصوب... إن الشعب سوف يستمر في الكفاح والنضال إلى أن يخرج من المغرب العربي آخر جندي فرنسي" (1)

2.2. عودة الملك محمد الخامس:

كانت السلطات الفرنسية تستبعد عودة محمد الخامس وهذا ما نلمسه من تصريحات المسؤولين الفرنسيين، حيث صرح إدغارفور يوم 04 أكتوبر 1955 قائلاً: "إن إعادة محمد الخامس إلى العرش مستبعدة، وتبقى مستبعدة كل الإستبعاد" وفي الثامن من نفس الشهر صرح وزير الخارجية أنطوان بيناي في البرلمان الفرنسي بما يلي: "ينبغي أن نعمل كل شيء لمنع عودة محمد الخامس إلى العرش، وأن السياسة المتبعة الآن لتهدف إلى منع حدوث مثل هذا الإحتمال." (2)

وفي نفس اليوم صرح إدغارفور في البرلمان الفرنسي: "إن جميع قرارات الحكومة الفرنسية تبين معارضتها لإعادة السلطان السابق محمد الخامس إلى العرش" وأضاف قائلاً: "هناك حلان ينبغي استبعادهما بعزم وحزم: إبقاء الوضع على ما هو عليه، وإعادة السلطان السابق، ولقد قال لكم مانديس فرانس أنه لا بد من تحسين وضعية السلطان السابق محمد الخامس، ولكن لا يمكن أن يعود إلى العرش" وأكد على ذلك مجدداً بقوله: "إن عودة ابن يوسف (محمد الخامس) مستبعدة وقد كنا قرنا في إيكس لبيان... إبقاء الأمور على ما هي عليه واستبعاد إعادة محمد الخامس" قررت ذلك شخصياً بحضور زملاء (وزراء فرنسيين) وبموافقة الوفد المغربي المتكون من جميع الأحزاب والإتجاهات. (3)

(1) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص، ص 305، 306.

(2) مولود بلقاسم: مرجع سابق، ص 146.

(3) نفسه، ص 146.

من جهته فإن المقيم العام الجديد "بواي دولاتور" (Buwaby Dolator)⁽¹⁾ الذي تم تعيينه بتاريخ 29 أوت 1955 ووصل إلى الرباط في اليوم الموالي حاول عرقلة سير المفاوضات إذ كان يرى في اتفاقيات إيكس لبيان خطأ فادحا، فعمل على تأخير مغادرة ابن عرفة للعرش، والحيلولة دون تشكيل مجلس العرش، كما سعى إلى إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة تغيير سياستها في المغرب، إلا أن الحكومة الفرنسية كانت عازمة على تنفيذ ما أتفق عليه في إيكس لبيان⁽²⁾، لكن على طريقته الخاصة، ولتجنب الأسوأ أرسل "أنطوان بيناي" والذي كان وزيرا للعلاقات الخارجية إلى مدغشقر - أنتسرابي - في سبتمبر 1955 للقاء السلطان محمد الخامس والإعتراف به سيدا وملكا حقيقيا، وقد وافق السلطان محمد بن يوسف على تأسيس حكومة مغربية مكلفة بمناقشة الإتفاقيات التي تقود البلاد إلى مكانة عصرية حرة، متحدة مع فرنسا بروابط دائمة،⁽³⁾ ومن جهة أخرى قام بزيارة ابن عرفة لإقناعه بضرورة البقاء على العرش وذلك لصد مؤامرات اليمينين، لذا قرر يوم 01 أكتوبر نقل ابن عرفة من الرباط إلى طنجة، وبدأ في تكوين مجلس الوصاية يوم 15 أكتوبر متانسيا أو متعمدا ماتم الإتفاق عليه في إيكس لبيان فلم يشكل المجلس من الوطنيين إلا واحدا وهو "مبارك البكاي"⁽⁴⁾ أما الثلاثة الآخرون فهم معروفون بولائهم للسلطات الإستعمارية منهم: المقري الوزير الأعظم، وعضوان آخران إختارهم إدغارفور الذي لم ينفذ الإتفاقيات بأمانة تامة، وهذا كان سببا لعدم توقيف جيش التحرير لعملياته العسكرية⁽⁵⁾، ففي 01 أكتوبر انتفض

(1) من الضباط الفرنسيين الذين عملوا في المغرب العربي لمدة طويلة، وكان يتحدث العربية والبربرية عمل مساعد للجنرال جوان في الإدارة الفرنسية، وعمل مقيما عاما في تونس وكان من المختلين الذين خاضوا معارك ضد الوطنيين المغاربة، كانت مدة إدارته في المغرب قصيرة جدا (من 31 أوت 1955 إلى 28 أكتوبر 1955) بذل جهدا كبيرا لتغيير سياسة إدغارفور. ينظر: ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 220.

(2) نفسه، ص 220.

(3) Mohamed Harbi, Benjamin Stora: op.cit, p 60

(4) من مواليد 16 أبريل 1907 بركان القريبة من وجدة، تخرج من المدرسة العسكرية الفرنسية بمكناس سنة 1928 برتبة ملازم، شارك في الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي، عين قائدا ثم باشا في مدينة صفرو، وقدم إستقالته كرد فعل على عزل السلطان محمد الخامس، ليستقر بعدها في باريس، استدعته الحكومة الفرنسية في جويلية 1955 لتسهيل الإتصال بالوطنيين المغاربة من أجل فتح باب المفاوضات التي أصبح فيها من الشخصيات الفعالة ترأس أول حكومة مغربية بعد الإستقلال، وشغل منصب وزير الداخلية في 26 فيفري 1961 وبقي في منصبه هذا إلى غاية وفاته يوم 12 أبريل 1961، ينظر: ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 218.

(5) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص، ص 383، 384.

الشعب في الريف والأطلس المتوسط واتسعت الإنتفاضة لتشمل مناطق واسعة من البلاد أمام عجز القوات الفرنسية على إحتواء الوضع⁽¹⁾ مما أجبر فرنسا إلى إرسال الإمدادات المتلاحقة منذ حوادث 20 أوت حتى وصلت عدد القوات الفرنسية في المغرب إلى 200 ألف جندي وهو رقم لم تصل إليه أثناء عملية احتلال المغرب كما اضطرت السلطات الفرنسية إلى إطالة مدة الخدمة العسكرية العادية وتحويل العائدين من الهند الصينية مباشرة ودون سابق إنذار إلى شمال إفريقيا لتجنب إعلان التعبئة العامة، هذه الإجراءات أثارت سخط الرأي العام الفرنسي خاصة العائلات الفرنسية، وحتى أن بعض الإستعماريين رأى أنه من الأفضل إنهاء أزمة مراكش ولكن لماذا؟ طبعاً للتفرغ من أجل القضاء على الثورة الجزائرية " فكأن ثورة الجزائر أصبحت عاملاً مهماً ساعد جارتها تونس ومراكش مساعداً كبيراً على نيل الإستقلال."⁽²⁾

أمام هذه التطورات وظهور بوادر نهاية الحماية ونهاية الأزمة المغربية أدرك الجلاوي أن عهد سلطانه وجبروته سينتهي فأراد أن يسبق الأحداث لذا عقد مؤتمراً صحفياً بالرباط بتاريخ 25 أكتوبر 1955 أعلن فيه عن شرعية الملك محمد الخامس وبايعه من حديد، وطلب من الحكومة الفرنسية أن تعيد الملك إلى عرشه.

هذا الموقف كان بمثابة الضربة القاضية للفرنسيين خاصة رجال الإقامة العامة والمتعصبين من المستوطنين والإداريين، وكانت حافزا لأعضاء حزب الإستقلال المتواجدين بباريس، حيث قرروا أنه لا مفاوضات مع إدغارفور إلا على أساس عودة الملك محمد الخامس إلى عرشه.⁽³⁾

توالى الأحداث، وطالب حزب الإستقلال بخلع محمد بن عرفة وعودة محمد الخامس وإلغاء معاهدة الحماية، فتنازل محمد بن عرفة عن العرش بتاريخ 30 أكتوبر، وأدت هذه التطورات إلى إعتراف الحكومة الفرنسية بالملك محمد الخامس في 5 نوفمبر 1955 فكان ذلك بداية الإعتراف الفرنسي باستقلال المغرب، فغادر منفاه في مدغشقر نحو باريس لإجراء مفاوضات حول إستقلال

(1) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 146.

(2) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 384.

(3) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة...، مصدر سابق، ص 394، 395.

بلاده،⁽¹⁾ ويذكر ثامر عزام الدليمي أنه وصل إلى مدينة نيس الفرنسية في 30 أكتوبر 1955، وبوصوله قدم مجلس الوصاية على العرش إستقالته، وكان في إستقباله هنري يرسو (Henri Yerissu) مدير ديوان وزير الخارجية الفرنسي أنطوان بيني، ليستقر بعدها السلطان في مدينة سان جرمان - أون - لي قرب باريس في قصر هنري الرابع أين استقبل العديد من الوفود المغربية من الطلبة والتجار المغاربة المقيمين في فرنسا، ووفدا من حزب الإستقلال، وعددا كبيرا من الشخصيات الوطنية والعلماء، واستقبل كذلك حتى بعض الشخصيات التي تعاونت مع السلطات الإستعمارية ضده وعلى رأسهم الجلاوي⁽²⁾ والكتاني⁽³⁾ الذين لم يرفض مقابلتهم.

3. تصريح لاسيل سان كلو استقلال المغرب:

1.3. تصريح " لاسيل سان كلو ": (La déclaration de la Lassel Sancllo)

تحت ضغط الأحداث العسكرية في المغرب وكذا الجزائر، أجريت مفاوضات بين السلطان محمد الخامس ووزير الشؤون الخارجية أنطوان بيناي في 6 نوفمبر 1955 في قصر لاسيل سان كلو من أجل الإعتراف بإستقلال المغرب⁽⁴⁾، لقد تم إختيار بيناي لإجراء هذه المفاوضات نظرا لشجاعته وتجربته إضافة أنه وزير الخارجية، تم إلحاق الشؤون التونسية والمغربية بوزارته، وقد ساعدته محادثات إيكس لبيان وفضل التفاوض المباشر دون أي وسيط⁽⁵⁾، وكان من بين الحاضرين في اللقاء، إدغارفور ومدير ديوانه " جاك دوهاميل (Jacque Duhamel) وجو فروادي كورسيل

(1) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص، ص146، 147.

(2) اقتراب الجلاوي من مجلس الملك وسجد تحت قدميه، ولم يطلب شيئا إلا التوبة والغفران، فأعلن محمد الخامس مسامحته ينظر: عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة...، مصدر سابق، ص 394.

(3) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 223.

(4) Djillali Sari : Role de la guerre de libération du continent africain, le retentissement de la révolution Algérienne , centre nationale d'études historiques ,édition ANEP ,Alger ;2010, p68.

(5) كلفته الحكومة الفرنسية سابقا مرافقة السلطان محمد الخامس إلى غاية مغادرته لفرنسا حيث قام السلطان بزيارة رسمية إلى باريس في أكتوبر 1950، وفي هذه المناسبة أدرك بيناي أن السلطان هو شخص ذكي وقادر على التفاوض خاصة بعدما أجرى بيناي محادثات مع مغربيين لهما ثقافة فرنسية وهما عبد الرحيم بوعبيد من حزب الإستقلال، ومحمد الشرفاوي من حزب الشورى والإستقلال وكان لهما تأثير حاسم على تحديد رأيه ينظر: جورج سيلمان: مصدر سابق، ص233.

(Course Geo ffroyde) الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية⁽¹⁾، والواقع أن محمد الخامس لم يصر كثيرا على التفصيلات، إذ أنه كان يعلم، وخاصة بعد مداولاته مع الجنرال كاترو قبل مجيئه من مدغشقر⁽²⁾ أن فرنسا تحاول الإحتفاظ بماء وجهها، وشارك كذلك في هذا اللقاء عدد من الساسة المغاربة والمستقلين ومن رجال حزب الإستقلال وانتهى الأمر بإصدار تصريح لاسيل سان كلو في 6 نوفمبر 1955⁽³⁾ والذي إحتوى على النقاط التالية:

1. تشكيل مجلس الوصاية ومنحه السلطة الكاملة في إدارة المغرب.
2. تشكيل حكومة في المغرب تضم كل الإتجاهات السياسية والإجتماعية.
3. إستئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة مرتبطة في تكامل مع فرنسا ومربوطة بها داخل نطاق التعاون المتبادل أو مايسمى الإستقلال داخل حدود التكامل L'indépendance dans l'interdépendance.
4. إقامة نظام ملكي دستوري في المغرب.⁽⁴⁾

وورد في هذا التصريح كلمة الإستقلال لأول مرة، وهذا مما جاء فيه: " ستكون مهمة الحكومة المغربية بصفة خاصة التفاوض مع فرنسا بقصد إيصال المغرب إلى وضع رسمي يكون به دولة مستقلة موحدة بفرنسا بعلاقات دائمة من تداخل عن طواعية ومحدد"، ومن جهتها علقت جريدة لوموند على نص لاسيل سان كلو كالتالي: "إذا كان هذا النص لا يضر نص إتفاقيات أكتوبر "إيكس لبيان" فإنه يوضعه بشكل قوي جدا حيث أنه يتضمن لأول مرة كلمة "الإستقلال" بينما النص السابق - إتفاقيات إيكس لبيان - لم يذكر إلا إحترام السيادة المغربية".

(1) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 223

(2) أرسلت السلطات الفرنسية وفدا برئاسة جورج كاترو لمفاوضة السلطان في مدغشقر ودامت هذه المفاوضات 5 أيام واشترك فيها الأمر حسن مشاركة فعالة من خلال مقترحاته التي وافق عليها الطرفان إنتهت المفاوضات في 9 سبتمبر 1955 توصل فيها السلطان وكاترو إلى إتفاق يتخلص بعودة السلطان محمد الخامس من منفاه في مدغشقر إلى فرنسا وتشكيل مجلس الوصاية على العرش، وتشكيل حكومة مغربية تتولى التفاوض مع فرنسا لإقامة دولة مغربية تتمتع بكامل حريتها واستقلالها، ينظر: ثامر عزام الدليمي: المرجع نفسه، ص 221.

(3) رشيد الناضوري: مرجع سابق، ص 1166

(4) محمد داهش: مرجع سابق، ص 147.

وقد عارض حزب الإستقلال هذه الإتفاقيات وعلى رأسه علال الفاسي يوم 09 نوفمبر كما عارضها يوم 12 نوفمبر أحمد بلافريج الأمين العام للحزب، لترد عليهم جريدة " لوموند " بتاريخ 30 نوفمبر بعنوان بارز: " سي علال الفاسي لا يفهم معنى كلمة التداخل " ونسبة إليه التصريح التالي: " إني لا أفهم دلالة كلمة التداخل ولهذا فإنني لا أستطيع أن أناقش فيه، "إن الذي يريده المغرب هو الإستقلال التام L'independance وليس الإستقلال المتداخل L'interdépendance". (1)

كما نشرت الصحافة منذ 6 نوفمبر 1955 التصريح المشترك بـ " لاسيل سان كلو " والمحادثات التي جرت بين بيناي والسلطان محمد الخامس. (2) (3)

وقد خلقت هذه الإتفاقيات مشكلة بين بيناي وإدغارفور، بسبب التنازلات التي قدمها بيناي والتي تجاوزت إلى أبعد حد توقعات الحكومة الفرنسية حيث لم تقع الإشارة إلى معاهدة فاس " ولم يقع أي تحفظ فيما يتعلق بالجيش والدبلوماسية... وبذلك، وبجيرة قلم، خلق وزير معتدل، أمرا واقعا، جرد فرنسا من سلاح الإعتراض على المطالب المغربية، لاشك أن أنطوان بيناي لم يقدم تلك التنازلات، إلا بعد كان على يقين من انسجامه مع سياسة الحكومة، ومع البيان الذي أصدرته الحكومة بعد اجتماعها في الخامس من نوفمبر " (4) ولا بد من الإشارة أنه قبل التوصل إلى النص النهائي للإتفاق فقد تم إدخال تعديلات جوهرية من قبل ولي العهد الأمير حسن بعد تدخل عبد الرحيم بوعبيد الذي رأى بأن المشروع الفرنسي لا يرقى إلى مستوى المرحلة التي وصلت إليها القضية المغربية فنص الإتفاق بعد ذلك على أن تكون عودة السلطان بالموازاة مع إلغاء معاهدة الحماية وإعلان الإستقلال. (5)

وقد علم إدغارفور بفحوى الإتفاق عبر الراديو، فوجه اللوم إلى " بيناي " عبر الهاتف هذا الأخير الذي برر موقفه بأن الأمر كان مستعجلا وأن إدغارفور سيطلب مهلة يومين أو ثلاثة وهذا

(1) مولود بلقاسم : مرجع سابق، ص-ص 151-153.

(2) جورج سيلمان، مصدر سابق، ص 233.

(3) أنظر: الملحق رقم 16، ص 362.

(4) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 238.

(5) نفسه، ص 237

ماقد يتسبب في إفشال سياسة الحكومة خاصة وأن السلطان محمد الخامس كان سيغادر قاعة الاجتماع لأكثر من مرة " وتعليقا على موقف رئيس الحكومة يرى بيناي بأن إدغارفور كان يرغب في أن يتخذ ذلك القرار بنفسه... كان يجب أن يأثر هو بالنجاح الذي يحرزه مساعده، بينما يترك لهم مسؤولية الفشل." (1)

فالمفاوضات وقبول فكرة الإستقلال كان الحل الأنسب الذي رآه إدغارفور للأزمة المغربية، ووجد تأييدا من " بيناي " في الوقت الذي عارضه الراديكاليون واهتموه بتقديره للمقاومة المغربية، كما صرح الجنرال "بيير بيلوت" (2): "إن إتباع سياسة العنف في المغرب معناه إستدعاء ثلاثة أرباع المليون من الفرنسيين للخدمة العسكرية أي مضاعفة الجيش الحالي " لكن تشبث الراديكاليون برأيهم وفشلت المعارضة ضد حكومة إدغارفور بعد التصويت، ومازاده إصرارا في سياسته موقف إيزنهاور وتصريحه ضد إجرام القوات الفرنسية بالمغرب ونشاط المنظمات والأحزاب في العالم العربي والإسلامي، وقد حاول إدغارفور حل المشكلة المغربية بعيدا عن تدخل الأمم المتحدة حماية لمصالح فرنسا (3)، وقد كان رأيه صحيح إلى حد بعيد.

من جهته قام المقيم العام الفرنسي " دولاتور " بتقديم إستقالته يوم 8 نوفمبر 1955 لتعيين الحكومة الفرنسية بدلا منه مقيما عاما جديدا وهو " أندريه دييوا Andri Debwa " وأعطته تعليمات بأن مهمته الأولى هي التعاون مع الأحزاب الوطنية وممثلي الوطنيين الذين رغبوا في تنظيم مراسيم الإستقبال الخاصة بالسلطان محمد الخامس (4).

(1) محمد توفيق القباج : مصدر سابق ، ص، ص 238، 239 .

(2) من الديغوليين السابقين وأحد ممثلي فرنسا العسكريين في الأمم المتحدة .

(3) عبد الكريم الفيلاي: مرجع سابق، ص، ص 144، 145 .

(4) نفسه، ص، ص 144، 145.

2.3. استقلال المغرب:

عاد السلطان محمد الخامس إلى المغرب بتاريخ 16 نوفمبر 1955 واستقبله الجماهير إستقبالا حافلا⁽¹⁾ شاركت فيه جميع الأحزاب المغربية وكل فئات الشعب المغربي وشكل الإحتفال حدثا وطنيا مهما في تاريخ المغرب المعاصر والذي عزز من العلاقات بين القوى الوطنية.⁽²⁾

بعد وصوله إلى القصر ألقى خطاب العرش يوم 18 نوفمبر بمناسبة الذكرى 27 لإعتلائه العرش واستهل خطابه بالآية القرآنية: " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ"⁽³⁾، وأعلن عن نهاية عهد الحماية بقوله: " لقد انتهى عهد الحجر والحماية، وبزغ فجر الحرية والإستقلال"⁽⁴⁾، بعدها أوضح برنامج الحكومة المستقبلية وهو:

1. تسيير الشؤون العامة .
 2. إحداث مؤسسات ديمقراطية تابعة عن انتخابات حرة مبنية على مبدأ فصل السلطات في إطار مملكة دستورية تعترف للمغاربة، كيفما كانت معتقداتهم بحقوق المواطن، وبممارسة الحريات العامة والنقاوية.
 3. إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، لتحديد إطار الإستقلال ومحتواه... في جو من التفاهم والتعاون المثمر مع الشعب الفرنسي."
- لم يكن تأليف الحكومة المغربية بالأمر السهل نظرا للتراكمات التي خلفتها إتفاقيات إكس لبيان خاصة وأنها شاركت فيها شخصيات كان لها دور في خلع السلطان محمد الخامس بدعوى إتاحة فرصة لكل التيارات المختلفة من المشاركة الفعالة في تسيير شؤون البلاد، وهذا ما أرادته

(1) وصل نائب الجنرال "بوير دولاتور (Boyer de la Tour) السيد "اندرى لويس دوبوا (M. André Louis Dubois) إلى المغرب يوم 13 نوفمبر 1955 للترحيب بالسلطان محمد الخامس الذي سيصل إلى المغرب يوم الـ 16 من نفس الشهر.

تحصل أندري لويس دوبوا على لقب المفوض السامي من الحكومة الفرنسية، وبعد إعلان استقلال المغرب، أصبح في 15 جوان 1956 أول سفير فرنسي بالرباط، في نفس الوقت الذي أصبح فيه السيد بوعبيد سفير للمغرب في باريس، وقد شغل هذا المنصب إلى غاية 13 أكتوبر 1956. انظر: Félix Nataf : l'indépendance Du Maroc (Témoignage D'action 1950-1956), Préface de M. Alexandre Parodi, édition PLON, Paris, 1975, p205.

(2) محمود صالح الكروي: مرجع سابق، ص 331.

(3) الآية 34 من سورة فاطر

(4) عبد الكريم الفيلاي: مرجع سابق، ص، ص144، 145.

فرنسا وهذا ما أكده علال الفاسي حيث قال: " في إكس لبيان صنع الفرنسيون التناقضات التي ظهرت في الحكومة الأولى للإستقلال".⁽¹⁾

وبالرغم من تلك التناقضات، فقد شكل السلطان محمد الخامس حكومة مكونة من 21 عضواً من بينهم 9 وزراء قادمون من حزب الإستقلال⁽²⁾، ونسبة من حزب الشورى والإستقلال والبقية مستقلون وتم تكوينها يوم 7 ديسمبر 1955 برئاسة مبارك البكاي⁽³⁾ ومن بين الإجراءات التي قام بها محمد الخامس إلغاء الظهير البربري والإعتراف بحقوق النقابات واستبدال الإدارة الفرنسية للمقاطعات بإدارة مغربية وأعلن عن نيته في تأسيس نظام ملكي دستوري في المغرب⁽⁴⁾، وطمأنة المستوطنين حول وضعيتهم لكن دون قيامهم بأي دور سياسي، ومع استمرار العمليات العسكرية بقيادة جيش التحرير المغربي غادر الكثير منهم المغرب تدريجياً.

ومن جهتها أقدمت السلطات الفرنسية على إطلاق سراح 17.000 معتقلاً سياسياً في خطوة لها لتهدئة الأوضاع.⁽⁵⁾

كانت مهمة الحكومة الجديدة التفاوض مع السلطات الفرنسية، لكن تأخرت هذه المفاوضات بسبب تأسيس حكومة جديدة في فرنسا⁽⁶⁾، وقد جاءت حكومة غي مولي لتصل بالمفاوضات إلى غايتها⁽⁷⁾، حيث وقع أندري دوبوا ومبارك البكاي يوم 11 فيفري 1956 برتوكول مؤقت نتيجة المفاوضات التي بدأت في ديسمبر 1955، لتسوية مسألة اقتسام سلطات التسيير بين الإقامة والحكومة المغربية وانتقلت السلطة التشريعية للسلطان، وبقي للمقيم العام الإحتفاظ بسلطته حسب ما تنص عليه معاهدة فاس إلى غاية ما سيصدر من تشريعات مستقبلاً،

(1) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص، ص 245، 246.

(2) Mohamed Harbi, Benjamin stora , op.cit, p60

(3) Chenntouf Tayeb, Op. cit, p33.

(4) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 147.

(5) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص، ص 225، 224..

(6) نالت حكومة غي مولي ثقة البرلمان في 31 جانفي 1956 ب 420 صوتاً مقابل 71 وامتناع 83 عن التصويت، وتم إسناد الشؤون الخارجية لكريستيان بينو وهو إشتراكي، كما أسندت كتابة الدولة في الشؤون المغربية والتونسية لإشتراكي آخر هو النائب آلان سافاري، ينظر سطيغان برنار: مرجع سابق، ص 407.

(7) محمد داهش: مرجع سابق، ص 147.

فبقي من إختصاصه العلاقات الخارجية والأمن والدفاع عن البلاد والشؤون المالية وإدارة مصالح الجاليات الفرنسية والأجنبية⁽¹⁾، مع إحداث تغيير في الجهاز الإداري بتعيين المديرين الفرنسيين كتابا عامين تحت إشراف الوزراء المغربيين.⁽²⁾

تم إستئناف المفاوضات بتاريخ 15 فيفري 1956 بقصر الإليزيه بحضور " روني كوتي (Roné Coty) رئيس جمهورية فرنسا والسلطان محمد الخامس، وتكون الوفد المغربي من مبارك البكاي ونائبه محمد الزغاري وإدريس المحمدي، عبد الرحيم بوعبيد، وأحمد رضا اكديرة الذي عينه السلطان ناطقا بإسم الوفد المغربي في المفاوضات.⁽³⁾

أما عن الجانب الفرنسي فقد حضر كريستيان بينو (Christian Pineau) وزير خارجية فرنسا، وآلان سافاري (Alain Savary) الوزير المكلف بالشؤون المغربية والتونسية، وعند بدأ المفاوضات ألقى السلطان محمد الخامس كلمة أبرز فيها أسس التفاوض بعدة نقاط أهمها:

1. يجب على فرنسا أن تعلن إلغاء معاهدة الحماية وتعترف باستقلال المغرب.
 2. يجب أن يكون الإستقلال مصحوبا بضمان وحدة الأراضي المغربية.
 3. يأمل السلطان في مساعدة فرنسا والبلدان الصديقة في المغرب لتحقيق استقلال إقتصادي يكمل الإستقلال السياسي.
 4. أن الدولة المغربية ستكون ذات نظام ديمقراطي في ظل الملكية الدستورية .
- استمرت المفاوضات الفرنسية المغربية لمدة أسبوعين فقط⁽⁴⁾، واختتمت بتصريح 2 مارس 1956 المتزامن مع اتفاقيات تونس⁽⁵⁾ وجاء هذا التصريح على شكل إعلان مشترك⁽⁶⁾: " إن حكومة الجمهورية الفرنسية تؤكد رسميا إعرافها بالمغرب، ويجب أن يكون لها دبلوماسية وجيشا،

(1) سطفان برنار: مرجع سابق، ص، ص 407، 408.

(2) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 250

(3) Félix Nataf, Op. cit, p215.

(4) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص، ص 225، 226.

(5) Mohamed Harbi , Benjamin stora , op.cit , p 60.

(6) للاطلاع على نص الإعلان كاملا. انظر: Félix Nataf, Op. cit, p.p 215, 216. والملحق رقم 17، ص 363.

وكذا رغبتها في إحترام وفرض إحترام كرامة الإقليم المغربي المحفوظة في المواثيق الدولية " (1). وهذا مما جاء فيه: " إن صاحب الجلالة سيدي محمد الخامس ملك المغرب وحكومة الجمهورية الفرنسية يعلنان عزمهما على تطبيق كل مايتضمنه تصريح " لاسيل سان كلو " المؤرخ سادس ديسمبر 1955 تطبيقا كاملا وأن عهد الحماية قد أصبح لا يتلاءم ومقتضيات الحياة العصرية.... وبناء على ذلك، فإن حكومة الجمهورية تؤكد علانية اعترافها باستقلال المغرب... " (2) إن المفاوضات التي افتتحت في باريس بين المغرب وفرنسا... تهدف إلى إبرام اتفاقيات جديدة تحدد الترابط بين البلدين، في المجالات التي تكون فيها مصالحهم مشتركة، والتي ستنظم بالتالي تعاونهم على أساس الحرية والمساواة، ولاسيما في مسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والاقتصادية والثقافية... إن العلاقات بين فرنسا والمغرب ستستند إلى أحكام البروتوكول المرفق بهذا الاعلان، وذلك ريثما تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ... " (3) كما تبادل بينو والبكاي رسالتين بينهما لتسوية مجموعة من القضايا أهمها العلاقات الخارجية التي بقيت تحت إشراف فرنسا خلال الفترة الإنتقالية وكذا قضية نقل السلطات التسيير الداخلية من الفرنسيين إلى السلطة المغربية. (4)

أصدرت بعد ذلك الحكومة الفرنسية بيانا أكدت فيه بأنه سيتم في الوقت المناسب عرض إتفاقيات الإستقلال الموقعة في 2 مارس 1956 واتفاقيات الإستقلال المتداخل على البرلمان الفرنسي للمصادقة عليها طبقا لقواعد الدستور الفرنسي، هذا يعني أن معاهدة فاس لن تلغى إلا بعد موافقة البرلمان وإن حصول المغرب على الإستقلال ودخوله حيز الإستقلال المتداخل في مرتبة واحدة من الناحية الشكلية على الأقل.

(1) Djillali Sari ,op.cit , p 68

(2) سطيغان برنار: مرجع سابق، ص ص 410، 411.

(3) Félics Nataf, Op. cit, p216.

(4) سطيغان برنار: مرجع سابق، ص 411.

وفي ظرف ثلاثة أسابيع حاسمة من تاريخ العلاقات الفرنسية المغربية سيطرت كلمة الإستقلال على مكان معاهدة فاس وعلى الإستقلال الداخلي⁽¹⁾، فازدادت بذلك إحتفالات المغريين إثر إعلان تصريح 2 مارس 1956، وتخطت هذه الإحتفالات الحدود إلى المنطقة الإسبانية في تطوان والعرائش والقصر الكبير وحتى في الصحراء مما تسبب في مقتل عشرين مغربيا وإصابة مائة آخرون بجروح، الأمر الذي دفع بالجنرال فرانكو أن يوجه دعوة للملك محمد الخامس للقاءه في مدريد لتأمين مصالح إسبانيا بالمغرب والحفاظ عليها⁽²⁾، وتمت الزيارة في 4 أبريل 1956، وتم الإتفاق في 7 أبريل على إنهاء الإحتلال الإسباني للمنطقة الشمالية وتوقيع تصريح مشترك وبروتوكول إضافي وهو شبيه بالإتفاق الفرنسي المغربي⁽³⁾، وهكذا تجسد توحيد المملكة سريعا بعد رجوع المنطقة بعد بضعة أشهر ثم طنجة وكذا سيدي إفني سنة 1958⁽⁴⁾، فبخصوص طنجة فقد عادت إلى السيادة المغربية بعد أن أعلن مجلس الإدارة الدولية⁽⁵⁾ إلغاء الإدارة الدولية في طنجة وإعادتها إلى الحكم المغربي في 29 أكتوبر 1956، وبذلك انتهت الحماية الثنائية والدولية وحقق المغرب إستقلاله ووحدة أراضيه، لكن بقيت للفرنسيين بعض المصالح العسكرية وبعض القواعد الفرنسية والأمريكية حتى تم تصفيتهما سنة 1962.⁽⁶⁾

وتعهدت فرنسا بمساعدة المغرب على تأسيس جيشها وعلى إبقاء جيش فرنسا أثناء المرحلة الإنتقالية، ونص البروتوكول على بقاء المغرب ضمن منطقة الفرنك الفرنسي.⁽⁷⁾

(1) سظيفان برنار: مرجع سابق، ص 412.

(2) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 255، 256.

(3) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 147 و توفيق القباج: المرجع نفسه، ص 257.

(4) Djillali Sari, op.cit, p 68

(5) عقد مؤتمر دولي في 8 أكتوبر 1956 بمدينة فضالة ثم في مدينة طنجة بحضور وزير الخارجية أحمد بلافريخ ومشاركة كل من ممثلي فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والبرتغال الموقعين على نظام طنجة سنة 1923 بالإضافة إلى الو.م.أ التي انضمت إليهم سنة 1945، أنظر: محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 259.

(6) محمد علي داهش: مرجع سابق، ص 147.

(7) ثامر عزام الدليمي: مرجع سابق، ص 227.

أما على المستوى العالمي فبعد الإعلان عن التصريح المشترك الخاص بإستقلال المغرب إعتبرت بإستقلاله 34 دولة، ثلاثون منها أعضاء في الأمم المتحدة بينهم 5 دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ليتم بعدها عملية تعيين السفراء في الرباط، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول الكبرى التي اعترفت بإستقلال المغرب.⁽¹⁾

وتم تعيين أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الإستقلال أول وزير للخارجية، وبالرغم من انتقادات بعض النواب الفرنسيين الذين اعتبروا ذلك مخالفا لإتفاق 2 مارس إلا أن الحكومة الفرنسية لم تكن لها ردة فعل.⁽²⁾

المطلب الثاني: العلاقات الفرنسية المغربية بعد استقلال المغرب

1. نحو استكمال استقلال المغرب:

بعد توقيع اتفاقيات الإستقلال راسل الأمير عبد الكريم الخطابي رئيس أول حكومة " مبارك البكاي " بتاريخ 30 مارس 1956 وهذا مما جاء في رسالته: " كان عليكم أن تثوروا على الخونة وتنظموا إلى المجاهدين المغاربة والجزائريين والتونسيين بما يقتضي بذلك الشرف العسكري والكرامة الوطنية وحرمة الرجولة السليمة من الشذوذ... إن المغرب أغرقه الخونة في الإحتلال وكأن الزمن لم يبتعد عن مؤامرة الجزيرة الخضراء سنة 1906... " فقد كان الأمير معارضا لاتفاقية الإستقلال وتوقف النشاط الثوري بالمغرب، فقامت السلطات المغربية باستدراجه للعودة إلى المغرب بالإتصال به عدة مرات منها الإتصال الذي أجراه السيد عبد الخالق الطريس سفير المغرب بالقاهرة في 19 جوان 1957 غير أن الأمير رفض ذلك.⁽³⁾

إن معارضة الأمير عبد الكريم الخطابي لإستقلال المغرب من بين الصعوبات والعراقيل التي واجهتها المغرب بعد إستقلالها وعملت على تحديدها في سبيل تعزيز إستقلالها والتعاون مع فرنسا فنيا وإقتصاديا ومثل إستمرار الثورة الجزائرية تهديدا واضحا للعلاقات المغربية - الفرنسية كما

(1) ثامر عزام الدليمي : مرجع سابق، ص 227.

(2) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 258.

(3) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 306.

إستغلت فرنسا الإختلاف بين الأحزاب لتفويت الفرصة على حزب الإستقلال في تطبيق برامج الإصلاحية⁽¹⁾، لتبدأ صياغة مفاوضات جديدة بين الطرفين لتحديد صيغة الإرتباط بين البلدين في كافة الميادين إنتهت بتوقيع إتفاق في 28 ماي 1956 لتنظيم روابط الصداقة والمصالح المشتركة والعلاقات الخارجية ونص الإتفاق على مايلي:

- الإحتفاظ بروابط الصداقة والتعاون بين البلدين.
- التشاور في مختلف المسائل المتعلقة بمصالح البلدين وإجتماع وزير خارجية الحكومتين دوريا.
- ألا يعقد أي طرف معاهدة خارجية تمس مصلحة البلد الآخر.
- اللجوء إلى محكمة العدل الدولية بـ "لاهاي" في حالة عدم الوصول إلى حل بعد تفاوض الطرفين في قضية ما.
- تعهد فرنسا بتأييد المغرب أثناء ترشحها في المنظمات الدولية.
- تمثيل فرنسا للمغرب وحماية الرعايا المغربيين والمصالح المغربية عن طريق الدبلوماسيين الفرنسيين وفق توجهات الحكومة المغربية.
- كما تم الإتفاق على أن سفير فرنسا في مراكش هو عميد السلك السياسي بقوة القانون وهذا الإتفاق أوجد نوعا من الإتحاد الكونفدرالي بين فرنسا والمغرب.⁽²⁾
- ومما يزيد في توطيد هذا الإستقرار إنهاء الإتفاق الفرنسي المغربي حول السياسة الخارجية المغربية، وهذا الإتفاق قد أرضى الطرفين فهو من ناحية يضمن إستقلال المغرب ومن ناحية أخرى يحقق إجراء مشاورات بين البلدين وبذلك أصبح التكافل عبارة عن تعاون حقيقي.⁽³⁾
- وقد إنتهت المناقشة حول سياسة حكومة غي مولي في إفريقيا الشمالية في 31 ماي 1956 وحول إستقلال تونس والمغرب الذي يعرض الوجود الفرنسي في الجزائر للخطر حسب رأي

(1) مقالتي عبد الله: مرجع سابق، ص 169

(2) محمد حسنين: مرجع سابق، ص - ص 133 - 135.

(3) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج 1، 1956، ص 277.

المتشددين الفرنسيين في البرلمان، وردا على هذه الإنتقادات دافعت الحكومة عن سياستها، وإعترف الوزير آلان سافاري أن كلمة الإستقلال والفراغ السياسي الطويل خلال شتاء 1955 - 1956 كان لهما دور في آخر أطوار الأزمة المغربية وقال: "حينما تولت الحكومة الحالية مسؤولية الحكم، وجدت في المغرب وتونس وضعيتين: واحدة قانونية، وأخرى فعلية... ففي المغرب كانت السلطات الشريفة قد أخذت تمارس استقلالا فعليا... وبدأت الإدارة الفرنسية التي تزعزعت من جراء هذه التطورات تفقد جانبا من تماسكها وتنظيمها...." (1) واختتم كلامه بأن استقلال المغرب كان في صالح فرنسا أحسن من أن تطول فترة المفاوضات وتزيد حدة التصعيد العسكري، وهو ما أكده "بينو" بقوله: "... يتضح جليا أن على من يدعو إلى نهج سياسة القوة في المغرب وتونس أن يدرك بأنها قد تتطلب اليوم حوالي أربعمئة ألف إلى خمسمئة ألف جندي إضافي..." لكن إنتهاج سياسة القوة ستؤدي في الغالب إلى إضعاف السياسة المنتهجة في الجزائر إضعافا شديدا... دعت الحكومة إلى أن تقرر نهج سياسة مبنية على الثقة والتفاوض في تونس والمغرب وتخصيص جل الإمكانيات العسكرية والمالية للجزائر..."

اختتمت المناقشة حول السياسة الفرنسية في إفريقيا الشمالية في 2 جوان 1956 وكان التصويت عليها يوم الخامس من نفس الشهر وفي 13 جوان 1956 صار المندوب السامي أندري دبوا سفيرا فوق العادة لفرنسا في المغرب، ومع ذلك لم تجعل تصويت البرلمان حدا للفترة الإنتقالية التي لم تنته إلا بتوقيع آخر المعاهدات المسماة بمعاهدات الإستقلال المتداخل. (2)

وقد تبين للوزير "سافاري" أثناء إقامته الأخيرة بالمغرب أن الإدارة المغربية تسير بوتيرة جيدة وأن المغاربة يستخدمون هذه الإدارة استخداما ناجحا ولهذا فإن سياسة "أندري دييوا" كانت هي الأخرى ناجحة فلقد كان رجلا دبلوماسيا وإن كان تنقصه الشدة والحزم.

(1) سطينان برنار: مرجع سابق، ص 426، 427.

(2) نفسه، ص-ص 428-431.

وإذا أرادت فرنسا أن ينجح التعاون مع المغرب وتبقى فرنسا موجودة مثلما يقتضيه القرن العشرين فعلى الفرنسيين أن يتصرفوا بعقولهم وعلى فرنسا إدخال تغييرات على عقول وتصرفات 400 ألف أروبي يعيشون في المغرب، وهذه السياسة يجب أن تكون الرقم الأول من سياسة فرنسا في المغرب وتونس كذلك.⁽¹⁾

واصلت السلطات الفرنسية والمغربية عقد العديد من الإتفاقيات مثل معاهدة التعاون الإداري والتقني بتاريخ 6 فيفري 1957 التي حولت النظام الأساسي للموظفين الفرنسيين في الإطار الشريفة إلى نظام تقاعدي ووضعت برنامجا تدريجيا لعودة الموظفين الفرنسيين إلى المغرب. كما تم الإتفاق على معاهدة ثقافية والتي تنص على أنه يمكن لفرنسا أن توفر للمغرب ست ثانويات ومدرسة تقني و 1024 قسما إبتدائيا في إطار البعثة الجامعية والثقافية، وقد حظي هذا الإتفاق بتأييد واسع من قبل المغاربة والجالية الفرنسية.

بالرباط دوما، تمت المصادقة على المعاهدات القضائية، ومع نهاية سنة 1957 لم توقع معاهدات الإقامة والمعاهدة القنصلية، أما المفاوضات التي كان قد تم الشروع فيها لإبرام اتفاقية لرسم الحدود فإنها بقيت معلقة بسبب الأطماع المغربية في الصحراء.

وقد تميزت نهاية الفترة الإنتقالية في وقت واحد بتطبيع تدريجي للعلاقات الفرنسية المغربية وبمشاكل سياسية مكن الجو الجديد الذي تولد عن الإعتراف باستقلال البلاد من تجاوزها رغم خطورتها.⁽²⁾

ومن المشاكل التي عكرت صفو العلاقات الفرنسية المغربية هي حادثة إختطاف الطائرة⁽³⁾ وحدث مجزرة مكناس الرهيبة في أكتوبر 1956 وقطعت العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية والمالية بين المغرب وفرنسا.⁽⁴⁾

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج1، 1956، ص، ص 277، 278.

(2) سطيفان برنار: مرجع سابق، ص، ص 431، 432.

(3) سنتحدث عن الحادثة بالتفصيل في الصفحات الموالية.

(4) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة...، مصدر سابق، ص 310

كما أغلقت الحكومة المغربية بتاريخ 15 أكتوبر 1960 القنصلية العامة ودار البعثة الفرنسية احتجاجا وردا على جرائم فرنسا التي ترتكبها في حق الشعب الجزائري، وقد شاركت كلا من تونس والمغرب في الإجتماع الذي عقد في بغداد بتاريخ 01 فيفري 1961 الذي عقده وزراء خارجية الدول العربية من أجل إمداد الحكومة الجزائرية المؤقتة بالأسلحة والمتطوعين.⁽¹⁾

وقبل ذلك وبتاريخ 20 جانفي 1957 أجرى الملك محمد الخامس وموريس فور (Maurice Faure) لقاء بمدينة " كان " من أجل أن تعود العلاقات بين البلدين إلى حالتها الطبيعية فقد كانت حكومة محمد الخامس عازمة على وضع متطلبات التعاون الفرنسي المغربي قبل متطلبات التضامن العربي. فأصبحت المغرب ترغب بشكل واضح في عدم المس بالتضامن الفعلي الذي نشأ بينها وبين فرنسا.⁽²⁾ وتعتبر هذه التطورات الأخيرة تعبيرا دقيقا عن المناخ السياسي المغربي الذي أفرزه الحصول على الإستقلال والقلاقل التي ترتبت عليه.⁽³⁾

2. التطورات السياسية في المغرب بعد الإستقلال:

عرف المغرب منذ عودة الملك محمد الخامس من المنفى يوم 16 نوفمبر 1955 إلى غاية وفاته يوم 26 فيفري 1961 خمسة حكومات متتالية، الأولى والتي ذكرناها من قبل والتي تكونت برئاسة مبارك البكاي يوم 7 ديسمبر 1955 والتي كانت مهمتها الأولى إجراء مفاوضات مع الحكومتين الفرنسية والإسبانية من أجل إلغاء معاهدة الحماية واعتراف البلدين بإستقلال المغرب ووحدة ترابه، لذلك كانت هذه الحكومة تضم أربعة وزراء دولة لإجراء تلك المفاوضات.

وبتاريخ 28 أكتوبر 1956 تألقت الحكومة الثانية برئاسة مبارك البكاي كذلك وضمت تسعة وزراء من الحزب الإستقلالي وهم: أحمد بلافريج وزير الخارجية، عبد الكريم بن جلون وزير العدل، إدريس المحمدي وزيرا للداخلية، عبد الرحيم بوعبيد وزير الإقتصاد، محمد الفاسي وزيرا للتربية الوطنية، عمر بن عبد الجليل وزير الفلاحة، محمد الدويري وزير الأشغال العمومية، وعبد

(1) محمد حسنين: مرجع سابق، ص 138.

(2) سطيغان برنار: مرجع سابق، ص، ص 433، 434.

(3) نفسه، ص 434.

الله إبراهيم وزير الشغل والشؤون الاجتماعية وأخيراً عبد الله الشفشاوني كاتب الدولة في المالية، ولم يشارك في هذه الحكومة وزراء من حزب الشورى والإستقلال، وحظيت هيئة الأحرار المستقلين بوزارتين.⁽¹⁾

من جهته قام الملك بتأسيس المجلس الوطني الإستشاري وافتتاحه يوم 12 نوفمبر 1956 في قصر المامونية بالرباط وتم تكوين هذا المجلس بتعيين أعضائه حسب ما اتفق عليه بين جلالة الملك والأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وغيرها من الهيئات.

واعتبر الملك تأسيس هذا المجلس حدثاً عظيماً بل من أهم المنجزات التي تمت في عهد الإستقلال، وهذا مما جاء في خطابه الإفتتاحي: "نحن لاندعي أنه أكثر من خطوة أولى نحو الهدف المنشود، أي حياة سياسية بالمعنى الصحيح ليتمكن الشعب من تدبير الشؤون العامة في دائرة ملكية دستورية..." وقال السيد بوعبيد عبد الرحيم: "من البديهي أن هذا المجلس، إنما هو مؤسسة مؤقتة تعبر عن عزمنا على أن نسلك بدون تأخير طريق الملكية الدستورية..."⁽²⁾

انتخب المهدي بن بركة رئيساً للمجلس، وكان للمجلس دور إيجابي في تحريك الحياة السياسية للمغرب، وأهم أعماله دراسة أول ميزانية للدولة المستقلة لسنة 1957 ومناقشتها وكانت سياسة التقشف التي تبناها عبد الرحيم بوعبيد وعبد الله الشفشاوني سياسة ناجحة، لكن انتهت مهام المجلس الإستشاري في أفريل 1959 بسبب الخلافات التي ظهرت في المشهد السياسي والحزبي المغربي، خاصة بعد انشقاق حزب الإستقلال وتأسيس حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد بتاريخ 29 أكتوبر 1959 ولن يعرف المغرب حياة نيابية إلا عندما أجريت الإنتخابات البرلمانية سنة 1963.⁽³⁾

(1) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 293.

(2) نفسه، ص 295.

(3) نفسه، ص 297، معمر العايب: مرجع سابق، ص 79.

كما عرفت المغرب مشكلة أخرى وهي الأزمة الحكومية التي كان سببها الصراع بين أعضاء حزب الإستقلال⁽¹⁾، ولم يكن مبارك البكاي ينتظر حزب الإستقلال حتى يقوم بالخطوة الأولى لإقالة حكومته، وفضل البكاي أن يتزعم هو صف المعارضة الذي يشتمل على حزب الشورى والإستقلال وعلى الوزراء المستقلين الموجودين داخل الحكومة وعلى شخصيات أخرى كانت تريد أن تشكل حزبا ثالثا، وكانت مصادفة البكاي على العريضة التي تقدمت بها الكتلة المعارضة السبب في إستقرار وزراء حزب الإستقلال مما اضطر بالملك إلى إقالة الحكومة بأكملها.

تلك هي الظروف التي حلت فيها حكومة البكاي، وإن تشكيل حكومة إستقلالية أمر هام جدا خاصة وأن زعماء الحزب قاموا لعدة أسابيع بحملة دعائية لتوضيح برنامجهم الحكومي وسمي برنامجهم بـ "تخليص المغرب من مخلفات الإستعمار" وتتضمن هذه العبارة ثلاثة أهداف: الجلاء الكامل من طرف القوات الفرنسية والإسبانية، استرجاع الحدود التاريخية للتراب المغربي وتوحيد المغرب العربي.⁽²⁾

دخلت المغرب إذن في أزمة وزارية بعد سقوط حكومة البكاي الثانية والتي استمرت حوالي شهر، في هذه المدة قام محمد الخامس بعدة اتصالات مع مختلف الزعماء الوطنيين لحل هذه الأزمة، وقد قال المهدي بن بركة بعد مغادرته القصر الملكي والذي كان في مقابلة مع الملك: "الحقيقة أن هذه الأزمة لم تكن شيئا مستغربا بالنسبة لمتتبعي الحالة السياسية وكانت أول ملاحظة أجمع عليها أعضاء لجان المجلس الوطني الإستشاري والهيئات الممثلة فيه، هي أن نستفيد من التجربة التي مرت على المغرب في عهد الحكومة الأولى والثانية في عهد الإستقلال."⁽³⁾

وفي ذات السياق عبر المهدي بن بركة بوضوح في إفتتاحية جريدة الإستقلال بالفرنسية بتاريخ 20 أفريل 1958 تحت عنوان "نهاية عهد إيكس لبيان" قائلا: "هاهي الأزمة الثانية والمغرب يتدحرج بما يجرح من تركه إيكس لبيان، خلال أكثر من عامين . ولقد حان الوقت لكي

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص 78.

(2) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج 1، 1958، ص، ص 146، 147.

(3) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 310.

تثمر بلادنا على ساق الجدد، وتدخل في قطيعة الماضي الإستعماري حيث أن آخر المخلفات يتعين أن تزول لتفسح المجال لمفهوم عصري وعقلاني للمسؤوليات الحكومية " وبعد أن ذكر بأن " الكل متفق على أن لفقدان الإنسجام والإلتحام آثار سلبية على تسيير الشؤون العامة وهذا عيب طبع الحكومة الثانية، وعن سبب مشاركته في الحكومة الثانية فقال: " لكي نتفادى المأزق والوقوف أمام الأبواب المسدودة، وذلك على أمل أن صعوبات وملابسات التجربة الأولى سيكون في الإمكان تجاوزها، بفضل تفهم الجميع والنوايا الحسنة للجميع...ومن سوء حظ البلاد كانت الخيبة في وقت مبكر... إن الوقت قد حان لإقامة جهاز حكومي منسجم وملتحم، وهو وحده قادر على إعطاء دوايب الدولة الإندفاع الضروري لتتابع البلاد السير نحو أهدافها الوطنية الكبرى...". (1)

لقد بقي الحكم في المغرب في يد السلطة الملكية إلى غاية سنة 1958، وهي السنة التي سطر فيها الملك محمد الخامس التوجهات الأساسية الكبرى للمملكة بإستثناء الحكومة التقدمية⁽²⁾ وبعد سقوط حكومة البكاي الثانية، وبعد مشاورات دامت حوالي شهر تم تنصيب حكومة جديدة بتاريخ 12 ماي 1958 برئاسة أحمد بلافريج الذي احتفظ بوزارة الخارجية، وعين عبد الرحيم بوعبيد نائبا لرئيس الحكومة. (3)

ظهرت بوادر الإنشقاق في الحكومة بسبب إقصاء عبد الله إبراهيم⁽⁴⁾ ، وتواصلت الأزمة بسبب احتفاظ الملك بقيادة الجيش ليواجه انتقادات من طرف المهدي بن بركة وعبد الله إبراهيم،

(1) محمد توفيق القباج : مصدر سابق، ص 311.

(2) ترأسها عبد الله إبراهيم بدعم من الإتحاد المغربي للشغل (UMT) الذي يشرف عليه محجوب بن الصديق، وعبد الرحيم بوعبيد وبن بركة . ينظر: محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 305.

(3) وفي نفس الوقت مكلفا بالإقتصاد الوطني والمالية والفلاحة، حل الوزراء كانوا ينتمون إلى حزب الإستقلال إلا ما كان من وزارة البريد التي أسندت السيد محمد عواد ووزارة الصحة العمومية التي بقيت من نصيب الدكتور عبد الملك فراج. ينظر: القباج: مصدر سابق، ص 313

(4) نفسه، ص 313.

وعبد الرحيم بوعبيد والمجوب بن الصديق زعيم الحركة النقابية وحاولوا إبعاد كلا من علال الفاسي وأحمد بلافريج. (1)

وزادت حدة الأزمة الحكومية مما أدى بالسيد عبد الرحيم بوعبيد لتقديم إستقالته يوم 22 نوفمبر 1958، واقترح على الملك في رسالة وجهها إليه إدخال تعديلات على الحكومة وتوسيع قاعدتها لتشمل شخصيات تمثل الطبقة العاملة والمقاومة وجيش التحرير. (2)

كانت إستقالة عبد الرحيم بوعبيد إيذانا بنهاية حكومة أحمد بلافريج التي لم تعمر إلا بضعة شهور من 12 ماي إلى 22 نوفمبر 1958، وكان السبب الرئيسي هو عدم الأخذ بعين الإعتبار الصراعات الداخلية لحزب الإستقلال وبروز الجناح اليساري الذي استقطب الطبقة الشغلية المنتمية للإتحاد المغربي للشغل وأعضاء جيش التحرير والمقاومة بزعامة عبد الله إبراهيم والفقير البصري.

لذا قام الملك محمد الخامس بتكليف السيد علال الفاسي لتشكيل حكومة تمثل فيها جميع تيارات الحزب وذلك في شهر ديسمبر 1958، لكن بسبب مؤامرات مع جهات استعمارية أجهضت الفكرة في مهدها مما دفع بعالل الفاسي إلى الإنسحاب إلى طنجة والإستقرار بها لمدة من الزمن وكتابة مقاله " الحزب المظلوم." (3)

قام الملك محمد الخامس مرة أخرى بتنصيب الحكومة الرابعة في عهد الإستقلال بتاريخ 24 ديسمبر 1958، والتي ترأسها السيد عبد الله إبراهيم والتي احتفظ فيها بوزارة الخارجية، ودائما يوجد من يعرفل السير الحسن لكل حكومة جديدة، فبدأت أيادي الخفاء بالتخويف وزرع الشكوك في مقاصد المسؤولين الجدد ونظمت معارضة حقيقية من طرف أعضاء منتمين أو غير منتمين للأحزاب الأخرى وكان من أهدافها الإطاحة بحكومة عبد الله إبراهيم، (4) وهو ما حدث فعلا، ليبدأ الملك مشاورات جديدة بدءا من 23 ماي وكان عبد الرحيم بوعبيد أول من استدعي

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص 79.

(2) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 315.

(3) نفسه، ص 317.

(4) نفسه، ص، ص 329، 330.

إلى لقاء الملك، وألحت عدة شخصيات على الملك أن يتولى الملك شخصيا رئاسة الحكومة وأن يكون ولي العهد نائب الرئيس فقط.⁽¹⁾

بعد إنتهاء المشاورات التي أجراها مع جميع مسؤولي الأحزاب والمنظمات النقابية وغيرها والتي لم تدم طويلا، تشكلت الحكومة الجديدة والخامسة بعد الإستقلال برئاسة الملك محمد الخامس بتاريخ 27 ماي 1960، لتبدأ عملية تنظيم الإنتخابات الجماعية والبلدية، والتي كانت أول تجربة هامة في طريق إرساء قواعد النظام الديمقراطي في جو من الحماس والهدوء في آن واحد، مما جعل الملك يقول: "نهنئ أنفسنا برؤية شعبنا يبرهن على أنه حقا شعب رشيد أهل للثقة التي وضعناها فيه، جدير بالحقوق التي حولناها له، سائر في الطريق الواضح والسوي الذي رسمناه"⁽²⁾

واصل الملك محمد الخامس إنجازاته، ليعلن بتاريخ 27 أوت 1960 الإعلان عن تأسيس مجلس للدستور وتنظيم استفتاء شعبي مباشر، وقد وافق حزب الإستقلال على هذا التنظيم لإعداد دستور للبلاد بينما عارض الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ذلك ولم يشارك في هذه العملية.

ولتجسيد هذا المشروع أصدر الملك محمد الخامس ظهيرا يتعلق بإنشاء مجلس الدستور بتاريخ 04 نوفمبر 1960⁽³⁾، ليصدر بعدها في جوان 1961 قانونا أطلق عليه اسم: القانون الأساسي وهو بمثابة دستور مؤقت للدولة إلى غاية صدور الدستور، وقد نصت المادة الأولى منه أن الدولة المغربية هي دولة عربية لغتها الرسمية هي اللغة العربية.

وبصدور الدستور المغربي أواخر سنة 1962 نص في ديباجته أن المغرب دولة إفريقية متجاهلا فكرة العروبة، وأكثر من ذلك أصدر قرارا بإلغاء التعريب والعودة إلى الفرنسية وقامت المغرب بتصفية وزارة التعليم من كل الإطارات العربية.⁽⁴⁾

(1) كلفه بحقبة الدفاع الوطني مبررا ذلك بأن الحالة الراهنة لا تساعد على تنصيب حكومة تحظى بتأييد كل المنظمات السياسية - ينظر: محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 316.

(2) محمد القباچ: مصدر سابق، ص-ص 345-349.

(3) نفسه، ص 350.

(4) محمود عبد الرحيم: أسرار العدوان المغربي على الجزائر، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر، د.س.ب، ص، ص 8، 9.

وافق الملك الحسن الثاني⁽¹⁾ على دستور ديسمبر 1962، بعد اعتلائه العرش بتاريخ 3 مارس 1961 بعد وفاة والده الملك محمد الخامس في 26 فيفري 1961، وقام الملك الحسن الثاني بتعيين علال الفاسي وزير الخارجية، وتحفظ على الدستور حزب الإستقلال والحركة الشعبية والإستقاليون الأحرار، وأيدته الأحزاب اليسارية والجمعيات الإجتماعية والثقافية، وقد عارض حزب الإستقلال والإتحاد الوطني للقوات الشعبية انتخابات الممثلين في ماي 1963 بحجة أنها مزيفة فقام النظام الملكي بإلقاء القبض على مسؤول حزب الإستقلال بحجة القمع الأمريكي، مما دفع بـ"أحمد رضا غديرة" المقرب من الملك إلى تأسيس "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (FDIC) في 20 ماي 1963 وتم القبض كذلك على زعماء الإتحاد الوطني للقوات الشعبية في جويلية 1963 بحجة المؤامرة على العرش لذلك قرر هذا الحزب مع حزب الإستقلال مقاطعة الإنتخابات البلدية.⁽²⁾

بقي المغرب الأقصى في حالة غليان سياسي وإجتماعي فيما بين 1963 - 1965 بسبب أحداث 15 أكتوبر 1963 (الحرب الجزائرية المغربية) ونداء القاهرة الذي ألقاه المهدي بن بركة يؤيد فيه الجزائر إضافة إلى مواقف المعارضة في المهجر، إضافة إلى أحداث الدار البيضاء في شهر مارس التي قمعتها القوات الملكية بقيادة الجنرال "أوفقيير" بكل عنف وقسوة، إذ رغم العفو الملكي العام الذي كان بمناسبة عيد الأضحى في 14 أفريل 1965 والمفاوضات الفاشلة مع المعارضة التي انتهت يوم 7 جوان فإن الأوضاع بقيت على حالها فأقدم الملك على فرض حالة الأوضاع الخاصة (état d'exception) محملا المعارضة حالة الإنسداد والفشل مكونا حكومة جديدة في 8 جوان وأصبح الملك على رأس المجلس⁽³⁾⁽⁴⁾.

(1) ولد يوم 09 جويلية 1929 بالرباط، وتقلد عرش المغرب عقب وفاة والده سنة 1961 وتوفي في 23 جويلية 1999. انظر: بن عتو بلبروات: مرجع سابق، ص 361.

(2) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 316.

(3) أعطى وزارة الداخلية إلى الجنرال أو فقيير وهي الوزارة المسؤولة عن خطف المهدي بن بركة في 29 أكتوبر 1965 وتصفيته. أما الجنرال أو فقيير فكانت نهايته بعد محاولة الانقلاب الفاشلة على الملكية في حادثة الصحيرات بتاريخ 16 أوت 1972. انظر: محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 317.

(4) نفسه، ص 317

3. أثر الثورة الجزائرية على استقلال المغرب الأقصى:

بدأت الجزائر ثورتها التحريرية في شبه ارتجال خطير دعما للمقاومة المسلحة الجارية سنة 1954 في كل من تونس والمغرب، لتسارع الجارتان للدخول في مفاوضات مع العدو المشترك.⁽¹⁾ من جهتها سارعت الحكومة الفرنسية لإيجاد تسوية لهاتين المحميتين - تونس والمغرب - خاصة بعد انتفاضة 20 أوت 1955 ولفت أنظار العالم للقضية الجزائرية والتي دخلت مرحلة التدويل⁽²⁾ وفضلت فرنسا وقف العمليات القتالية في تونس والمغرب ومنحها الإستقلال وعودة الملك محمد الخامس والتفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية أحسن من أن تقاتل في ثلاث جبهات وفي منطقة واسعة تمتد من حدود ليبيا إلى غاية المحيط⁽³⁾، خاصة بعد إنزهاها في معركة ديان بيان فو⁽⁴⁾ (13 مارس - 7 ماي 1954).

تلخصت مطالب المغرب الأقصى في مطلبين أساسيين وهما:

1. رجوع الملك محمد الخامس من المنفى.
 2. استرجاع الإستقلال وإلغاء الحماية المفروضة سنة 1912.
- ويمكن القول أنه لولا الفاتح من نوفمبر لما تحررت الأراضي المغاربية (فزان)⁽⁵⁾، تونس، والمغرب وبقية المستعمرات الإفريقية، وفي نفس الوقت لا ننكر أنه لولا السند الذي تلقيناه من إخواننا التونسيين والمغاربة لما تحررت الجزائر هي الأخرى.⁽⁶⁾

(1) صالح بن القبي: الجزائر في كل أبعادها، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2014، ص 123.

(2) Benjamin Stora : Les écrits de Novembre (Réalescions sur le livre et la guerre d'Algérie, éditions CHIHAB, Alger, 2005, p32.

(3) عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة...، مصدر سابق، ص 310.

(4) شلي آمال: مرجع سابق، ص 284.

(5) كان امل فرنسا هو إبقاء قوات لها في فزان عن طريق وصاية لعشر سنوات لكنها فشلت في مواجهة موقف البريطانيين الذين يشاركونها في احتلال ليبيا، إضافة إلى اختيار قادة ليبيا لخيار التحرر السريع، لذا فضلت فرنسا الاحتفاظ بتوفير ثلاث مطارات فقط والتي تسهل الوصول إلى تشاد، إضافة إلى التهديد الذي قد ينشأ من الأراضي الليبية خاصة بعد استقلال تونس (مارس 1956) ومطالبة الحكومة التونسية بتصحيح الحدود مع الجزائر جنوب بير الرومان، لذا تنازلت فرنسا عن ليبيا والاحتفاظ بقواعد لها في فزان لتطويق الثورة التحريرية. انظر:

Jacques Frémeausc : Le Sahara et la France (en mémoire de Jean Lacombe), éditions SOTECA, 2010, p.p 238, 239.

(6) مولود بلقاسم نايت بلقاسم: مرجع سابق، ص، 143، 144.

فالرهان الأكبر الذي واجهته المغرب في المراحل السابقة هو الإعتراف بسيادته في آجال قصيرة ولم يكن بالإمكان فصله عن الثورة الجزائرية وتأزمها⁽¹⁾.

هذا الرهان ساهمت في كسبه هجومات الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955 والتي كانت بنفس أسلوب أول نوفمبر أو أشد⁽²⁾، وكانت في الذكرى الثانية لنفي محمد الخامس، وبذلك لم تمضي ثلاثة أشهر على هذا التاريخ حتى عاد محمد الخامس لبلاده يوم 16 نوفمبر 1955 وبدأت المفاوضات بين فرنسا والمغرب وكان من شروط رفع الحماية منع تقديم أي مساعدة أو تعاون مع الثورة الجزائرية.⁽³⁾

إن الأثر الأكبر للثورة الجزائرية كان في أكتوبر 1956 بإختطاف الطائرة المغربية التي تحمل الوطنيين الجزائريين.⁽⁴⁾

ويعتبر تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 30 سبتمبر 1955 ضربة قوية للإستعمار الفرنسي وزادت من تذبذبه بين الحرص على تونس والمغرب لضمان الإحتفاظ بالجزائر أي الإحتفاظ بالجناحين للإحتفاظ بالقلب كما كان يقول "دوبري" أو التخلي عنهما والتفرغ للإحتفاظ بالجزائر⁽⁵⁾، لكن الضغط المتواصل من طرف الثورة التحريرية دفع بالسلطات الإستعمارية إلى مراجعة حساباتها تجاه دول المغرب العربي خاصة مع إستمرار ضغط الحركة الوطنية المغربية سارعت السلطات الفرنسية إلى منح الإستقلال للمغرب سنة 1956 على حساب الجزائر⁽⁶⁾، فكان المغرب المستقل أمام أمرين إما التعاون مع فرنسا أو مع الثورة الجزائرية،

(1) Djillali Sari , op.cit , p 65

(2) محمد عباس: مرجع سابق، ص 337.

(3) آمال شلي: مرجع سابق، ص، ص 284، 285.

(4) Mohamed Harbi, op.cit, p 52.

(5) مولود بلقاسم: مرجع سابق، ص 145

(6) نتيجة استقلال تونس والمغرب وحدت الجزائر نفسها وحيدة ضد الجيش الفرنسي، وهو الأمر الذي أوردته وثيقة الصومام في 20 أوت 1956، لفتت الدول الشقيقة والمجاورة لها. أن فرنسا تريد منع دستور الجمهورية العربية السورية، وتعتبر أن عملية تسريع استقلال تونس والمغرب ما هي إلا مناورة وإغراء لكسر وحدة القتال في شمال إفريقيا، وان استقلال تونس والمغرب لم يكتمل ما لم تستقل الجزائر. وطالبت جبهة التحرير الوطني من خلال وثيقة الصومام بضرورة التعبير عن التضامن المغاربي من خلال الضغط الذي ستمارسه الحكومتان المغربيتان على الحكومة الفرنسية، وكذا=

فاختار الشعب المغربي والملك محمد الخامس الأمر الثاني واللجوء إلى الطرق السلمية لحل القضية الجزائرية لتجنب دخول المغرب في دوامة المشاكل مع فرنسا، وهذا ما أكده الملك محمد الخامس يوم 15 سبتمبر 1956 في خطابه بمدينة وجدة حيث قال: "إننا نود أن يوضع حد لحرب الجزائر بسرعة حتى نحافظ على علاقات الصداقة بين أقطار شمال إفريقيا وفرنسا".⁽¹⁾

إن الرغبة في الحفاظ على العلاقات الجيدة مع فرنسا رغم تأثير الثورة الجزائرية على ذلك، هذا ما أكده "جان روس" حيث قال: "إننا لم نستطع أن نجد زعيما واحدا مغربيا استطاع أن يخفي عنا أن المشكلة الجزائرية قد غيرت الجو تغيرا عميقا في بلاده وأنه يعتبر أن أفضل خدمة يمكنه أن يؤديها لفرنسا هي أن يساعدها على تسوية هذه المشكلة بوساطة السلطان، وذلك بنفس الروح التحريرية التي سبقت حل المشكلة المغربية والمشكلة التونسية".⁽²⁾

تؤكد تصريحات الساسة الفرنسيين كذلك تأكيدا واضحا حول تأثير ثورة نوفمبر على سياسة فرنسا فصرح سافاري كاتب الدولة للشؤون المغربية والتونسية قائلا: "لو كنا في ظروف طبيعية لاشتربنا تفصيل وتوضيح ذلك التداخل مع المغرب وتونس قبل الاعتراف لهما بالإستقلال... " ولكن في الظروف السائدة لو تشددنا لفقدنا كل شيء، ولتستقل المغرب وتونس بدوننا أو ضدنا" والظروف التي يشير إليها سافاري هي تطور الثورة في الجزائر وأحداث المغرب فضلا عن الرأي العام العالمي.

ويستأنف قوله: "ولهذا فالحكومة قد اختارت الاعتراف باستقلال تونس والمغرب بينما الطرفان (المغربي والتونسي) قبلا " شفويا " بدون لبس أو غموض بالتداخل"⁽³⁾

=إنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب السياسية ولجان الدعم والدعاية على المستوى النقابي وأشكال التبادل المشترك، والمساعدة بين المنظمات الطلابية

المختلفة. انظر: Boualem Benhamouda, op.cit, p.p 527, 528.

(1) مريم صغير: مرجع سابق، ص-ص 156 - 158

(2) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج1، 1956، ص278

(3) مولود بلقاسم: مرجع سابق، ص 157.

ويضيف: "والآن أتساءل: أين كانت ستؤدي بنا أية سياسة أخرى غير هذه في البلدين؟ كيف ستكون عواقب صراع شامل، ولهذا فسياستنا هذه هي الوحيدة الممكنة"، فرغبته في التفرغ للجزائر والاحتفاظ بها في الإطار الفرنسي رضخت فرنسا للمغرب وتونس وفي فزان في ليبيا. فلقد استفادت البلدان الثلاثة الشقيقة من فاتح نوفمبر واستفادت الجزائر من استفادتها منه، وبالتالي كانت الفائدة للجميع، واستقلت البلدان الشقيقة ووجدت الجزائر في كفاحها متنفسا فيها وسندا لها،⁽¹⁾ حيث لم تتردد في السماح لجهة التحرير الوطني بإنشاء قواعد لوجستية لنشاطها السياسي ونشاط أجهزتها التنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ CCE، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA) بخدماتها المختلفة⁽²⁾ والسماح لنشاط الجمعيات الاجتماعية المختلفة.⁽³⁾

وبالرغم من تذبذب المواقف المغربية والتونسية اتجاه الثورة التحريرية إلا أنها أوفت بواجبها اتجاه الثورة، من خلال تسهيل مهام جيش الحدود والترحيب باللاجئين الجزائريين وقدر الفرنسيون عدد اللاجئين الجزائريين بـ 80000 في المغرب و 160000 في تونس سنة 1961 لكن أحمد توفيق المدني أعطى رقم 250000 فقط في تونس.

كما تم إنشاء قاعدة استماع في ليبيا وإنشاء مصانع لتصنيع الأسلحة والذخيرة في المغرب وتونس، ولم تفشل الجزائر في إظهار تضامنها مع الشعوب المغاربية في الذكرى الثانية لنفي ملك المغرب (20 أوت 1955) وأثناء قصف مدينة ساقية سيدي يوسف (8 فيفري 1958) وأثناء معركة استعادة تونس لقاعدة بترت (جويلية 1961).⁽⁴⁾

لم يقتصر تأثير الجزائر على استقلال البلدان المغاربية فقط بل حتى الإفريقية فقد أدلى فرانز فانون وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بشهادته في المؤتمر الأول الذي جمع الدول الإفريقية باكرا عاصمة غانا بين 5 و 13 ديسمبر 1958 حيث تدخل وألقى كلمة يجعل

(1) مولود بلقاسم: مرجع سابق، ص 158

(2) أنظر: الملحق رقم 18، ص 365.

(3) Boualem Benhamouda, op.cit, p178.

(4) Ibid, p.p 528, 529..

فيها دور الثورة التحريرية في تحرير البلدان الإفريقية حيث قال بأن الجزائر: " التي تجاهد منذ أكثر من أربع سنوات ضد جيش يناهز تعداده المليون جندي قد دعمت بذلك ضميرها القومي من ناحية والبعد الإفريقي لوجودها من ناحية أخرى...وقد اهتزت البنية الإستعمارية في إفريقيا في أعماقها وأسسها بسبب حرب الجزائر والمشروعات الإستعمارية الفرنسية الجديدة، في إفريقيا لم تظهر إلا كرد فعل لهاته الحرب... إن الشعب الجزائري الذي يكافح من أجل تحرير إفريقيا تتظافر جهوده مع الشعوب الأخرى في المعركة من أجل طرد الإستعمار على أرض قارتنا" (1)

وفي المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية الذي انعقد بتونس ما بين 25 و 30 جانفي 1960 صرح الزعيم المغربي " المهدي بن بركة " قائلا: "... يجب أن لاننسى مطلقا بأن الشعب الجزائري الذي لايزال يكافح من أجل إستقلاله، هو الذي أعطى إشارة المسيرة من أجل تحرير إفريقيا الفرنسية... إن ثورة الجزائر لعام 1954 هي بالتأكيد التي دقت جرس الخطر على المصالح الإستعمارية في إفريقيا"

كما فندت من جهتها رابطة الطلبة الإفريقيين في العريضة التي بعثوها إلى حكوماتهم بتاريخ 1960/10/13 دور الجزائر في استقلال البلدان الإفريقية حيث سجلوا فيها بأن " البلدان الإفريقية لم تنل الإستقلال والسيادة الدولية إلا بفضل كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله وإحباطه لكل الجهود التي يقوم بها الجيش الفرنسي رغم المساعدات الضخمة التي تمده بها منظمة حلف شمال الأطلسي". (2)

إن فرنسا اعترفت في مدة وجيزة باستقلال تونس والمغرب سنة 1956 في مرحلة أولى كإستقلال ذاتي، أما المرحلة التي أتت فيها الجمهورية الخامسة كان ضغط الثورة الجزائرية يفرض عليها أن تلي مطالب كلا من تونس والمغرب من أجل الإستقلال التام. فكانت الثورة الجزائرية قد

(1) جمال قنان: مرجع سابق، ص، ص 249، 250.

(2) نفسه، ص، ص 249، 250.

دعمت تونس والمغرب لنيل استقلالهما التام وفي مرحلة أخيرة من الثورة الجزائرية حققت تونس طرد الوجود الفرنسي من بترت القاعدة العسكرية المشهورة والتي لها أهمية عسكرية كبرى.⁽¹⁾

وإن وصول الجارتين - تونس والمغرب - إلى الإستقلال الكلي كان له تأثير كبير على المسألة الجزائرية والدليل على ذلك أنه بالرغم من الوضعية الفرنسية التي لم تكن معارضة للدراسة الحديثة للأمم المتحدة للمسألة التونسية والمغربية فقد أصبح الإستقلال الحتمي للجزائر مفروضا.⁽²⁾

المبحث الثاني: العلاقات الفرنسية المغربية في الميدان العسكري والإقتصادي 1956 - 1962

أدركت السلطة المغربية أن إستقلال بلدها سيظل ناقصا في ظل بقاء الجزائر تحت وطأة الإستعمار، لذا حظيت الجزائر بمساعدة مغربية إلى غاية استقلالهما كما أن أحزاب البلدان المغاربية اتفقت في ميثاقها بالقاهرة على متابعة الكفاح إلى غاية تحرير كل الأقطار المغاربية.⁽³⁾

ونتيجة إرتباط المغرب بفرنسا بإتفاقيات الإستقلال، فقد كانت مواقفها متباينة بين التأييد والمعارضة للثورة الجزائرية أو إتخاذ موقف الوساطة وهذا حسب مقتضيات المرحلة التي تمر بها الثورة التحريرية وتطوراتها مع فرنسا. إلا أن الشعب المغربي بقي دائما مناصرا للقضية الجزائرية بالرغم ماعاناه جراء هذا الدعم من مضايقات من قبل السلطات الفرنسية.

المطلب الأول: العلاقات الفرنسية المغربية في الجانب العسكري 1956 - 1962

1. مشكلة جيش التحرير المغربي:

استرجعت المغرب بفضل كفاحها سيادتها في الميدان الدبلوماسي، فكان من الأولويات التي حرص عليها الملك محمد الخامس وحكومته العمل على توفر المملكة المغربية على جيش وطني وقوات أمن وطنية⁽⁴⁾، ومن بين العراقيل التي واجهتها لتحقيق ذلك هي مشكلة مصير جيش

(1) عبد القادر نور: مرجع سابق، ص 386.

(2) Khalfa Mameri , op.cit , p83

(3) قنطاري محمد: " الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية الجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية إبان الثورة التحريرية "، مجلة الذاكرة العدد 3، السنة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد - الجزائر، 1995، ص 127.

(4) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 261.

التحرير المغربي ومحاوله دمج مع الجيش النظامي الذي بدأ بتكوينه الملك محمد الخامس مستعينا بالضباط الفرنسيين وهو الأمر الذي عارضه محمد بن عبد الكريم الخطابي وبعض أعضاء حزب الإستقلال الذين دعوا إلى تصفية الإستعمار ومواصلة العمل المسلح إلى غاية نهاية المفاوضات بين دول المغرب العربي وفرنسا ويستعمل لإغاثة الجزائر وتحريرها (1)، كما أرسل الخطابي رسالة إلى مبارك البكاي لتنبهه وتحذيره وهذا مما جاء فيها: "... كان عليكم أن تثوروا على الخونة وتنظموا إلى المجاهدين المغاربة والجزائريين والتونسيين كما يقضي بذلك الشرف العسكري والكرامة وحرمة الرجولة السليمة... إن المغرب أغرقه الخونة في الإحتلال وكأن الزمن لم يتعد عن مؤامرة الجزيرة الخضراء سنة 1906". (2)

وعليه اختار بعض أعضاء جيش التحرير المغربي مواصلة الكفاح لتحرير بقية أجزاء المغرب، وقد بارك الملك محمد الخامس هذه الرغبة حينما عرضت عليه من طرف قادة جيش التحرير المغربي. (3)

أما علال الفاسي فكانت وجهة نظره مغايرة حيث رد على الخطابي من القاهرة قائلاً: " إن كل واحد له الحرية في إختيار الطريق التي تناسبه ثم إن موقف عبد الكريم لا يتناسب والحالة هذه " وقد أدى هذا الخلاف إلى الانفصال النهائي بين الزعيمين المغربيين.

من جهة أخرى، أبدت الحكومة الفرنسية تخوفاتها تجاه جيش التحرير المغربي حيث صرح آلان سافاري كاتب الدولة المكلف بالشؤون المغربية التونسية بحكومة " غي مولي " قائلاً: " إن جيش التحرير يضع على المغرب رهائن " وأعلن أن حكومته ستمول الجيش الملكي وتأطيره ببعض الضباط الفرنسيين للقضاء على جيش التحرير أو إدماجه، وحول نفس الموضوع صرح الجنرال "

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص، ص74، 75.

(2) زكي مبارك: مرجع سابق، ص، ص21، 22.

(3) محمد بنسعيد آيت إيدير: صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي، تقديم: عبد الله إبراهيم، مركز محمد بنسعيد آيت إيدير - المغرب

دسنوفال " حاكم المنطقة الرابعة للمشاة المتواجدة بإقليم وجدة على الحدود المغربية الجزائرية: " إن جيش التحرير المغربي، قد أصبح القاعدة الخلفية للثورة المنظمة في الجزائر."

وتدخلت فرنسا في عملية تأسيس الجيش المغربي وساهمت بكل إمكانياتها المادية والبشرية في تأسيس الجيش النظامي الملكي ودمج جيش التحرير المغربي⁽¹⁾، حيث تم إدماج 6.000 مقاتل من جيش التحرير المغربي و15.000 من الجنود الذين كانوا منضوين تحت لواء القوات الفرنسية في المغرب حسب الإتفاقية الموقعة بين الملك المغربي والسلطات الفرنسية في شهر ماي 1956 الخاصة بتنظيم الشرطة الملكية، ووصل تعداد الجيش الملكي إلى 30 ألف جندي يوم 14 ماي 1956 تحت قيادة الأمير الحسن الثاني الذي يشغل منصب رئيس قيادة الأركان وقامت باستعراض أمام الملك محمد الخامس في نفس اليوم، كما تم في 16 ماي 1956 إرساء قواعد الأمن الوطني ومختلف أجهزته.⁽²⁾

وتعززت القوات المسلحة فيما بعد بإدماج أعضاء من جيش التحرير المغربي في شهر جوان 1956 إيذانا بإنهاء معارك الشمال بعد أن تحققت المطالب بعودة الملك محمد الخامس إلى عرشه وحصول المغرب على إستقلاله ووحدته الترابية.⁽³⁾

وارتفع تعداد الجيش الملكي بعد عمليات التصفية التي قام بها النظام خاصة بعد تصفية المقاوم "عباس المساعدي" أحد مؤسسي جيش التحرير المغربي، وتمت عمليات التصفية على يد "بن بركة" والفقير البصري والأعرج "في سنة 1956 وهذا ما أدى إلى إلتحاق 5.000 مقاتل من جيش التحرير المغربي، واستمرت هذه الظروف إلى غاية سنة 1960⁽⁴⁾

ويتسم تاريخ المغرب في هذه الفترة بالكثير من الغموض حول جيش التحرير المغربي والجيش الملكي وعمليات التصفية... إلخ وتعود حيثيات إنقسام الجيش في المغرب عندما تم الإتفاق على

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص، ص76، 77

(2) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 298، محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 261.

(3) نفسه، ص 261.

(4) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص - ص 298 - 300.

عودة السلطان وتسليم السيادة له من خلال بيان سمي ب: " المؤامرة الإستعمارية " خاصة فيما يتعلق بمشروع تأسيس مجلس حكم المرحلة الإنتقالية وهو ما إعتبره زعماء الهلال الأسود خيانة للقضية الوطنية.

وهكذا انقسم جيش تحرير المغرب العربي، فجزء من جنوده أصبح يحتل مكانة في السلطة المراكشية بانضمامه إلى الجيش الملكي وجزء منه همش، وجزء ثالث رفض وضع السلاح، ومنهم من شارك في عملية تحرير الصحراء المغربية، وبعضهم ساهم في ثورة الريف سنة 1958، وأكد علال الفاسي في خطابه بطنجة سنة 1956: "ليس في المغرب من قوة إلا قوات ثلاث: أولا قوة الإستقلال، وثانيها قوة جيش التحرير وثالثهما قوة القصر، وإذا اعتبرنا جيش التحرير قوة من الحزب وإليه كانت هناك في المغرب قوتان لاثالث لهما هما: قوة حزب الإستقلال وقوة القصر أو العرش." (1)

فالمخاوف الوحيدة التي كانت تتاب جيش التحرير المغربي هي مسألة التكافل، فقد قال أحد المستشارين السياسيين لـ "جان روس" بعد أن أقام بضعة أيام في المغرب: "هل تظن أن معاني التكافل أن تستمر القوات الفرنسية على تجولها في طول البلاد وعرضها وعلى تدخلها كما تفعل الآن متذرة بمطاردة الثوار؟ إن هذا ما يكون الإصطدامات. إنني لأتهم الرؤساء العسكريين الفرنسيين ولاجنودهم، ولكنني أتهم بعض المنظمات الإستعمارية التي تحاول إثارة الشغب واستفزاز الجيش الفرنسي للتدخل وإثارة النار " فبعض الأطراف تريد أن تثير خصومة مصطنعة بين جيش التحرير والسلطات المغربية من جهة وخصومة مع القوات الفرنسية، لكن قادة جيش التحرير مقتنعون بضرورة تجنب الإستفزاز، ولهذا أذاعوا بياهم الأخير بواسطة وزير الداخلية المغربية وفيه سيتكرونها جميع عمليات الإختطاف والإعتداء المسلح.... قد ظهر لـ "جان روس" أن جيش

(1) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص-ص 300 - 303

التحرير سيتابع مقاومته وكفاحه مادامت الجزائر لم تتحرر، وهو ينادي بطابعه العام طابع الشمال الإفريقي.⁽¹⁾

ومما زاد من قوة جيش التحرير هو تصريح الحكومة المغربية بأن جيش التحرير هو المسؤول عن المحافظة على الأمن وعن استقرار الأمور في بعض المناطق المغربية وأن القوات الفرنسية لم يعد لها أي مهمة تؤديها⁽²⁾، وهكذا فإن الوفاق بين الحكومة المغربية وجيش التحرير قد تقدم تقدما جديا مرضيا لفائدة الاستقرار والنظام⁽³⁾، فالملك كان يمتلك السلطة الرمزية وكان لحزب الإستقلال مقومات السلطة المادية والتي سعى الملك إلى انتزاعها من يد الحزب خاصة قوات الجيش والشرطة.

وحقيقة فإن الصراع بين المخزن والحزب تعود إلى طريقة دمج قدماء المقاومين في الجيش الملكي⁽⁴⁾، خاصة بعد التهافت الكبير الذي حصل بعد إنتهاء المعارك وانتحال عدد كبير من الأشخاص صفة مقاوم وذلك حسب شهادة "الحسين برادة" أحد قادة جيش التحرير، حيث تم تضخيم عدد الأفراد التابعين لجيش التحرير وقدر عدد الذين تم إدماجهم سنة 1956 بـ 4839 مقاوما، ووزعت 125 ألف "بطاقة مقاوم" على أشخاص انتحلوا صفة مقاوم.

وقد كان لهذا الأمر تداعيات وتطورات كان له تأثير سيء على مصداقية منظومة المقاومة والإساءة إلى المقاومين الحقيقيين الذين استمروا في نضالهم التحرري من أجل تحرير الصحراء المغربية لولا عدم تكافؤ قواهم مع القوات الفرنسية المتحالفة مع الجيش الإسباني خاصة في معركة "إيكوفيون".⁽⁵⁾

(1) عبد الله شريط: مرجع سابق، ج1، 1956، ص، ص 276، 277.

(2) نفسه، ص 270.

(3) نفسه، ص 277.

(4) بلقاسم محمد: مرجع سابق، ص 303.

(5) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 262.

وتم القضاء نهائيا على جيش التحرير المغربي بعد الأمر الذي قام به ديغول وهو منح مناصب عسكرية أو مدنية مغرية لقادة جيش التحرير المغربي. (1)

أما بخصوص التناقضات التي ظهرت في صفوف جيش التحرير بعد إستقلال المغرب وعودة الملك محمد الخامس فإنها لم تتعمق كثيرا بسبب قصر المدة ما بين تأسيس جيش (ما بين ماي وأكتوبر 1955) وبين حله والإندماج في القوات النظامية (جوان 1956) وخاصة بعد تسريع المفاوضات مع فرنسا في خريف 1955. (2)

2. الإعتداءات العسكرية الفرنسية على الحدود الغربية الجزائرية:

قام سكان المدن والقرى والمداشر المغربية المتمركزة على الحدود الجزائرية بتقديم مساعدات مختلفة للثورة الجزائرية ونتيجة لذلك تعرضت أملاكهم للنهب والإستيلاء وتعرضوا للقتل والتكيل من طرف القوات الفرنسية رغم تقديم المغرب لجملة من الإحتجاجات المتتالية إلى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وفي المحافل والمنظمات والجمعيات والهيئات الدولية. (3)

كما أن السلطات المغربية سمحت لجيش التحرير الجزائري باستعمال أراضيها سواء للتدريب أو العلاج أو للإعلام إلى غير ذلك، هذه التسهيلات جعلت منها السلطات الفرنسية حجة لإعتدائها على التراب المغربي.

وقد إزدادت حدة هذه الهجمات سنة 1958 بدعوى متابعة الثوار الجزائريين ووضع حد لشبكة تهريب السلاح وهي نفس الحجة التي استعملتها لدخول الأراضي التونسية وأصدرت بخصوص ذلك قانون حق المتابعة لكن حقيقة الأمر كان الهدف هو القضاء على الثورة التحريرية ومحاصرتها ولقطع الإمدادات المغربية والتونسية.

(1) عبد القادر نور: مرجع سابق، ص 285

(2) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 263

(3) محمد قنطاري: مرجع سابق، ص 127 .

ولتحقيق ذلك استعملت أجهزة الإستخبارات ومنظمة اليد الحمراء لترصد أعضاء شبكات التسليح داخل الجزائر وخارجها والقيام بقتلهم.⁽¹⁾

وأقدمت السلطات الفرنسية على إختراق سيادة المغرب بداية من حادثة إختطاف الطائرة التي كانت تقل الزعماء الجزائريين في 22 أكتوبر 1956، ثم قبيلة إذاعة الثورة الجزائرية بالناظور⁽²⁾، ومركز العربي بن مهيدي BBM للثورة الجزائرية بمدينة وجدة الخاص بعلاج المرضى والجرحى الجزائريين الذين تعرضوا للقصف من طرف الطيران الفرنسي، حيث تم قصف العديد من المناطق المغربية من الحدود الجزائرية بواسطة المدفعية الفرنسية مثل قصف قرية سيدي بوبكر، كما حدثت عدة إشتباكات بين الجيش الفرنسي والجزائري على التراب المغربي كإشتباك سيدي جابرتوسنت سنة 1957 بحجة حق المتابعة.⁽³⁾

وبهذا الحق، وقعت عدة إشتباكات أخرى كالتى حدثت بمنطقة تافيلالت الحدودية في جانفي 1958 أين وقع إشتباك بين الجيش الفرنسي والمغربي والذي نتج عنه 6 قتلى في صفوف المغربيين وجرح إثنين من الفرنسيين، وحسب ما أوردته جريدة لوموند الفرنسية يوم 24 / 05 / 1958 بأن هذه الإشتباكات والإعتداءات العسكرية التي تقوم بها فرنسا على الأراضي التونسية والمغربية يؤثر على علاقاتها مع هذه البلدان وتؤدي إلى تأزم الأوضاع بمنطقة المغرب العربي، كما ذكرت ذات الصحيفة أن وزارة الشؤون الخارجية المغربية أذاعت احتجاجا ذكرت فيه أن القوات الفرنسية قامت بمحاصرة برج الصفصاف على الحدود الشرقية للمغرب.⁽⁴⁾

أوردت من جهتها جريدة المجاهد تفاصيل إحدى هذه الإعتداءات الفرنسية الإجرامية في عددها الـ34 الصادر بتاريخ 1958/12/24 وجاء المقال تحت عنوان: "الإعتداء الفرنسي على اللاجئين في المغرب" مناورة سياسية فاشلة، لقد وقع هذا " حوالي الساعة العاشرة من ليلة الأربعاء

(1) جبلي الطاهر: "تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية"، المصادر، العدد 25، 2012، ص 203.

(2) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 129

(3) نفسه، ص 128.

(4) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج2، 1958، ص، ص31، 32.

3 ديسمبر شنت القوات الفرنسية هجوما من حدود مقاطعة وهران على معسكر للاجئين الجزائريين يوجد داخل الحدود المغربية بما لا يقل عن إثني عشر كيلومترا " دام القصف قرابة ساعة من الزمن استخدمت فيه السلطات الإستعمارية أسلحة أوتوماتيكية وقنابل يدوية، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل 7 أبرياء ثلاثة منهم نساء وأربعة أطفال، منهم امرأة وثلاثة أطفال ماتوا حرقا داخل خيمتهم.

أعطت فرنسا مرة أخرى درسا من دروسها في فنون التعذيب والقتل، ليقدم جيش التحرير الوطني بدوره درسا لفرنسا من المبادئ الأخلاقية في الحرب بتسريح ثمانية جنود فرنسيين من الأسر وتقديمهم للصليب الأحمر الدولي على الحدود المغربية وفي نفس الليلة.

إن الإعتداءات على الحدود الجزائرية المغربية لم تكن دائما من طرف القوات الفرنسية فقط، بل حتى جيش التحرير الوطني كان يقوم بشن هجومات لكن على مراكز القوات الفرنسية وليس على الأبرياء العزل، ومثال ذلك هجوم جيش التحرير الوطني على تحصينات الفرنسيين بالحدود الجزائرية المغربية، وألحق خسائر مادية وبشرية بالقوات الفرنسية التي فشلت في إخفاء ماتكبدته من خسائر وكان ذلك بتاريخ 30 نوفمبر 1958، أي قبل ثلاثة أيام فقط من الهجوم على معسكر اللاجئين و كان هذا الهجوم انتقاما من الجيش الفرنسي نتيجة هزيمته أمام جيش التحرير الوطني.⁽¹⁾

أرادت فرنسا من شن إعتداءاتها هذه أن تثير الخلاف والشقاق بين المغرب والجزائر كما كانت ترغب في ذلك عند إعتدائها على ساقية سيدي يوسف، وهدفها من ذلك كسر وحدة التضامن المغربي في المعركة المشتركة ضدها.⁽²⁾

توالى الإعتداءات الفرنسية واستمرت جريدة المجاهد في فضح جرائمها البشعة حيث عنونت الجريدة مقالا آخر بعنوان " إعتداء فرنسي جديد على حدود المغرب الشقيق " حيث وقع إعتداء آخر على منطقة رأس عصفور قرب قرية بوبكر بالمغرب وذلك يوم 15 أبريل 1960 وتم قبلة

(1) المجاهد، العدد 34، 1958/12/24، الإعتداء الفرنسي على اللاجئين في المغرب، ص02.

(2) نفسه، ص 11.

المنطقة بواسطة طائرة فرنسية لتقوم بعد ذلك قوات الجيش الفرنسي بقنبلة مخيمات اللاجئين الجزائريين في " أولاد علي بن أحمد " بواسطة ست طائرات، كما قذفوا بقنابل المدفعية الأماكن التالية: حاسي تويل، قبيلة بني حملي، سيدي جابر، وقبيلة حمدون.⁽¹⁾

تحمل السلطان محمد الخامس إعتداءات الإستعمار الفرنسي على الأراضي المغربية، الذي يدخل إلى التراب المغربي بدعوى ملاحقة عناصر جيش التحرير الوطني هذا الأخير الذي بدوره يريد تأمين الحماية للاجئين الجزائريين من هجمات القوات الفرنسية الموجودة على الأراضي المغربية.⁽²⁾

هذا مادفع بالنظام المغربي إلى تعزيز قواته على الحدود المغربية الجزائرية بالإشتراك مع وحدات جيش التحرير الوطني مما سمح بمحاصرة القوات الفرنسية في قواعدها العسكرية بالمغرب في السنوات الأولى من إستقلاله قبل جلائها من المغرب سنة 1958 وإدماجها مع القوات المتواجدة بالجزائر.⁽³⁾

3. المطالبة بجلاء القوات الفرنسية والأمريكية من المغرب:

تحصلت المغرب بموجب بروتوكول 2 مارس 1956 على الإستقلال السياسي أما فيما يخص الدفاع والشرطة... إلخ فبقي من إحتصاص الجيش الفرنسي الذي أسندت له مهمة تكوين المؤسسات العسكرية بالمغرب على النمط الفرنسي، وهذا مايفسر وجود القوات الفرنسية بالمغرب⁽⁴⁾، وكذا في تونس والتي كانت من بين الشروط التي تم الإتفاق عليها في معاهدات الإستقلال الذاتي بدعوى مايسمى بالدفاع عن الحدود ومراقبتها من أي خطر خارجي.

بلغ مجموع القوات الفرنسية بالمغرب حوالي 45 ألف جندي ينتمون إلى سلاح المدفعية والجنדרمة و 15 ألف جندي ينتمون إلى سلاح الطيران موزعين على مجموعة من القواعد

(1) المجاهد، العدد 66، 1960/04/18. الإعتداء الفرنسي جديد على حدود المغرب الشقيق، ص 02.

(2) يحي بوعزيز: " دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني"، مجلة الثقافة، العدد 83 (سبتمبر، أكتوبر 1984)، ص 363.

(3) محمد قنطاري، مرجع سابق، ص 128.

(4) معمر العايب: مرجع سابق، ص 99.

العسكرية، ونحو 2000 من جنود البحرية متمركزين في الدار البيضاء، كما يوجد 500 ضابط فرنسي في صفوف الجيش الملكي كإطارات للتدريب.⁽¹⁾

إضافة إلى القواعد الفرنسية، توجد بالمغرب قواعد عسكرية أمريكية منذ سنة 1942 أي أثناء الحرب العالمية الثانية حيث نزلت القوات الأمريكية بالمغرب لمواجهة الخطر النازي⁽²⁾، ل يتم فيما بعد توسيع تواجدتها بناء " على الإتفاقيات المبرمة بين فرنسا والولايات الأمريكية المتحدة سنوات 1942، 1948، 1951، وعلى أساس ذلك كان للولايات الأمريكية عدة قواعد جوية بالمغرب في كل من بن سليمان، بن جرير، النواصر سيدي سليمان، وقاعدة بحرية جوية بالقنيطرة.⁽³⁾

إن القواعد العسكرية الأمريكية أقيمت في المغرب دون أن يعلم بها السلطان المغربي حتى مجرد الإعلام بصورة رسمية، فلم تحترم الولايات المتحدة سيادة المغرب التي التزمت باحترامها في الموثيق الدولية المختلفة، وتحت ضغط فرنسا اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء بناء هذه القواعد والمنشآت تدابير عنصرية امتيازية ضد العمال المغاربة خاصة فيما يتعلق بالأجور.⁽⁴⁾

إن إبقاء هذه القوات العسكرية بالمغرب سبب الكثير من المشاكل والأزمات بسبب تجاوزها لحدود صلاحيتها وتدخلها في القضايا الداخلية للمغرب، و أحسن دليل على ذلك حادثة إختطاف الطائرة، كما إستغلت تواجدتها سواء بالمغرب أو تونس لتضييق الخناق على الثورة الجزائرية ومحاصرتها وتعقب تحركات المجاهدين الجزائريين وجعل قواعدها العسكرية محطات إنطلاق طائراتها لقصف المداشر والقرى الجزائرية.⁽⁵⁾

(1) معمر العايب : مرجع سابق، ص، ص 99، 100.

(2) انتشرت معاداة الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع في شمال إفريقيا بين الحرب العالمية الثانية ونهاية الفترة الاستعمارية، ففضلت الحرب دخلت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة شمال إفريقيا، أخذت هذه الحقيقة الجديدة بعدا أساسيا في الجغرافيا السياسية للمنطقة حيث طالبت إيطاليا الفاشية، وفرانكو بالمنطقة وهذا ما ساهم في تدويل مسائل شمال إفريقيا. هذه الصراعات بين الدول الأوروبية على المنطقة استغلتها الأحزاب المغاربية لصالحها خاصة بعد هزيمة فرنسا وسقوط أسطورة "قوة الحماية التي لا تقهر". انظر:

Sous la direction de Charles Robert Ageron : les chemins de la décolonisation de l'Empire Colonial Française, colloque organisé par I.H.T.P les 4 et 5 octobre 1984 ;édition du centre national de la recherche scientifique, Paris, 1986, p.341.

(3) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 355.

(4) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج 1، 1955، ص 364.

(5) أنظر: الملحق رقم 19، ص 369.

إن إقنتاع النظام المغربي بالتهديد الذي تشكله هذه القواعد العسكرية على إستقلالها وتأثيرها على القضية الجزائرية، فأصبحت المغرب تطالب بجلاء هذه القوات من أراضيها⁽¹⁾، إلا أن فرنسا رفضت ذلك وبقيت متمسكة بفكرة بقاء قواعدها العسكرية على الحدود الشرقية للمغرب بحجة حماية وجودها بالجزائر ومن أخطر الأحداث التي شهدتها منطقة المغرب سنة 1958 هو تحالف الجيش الفرنسي والقوات الإسبانية ضد جيش التحرير المغربي في موريتانيا، أين كان جيش التحرير المغربي يحارب من أجل تحرير بقية الأقاليم المغربية ولفك الحصار عن الثورة الجزائرية.⁽²⁾

وحول هذا الموضوع كلفت فرنسا سفيرها بالمغرب الأقصى "م. بارودي" التفاوض مع الحكومة المغربية، وحدد الوزراء الفرنسيون في إجتماعهم النقاط التالية التي سيتفاوضون حولها:
- تسحب فرنسا 10 آلاف جندي من المغرب في الوقت الراهن - خلال سنة 1958 وبعد 3 أشهر يتم سحب 15 ألف جندي مقابل أن تحتفظ فرنسا بأربعة مراكز في الدار البيضاء، أغادير، مراكش ومكناس بما 20 ألف جندي فرنسي وقاعدتين بحريتين.⁽³⁾

أما بالنسبة للمغرب فإن مطالبها لاتتعدى مجرد مطلب واحد وهو ألا ترغمها فرنسا على إصدار رأي تصريح تعترف فيه بالحدود الصحراوية وتسد عليها بذلك طريق التوسع إلى الجنوب.
وتؤكد الصحيفة (صحيفة لاترييون دي ناسيون في عددها الصادر بتاريخ 1958/04/04) أن هذا القرار أتى في الوقت المناسب لأن ذلك سيحافظ على استمرار العلاقات الودية بين فرنسا والمغرب " ويرجع الفضل في ذلك إلى السيد "بارودي" الذي لايريد أن تؤثر الوضعية التونسية على الوضعية المغربية، والحق أن التأثير بين القطرين لايمكن أن يزول تماما لأن المسألة لاتتعلق فقط بالمشكلة الجزائرية وحدها بل تتعلق بالجلاء عن كلا القطرين "ولكن المغاربة يعلمون أن فرنسا لم ترض بإجلاء جزء من جنودها عن المغرب إلا بعد أن اضطرتها الجزائر إلى ذلك.⁽⁴⁾

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص، 101، 102.

(2) عبد الإله بلقزيز: مرجع سابق، ص 163.

(3) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج 1، 1958، ص 66.

(4) نفسه، ص 67

بالنسبة للقواعد العسكرية الأمريكية فقد إلتقى رئيس الحكومة المغربية عبد الله إبراهيم الرئيس الأمريكي دوايت دايفيد إيزنهاور في واشنطن في أكتوبر 1959، وتم الإتفاق المبدئي على جلاء القوات الأمريكية من قواعدهم بالمغرب⁽¹⁾، أما تحديد تاريخ جلائها فسيتم تحديدها أثناء زيارة الرئيس الأمريكي إلى المغرب والمقررة بتاريخ 22 ديسمبر 1959، وتم فعلا تحديد جدول زمني لعملية جلاء القوات العسكرية، وكانت أول قاعدة تم الجلاء عنها هي قاعدة بن سليمان نهاية مارس 1960 التي كان يطلق عليها في عهد الحماية إسم "كام بولو (Camp. Boullant)"⁽²⁾ ولم يتم الإتفاق مع فرنسا إلا في أواخر سنة 1960 في بلاغ مشترك بين فرنسا والمغرب الصادر بتاريخ 2 سبتمبر 1960 حيث وافق الفرنسيون على سحب قواتهم قبل مارس 1961، ومع تحويل قواعدهم إلى مدارس تدرب فيها عناصر من القوات المسلحة الملكية على أن لا يتم الجلاء إلا أواخر سنة 1963.

"هذه الإتفاقية أثارت إنتقادات شديدة من طرف الإتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي إعتبر بأنه بدلا من تحقيق الجلاء التام الذي هو مطلب وطني وشعبي، فإنها تمنح للجيش الفرنسي فرصة البقاء والتمركز في قواعد داخل التراب الوطني تحت غطاء مدارس تعليمية لذلك طلبت قيادة الإتحاد من الملك محمد الخامس التفضل بعدم إتخاذ أي قرار في شأن المصادقة عليها"⁽³⁾.

من جهته أعرب السيد بوعبيد عن عدم موافقته لهذه لقرارات حيث قال: "موقفنا فيما يخص التضامن مع الشعب الجزائري في نضاله سيبقى متناقضا مع طبيعة القواعد الفرنسية بالمغرب ... إن المغرب سيبقى مرهونا طوال السنوات الثلاث التي ستكون فترة حياة أو موت، بالنسبة لنا وبالنسبة للجزائر ... " ثم أضاف قائلا: " الجلاء هو ليس الإنسحاب من ثكنات الرباط والدار

(1) بدأت المفاوضات الخاصة بتقرير مصير هذه القواعد العسكرية في شهر ماي من سنة 1957 ولكنها تعثرت منذ ذلك الحين . ينظر: فواد مصطفى: مرجع سابق، ص 12 وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على الجلاء من أجل ألا تنحاز المغرب إلى المعسكر الشرقي لأن المغرب تبنت سياسة عدم الإنحياز في فترة الحرب الباردة، ولذا أقامت سفارة للإتحاد السوفياتي بالرباط سنة 1958 واشترت أسلحة من تشيكوسلوفاكيا- ينظر: محمد حسنين: مرجع سابق، ص 138.

(2) محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 355

(3) نفسه، ص 356

البيضاء، ووضع العلم المغربي فوق القواعد الأجنبية بل هو إنسحاب جميع القوات الأجنبية عن ترابنا"⁽¹⁾.

كما كان لحزب الإستقلال نفس الموقف تقريبا، وألح أعضاؤه الذين كانوا وزراء بالحكومة المغربية على الملك عدم الموافقة عليها، ليقوم الملك محمد الخامس شخصا بمبادرة رمزية، لكنها ذات دلالة قوية، حيث توجه رفقة عدد من مساعديه المدنيين والعسكريين إلى مقر القيادة العامة للجيش الفرنسي المتواجد بالقرب من حي التواركة ليستولي عليه ويرفع فيه العلم المغربي.⁽²⁾

والجدير بالذكر أن فرنسا حتى بعد إستقلال المغرب - أرادت أن تبقى قواتها في المغرب العربي وأصبح التفكير جديا لإنشاء حلف متوسطي، هذا المشروع تقدمت به حكومة " فيليكس غايار " إلى البرلمان الفرنسي يوم 7 مارس 1958، وقد جاء على لسان غايار: " أن الحل الوحيد للمشكلة الذي يواجهها هو تحقيق مجموعة فرنسا المغرب لقد آن الأوان لتنظيم مع بلدان البحر المتوسط، محور للدفاع المشترك يمتد من الشمال إلى الجنوب وهذا المحور يعد تنمة طبيعية للحلف الأطلسي، وفي هذه المجموعة تستعيد الجزائر الفرنسية مكانتها، بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الإدارية."

إن مشروع غايار يتمحور حول إنشاء حلف دفاعي خاص بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يشمل كلا من إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، ودول شمال إفريقيا وإدخال الجزائر رغما عنها حتى تسكت كل الأصوات التي تؤيد الثورة خاصة في تونس، ليبيا، والمغرب.⁽³⁾

4. حادثة إختطاف الطائرة وأثرها على العلاقات الفرنسية المغربية:

أكد بيان أول نوفمبر 1954 على البعد الخارجي والمغربي للثورة التحريرية وذلك بالعمل على تدويل القضية الجزائرية وتحقيق الوحدة المغاربية في إطارها العربي الإسلامي ومن هذا المنطلق وجدت الثورة التحريرية دعما من البلدان المغاربية حكومة وشعبا وأمام تطوير الأحداث الواقعة بالجزائر وقوة الثورة الجزائرية ووقوع فرنسا تحت ضغطها اضطرت إلى منح الإستقلال لتونس

(1) محمد توفيق القباج : مصدر سابق، ص 356.

(2) نفسه، ص 357.

(3) معمر العايب: مرجع سابق، ص، ص 107، 108.

والمغرب سنة 1956، وللتفرغ من أجل القضاء على الثورة الجزائرية أو ما أسمته بالتمرد الجزائري⁽¹⁾، وأمام الوساطة التي تقدمت بها كلا من تونس والمغرب لحل المشكلة الجزائرية أكد غي مولي من جهته أنه يمكن التوصل لتسوية سليمة في الجزائر شبيهة لتجربة تونس والمغرب⁽²⁾، وفي إطار مسعى الوساطة تقرر تنظيم لقاء يجمع بين الملك المغربي "محمد الخامس" والرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" والزعماء الجزائريين⁽³⁾، وبالفعل التقى الوفد الخارجي الممثل للجزائر بالملك محمد الخامس بالمغرب وتم الإتفاق على عقد لقاء ثلاثي بتونس لذا تم التوجه إلى تونس بتاريخ 22 أكتوبر 1956 وهو التاريخ الذي تمت فيه القرصنة الجوية الفرنسية للطائرة المقلدة للوفد الجزائري⁽⁴⁾.

1.4. ظروف وأحداث مؤامرة إختطاف الطائرة:

في إطار الوساطة المغربية لحل القضية الجزائرية أوفد الملك محمد الخامس ولي عهده الأمير حسن شخصيا إلى باريس لعرض مشروع الوساطة المغربية بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني مؤكدا له بأن المغرب ستقف إلى جانب الجزائر خلال الدورة الألفية الحادية عشر التي ستعقد نهاية سنة 1956 .

كما أكد من جهته وزير الخارجية المغربي "أحمد بلافريج" على ضرورة التزام الفرنسيين في التعامل مع القضية الجزائرية وفقا لما يرضي الطموحات المشروعة للشعب الجزائري، وعاد إلى المغرب للإتصال بجبهة التحرير الوطني وتنظيم لقاء يجمع بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية خاصة بعدما أبدت هذه الأخيرة استعدادها للتفاوض وذلك بحضور الوفد التونسي والمغربي لإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية ويرضى في نفس الوقت الطرفين الفرنسي والجزائري⁽⁵⁾.

(1) محمد بوشناني: "صدى إختطاف طائرة الزعماء الجزائريين في الصحافة المغربية"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 3/4، المجلد 3، ديسمبر 2019، ص 228.

(2) عبد الله مقلاني: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، د.ط، وزارة الثقافة - الجزائر، 2013، ص 237.

(3) هم: محمد بوضياف، أحمد بن بلة، محمد خيضر حسين آيت أحمد، ومصطفى الأشرف.

(4) بوبكر حفظ الله: مرجع سابق، ص 242.

(5) غيلاني السبتي: مرجع سابق، ص 138.

وفي هذا المسعى أرسل الملك محمد الخامس بتاريخ 13 / 03 / 1956 مندوبا إلى القاهرة يحمل رسالة للوفد الخارجي الجزائري للتشاور معهم لتحديد آليات وشروط حل القضية الجزائرية، كما تقرر حضور محمد بوضياف وحسين آيت أحمد ممثلي الجزائر بنيويورك.

وحرصا من بن بلة لمعرفة موقف مصر من هذه الندوة طلب موعدا مع جمال عبد الناصر والذي تقرر أن يكون يوم 15 أكتوبر على الساعة السابعة مساء بقصر الطاهرة وضح من خلاله بن بلة الظروف المحيطة بمؤتمر وادي الصومام وانعكاساته على الثورة التحريرية ثم تطرق إلى شرح الظروف الجديدة بعد دعوة السلطان محمد الخامس للوفد الجزائري للإتفاق حول القضية الجزائرية، وقرر الوفد الموافقة والمشاركة في هذه الندوة لتحقيق هدفين وهما:

1. إشعار السلطان بثقة الجزائر فيه، وتقوية مركزه لإيجاد حل للقضية الجزائرية بتوسطه

لدى الحكومة الفرنسية للوصول إلى إعراف فرنسا بإستقلال الجزائر

2. الإستفادة من مساعدة السلطان من الناحية العسكرية لإمداد الثوار الجزائريين بالأسلحة

والسماح لهم بإستخدام الأراضي المغربية لخدمة الثورة الجزائرية.

لكن الرئيس المصري جمال عبد الناصر كان يشعر بعدم الإرتياح لهذا اللقاء لإحتمال تدبير مؤامرة بين بورقيبة والحكومة الفرنسية وعملاء فرنسا بالمغرب وكان يخشى أن يتم تصفية الثورة الجزائرية ونصح بن بلة بتوخي الحذر الشديد قبل وبعد هذا الإجتماع⁽¹⁾، وازدادت مخاوف الرئيس بعدما أعلمه بن بلة أنه سيسافر إلى مدريد فسأله الرئيس هل أنت ذاهب إلى مدريد وليس الرباط ؟ فأجابه بن بلة: " قلت لا... لا... لا مدريد يا أخي " فلم يكن بن بلة يعلم أن الحسن الثاني قد استدعاهم إلى الرباط إلا عند إنتقاله إلى مدريد ووجد ثلاثة من أعضاء الوفد قد غادروا مدريد نحو الرباط رفقة الحسن الثاني وطلبوا منه الإلتحاق إلى الرباط وهنا تذكر بن بلة كلام الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً: "...وقد علمت كما ذكرت من قبل أن الإخوان الثلاثة قد ذهبوا مع الحسن الثاني إلى الرباط، وهنا تذكرت كلام عبد الناصر وتأكيد علي أبي سأذهب إلى مدريد وليس إلى

(1) فتحي الديب: مصدر سابق، ص، ص 265، 266.

الرباط؟" (1) وهو الكلام الذي أكد عليه فتحي الديب في إجتماع مع بن بلة ومحمد خيضر حيث أبدى فتحي الديب تخوفه وقال لابن بلة: " لكن ياسيد أحمد، أعيد عليك بهذه المناسبة تحذير السيد الرئيس، وأكرر لك أن المعلومات التي لدينا تؤكد وقوع مؤامرة ضدكما وضد بقية أعضاء الوفد، وأكد علي السيد الرئيس بأن أحاول منعكما عن المشاركة في هذا المؤتمر الذي أرادته فرنسا مكرا وخداعا، فإن سافرتما، ووقعتما فتذكر كلام الرئيس." (2)

نفس المخاوف التي انتابت أحمد توفيق المدني عندما سأل بن بلة حول حقيقة المؤتمر فأجابه بن بلة أن مناقشة أمر هذا المؤتمر هو إختصاص لجنة الستة، وأنه لا يهمله إعتراض محمد خيضر ولاتشاؤم أمين دباغين، وسيذهب لحضور المؤتمر مع محمد خيضر وبعض أفراد اللجنة لمفاوضة الفرنسيين مع ضمان من الملك المغربي والرئيس التونسي على تنفيذ ماسيسفر عليه الإجتماع والذي سيكون لصالح الشعب الجزائري.

وأبدى أحمد توفيق المدني ملاحظتين مهمتين، الأولى أن فرنسا في هذه المرحلة يمكنها القضاء على الثورة الجزائرية، والوقت ليس مناسباً وليس في وضع يجبرها على التفاوض أما الملاحظة الثانية فهي وجود الفرنسيين بتونس والمغرب وهم يشكلون خطراً على أعضاء الوفد فأجابه بن بلة في لهجة شبه حادة: " ليس الأمر لي ولا لك قررت لجنة الستة قبول الأمر، وعلينا التنفيذ" (3)

وأمام إصرار بن بلة على الذهاب وانصياعاً لأوامر قادة الثورة التحريرية، ورغم تحذيرات القادة المصريين، توجه بن بلة إلى مدريد أين قرر الوفد دراسة مقررات مؤتمر الصومام، وهناك إلتقى بهم الصحفي الجزائري مصطفى الأشرف، وخلال أيام 15-17 أكتوبر اتصل بهم الأمير حسن في غياب بن بلة الذي لم يلتحق بعد وطلب منهم دراسة مسودة الإتفاق الجزائري - الفرنسي في الرباط وإطلاع الملك محمد الخامس بالمسودة، ثم يسافر الجميع إلى تونس سواء في

(1) غيلاني السبيتي: مرجع سابق، ص 139 ..

(2) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 310

(3) نفسه، ص - ص 306 - 308.

طائرة واحدة خصصت لهم أم في طائرتين كلا على حدى⁽¹⁾، وقد أكد مصطفى الأشرف أن الوفد الجزائري كان مرتابا للمشاركة في هذه الندوة⁽²⁾، كما أن الأمير حسن وبعد مغادرته لمدريد رفقة الوفد الجزائري، دون إنتظار بن بلة قد أعطى بهذا الفعل الفرصة للسلطات الفرنسية لنشر الشائعات والأكاذيب حول خلافات مزعومة بين قادة الثورة.⁽³⁾

وكانت السلطات الفرنسية - كما أسلفنا الذكر على علم بانعقاد هذه الندوة المغاربية للوصول إلى حل للأزمة الجزائرية، بعد أن كانت هناك عدة لقاءات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني في مصر ويوغوسلافيا وروما.

وبتاريخ 19 أكتوبر 1956 وصل الوفد الجزائري إلى تطوان واستقبلهم الملك محمد الخامس بقصره⁽⁴⁾ وجرت المحادثات الأولية بينهم حول المسألة الجزائرية والخطوط الكبرى لكن فدرالية المغرب العربي على أساس التعمق في هذه المواضيع أثناء الندوة مع السلطات الفرنسية التي سيتم الإتصال بها لاحقا.⁽⁵⁾

تم الإتفاق مع الملك على الذهاب إلى تونس على متن الطائرة الملكية، واستطاعت المخابرات الفرنسية تتبع تحركات الوفد الجزائري نظرا لإهتمام المغرب بالقضية الجزائرية وماتداولته وسائل الإعلام المختلفة.

واقترح الوفد الجزائري على ضرورة حضور هذه الندوة في إطار بناء وحدة مغاربية وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني في المحافل الدولية وللمحافظة على التزام محمد الخامس بدعمه للثورة

(1) بن عتو بلبروات: "وقائع وكواليس احتطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956"، مجلة عصور الجديدة، العدد 9، 2013، ص162.

(2) بلقاسم محمد: مرجع سابق، ص 320.

(3) غيلاني السبيتي، مرجع سابق، ص 140.

(4) بن عتو بلبروات: وقائع وكواليس...، مرجع سابق، ص 163.

(5) بلقاسم محمد: مرجع سابق، ص 320.

التحريرية، ومحاولة الموازنة بين الآراء المختلفة داخل جبهة التحرير الوطني خاصة تلك التي تؤيد فكرة الحلول السليمة للقضية الجزائرية.⁽¹⁾

2.4. تنفيذ عملية إختطاف الزعماء الجزائريين:

تم الإتفاق أن تكون رحلة الملك محمد الخامس مع الوفد الجزائري على متن نفس الطائرة، وفجأة تقرر أن يسافر الملك على متن طائرته دون الزعماء الخمسة بحجة إصطحابه لحريمه وذلك حسب شهادة بن بلة، وكان موعد الطائرة الملكية على الساعة الخامسة مساء (17:00) من يوم 21 أكتوبر⁽²⁾ وذلك حسب الكتابات المغربية، لكن الكتابات الفرنسية تحدد الإقلاع يوم 22 أكتوبر على الساعة 10 و 45 د، فهل يمكن اعتبار ذلك التأخير سببته استعدادات الفرنسيين بالجزائر لإختطاف الطائرة⁽³⁾ كما أن أحمد بن بلة لايتذكر توقيت إقلاع طائرة الملك وكل ماأكده أنها أقلعت قبل طائرة القادة الجزائريين.⁽⁴⁾

بالنسبة للوفد الجزائري فقد تم استئجار طائرة تجارية لهم من نوع DC3 بواسطة الشركة المغربية للنقل، هذه الطائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية أطلس (Air Atlas)، وقد رافقهم عدد من الصحفيين الفرنسيين والمغربيين يتراوح عددهم ما بين 20 و 25 صحفياً، أما الطاقم الفني فقد كان فرنسياً، وقد ركبها الزعماء الخمس بأسماء ومهن مستعارة⁽⁵⁾ وبجوازات سفر مغربية.⁽⁶⁾

(1) عبد الله مقلاتي: مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956، مجلة المصادر، العدد 16، السداسي الثاني، 2007، ص 183.

(2) غيلاني السبتي: مرجع سابق، ص 147.

(3) استطاعت المخابرات الفرنسية الحصول على معلومات تخص تحركات الوفد والملك من خلال الفرنسيين المتواجدين بكثرة في المغرب، فمنهم من يعلمون كتقنيين في مطارات المغرب ويعلمون لصالح الإستعمارات الفرنسية ومرتبطين بالديوان العسكري لوالي الجزائر " روبرت لاکوست " ووجود كذلك مستشار فرنسي للملك محمد الخامس والذي كان قائماً على سجنه في مدغشقر ثم أصبح صديقاً له وموضع ثقته . ينظر: بن عتوبليروات: وقائع وكواليس....، مرجع سابق، ص 163.

(4) نفسه، ص 171

(5) استعار أحمد بن بلة اسم محمد الغرابوي المولود بالدار البيضاء سنة 1920. ومهنته تاجر محمد خيضر استعار اسم عبد الله الجيلالي المولود بالقنيطرة سنة 1921 ومهنته ملاك. استعار محمد بوضياف إسم محمد علي بالدار البيضاء سنة 1921 ومهنته تاجر. استعار حسين آيت أحمد إسم عمر بن عيسى المولود بولماس سنة 1921 ومهنته تاجر.

(6) بن عتوبليروات: وقائع وكواليس....، مرجع سابق، ص 163.

إن فكرة سفر الوفد الجزائري لوحده وفي طائرة أخرى هي فكرة الملك محمد الخامس ومستشاره الفرنسي " توييا بيارني (Touya Béarnis) " حيث قال له: " إهدأ وارتح، لا توجد لديك موانع وقيود لأن ترفض مصاحبتي إلى تونس، بن بلة ورفاقه سيسافرون لوحدهم " فقد أدرك الملك - وهو سياسي محنك - طبيعة الفضيحة وخطورتها.⁽¹⁾

فهل كان الملك على علم بعملية إختطاف الطائرة لذا لم يسافر رفقة الوفد الجزائري؟ ولماذا لم يكن توقيت إقلاع الطائرة في نفس التوقيت؟ وكيف تمت عملية القرصنة؟ هذه التساؤلات وأخرى يجيب عليها الصحفي محمد اليوسفي المرافق للزعماء الجزائريين في نفس الطائرة حيث يؤكد أن هناك العديد من الغموض والملابسات المحيطة بعملية إختطاف الوفد الجزائري والكثير من التساؤلات التي قام بها كل من أطراف المتآمرين سواء أكانوا من رجال القصر الملكي ورجال من السلطة التونسية ممن لهم مصلحة في التآمر مع السلطات الفرنسية للتخلص من بن بلة ورفاقه.

ويذكر فتحي الديب أن هناك العديد من القرائن التي تدين بعض رجال الحاشية الملكية المغربية والتي وصلت إلى مستوى الأدلة الملموسة والتي لا يرقى إليها الشك في إثبات وتأكيده دور بعض رجال السلطة المراكشية في التعاون والمشاركة في تدبير وتنفيذ المؤامرة وبالنسبة لشهادة الصحفي المراكشي محمد اليوسفي فقد تم نشرها في جريدة الرأي العام المغربية في عددها الصادر يوم 24 أكتوبر 1956 وفيها أورد تسلسل الأحداث، فقد كان ضمن الصحفيين الذين تخلفوا عن الطائرة الأولى التي غادرت المطار في الخامسة من مساء يوم 21 أكتوبر ليقل طائرة أخرى رفقة الزعماء الجزائريين ل يتم إختطافه هو الآخر معهم ليعيش أحداث الإختطاف لحظة بلحظة وليكشف لنا عن بعض خبايا التآمر الذي حدث في المطار المراكشي وبحضور وتعليمات رئيس الديوان الملكي.

فالصحفي وإن لم يهتم البلاط الملكي مباشرة إلا أن أسلوبه في سرد تطورات الأحداث يؤكد على وجود مؤامرة مدبرة.⁽²⁾

(1) بن عتوبليروات: وقائع وكواليس....، مرجع سابق، ص 166.

(2) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 272.

القرائن والأدلة التي أوردتها فتحي الديب تكشف ما يحدث داخل أجهزة القصر الملكي وطبيعة وحقيقة الدور الذي لعبته دوائر الأمير الحسن في عملية الإختطاف وهذه الأدلة تنحصر في:

1. التراجع في قرار مغادرة الأراضي المغربية على متن نفس الطائرة الملكية المبرمجة للرحلة وذلك قبيل السفر بساعات فقط، وتخصيص طائرة ثالثة لم تكن مقررة في برنامج السفر، وتسخير عدد من الصحفيين الأجانب والمراكشيين لمرافقة الوفد على متن نفس الطائرة للتمويه أنها ليست مؤامرة وأن الوفد لم يكن لوحده.

2. "تأجيل سفر الطائرة التي خصصت لسفر الإخوة الجزائريين ومن معهم إلى مابعد قيام طائرة الملك وحاشيته وبعد إعادة تبديل بعض أسماء ركاب طائرة الجزائريين لتفادي ركوب أي عنصر من مسؤولي الحاشية الملكية معهم في آخر لحظة.

3. تأخير سفر الطائرة المخصصة للجزائريين لمدة أكثر من ساعتين بعد مغادرة طائرة الملك وحاشيته بحجج واهية واضح منها أن الهدف من التأخير هو إعطاء الفرصة الكافية لتفادي حدوث أي لبس ما بين طائرة الملك والطائرة المراد إختطافها والمقلة للإخوة الجزائريين."

4. الإستعدادات والتجهيزات التي تمت بمطار الجزائر وخارجه والتي قامت بها السلطات الإستعمارية تتطلب ولا يمكن إعدادها بصورة عاجلة هذا ما يؤكد مرة أخرى التدبير المشترك ما بين السلطات الفرنسية والمغربية.⁽¹⁾

3.4. تنفيذ المؤامرة:

على الساعة 8 و 30 دقيقة من يوم 22 أكتوبر 1956، وصل "بيير شوصاد (Pierre) " (chaussade) الأمين العام لوزارة الجزائر إلى مكتبه وجاء إليه الكولونيل "دي كورنو" (Ducournau) مدير الديوان العسكري للجنرال لاكوست وعميد القوات المظلية والذي سيكون له الدور في عملية اختطاف الطائرة، كما كان بصحبته رئيس الديوان المقدم " برانيت

(1) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 273.

(Branet) وبعدهما أخبر الضابطان الأمين العام شوصاد بتنقل الوفد الجزائري من المغرب إلى تونس أجرى إتصالها تقنيا مع الجنرال فراندو Frandon قائد الناحية العسكرية الجوية الخامسة والذي كان على علم بموعد إقلاع الطائرة، وأصبح عندئذ العميد جرمان (Germain) مسؤول مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (S.D.E.C.E) على الخط وتم إعلام الناحية العسكرية العاشرة، والأمر بقي ينتظر المبادرة.

اتصلت القيادة العامة لهيئة الأركان الفرنسية بالسيد " أبل توماس " (Abel Thomas) مدير ديوان السيد بورجيس مونوري⁽¹⁾ تعلمه بعبور طائرة ملكية وعلى متنها ركاب متمردون - حسب تعبيره - الجو الجزائري قائله له: " إنه استفزاز لا يمكن للجيش أن يبقى مكتوف الأيدي . ماذا نفع؟ رد توماس أبل: " إنها مسؤولية وزارة الجزائر، راقبوا واتخذوا الإجراءات التي ترونها مناسبة ومطابقة للقانون الدولي، وللتوجيهات العامة بخصوص أمن الحدود"

بعد ذلك إتحق الجنرال لوريلو (Lorillot) بالسيد ماكس (Max) بباريس، وبدون تردد أعطى كاتب الدولة للقوات المسلحة الضوء الأخضر للجزائر لإقتناص الطائرة بالتنسيق مع الجنرال كوني (Cogny) القائد الأعلى للقوات الفرنسية بالمغرب.⁽²⁾

في الساعة 11 و 30د تم تمرير الرحلة السلطانية، وقد تابعت الردرات الفرنسية الطائرة من خلال المجال الجوي الجزائري، كما علمت المصالح الأمنية بالجزائر بأن الوفد الجزائري على متن طائرة من نوع DC3 ، وفي الساعة الواحدة بعد الزوال بين مركز المراقبة الجهوي بالدار البيضاء وضعية الطائرة DC3 حسب خطة رحلتها أو مسارها الجوي من الدار البيضاء (المغرب) - سلا - وجدة - تونس وعندئذ نشر الإنذار.

لكن تم تغيير خط الرحلة، فقد وصلت معلومات إلى مركز المراقبة الفرنسية بالجزائر على الساعة الثانية زوالا مفادها بأن خط الرحلة سيكون على خط البليار.

(1) غادر فرنسا لحضور أشغال التحضير لحملة السويس بلندن.

(2) بن عتوبلبروات: وقائع وكواليس...، مرجع سابق، ص 165.

استطاعت السلطات الفرنسية ربط الإتصال بالطائرة DC3 والتحدث مع قائدها⁽¹⁾، لتتزل الطائرة بمطار "بالمادي مايوركا"، ثم أقلعت من جديد على الساعة السادسة مساءً وكان من المقرر أن يكون موعد الوصول إلى تونس على الساعة التاسعة و 25 دقيقة، وأعيد الإتصال بالطائرة لإجبارها على التزول في الجزائر والقبض على الزعماء الجزائريين حيث قالوا له: "نحتاج إلى الفلافة".

"على إثر ذلك أعلم قائد طاقم الطائرة DC3 شركته بالأمر المرسل إليه، ليتم إحالته إلى السلطات المغربية، فقامت وزارة النقل المغربية بإصدار أمر يقضي بعودة الطائرة إلى بالمادي مايوركا لكن المراقبة العسكرية الفرنسية اعترضته، وأوقفت الإتصال بين الطائرة DC3 والسلطات المغربية وحينها أضحت الرباط معزولة ولا تعلم شيئاً، وعلى ضوء هذا التطور الخطير، وفي الساعة السابعة مساءً طلب طاقم الطائرة من السلطات الفرنسية بالجزائر الترخيص لها بالعودة إلى المغرب الأقصى، فرد عليهم صوت مجهول من برج المراقبة بالدار البيضاء قائلاً: "تعالوا إلى الجزائر...أمر الحكومة، الهبوط بالجزائر... نكرر أمر نفذ، أمر نفذ...."⁽²⁾

إن هذه الرواية التاريخية وفي ظل ندرة المادة العلمية الخاصة بالموضوع فهي تثبت تورط المغرب في عملية القرصنة .

في الساعة التاسعة وعشرين دقيقة مساءً حطت الطائرة DC3 بالجزائر وتبعتهن سيارات عسكرية من نوع جيب (Jeep) حاملة للرشاشات، وخرج اللواء " أندرس " (Andres) قائد الأمن الجوي قائلاً: استسلموا، فشر الزعماء بالغضب واليأس وصاروا محاطين بالجنود وبدأ مفتشوا مديرية الحراسة الإقليمية DS.T ينادون المساجين " بن بلة " فأجابه: " حاضر " ثم قال " إنه عمل جيد لم أكن أتوقع أن الفرنسيين قادرين على هذا، وكان في المطار الجنرال " لوريو

(1) للإطلاع على مختلف الحوادث بين قائد الطائرة والفرنسيين المسؤولين عن حادثة القرصنة وللمزيد حول تفاصيل العملية لحظة بلحظة ينظر: بن عتوبلبروات: وقائع وكواليس...، مرجع سابق، ص - ص 167 - 170.

(2) نفسه، ص، ص 166، 167.

دوفيس" (Laurillot Devise) محاطا بأربع جنرالات آخرين، وهكذا فقد استقبل خمسة جنرالات فرنسيين خمسة رجال جزائريين وبهذا انتهت عملية الإختطاف.⁽¹⁾

تم إيداع الزعماء الجزائريين السجن وتم إستجوابهم في مركز الشرطة القضائية بالأبيار، وفي 29 أكتوبر وبمناسبة الهجوم الفرنسي البريطاني على مصر، جاء عقيد للوفد الجزائري وقال لهم: "إن فرنسا وبريطانيا ستصفيان حسابات ناصر، بعد أن صفيّا حساباتنا معكم، وبالتالي لن تبقى في مصر والجزائر ثورة" فأجابه بن بلة قائلا: "إن هناك قوى غير القوة، وهناك الرأي العام والوضع الدولي ومطامح الجماهير، وأن الثورة الجزائرية تجاوزت المرحلة التي يرتبط فيها مصيرها بمصر، أو بأربعة أو خمسة مسؤولين، وبأن سيئالم يكن قد بلغ نهايته، بل العكس أن كل شيء كان في بدايته" فhez العقيد رأسه مستخفا بالحديث.

ثم نقل الوفد الجزائري إلى سجن La santé بباريس ثم إلى جزيرة أكس (Aix) تنفيذا لأوامر ديغول ثم إلى جزيرة تيركان (Turquant) على ضفاف نهر لالوار (Laloire) وأخيرا إلى أولنوا⁽²⁾ (Aulnoy).

لم تنجح فرنسا فقط في إختطاف طائرة الوفد الخارجي، بل نجحت في إفشال مسعى بعث وحدة المغرب العربي وأفشلت خطة الإعلان عن فدرالية شمال إفريقيا المقررة في هذه الندوة والتي كان سيحضرها ممثل عن الولايات المتحدة الأمريكية الذي دعاه الحبيب بورقيبة⁽³⁾ الذي كان من دعاة إنشاء مجموعة إفريقيا الشمالية كنواة لإتحاد فدرالي مغاربي مرتبط بفرنسا، فهذا اقتراح بورقيبة على عكس حسين آيت أحمد الذي أراد أن يكون هناك مشروع شراكة بين الأقطار الثلاثة بهدف تعديل المعادلة السياسية لصالح الجزائر لأن فرنسا ستجد نفسها في مواجهة الأقطار الثلاثة صفا واحدا، أما بن بلة فكان يرى في الندوة محصورة في التشاور في أسلوب ومتطلبات

(1) بن عتوبلبروات: وقائع وكواليس...، مرجع سابق، ص 169.

(2) بوبكر حفظ الله: مرجع سابق، ص 243.

(3) بن عتوبلبروات: تداعيات إختطاف...، مرجع سابق، ص 360.

تسوية القضية الجزائرية دون النظر إلى زوايا أخرى مثل بوضياف الذي كان يهدف إلى بحث القضية الجزائرية من زاوية مستقبل العلاقات الفرنسية مع أقطار المغرب العربي.⁽¹⁾

4.4. نتائج عملية القرصنة الجوية:

إن عملية القرصنة الجوية التي قامت بها السلطات الإستعمارية الفرنسية كان لها أثرين :

- يتمثل في عزل بن بلة و إتاحة الفرصة لبعض أعضاء جبهة التحرير الوطني التي ستقبل الحلول الوسطية.
- تعد هذه العملية ضربة قاضية للجنة تحرير المغرب العربي بسبب إعتقال كلا من محمد خيضر، وأحمد بن بلة.
- انكشفت نوايا علال الفاسي وحزب الإستقلال لنقضه ميثاق العهد للجنة تحرير المغرب العربي الذي أقسم على الوفاء بتنفيذه، وبدأ يضعف أمام الإغراءات الفرنسية الكاذبة التي تقضي بإشراك المغرب في الصحراء الجزائرية، وضم موريتانيا إليه هذا ما أدى إلى أزمة حادة في حزب الإستقلال المتواجد بالريف، إذ تم تجميد 1400 خلية لحزب الإستقلال.⁽²⁾
- النجاح في إبعاد الوفد الخارجي بالقاهرة خاصة " أحمد بن بلة " و" محمد خيضر " وتعويضهم بمفاوضين من القيادة بالداخل وانتهاك وساطة المغرب وتونس، والدليل على ذلك إفشال ندوة الحل السلمي للجزائر وكسر رابطة التضامن المغاربي.
- منع حضور جلسة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة. أن " غي مولي " جاء بإقتراح جديد - وذلك بعد نجاح المؤامرة - عرضه على الحسن بن محمد الخامس قائلاً له: "نريد إيقاف الحرب في الجزائر وحاولنا الإتصال بقيادة جبهة التحرير الوطني بالقاهرة

(1) محمد عباس: مرجع سابق، ص، ص 206، 207.

(2) أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات تالة - الجزائر، 2009، ص، ص 584، 585.

لكن لم نتوصل إلى نتائج مثمرة، ويمكن أن نتفاوض مع قادة جبهة التحرير الوطني في الداخل وأنا من يتكفل بنقلهم إلى باريس وعودتهم إلى الجزائر في أجواء آمنة، هذه هي كلمتي." (1)

لقد كشفت هذه الحادثة وأكدت أن إستقلال تونس والمغرب منقوص من دون استقلال الجزائر، وأثبتت من جهة أخرى، أن السلطات العسكرية الفرنسية هي الحاكم الفعلي في فرنسا وأن حكومة غي مولي ما هي إلا حكومة صورية، واهتمت تونس والمغرب بمتابعة تطورات العدوان الثلاثي على مصر، ولم تطالبا بالإفراج عن المعتقلين الخمس، والذين لم يطلق سراحهم إلا سنة 1962. (2)

5.4. مواقف مختلفة من القرصنة الجوية:

أثارت حادثة إختطاف الطائرة المقلدة للوفد الجزائري موجة سخط واستنكار وسط الرأي العام الدولي، وأكدت فرنسا بذلك عن عدم رغبتها في تسوية القضية الجزائرية بشكل سلمي، وسنركز على المواقف المغاربية والفرنسية بإعتبارها الأطراف المعنية بالحادثة.

أولا - موقف جبهة التحرير الوطني:

لقد تزامن انعقاد ندوة تونس مع إنعقاد دورة للجمعية الوطنية الفرنسية، وأيضا انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان المقصود من إختيار يوم 23 أكتوبر 1956، انعقاد هذه الندوة إيصال انشغالات المغرب العربي للبرلمانيين الفرنسيين وإلى أعضاء الأمم المتحدة الذين سيجمعون في تاريخ لاحق من شهر نوفمبر 1956.

ويعتبر انعقاد هذه الندوة بمثابة خطوة سياسية إيجابية حققتها الأقطار الثلاثة لتغليب منطق

الحوار والتفاوض على منطق القتال. (3)

(1) بن عتو بلبروات: تداعيات إختطاف ...، مرجع سابق، ص، 351، 352.

(2) نفسه، ص، 360، 361.

(3) غيلاني السبتي: مرجع سابق، ص، 146، 147.

لكن فرنسا كعادتها تلجأ إلى أساليبها المخادعة والغدر، لذا أصدرت جبهة التحرير الوطني منشورا باللغتين الفرنسية والعربية تحت عنوان " عرقله مؤتمر تونس " نددت من خلاله بحادثة إختطاف الطائرة وإفشال مساعي التقارب الفرنسي - الجزائري، كما أوضحت جبهة التحرير في ذات البيان أن الحكومة الفرنسية تأمرت على السلطان المغربي أثناء زيارة " الأمير حسن " إلى فرنسا، هذا الأخير الذي أطلع " غي مولي " على هذه الندوة وأكدت كذلك أن لغة الحرب هي اللغة الوحيدة التي تفهمها فرنسا.(1)

ومما جاء في المنشور أن الحكام الفرنسيين هم مستعمرين من جهة وناكثي العهود والمواثيق، وأن إعتقال الزعماء الجزائريين لايشرف فرنسا.

إن الإستخفاف الذي عاملت به فرنسا محمد الخامس وبورقيبة والصورة التي جرحت بها كرامة الحكومتين التونسية والمغربية يدعم نظرية جبهة التحرير الوطني في إعتقادها الراسخ بأن لاشيء مطلقا يرجى من فرنسا.

كما أكد ذات البيان عن ضرورة مواصلة الكفاح الذي لم يتوقف حتى بعد إعتقال الزعماء لأن قوة الثورة التحريرية تكمن في قوة الشعب.(2)

وذكر البيان الحكومتين الشقيقتين على ضرورة استخلاص الدروس من هذه الحادثة ويتذكروا إلى أي حد لايزال استقلالهم واهيا، وسيقدرون القيمة التي يجب أن تعطى لوعود فرنسا.(3)

بالنسبة لموقف جبهة التحرير الوطني على المستوى الداخلي فزادت حدة الثورة الجزائرية نهاية سنة 1956 وبداية 1957 بزيادة العمليات الفدائية داخل المدن(4)، ومواصلة جيش التحرير الوطني لعملياته العسكرية والتي ألحقت خسائر فادحة في القوات الفرنسية وقد ساهم إعلام الثورة خاصة

(1) بن عتوبلبروات: تداعيات إختطاف ...، مرجع سابق، ص 352

(2) عبد الحميد زوزو: وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية ومقدمة في كتابة تاريخ الثورة، د.ط، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر، 2019، ص 589.

(3) نفسه، ص 589.

(4) بن عتوبلبروات: تداعيات إختطاف ...، مرجع سابق، ص 353.

إذاعة صوت العرب لمواجهة الموقف الذي تعرض له المناضلون بداخل الجزائر والقدرة على استردادهم لثقتهم ومواصلة النضال التحرري، ولم تكن عملية القرصنة من عزيمتهم لأن الثورة وبقوة شعبها ومناضليها، وإن حرب الأعصاب والحملة النفسية العدوانية التي شنتها أجهزة التضليل الفرنسي فشلت في تحقيق أهدافها.⁽¹⁾

كما تقرر من مصر وبعد إجتماع أحمد توفيق المدني مع فتحي الديب القيام بالإجراءات التالية:

1. إعداد بيان ونداء باسم جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير والذي أشرنا إليه سابقا- وإذاعته فوراً لتفادي أي رد فعل سلبي لحادثة الإختطاف على مسيرة الكفاح الجزائري ومعنويات المجاهدين.
 2. منفاة الإجراء الذي اتخذته فرنسا في إختطاف الوفد الجزائري للعرف الدولي لتصدي الطائرات الفرنسية لطائراتهم وإخراجها عن خط سيرها الطبيعي والذي يعتبر اعتداء على حرية الملاحة الجوية.
 3. إبلاغ مجلس الجامعة العربية المنعقد بالقاهرة بأن هذا الحادث لا يؤثر على سير الكفاح الجزائري ومطالبة الحكومات العربية بإعلان تضامنها للجزائر مع إتخاذ قرار بتحميل فرنسا مسؤولية وقوع أي أذى للزعماء الجزائريين خاصة أن أحمد بن بلة ومحمد بوضياف محكوم عليهما بالإعدام قبل إندلاع الثورة التحريرية.
- مطالبة مجلس الجامعة العربية أيضاً للرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس، بالتدخل السريع لدى فرنسا للإفراج عن الزعماء خاصة أنهم كانوا في حماية وضيافة السلطان المغربي.⁽²⁾

(1) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 268.

(2) نفسه، ص، 270.

4. إرسال برقيات إلى باي تونس وبورقوية وإلى السلطان المغربي محمد الخامس والأمير حسن، وتحميل السلطان ونجمله مسؤولية حدوث أي ضرر للزعماء بإعتبارهم كانوا ضيوفا عندهم وتحت حمايتهم.
5. إرسال برقيات إلى مكاتب الجزائر المنتشرة في الدول العربية والآسيوية للإتصال بالهيئات الوطنية والشعبية لإرسال برقيات إحتجاج على فرنسا وبرقيات للسلطان وبورقوية للتدخل.
6. عقد مؤتمر صحفي للتنديد بسياسة فرنسا مع التلميح بطريقة مستترة بمسؤولية السلطان وبورقوية في هذه المؤامرة بالإضافة إلى إظهار تماسك الجبهة والجيش ومساندة الشعب لهما.
7. دعوة ممثلي جبهة التحرير الوطني بالخارج للإجتماع بالقاهرة في أقرب وقت ممكن لإعادة تنظيم العمل العسكري والسياسي في الخارج.
- وبالفعل باشرت السلطات المصرية جميع الإجراءات المقررة مع توفيق المدني، وتم إذاعة البيان مساء يوم 23 أكتوبر، وبدأت ردود الفعل الشعبية تأخذ مجراها بشكل قوي⁽¹⁾، وطبعا فإن مثل هذه الردود يكون لها صدى وتأثير على القضية.
- أدى الوضع الجديد الذي نشأ مع قضية اختطاف الطائرة إلى إعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني، خاصة وان مؤتمر الصومام قد أكد مرة أخرى أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للجزائر وللقضية الجزائرية.⁽²⁾

⁽¹⁾فتحي الديب: مصدر سابق، ص 271.

⁽²⁾ Abderrahmane Kiouane : Les Débuts d'une Diplomatie de guerre (1956-1962) journal d'un Délégué à l'extérieur, édition DAHLAB, Alger, 2009, p.p 23, 24.

موقف المغرب الأقصى:

استنكر الملك المغربي عملية الإختطاف وصرح: "لو إختطف ابني لما جزعت مثل ما جزعت الآن ولم يبق إلا أن يذهب المرء إلى إدارة الأمن الفرنسية ويقول لهم اعتقلوني كما إعتقلتم هؤلاء"، كما اتصل هاتفيا برئيس الجمهورية الفرنسية قائلا لهم: "كان الجزائريون تحت حمايتي وشرفي تم إغتصابه وأنتم تعرفون الروح الإسلامية، إنها مسألة شرف"،⁽¹⁾ وحسب رواية الأمير حسن الذي يقول: "كنت جالسا إلى جانب والدي وعندما سمع الخبر بادر مباشرة في الإتصال بالرئيس الفرنسي "كوتي" حيث قال له سأبعث لكم ولي عهدي الأمير الحسن مرفوقا بوفد مغربي هام لأن تطلقوا سراح القادة الجزائريين الذين كانوا ضيوفا عندي."

أما عبد الكريم الخطيب الذي كان رفقة الملك محمد الخامس، فيقول من جهته "عندما علم الملك محمد الخامس بإختطاف الطائرة قال لي لم يبق لي اليوم إلا أن أدخل إلى تطوان وأعلن الحرب على فرنسا"⁽²⁾، لأن الملك كان بتونس عشية إختطاف الطائرة مما جعله يغادر تونس وقبل مغادرته الأراضي التونسية أدلى بتصريح مكتوب قرأه نيابة عنه السيد "مولاي أحمد العلوي" رئيس قسم الصحافة بالقصر الملكي عبر من خلاله عن أسفه لقطع الزيارة وهذا مما ورد فيه: "...وقد كان بودنا أن نقضي بين ظهران إخواننا التونسيين أسبوعا كاملا للتعرف إلى هذه البلاد العزيزة علينا وعلى أهلها وتوطيد صلات الوداد والمحبة بين بلدينا...ويا للأسف الشديد - فوجئنا بمجرد وصولنا بنبا ألمنا وكدر صفو ابتهاجنا وأقصى مضاجعنا ألا وهو الإعتداء الذي وقع على ضيوفنا إخواننا الجزائريين الذين قاموا بزيارتنا في قصرنا بالرباط...ونظرا لخطورة الحالة الناجمة عن هذا الحادث اضطررنا آسفين للتعجيل بالرجوع إلى عاصمة مملكتنا لمواجهة الظروف التي تجتاحها البلاد" كما واجه قوله إلى الرأي العام الفرنسي مبينا له خطورة العمل الذي أقدمت عليه الحكومة

(1) بن عتو بلرووات: تداعيات إختطاف...، مرجع سابق، ص 356.

(2) غيلاني السبتي: مرجع سابق، 156

قائلا: " أتمنى أن يعي الرأي العام الفرنسي الآثار التي ستنجر عن هذا العمل فيما يخص العلاقات المغربية - الفرنسية.

إضافة إلى ذلك قرر الملك مقاطعة شركة الطيران الفرنسية التي كانت ستعيده إلى بلاده، وقرر العودة على متن طائرة إيطالية، حتى أنه قرر تغيير طريق العودة لكي لا يمر على الأجواء الجزائرية فتوجهت الطائرة أولا إلى إيطاليا ثم إلى إسبانيا ومنها إلى المغرب.⁽¹⁾

صرح الملك المغربي لصحيفة " فران تيرور " معبرا عن إستيائه الشديد لما قامت به السلطات الفرنسية معتبرا هذا العمل بمثابة طعنة في كبريائه⁽²⁾ لا لكونه ملكا فقط بل لكونه إنسانا أيضا لأن هؤلاء المعتقلين هم ضيوفه وطالب السلطات الفرنسية إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط⁽³⁾ وأصدر بيانا يوم 23 أكتوبر أكد فيه أن الإجراءات التي بادر بها الملك لعقد المؤتمر من أجل حل القضية الجزائرية كانت بموافقة الحكومة الفرنسية وأن الشخصيات المعتقلة كانوا ضيوفا عنده.

من جهته صرح وزير الخارجية في نفس اليوم في بيان ندد فيه عملية الإختطاف التي قامت بها السلطات الفرنسية. وقدم وزير الأشغال العمومية تفاصيل دقيقة حول عملية الإختطاف خلال ندوة صحفية عقدها بالرباط.⁽⁴⁾

كانت الحكومة المغربية متأكدة من صعوبة المهمة الدبلوماسية لأن فرنسا لن تستجيب لأي نوع من الضغوطات ومن أي جهة كانت، وبالرغم من ذلك توجه رئيس الحكومة المغربية السيد البكاي ووزير خارجيته السيد أحمد بلافريج إلى باريس من أجل إبراز الموقف المغربي ومحاوله حبس نبض الحكومة الفرنسية لمعرفة موقفها اتجاه مصير الزعماء المعتقلين، وصرح رئيس الحكومة قائلا: " إننا نجد أنفسنا أمام حالة خطيرة تتعلق بشرف جلاله الملك وشرف الشعب المغربي بأجمعه، وقد ذهبت إلى باريس برفقة سيادة وزير الخارجية لتظهر الحكومة الفرنسية مدى خطورة المسألة إذا لم

(1) محمد بوشناني: مرجع سابق، ص 230.

(2) في نفس التصريح قال بأنه عملية القرصنة هذه هي طعنة في شرفه أكثر من تلك التي أصابته أثناء عزله عن عرشه لأن الحادثة وقعت في بلاده .

أنظر: صغير مریم: مرجع سابق، ص، ص 159، 160.

(3) غيلاني السبيتي: مرجع سابق، ص 157.

(4) محمد بوشناني: مرجع سابق، ص 231.

تتراجع في موقفها وتعيد إلى المغرب ضيوفه " كما عبروا عن أسفهم الشديد للتصرف الفرنسي الذي مس شخصية الملك الشريفة " إن المغاربة لا يشعرون بأنهم مذنبون لأنهم لا يفهمون كيف يمكنهم أن يلعبوا دور الوسيط دون الدخول في مفاوضات مع الطرف الجزائري " ودعا الطرف المغربي إلى ضبط النفس أمام هذه الأزمة خاصة أن البلدين كانا على وشك التوقيع على إتفاقيات في مجال القضاء والإدارة والثقافة والتي أعلن الطرف الفرنسي عن تجميدها (1)، وقطع المغرب بعد ذلك علاقاته الدبلوماسية لمدة 9 أشهر وقام حزب الشورى والإستقلال بقطع المفاوضات مع فرنسا. (2)

كما أجرى الوفد المغربي لقاء مع السيد "غي مولي" (3) حضره سفير المغرب بفرنسا السيد عبد الرحيم بوعبيد، وأعلن الوفد رسميا فشل مفاوضات تحرير المختطفين كما كان متوقعا وكان التصريح على لسان السيد البكاي بمطار أورلي (Orly) في ندوة صحفية حيث قال: " لقد أتيت إلى باريس من أجل تحرير الجزائريين الخمسة لكن لم أحصل على مرادي، وإن كرامة جلالة الملك ككرامة الشعب المغربي، فقد أصبحت اليوم في ورطة.... وأن الحالة لجد خطيرة" ونفس الشيء أكده بوعبيد حين صرح للصحفيين هو الآخر وقال: "إن الحالة لجد خطيرة." (4)

وحقيقة فالأمر كان خطيرا لأن السلطات الفرنسية أرادت تكييف قضية جبهة التحرير الوطني على أساس أنها خيانة عقوبتها بالإعدام، لكن الملك محمد الخامس بذل مجهودات كبيرة على المستوى الدبلوماسي والقانوني (5) جعلت فرنسا تتراجع عن خيار الإعدام. (6)

تعهد الملك محمد الخامس بمتابعة القضية ضمن الهيآت الدولية لأنها تعتبر مساسا بسيادة المغرب، لكنه لم يتابع القضية بالرغم من تشكيل لجنة دولية بسويسرا للتحقيق في القضية وهذا

(1) محمد بوشنافي: مرجع سابق، ص 232

(2) بن عتو بلروات: تداعيات إحتطاف... مرجع سابق، ص 356.

(3) قامت الحكومة المغربية فيما بعد بقطع العلاقات السياسية مع غي مولي ولاكوست عندما افتخر المسؤولان عن إحتطاف الطائرة المغربية المقلة

للرعماء الجزائريين ينظر: عبد الله شريط: مرجع سابق، ج3، 1957، ص 92

(4) محمد بوشنافي: مرجع سابق، ص 232.

(5) كلفت محامين مشهورين مغاربة وفرنسيين منهم عبد الرحمان اليوسفي، ودافعوا عن القادة الجزائريين أمام المحكمة العسكرية.

(6) غيلاني السبيتي: مرجع سابق، ص 157.

مازاد في حدة توتر العلاقات بين المغرب والجزائر⁽¹⁾، كما سببت من جهتها هذه الحادثة سقوط أول حكومة يؤلفها السيد البكاي بعد الإستقلال.⁽²⁾

على المستوى الشعبي عمت المظاهرات والإضطرابات كافة أنحاء المغرب الأقصى، في مدينة أغادير، تيفلت، بن سليمان، الدار البيضاء، الرباط، آسفي، سلا، ووقعت أحداث دامية في مكناس وقتل عشرات الفرنسيين⁽³⁾، وتم إتلاف ممتلكاتهم وكسرت المحلات التجارية ومركز البريد بوجدة، وتمت مهاجمة دورية عسكرية فرنسية بأسلحة من نوع FM وحرقت الشاحنة العسكرية، وأسفرت كذلك هذه العملية عن مقتل ثلاثة جنود فرنسيين وجرح ثلاثة آخرين.

وخرج الشباب المغربي في مظاهرات إحتجاج، ورفع سكان وجدة الأعلام الجزائرية مطالبين السلطات المغربية بتجنيدهم للإلتحاق بالمجاهدين الجزائريين، ومن جهتها قامت الأحزاب والإتحادات النقابية بالمظاهرات والتنديد بسياسة فرنسا.

وقام الوفد المغربي بناء على طلب الملك محمد الخامس بالتصويت ضد فرنسا في الدورة الحادية عشر لجمعية الأمم المتحدة المنعقدة بتاريخ 12 نوفمبر 1956 لدعم طلب جبهة التحرير الوطني المتمثل في طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة، وقد درست تحت نقطة 62 من جدول الأعمال.⁽⁴⁾

وبالرغم من المساندة العلنية للمغرب للجزائر إلا أن المغرب كانت دائما تحرص على الحفاظ على علاقتها مع فرنسا، وألا تتسبب المشكلة الجزائرية في تدهور العلاقات المغربية الفرنسية.⁽⁵⁾

موقف تونس:

كان الصحفيون بمطار العوينة بتونس ينتظرون وصول الزعماء الجزائريين لتغطية هذا الحدث التاريخي، وبسماعهم نبأ إختطاف القادة عقد السيد " البشير بن أحمد " كاتب الدولة التونسي

(1) أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص 132

(2) عبد الله شريط: مرجع سابق، ج1، 1958، ص 145.

(3) بن عتو بلروات: تداعيات إختطاف.....، مرجع سابق، ص 357.

(4) غيلاني السبيتي: مرجع سابق، ص، ص 157، 158

(5) نفسه، ص 159.

على الساعة التاسعة مساء مؤتمرا صحفيا صرح قائلاً: " ما كنا نظن أن المحادثات التي بدأت في الصباح عن السلم ستنتهي في المساء بالحديث عن الحرب، فلا شك أنكم علمتم ببدأ القبض على السادة أعضاء جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ضيوف صاحب الجلالة ملك المغرب الذين كانوا قادمين إلى تونس بدعوة من الحكومة التونسية".

واتخذت الحكومة التونسية عدة إجراءات مبدئية منها:

- استدعاء السفير التونسي في فرنسا.
- استدعاء سفراء الدول الكبرى وإطلاعهم على خطورة الحالة أمام حضرة رئيس الوزراء " الحبيب بورقيبة".
- إعطاء تعليمات لسفيري تونس في واشنطن ولندن للإتصال بالحكومتين الأمريكية والبريطانية في هذا الشأن.

وصرح الحبيب بورقيبة أن الحالة خطيرة⁽¹⁾، وأن هذه الحادثة تزيد في خطورة الأزمة الجزائرية ويزيدها تعقيدا وتنعكس بالسلب على العلاقات بين حكومات المغرب العربي وتبقي هذه المنطقة بعيدا عن الأمن والسلام، وطالبت الحكومة التونسية بإطلاق سراحهم دون أي شرط وتهديد السلطات الفرنسية برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية⁽²⁾، أما الشعب التونسي فقد إستنكر هذه الحادثة وخرج في مظاهرات وقام بإضرابات⁽³⁾ في جميع أرجاء تونس.⁽⁴⁾

وتلقى باي تونس محمد الأمين برقية من أحمد توفيق المدني يدعوه بالتدخل لدى السلطات الفرنسية لتحرير الزعماء الجزائريين المعتقلين.⁽⁵⁾ كما وجه صالح بن يوسف من ليبيا رسالة إلى

(1) بن عتو بلروات: تداعيات إحتطاف....، مرجع سابق، ص 357.

(2) مريم صغير: مرجع سابق، ص 134.

(3) أنظر: الملحق رقم 20، ص 370.

(4) بن عتو بلروات: تداعيات إحتطاف....، مرجع سابق، ص 358.

(5) هذا نص الرسالة: " صاحب الجلالة محمد الأمين الأول- تونس إحتطف الفرنسيون في حادثة قرصنة جوية لم يسبق له مثيل، خمسة من أعضاء جبهة التحرير الوطني الجزائري وهم في ضيافة سلطان مراكش وملك تونس، فجبهة التحرير وجيش التحرير الوطني الجزائري يستلفتان نظركم لخطورة هذه الحالة ويستجيران بملوك ورؤساء العرب وحكوماتهم ومجالسهم النيابية، لكي يقوموا سريعا بالعمل الحازم الذي توجهه العروبة ويقتضيه =

السيد مبارك البكاي يستنكر فيها حادثة اختطاف الزعماء الجزائريين ويدعوه إلى قطع كل مفاوضة وكل علاقة مع فرنسا. (1)

موقف فرنسا:

إعتقد الفرنسيون أن حادثة إختطاف الطائرة ستعكس سلبا على الثورة الجزائرية وأن الجزائر ستتحني أمام فرنسا الأم طالبة الصفح منها على حد تعبير روبر لاكوست (2) (3)، هذه الحادثة أدت تعليق العلاقات الفرنسية المغربية، وزادت عمليات الاعتقال التي أدانتها الأوساط الفرنسية بالإجماع وزادت من حدة التوتر والصراع بين البلدين لذا استقال "آلان سافاري" احتجاجا على ذلك. (4) أما رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" فلم يكن على علم بالموضوع فقد سئل عن رأيه حول الحادثة أثناء تواجده بفندق "ماتينيون" (Matignon) فرد منه دشا: "مستحيل إذا حدث فعلا فهو جنون" وفي نفس الوقت سيكون من الراضين لإطلاق سراح بن بلة ورفاقه وبالتالي فقد كانت موافقة المعلنة وغير المعلنة لاتأخذ مسارا واحدا.

أما السيد "ماكس لوجان" (5) فعلق أمام "روني كوتي" (6) و "غي مولي" قائلا: "نحن في حرب، جنود فرنسيون يموتون يوميا، وأنا مكلف للقيام بالحرب، وأمارس الحرب يوميا مثل الأيام

=الشرف لإنقاذ زعماء الجزائر من أيدي جلاديهم، والشعب الجزائري المجاهد ينتظر نتيجة عملكم السريع فالحالة خطيرة جدا. وتفضلوا بقبول فائق الإحترام عن جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري. أنظر: احمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص، 314، 315

(1) أنظر: الملحق رقم 21، ص 371.

(2) شخصية فرنسية سياسية ذات توجه اشتراكي عاش بين 1898-1989 تقلد عدة مناصب حكومية منذ 1944، أبرزها وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ثم وزير الجزائر في حكومة غني مولي، وبورجيس مونوري، وفليكيس غايار في الفترة الواقعة بين فيفري 1956 إلى ماي 1958. انظر: بن عتو بلروات: تداعيات اختطاف....، مرجع سابق، ص 355.

(3) غيلاني السبتي: مرجع سابق، ص 154

(4) Benjamin Stora, Zakya Daoud, op.cit, p 268..

(5) شخصية سياسية فرنسية، ذات توجه اشتراكي عاش بين 1909-1995 كان من دعاة الجزائر فرنسية، ومن مدبري اختطاف طائرة قادة الثورة، والعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956. انظر: بن عتو بلروات: تداعيات اختطاف....، مرجع سابق، ص 355.

(6) رجل دولة فرنسي عاش بين 1882-1962 تقلد عدة مهام حكومية أبرزها رئاسة الجمهورية الفرنسية بين 16 جانفي 1954 إلى 8 جانفي 1959. انظر: المرجع نفسه، ص 355.

الأخرى" فهذا يعد دليلاً واضحاً على قيامه بعملية القرصنة، فرد عليه: "بورجيس مونوري"⁽¹⁾

قائلاً: "هل تدرك عواقب هذا الإعتقال! وما سنقوم به في بور سعيد سيثير العرب."

ونتيجة لهذا الحادث استقال السفير الفرنسي بتونس "بييردي لوس"⁽²⁾ كما استقال الوزير الفرنسي المكلف بالشؤون المغربية والفرنسية السيد آلان سافاري من منصبه، فقد كان من أشد المعارضين لعملية الإعتقال تلك، وكانت وجهة نظره مثل "غي مولي" أنه من الطبيعي أن يسعى الطرفان التونسي والمغربي إلى تحقيق السلم في الجزائر.

ولم تكتف السلطات الفرنسية بعملية الإختطاف والإعتقال، بل قامت بأكثر من ذلك بالإستيلاء على شحنة الأسلحة بمركب آتوس القادم من مصر نحو الجزائر، كما قامت بزرع البلبلة والإضطراب النفسي في أوساط المجاهدين الجزائريين بخطاباتهم العديدة وإدعاءاتها بحصولها على أوراق مهمة خاصة بشبكات اتصال الثورة الجزائرية.⁽³⁾

وبطبيعة الحال اهتمت الصحافة الفرنسية بالحادثة وعلقت صحيفة "لوماني" (Humanité) صحيفة الحزب الشيوعي بـ: "أن الظروف التي تم فيها إعتقال قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري من طرف سلطات الأمن الفرنسية من شأنها أن تسبب ضربة شديدة لسمعة فرنسا" واعتبرت عملية القرصنة الجوية التي قامت بها فرنسا ليست في مصلحة الوطن وأن الزعماء الجزائريين كانوا ضيوفاً عند السلطان المغربي حليف فرنسا لينتقلون إلى بلد آخر حليف فرنسا كذلك وهي تونس وهذا ما سيؤدي إلى توتر العلاقات الفرنسية مع حلفائها، وستؤدي إلى عزل

(1) شخصية فرنسية سياسية عاش بين 1914 و1993 شغل عدة مناصب حكومية سامية أبرزها منصب نائب بالجلس الفرنسي بين 1946-1956 ثم منصب رئيس الحكومة الفرنسية بعد سقوط حكومة غي مولي لفترة قصيرة جدا (12 جوان-30 سبتمبر 1957). انظر: بن عتو بلبروات: تداعيات اختطاف....، مرجع سابق، ص 355.

(2) شخصية فرنسية دبلوماسية، تم تعيينه سفيرا لفرنسا بتونس يوم 1956/09/28 ليقيم استقالته في نهاية أكتوبر 1956 بعد مشاحنة هاتفية مع روبر لاكوست مينا له انه ارتكب خطأ سياسيا فادحا. انظر: المرجع نفسه، ص 355.

(3) نفسه، ص، ص 354، 356.

فرنسا عزلة كبيرة في الميدان الدولي، خاصة وأن فرنسا على أبواب مناقشات هامة في الدورة المقبلة للأمم المتحدة.⁽¹⁾

أما جريدة " Le Grand Enchaîne " فقد اعتبرت الحادثة هي إعطاء الصبغة الشرعية والقانونية للوفد الجزائري على أنه المفاوض الوحيد للجزائر وهذا مما جاء في مقالها بخصوص هذا الموضوع ".....ولكن تذكروا فقط ما حدث بالنسبة للمغرب وتونس، فقد كان بورقيبة سجينا في جزيرة بالمحيط الأطلسي وكان سلطان المغرب منفيا في جزيرة مدغشقر، وكانت الصحافة التي تبحث اليوم عن جميع الأوصاف - نفسها - كانت لا تبخل على الرجلين بكل ألفاظ التعريض والتسفيه عندما كانا منفيين في جزيرتهما... ومع ذلك فقد انتهى بالرجلين في نهاية المطاف - أهما اللذان كسبا القضية، إذن فإن بن بلة وحيضر ورفاقهما لا يجب أن يشتكوا من أي شيء لقد تحصلوا الآن على " شهادة المفاوض الكفاء " وذلك على الطريقة الفرنسية."⁽²⁾

المطلب الثاني: السياسة الفرنسية اتجاه المغرب الأقصى في الميدان الإقتصادي

واجهت المغرب مثلها مثل تونس بعد إستقلالها مشاكل داخلية حاولت معالجتها وذلك بفتح جبهات خارجية تولدت عنها أزمات سياسية عديدة في تلك المرحلة خاصة بسبب الثورة الجزائرية التي أصبحت مصدر قلق وتوتر دفع بالنظام المغربي إلى التعامل معها بنوع من الحذر الزائد بالرغم من ضغط التضامن الشعبي المغربي.

إن تطور الأحداث في الجزائر واتساع رقعة الثورة بعد مؤتمر الصومام سنة 1956، وبداية تأثيرها على مسار السياسة الفرنسية في المنطقة المغاربية ومعارفته فرنسا من أزمات سياسية داخلية أدى إلى تدهور علاقات فرنسا مع تونس والمغرب، فرغم مانص عليه بروتوكول الإستقلال من تقديم المساعدات للمغرب أو ما يسمى بـ: "التكافل المتبادل" إلا أنه طبق في مجالات ضيقة لصالح الرعايا الفرنسيين أو لحماية مصالح فرنسا من خطر القوات المناهضة للتواجد الفرنسي في المغرب.

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج2، 1956، ص، ص 240، 241.

(2) أحمد بشيري: مرجع سابق، ص، ص 86، 87.

إن تأزم العلاقات الفرنسية - المغربية جعل المغرب يتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لربط علاقات معها.⁽¹⁾

1. قطع المساعدات الاقتصادية الفرنسية على المغرب:

إشتدت الأزمة الاقتصادية في المغرب منذ سنة 1953، وبلغت الصناعة الفرنسية المغربية مرحلة خطيرة، وانخفض الإستهلاك المغربي المتوسط بمقدار الثلثين ومما زاد الحال سوءا هو المنافسة الأمريكية والسبب السياسي هو خلع السلطان محمد الخامس، هذه هي الوضعية الاقتصادية التي حمل صورتها بعثة⁽²⁾ من رجال الصناعة من المغرب إلى باريس إن هذه البعثة جاءت تحت الحاجة الاقتصادية لعرض مشكلة سياسية وهي مشكلة العرش وهي المرة الأولى التي يأتي فيها فرنسيون ومغاربة مجتمعين لعرض مشكلتهم في باريس.⁽³⁾

ولا يختلف إثنان في أن الوضعية الاقتصادية للمغرب بعد الإستقلال كانت متدهورة شأنها شأن أي بلد مستقل حديثا.

لقد وعدت فرنسا المغرب في اتفاقيات الإستقلال المبرمة في 2 مارس بتقديم المساعدة المالية والإقتصادية للمغرب لأن المرحلة الأولى من الإستقلال تتطلب تعاوننا مع السلطات الفرنسية لإتمام مفاوضات الإستقلال التام وتسلم السلطة، لكن فرنسا كعادتها لاتعطي شيئا دون مقابل فقد وضعت شروطا مسبقة للحصول على المساعدات والقروض المالية أبرزها وأهمها توقيف الدعم المغربي للثورة الجزائرية وهذا ما نستشفه من كلام " مورييس فور " كاتب الدولة بوزارة الخارجية الفرنسية المكلف بوزارة الشؤون المغربية والجزائرية حيث قال: " إن فرنسا لايمكنها أن تساعد المغرب وتونس إلا في نطاق التعاون، ولم تتوفر شروطه إلا حين تكف إذاعة المغرب وتونس على

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص 71.

(2) تتكون هذه المجموعة من اثني عشر عضوا، ستة فرنسيين، أربعة من المغاربة، وإثنان من الإسرائيليين، رئيس البعثة هو سيربوسكي، ويبلغ عدد مصانعهم نحو 105 مصنعا للأقمشة وأجروا عدة مقابلات مع وزراء الحكومة.

(3) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج 1، 1955، ص، ص، 84، 85.

بث حصص معادية لمصالح فرنسا⁽¹⁾ من جهتها أكدت الصحافة الفرنسية أنه لا إعانة إقتصادية فرنسية للمغرب إلا بوقوف هذه الأخيرة إلى جانب فرنسا في القضية الجزائرية ومساندتها في موقفها، والتوقف عن دعم الجزائريين بأي شكل من الأشكال، مبرزة موقفها أن هذه الإعانات المالية التي تقدمها فرنسا للمغرب تؤول إلى المجاهدين الجزائريين الذين يحاربونها.⁽²⁾

لكن بمواصلة المغرب دعمها للثورة التحريرية وتصريحات السلطان محمد الخامس العلنية المؤيدة للثورة قامت فرنسا بسحب قروضها فوراً فأصبحت الأوضاع المالية للمغرب سيئة للغاية، وتوقفت بذلك المشاريع الإقتصادية في المغرب.⁽³⁾

فحتى لو نجحت سياسة غي مولي في الجزائر فإن فرنسا لن تستطيع أن تواصل إعانتها المالية السنوية للمغرب والتي تقدر بمئتي مليون دولار، وهذا ما جعل المغرب يلتفت إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهو مفعم بالأمل، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لاترغب في مصادقة فرنسا التي لاتريد أن تخسر امتيازاتها الإقتصادية في المغرب وأخيراً يمكن للسياسة الأمريكية أن لاتتأثر بالرباط ولا بباريس ولا بموسكو، أما المغرب إذا لم يلق المساعدة من المغرب فإنه لا يبقى له إلا أن يلتفت إلى الدول الشيوعية.⁽⁴⁾

إن مسألة تجميد المساعدات المالية الموجهة إلى المغرب هو قرار اتخذته السلطات الفرنسية بعد حادثة إختطاف الطائرة مما أدى إلى توتر العلاقات المغربية الفرنسية.⁽⁵⁾

2. المساعدات المالية الأمريكية للمغرب :

إن توتر العلاقات المغربية الفرنسية وتغيير الإتحاد السوفياتي لموقفه من الثورة التحريرية وإعلانه بمطالبة إستقلال الجزائر عقب العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 قامت الولايات

(1) محمد الميلي: مواقف جزائرية، د. ط، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، 1984، ص 62.

(2) نفسه، ص، ص 62، 63.

(3) روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة وتحقيق: نقولا زيادة، أنيس فريجة ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 1980، ص 492.

(4) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج1، 1956، ص 320.

(5) معمر العايب: مرجع سابق، ص 81.

المتحدة الأمريكية بمراجعة سياستها في منطقة المغرب العربي⁽¹⁾ وتوضيح موقفها من القضية الجزائرية ومن بين عوامل التحول تقديم المساعدات المالية للمغرب⁽²⁾، فقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية نفس السياسة التي اتبعتها في تونس، حيث أوفدت بعثة إلى هذه المنطقة، وكان محمد الخامس متحمسا للفكرة ولزيارة واشنطن، وهذا ما أقلق فرنسا لأن الولايات المتحدة أعطت وعدا بعدم إعادة النظر في أولوية المصالح الفرنسية وقد كتبت مديرية الشؤون المغربية والتونسية بهذا الخصوص مايلي: "إن أهمية هذه البعثة [الأمريكية] يبدو أنها تؤكد بأن واشنطن تعترم إحلال عملها محل عملنا عند الإقتضاء في جميع الميادين حيث يتضح أن المساعدة الفرنسية لاتفي بالغرض " وبذلك اهتمت باريس واشنطن بمحاولة إستخلاصها في المنطقة.⁽³⁾

إن المساعدات المالية التي أوقفتها فرنسا جعلت من المغرب يطلب مجددا من الولايات المتحدة قروضا مالية لتسيير شؤونه منها دفع أجور الموظفين وقد قدرت أول إعانة مالية أمريكية سنة 1957 بـ 20 مليون دولار لترتفع إلى 40 مليون دولار سنة⁽⁴⁾ 1959 هذه الإعانات لم تحل المشكلة المالية التي يعاني منها المغرب، فهي أوجدت فقط متنفسا في إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وفق ماتقتضيه المصلحة الداخلية للبلد ومحاولة التفاعل مع الثورة الجزائرية بشكل إيجابي لأنها تؤثر على النظام المغربي بصفة مباشرة خاصة بعدما تطورت الثورة التحريرية داخليا وكسبها للدعم العربي خاصة من مصر⁽⁵⁾ التي أصبحت خطرا يهدد الرأسمالية في المنطقة.

وعن هذه الوضعية المالية الخطيرة التي وصلت إليها المغرب أصدرت صحيفة لوموند الفرنسية مقالا تحت عنوان: "وضعية خطيرة بالمغرب" بتاريخ 27 جانفي 1959 وهذا مما جاء فيه: "... ثم لم تلبث فرنسا أن خفضت من قيمة الفرنك فوضعت بذلك المسؤولين المغاربة في وضع

(1) أيدت الولايات المتحدة الأمريكية استقلال المغرب وذلك حسب ماجاء في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية: "...إن الولايات المتحدة الأمريكية

تؤيد من كل قلبها أن يمنح الإستقلال للمغرب وتونس... " ينظر: عبد الله شريط: مرجع سابق، ج1، 1956، ص 164.

(2) معمر العايب: مرجع سابق، ص 109.

(3) روبرت بوكميلر: مرجع سابق، ص 82.

(4) معمر العايب: مرجع سابق، ص - ص 71 - 82.

(5) نفسه، ص، ص 72، 73.

مخرج للغاية نظرا إلى الرأي العام ومن ناحية أخرى يريدون أن لا يتخذوا موقفا يضر مصالح الإقتصاد المغربي... وهكذا أصبح من المتعذر على الدولة أن تخفض الفرنك الفرنسي، وقد علمنا أن أكياس الغلال تتكدس كل يوم أكثر فأكثر على رصيف الدار البيضاء إثر تعطيل سوقها وقد أحدثت هذه الحالة قلقا في نفوس المصدريين الأوروبيين فراحوا يشتكون للسلطات المغربية، مما دفع " بارودي " سفير فرنسا لدى المغرب الأقصى للإستنجاد بحكومة باريس "..."⁽¹⁾

إن دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسرح الأحداث المغاربية واعتمادها على الإعانات المالية لتونس والمغرب تطبيقا لسياسة ملاءم الفراغ جعل من حكومة غايار الفرنسية تتقدم بمشروع يتلخص في إبرام إتفاق للتعاون الإقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء وهي ليبيا، تونس والمغرب من جهة وفرنسا من جهة أخرى.⁽²⁾

من جهته دعا ديغول إلى إشراك المغرب في بعض المشاريع الإقتصادية، ففرنسا كانت تدرك جيدا أهمية التنمية الإقتصادية لدولة حديثة النشأة، وكان غرض فرنسا من عرضها لهذه المشاريع الإقتصادية على المغرب هو ربطها بالإقتصاد الفرنسي وخدمة مصالحها الإقتصادية وإبعادها عن مساندة الثورة الجزائرية وعرضت عليها الدخول في المنظمة المشتركة لاستغلال الأراضي الصحراوية (O.C.R.S) وقد رفضت المغرب مشروع تمرير أنبوب الغاز على أراضيها تضامنا مع الثورة التحريرية وعملا بمقررات مؤتمر طنجة.⁽³⁾

اعتبرت فرنسا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع تونس والمغرب أمرا غير مرغوب فيه، ويعد ذلك التدخل ضربا بالمصالح فرنسا في المنطقة وتوترت العلاقات الفرنسية الأمريكية واعتبرت هذه الإعانات مؤامرة أمريكية ضد الوجود الفرنسي في المغرب العربي.⁽⁴⁾

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، 1959، ص، ص 51، 52.

(2) معمر العايب: مرجع سابق، ص 107.

(3) نفسه، ص 199.

(4) محمد الميلي: مصدر سابق، ص، ص 58، 59.

إن إنتظار الإعلانات والقروض الفرنسية أو الأمريكية ليس هو الحل في نظر وزير الإقتصاد القومي السيد عبد الرحيم بوعبيد حيث ألقى خطابا بتاريخ 2 أبريل 1958 دعا فيه إلى ضرورة التقشف والتخيير بين سياسة التساهل وعدم المبالاة وسياسة الحزم والمشقة . وقد بدأ السيد بوعبيد فعلا في سلوك وتطبيق سياسة التقشف حين عرض على نفس المجلس ميزانية 1958 - 1959 دون أن يدخل فيها القروض الفرنسية ودون أن يترك المجال للإتكال على إمكانية الحصول على تلك القروض من فرنسا. وأكد السيد بوعبيد أن سياسة التقشف تستلزم تقوية الحكومة المغربية أي أنه كان يطالب بإقالة حكومة البكاي.⁽¹⁾

اتبعت فرنسا سياسة الماطالة في المفاوضات ومنح الاستقلال الداخلي للمغرب مقابل عودة الملك الخامس من منفاه، لكن المغرب سرعان ما طالب بالاستقلال التام مستغلا ظروف فرنسا وضغط الثورة التحريرية، ومنح الاستقلال لتونس، هذا لم يمنع من مساعدة المغرب للثورة التحريرية خاصة بعد حادثة اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين ،أين توترت العلاقات الفرنسية المغربية، الأمر الذي جعل فرنسا تستمر في قصف الحدود الجزائرية المغربية بحجة متابعة الثوار الجزائريين، وقطع المساعدات المالية والاقتصادية الموجهة للمغرب، فقبلت هذه الأخيرة بالمساعدات التي قدمتها الو.م.أ في إطار مشروع إيزنهاور، لتلعب الو.م.أ دورا مهما في المنطقة خوفا من المد الشيوعي إلى المنطقة.

طالبت المغرب بجلاء القوات الفرنسية والأمريكية والعمل على تحرير بقية التراب المغربي من الإحتلال الاسباني لتحقيق وحدة المغرب ،لكن مشكلة الصحراء الغربية والمطالب الترابية للمغرب حالت دون ذلك، ليستغل ديغول أطماع المغرب في الصحراء الجزائرية لكسر الوحدة المغاربية، وعزل الثورة التحريرية للقضاء عليها .

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج1، 1958، ص،ص 145، 146.

الفصل الرابع:

تطور العلاقات الفرنسية التونسية والفرنسية

المغربية بعد طرح مسألة فصل الصحراء

الجزائرية 1956-1962

المبحث الأول: كسر الوحدة المغاربية من خلال سياسة فصل الصحراء.

كانت سياسة تونس والمغرب تهدف إلى إيجاد حل سلمي في إطار فكرة وحدة المغرب العربي وفي نفس الوقت ضمان مصالح فرنسا وهذا ما أكده الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في جانفي 1957 حيث قال: " إن أجمع طريقة لحل المشكل الجزائري هو خلق توازن بين سيادة الجزائر وبين التعاون الجديد الذي يربط دول المغرب العربي الثلاثة بفرنسا وتشكيل مجموعة فرنسية لشمال إفريقيا تتحصل منه فرنسا على تعاونها المثمر مع شعوب المغرب العربي.⁽¹⁾

إن محاولة تونس والمغرب لإستدراج الثورة الجزائرية وحصرها في الإطار المغاربي كانت خوفا من مصر الناصرية من جهة، والضغط على الجزائر لحل القضايا الحدودية من جهة أخرى، كما حاولتا دفع مسار المفاوضات بداية من عرض الوساطة التونسية المغربية بين محمد الخامس، بورقيبة وفرنسا، ووساطة بورقيبة كذلك حتى بعد مفاوضات إيفيان الأولى.

كل هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة رفض فرنسا ذلك، وبسبب توتر العلاقات الفرنسية التونسية نتيجة قبلة ساقية سيدي يوسف وبترت في 20 جويلية 1961⁽²⁾ وتوتر العلاقات الجزائرية التونسية بسبب المطالب الحدودية التونسية، وهو نفس السبب الذي أدى إلى توتر العلاقات الجزائرية المغربية وظهور أطماع البلدين في الصحراء الجزائرية.

ماهي السياسة والاستراتيجية التي اتبعتها السلطات الفرنسية في طرحها لقضية فصل الصحراء الجزائرية؟ وما هي حقيقة المطالب الحدودية التي تنادي بها كلا من تونس والمغرب؟

المطلب الأول: مؤتمر طنجة أفريل 1958

عملت الدول المغاربية سيما في الفترة بعد 1958 على الإهتمام أكثر بالقضية الجزائرية التي كان لها إنعكاسات على تطور الأوضاع في بلدان المغرب العربي بفضل توجهاتها المغاربية التي أعلنتها، ورغم الفوارق الموجودة بين أقطار المغرب العربي واستقلالها إلا أنها كانت تسير في نفس

(1) مريم صغير: مرجع سابق، ص 136.

(2) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 130

الإلتجاه الوجودي، وبادرت المغرب إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة⁽¹⁾ لإحياء وتجسيد فكرة وحدة المغرب العربي.

1 . ظروف انعقاد المؤتمر:

"يرى المغاربة أنه أصبح من الضروري ومن المستعجل أن تكون قبل نهاية الحرب الجزائرية نواة أولى تتحد فيها الأقطار المغربية الثلاثة وهذا هو الموضوع الرئيسي الذي سيناقشه مؤتمر طنجة الذي سيضم يوم 27 أفريل حركات الإستقلال وجبهة التحرير والحزب الدستوري، والمغاربة يعترفون بأن هذا المؤتمر يمكن أن يكون آخر فرصة توحد فيها الحركات الثلاث صفوفها قبل أن يضطروا إلى الإفتراق، إن المغاربة يعلمون أنه صار من الصعب عليهم هم وعلى التونسيين أن يدافعوا على سياسة الاعتدال لدى الجزائريين وأن ينجحوا في هذا الدفاع"⁽²⁾

هذه هي نظرة المغاربة إلى مؤتمر طنجة الذي يرون فيه آخر فرصة لتجسيد حلمهم في مغرب عربي موحد، وجاءت فكرة عقد ندوة مغربية تفاديا للتدخل المصري في المنطقة، واعترفت تونس والمغرب بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري وطرح فكرة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽³⁾، وهذا لإحتواء الثورة التحريرية وإبعاد الخطر الناصري والشيوعي خاصة بعد الإنتصارات الهامة التي حققتها الثورة الجزائرية على كافة الأصعدة، ووصل صداها إلى كافة أنحاء العالم بالرغم من المحاولات العسكرية الإقتصادية والسياسية التي طبقتها فرنسا للقضاء على الثورة التحريرية.

(1) مدينة مغربية تقع في أقصى الشمال الغربي للمملكة المغربية، وتعتبر بمثابة نقطة وصل بين المغرب وأوروبا الغربية، كانت خلال القرن 18 م عاصمة المغرب الدبلوماسية كما كانت ملجأ للعملاء والأحباب ونجار الأسلحة، واستردت المغرب طنجة عام 1957 بعدما كانت مسيرة من طرف إحدى عشر دولة . ينظر: عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 32.

(2) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج 1، 1958، ص 149.

(3) عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 32.

و مما زاد من حماس المغاربة لعقد مؤتمر الوحدة - مؤتمر طنجة - هي الوحدة الاقتصادية الأوروبية التي ضمت فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، ودول البنلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبرغ) تفاديا للحرب الباردة. (1)

إضافة إلى صدى الوحدة السورية المصرية التي تم التوقيع عليها بتاريخ 22 فيفري 1958 ردا على الخطر الصهيوني والمشاريع الإستعمارية الجديدة ولتجاوز واقع التجزئة الذي فرضته معاهدة سايكس بيكو، وتحقيق الوحدة والنهضة في جميع المجالات. (2)

وفي خضم هذه الظروف مثلت أحداث ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958 أهم مظاهر النضال المشترك، وفيها امتزجت دماء الشعبين التونسي والجزائري وأن الحدود لم تفصل يوما بين الشعبين. (3)

وبالحديث عن الحدود، فإن الإعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود التونسية والمغربية فقد اعتبرها تونس والمغرب خرقا لسيادتهما بداية من حادثة إختطاف الطائرة، ثم قنبلة إذاعة الثورة بمنطقة الناظور بالمغرب الأقصى ومركز العربي بن مهيدي بوجدة التابع لجيش التحرير الوطني. (4)

ومن الظروف التي ساهمت في قبول فكرة مؤتمر طنجة انهزام جيش التحرير المغربي في عملية المكنتسة الشهيرة التي حدثت في فيفري 1958 في موريتانيا وإقليم تندوف أمام تحالف القوات الفرنسية والإسبانية ضده. (5)

(1) هزرشي بن جلول: "مؤتمر طنجة هل كان وحدويا؟" مجلة البحوث التاريخية، العدد 2، المجلد 3، 2019، ص 109.

(2) فتحي الديب: مصدر سابق، ص 231.

(3) هزرشي بن جلول: مرجع سابق، ص 110.

(4) أحمد مسعود سيد علي: مرجع سابق، ص 130.

(5) عبد الإله بلقزيز وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1947 - 1986) محاولة في التأريخ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية -

لبنان، 1992، ص، ص 110-111.

2. الدعوة إلى انعقاد المؤتمر:

إن استقلال المغرب وتونس سيظل ناقصا وعرضة للتهديد من قبل فرنسا طالما بقيت الجزائر مستعمرة فرنسية، لذا انحاز الملك " محمد الخامس " إلى جانب حركة تحرير المغرب العربي والثورة الجزائرية، وذلك قبل وبعد استقلال المغرب، وقد تجلت مظاهر الدعم والمساندة المغربية في:

- إمداد الثورة الجزائرية بالمال والسلاح بصفة سرية.
- خطابات الملك وتصريحاته.
- لقاءاته بالعديد من قادة الثورة ورجالاتها.
- دعم الثورة الجزائرية في المحافل الدولية والجهوية والقارية.
- التدخل لدى السلطات الفرنسية للقيام بدور الوساطة من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية. (1)

ولقد كانت علاقة الملك " محمد الخامس " مع قادة الثورة الجزائرية أقل حدة مما كانت عليه مع الرئيس بورقيبة (2)، وقد أكد الملك مساندته للقضية الجزائرية في أكثر من مناسبة كالخطاب الذي ألقاه بعد إستقلال المغرب بتاريخ 1957/02/22. بمناسبة زيارة الملك " سعود بن عبد العزيز "، لخص فيه السياسة المغربية التي تقوم على أساس أربع نقاط وهي:

1. الأخوة والتضامن بين أقطار المغرب العربي مهما كانت الظروف.
2. اتجاه السياسة المغربية القائم على أساس الإنتماء للبحر الأبيض المتوسط.
3. رسالة المغرب العربي هي أن يكون أداة وصل بين الشرق والمغرب.
4. المشكلة الجزائرية تعطل كل شيء. (3)

(1) عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، د.ط سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 - الجزائر، 2007، ص، ص، 110، 111.

(2) نفسه، ص، ص، 110، 111.

(3) أحمد بشيري: مرجع سابق، ص 58.

وهي تقريبا نفس النقاط التي تطرق إليها "لويس جونس" السفير الأمريكي السابق في تونس والمكلف بالشؤون العربية في وزارة الخارجية سنة 1959 حيث قال:

1. إن البحر الأبيض المتوسط ضروري للعالم الحر.
2. لا يمكن السيطرة على هذا البحر بدون الاعتماد على تونس والمغرب، ولكن مستقبل البلدين لا يمكن التأكد منه إذ زال كلا من بورقيبة ومحمد الخامس.
3. الأمر الذي يمكن أن يزيل أو يضعف بورقيبة ومحمد الخامس هو إستمرار الحرب الجزائرية.

4. كيف يمكن حل القضية الجزائرية إذن؟

ويرى أن حل القضية الجزائرية هو تأييد مقترحات الجنرال "ديغول" الداعية إلى التفاوض ومساعدته على التغلب على المتطرفين الأوروبيين والعسكريين.⁽¹⁾

نستنتج من خطاب محمد الخامس ولويس جونس أن القضية الجزائرية هي، المشكلة التي تحول بين تفاهم المغرب العربي والعالم الغربي وأن بورقيبة ومحمد الخامس في وفاق تام مع فرنسا وأن نفوذ الغرب في البحر الأبيض المتوسط مرهون ببقاء بورقيبة ومحمد الخامس على عرشيهما ومرتبطة كذلك بتطورات الثورة التحريرية خاصة في ظل التقارب الناصري مع الثورة لذا أراد بورقيبة ومحمد الخامس إبعاد الخطر الناصري والشيوعي من المنطقة بمحاولة إحتواء الثورة الجزائرية في إطار المغرب العربي .

ولتحقيق هذا المسعى وبعد فشل قمة تونس في أكتوبر 1956، تعززت الفكرة أكثر بعد الإجتماع الذي جمع بين الحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس في الرباط من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية ضمن إطار التقارب الفرنسي المغربي.⁽²⁾

(1) أحمد بشيري: مرجع سابق، ص 58، 59.

(2) عمار بن سلطان وآخرون: مرجع سابق، ص 106.

ولقد دعا رئيس حزب الإستقلال المغربي " علال الفاسي " إلى عقد مؤتمر يضم إلى جانب حزبه كلا من الحزب الدستوري الحر وجبهة التحرير الوطني لدراسة أوضاع المغرب العربي وتوحيد مواقفهم ضد الإستعمار الفرنسي ودعم القضية الجزائرية وإبراز مكانتها العربية والدولية⁽¹⁾، وهذا ما أكده البلاغ الذي أصدره ممثلو حزب الاستقلال والحزب الدستوري التونسي حيث أكدوا على ضرورة الانتقال من طور الفكرة النظرية لوحدة المغرب العربي إلى الطور الواقعي التطبيقي، والنظر في المشاكل القائمة بالشمال الأفريقي وعلى رأسها ضرورة إستقلال الجزائر.⁽²⁾

3. انعقاد المؤتمر:

أدركت الثورة الجزائرية منذ البداية إستحالة انعزالها عن المغرب العربي رغم الإختلافات الفكرية والسياسية التي تفصلها عن قادة المنطقة، لذا قررت الإستفادة من تأييد شعوب وقادة المغرب العربي باعتبار أنهم يحاربون عدوا مشتركا وهو الإستعمار الفرنسي⁽³⁾. وبالرغم من ذلك فقد كان لجبهة التحرير الوطني اتجاهين متباينين، الأول عارض حضور جبهة التحرير الوطني في المؤتمر بدعوى أن المؤتمر في حد ذاته مؤتمر قطري إنفصالي ولا يعبر عن البعد الحقيقي العربي للقضية الجزائرية ولا يحق للجبهة تركية نزعة إنفصالية عن الوطن العربي.

أما الرأي الثاني فقد أكد على ضرورة حضور المؤتمر بناء على أهمية المغرب وتونس بالنسبة للثورة التحريرية وإستغلال هذا المؤتمر لدعم الكفاح المسلح داخل الجزائر.⁽⁴⁾

وفي الأخير تقرر مشاركة جبهة التحرير الوطني في المؤتمر لأنه جاء بعد أحداث ساقية سيدي يوسف فأدركت الجبهة أن المؤتمر كان عفويا ولم يسبق له أي تحضير أو إعداد فعلى الجزائر

(1) مريم صغير: مرجع سابق، ص-ص 162 - 164.

(2) المجاهد، العدد 21، 1 أبريل 1958، طريق الوحدة المغربية، ص 2.

(3) أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية - جامعة الجزائر، سبتمبر 1985، ص 102.

(4) مريم صغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، دار السبيل للنشر والتوزيع - الجزائر، 2009، ص، ص 26، 27.

إستغلال فرصة انتعاش فكرة التضامن المغاربي وتشكيل جبهة مغاربية موحدة ضد الإعتداءات على تونس والمغرب ولأنه يعبر عن وحدة المغرب العربي.⁽¹⁾

وقد شاركت جبهة التحرير الوطني في المؤتمر لتحقيق مجموعة من الأهداف منها مناقشة قضية التواجد العسكري الفرنسي في تونس والمغرب والذي يهدد الثورة الجزائرية بالرغم من إستقلال البلدين.⁽²⁾

وهكذا اجتهدت جبهة التحرير الوطني في الخروج بأكبر الفوائد الممكنة من هذا المؤتمر وفق خطة مدروسة وموجهة صاغها عبد الحميد مهري الذي له خبرة بالشؤون المغاربية، إذ أقنع لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استغلال هذه اللحظة التاريخية وانتهاز فرصة عدم إعداد جدول أعمال للمؤتمر لتوجيهه لصالح المعركة ضد الإستعمار في الجزائر ومخلفاته وتجنيد المغرب العربي للتضامن مع الثورة الجزائرية وتجاوز خيار العمل العسكري المشترك الذي كان مطروحا سنة 1955 لأنه لم يعد يتلائم مع واقع البلدين المستقلين ولا يمكن للأنظمة السياسية تجسيده، و مناقشة مسألة تقديم المساعدات وتوحيد المواقف مع الثورة الجزائرية في القضايا المشتركة خاصة أن الأحزاب السياسية المشاركة في المؤتمر بيدها سلطة القرار وبجاجة إلى التنسيق العملي للتجاوب مع مطالبها وإلى التضامن الشعبي.

وهكذا يمكننا التأكيد أن الوفد الجزائري كان واقعا في مطامحه، واجتهد في إدراج القضايا المهمة على المؤتمرين وبحث الوسائل الكفيلة بتجسيد المقررات.

اجتمعت وفود الأحزاب المغاربية الثلاث يوم 27 أبريل 1958⁽³⁾ بقصر المارشال بمدينة طنجة على الساعة الخامسة والنصف مساء، ومثل جبهة التحرير الوطني كلا من عبد الحميد بوصوف عبد الحميد مهري، فرحات عباس، أحمد فرنسيس، أحمد بو منجل، مولود قايد، أما عن حزب

(1) مريم صغير: مواقف الدول...، مرجع سابق، ص 27.

(2) نفسه، ص 165.

(3) مقالتي عبد الله: "مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية"، مجلة المورخ العربي، العدد 17، 1 مارس 2019، ص، ص

الإستقلال المغربي فحضر منه كلا من علال الفاسي، المهدي بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد، أحمد بلا فريج، المحجوب بن الصديق، الفقيه البصري، أبو بكر القادري، وبالنسبة للحزب الدستوري فقد حضر كلا من الباهي الأدغم الطيب مهيري⁽¹⁾، عبد الله فرحات، أحمد التليلي⁽²⁾، علي البهلوان، وعبد المجيد شاكر⁽³⁾.

4. إعداد جدول أعمال المؤتمر:

كانت إفتتاحية جلسات المؤتمر علنية، وافتتح علال الفاسي المؤتمر⁽⁴⁾، وألقى خطاب الوفد المغربي أحمد بلا فريج، وخطاب الوفد الجزائري ألقاه عبد الحميد مهيري، أما خطاب الوفد التونسي فقد ألقاه الباهي الأدغم، وكانت فكرة الإستقلال المحور الذي إنتقت فيه خطب الإفتتاح، فبعد إستقلال تونس والمغرب وبقاء الجزائر مستعمرة أصبحت المسؤولية ثقيلة على تونس والمغرب والمتمثلة في إستمرارية الإلتزام بعودها إتجاه القضية الجزائرية، بمكتب المغرب العربي ولجنته، وهي نفس المسؤولية التي ذكر بها أحمد بن بلة في رسالته التي وجهها إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ قبل توجيهها إلى طنجة⁽⁵⁾.

لقد شاركت تونس والمغرب في المؤتمر لتحقيق هدفها وهو إستكمال إستقلالها في إطار وحدة المغرب العربي وهو ما نستشفه من خطاب أحمد بلا فريج حيث يقول في هذا الصدد: "إن مصير شمال إفريقيا واحد... فهل يمكننا أن نرهنه قبل تحرير الجزائر؟ فإننا ملتزمون بحكم واجبنا

(1) ولد بالمرسى سنة 1924 انخرط في الحزب الحر الدستوري التونسي سافر الى فرنسا لمواصلة دراسته العليا، حيث نال الاجازة في الحقوق من جامعة باريس، عاد الى تونس وتولى الكتاب العام لجامعة تونس والاحواز، القي عليه القبض مرتين سنة 1952 تولى ادارة الحزب الدستوري من اوت 1954 الى افريل 1956 توفي يوم 30 جوان 1965. انظر: حسن اللولب: التونسيون والثورة... مرجع سابق، ص، ص 322، 323.

(2) ولد بقفصة سنة 1913 انخرط في صفوف الحزب الدستوري سنة 1937، انتخب كاتباً عاماً لجامعة الحزب بقفصة سنة 1948 وقد كان عضو الهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل منذ سنة 1947 القي عليه القبض في فيفري 1952 ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية الى جويلية 1954، وبعد اطلاق سراحه ثم اختياره لعضوية الديوان السياسي للحزب الدستوري، كلفه الرئيس بورقيبة بالشؤون الجزائرية وبالعلاقات بين الدولة التونسية وجبهة التحرير الوطني طوال سبع سنوات (1955-1962) بالتعاون مع الباهي الادغم، الطيب المهيري وعبد المجيد شاطر. انظر: المرجع نفسه، ص ص 323، 324.

(3) مريم صغير: مواقف الدول....، ص 164.

(4) نفسه، ص 165.

(5) معمر العايب: مرجع سابق، ص 139.

ومصالحنا المشتركة أن تكون لنا وجهة نظر متحدة في السياسة الخارجية ومواقف مشتركة وواحدة أمام المشاكل الدولية... و منذ الآن لم تعد وحدة الشمال الإفريقي عواطف ولا أمنية، ولكنها ستغدو حقيقة، ونحن في سبيل البحث عن الوسائل العلمية التي تخرجها إلى حيز التطبيق والواقع العلمي..."

وبالنسبة للسيد الباهي الأدغم ممثل الوفد التونسي فقد حاول من خلال خطابه تحليل ومناقشة ظروف إنعقاد المؤتمر والأهداف المرجوة منه، بقوله: "إننا نجتمع اليوم في ظرف جد دقيق، فمن جهة يعيش شمال إفريقيا في تمخض كاد يجتاز حدود الإستطاعة، وهذا التيار التحرري الذي يكتسح المغرب من أدناه إلى أقصاه قد فوض أركان الإستعمار حتى أشرفه اليوم على الهلاك... وبخصوص الوحدة المغاربية يقول: "إن وحدة شمال إفريقيا قد أصبحت ضرورة يؤيدها التاريخ والمعتقد والمدنية المشتركة ويفرضها وجوب التعاون لضمان مصالحها الحيوية وكيانها"⁽¹⁾

لقد جاء خطاب السيد عبد الحميد مهري ممثل جبهة التحرير الوطني في المؤتمر أكثر حدة وعمقا ومحكمة للإستعمار بإعتبار أن الجزائر مازالت تحت وطأة الإستعمار ومازالت تناضل من أجل استرجاع سيادتها وإستقلالها وهو ما عبر عنه بوضوح بقوله: "إن الوفد الجزائري ليمثل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة في العالم التي تدور فيها حرب طاحنة ما يقرب من أربع سنوات، حرب يخوضها الشعب الجزائري، الآن بالجزائر لا تهم الجزائر وحدها لأنها في الواقع معركة تحرير المغرب العربي كله، تتواصل في كل قطر من أقطاره، وأن مؤتمر المغرب العربي يمثل حدا فاصلا بين المرحلة التي كان الإستعمار الفرنسي يواجه بها كل قطر من أقطار المغرب العربي، على حدى والمرحلة التي سيواجه بها المغرب العربي الموحد الكتلة المتواصلة التي تمثل ثلاثين مليونا من المكافحين الذين يريدون الحرية..."⁽²⁾

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص، ص 141، 142.

(2) محمد مالكي: مرجع سابق، ص 459.

وأكد على ضرورة وحدة المغرب العربي لتخليص الجزائر من الإستعمار والقضاء على مخلفات الإستعمار في البلدان التي تحصلت على إستقلالها. (1)

بعد الإنتهاء من إلقاء الخطاب الإفتتاحية عرض رئيس المؤتمر للسيد علال الفاسي نقاط جدول أعمال المؤتمر والتي احتوت على النقاط التالية:

"النقطة الأولى: حرب استقلال الجزائر:

- انعكاسات الحرب على مستوى المغرب العربي.
- تدخل الغرب وتواطؤه مع فرنسا.
- الوسائل العملية للتعجيل باستقلال الجزائر.
- الإجراءات التطبيقية المترتبة على هذه الوسائل.

النقطة الثانية: تصفية بقايا السيطرة الإستعمارية في أقطار المغرب العربي:

- المناطق التي ماتزال تحت الإشراف الفرنسي في المغرب.
- انسحاب القوات الأجنبية.
- الوجود الفرنسي في الإدارة والإقتصاد.
- المشاكل الحدودية.

النقطة الثالثة: الوحدة المغربية.

- ضرورتها.
- أشكالها.
- محتواها.
- المرحلة الإنتقالية.

النقطة الرابعة: الهيئة الدائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر (2) بعد الجلسة الإفتتاحية، استمرت أشغال المؤتمر

في جلسات مغلقة، وقبل الشروع في مناقشة نقاط جدول الأعمال طرحت مسألة جد مهمة ألا

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص، ص 140، 141.

(2) نفسه، ص، ص 142، 143.

وهي: إلى أي مدى ستلتزم الوفود الثلاثة بتنفيذ القرارات التي سيسفر عنها المؤتمر وطرحت هذه المسألة من قبل وفد جبهة التحرير الوطني، وعمل كذلك الوفد على الحصول من الوفد المغربي والتونسي على إلتزام حكومي منهما لتنفيذ القرارات.

وبعد تردد الوفدين وإلحاح وفد جبهة التحرير الوطني وبعد النقاش الحاد حول هذه المسألة فإن الوفد المغربي والتونسي تعهد بتنفيذ قرارات المؤتمر إما على مستوى قنوات الحزب أو على مستوى قنوات الحكومة.⁽¹⁾

5. قرارات المؤتمر:

وبعد أربعة أيام من النقاشات حول نقاط جدول الأعمال، خلص المؤتمر إلى القرارات التالية: (2)

أولا - قرار حول الثورة التحريرية:

أخذت هذه المسألة الحيز الأكبر من نقاشات المؤتمر وحاول الوفد إبراز الخطوط العريضة للقرار الذي سيتخذ لصالح الثورة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بمسألة تقديم مساعدات مادية ومعنوية للثورة الجزائرية وحاول فرحات عباس لفت الإنتباه إلى سياسة الحلف الأطلسي في المغرب العربي ومساعدته لفرنسا لمواجهة الثورة التحريرية⁽³⁾، لذا أعلن المؤتمر:

- تقديم تونس والمغرب كل الدعم المادي والمعنوي شعبا وحكومة للثورة الجزائرية من أجل إستقلال الجزائر.⁽⁴⁾

- مبدأ حق الشعب في السيادة والإستقلال⁽⁵⁾، وهو الحل الوحيد للتزاع الجزائري الفرنسي لأن جهود الوساطة المغربية والتونسية لحل القضية سلميا لم تنجح.

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص، ص، 144، 145.

(2) أنظر: الملحق رقم 22، ص 372.

(3) معمر العايب: مرجع سابق، ص 145.

(4) مقالاتي عبد الله: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، د.ط، شمس الزيبان للنشر والتوزيع - الجزائر، د.ت، ص 152.

(5) مقالاتي عبد الله: مؤتمر طنجة....، مرجع سابق، ص 309.

- ضرورة تكوين حكومة جزائرية مؤقتة واعتراف الحزبين بجمهة التحرير الوطني كمثل شرعي ووحيد للثورة الجزائرية. (1)

ثانيا- قرار حول تصفية بقايا السيطرة الإستعمارية في المغرب العربي:

تم صياغة هذا القرار في فقرتين، ففي الفقرة الأولى تم التذكير بوضعية المغرب وتونس نتيجة القيود العسكرية والإقتصادية التي فرضتها فرنسا واحتوت على القرارات التالية: (2)

1. استنكار بقاء القواعد الأجنبية العسكرية الفرنسية والإسبانية في المغرب وتونس وضرورة تصفية هذه القواعد.

2. مطالبة فرنسا بالتوقف عن استعمال الأراضي المغربية والتونسية كقاعدة للعدوان الفرنسي ضد الشعب الجزائري. (3)

أما الفقرة الثانية فقد نصت على القرارات التالية:

1. توصية الحكومات والأحزاب السياسية وضرورة تنسيق جهودها من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية مخلفات الإستعمار الفرنسي بالمنطقة.

2. مطالبة البلدان الغربية والحلف الأطلسي بالتوقف عن مساندة فرنسا سياسيا وماديا في حربها ضد الجزائر. (4)

3. تأكيد كفاح سكان موريتانيا في مقاومتهم التحريرية والتأكيد على ضرورة التحاقهم بالوطن المغربي والدخول في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية.

(1) عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، د.ط، دار هومة - الجزائر، 2009، ص 36

(2) معمر العايب: مرجع سابق، ص 160.

(3) محمد الميلي: مصدر سابق، ص 78.

(4) الهادي بكوش: شهادات على الإستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، د.ط، موفم للنشر - الجزائر، 2013، ص 218.

ثالثا - قرار حول وحدة المغرب العربي:

تمت صياغة هذا القرار في فقرة واحدة بعد التذكير بأهمية المؤتمر لشعوب المغرب العربي، وقرر المؤتمر أن يعمل لتحقيق هذه الوحدة⁽¹⁾، واعتبر أن الشكل الفدرالي هو الأنسب لتوحيد المغرب العربي ولهذا يجب تشكيل مجلس إستشاري للمغرب العربي في المرحلة الإنتقالية.⁽²⁾ ضرورة الإتصالات الدولية كلما إقتضت الظروف بين مسؤولي الأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي .

يوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب الغربي بأن لاتربط منفردة مصير شمال أفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى يتم إقامة المؤسسات الفيدرالية.⁽³⁾

يقرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته وتتألف من ستة أعضاء وستة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة إلى مكتبين أحدهما بالرباط والثاني بتونس وتجتمع الكتابة (الأمانة) دوريا في إحدى العاصمتين (تونس أو المغرب) بالتناوب ويعقد أول إجتماع خلال شهر ماي.

كما أصدر المؤتمر أول تصريح مشترك حول المساعدات التي تقدمها الدول الغربية لفرنسا لمواجهة الثورة الجزائرية مذكرين في نفس الوقت أن الشعب المغربي قد ساهم في إنتصار فرنسا وحلفائها على النازية خلال الحرب العالمية الثانية.⁽⁴⁾

ومن توصيات المؤتمر كذلك:

- إجراء مشاورات مع حكومتي تونس ومراكش لتأسيس حكومة جزائرية، وتم الاتفاق

على تأليف حكومة مؤقتة جزائرية بالمنفى في الوقت المناسب والإلتزام بالإعتراف بها

وكسب اعترافات دول العالم.

(1) معمر العايب: مرجع سابق، ص 16.

(2) بشير سعيدوني: مرجع سابق، ص 96.

(3) Boualem Benhomouda, Op. cit, p 530.

(4) معمر العايب: مرجع سابق، ص 162.

- أوصت الحكومات المشاركة بحكوماتها الا تعقد علاقات مع دول أخرى في مجال العلاقات الخارجية والدفاع تمس وحدة ومصير شمال افريقيا، وأرسلت هذه القرارات الملك محمد الخامس وادريس السنوسي ملك ليبيا، والحبيب بورقيبة. (1)

لا تكمن أهمية مؤتمر طنجة في القرارات والتوصيات فحسب، بل من خلال ما ساد من تحليل للأوضاع في المغرب العربي، واتفاق في الرؤية.

6. مواقف بعض الدول من قرارات المؤتمر:

1.6. موقف الجزائر، المغرب، وتونس:

يكتسي مؤتمر طنجة أهمية تاريخية عظيمة والدليل على ذلك أنه حضره سفراء ومراقبون و250 صحفيا من كل أنحاء العالم (2)، ولهذه الأهمية تأثير على سير الثورة التحريرية خاصة في الميدان السياسي والدبلوماسي وكذلك فيما يخص مكانة جبهة التحرير الوطني في الميدان العالمي وذلك بعد كفاح دام أربع سنوات، وتوحد 25 مليوناً من أبناء المغرب من جديد، محطمين بذلك كل الخطط الفرنسية لكسر الوحدة المغربية (3)، وهو نجاح دبلوماسي لجبهة التحرير الوطني حسب ما صرح به عبد الحميد مهري يوم 30 أفريل 1958 في مؤتمر صحفي.

كان لمؤتمر طنجة أصداء عالمية، ومن مهمة الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة أن تسهر على تحقيق الأهداف المضبوطة في المؤتمر والتي توحد البلدان المغاربية بواسطة تضامن بين مصالحها، كانت هذه وجهة نظر جبهة التحرير الوطني، كما أكدت من جهة أخرى أنه ينبغي لتحقيق هذه الأهداف أن يتحرر المغرب العربي من التأثيرات الأجنبية والضغط الخارجي والمتناقضات الداخلية، وفي سبيل ذلك خطى المغرب العربي خطوة حاسمة لتحقيق ذلك. (4)

(1) عامر رخيطة: مرجع سابق، ص، ص 162، 163.

(2) أحمد بشيري: مرجع سابق، ص 115.

(3) Benjamin Stora, Zakia Daoud, op.cit, p 289.

(4) المجاهد، العدد 23، 7 ماي 1958، على جلاله الملك محمد الخامس وفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة يؤيدان كاملا القرارات التاريخية (...)، ص 1.

كما صرحت لجنة التنسيق والتنفيذ بعد المؤتمر والتي مثلها كلا من السيد كريم بلقاسم ومحمود الشريف بالتصريح التالي: "... إن المغرب العربي بأجمعه من أغادير إلى السلوم ينهض اليوم بكامل قواه ويوجه إلى فرنسا الإستعمارية انذارا نهائيا وقع تأجيله في الماضي وهو: إما أن تعترف للجزائر باستقلالها وإما تعدم الحرب المغرب العربي بأجمعه..." ولهذا تمثل ندوة طنجة تحذيرا جديا لفرنسا وللمعسكر الغربي أيضا.

كما تلقى الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني مقررات طنجة بابتهاج عميق، ويرى جيش التحرير أن وحدة العمل هي أضمن وسيلة للتعجيل بالنصر.

وتوجهت لجنة التنسيق والتنفيذ بتقديرها الخاص إلى شعوب الشمال الإفريقي وإلى قادتها وفي مقدمتهم الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة وجلالة إدريس الأول الذين لم ييخلوا بأي مجهود سيساعد الجزائريين على الإنتصار.⁽¹⁾

وبالنسبة لجريدة المجاهد فقد كتبت عن نتائج مؤتمر طنجة تقول: "كان مؤتمر طنجة من الأهمية ما يسمح لنا بتقدير مدى التحكم في سير حربنا الاستقلالية في الميدان السياسي والدبلوماسي وكذا فيما يخص مكانة جبهة التحرير الوطني في ميدان العمل. ان الاتحاد الذي تقرر في طنجة ليس ثمرة رغبة أباها رئيسا دولتين ولجنة التنسيق والتنفيذ وانما هو بالخصوص تجسيد لإرادة 25 مليون من المغاربة يقفون واضعين الى جانب الجزائر المكافحة أمام الاستعمار الفرنسي سدا للدفاع بمساندتهم للشعب الجزائري مساندة كاملة".⁽²⁾

فالملك محمد الخامس أيد مقررات طنجة تأييدا كاملا وذلك حسب التصريح الذي أدلى به علال الفاسي بالرباط، وهو نفس الموقف الذي إتخذه رئيس تونس الحبيب بورقيبة حسب ما صرح به السيد علي البهلوان في تونس⁽³⁾، واعتبرت جريدة الطليعة التونسية مؤتمر طنجة على أنه مرحلة

(1) جريدة المجاهد، العدد 23، 07/05/1958، على جلاله الملك محمد الخامس وفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة يؤيدان تأييدا كاملا القرارات التاريخية (...)، ص 7.

(2) عامر رخيبة: مرجع سابق، ص 164..

(3) المجاهد، العدد 23، مصدر سابق، ص 1.

جديدة حاسمة في تاريخ المغرب العربي وفي نضال شعوبه ضد الإستعمار، ومن أجل إستقلال البلدان المغاربية استقلالا كاملا، فقد حقق ما كانت تطالب به تونس خاصة فيما يخص وجود القوات الأجنبية وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية بقايا السيطرة الإستعمارية وتأييد الشعب الجزائري. (1)

2.6. رد فعل فرنسا:

علقت الصحافة الفرنسية على مقررات مؤتمر طنجة، فنجد جريدة " لومانيتي " في عددها الصادر بتاريخ 2 ماي 1958 تؤكد: " إن توصية مؤتمر طنجة بإنشاء حكومة جزائرية يعطي لجهة التحرير مكانة دولية أكثر من أي وقت مضى، لهذا فإنه ليس من المبالغة أن نقول أن طنجة يمكن أن تعتبر نوعا من هزيمة ديان بيان فو في الميدان السياسي. (2)

أما جريدة لوموند الفرنسية الصادرة يوم 3 ماي 1958 فقد جاء تعليقها كالتالي: " هكذا تتحقق وحدة المغرب العربي في الحرب وضحنا وكل ما هو من توصيات ستجدها غدا في مؤسسات سياسية وثقافية وإقتصادية ستقوم بتمثيل 23 مليون من المسلمين "، (3) وكتبت جريدة "اكروا" الصادرة في 2 ماي 1958 قائلة: "فموقف الولايات المتحدة التي لم تظهر منقبضة من التوتر الذي حصل في طنجة هو أحد الدروس الأساسية التي يجب على الحكومة الفرنسية المقبلة أن تتلقنه، فإن أرادت أن تتجنب المأزق فعليا أن تحدد في أقرب وقت ممكن سياسة عامة لافريقيا الشمالية وأن تعرف أنه من المستحيل فصل القضايا المغربية والتونسية عن مشكل الجزائر" (4) كانت هذه تعليقات بعض الصحف، أما بالنسبة للسلطات الاستعمارية الفرنسية فكان أسلوبها مغايرا تماما، فبعد هذا التضامن المغاربي الذي حدث في مؤتمر طنجة لجأت كعادتها إلى سياستها المعروفة بها فاستعملت أسلوب التهديد والإغراء لكسر الوحدة المغاربية وذلك بمحاولة إستدراج

(1) حبيب حسن اللولب: "العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958، التداعيات والنائج"، العدد 2، مجلة البحوث التاريخية،

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة محمد بوضياف - المسيلة، جوان 2016، ص 248.

(2) أحمد بشيري: مرجع سابق، ص 116.

(3) عامر رخيطة: مرجع سابق، ص 165.

(4) نفسه، ص 165

تونس والمغرب إليها حيث وجهت لهما رسالتين تدعو فيها إلى ضرورة تعاونهما معا لتصفية مخلفات الإستعمار الفرنسي في تونس والمغرب وإنهاء الوجود العسكري منهما، وهو الأمر الذي أصرت عليه جبهة التحرير الوطني خلال المؤتمر من أجل إستكمال شروط السيادة التونسية والمغربية، كما قامت فرنسا بالضغط على تونس والمغرب لفتح علاقات معها ومع دول الحلف الأطلسي. (1)

ومع استمرار مساندة المغرب للثورة الجزائرية والسماح لجيش التحرير باستعمال أراضيها لمحاربة القوات الفرنسية، واصلت بذلك فرنسا ضغوطاتها وتهديداتها وإعتداءاتها العسكرية على المغرب، خاصة الإعتداء الذي قامت به على مدينة وجدة بتاريخ 30 جويلية 1961، وردا على هذا الاعتداء أكد وزير الدفاع المغربي أن الجيش المغربي: "سيقوم بواجبه في الدفاع على التراب المغربي وسيتم تجهيز وحداتنا بالمدفعية المضادة للطيران والبعيدة المدى كما سيتعاون الجيش المغربي مع جيش التحرير الجزائري لصد كل عدوان فرنسي". (2)

رغم التهديدات الفرنسية المتواصلة إلا أن المغرب استمر في مساندته للثورة الجزائرية ماليا وعسكريا وطبيا ولم يكن هذا التأييد ناتج عن قناعة النظام السياسي المغربي بوحدة النضال المغربي وبفلسفة الثورة الجزائرية، أكثر مما هو ناتج عن تخوف النظام المغربي من إمتداد الثورة الجزائرية إلى المغرب مما يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع بالمنطقة خاصة بتأثر الجماهير المغربية بالثورة الجزائرية، لذا استحسنّت الحكومة المغربية الوضع بدخول الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضات مع فرنسا واعتبرته حلا للقضية الجزائرية، وسببا في استتباب الأمن في المغرب العربي. (3)

فلاحظ أن القضية الجزائرية أثرت من جديد على العلاقات الفرنسية المغربية، وأن مقررات طنجة كان من الصعب على المغرب تطبيقها خاصة وأن ذلك يمس سيادتها وإستقلالها.

(1) مريم صغير: مواقف الدول....، مرجع سابق، ص، ص 166، 167.

(2) إسماعيل ديش: مرجع سابق، ص 108.

(3) نفسه، ص، ص 108، 109.

3.6. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مؤتمر طنجة:

كان للولايات المتحدة الأمريكية دورا في الأحداث التي تشهدها الساحة المغاربية طالما لديها هناك قواعد عسكرية ومصالح إقتصادية وللحفاظ عليها أبتت علاقاتها جيدة مع فرنسا والمغرب لذا دعمت جهود المغاربة في مؤتمر طنجة وهذا ما وضحه "وليام بورتير" مدير شؤون شمال إفريقيا في الخارجية الأمريكية في تقرير رفعه لوزير خارجيته يقول فيه: "إن مصلحة الولايات المتحدة الرئيسية أن يشعر أعضاء المؤتمر بمدى العطف الذي نحمله إزاء جهودهم الساعية إلى إنشاء شخصية شمال إفريقيا تعالج بها القضايا العالمية وخاصة قضايا العالم الحر" وكتبت جريدة "واشنطن بوست" مقالا تحليليا لمؤتمر طنجة تقول فيه: "بالنسبة لنا نحن الأمريكيين يكتسي مؤتمر طنجة أهمية يزيد في عظمتها أن هذا المؤتمر يجمع العناصر التي ستقود مصير شمال إفريقيا وتوجهه في صالح الأجيال المقبلة، إن إفريقيا الشمالية تسير إلى الأمام أحبت فرنسا أم كرهت إرضاء ساستها أم لم يرضوا أنه يتعين علينا نحن الأمريكيين السير في اتجاه التعاون والصدقة"...

وقالت مجلة "نيويورك": "مهما كان الأمر فإنه من المحقق أن المؤتمر لا بد أن ينتهي إلى إنشاء قوة سياسية موحدة يكون لها شأن وتأثير على سياسة الأمريكان فحسب، بل وعلى السياسة الفرنسيين أيضا." (1)

أما صحيفة "نيويورك تايمز" فقد قالت بأن: "البرنامج الذي حدد في طنجة يسير قدما أكثر مما كان منتظرا، إذ أن فرنسا في الحقيقة توجد أمام الأمر الواقع، إذا قبلت الحكومة الفرنسية المقبلة التفاوض على أساس هذا البرنامج فهناك حظ لإستتباب السلم في الجزائر، والإحتفاظ بإفريقيا الشمالية لفائدة أوروبا وإذا ألحت في اعتبار نفسها مرتبطة مع الجزائر حسب القوانين النظرية التي تجعل من هذا القطر جزءا من فرنسا فإنها ستصطدم بتوسع الحرب وبأزمة في علاقاتها مع تونس والمغرب." (2)

(1) أحمد بشيري: مرجع سابق، ص 115، 116.

(2) عامر رخيبة، مرجع سابق، ص 166.

وتضيف صحيفة " واشنطن بوست " قائلة: " بالنسبة لنا نحن الأمريكيين يكتسي مؤتمر طنجة أهمية يزيد في عظمتها أن المؤتمر جمع العناصر التي ستقود مصير الشمال الإفريقي وتوجهه في صالح الأجيال المقبلة".⁽¹⁾

بالرغم من الصدى الإعلامي الذي حظي به مؤتمر طنجة، والدعم الكبير الذي تلقته القضية الجزائرية والذي ظهر في مؤتمر طنجة من خلال تلاحم الشعوب المغاربية ضد استمرار التواجد الفرنسي في المنطقة ووقوفها إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ونضاله لنيل الإستقلال⁽²⁾، إلا أن الظروف الدولية وكذا الظروف الداخلية لتونس، الجزائر، والمغرب لم تسمح لها بتجسيد القرارات التي تم التوصل إليها وذلك بسبب مشكلة الخلاف الحدودي بين الجزائر وتونس والجزائر والمغرب حيث طالبت هذه الأخيرة من الملك بضرورة مفاوضة الفرنسيين لإسترجاع بعض المناطق التابعة للمغرب في الجزائر⁽³⁾، وكذا السياسة التي إعتمدها ديغول بعد مجيئه لكسر الوحدة المغاربية خاصة بعد تفجير مؤتمر طنجة للمشاعر الوطنية لدى شعوب المغرب العربي لذا شعرت الأنظمة السياسية المغاربية بخطورة الوضع لذا انصاعت للتهديدات الفرنسية حفاظا على مصالحها القطرية، غير أن جبهة التحرير الوطني اجتهدت في الحفاظ على خط طنجة والدعوة إلى تضامن شعبي يحقق وحدة المغرب العربي وتحرير كل أقطاره من جميع أشكال الهيمنة الأجنبية، وقد إعتد ديغول على سياسة إحتواء تونس والمغرب ما أدى إلى ظهور الكثير من الخلافات والمشاكل بين الأقطار المغاربية استطاعت الثورة الجزائرية التصدي لها باستراتيجية مدروسة.⁽⁴⁾

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج 1، 1958، ص 164.

(2) الغالي غربي: مرجع سابق، ص 492.

(3) عامر رخيطة: مرجع سابق، ص 164.

(4) عبد الله مقلاتي: "استراتيجية الثورة الجزائرية في تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر 1958 - 1960"، مجلة الحوار الفكري، العدد 17، المجلد 14

2019، ص 297.

حطت جبهة التحرير الوطني لمواجهة السياسة الديغولية وانعكاساتها المغاربية، واتخذت عدة قرارات سياسية مهمة⁽¹⁾ ودعت إلى مغربة القضية الجزائرية من أجل الإستقلال والوحدة وتأكيد الإعتراف بجبهة التحرير الوطني وبمطالبها الشرعية وحرصت على إظهار علاقاتها الودية مع نظامي تونس والمغرب⁽²⁾ والمشاركة في مؤتمر المهديّة لإتمام ما أتفق عليه مؤتمر طنجة وربط تونس والمغرب بالقضية الجزائرية.

المطلب الثاني: مؤتمر المهديّة جوان 1958

1. انعقاد المؤتمر وقراراته:

انعقد مؤتمر المهديّة (تونس) من 17 إلى 20 جوان 1958 وحضرته الحكومة التونسية والمغربية ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقد عقد للنظر في تطبيق قرارات مؤتمر طنجة وترسيمها، وقد تقرر جدول أعمال المؤتمر النقاط التالية:

- تطبيق مقررات مؤتمر طنجة منها: مساعدة الجزائر في حربها ضد فرنسا، التأكيد على ضرورة جلاء القوات الإستعمارية من بلدان المغرب العربي، إدانة سياسة ديغول، الموقف المشترك في الأمم المتحدة، دراسة مشروع تشكيل الحكومة المؤقتة.
- دراسة مسألة إقامة الهيئات التي نص عليها مؤتمر طنجة (الأمانة الدائمة، المجلس الإستشاري).⁽³⁾

وبالنسبة للوفود المشاركة فقد مثل لجنة التنسيق والتنفيذ كلا من فرحات عباس، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الرائد قاسي قائد القاعدة الخلفية في تونس وأحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، وآيت حسين عن جبهة التحرير في الخارج، بالإضافة إلى السيد رشيد قائد الأمين العام للعمال الجزائريين.

(1) منها تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958 والتي أعطت شرعية وقوة أكبر للكفاح الجزائري وأطرت علاقات التنسيق السياسي مع

البلدان المغاربية وفق أسس جديدة، أنظر: عبد الله مقلاتي: مؤتمر طنجة المغاربي ...، مرجع سابق، ص 298

(2) عبد الله مقلاتي: استراتيجية الثورة الجزائرية....، مرجع سابق، ص 297.

(3) عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية ...، ج2، ص 236.

أما تونس فقد مثلها كتاب الدولة وهم الباهي الأدغم نائب رئيس المجلس، والصادق مقدم كاتب الدولة للعلاقات الخارجية، والطيب المهيري كاتب الدولة للداخلية، والمغرب مثلها كلا من أحمد بلا فريج رئيس الحكومة ونائبه عبد الرحيم بو عبيد.⁽¹⁾

وأُسندت رئاسة الندوة إلى فرحات عباس، وقد تقرر أن تكون جلساتها سرية ولا تتم صياغتها والإكتفاء فقط بتدوين وتسجيل بعض الملاحظات والقرارات في محاضر الجلسات.⁽²⁾ افتتح فرحات عباس الندوة وأعطى الكلمة للسيد الباهي الأدغم والذي بدوره أكد أن تكون أشغال المؤتمر سرية وبعد عرض جدول الأعمال⁽³⁾ على المؤتمرين بدأت المناقشات في الجلسة الأولى حول موضوع مساعدة الجزائر وهو الأمر الذي لم تأخذه الحكومة الفرنسية والمغربية على محمل الجد واكتفت الحكومتان بإغاثة اللاجئين الجزائريين فقط، بعدها تمت مناقشة مسألة جلاء القوات الأجنبية من المغرب العربي، وفي هذه النقطة أوضح بوصوف أنه يجب الحذر من هذه المسألة وأن يتم متابعتها بجدية⁽⁴⁾ وحول هذا الموضوع أشاد الباهي الأدغم بما حققته تونس بعقدتها إتفاقية الجلاء مع الحكومة الفرنسية، كما أوضح بو عبيد أن الوضع لم يتقدم في المغرب رغم الجلاء عن بعض مناطق الغرب ..⁽⁵⁾

وقد أوضحت جريدة المجاهد في عددها الـ 26 أن السلطات الإستعمارية حاولت زرع بذور الشقاق والخلاف بين البلدان المغاربية قبل المؤتمر تجنباً لأي تضامن مغاربي مثلما حدث في مؤتمر طنجة وذلك بإبرام إتفاق مع تونس حول قضية جلاء القوات الفرنسية مع تونس وهو ما أشاد به الباهي الأدغم، ومع المغرب مستقبلاً، لكن ذلك لم يغير من موقف تونس والمغرب وشاركتا في الندوة وهذا فيما جاء في الجريدة في مقال تحت عنوان: الجلاء عن تونس: ثمرة الكفاح

(1) مريم صغير: مواقف الدول ...، مرجع سابق، ص 139.

(2) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 233.

(3) مريم صغير: البعد الإفريقي ...، مرجع سابق، ص، ص 139، 140 .

(4) عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية ...، مرجع سابق، ص 236.

(5) نفسه، ص، ص 237، 238.

والتضامن:" كانت الندوة، فسجل قادة شعوبنا إرتياحهم للنصر الذي أحرزته تونس في قضية الجلاء، وتحقق هدف من أهدافنا المشتركة بفضل تضامن الشمال الإفريقي". (1)

فبفضل الثورة الجزائرية وبفعل التضامن المغاربي استطاعت تونس عقد إتفاقية الجلاء مع فرنسا في مدة زمنية لا تتجاوز أربعة أشهر بإستثناء قاعدة بترت وبعد إنقضاء المهلة المحددة يمكن للحكومة التونسية فتح النقاش مع فرنسا بخصوص قاعدة بترت. (2)

وفي اليوم الموالي خصصت جلسة المناقشة لإدانة سياسة ديغول في الجزائر فطالب الوفد الجزائري بإدانة صريحة وتأييد وجهة نظرهم في مطلب الإستقلال التام، هذا المطلب الذي لم يحظ بإهتمام الحكومتين التونسية والمغربية بحجة ضرورة النظر إلى البعيد (3)، لكن فرحات عباس كانت له وجه نظر أخرى وهي أن الجزائر في حرب ولا يمكن لها مواجهة سياسة ديغول إلا بالحرب وذلك بقوله:" إن موقف ديغول يعني الحرب وذلك مهما بلغ الدعم الذي يتلقاه ديغول من الأمريكيين والروس أو حتى المصريين، إن كلمة دمج تعني الحرب" (4) ووضح المؤتمر وفسر لماذا يرفض الإدماج، مستعملا نفس الكلمات التي تم استعمالها في مؤتمر طنجة وعبر بها عن حق الشعب الجزائري الذي لا جدال فيه في السيادة والحرية، وأن الإستقلال هو الحل الوحيد للتراجع الفرنسي الجزائري.

وفي يوم الجمعة 20 جوان بحث المؤتمر بكل عناية الموقف المشترك الذي ينبغي اتخاذه في الدورة القادمة للأمم المتحدة، بعد أن قرر المؤتمر القيام بحملة مضادة لسياسة ديغول التي تهدف إلى عزل جبهة التحرير الوطني عن حضور دورة الأمم المتحدة واتخذت قرارات مضبوطة في هذا الشأن لمجاهمة كل الإحتمالات.

(1) المجاهد، العدد 26، 2 جويلية 1958، وحدة المغرب العربي في الإمتحان، ص 3.

(2) نفسه، ص 10.

(3) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 225.

(4) محمد حري: جبهة التحرير الأسطورة والواقع (1954 - 1962)، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر -

بيروت، 1983، ص 178.

وأُسندت مهمة تنفيذ مقررات المؤتمر إلى الكتابة الدائمة للمغرب العربي التي ستباشر أعمالها في الأيام القليلة القادمة.⁽¹⁾

وتنفيذا لمقررات طنجة المتعلقة بإقامة مؤسسات الوحدة، فأنشأ المؤتمر أمانة دائمة مكونة من ستة أعضاء وتنقسم هذه الأمانة إلى فريقين: الأول يقيم في الرباط ويتكون من مغربيين إثنيين وجزائري واحد، والثاني من تونسيين وجزائري واحد، ويمكنها أن تجتمع⁽²⁾ بكل أعضائها تباعا في الرباط أو في تونس.⁽³⁾

وتم تعيين الأعضاء من قبل المؤتمرين، وهم من تونس: السيدان أحمد التليلي وعبد المجيد شاكر من الديوان السياسي، وعن الجزائر السيدان أحمد فرانسيس وأحمد بومنجل عضوان في الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني، أما العضوان المغربيان فسيتم تعيينهما لاحقا.

أما المجلس الإستشاري المكلف ببحث القضايا ذات المصلحة المشتركة، والذي يصدر توصياته إلى الهيئات التنفيذية فسيكون مؤقتا ويتكون من ثلاثين عضوا عشرة أعضاء من المجلس الإستشاري، المغربي والأعضاء التونسيون العشر من المجلس التأسيسي التونسي، والأعضاء الجزائريون العشر من مجلس الثورة الجزائري، وتعد دوراته بالتناوب بين تونس والرباط.⁽⁴⁾

تناول المؤتمر بعد ذلك مناقشة مسألة الحكومة الجزائرية الوطنية المقبلة وذلك حسب ماتم الإتفاق عليه في مؤتمر طنجة، وتبادل المؤتمر آراءهم حول هذه المسألة.

وستواصل هذه المشاورات في الأيام المقبلة دون الحاجة إلى عقد مؤتمر أو ندوة وبعد الإنتهاء من دراسة ومناقشة مقررات طنجة ستقوم لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الإعلان عن حكومة حرة للجمهورية الجزائرية.⁽⁵⁾

(1) المجاهد، العدد 26، 2 جويلية 1958، مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف إنتهى، ص 12.

(2) عقدت اجتماعين: الأول في تونس من 30 أوت إلى 01 سبتمبر 1958، والمرة الثانية في الرباط من 15 إلى 17 أكتوبر 1958، ينظر: أحمد بن

فليس: مرجع سابق، ص 117

(3) نفسه، ص 117.

(4) المجاهد، العدد 26، مصدر سابق، ص 12.

(5) نفسه، ص 12.

وطبعا تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958⁽¹⁾، أما اللجنة الإستشارية لم تر النور أبدا⁽²⁾، خاصة أن الوفد الحكومي المغربي لم يكن في إستطاعته تعيين ممثلي حزب الإستقلال سواء في الأمانة الدائمة للمغرب أو إختيار عشرة أعضاء في اللجنة الإستشارية وذلك بسبب إختلاف طبيعة النظام المغربي الذي كان قائما على تعايش عدة حركات وقوى سياسية.⁽³⁾

2. تقييم المؤتمر:

إن هدف جبهة التحرير الوطني من المشاركة في هذه المؤتمرات واللقاءات هو إبعاد المغرب وتونس عن إيجاد حل للقضية الجزائرية في إطار صداقتها مع فرنسا، وأن وحدة المغرب العربي لا تتحقق من خلال الأوامر والقرارات ولن تتحقق بالنصوص أو تبادل وجهات النظر أو الملتقيات والمؤتمرات بل التحقيق يكمن في النضال ضد الإمبريالية لأن الإستقلال الفعلي هو الأساس لكل تصور مغربي عربي.⁽⁴⁾

وفي هذا الصدد تضيف المجاهد في عددها الـ 29: "إن إستقلال تونس والمغرب مرتبط ارتباطا متينا بإستقلال الجزائر أحبت فرنسا أم كرهت، ونحن جميعا متفقون على هذه النقطة وقد كرر ذلك.... كلا من جلالة محمد الخامس وفخامة الرئيس بورقيبة وعلى هذا الأساس فتسوية الخلافات بين تونس والمغرب وبين فرنسا لا يمكن أن تكون تسوية نهائية ما لم تسو القضية الجزائرية، وحكومة ديغول لا تستطيع أن تقدم حلا مقبولا للعلاقات بين فرنسا والمغرب العربي إلا إذا آمنت بهذه الحقيقة الأساسية".⁽⁵⁾

قد ساعدت تجارب الإضطهاد المشترك وتجارب الكفاح السياسي وبوادر العمل العسكري الموحد، على بلورة الشعور الوحدوي، الأمر الذي دفع بالسلطات الإستعمارية إلى تشتيت تلك المحاولات عندما عجزت على القضاء على الثورة التحريرية بالقوة العسكرية، ولجأت إلى تفجير

(1) عبد الله مقلاتي: استراتيجية الثورة...، مرجع سابق، ص 298.

(2) أحمد بن فليس: مرجع سابق، ص 117.

(3) محمد الميلي: مصدر سابق، ص، ص 100، 101.

(4) أحمد بن فليس: مرجع سابق، ص 118.

(5) المجاهد، العدد 29، 17 / 09 / 1958، سياسة ديغول والجزائر ص 4

التناقضات بين البلدان المغاربية الثلاث⁽¹⁾ من خلال طرح فكرة مشاركة البلدان المغاربية والإفريقية في الصحراء الجزائرية خاصة بعد ظهور سياسة فصل الصحراء عن الشمال منذ إكتشاف البترول سنة 1956.

ولضرب التضامن المغاربي وعرقلة الكفاح المسلح داخل الأراضي الجزائرية تم الإتفاق مع تونس والمصادقة على إتفاقية إيجلي بتاريخ 30 جوان 1958⁽²⁾ واستغل ديغول المذهب البورقيبي البراغماتي في توتير علاقة جبهة التحرير الوطني بالسلطات التونسية، وإن إثارة مثل هذه الأزمة كان كفيلا بوضع مقررات طنجة في الظل⁽³⁾، ويمكن القول أن قرارات مؤتمر طنجة قبرت في المهديّة، وأن السياسة الديغولية كان لها دور رئيسي في عدم تجسيد تلك القرارات، كما أن نظامي تونس والمغرب اجتهد في تأويل مقررات طنجة، وتأجيل موضوع الوحدة إلى أجل مسمى، مما يؤكد على تغليب الإهتمامات الوطنية على حساب مطمح الوحدة وكان هذا سببا مهما في مشروع الوحدة.

كما يمكن أيضا حصر العوامل التي ساهمت في فشل مقررات طنجة في النقاط التالية:

- إختلاف الأطراف الثلاث حول مفهوم الوحدة المغاربية، فوجهة نظر جبهة التحرير الوطني حول الوحدة تكمن في وحدة العمل لمواجهة العدو المشترك، بينما ترى تونس والمغرب أنه من المستحيل إقامة مؤسسات الوحدة قبل إستقلال الجزائر إضافة إلى سبب آخر وهو الإختلافات السياسية والإيديولوجية للأنظمة السياسية في الدول الثلاث.⁽⁴⁾
- الإنقسامات والمشاكل التي اعترضت الأحزاب المغاربية الثلاث، خاصة الإنقسام الذي عرفه حزب الإستقلال سنة 1959، واعترف تونس بموريتانيا كدولة مستقلة والتي

(1) أحمد بن فليس: مرجع سابق، ص 118.

(2) المجاهد، العدد 27، 22 / 07 / 1958، الحيز المسموم، ص 1.

(3) عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية... مرجع سابق، ص 404.

(4) نفسه، ص 399، 400.

تعتبرها الحكومة المغربية إقليميا مغربيا⁽¹⁾، كما أن الخلاف أيضا ظهر في مؤسسات جبهة التحرير الوطني سنة 1959. وكذلك مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب، وأزمة أيجلي بين تونس والجزائر.

- عدم إلتزام تونس والمغرب بتنفيذ مقررات مؤتمر طنجة خاصة فيما يخص مسألة مساندة الثوار الجزائريين في المرحلة الحاسمة من الثورة التحريرية.

وسعى كل طرف إلى تفسير عوامل إخفاق مشروع وحدة طنجة حسب منظوره الخاص فأرجع علال الفاسي ذلك إلى: "...الإعتراف الذي أصاب الحكومة في أيام عبد الله إبراهيم فيما يخص المغرب والإختلاف الذي جرى بيننا وبين تونس حول قضية موريتانيا والإتجاه في السياسة الخارجية" وفي مناسبة أخرى أضاف أسبابا أخرى منها:

- حملة بعض الأقطار العربية ضد مؤتمر طنجة.
- الحركة الانفصالية داخل حزب الإستقلال.
- ظهور الخلافات داخل جبهة التحرير الوطني.
- عدم نجاح التجربة النيابية في المغرب والجزائر⁽²⁾.

أما الحزب الدستوري فقط ربط مسألة الوحدة المغاربية متعلقة باستقلال الجزائر وأعطى لها الرئيس بورقيبة تصورات غير واضحة مما يؤكد أن الوحدة في نظره أصبحت مجرد شعارات لخدمة الأهداف القطرية، والتي أصبحت سيدة الموقف في تحديد العلاقات المغاربية بعد تأثير السياسة الديغولية⁽³⁾، والتي تحكمت في سير العلاقات الجزائرية المغاربية في هذه الفترة وهو ما سنحاول توضيحه في المباحث التالية.

(1) عبد الإله بلقزيز وآخرون: مرجع سابق، ص 74.

(2) عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية....، مرجع سابق، ص 400.

(3) نفسه، ص 401.

المطلب الثالث: محاولة فرنسا فصل الصحراء الجزائرية:

سعت فرنسا وبكل السبل الإقتصادية، العسكرية والقانونية للإحتفاظ بالصحراء الجزائرية نظرا لأهميتها الإستراتيجية والإقتصادية ومختلف الثروات التي تزخر بها.

1. أهمية الصحراء الجزائرية:

تعتبر الصحراء الإفريقية بما فيها الصحراء الجزائرية قلب العالم لما تحتله من موقع استراتيجي هام، فهي بمثابة جسر عالمي يربط الأجزاء المختلفة شمالا وجنوبا شرقا وغربا، وقد برزت هذه الأهمية في منتصف القرن العشرين، خاصة أنها أداة وصل بين المستعمرات الفرنسية⁽¹⁾. لذا فكرت السلطات الإستعمارية في فصل الصحراء عن شمال الجزائر مع الحرص على إقامة قواعد عسكرية في إفريقيا لتكون مصدر تهديد دائم لكل محاولات التحرر ولحماية أوروبا من أي إعتداء أجنبي وجعلها ميدانا لإختبار التجارب النووية.

ومن جهة أخرى، فالصحراء الجزائرية لها أهمية إقتصادية بالغة نظرا للثروات الطبيعية التي تزخر بها، فأرادت فرنسا الإستحواذ على الثروات الطبيعية والمعدنية والطاقوية وتحقيق استثمار إقتصادي في الصحراء لمنافسة بريطانيا المتطورة عليها والإستحواذ كذلك على خيرات القارة السمراء وجعلها سوقا لترويج منتوجاتها وكان "إريك لابون (Erik Labonne)"⁽²⁾ من بين الذين نادوا بفكرة إستغلال الصحراء الجزائرية إقتصاديا وعسكريا للتخلص من التبعية الإقتصادية التي كانت تعاني منها فرنسا⁽³⁾، فالصحراء الجزائرية لم تعد تلك الأراضي الجرداء التي لا أهمية لها، فهي غنية بمختلف الموارد الطبيعية، فمثلا في كولومب بشار تزخر بالفحم، المغنيز، النحاس

(1) مصطفى علوي: فصل الصحراء الجزائرية في الإستراتيجية الفرنسية 1956، الملتقى الوطني الصحراء الجزائرية مجال لبناء الإنسان والحضارة -

تحدي الإستعمار الحديث انموذجا - مقارنة تاريخية وإجتماعية، 04 و 05 نوفمبر 2012 - جامعة بشار، ص 2.

(2) سفير فرنسا، والمقيم العام الفرنسي بكل من المغرب وتونس والرئيس بالنيابة للجنة الدراسات لمناطق التنظيم الصناعي بإفريقيا.

(3) رضوان شافو: جوانب من السياسة الإستعمارية بالصحراء الجزائرية (من خلال تقارير السلطة الفرنسية والوثائق - الأرشيفية)، ط 1، دار قانة

للنشر والتوزيع - الجزائر، 2014، ص-ص 100-102.

والرصاص، كما تم إكتشاف مناجم في تندوف غنية بالحديد الخام الذي قدرت نسبته من 38% إلى 57% وقدرت كل هذه الثروات بثلاثة آلاف مليون طن.⁽¹⁾

ومما زاد من أهمية الصحراء الجزائرية في حسابات السلطة الفرنسية هو إكتشاف البترول سنة 1956 في منطقة إيجلي تيغنتورين بالقرب من الحدود الليبية ثم إكتشاف حقول البترول في حاسي مسعود التي بلغ إنتاجها سنة 1956 حوالي 100 مليون طن، كما تم إكتشاف الغاز الطبيعي في مناطق أخرى.

إضافة إلى هذه المكانة التي إحتلتها الصحراء في المشاريع الفرنسية، فإنها إستغلته كميدان لتجربة الأسلحة - في منطقة كولومب بشار - التي تحتوي على مطار وقاعدتين كبيرتين لتجربة المدفعية وأسلحة الطيران والعديد من الورشات فهناك ورشة للأبحاث الإلكترونية وأخرى لقواعد الصواريخ الموجهة.

وقد تم إكتشاف ثلاثة حقول متجاورة للبترول على مقربة من عجيل (حاسي مسعود) وهكذا أصبحت عدد الآبار المنتجة بالمنطقة أربعة وثلاثين بئرا كلها في أيدي الشركات الفرنسية.⁽²⁾

نظرا لأهمية الصحراء الإقتصادية والإستراتيجية على مستوى القارة الإفريقية ظهرت فكرة مد خط حديدي عابر للصحراء والتي جاء بها المهندس " دي دوبونشال" (de duponchel) الذي قدم الدراسات الأولى منذ سنة 1947 المنافسة خط إنجلترا الممتد من الكاب إلى القاهرة⁽³⁾ والذي يسهل لفرنسا عمليات تنقل قواتهم العسكرية وربط المستعمرات الإفريقية ببعضها البعض في الشمال والجنوب والغرب مما يسهل فتح أبواب التجارة لفرنسا في كل أسواق إفريقيا⁽⁴⁾، وهذا ما أكده وزير الأشغال العمومية السيد " دي فراينسيني" (defreycinet) في تقريره يوم 12 جويلية

(1) مسعود الجزائري: مرجع سابق، ص 5.

(2) نفسه، ص-ص 5-8.

(3) إبراهيم مياسي: الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1834 - 1837، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر - الجزائر، 2009، ص 449.

(4) يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد - الجزائر، د.س، ص 203.

1879، ليلفت نظر رئيس الجمهورية للفرصة السانحة لتمكين فرنسا من التوغل في الصحراء الجزائرية، وهذا المشروع له فوائد عديدة على الأبعاد السياسية، الإقتصادية والحضارية بالنسبة للمصالح الإستعمارية واستجابة لحاجيات المستعمر المدنية والعسكرية، لذا لا بد من ربط الجزائر بإفريقيا عن طريق السكة الحديدية للتوسع الإستعماري داخل القارة.⁽¹⁾

ورغم الأرباح التي سيحققها هذا المشروع، وبالرغم من التكاليف الباهضة لهذا المشروع إلا أن السلطات الفرنسية قررت تنفيذه، لكن هذا المشروع لم ير النور أبداً، وبقي مجرد حبر على ورق.⁽²⁾

ولإحكام السيطرة على الصحراء الجزائرية لجأت السلطات الفرنسية إلى إصدار مجموعة من القوانين للمساعدة على إدارتها وتسييرها.

2. القوانين الفرنسية الخاصة بتنظيم الصحراء الجزائرية:

إن إهتمام السلطات الفرنسية بالصحراء الجزائرية جعلها تصدر مجموعة من القوانين، وقد مر التاريخ القانوني للصحراء الجزائرية بثلاث مراحل هي:

1. من قانون سنة 1902 إلى قانون عام 1947.

2. الفترة المتوسطة.

3. المرحلة الحاضرة ابتداء من قانون سنة 1957 الخاص بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق

الصحراوية.

المرحلة الأولى: من قانون عام 1902 إلى قانون عام 1947

إن قانون 1902/12/24 تعترف فرنسا أن الصحراء الجزائرية جزء لا يتجزأ من الجزائر، وهذا الإعتراف جاء نتيجة إعتبرات مالية فقط، ولم يتضمن هذا القانون مبدأ إقامة وحدة سياسية

(1) ابراهيم مياسي: مرجع سابق، ص - ص 438-442.

(2) نفسه، ص 443.

منفصلة عن الجزائر بل تضمن إخضاع الصحراء لسلطة الحاكم العام الذي يحكم الجزائر الذي يعين بدوره قائدا عسكريا عليها.

والدليل كذلك على الوحدة القائمة بين الشمال والجنوب فإن القضاء الإداري هو الآخر كان موحدا فمجالس ولايات وهران، الجزائر، وقسنطينة، وتشمل⁽¹⁾ أقاليم العملات التالية: عمالة تقرت وعاصمتها تقرت، عمالة الواحات عاصمتها ورقلة، عمالة عين الصفراء عاصمتها كولومب (بشار)، عمالة غرداية وعاصمتها الأغواط.

إن قانون سنة 1902، خلص إلى تنظيم أقاليم الجنوب الجزائري وإنشاء ميزانية خاصة ومستقلة بها، ليتم تقسيم هذه الأقاليم حسب مرسوم 12 ديسمبر 1905 إلى شكلين: الشكل الأول قسم إلى دوائر وملحقات ومراكز، أما الشكل الثاني فقد قسم إلى بلديات مختلطة وأخرى أهلية.⁽²⁾

ويعتبر القانون الصادر في 1947/09/20 إقرارا صريحا بوحدة الجزائر وبإلغاء نظام أراضي الجنوب وإلحاقها بشمال الجزائر حيث تنص المادة 50 منه على مايلي: "يلغي النظام الخاص بأراضي الجنوب، وتعتبر هذه الأراضي ولايات تحدد بقانون بعد إستطلاع رأي الجمعية الجزائرية، التي بمقتضاها تؤلف هذه الأراضي كلا أو بعضا، ولايات متميزة أو ولايات مندمجة في الولايات الموجودة أو التي ستنشأ يلغي المرسوم الصادر في 1903/09/30 وتدمج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر إعتبارا من أول جانفي 1948"⁽³⁾

المرحلة الثانية: المرحلة الوسطى

وهي الفترة الواقعة بين إلغاء أراضي الجنوب بموجب قانون 1947 إلى غاية صدور قانون 1957 المتضمن إحداث المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية وامتازت هذه الفترة بـ:

(1) محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960 - 1961، تقديم: ببيير كوت، تر: علي الخش، مراجعة: محمد الفاضل، ط2، دار الرائد للكتاب - الجزائر، 2005، ص-ص 298-303.
(2) رضوان شافو: مرجع سابق، ص، ص 99، 100.
(3) محمد بجاوي: مرجع سابق، ص 306.

- إنشاء مكتب التنقيب عن المعادن في الجزائر في مارس 1948.
 - تصويت الجمعية الجزائرية على إلغاء أراضي الجنوب.
 - المقاومة الصادرة عن المصالح الرأسمالية في فرنسا بعد إكتشاف البترول.
 - احتجاجات الجمعية الجزائرية على المساس بوحدة أرض الجزائر.⁽¹⁾
- بالنسبة للمرحلة الثالثة فهي تبدأ من سنة 1957 أي بعد إكتشاف البترول سنة 1956، فكيف تمت هذه المرحلة ؟

3. إكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية:

بدأت الأبحاث الفرنسية في مجال التنقيب عن البترول سنة 1941 من قبل شركة البترول "أومال" (AUMALE) التي إكتشفت حقل وادي القطران⁽²⁾ سنة 1949 على عمق يتراوح بين 230 م و600 م واستمرت الأبحاث في المناطق التلية وبالخصوص في منطقة شرق قسنطينة دون جدوى . وكان بترول الجزائر يغطي نسبة 6,58 % من إحتياجات فرنسا البترولية إلى غاية سنة 1956 تاريخ توقف أول إستثمار نفطي في الشمال الجزائري.⁽³⁾

لم تستغل فرنسا بترول الصحراء إلى غاية فترة الخمسينات للأسباب التالية:

- ضعف الإمكانيات التقنية ونقص التجربة الفنية في هذا المجال .
 - الإستثمار في الصحراء يتطلب ميزانية إضافية على عكس الإستثمار في الشمال
 - إنعدام الهياكل القاعدية في الصحراء.⁽⁴⁾
- وبعد خروج فرنسا من الحرب العالمية الثانية، أدركت أهمية النهوض بالمصادر الطاقوية والمعدنية في مستعمراتها الإفريقية بعدما وجدت نفسها بعد الحرب أمام عجز مالي كبير بالإضافة على ضعفها في مجال الطاقة والذي نتج عنه تبعية للبنوك العالمية والشركات النفطية الكبرى.

(1) محمد بجاوي: مرجع سابق، ص، ص 307، 308.

(2) امتد استغلال نפט وادي القطران مدة 8 سنوات ابتداء من سنة 1949.

(3) ابن عمر الحاج موسى: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، د.ط، جمعية التراث - الجزائر، 2004، ص، ص 42، 43.

(4) ابن عمر الحاج موسى: مرجع سابق، ص 44.

كل هذه الظروف دفعت بالحكومة الفرنسية إلى التفكير في تحديد آليات الإقتصاد الفرنسي والإهتمام بالمشاريع الكبرى التي سطرها بهدف إنشاء صناعات استخراجية قاعدية في الصحراء الكبرى والتي أهملتها ولم تنجزها قبل الحرب العالمية الثانية ولتجسيدها لابد من الإستقلالية في الميادين الطاقوية والتعدينية.⁽¹⁾

لذا أعلنت الحكومة الفرنسية في أكتوبر 1945 عن تأسيس مكتب الأبحاث البترولية (BRP) للقيام بأعمال بحث عن البترول أو إنشاء شركات للبحث والتنقيب مثل: الشركة الوطنية للأبحاث البترولية في الجزائر (S.N- REPAL) ، وقامت الشركة الفرنسية للبترول (C.F.P) سنة 1949 بإرسال بعثة إلى الصحراء انتهت بصياغة تقرير أكدت فيه على وجود البترول بالصحراء الجزائرية وجهزت كل إمكانياتها للإستثمار فيها،⁽²⁾ كما سمحت فرنسا لشركة CREPS و PREPA بالبحث والتنقيب واستحوذت هذه الشركات الأمريكية والبريطانية على ما يقارب 70% من السوق الفرنسية في منتصف الخمسينات من القرن الماضي.⁽³⁾ كما أنشأت الحكومة الفرنسية سنة 1950 ما سمي بـ: مناطق التنظيم الصناعي في إفريقيا (Z.O.IA) قصد إعطاء دفع للأبحاث البترولية، الغازية، المنجمية والمائية في الصحراء.

وتعتبر سنة 1952 بداية إنطلاق البحث النفطي في الصحراء بتوزيع أول دفعة من التراخيص إستفادت منها أربع شركات بترولية.⁽⁴⁾

منح أول ترخيص للتنقيب للمؤسسات العامة الفرنسية مثل: مكتب الأبحاث البترولية (BRP Bureau des Recherches Pétrolier) والهيئة المستقلة للبترول (RAP) (Régie Autonome)

(1) برمكي محمد: الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2009 / 2010، ص 129.

(2) ابن عمر الحاج موسى: مرجع سابق، ص 48.

(3) Hartmut Elsenhans : L'échec de la colonisation française en Algérie, éditions Casbah, Alger, 2015, p85..

(4) ابن عمر الحاج موسى: مرجع سابق، ص، ص 47، 48.

(des Pétroles) ثم توحدت هاتان الشركتان⁽¹⁾ وتكونت منهما شركة إيراب الحكومية الفرنسية.⁽²⁾

وفي سنة 1952 زادت الحكومة الفرنسية من قيمة الميزانية المخصصة لبلديات الجنوب بعدما كانت قبل سنة 1947 ضئيلة جدا.⁽³⁾

وبعد التأكد من وجود الغاز بمنطقة عين صالح، خصصت الحكومة الفرنسية سنة 1955 ثلث نفقاتها الموجهة للأبحاث البترولية في مستعمراتها للأبحاث والتنقيب في الصحراء الجزائرية⁽⁴⁾ بالإضافة إلى مشاريع ضخ المياه الجوفية وتحويل مياه نهر النيجر ووصل شطوط جنوب تونس (الجريد) والشرق الجزائري بالبحر.⁽⁵⁾

في جانفي 1956 تم العثور على أول حقل للبترول وهو حقل عجيلة في جنوب شرق الجزائر، وتم إكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر حقل بترول في الجزائر في جوان 1956، وبما أن ميزانية فرنسا لا تكفي لتغطية كل نفقات البحث والتنقيب شجعت فرنسا استثمار رؤوس الأموال الخاصة الفرنسية والأجنبية في هذا المجال ولتضمن كذلك مساندة الدول الغربية لها في محاولتها لفصل الصحراء الجزائرية وتأمين الأسواق الخارجية كذلك، وقدمت تسهيلات وإغراءات لهذه الشركات لتقبل استثمار أموالها في منطقة بها ثورة في أوج قوتها، واعتمدت المنظمات العامة والخاصة على إنتاج سنوي قدره 50 مليون طن من النفط الخام الى غاية سنة 1962 والذي كان

(1) كانت RAP شركة مسؤولة في الاصل عن المشاركة المباشرة في انتاج النفط اثناء تطوير التنقيب في منطقة الفرنك و BRP كانت في البداية مجرد بنك تنمية وطني مخصص للترويج لأبحاث النفط لكنه اضطلع تدريجيا بدور شركة قابضة وطنية من خلال المشاركة في الشركات ذات الأغلبية العامة والخاصة، زادت الاستثمارات في استخراج النفط من منطقة الفرنك (التنقيب عن النفط الخام وانتاجه ونقله) ثمانية أضعاف من 50 إلى 420 مليون فرنك من سنة 1946 الى سنة 1955 قبل اكتشاف الرواسب الصحراوية انظر: Hartmut Elsenhans, Op. cit, p.p 84, 85.

(2) عاطف سليمان: معركة البترول في الجزائر، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت، 1974، ص 13.

(3) أنفقت الحكومة العامة في الجزائر خلال سنة 1952 / 1953 أكثر من مليار وربع مليار فرنك ناهيك عن ميزانيتها العادية (مليار ونصف) لتصل إلى 76 مليار ونصف سنة 1953 / 1954 و130 مليار سنة 1954 / 1955 من أجل تجهيز أقاليم الجنوب، ينظر: بن عمر الحاج موسى، مرجع سابق، ص 49.

(4) نفسه، ص 49.

(5) سيدي علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 211، 212.

سيمكن فرنسا بعد ذلك أن تصبح مستقلة عن مستوردي النفط الأجانب خاصة أثناء أزمة قناة السويس.⁽¹⁾

4. محاولة تجسيد مشروع فصل الصحراء:

زادت أهمية الصحراء الجزائرية بعد إكتشاف البترول سنة 1956، ولتغطي فرنسا أعمالها الإستغلالية، إدعت أنها قد بذلت مجهودات كبيرة في ميادين البحث والتنقيب مبررة ذلك بأن الشعب الجزائري في زيادة مستمرة وهو بحاجة إلى من يأخذ بيده لمساعدته في إستغلال موارده الطبيعية وفي ضمان مستقبل أفضل لأبنائه وقامت بنشر هذه الإدعاءات في المحافل الدولية وأمام هيئة الأمم المتحدة.

أما في فرنسا ذاتها فقد إنتشرت دعاية أخرى مفادها أن خسارة الجزائر تعني التخلي عن ثروة الصحراء، وصرح الوزراء الفرنسيون بأن إنتاج البترول قد يصل إلى سد نصف حاجة فرنسا منه بحلول سنة 1960 وقدر بحوالي 14 مليون طن ليصل إلى حدود 25 مليون طن سنة 1962. وهكذا أصبحت الصحراء الجزائرية وثروتها من أفضل المواضيع التي يتناوها الفرنسيون في تبريرهم لمواصلة الحرب في الجزائر، وفي إيهام الشعب الفرنسي أن مستقبل بلاده الإقتصادي مرتبط بمستقبل الصحراء وبمستقبل الجزائر⁽²⁾، لذا عملت جاهدة وبكل الوسائل المتاحة لها لفصل الصحراء عن الشمال، ومن هنا يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ما هي أهم الخطوات العملية لتحقيق مشروع الانفصال؟
- كيف كان موقف الأعيان والزعامات المحلية من مؤامرة الانفصال؟
- إلى أي مدى تعاملت السلطة الفرنسية مع المواقف الراضية لمشروع الانفصال؟
- كيف كانت ردود الفعل الشعبية ضد مؤامرة الانفصال؟
- كيف كان موقف جبهة التحرير الوطني من مطالب تونس والمغرب؟.

⁽¹⁾Hartmut Elsenhans, op, cit, p 86.

⁽²⁾ رشيد الناصوري وآخرون: مرجع سابق، ص، ص 1210، 1211.

- كيف واجهت جبهة التحرير الوطني مشروع الإنفصال وأطماع الأشقاء المغاربة ؟

كل هذه الأسئلة وأخرى سنحاول الإجابة عليها في هذه الصفحات.

4.1. إستمالة الشركات الأجنبية:

نظرا للتكاليف الباهضة التي أنفقتها فرنسا على مشاريع البحث والتنقيب قامت بإستدراج الشركات البريطانية والأمريكية للمشاركة معها في أعمال التنقيب عن البترول واستخراجه وتصديره⁽¹⁾، وكان الهدف من هذه الشراكة هو مساعدتها في القضاء على الثورة الجزائرية التي تهدد مصالحها البترولية خاصة أن جبهة التحرير الوطني أحبطت كل محاولات تصديره، فعملت السلطات الفرنسية على شق طريق من حاسي مسعود إلى ميناء سكيكدة طوله تسعمائة وخمسين كيلومترا وهو يتألف من سكك حديدية وخط للأنايب قطره خمسة عشر سنتيمترا، لكن ذلك سيكلف خزينة فرنسا الكثير من الملايين لذا لجأت إلى هذه المناورة وإستدراج الحكومتين البريطانية والأمريكية.

وقد إستجابت عدة شركات أمريكية للإغراء الفرنسي، كما تألفت في الجزائر شركات تضم رأسمالين فرنسيين وأمريكيين تقسم أرباحها مناصفة بينها وبين الحكومة الفرنسية⁽²⁾، بعد التسهيلات والإمتيازات التي قدمتها فرنسا للدولة المستثمرة لأنها أخذت بعين الإعتبار الظروف السائدة في الجزائر، وأصدرت قانون " البترول الصحراوي " (Le code pétrolier saharien) وفق المرسوم التشريعي رقم 58 - 1111 بتاريخ 22 نوفمبر 1958 ونتيجة لذلك استقبلت فرنسا في هذه السنة ثمان وعشرين طلبا للحصول على رخص تنقيب من طرف شركات فرنسية أمريكية او ذات رأس مال مختلط (أمريكي - فرنسي - أوروبي) فكانت هناك مثلا شركة شال، بريتيش بتروليوم... إلخ . وكانت فرنسا تملك غالبية الأسهم في أي شركة مختلطة فرنسية - أجنبية.⁽³⁾ (4)

(1) من بين الشروط التي وضعتها فرنسا للإستثمار في صحراء الجزائر هي أن يكون للشركات الفرنسية الحق في إمتلاك 50 % من الأسهم وأن لا

تقل مدة امتياز التنقيب الممنوح لها عن خمسين عاما - أنظر: مسعود الجزائري: مرجع سابق، ص 10.

(2) نفسه، ص، ص 10، 11.

(3) عاطف سليمان: مرجع سابق، ص - ص 15 - 21.

(4) أنظر: الملحق رقم 23، ص 373.

إن إكتشاف البترول له أهمية إقتصادية كبرى بالنسبة لفرنسا كما ذكرنا ذلك سابقا، ومن جهة أخرى فقد أسال لعاب الساسة الفرنسيين ومن خلال مناقشة وضع الصحراء الجزائرية وكيفية إدارتها وفصلها عن الشمال ظهر تيارين:

الأول: يهدف إلى إقامة تنظيم إقليمي للصحراء ذو طابع سياسي - إداري يفصل صحراء كلاً من الجزائر موريتانيا، السودان، النيجر، تشاد، وتجتمع صحاري هذه البلدان ضمن " إقليم - وطني فرنسي".

الثاني: يرى هذا التيار أنه يكفي تنظيم إقتصادي لهذه الصحاري دون المساس بالأنظمة السياسية لهذه البلدان وتغلب الرأي الأول عن الثاني⁽¹⁾، وصادق البرلمان الفرنسي يوم 10 جانفي 1957 على تكوين المنظمة المشتركة للنواحي الصحراوية .

1.4. إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية:

Organisation Commune des Régions Sahariennes (O.C.R.S)

وذلك بإصدار قانون 27 - 57 المؤرخ في 10 جانفي 1957 وهو مشروع يسعى إلى تحقيق تنظيم إقتصادي للصحراء، وهو يحتوي على 13 مادة وهو من إقتراح السيد "هوفوي بوانيي"⁽²⁾ (Hauphouet Boigny) وتمت المصادقة عليه يوم 10 جانفي 1957 بعد عرضه على المجلس الوطني ومجلس الجمهورية وأخيرا على مجلس الوزراء.⁽³⁾

تعتبر هذه المنطقة جهاز ذو أهمية إقتصادية وإجتماعية، وينص قانونها أن هذه المناطق الصحراوية لا تكون إقليما بل محيطا يقع مركزه في باريس وليس داخل المحيط الصحراوي وتنص المادة الأولى من هذا القانون على مايلي: " أحدثت منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية غايتها استثمار المناطق الصحراوية من الجمهورية الفرنسية، وتنميتها الإقتصادية ورفع مستواها الإجتماعي

(1) محمد بجاوي: مرجع سابق، ص 316.

(2) الوزير المنتدب لدى رئاسة مجلس الوزراء في حكومة " غي مولي " ورئيس جمهورية ساحل العاج فيما بعد، أنظر: رضوان شافو: مرجع سابق، ص 86.

(3) رضوان شافو: مرجع سابق، ص 102.

وتشترك فيها الجزائر، موريتانيا، السودان، النيجر وتشاد " وتعود صلاحيات هذا الإقليم للحاكم العام ويستطيع أن يفوضها للمندوب العام للمنظمة" (1)

2.4. إنشاء وزارة خاصة بالصحراء وتقسيم الصحراء:

أصدرت السلطة الفرنسية قرارا بتاريخ 10 جوان 1957 ينص على إنشاء وزارة خاصة بالصحراء وتعيين " ماكس لوجان" (Max Lejeune) رئيسا لها (2)، وكان الهدف من تأسيسها هو سد الفراغ الإداري الحاصل، عن إلغاء نظام أقاليم الجنوب سنة 1947، وتوطيد الحضور الفرنسي بالجنوب الجزائري والتأكيد على إستقلالية هذه الأقاليم عن الوصاية الإدارية والسياسية للجزائر الشمالية. (3)

أسندت الإدارة المركزية في وزارة الصحراء إلى مديرية تشمل على: مديرية فرعية للمالية، مصلحة الموارد البشرية، الشؤون الإدارية، مصلحة النشاط الإقتصادي والإجتماعي، ومصلحة للشؤون الصحراوية وكذا المراقبة العامة للأمن، كما تم إنشاء لجنة تقنية (4) كمساعد الوزير المكلف بالصحراء (المفوض العام للمنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية). (5)

أما بتاريخ 7 أوت 1957 فقد تم إصدار مرسوم رقم 57 - 903 خاص بتقسيم الصحراء إلى عمالتين:

العمالة الأولى: هي الواحات وعاصمتها الأغواط ثم ورقلة (الجنوب الشرقي).

(1) محمد بجاوي: مرجع سابق، ص، ص 317، 318.

(2) رضوان شافو: مرجع سابق، ص 102.

(3) ابراهيم مياسي: "السياسة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 168، المنظمة الوطنية للمجاهدين - الجزائر جويلية 2006، ص 97.

(4) تتكون من ثمانية أعضاء: الوزير الأول المسؤول عن الدفاع وزير الخارجية والقوات المسلحة والمالية، المناجم والعمل، الوزير المقيم بالجزائر ووزير التعاون، كما تحتوي هذه اللجنة على تسعة مختصين بالقضايا التقنية، المنهجية والصناعية والإجتماعية، وكذا المحافظ العام في التخطيط والتجهيز والإنتاج وتعتبر هذه اللجنة الهيئة العليا للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية - أنظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، 1998، ص 49.

(5) نفسه، ص 49.

العمالة الثانية: هي الساورة وعاصمتها بشار (الجنوب الغربي).⁽¹⁾

كما تم إنشاء قيادة عسكرية منفصلة في الولايتين، ولا يمكن الدخول إليهما إلا برخصة⁽²⁾ وخصصت ميزانية لوزارة الصحراء قدرت ب 105 مليون فرنك سنة 1958 لترتفع إلى 246 مليون فرنك في السنة الموالية لتتخفص إلى 112 مليون فرنك سنة 1961، 1962.⁽³⁾

وتعتبر الساورة والواحات جماعات إقليمية تابعة للجمهورية حسب ما ينص عليه البند الأول من قرار 7 ديسمبر 1960 الذي يحدد ظروف تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية تمهيد لفصل الصحراء في حالة اضطرت فرنسا لمنح الإستقلال لشمال الجزائر.⁽⁴⁾

3.4. فصل الصحراء سنة 1958:

1.3.4. إعلاميا:

صرحت الحكومة الفرنسية في العديد من المناسبات على لسان "دوبري" أن: "...الصحراء فرنسية وستبقى فرنسية إلى الأبد" كما صرح رئيس مجلس الوزراء الفرنسي سنة 1958 بالتصريح التالي أمام الجمعية الفرنسية حيث قال: "إذا كانت ثمة حاجة لإقناع الذين لا يثقونون إلا بالأرقام والوقائع ولا يصدقون إلا إذا رأوا بأم العين، فعليهم بصحراء الجزائر ليذهبوا بأنفسهم ويروا مافيها، كم من قوى تقصد البترول والغاز... من الآن فصاعدا هذه الصحراء... لتصارع رمالها المحترقة، فلنقبل إشراك هذه القوى في عمل كبير واسع المدى في مقدوره أن يفتح عهدا جديدا أمام الجزائر وإفريقيا بل أمام فرنسا وأوروبا".⁽⁵⁾

وكتبت جريدة البرلمان الفرنسي مايلي: "الصحراء ضمان لإستغلالنا للطاقة، هذه الأرض لما أكتشفت اتضح أنها غنية بالغاز الطبيعي والبترول، كما أنها تضمن الإستقلال للأمم الغربية في قارتنا من حيث الطاقة.... إذا سلمنا الصحراء لجبهة التحرير الوطني فهذا يعني التسليم غير المباشر

(1) رضوان شافو: مرجع سابق، ص 103

(2) المركز الوطني للدراسات والبحث: فصل الصحراء....، مرجع سابق، ص 48.

(3) Treyer Claude , Sahara 1956- 1962 ,publication de l'université de Dijon , Paris , 1966, p87

(4) المركز الوطني للدراسات والبحث: فصل الصحراء....، مرجع سابق، ص 48، 49.

(5) نفسه، ص 60.

لسلطات الجزائر المستقلة مصير إمتدادنا الإقتصادي ... و سلامنا الإجتماعي و بتخلصها من الصحراء ستكون فرنسا محكوما عليها بالإعدام وينتهي حق إيمانها بنفسها."

كما كتبت من جهتها صحيفة " المجلة الإخبارية العسكرية الفرنسية " في مارس 1959 ما يلي: " فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية - ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة - نظرا لإتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تطور دفاعنا الوطني نظرا لأهمية مشكل الصواريخ الخاصة من جهة، وإلى مدى إرتباط هذا المشكل بميزان التجارب... "(1).

وتعددت الآراء بين رجال السياسة والإقتصاد حول ضرورة تأمين آبار النفط الجزائرية في حالة إستقلال الجزائر، وترى بعض الدوائر التجارية بأن الحل الوحيد للقضية الجزائرية هو الإستقلال والتعاون الوثيق مع فرنسا، وظهر هذا الإتجاه في كتاب معنون ب " المأساة الجزائرية " وهذا مما جاء فيه: " في الواقع لا يمكن تجنب اتفاق مع الوطنيين المغاربة والتونسيين والجزائريين، يستطيع شخص ما أن يتصور استثمار ملايين الفرنكات في خطوط أنابيب وحرب العصابات قائمة ؟ فأضمن طريق لفقدان كامل نفط الصحراء هو أن نحاول ونحافظ عليه لوحدنا فقط "(2)

2.2.4. عسكريا:

أيقنت السلطات الإستعمارية أن استغلال إمكانيات الصحراء إقتصاديا غير كاف دون تغطية أمنية لحماية المنشآت القاعدية الصناعية وحماية آبار البترول خاصة مع قوة الثورة التحريرية التي انتشرت في الصحراء الجزائرية، من أهم المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني معركة حاسي خليفة بواد سوف بتاريخ 17/11/1954، واشتدت هذه العمليات أكثر سنة 1957، والتي يمكن إعتبارها بداية للعمليات العسكرية للمجاهدين بأقصى الجنوب بالتنسيق مع مجاهدي الأبيض سيدي الشيخ وبشار منذ سنة 1956، وهذا ما أربك السلطات الإستعمارية التي دخلت في نقاش

(1) المركز الوطني للدراسات والبحث: فصل الصحراء ...، مرجع سابق، ص 61.

(2) سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957 - 1958)، طبعة خاصة 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 69.

وجدل واسع حول فكرة الدفاع عن الصحراء وحماية المنشآت الاقتصادية بها وهذا ما دفع بالحكومة الفرنسية إلى إتخاذ إجراءات مدروسة وكافية من أجل توفير الأمن في الصحراء الجزائرية حفاظا على أرواح العمال والمنشآت الاقتصادية بالمنطقة⁽¹⁾ ولهذا الغرض بدأت دراسة مشروع "الدفاع عن الصحراء" بتاريخ 10/09/1957. بمجلس الإتحاد الفرنسي، حيث قدم السيد "جون قيتير" (M.jean Guitre) عرضا حول الوضع الأمني بالصحراء وإحصاء لأهم العمليات العسكرية بها خلال سنة 1957 ليختم تقريره بإقتراح يتضمن إنشاء قوة عسكرية في الصحراء الجزائرية تدخل محمولة جوا.

ورفع "جاك سوستال" مقترحا إلى غرفة النواب الفرنسية يضم ثلاثة مطالب أساسية وهي:

- العمل على تعزيز مراقبة الجيش الفرنسي للحدود، ودعم وحداته بوسائل جوية للمراقبة وإنشاء قوة تدخل جوية.

- تكليف الجيش بمسؤولية ضمان حماية المنشآت البترولية والمنجمية.

- دعوة من حكومات الدول المجاورة للجزائر (ليبيا، تونس، المغرب) إلى عدم وضع أراضيها كقواعد عسكرية للتموين وتسليح الثوار وتدريبهم.⁽²⁾

وفي نفس الوقت عملت السلطات الإستعمارية على تشكيل جيش مضاد لجيش التحرير الوطني "الحركي" لعزل الجنوب عن الشمال وابتداء من سنة 1958 أنشأت مراكز في العديد من المناطق لتجميع السكان وعزلهم عن دعم الثورة التحريرية⁽³⁾ وإعادة هيكلة الجيش الفرنسي المتواجد بالصحراء، وينسق بين هذه الجيوش قائد تم تعيينه منذ سبتمبر 1959 بعد ذلك أسندت هذه المهمة ابتداء من ديسمبر 1961 إلى القائد الأعلى في الصحراء الذي يتعامل مباشرة مع وزير الحربية في باريس.

(1) برمكي محمد: مرجع سابق، ص 140.

(2) نفسه، ص، ص 141، 142.

(3) ابن عمر الحاج موسى: مرجع سابق، ص 171

وعملت السلطات الإستعمارية على مضاعفة تعداد القوات العسكرية بالمنطقة ليصل عددها إلى 19 ألف جندي سنة 1958 ليرتفع إلى 25 ألف مطلع سنة 1959، وقدر ب 30 ألف سنة 1962.

إضافة إلى ذلك فعلت جهاز الإستعمالات في الصحراء وتوسعت مصالح الشؤون الأهلية (SAS) لتصبح 42 مصلحة بتعداد بلغ 120 ضابط و100 من ضباط الصف إضافة إلى 1300 من المتعاملين معهم.⁽¹⁾

كما دعا وزير الصحراء الفرنسي إلى دعوة الشركات المنجمية والبتروولية العاملة في الصحراء إلى ضرورة الإلتزام بالإجراءات الأمنية المتخذة لحماية المنشآت من هجومات جيش التحرير الوطني بتسييج هذه المنشآت وتحسين دفاعاتها ومراقبتها الذاتية، وتدعيم وسائل الوقاية كتدعيم وإحكام حنفيات وأنابيب النفط⁽²⁾ وغيرها من الإجراءات الأمنية الأخرى.

ولتسهيل المحافظة على الأمن داخل هذه المنشآت الإقتصادية وزعت المهام على عدد من المسؤولين وهم:

- قائد حرس نقاط المراقبة الحساسة للمؤسسة: يسمح له بالدخول إلى جميع منشآت المؤسسة بكل حرية وفي كل وقت، وله الحق أن يمارس نفوذه من أجل استنطاق وتفتيش عمال المؤسسة الجزائريين.
- محافظ الشرطة وقائد دورية الدرك: أضيفت إلى مهامهم، مهمة فرض الرقابة الدائمة على جميع العمال الجزائريين العاملين في المصالح العمومية الفرنسية، وجمع المعلومات عنهم.

(1) ابن عمر الحاج موسى: مرجع سابق، ص، ص 172، 173.

(2) برمكي محمد: مرجع سابق، ص 143.

- رئيس المصلحة المدني في المؤسسة العمومية: كلف باتخاذ إجراءات لضمان سلامة المؤسسة بمراقبة العمال الجزائريين الذين لهم مدخل خاص بهم وتكليف كل عامل أروبي بمراقبة عامل جزائري والتبليغ عنه في حالة الإشتباه به. (1)

واصلت السلطات الإستعمارية في تطبيق سياستها الصارمة، وذلك بمنع تنقل الأشخاص إلا برخصة والتفريق بين عمال الشمال وعمال الجنوب خوفا من تفشي الخلايا الثورية داخل هذه المراكز.

إضافة إلى ذلك إعتمدت على سياسة التمويه ببناء هياكل وهمية على شكل منشآت بترولية لصرف أنصار جيش التحرير الوطني عن الأهداف الحقيقية التي يسبب حرقها خسائر كبيرة. (2)

وتم إنشاء مراكز نووية وصاروخية لتثبيت نفوذها في الصحراء، كما تعتبر هذه القواعد إمتدادا لقواعد الحلف الأطلسي كمنطقة " كولومب بشار "، وفي سنة 1957 تم اختيار منطقة رقان لإجراء التجارب النووية، وتم تفجير أول قنبلة ذرية بها. (3)

5. تطور قضية فصل الصحراء بعد مجيء ديغول:

من خلال ما سبق يمكن حصر أسباب فصل الصحراء الجزائرية في النقاط التالية:

- المصالح الإقتصادية والحيوية التي ستجنيها فرنسا من خلال استغلالها لثروات الصحراء.
- جعل الصحراء قاعدة للحرب والطوارئ وإنجاز التدريبات والمناورات، وقاعدة للتوغل في المستعمرات الفرنسية بإفريقيا.
- إقامة قواعد بالصحراء الجزائرية يؤمن الصناعة الحربية ومنشآتها وتعزيز الأمن للغرب الرأسمالي.

(1) برمكي محمد: مرجع سابق، ص، ص 143، 144.

(2) نفسه، ص، ص 145، 146.

(3) المركز الوطني للدراسات والبحث: فصل الصحراء.....، مرجع سابق، ص 53.

وبوصول "ديغول" إلى الحكم سنة 1958 تم تعيين "لويس جوكس" (Louis Joxe) كاتب الدولة بمكتب رئيس الوزراء "ميشال دوبري" (Michel Debré) للإهتمام بقضية فصل الصحراء الجزائرية وإلحاقها بفرنسا وتعاون معه (Olivier Guichard) وجاك سوستال. (1) (2)

اعتبر ديغول أن مسألة إحتفاظ فرنسا بالآبار البترولية الجزائرية ومراكز التجارب من الإلتزامات الوطنية التي ينبغي الإهتمام بها وتحقيقها، (3) ويرى ديغول أن قضية الجزائر ليست بالمشكلة الهينة التي يمكن حلها وديا، بل هي مأساة فرنسية ومحلية في آن واحد، وللجزائر مكانة ووزن بالنسبة لفرنسا يؤكد ديغول بقوله: "لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا اليومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا" ومن خلال قوله هذا نتأكد لماذا منحت فرنسا الإستقلال لتونس والمغرب على حساب الجزائر.

فقد بذلت فرنسا جهودا كبيرة لإحتلال الجزائر وتثبيت وجودها فيها، كما كانت نقطة إنطلاق لإحتلال تونس والمغرب والصحراء، إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية التي تخطى بها الجزائر فقد حظيت كذلك بأهمية إقتصادية خاصة بعد بناء المنشآت الهامة التي أقامتها فرنسا بعد إكتشاف البترول والغاز، الأمر الذي ساهم في تطوير إقتصاد فرنسا ولهذا يضيف ديغول قائلاً: "إذا فثمة أسباب كثيرة كانت تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد إمتلاك الجزائر أمرا مفيدا أو مستحقا، ولاريب أنه كان يتحمل على مضض وبصبر فارغ القتال البالغ النفقات الذي نشب فيه"، أما من وجهة نظر المستوطنين فقد قال: "وكانوا يرون أن المأساة التي تعانيها البلاد منذ عدة سنوات يجب أن تنتهي بسحق الثورة والإحتفاظ بما كانوا يسمونه "الجزائر الفرنسية" التي تنطوي على تثبيت سلطتنا المباشرة وسيطرة نفوذهم" (4)

(1) عبد المجيد بوجلة: "التفتت السياسي للجزائر في الإستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة"، مجلة الواحات للبحوث

والدراسات، العدد 02، المجلد 7، 2014، ص 39.

(2) أنظر: الملحق رقم 24، ص 374.

(3) عبد المجيد بوجلة: مرجع سابق، ص 39.

(4) الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص، ص 49، 50.

واصل ديغول تصريحاته بخصوص أهمية الإحتفاظ بالصحراء الجزائرية وفصلها عن الشمال وذلك أثناء زيارته لتوقرت سنة 1958 حيث قال: "يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين عالم البحر الأبيض المتوسط، وعالم إفريقيا السوداء، عالم الأطلنطي وعالم النيل والبحر الأحمر، وفرنسا في هذا العالم الضخم إهتمام مباشر.... ليفهم الذين انضموا أخيرا إلى الحرب الأهلية أن صفحة القتال قد طويت وتبدأ الآن صفحة التقدم والحضارة والإخاء الذي وجدناه من جديد، إنها صفحة الرجال، لتحيا صحراؤنا... لتحيا فرنسا."

وفي 16 ديسمبر 1959 أعلن ديغول عن حق تقرير المصير، مع تذكيره بأن فرنسا ستحتفظ بالإشراف على الصحراء، إذا أراد الجزائريون الانفصال⁽¹⁾، لأن قضية الصحراء بالنسبة لديغول هي قضية مصيرية وهذا ما عبر عنه ديغول في تصريحه في نفس التاريخ حيث قال: "يجب أن أقول أن استغلال البترول وسحبه باق من إختصاص فرنسا، وأن للغرب مصالح فيه، سنحافظ عليه ولن ندعه للغير ولو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة، وحتى تحتفظ بالصحراء عملت فرنسا من جهتها على ترويج فكرة مفادها أن الصحراء أرض لا تخضع لسيادة معينة..."⁽²⁾ ولم تتردد فرنسا أبدا في إعتبار الصحراء الجزائرية أرضا فرنسية بعدما تأكدت أن الثورة التحريرية لن تتنازل عن الصحراء ونظرا لأهمية الصحراء كتبت المجاهد مايلي: "...فرنسا تجدد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية - ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة - نظرا لإتساع الصحراء وقرها النسبي من الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تطور دفاعنا الوطني نظرا لأهمية مشكل الصواريخ الخاصة من جهة وإلى مدى إرتباط هذا المشكل بميدان التجارب"⁽³⁾.

(1) المركز الوطني للدراسات والبحث: فصل الصحراء...، مرجع سابق، ص 60.

(2) شهرزاد عكروم: مشروع قسنطينة (المضمون والأبعاد) 1959 - 1963، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة

العليا للأساتذة - الجزائر، السنة الجامعية: 2008 - 2009، ص 68.

(3) المجاهد، العدد 14 / 8 / 1961، الخفايا العسكرية لتثبيت الفرنسيين بالصحراء أخطر من البترول، ص 6.

1.5. مشاريع ديغول لفصل الصحراء:

أولا - مشروع قسنطينة:

استمر ديغول في مناورته لحل القضية الجزائرية وإنجاح مشروع فصل الصحراء فأعلن عن مشروع قسنطينة يوم 3 أكتوبر 1958 وهو مشروع إقتصادي ضخم جند له كل طاقات فرنسا وأحاطه بدعاية إعلامية غير مسبوقه وبين الخطوط العريضة لمشروعه في مذكرات حيث قال: "... فيما يتعلق بمشروع قسنطينة الذي ينطوي على أعمال تنمية يعد مجموعها أضخم بكثير مما تم حتى الآن، وبعد دراسات دقيقة خيرت على ضوء التقارير اتخذت الحكومة القرارات اللازمة وفتحت الإعتمادات في سبيل تغيير أوضاع حياة المسلمين الجزائريين خلال خمس سنوات" (1)

واعتمد ديغول على هذا الحل الإقتصادي لزعة الثورة والقضاء عليها لأن الحكومة الفرنسية ترى أن الشعب الجزائري ثار من أجل إصلاح الأوضاع الإجتماعية تحت ظل الوجود الإستعماري وهذا ما كان يدعيه كذلك ديغول ويهدف مشروعه حسب قوله إلى تمويل الجزائر المتخلفة إلى أمة مصنعة (2)، ولتحقيق ذلك لابد من إنجاز عدة مشاريع إقتصادية وإجتماعية في هذا الصدد يقول ديغول: "... فمن الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية تقرر إنجاز عدة مشاريع خلال هذه المدة تتضمن تحسين الإستثمار الصناعي والزراعي في الجزائر كتوزيع غاز الصحراء والعمل على إنشاء مصانع كبيرة والقيام بأعمال هامة في مجال الطرق والمرافئ والمواصلات وإنجاز مساكن لمليون نسمة ومنح المزارعين الجزائريين 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وإحداث 400 ألف وظيفة جديدة" (3).

(1) الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص، ص 70 ، 71.

(2) علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، دار القصة - الجزائر، 1999، ص 119.

(3) الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص 71.

ولتحسين حالة المسلمين وحياتهم خلال خمس سنوات 1959-1963 لابد من تطبيق سلسلة من العمليات التي يراها ديغول مهمة⁽¹⁾، وترك الجنرال ديغول مشروع قسنطينة ومخطط شال يفعلان فعلهما في الواقع بعض الوقت، دون أن يمنعه ذلك من الإشارة إلى جزائر المستقبل كما يتصورها وذلك في خطاب له يوم استلام مهامه رسميا كرئيس للجمهورية في 8 جانفي 1959: "الجزائر المدعوة إلى تطوير شخصيتها المتميزة في ظل التعاون الوثيق مع فرنسا"، وفي أول مؤتمر صحفي بقصر الإليزيه يوم 25 مارس 1959 سئل حول الجزائر فكان جوابه: "أن فرنسا وهي تواصل جهودها الرامية لتهدئة الأوضاع، تعمل جاهدة في سبيل التغيير الذي يمكن الجزائر من تقمص شخصيتها الجديدة"⁽²⁾.

وأرسل إلى دعاة الإدماج في الجزائر وأنصارهم بفرنسا عبر يومية " ليكو دوران " (صدى وهران) إشارة قوية قال فيها: " إن هؤلاء، ومن يسيرون في ركابهم، يريدون الإحتفاظ بجزائر الآباء... فليعلموا أن جزائر الآباء قد انتهت، ويمكن أن تنتهي معها إذا لم ندرك ذلك."⁽³⁾ ردت جريدة المجاهد في عددها الـ34 على سياسة ديغول في مقال جاء تحت عنوان: "مشاريع دي غول الإقتصادية لن تنفذ الإستعمار الفرنسي " وهذا مما جاء فيه: "...الواقع أن السبب في ذلك لا يرجع إلى إكتشاف ديغول لمعجزة الصحراء، كلا، بل هو يدل على أن ديغول لم تكن له الشجاعة الكافية لإقتحام ميدان الحلول السياسية ومحاولة تسوية المشكل مع المسؤولين الجزائريين إنه لم يجرؤ على إقتحام هذا الميدان خوفا من العسكريين الفرنسيين بالجزائر الذين أوهموه أن في إستطاعتهم أن يحققوا الإنتصار العسكري...".

(1) نذكر منها: إنشاء قطبين صناعيين بعناية شرقا (الحديد والصلب) وآرزيو غربا (الغاز السائل) . إنشاء 400 ألف منصب شغل جديد * .بناء مساكن لمليون شخص * .ضمان تدرس ثلثي الأطفال الجزائريين من الجنسين * . فتح باب الوظيفة العمومي أمام المسلمين بالجزائر ورفع نسبتهم إلى 10 % ينظر: محمد عباس: دوغول والجزائر - أحداث - قضايا - شهادات (في كواليس التاريخ(3))، د.ط، دار هومة - الجزائر، 2016، ص 230.

(2) نفسه، ص 231.

(3) نفسه، ص، ص 231، 232.

وتضيف نفس الجريدة: "...أما ديغول الذي يتوهم أنه بهروبه من الحل السياسي إلى المسائل الاقتصادية قد اخترع شيئا جديدا فإننا نقول له: لقد حاول الذين سبقوك في رئاسة الحكومة الفرنسية منذ عهد مانديس فرانس أن يسلكوا نفس الطريق لأنهم توهموا أن المسألة مسألة حيز.... لكن "العربي" أحبط هذه المحاولات كلها التي لم تسفر إلا عن تضخيم صفوف المجاهدين" (1).

ومن جهته وجه الرئيس فرحات عباس نداء إلى سكان الصحراء عبر جريدة المجاهد وجاء المقال تحت عنوان " إلى أبناء الهقار في جنوب الصحراء " وهذا مما جاء فيه: "...فاعلموا بأن المستعمر الفرنسي يريد أن يفرق جزائرا إلى قسمين جنوبا وشمالا... وليس هناك تارقي ولا عربي في الجنوب ولا في الشمال، فالجزائر المكافحة وطن واحد لا يتجزأ مهما دبر المستعمر.... ومهما نصب لذلك من مكائد واتخذ من وسائل..." (2)

لقي مشروع قسنطينة معارضة شديدة من طرف المعمرين والجزائريين رغم اختلاف الدوافع والأهداف، فالبنسبة للمعمرين لايسمحون أن يصبحوا في درجة واحدة مع الجزائريين لشعورهم أنهم هم السادة، أما الجزائريون فقد رفضوا المشروع بتوجيه من جبهة التحرير الوطني.

وبهذا فشل مشروع قسنطينة كغيره من المشاريع الفرنسية الأخرى التي كان هدفها القضاء على الثورة التحريرية وكان ذلك بتفطن الجزائريين إلى الأهداف الحقيقية للمشروع. (3)

إن المتتبع لإستراتيجية ديغول منذ توليه الحكم يدرك أن حقيقة المشروع تكمن في إبعاد الشعب الجزائري عن الثورة أو حسب إعتقاده أن ذلك سيدفع جبهة التحرير إلى الإستسلام. (4)

ثانيا- إشراك الدول الأوروبية والإفريقية في الصحراء:

كانت فرنسا أول دولة فكرت في استغلال الصحراء فأقامت مشروع أروبا - إفريقيا وهو مشروع استعماري جماعي يهدف إلى إستقطاع مساحة كبيرة من صحراء تونس ومراكش

(1) المجاهد، العدد 34، 24 / 12 / 1958، مشاريع ديغول الاقتصادية لن تنفيذ الإستعمار الفرنسي، ص 2.

(2) المجاهد، العدد 30، 10 / 10 / 1958، إلى أبناء الهقار في جنوب الصحراء، ص 3.

(3) محمد لحسن ازغيدى: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956 - 1962، د.ط، دار هومة - الجزائر، 2009، ص 195، 196.

(4) Charle Robert Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine 1830- 1976 , 6 éme édition presse universitaire de France ,1977 , p 105

والجزائر وضمها إلى الصحراء الفرنسية الكبرى من أجل تدميرها واستخراج الكنوز المدفونة فيها⁽¹⁾، وإعطاء الصبغة الشرعية لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، نشرت فرنسا دعاية مزدوجة، الشق الأول منها موجه للحكومات الأوروبية لإقناعها بالخطر الذي يهددها في حالة لو خسرت فرنسا مستعمراتها الإفريقية وعلى رأسها الجزائر التي تعتبر مفتاح شمال إفريقيا و صحراؤها بوابة إفريقيا السوداء، فلا ينبغي التفريط فيها بعدما خسر الإستعمار كل أوراقه في آسيا.⁽²⁾

لذا قامت فرنسا بربط هذا المشروع بالسوق الأوروبية المشتركة ووافقت كلا من ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ على استثمار 600 مليون دولار لإنشاء بنك مشترك للطاقة الذرية ووقعت معاهدات لهذا الغرض، ويعتبر هذا الإتفاق أول خطوة لتحقيق فكرة الإستعمار الجماعي، كما ظهرت أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في إستثمار الصحراء الجزائرية حيث أرسلت بعثة بقيادة الأميرال "ستراوس" إلى تونس والجزائر في ماي 1957 بحجة الإتفاق مع تونس بخصوص المعونة الفنية.⁽³⁾

أما بالنسبة للشق الثاني فهو موجه إلى الحكومات الإفريقية خاصة المتاخمة للصحراء الجزائرية، حيث تركزت هذه الدعاية على إعتراف السلطات الفرنسية بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ماعدا الصحراء لأنها أرض خالية من السكان، فلا يمكن أن يطبق عليها هذا الحق، مع إشراك الدول الإفريقية في استثمار ثروات الصحراء⁽⁴⁾، لأن الصحراء الجزائرية لا تخضع لسيادة معينة، وهي بمثابة بحر داخلي تشترك فيه جميع الدول المجاورة لها، كما أرسلت السلطات الفرنسية العديد من المذكرات المرفقة بالخرائط إلى مجموعة من البلدان الغربية تلح فيها على اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر وأن هذه المسألة لها أبعاد أوروبية إستراتيجية.^{(5) (6)}

(1) مسعود الجزائري: مرجع سابق، ص 30.

(2) الحاج موسى بن عمر: بتول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، د.ط، وزارة الثقافة - الجزائر، 2008، ص 209، 210.

(3) مسعود الجزائري: مرجع سابق، ص 31.

(4) الحاج موسى بن عمر: بتول الصحراء....، ص 209، 210.

(5) الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية....، مرجع سابق، ص 173.

(6) أنظر: الملحق رقم 25، ص 375.

إن التغييرات التي طرأت في إدارة الأقاليم الفرنسي، مست كذلك النظام الداخلي للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S) وتم إدخال إصلاحات عليها بموجب أمر: 1959/02/24 والمرسوم الصادر بتاريخ 21 مارس 1959 اللذان ينصان على إخضاع انضمام الدول إلى المنظمة بمعاهدة بين هذه الدول والحكومة الفرنسية لتشمل هذه القوانين كذلك بلدان شمال إفريقيا (ليبيا، تونس، والمغرب)، وبالنسبة للدول الإفريقية فقد قبلت التشاد والنيجر العضوية في المنظمة ووقعت إتفاقية مع النيجر بتاريخ 8 ماي 1959، ومع تشاد في 14 سبتمبر 1959.⁽¹⁾

إن هذه الإستراتيجية الفرنسية التي أرادت تطبيقها في الصحراء كانت لغرض إبقاء القارة الإفريقية تحت رحمة الإستغلال وتبقى قاعدة إقتصادية ودفاعية عسكرية،⁽²⁾ لذا تم التخطيط لتوسيع حقوق المشاركة للبلدان الأعضاء في جوان 1960 من خلال إنشاء المجلس الأعلى للمناطق الصحراوية، وبعد إصدار مشاريع جديدة لتعديل قانون O.C.R.S نهاية عام 1960، عرفت المنطقة نشاطا دبلوماسيا مكثفا لعبت فيه تونس دور مهيمنا حتى أن بورقيبة نجح في إصدار بيان مشترك مع "موديو كيتا" رئيس حكومة مالي الذي حدد الصحراء الجزائرية كأرض افريقية ومع ذلك كانت الدول المجاورة على استعداد للاعتراف بالسيادة الجزائرية على الصحراء الجزائرية إذا تم إنشاء منظمة دولية لاستغلال النفط الصحراوي، والمطالبة على سبيل المثال بإلغاء منصب المندوب العالم لـ O.C.R.S مثل هذا التطور محكوم عليه بالفشل من طرف فرنسا لمنع الاتجاهات الاشتراكية للثورة الجزائرية ومنعها من التأثير على مناطق افريقية أخرى.

وضعت الحكومة الفرنسية مشاريع للأنظمة الثنائية الجزائرية الفرنسية التي استندت عليها لتقسيم الصحراء، حيث تحتفظ الجزائر بكامل الأراضي الواقعة شمال الدرجة 30 من خط العرض - ربما بدون كولومب بشار وتندوف التي يطالب بها المغرب- بينما احتفظت فرنسا بالباقي، وهكذا عادت منطقة حاسي مسعود وحاسي الرمل إلى الجزائر، بينما احتفظت فرنسا بايجلي ومناطق أخرى اي حوالي 50% من احتياطي النفط في الجزائر.

⁽¹⁾ Slimane Chikh: L'Algérie porte de l'Afrique , éditions Casbah, Alger, 1999 , p 122.

⁽²⁾ الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية،، مرجع سابق، ص 4 17

فشلت كل المشاريع من هذا النوع لأنها تسعى لتقسيم الجزائر قبل الاستقلال، ومن جهة أخرى تسعى إلى الحفاظ على المصالح الاقتصادية لفرنسا. (1)

منذ سنة 1960 خصصت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية جزء من نفقاتها في الإستثمار في الميدان الإجتماعي كمجالات الري والكهرباء والسكن بقروض وصلت نسبتها إلى 45 % من ميزانية قروض التجهيز بعد أن كانت 16,3 % فقط في السنة الماضية لترتفع إلى 53 % في السنة الموالية (1961) وتوجه معظم هذه النفقات إلى المراكز الصناعية والنفطية، وطورت شبكة المواصلات وقامت بحفر الآبار وتوفير المياه، كما اهتمت بالجانب الصحي فقامت بحملات توعية والتلقيح وتخفيف المستنقعات ومعالجة مياه الشرب، ولقد بلغت الشبكة الإستشفائية عشية الإستقلال 15 مبنى بين مستشفى وعيادة في جميع مناطق الصحراء: احتوت في مجموعها 900 سرير أي بمعدل سرير واحد لكل 600 ساكن (2).

ثالثا - إنشاء جمهورية صحراوية مستقلة:

سعت فرنسا بكل الوسائل لفصل الصحراء فأصدرت مشروعا آخر تحت اسم " الجمهورية الصحراوية المستقلة" وإستمالة أعيان الصحراء (3) والزعامات المحلية لذا قام رئيس الحكومة الفرنسية "ميشال دوبري" (Michel Debré) وأوليفي قيشار (O.Guichar) المندوب العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بزيارات عديدة واتصل بالعديد من الزعامات المحلية التي تتمتع بمكانة سلطوية وإجتماعية في الواحات الصحراوية.

فحاولت السلطة الإستعمارية مساومة الحاج "باي أخموخ" سلطان الهقار لقبول مشروع الإنفصال وتضمن العرض الذي تقدم به الجنرال ديغول عبر القائد لوي (Louis) منح الإستقلال لمنطقة التوارق (4)، وكان هدف الجنرال ديغول هو استدراج قبائل الطوارق المتواجدين في كل من

(1) Hartmut Elsenhans : La guerre d'Algérie 1954-1962, préface de : Gilbert Meynier, éditions EDIF, Alger, 2000, p 156.

(2) الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية، ...، مرجع سابق، ص- ص 176 - 178

(3) عبد المجيد بوجلة: مرجع سابق، ص41

(4) رضوان شافو: مرجع سابق، ص، ص 103، 104.

الجزائر، مالي، والنيجر وتشاد وتكوين كيان جغرافي وعرقي خاص بهم تحت إسم " الجمهورية الإسلامية "، وتم اختيار القائد لوي " لأنه يتقن اللغة التارقية وحمل رسالة ديغول إلى الحاج " باي أخموخ " والذي رد عليها قائلاً: "... إن هذه القبائل كانت فيما بينها حروب قبل مجيء فرنسا ونحن مع الجزائر." (1)

أما العرض الثاني فتقدم به الوزير الأول "ميشال دوبري " أثناء زيارة الحاج أخموخ إلى باريس بدعوة من ديغول بتاريخ 14 جويلية 1960، فقد عرض عليه دوبري عرضاً شديداً للهجة وهو القبول بفصل الصحراء وتنصيبه سلطاناً على المقار فأجابه الحاج أخموخ قائلاً: " قد لا أطلب بإستقلال الجزائر، ولكن ما أطلب به هو عدم الإستقلال عن الجزائر. "

بعد هذا الرد الصريح والجريء لم تستسلم فرنسا بل حاولت للمرة الثالثة عن طريق دوبري في نفس السنة حيث زاره في تماراست مع وفد توارق مالي، النيجر والتشاد واجتمعوا لمدة سبعة أيام بفندق تنهينان ورفض " أخموخ " العرض مرة أخرى (2)، ومن بين الزعامات التي قابلها المستشار " قيشار " أثناء زيارته للصحراء الجزائرية يوم 12 جوان 1959 الشيخ بيوض الذي قابله رفقة رئيس بلدية غرداية بمكتب رئيس الدائرة العسكرية بغرداية الكولونيل "كلان كلاش" (k.Klech)، فقال قيشار للشيخ بيوض: "إنني مبعوث من طرف رئيس الجمهورية ديغول للمفاوضة معك في شأن مستقبل الصحراء واستقلالها،... فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبترو، وهي متاحة لموريتانيا الجمهورية الإسلامية المستقلة وأعرب له عن إستعداد فرنسا لتقديم العون اللازم لتجهيز الدولة، وأخبره أن خط ديغول الهاتفي مفتوح وهو ينتظر الجواب." (3)

عارض الشيخ بيوض الفكرة قائلاً: " إن فرنسا لم تكن تستشيرنا في سياستنا في هذه البلاد فلم تستشيرنا يوم قطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي ولم تستشيرنا يوم فصلت

(1) حسن مرموري: التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين، د.ط، المجلس الأعلى للغة العربية - الجزائر، 2014، ص

203.

(2) رضوان شافو: مرجع سابق، ص 104.

(3) المركز الوطني للدراسات والبحث: فصل الصحراء....، مرجع سابق، ص 50

أجزاءه عن الشمال وسمتها أحوازا ممتزجة، فهي تصل وتفصل وتتحكم كما تريد، بل أكثر من هذا كنا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصواتنا بها، فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي" كما توجه الشيخ أحمدون بندا إلى أبناء الطوارق وهذا مما جاء فيه: "... فالجزائر المكافحة وطن لا يتجزأ وأما حلم المستعمر ببترونا .. فلنؤكد لهذا المستعمر بأن بتروال الصحراء هو بتروال الجزائر العربية وسندافع عنه بجميع الوسائل"⁽¹⁾، وقد نشر هذا النداء في جريدة المجاهد، أما بخصوص الدعوة إلى الإتحاد بين الجزائريين والرد على سياسة التقسيم الفرنسية فقد قال أحمدون: "وليس هناك تارقي ولا عربي في الجنوب ولا في الشمال فالجزائر المكافحة وطن واحد لا يتجزأ مهما دبر المستعمر وقدر ومهما نصب لذلك من مكائد واتخذ من وسائل، أو أكد لكم أيها التوارق الأحرار... أنه لا وجود في قطننا للخرافة الإستعمارية المزيفة مما تسميه من جنوب وشمال، فلا جنوب بدون شمال ولا شمال بدون جنوب وهذه حقيقة بديهية يتجاهلها المستعمر لتفرقتنا..."⁽²⁾

لم تستسلم فرنسا أما فشلها في إستقطاب أعيان التوارق وبني مزاب، فعقدت اجتماع آخر مع الشيخ بيوض في أكتوبر 1959، في قصر بلدية غرداية بين رئيس الوزراء " ميشال دوبري " والكونونيل الجزائري " علي مراد " من الأغواط ونائب ميزاب في المجلس الجزائري ونوابه في المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات ميزاب السبع: غرداية، العطف، القرارة، بني يزقن، بونورة، مليكة، وكان مبتغى ممثلي فرنسا هو إقناع هؤلاء بضرورة فصل الصحراء عن الشمال وإرتباطها بفرنسا في إطار جمهورية مستقلة، لكفهم فشلوا في مساعدهم.⁽³⁾

كما فشلت السلطات الفرنسية في إستمالة الشيخ أحمد التيجاني الذي⁽⁴⁾ إستغل فرصة زيارة جاك سوستيل (Jaques Soustelle) إلى ورقلة وتقرت في 01 فيفري 1959 وألقى خطابا مطولا

(1) عبد المجيد بوجلة: مرجع سابق، ص 41.

(2) المجاهد، العدد 30، إلى أبناء الهقار، مصدر سابق، ص 3.

(3) المركز الوطني للدراسات والبحث: فصل الصحراء ...، مرجع سابق، ص 50.

(4) شيخ الزاوية التيجانية بتماسين.

حول بعض المشاكل التي يعاني منها سكان الصحراء كنقص المياه ومشكلة تسويق التمور، وقضية الضرائب،.... إلخ.

ونجحت في إستمالة وإقناع " باسعيد عدون " - من منطقة بني ميزاب - بمشروع فصل الصحراء، فبدأ باتصالاته ببعض الأعيان من بينهم " ابن قانة " بمنطقة الزيبان والشيخ بيوض بالقرارة، ولكنه لم ينجح في ذلك. (1)

استمالت السلطات الإستعمارية كذلك الأستاذ " حمزة بوبكر " (2) رئيس مجلس الواحات والذي لقب بـ " أمير الصحراء " حيث عمل بمساعدة مصالح "لصاص" على زرع فكرة "الهوية الصحراوية" وظهرت ثلة من الناس ينادون بفكرة " أنا صحراوي، ولست جزائريا " (3) و نجح في جمع عدد من الزعامات الصحراوية في لقاءات بالأغواط وورقلة سنة 1960 من أجل إدخال مشروع فصل الصحراء حيز التنفيذ وعين نفسه ممثلا لسكان الصحراء. (4)

واصل حمزة بوبكر نشاطه رغم تحذير جبهة التحرير الوطني له حيث عقد اجتماعا ببيت والي عمالة الواحات حضره 24 شخصية جمعها بالقوة بمساعدة البوليس له، وانتهى هذا اللقاء بالفشل مثل سابقه (5)، كما لم يستطع حمزة بوبكر الحصول على موافقة الأعيان الذين جمعهم في جلسة مغلقة لإحدى دورات المجلس العمالي بورقلة في خريف سنة 1960 حضرها النواب المسلمون والمسيحيون، ورفضوا المشروع جملة وتفصيلا أثناء مداخلاتهم، ومن بين هذه التدخلات نذكر مداخلة الشيخ بيوض الذي ذكر الرئيس والنواب بصلاحيات المجلس العمالي التي تقتصر على الجانب الإقتصادي والمالي، دون التطرق إلى القضايا السياسية وهذا مما قاله: "إذا أرادت فرنسا أن

(1) رضوان شافو: مرجع سابق، ص - ص 108 - 110.

(2) عميد مسجد باريس لاحقا، وكان قبل ذلك أستاذا بنانوية " الأمير عبد القادر " في العاصمة.

(3) محمد عباس: دوغول والجزائر، مرجع سابق، ص 530.

(4) رضوان شافو: مرجع سابق، ص 105.

(5) نفسه، ص، ص 105، 106.

تستشير فلتستشير صاحب الحق، وهو الشعب الجزائري، لا أنت أيها الرئيس، ولا أنا، ولا أحد من النواب يملك أكثر من بطاقة إستفتاء يليقها في الصندوق يوم الإستفتاء" (1)

وقد جاء هذا الإجتماع بعد أن أصدر الجنرال ديغول قرار يقضي بفصل الصحراء عن الجزائر وربطها بفرنسا في 7 جوان 1960، وقام عامل ورقلة ونوابه والمسؤولين العسكريين على إجبار نواب المجلس العمالي وشيوخ البلديات على إرسال برقيات شكر إلى الجنرال ديغول، وهو ما تم بالفعل، أما عامل ميزاب فلم ينجح في إقناع شيوخ البلديات على فعل ذلك، فاستدعاهم عامل ورقلة، لكن لم يتم اللقاء بسبب قيام مظاهرات 11 ديسمبر 1960. (2)

حاول الشيخ بيوض من جهته إفشال مشروع حمزة بوبكر فاتصل بالحكومة المؤقتة الجزائرية يعلمها بتفاصيل المشروع فوجهت من جهتها الحكومة المؤقتة إنذارا لجميع الشخصيات المعنية ودعتها إلى رفض المشروع وذلك خلال الإجتماع الذي عقد في حي " سانتوجان " بالجزائر العاصمة سنة 1960 كما قامت قيادة الولاية السادسة بتوزيع منشور دعائية لإفشال المشروع وتوعية الشعب الجزائري ودعوتهم إلى مقاطعة المتعاملين مع فرنسا. (3)

لم يقتصر نشاط بوبكر على مستوى الصحراء الجزائرية فقط بل تخطى الحدود وتجاوزها نحو النيجر في زيارة له إلى الرئيس النيجيري يوم 4 ديسمبر 1961 برفقة وزير الصحراء ماكس لوجان، والوالي " بايلو " (Baylot) والمحامي بياجي (Biaggi)، وتهدف هذه الزيارة إلى تجسيد مشروع تأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة بإستمالة رئيس النيجر " حماني ديوري " (H.Diori) الذي رفض ذلك وأجابهم قائلاً: " لن أعين على خلق كاتنغا صحراوية " وتم ابلاغ الحكومة الفرنسية بذلك. (4)

(1) عيسى ليتيم: دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأيد الدولي للثورة الجزائرية (1954 - 1962)، أطروحة مقدمة

لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ج2، جامعة باتنة - السنة الجامعية: 2015/2016، ص 571.

(2) المركز الوطني للدراسات والبحث: فصل الصحراء...، مرجع سابق، ص 52.

(3) رضوان شافو: مرجع سابق، ص 106.

(4) المركز الوطني للدراسات والبحث: فصل الصحراء...، مرجع سابق، ص 52.

استمرت فرنسا في محاولاتها الفاشلة لإنجاح مشروعها، وقامت بدعم حركة العميل بلونيس ماديا وعسكريا، وتشجيعه على التمركز في حدود التل بين الشمال والجنوب لمواجهة جيش التحرير الوطني ومنعه من التوغل في الصحراء، وقد حاولت فرنسا كذلك إشراك هذه الحركة في مفاوضات إيفيان بحجة أن هذه الأخيرة لها مواقع في المناطق الصحراوية.⁽¹⁾

أمام الفشل الذريع الذي تعرضت له فرنسا في إستمالة أعيان الصحراء لجأت إلى سياستها التقليدية وتطبيق مبدأ فرق تسد فقامت بالأعمال التالية:

- في سبتمبر 1960 قامت بتحريض بعض الأشخاص بورقلة الذين قاموا بأعمال السطو والنهب لدكاكين الميزابيين وتدخلت السلطات الإستعمارية بمظهر النصح والتعاطف مع الميزابيين وذكرتهم أن هذا مصيرهم بعد حصولهم على الإستقلال وتخلت فرنسا عنهم.⁽²⁾
- محاولة إشغال نار الفتنة بين الإباضية والمالكية بتاريخ 13 أوت 1961، حيث قام أحد عملاء فرنسا بتدنيس جامع ورقلة واتهام الميزابيين والإباضيين بذلك الأمر الذي كان سيؤدي إلى مواجهة بين أبناء الوطن الواحد لولا تدخل أعيان وأئمة المنظمة وعلى رأسهم الشيخ بيوض والقايد العيد من ورقلة وأحمد التيجاني من توقرت وإحباط هذه المؤامرة.⁽³⁾
- كما لجأت السلطات الإستعمارية على سياستها المعتادة وهي سياسة القمع والتهديد فقامت بنقل 1500 عامل من عمال قطاع البترول في منطقة ورقلة إلى محتشدات بالشمال، بالإضافة إلى قيام رئيس بلدية ورقلة بسجن كل الشخصيات الصحراوية وانتزاع أملاكها.⁽⁴⁾

واعتمدت كذلك السلطات الفرنسية على أسلوب الضغط المالي على التجار الصحراويين وتهديدهم بالإفلاس في حالة عدم قبولهم للمشروع، وتولى هذه المهمة مدير بنك الجزائر وأصدر

(1) عيسى ليتيم: مرجع سابق، ص 572.

(2) رضوان شافو: مرجع سابق، ص 111.

(3) الهادي درواز: العقيد محمد شعباني الأمل والألم، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر - الجزائر، 2009، ص 67.

(4) رضوان شافو: مرجع سابق، ص 112.

تعليمات إلى المحاكم أن تحكم بإفلاس التجار الصحراويين المقيمين بالشمال ومطالبتهم بتسديد الديون⁽¹⁾، والأكثر من ذلك تم تخطيط أكثر من 90 محلا لهؤلاء التجار الصحراويين سواء تلك التي يمتلكونها في العاصمة أو في الجنوب الجزائري.⁽²⁾

إن هذه الممارسات المختلفة ضد سكان الصحراء الجزائرية لم تزدهم إلا إصرارا بالتمسك بوحدة الجزائر والإلتفاف حول الثورة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني .

المبحث الثاني: الخلاف الحدودي الجزائري مع تونس والمغرب.

شهدت الجزائر أثناء الثورة التحريرية عقبات عديدة في علاقاتها مع تونس والمغرب وكذلك مع فرنسا، هذه الأخيرة التي تغير سياستها من حين إلى آخر حسب تطورات الأوضاع المحلية والدولية خاصة بعد إكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية وإمكانية تسوية القضية الجزائرية، فظهرت الأطماع التونسية والمغربية وظهر معها ما عرف باسم " قضية الجزائر " حيث طالبت كلا من تونس والمغرب بإعادة رسم الحدود مع الجزائر وفقا لوجهة نظرهما، ويعتبر ذلك إعلانا رسميا على تنكرهما لمبادئ وحدة الكفاح التحرري المغاربي.⁽³⁾

لقد عانى المغرب العربي من آثار الإستعمار الأوروبي الذي استعمر أرضه منذ بداية الكشوف الجغرافية في القرن السادس عشر، حيث استعمرت كلا من إسبانيا وفرنسا أجزاء من المغرب، وفرضت عليه مشكلات حدودية تعاني منها هذه الدول في الوقت الحاضر، خاصة بعد إحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 والتي إعتبرتها جزءا منها، وقد تلاعبت فرنسا بمسألة الحدود في المغرب العربي حسب مصالحها، وكانت هذه المشكلة هادئة بحيث لم تصل الدول المغاربية إل مرحلة الصدام والإشتباك المسلح، ولجأت إلى حل هذه الخلافات وديا حفاظا على حسن الجوار، لكن

(1) المجاهد، العدد 113، 22 جانفي 1962، مناورات في الصحراء.

(2) نفسه.

(3) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص، ص131، 132.

هذه المشكلات الحدودية تظهر من آن لآخر⁽¹⁾. فكيف بدأت المشكلة الحدود بين البلدان المغاربية: تونس، المغرب، والجزائر؟ وماهي حقيقتها؟

المطلب الأول: الخلاف الحدودي مع تونس وأطماع بورقيبة في الصحراء الجزائرية

"المفاهمة دون شهود" هو عنوان المقال الذي نشرته مجلة "لانيف" الفرنسية يوم 9 أبريل 1958 حول الأطماع التونسية والمغربية في الصحراء الجزائرية، وهذا مما جاء فيه: "تطالب كلا من تونس والمغرب بحقوقها الإقليمية في الصحراء الجزائرية، بينما تعتبر فرنسا أن نפט الصحراء لها وحدها، لذا هي تدافع عن الصحراء، هذا الصراع حول الصحراء يقابله تطور في الثورة الجزائرية التي إنطلقت من مجرد تمرد محلي إلى حرب وطنية"⁽²⁾

1. إتفاقية إيجلي:

إن إكتشاف البترول والغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية جعل السلطات الفرنسية تفكر في فصل الصحراء الأمر الذي أصبح هدفا إستراتيجيا في سياستها الإستعمارية⁽³⁾ لذا إعتد ديغول في سياسته على إستعمال ثروات الصحراء ورقة إغراء للدول الإفريقية لتحييدها والوقوف إلى جانب فرنسا بدل أن تكون ضدها، وكذلك إستمالة الدول المغاربية المجاورة وإغرائها باستغلال ثروات الصحراء الجزائرية لكسر جبهة التضامن المغاربي، لذا تم إقحام تونس في مجال العلاقات الاقتصادية والمصالح المتبادلة وإقتراح مشروع خط الأنابيب الرابط بين حقول إيجلي بالجزائر وميناء السخيرة بتونس⁽⁴⁾⁽⁵⁾، فطلبت الحكومة الفرنسية من تونس الترخيص لممر أنبوب البترول عبر التراب التونسي وذلك لتحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها ضمان إستقلالها الطاقوي واضعة بذلك حدا لعجزها، وإيجاد حل للحصول على العملة القوية، إضافة إلى التغييرات التي حدثت في الشرق

(1) شوقي الجمل عطا الله، عبد الله عبد الرازق ابراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط.2، دار الزهراء للنشر والتوزيع -الرياض، 2002، ص 374.

(2) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج1، 1958، ص 87.

(3) Rabah Mahiout: Le pétrol algérien , éditions ENAP , Alger , 1974 , pp 113 , 114

(4) الحاج موسى بن عمر: بترول الصحراء ...، مرجع سابق، ص، ص 111، 112.

(5) أنظر: الملحق رقم 26، ص 376.

الأوسط كأحداث لبنان والعراق، الأمر الذي جعل بترول الصحراء أكثر أهمية بالنسبة للفرنسيين والأوروبيين.⁽¹⁾

أعلن ديغول عن إجراء مفاوضات بين الطرفين الفرنسي ممثلا في شركة (CREPS) للأبحاث وإستغلال بترول الصحراء صاحبة إستثمار منطقة إيجلي وفرعها المتمثل في شركة النقل بالأنابيب في الصحراء (TRAPSA) وبين الحكومة التونسية.

جرت المفاوضات الفرنسية التونسية على مستوى حكومي، ودرس وزير الصحراء الفرنسي ماكس لوجان المشروع في عين المكان⁽²⁾ حيث يعبر هذا المخطط على مسافة 500 كلم جنوب تونس ويسمح بنقل حوالي 10 ملايين طن من البترول نحو ميناء السخيرة ناهيك عن الربح المادي الذي ستستفيد منه تونس، والذي يسمح بتطوير إقتصادها.⁽³⁾

قام بورقيبة بتوقيع إتفاقية إيجلي في 30 جوان 1958 مع السلطات الفرنسية لأن سياسته متناقضة إتجاه الثورة الجزائرية، فهو معادي لها في إطار خلافاته مع صالح بن يوسف المناصر للثورة، ويحاول إستيعابها في حالة صراعه مع جمال عبد الناصر خاصة بعد قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية بنقل مقرها إلى تونس.⁽⁴⁾

إن سياسة بورقيبة ومواقفه المعادية للثورة الجزائرية ليست بالجديدة في تاريخ العلاقات التونسية الجزائرية والتونسية الفرنسية⁽⁵⁾، ولا يخفى على أحد مناوراته في مؤتمر طنجة والمهدية هذا المؤتمر الذي حكم عليه بورقيبة بالفشل بعد إيمضائه لإتفاقية إيجلي ضاربا عرض الحائط كل إتفاقيات التضامن المغاربي.⁽⁶⁾

(1) عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص 39.

(2) الحاج موسى بن عمر: بترول الصحراء...، مرجع سابق، ص، ص 111، 112

(3) الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية:....، مرجع سابق، 186.

(4) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 136.

(5) طلبت فرنسا من التونسيين عدم مساعدة الأمير عبد القادر أثناء ثورته مقابل إعطائهم أجزاء من الأراضي الجزائرية إلى غاية منطقة " سيوس " وذلك بإقناع فرنسا للدولة العثمانية قبول ذلك، وبعد فشل مقاومة الأمير عبد القادر، لم تستفد من أي شيء، بل قامت الجيوش الفرنسية بالإستيلاك على أراضيها وجعلت التونسيين يشربون من كأس الذل ذاته، ينظر: الطاهر سعدياني: مصدر سابق، ص، ص 173، 174

(6) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص، ص 136، 137.

إن فرنسا لم تعرض هذا المشروع على تونس لتستفيد منه هذه الأخيرة إنما كانت مضطرة بعد رفض ليبيا وذلك أواخر سنة 1957 وأوائل 1958 من قبل الحكومة والبرلمان والملك وضحوا بفوائد وأرباح المشروع دعما للثورة التحريرية فإن كان لها نفس الموقف حيث رفضت حكومة المغرب شحنه النفط الفرنسية من أجل تكريرها في مصانع القنيطرة بعدما تعذر عليها تكريرها في مصانع مرسيليا بسبب قطع المواصلات بين الجزائر ومرسيليا نتيجة تمرد ماي 1958.⁽¹⁾

الآثار السلبية لإتفاقية إيجلي:

1. بالنسبة للثورة الجزائرية:

- إن توقيع الحكومة التونسية على هذا الإتفاق يعتبر دعما سياسيا وماديا غير مباشر للإستعمار الفرنسي الذي مازال يمارس القمع والتعذيب ضد الشعب الجزائري.
- تحقيق فرنسا لمكسب سياسي وهو تحطيم الوحدة المغاربية بناء على سياسة فرق سد.
- خنق الثورة الجزائرية عسكريا من منطقة الشرق، بسبب مضاعفة الجيوش الفرنسية لحراسة الأنبوب.
- التأثير السلبي على معنويات جيش التحرير المتواجدين في منطقة الحدود الشرقية.
- خلق خلاف مصيري بين تونس والجزائر.

2. إعلاميا: تم إستغلال هذا الإتفاق من قبل فرنسا لإيهام الرأي العام العالمي أن أقطار المغرب

العربي تتعامل بشكل عادي مع فرنسا ولا تساند الثورة الجزائرية.

3. إستراتيجيا وجغرافيا: إن هذا الإتفاق هو تدعيم لمشروع فرنسا لفصل الصحراء عن الجزائر.

4. إقتصاديا:

- يعتبر إتفاق إيجلي دعما مباشر للإقتصاد الفرنسي الذي تأثر بالأعباء المالية الناتجة عن حرب الجزائر.

(1) المجاهد، العدد 27، 22 / 07 / 1958، الخبز المسموم، مصدر سابق، ص 1.

- إستغلال منطقة إيجلي بتكاليف ضئيلة جدا.⁽¹⁾

2. رد فعل جبهة التحرير:

1.2. رد فعل جبهة التحرير الوطني دبلوماسيا:

نجح ديغول في إحداث أزمة بين جبهة التحرير الوطني وبورقيبة هذا الأخير الذي تخوف من مغربة الحرب، وإستعمال النظام المصري لجيش التحرير الوطني المتواجد بتونس للإطاحة به⁽²⁾. لكن هذه التخوفات لا تبرر مافعلته تونس لأن هذا الإتفاق أخطر من الخيانة⁽³⁾ لأن هذا البترول يقتل به الجزائريون والتونسيون على حد سواء وهذا ماعبرت عنه جبهة التحرير الوطني: "..... إن تونس التي تلتهب النار على حدودها في كل ساعات الليل والنهار، لاتستطيع أن تجهل أن النفط الذي سيمر على أراضيها، هو نفط معتصب يغتصبه الجيش الفرنسي بدباباته وطائراته ولايمر من الجزائر إلى تونس إلا بعد أن يجرف في طريقه الجثث البشرية ثم يذهب إلى مصانع تكرير مرسلها ليعود من جديد في طائرات الحلف الأطلسي ودباباته لتقتل الجزائريين."⁽⁴⁾

لقد كان بورقيبة يدرك خطورة هذا المشروع، وقبل أيام قليلة قبل إمضاء الإتفاق الفرنسي - التونسي أكد بورقيبة أنه "لايستطيع أن يمنع التونسيين من الكفاح إلى جانب إخوانهم الجزائريين"، كما أكد بعد الإعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف - فيفري 1958 - قائلا: "إن الحرية مسبقة على الخبز"، وهي نفس الفكرة التي دعت إليها جبهة التحرير الوطني بعد إقدام تونس على إبرام هذه الإتفاقية مع فرنسا واعتبرته فعلا منافيا لتعهدات النظام التونسي وصرحت بالتصريح التالي: "....نحن لا ننازع في أن مد الأنابيب البترولية من تونس سوف تستفيد منه البلاد التونسية

(1) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 111، ص 112، مريم صغير: مرجع سابق ص 142.

(2) عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 41.

(3) محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 289.

(4) إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 111.

بما لا يقل عن مليار فرنك سنويا، ولكن نعتقد أن تونس تستطيع أن تضحي بهذا المليار في سبيل إنتصار الجزائر". (1)

بدأت جبهة التحرير الوطني جهودها قبل إمضاء الإتفاقية، وكانت ترى أن مقرارات مؤتمر طنجة وحدها كفيلا للوقوف في وجه هذه الإتفاقية، لكن تونس ضربت عرض الحائط هذه القرارات، فاضطرت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى محاولة إقناع الحكومة التونسية بخطورة الإتفاقية والضرر الذي ينجر عنها بالنسبة للجزائر وأمام إصرارهم وتعنتهم إضطر أعضاء اللجنة لمفاتيحة الرئيس بورقيبة في الموضوع قبل إمضاء الإتفاقية بأسبوع واحد، لكن كل هذه الجهود باءت بالفشل. (2)

كما أرسلت جبهة التحرير الوطني مذكرة سابقة في شهر جانفي 1958، ومذكرة أخرى في شهر جوان من نفس السنة، وأوضحت فيها الإنعكاسات الخطيرة لهذه الإتفاقية والمتمثلة في:

1. أن توقيع الحكومة التونسية على هذه الإتفاقية يعد إعترافا لفرنسا في حقها في التصرف بثروات الجزائر.

2. تعتبر هذه الإتفاقية حرقا لمقرارات مؤتمر طنجة التاريخي.

3. إن بتروال الجزائر الذي يمر على بلاد مغربية - تونس - سيأخذ في طريقه الكثير من الشهداء الجزائريين والتونسيين وأكبر دليل على ذلك شهداء ساقية سيدي يوسف.

4. إن مد هذه الأنايب عبر تونس سيفقد الشعب الجزائري نتائج معركته ضد فصل الصحراء

5. يتيح هذا المشروع من تدفق رؤوس الأموال لصالح فرنسا.

6. يعتبر نجاح هذا المشروع نجاحا سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا لصالح فرنسا ولصالح الشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر بكل ضمان وتدعم السياسة الفرنسية لتزيد

(1) إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 110.

(2) المجاهد: العدد 27، الخبز المسموم، مصدر سابق، ص 1.

من أمد تطويل الحرب، وفي نفس الوقت يمنح للحكومة الفرنسية تبرير الإستمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي.

7. أن نهاية الحرب في الجزائر تتطلب تضامن بين الدول المغربية وظهرها ككتلة موحدة لمواجهة الإستعمار.

كما لفتت لجنة التنسيق والتنفيذ نظر الحكومة التونسية إلى العواقب الوخيمة لهذا المشروع⁽¹⁾، و إعتبرت جبهة التحرير الوطني أن هذا الإتفاق له تأثير إقتصادي سلبي على حساب أقطار المغرب العربي: " إن ثروة الصحراء الجزائرية ليست ملكا للجزائر وحدها بل هي ملكا للمغرب العربي كله وهي التي ستكون أساس وحدتنا الإقتصادية في مغربنا الحر المستقل، لكن هذه الثروة لا يجوز أن نترك فرنسا هي التي تتصدق بها على بعضنا ونفشل بها بعضنا"⁽²⁾

رغم كل التضحيات التي قدمتها جبهة التحرير الوطني إلا أن تونس ظلت مصرة على موقفها وقبلت سياسة ديغول التي تهدف إلى كسر الوحدة المغربية، وفضلت تونس تحقيق مصالحها القطرية على حساب الثورة التحريرية.⁽³⁾

كما أدانت جبهة التحرير الوطني موقف تونس من المشروع في بيان لها أصدرته بتاريخ 10 جويلية 1958، وأوضحت في رسالتها إلى بورقيبة إنزعاجها من هذا السلوك رغم مساعيها المبذولة وتحذيراتها من هذا التواطؤ مع فرنسا، واستغربت التزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي في حين أنها أعلنت على الملأ أنها ستفجر أنابيب البترول المارة عبر الأراضي الجزائرية وأنها ستعارض استثمار النفط الجزائري ما دامت الحرب قائمة.⁽⁴⁾

من جهة أخرى تحركت الدبلوماسية في اتجاه القضية، وصرح إبراهيم مزهودي ممثل الحكومة المؤقتة في القاهرة على هامش أشغال الندوة العربية للبترول: " بأن كل إتفاق يبرم مع

(1) المجاهد: العدد 27، 22/07/1958، من جبهة التحرير إلى الحكومة التونسية، ص 4.

(2) إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 112.

(3) محمد الميلي: مصدر سابق، ص 111.

(4) عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية....، مرجع سابق، ص 404.

فرنسا حول الصحراء يعتبر عملا عدوانيا في نظر الشعب الجزائري " أما فرحات عباس فصرح من بيروت بأن بترول الصحراء هو بترول جزائري. (1)

كما اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ أن الإتفاقية المبرمة بين تونس وفرنسا خرقا لمبادئ مؤتمر طنجة وبدا من الضروري إعتبار المغرب العربي في نظر فرنسا الإستعمارية حجرة صلبة. (2)

2.2. رد فعل جبهة التحرير الوطني إعلاميا:

نددت جبهة التحرير الوطني على الإتفاق التونسي الفرنسي عبر جريدة المجاهد في أعدادها المختلفة، كما نشر مكتب الصحافة والنشر التابع لجبهة التحرير الوطني نص الإيضاح التالي إلى جريدتي أكسيون والعمل مقال تحت عنوان: " قضية أنبوب البترول بين إيجلي وقابس " جاء فيه: "... إن نبأ كهذا يثير مسألة لها أهمية بالغة فسواء كان الأمر يتعلق بإيجلي أو بحاسي مسعود، فإن هذه المنايع توجد بالجزائر، لأن عبارة الإقليم الصحراوي التي تستعملها المصالح الفرنسية ليست إلا خرافة لا يعرف سرها إلا الحكومة الفرنسية.

إن جبهة التحرير الوطني قد ندت منذ مدة طويلة بأمثال هذه الخرافات والمغالطات إذ أنه من المعلوم أن التنازلات التي تسمح بها الحكومة الفرنسية للشركات التي توجه نفس الحكومة الفرنسية نشاطها تعتبر لاغية وغير مقبولة . وهذا وإنما نستطيع أن نؤكد أن حبس النبض لن يغير بوجه من الوجوه الموقف الواضح والنهائي الذي إتخذته جبهة التحرير الوطني... أما نحن الجزائريين فإننا على يقين أن الحكومة التونسية ستراعي الأهمية الحيوية التي تكتسيها هذه الناحية بالنسبة للشعب الجزائري الذي تتضامن من مصالحه مع مصالح الشعب التونسي" (3)

وردت جريدة المجاهد اللسان المركزي على الصحافة التونسية التي إدعت أن مد خط الأنابيب عبر تونس سيؤمن الخبز للتونسيين ويوفر مناصب العمل بمقال حمل العنوان " الخبز

(1) كريم مقنوش: النشاط السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني في تونس 1957 - 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2011 / 2012، ص 92.

(2) Meynier Gilbert : Histoire Interieure duFLN 1954-1962, Éditions Casbah ,Alger , 2003 , p567

(3) المجاهد: العدد 16، 1958/10/15، قضية أنبوب البترول بين إيجلي و قابس، ص 10

المسموم " (1) أوضحت فيه أن التبريرات الاقتصادية للإتفاقية هي تبريرات واهية وليس لها أهمية أمام مقررات طنجة التاريخية، معتبرة أن هذه الإتفاقية تعرقل تحرير الجزائر " ولا يمكن للشعب الجزائري ولا للشعب التونسي أو المغربي أن يقبل بإجراء مثل هذه المعاملات مع فرنسا. " (2)

فكيف قبلت تونس أن تبيع ضميرها المغاربي وأن تقبل بأكل خبز ملطخ بدماء شهداء الجزائر الأحرار، وتساند بذلك فرنسا في سياستها الإجرامية؟

3.2. رد فعل جبهة التحرير الوطني عسكريا:

اعتبرت قيادة الثورة التحريرية التزامات تونس لتأمين وحماية خط النفط الذي يجتاز أراضيها من هجمات المجاهدين الجزائريين واليوسفيين استفزازا لهم، لذا أعلنت جبهة التحرير الوطني معارضتها وبكل الوسائل استثمار البترول الجزائري ما دام الصراع مع الفرنسيين لم ينته بعد. (3)

وبعد إمضاء تونس لإتفاقية إيجلي وجهت جبهة التحرير الوطني وحدة عسكرية من جيشها تمكنت من التسلسل إلى الحقل البترولي بإيجلي وأضرمت النار بآباره وظلت ملتزمة قرابة أسبوعين، مع العلم أن تنفيذ هذه العملية جاء بعد الإنذار الذي وجهته جبهة التحرير الوطني بتاريخ 28 سبتمبر 1958 الذي حذرت فيه الشركات الأجنبية من قبول أي عرض من الحكومة الفرنسية بشأن الإستثمار في الصحراء الجزائرية. (4)

ولإفشال مشروع نقل البترول عبر الأراضي التونسية اتخذت جبهة التحرير الوطني قرار يقضي بوضع وحدات من جيش التحرير الوطني انطلاقا من الحدود الليبية إلى الحقول البترولية بإيجلي تأكيدا على تواجد جيش التحرير الوطني بالمنطقة والتصدي للقوات الفرنسية التي تستترف ثروات الصحراء الجزائرية. (5)

(1) أنظر: الملحق رقم 27، ص 377.

(2) المجاهد، العدد 27، الخبز المسموم، مصدر سابق، ص 1.

(3) خامس سامية: "أزمة تمرير الأنبوب النفطي إيجلي وتطوراتها خلال الثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 08، 2017، ص 136.

(4) نفسه، ص 136، 137.

(5) محمد جغابة: حوار مع الذات ومع الغير مد وجزر وتطلعات، ج3، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر 2007، ص 483.

وطبقا للتعليمات التي أقرتها قيادة الأركان العامة شرع بداية من جانفي 1959 في عمليات التخطيط لتخريب أنابيب البترول العابرة من عين أمناس إلى ميناء الصخيرة بتونس⁽¹⁾، وكذا تعطيل مشروع إنجاز أنبوب حاسي مسعود سنة 1959 الذي تولت مهمة إنشائه الشركة الفرنسية للبترول الجزائري (CFPA) بالإشتراك مع الشركة الفرنسية للبحث واستغلال البترول (SNREPA)، هذا الأنبوب يمتد إلى غاية بجاية، كما تم التخطيط لصنع أنبوب للغاز يمتد من حاسي الرمل ويمر بالأغواط وتيارت وغليزان، وفي غليزان ينقسم إلى خطين أحدهما في اتجاه مدينة الجزائر والآخر في اتجاه مدينة وهران، وقد حاولت السلطات الفرنسية إتمام هذه المشاريع في أقرب وقت لكن نشاط جيش التحرير حال دون ذلك.⁽²⁾

واصل جيش التحرير الوطني هجماته على المراكز والمنشآت البترولية، كالهجوم الذي قام به الكومندوس ليلة 11 و12 أبريل 1959 على حظيرة البترول ومنبع للغاز على بعد 5 كيلومتر من (بريات) قرب الأغواط بمنطقة حاسي الرمل والذي خلق خسائر تقدر بأكثر من 15 مليوناً فرنك⁽³⁾.

لقد كان الفضل لجيش التحرير الوطني في إلحاق هزائم عديدة للجيش والإقتصاد الفرنسي وذلك بتكرار ونجاح العمليات العسكرية التي تستهدف مراكز وشاحنات وقطارات النفط الجزائري.⁽⁴⁾

3. موقف تونس من إعتراض جبهة التحرير الوطني:

لقد نصت إتفاقية إيجلي على تأجير تونس لقاعدة بترت لفرنسا وذلك لنقل بترول إيجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية ضخمة، وقد حذرت جبهة التحرير الوطني تونس من توقيع هذه الإتفاقية التي سوف تنعكس على العلاقات الجزائرية التونسية.⁽⁵⁾

(1) خامس سامية: مرجع سابق، ص 137.

(2) المجاهد، العدد 41، 1 ماي 1959، أنبوب حاسي مسعود يتعطل، ص 11.

(3) المجاهد، العدد 40، 16 / 04 / 1959، حلقة جديدة في معركة البترول، ص 17.

(4) أنظر: الملحق رقم 28، ص 378.

(5) عبد الله مقلاتي، صالح لميش: تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، د.ط، شمس الزيان للنشر والتوزيع - الجزائر 2013، ص، ص 222،

وإثر تنديد لجنة التنسيق والتنفيذ لدى السلطات التونسية قامت هذه الأخيرة بمنع توزيع جريدة المجاهد⁽¹⁾ في عددها الثامن والعشرون بعد إطلاعها على محتويات العدد وحجزه في المطبعة قبل نزوله للتوزيع لأن الأفكار الواردة فيه لا تتوافق مع التوجه السياسي للنظام البورقيبي بسبب أزمة إيجلي، الأمر الذي جعلها تحجز هذا العدد.⁽²⁾

وتم توقيف حصة " صوت الجزائر " بعد إخضاع برامجها للمراقبة⁽³⁾، كما تم منع السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958 وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة⁽⁴⁾، شملت 5070 بندقية، 2037 بندقية رشاشة ومدافع وذخيرة، وخلقت صعوبات عديدة لجيش التحرير الوطني⁽⁵⁾، وإيقاف التمويل والإمداد لجيش التحرير الوطني وفرض رقابة صارمة على اللاجئين الجزائريين.⁽⁶⁾

وفي نفس السياق أكد أحمد بن الشريف حقيقة المضايقات التي مارستها السلطات التونسية في حق الجزائريين بسبب أزمة أنبوب " إيجلي " لأن مخاوفها كانت كبيرة جدا من تقدم عناصر جيش التحرير الوطني نحو الجنوب بإتجاه أنبوب نفط إيجلي، لذلك عملوا على تضيق نشاطهم المسلح بإتجاه الشمال، وأرادوا طردهم من تمزقيدة بوابة الولاية الأولى والصحراء وقاموا بملاحقة قوات جيش التحرير الوطني للجنوب، فوجد جيش التحرير الوطني نفسه محاصرا بين القوات التونسية من جهة والقوات الفرنسية من جهة أخرى، كما تعرض العديد من المجاهدين واللاجئين للإعتقال بصفة سرية في سجون ولاية قفصة، وطالت هذه المضايقات حتى اللاجئين أيضا، إذ تم إحتجاز 11.000 جزائري في محتشدات حقيقية، وتعرض كذلك سكان منطقة وادي سوف

(1) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 136.

(2) محمد الميلبي: مصدر سابق، ص 120.

(3) كان البرنامج يث عبر أمواج الإذاعة التونسية، وكان مقسما إلى فترتين، الأولى خاصة بالأنباء العسكرية والثانية مخصصة للتعليق السياسي، ويتم بثه ثلاث مرات في الأسبوع، وكانت الحصة لا تبث على الهواء مباشرة لأنها تخضع للرقابة. بمحطة الإذاعة التونسية قصد عرض أدبيات الحصة على رئيس التحرير التونسي قبل تسجيلها لتفادي أي خبر يمس بتونس من قريب أو من بعيد، ينظر: سامية خامس مرجع سابق، ص 104.

(4) عبد الله مقلاتي، صالح لميش: تونس والثورة التحريرية...، مرجع سابق، ص، ص 222، 223.

(5) محمد حربي: مصدر سابق، ص 179.

(6) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 137.

المتركزين على الحدود الجزائرية التونسية للتعذيب والإحتطاف نتيجة لمواقفهم المساندة للثورة التحريرية.⁽¹⁾

أما الجانب الإعلامي، فقد بررت الصحافة التونسية هذه الإتفاقية بالحجة الإقتصادية لأنها تحقق حلا ماليا لتونس وتوفر مناصب العمل وتؤمن الخبز اليومي للشعب التونسي ويعود هذا المشروع بالفائدة على سكان إفريقيا.⁽²⁾

إن هذه التبريرات الواهية التي تحججت بها السلطات التونسية وترت العلاقات بين تونس والجزائر أكثر مما هي عليه، لكن جبهة التحرير الوطني تجاوزت هذه الخلافات وحاولت إيجاد حل للأزمة، وإجهاض مشروع ديغول الذي سعى من ورائه كسر الوحدة المغاربية.

4. حل الأزمة:

نجح ديغول في مناوآراته السياسية وخلق أزمة بين تونس والجزائر، لكن الجزائر سرعان ما احتوت الوضع، حيث دعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى عقد إجتماع للمكتب الدائم للمغرب العربي⁽³⁾ في أقرب وقت ممكن.

إجتمعت إدارة الطرفين التونسي والجزائري بعد شهر من أجل إيجاد حل للأزمة خاصة أن النظام التونسي شعر بحرج كبير أمام الأصوات الممتدة ضده داخل وخارج البلاد أما الجزائر فسارعت إلى تليين لهجتها وموقفها، ولم يكن بمقدورها تصعيد الموقف أكثر من هذا الحد خاصة بعد أن أخذ الخلاف أبعادا قد تؤدي إلى المواجهة بين الطرفين، فقد حرص الوفد الجزائري على الحفاظ على مصالح الثورة الجزائرية بتونس.⁽⁴⁾

(1) خامس سامية: مرجع سابق، ص 138.

(2) مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية ابان الثورة التحريرية الجزائرية، ج2، ط.2، دار السبيل - الجزائر، 2009، ص 254.

(3) ممثلو المغرب هما: الدكتور بناي والسيد محمد الفاسي، ممثلو الجزائر هما السيدان أحمد بومنجل وأحمد فرانسيس، أما مندوبا تونس فهما السيدان أحمد التليلي (الكاتب العام للإتحاد العام للشغل) وعبد المجيد شاكر (مدير الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي). أنظر: المجاهد: من جهة التحرير إلى الحكومة التونسية، العدد 27، 22 / 07 / 1958، ص 4.

(4) جوان غليسي: الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، ط1، دار الطليعة - بيروت، 1961، ص 215.

بقي أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أسبوعاً في تونس ثم خلاله عقد عدة اجتماعات مع الحكومة التونسية لحل الخلاف بينهما، وفي هذا الصدد أدلى عبد الحفيظ بوصوف بتصريح لصحيفة "لوبس فاتور" فيما يتعلق بالمشكلة التي أثارها إتفاق إيجلي: "فموقفنا واضح، فندوة طنجة نصت على أن القرارات المتعلقة بمستقبل المغرب العربي يجب أن يتفق عليها الجميع، ولهذا نعتبر أن إتفاق الأنوب مناقض لقرار طنجة، ونحن الآن بصدد محادثات نرجو أن تسفر عن حل منطقي..." (1)

اتفق الطرفان على أن تعود المياه إلى مجاريها ويعود معها التضامن الفعلي الذي تقوم عليه العلاقات التونسية الجزائرية في نطاق وحدة المغرب العربي وكما ضبطها مؤتمر طنجة حيث تم التأكيد على ذلك في تصريح الوفد الجزائري وهذا ما جاء فيه في هذا الصدد: "لقد وقع الخلاف بين تونس والجزائر ولكن كانت هناك طنجة بالمرصاد، وكانت مبادئ طنجة نبراساً يستوي على ضوءه الخلاف....."

أما بالنسبة للطرف التونسي فقد أكد من جديد تأييده للقضية الجزائرية وبضرورة العمل بمقررات طنجة والتذكير بها. (2)

وأوضح عبد الحميد مهري أنه تم الإتفاق على حل وسط لا يغضب الطرفين الجزائري والتونسي، وقد تعهدت الحكومة التونسية في الأخير بعدم تشغيل الأنوب إلى ما بعد استقلال الجزائر، وأن يكون استغلاله لصالح الشعبين في المستقبل (3)، وتأكيداً لهذا القرار تم الإتفاق في أول إجتماع للأمانة الدائمة لمكتب المغرب العربي في سبتمبر 1958 على تجسيد قضية أنوب إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر (4) وتعهد بورقيبة بمنح الأسلحة لجيش التحرير من مخازنهم. (5)

(1) خامس سامية: مرجع سابق، ص 139.

(2) المجاهد، العدد 28، 28 / 08 / 1958، المياه تعود إلى مجاريها، ص 2.

(3) خامس سامية: مرجع سابق، ص 139

(4) Slimane Chikh, op.cit , p494

(5) عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 41.

وهكذا تم حل الأزمة بين البلدين كلا وفق وجهة نظره، فالجزائر لا تريد خسارة بلد شقيق يسانده على جميع الأصعدة ولم ترغب في إعطاء الفرصة لديغول لإنجاح مخططاته وبالتالي الحفاظ على وحدة الجزائر ووحدة المغرب العربي.

أما الطرف الفرنسي فقد كان يخشى من إمتداد الثورة إلى التراب التونسي فإلى أي مدى التزمت السلطات التونسية بتعهداتها؟

5. مطالب تونس الحدودية:

إن ظاهرة الزعامة التي طغت على فكرة وممارسة الحبيب بورقيبة بسبب دوره في الحركة الوطنية التونسية، وتضخم الأنا السياسي لديه، جعلت مواقف متناقضة، فمن جهة يدعو إلى وحدة المغرب العربي، ومن جهة أخرى يطالب بإعادة رسم الحدود التونسية الجزائرية والحصول على جزء من التراب الجزائري وتعتبر هذه القضية ضربة قاصمة لروح التضامن المغاربي خاصة مع إستمرار الثورة الجزائرية وحجم التحديات التي أصبحت تواجهها بشكل منفرد⁽¹⁾، حيث إنساق بورقيبة وراء إغراءات ديغول فبعد قضية إيجلي أعلن عن مطالب صحراوية لبلاده التي ليس لها إمتداد صحراوي⁽²⁾ وذلك أسوة بالمطلب المغربي الذي أعلن عنه علال الفاسي في مارس 1957، لكنه لم يعلن عن مطالبه إلا في وقت محرج تزامنا مع سياسة ديغول في فصل الصحراء الجزائرية فخلال زيارته للجنوب التونسي في ديسمبر 1958 أعلن أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة، وطالب السلطات الفرنسية بتسليم حصن "سان" للتونسيين وأن ترسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت على ذلك الإتفاقية الفرنسية التركية سنة 1910⁽³⁾، وطالب بمساحة لا تتجاوز 20 كلم لفتح ثغرة لتوسيعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء الحدود الصحراوية وجعل المنطقة الخلفية بما في ذلك حقل إيجلي بحرا داخليا لتونس وفي هذا دعم

(1) بن جلول هنرشي: مرجع سابق، ص 113.

(2) مقالتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية، ج2، مرجع سابق، ص 260.

(3) نفسه، ص 407.

للمخطط الفرنسي، وإنكار الطابع الجزائري للصحراء التي تدافع عنه الحكومة الجزائرية المؤقتة المعترف بشرعيتها.

وقامت الحكومة التونسية بعدة مباحثات مع سفير فرنسا بتونس حول أمر تسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان.

وفي هذا الشأن واصل بورقيبة مساعيه حيث ألقى خطابا في 5 فيفري 1959 يؤكد فيه على مطالبه الحدودية وبشكل رسمي وضمن جزء من الصحراء الجزائرية لفائدة تونس أو جعلها منطقة مشتركة بين الدول الإفريقية وفي حالة رفض المقترحين⁽¹⁾ هدد برفع المسألة إلى محكمة العدل الدولية "لاهاي" إن إستوجب الأمر، مما يعني أن الحكومة التونسية تقر بحق فرنسا في التصرف بالتراب الجزائري فعلا وقانونا، فهي بذلك تعطي الصبغة الشرعية والإعتراف لفرنسا بحقها في التصرف بالتراب الجزائري.⁽²⁾

وهذا ما أكده في خطابه حيث قال: "إني قلت أن ثروات الصحراء يجب أن تستغل لصالح الدول المجاورة، وهو من الطبيعي لصالح الشعوب المجاورة للصحراء، وأيضا بمساعدة وبالتعاون مع الرأسمال الفرنسي والتقنيين الفرنسيين وبمساعدة كل التقنيين الذين يمتلكون القدرات والإمكانات التي يفتقر لها سكان الصحراء ومن أجل سعادة فرنسا فإنه من المستحيل استغلال ثروات الصحراء دون مساعدتها ومشاركتها وحضورها."⁽³⁾

لقد ألقى بورقيبة خطابه هذا أثناء إسترجاع مركز فورسان (Fort Saint) من فرنسا بالجنوب التونسي وأوضح كذلك أن حدود تونس مع الجزائر تمتد إلى قرعة الهامل (ليبيا) شرقا، ومن فورسان العلامة 219 إلى إيجلي العجيلة العلامة 233⁽⁴⁾، ولكن دعوته اصطدمت برفض

(1) مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية، ج2، مرجع سابق، ص 408.

(2) محمد عباس: نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 579.

(3) عسال نور الدين: مرجع سابق، ص 13.

(4) ركز النظام التونسي في هذه المسألة على إحترام اتفاقية دولية أبرمت بين السلطات التونسية المتمثلة في أشخاص عسكريين فرنسيين وقاض تونسي وبين موظفين عثمانيين ذهبوا سنة 1910 إلى المناطق الصحراوية ونصبوا فيها العلامات على طول الحدود حتى انتهوا إلى العلامة 233 أنظر: محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 231.

فرنسا التي كانت تؤكد على ضرورة إحترام إتفاقية 5 جوان 1955، لأن العلامات في الصحراء هي ملك لفرنسا أي هي ملك الجزائر.⁽¹⁾

لم يطالب بورقيبة بتعديل الحدود التونسية مع الجزائر فقط، بل حتى مع ليبيا بدعوى أن جزءا من الأراضي التونسية قد إعتدت عليها السلطات الفرنسية، وفي هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني: "....والحقيقة أنه إفتعل تلك القضية عله يفوز ببعض آبار البترول الجزائري في الجنوب، فخطب وكتب ونشر الخرائط ودافع عن وجهة نظره الغربية"⁽²⁾ و قد إستهجن المسؤولون الجزائريون هذا الموقف الذي إعتبروه لا يقل فداحة عن أزمة إيجلي مؤكداً أن " هذه المواقف وفي الوقت الذي يسقط فيه آلاف الجزائريين يوميا لإنهاء سيادة فرنسا على الجزائر قد شعر بها الجزائريون وكأنها طعنات خنجر في الظهر."⁽³⁾

واصلت تونس مساعيها من أجل الحصول على مكاسب إقليمية بالجزائر، فاعتمدت على سياسة أخرى تمثلت في إستمالة سكان الحدود الشرقية وجعلهم تونسيين، فقد تعرض سكان وادي سوف البالغ عددهم 80 ألف نسمة خاصة الرحل منهم إلى مضايقات من السلطات التونسية أثناء تواجدهم بأماكن رعوية قرب الحدود الليبية، واعتقلت البعض منهم وقامت بحملات دعائية لإستمالة الجزائريون السوافة المقيمين بتونس.

أمام هذه التعليقات والمطالب التونسية قام شيخا قبيلتي الربيع والقورجان بمراسلة الرئيس ديغول وطلبوا منه التدخل لحفظ حقوقهم التاريخية والأراضي التي يدعي النظام التونسي أنها ملكا لهم.⁽⁴⁾

(1) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 232.

(2) أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 734.

(3) مقالاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية....، مرجع سابق، ص 408.

(4) عسال نور الدين: مرجع سابق، ص 14.

رغم سلسلة خلافات عامي 1958 - 1959 إلا أن العلاقات التونسية الجزائرية تحسنت نظرا لأهمية تونس الحيوية بالنسبة للثورة الجزائرية ودعمها لها سواء في الجانب العسكري أو الدبلوماسي أثناء المفاوضات الفرنسية الجزائرية.⁽¹⁾

إن دوافع تحسن العلاقات التونسية الجزائرية في بداية عام 1960 نجدها تركز أساسا في النقاط الآتية :

- تيقن بورقيبة من أن مسألة إستقلال الجزائر أصبحت مسألة وقت فقط، وأنه بإمكانه أن يلعب دورا أساسيا في تسوية القضية الجزائرية بما يخدم المصالح التونسية.

- تحسين صورة تونس بإظهار تضامنها مع الثورة الجزائرية وتشويه سمعة النظام الناصري المصري.

- تحضير الأجواء لمطلب تعديل الحدود والمشاركة في إستثمار الصحراء والضغط على فرنسا من أجل الجلاء عن بترت.

- الإستفادة الإقتصادية من نشاط الثورة الجزائرية خاصة الضرائب التي تفرض على السلع والتجهيزات بما في ذلك المساعدات المقدمة للاجئين.

وهكذا اجتمعت مصلحة الطرفين على بناء علاقات قوية كانت مفيدة في خدمة إستراتيجية الثورة الجزائرية، وقد أراد بورقيبة إستغلال الأوضاع لتحقيق مطالبه الصحراوية.⁽²⁾

6 . تجديد تونس لمطالبها الحدودية بعد 1960:

استمر بورقيبة في مناوآته السياسية للحصول على مكاسب إقليمية في الصحراء الجزائرية مستغلا فرصة المفاوضات الفرنسية الجزائرية لإعادة طرح الفكرة مستعملا ولأول مرة خريطة لمنطقة الصحراء من وجهة نظر تونسية أمام المجلس الوطني يوم 7 أفريل 1960⁽³⁾ حيث قال: "أكدت في إحدى خطاباتي على أن هذه المسألة الحدودية لم تكن لتمثل مشكلة بدون توافق والتي

(1) مقالتي عبد الله: صالح ميش: تونس والثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 262.

(2) نفسه، ص، ص 264، 265.

(3) Nicole Grimoud: La Politique Extérieure de l'Algérie , Éditions Rahma, Alger ,1994 , p 179

لن تأتي بأي نتيجة إنها أشياء واضحة في الإتفاقات الرسمية وموقعه من قبل الفرنسيين وموجودة في الوثائق الدولية ومعترف بها من قبل محكمة العدل الدولية بلاهاي فحدودنا تمتد إلى رصيف 233، لماذا علينا أن نتوقف عند هذا الرصيف هناك إتفاقية 1955 التي حددت سلطة الشرطة إنها في فترة الحكم الذاتي الدولي في هذه اللحظة فإن الشرطة كانت تحت إشراف فرنسا بداية من خط "زار زيس" حتى شرطتنا لم يسمح لها بالدخول إلى ما بعد هذا الخط، يتعلق الأمر بخطأ في ترجمة الأشياء".

وهكذا يظهر جليا أن تونس لم تحدد بدقة الحدود الجديدة التي يجب أن ترسم وذلك موجود في الخرائط التونسية أين تركت مناطق بيضاء والمسماة باب الصحراء، وكان إكتشاف بترول إيجلي فرصة لتونس للإعلان عن سيادتها على جزء من الصحراء.⁽¹⁾

ومما زاد من إصرار وتمسك تونس بمطالبها سنة 1961 هو إكتشاف الفرنسيين لآبار البترول على الحدود التونسية الجزائرية، هذا ما دفع الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" إلى لقاء رجل الأعمال الأمريكي "روك فيلار" رئيس بلدية نيويورك وتفاوض معه على استغلال البترول الجزائري على الحدود التونسية، باعتبار أن البترول المتواجد في المنطقة يعتبر فرنسيا تحت تصرف الحكومة الفرنسية.⁽²⁾

توجه بورقيبة من نيويورك إلى جنيف وبعث بوزير خارجيته "المصمودي" لطلب إستقبال الجنرال "ديغول"، وتحدث الطرفان عن البترول الحدودي، حيث قال بورقيبة: "سيدي أنتم لازلتم في مفاوضات مع الجزائريين، لذلك نطلب منكم توسيع الحدود التونسية الجزائرية وتوسيعها إلى داخل القطر الجزائري عند النقطة 233 التي تقع فيها آبار البترول ومقابل هذا سوف نعمل على تلبية كل طلباتكم فيما يخص الثورة الجزائرية" وقد رفض الجنرال ديغول ذلك.

(1) عسال نور الدين: مرجع سابق، ص 15

(2) الطاهر سعيداني: مصدر سابق، ص 171

لذا بعثت الحكومة التونسية مجموعة من مواطنيها لوضع العلم التونسي في النقطة 233، وتوجه جيش التحرير الوطني لمنع حدوث ذلك غير أن الجيش الفرنسي استطاع القضاء على المواطنين التونسيين المسلحين.⁽¹⁾

وكانت تونس قد عرضت على فرنسا مقابل توسيع الحدود إلى النقطة 233 وضع قاعدة بتزرت تحت تصرف فرنسا لمدة طويلة.⁽²⁾

1.6. لقاء رامبوي فيفري 1961:

إن بروز قضية الصحراء ضمن الإستراتيجية الفرنسية توازيا مع تطور عروض السلام لحل القضية الجزائرية دفعت ببورقية للتأكيد مرة أخرى على مطالبة الحدودية بشكل رسمي وأمام الرأي العام، حيث صرح أمام المجلس الوطني التونسي في فيفري 1961 بضرورة إعادة رسم الحدود مع الجزائر، وإعتبر الصحراء الكبرى بمثابة بحر داخلي تشترك فيه كل الدول المجاورة، وهو بذلك تبنى علنا طرح ديغول فيما يخص هذه القضية مما دفع بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى شجب تصريحات بورقية.⁽³⁾

وقامت تونس بمناورات للحصول على تنازلات من الصحراء الجزائرية خاصة وأن ديغول ترك مسألة الصحراء عالقة أثناء المفاوضات، فاستغل بورقية الفرصة وقام بزيارة للجنرال ديغول بـ "رامبوي" (Rambouillet)⁽⁴⁾ أين عقدت الندوة الخاصة بإتحاد الدول الناطقة باللغة الفرنسية⁽⁵⁾ يوم 27 فيفري 1961، وكان اللقاء بناء على طلب بورقية، بخصوص قضية بتزرت وطلب بإجلاء القوات الفرنسية منها فأجابه ديغول: "سحبنا منذ عام 1958 القوات الفرنسية من الإقليم التونسي وبملاً إرادتنا كنت حريصاً على أن نحتفظ بهذه القاعدة البحرية حتى إشعار آخر،

(1) الطاهر سعيداني: مصدر سابق، ص، ص 171، 172

(2) بن جلول هزرشي: مرجع سابق، ص 113.

(3) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 137.

(4) منشورات مجلس الأمة: إتفاقيات إيفيان (الاتصالات، الأحداث والمفاوضات الجزائرية - الفرنسية إبان ثورة التحرير الوطني 1954 - 1962)، مجلس الأمة - الجزائر، 2010، ص 31.

(5) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 137

وقد أشرنا إلى ذلك في الكتابين اللذين تبادلناهما وقتئذ " وإن وجود القوات الفرنسية في بترت تجلب للتونسيين موردا حسنا، وإن هذا التواجد مؤقت، وإن فرنسا لن تترك القاعدة ذات الأهمية الإستراتيجية في ظل التوتر الدولي الراهن حتى تحصل فرنسا على الأسلحة الذرية، ويمكنها بعد ذلك أن تنسحب في غضون سنة واحدة فكان رد "بورقية" كالتالي: إنني آخذ علما بذلك بطيبة خاطر، ولذلك لا أصر على إيجاد حل فوري لهذه القضية " غير أن هذه القضية لم تكن بالنسبة لبورقية سوى وسيلة للوصول إلى الموضوع الرئيسي الذي يتمثل في رغبته في توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية للحصول على النفط الجزائري وحجته في ذلك أن رسم الحدود الجزائرية التونسية قد تم قديما بشكل مبهم وقابل للجدل، لكن من وجهة نظر ديغول فإن استثمار البترول هو العنصر الرئيسي للتعاون مع الجزائريين مستقبلا. (1)

وقد أفادت مصادر بيوم قبل لقاء رامبوي أن قضية بترت ومشكلة الحدود قد تشكلت تشكلاان محور اللقاء الرئيسي بين الدولتين فمنذ المحادثات التمهيديّة لهذا اللقاء التي أجراها محمد المصمودي مع الجنرال ديغول مثلت المطالب التونسية الخاصة بالصحراء الموضوع الأولي للنقاش (2) وهذا ما أكده ديغول حيث قال: " لكنني لم أتمكن من تلبية طلب الرئيس لأن تنمية تنقيينا عن بترول الصحراء واستثمارنا له، سيصبح غدا، بالنسبة إلينا نحن معشر الفرنسيين، عنصرا رئيسيا للتعاون مع الجزائريين، فلماذا نقضي مسبقا عليه بتسليمنا إلى الآخرين، أرضنا تعود في وضعنا الحالي إلى الجزائر؟ ومع ذلك، فإذا أقدمنا على مثل هذا الأمر، فإنه سيحرك مطامع المغرب في كولومب بشار وتندوف بالإضافة إلى ما قد تطالب به كل من موريتانيا، مالي والنيجر وتشاد وليبيا ! لذلك فإنه من مصلحتنا أن نعمل في الوقت المناسب إلى إيجاد تسوية منطقة البترول الصحراء دفعة واحدة،

(1) الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص 114.

(2) سعيد جلاوي: النظام البورقيي وقضايا المغرب العربي 1956 - 1987، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2015 / 2016، ص 170.

ولاشك أننا نأخذ بعين الاعتبار المكاسب التي ترغب بعض البلاد المجاورة في الحصول عليها، واستعدادها للإسهام في استثمار هذه الثورة." (1) (2)

2.6. أزمة إسقاط الطائفة:

توترت العلاقات التونسية الجزائرية بعد إسقاط الطائفة الفرنسية من طرف جيش التحرير الوطني بمركز ملاق بتاريخ 1961/06/21 أين يتواجد مقر هيئة الأركان العامة الجزائرية وأسر الطيار الفرنسي الذي طالبت به السلطات التونسية وأمام رفض الحكومة المؤقتة تم توقيف حركة قوافل الأسلحة والإمدادات، وقطع المياه على هيئة الأركان الجزائرية مما جعل الحكومة المؤقتة تصدر تعليمات بخصوص تسليم الأسير، لكن هيئة الأركان رفضت ذلك، ثم ادعت أنه توفي، وطالبت تونس بتسليمه لها حيا أو ميتا، لكن العقيد هواري بومدين التزم موقف التصلب ضد الحكومة المؤقتة وبورقية بإيعاز من زملائه، وفي هذه الظروف استقالت قيادة الأركان العامة يوم 15 جويلية 1961 مما أدى إلى تأزم الوضع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة الجزائرية. (3)

3.6 . مناورات بورقية لا تنتهي:

استمر بورقية في مطالبه الحدودية في الجزائر مستغلا توقف المفاوضات الفرنسية الجزائرية بسبب قضية الصحراء والحكومة الفرنسية تبحث عن سند لها في إقرار حجتها بأن الصحراء ليست جزءا الجزائر، فقام بورقية يوم 12 جوان 1961 بإستضافة الرئيس المالي "موديوكايتا" بتونس لدراسة قضية الصحراء الجزائرية وبعد محادثتهما وبإلحاح من بورقية أصدر بلاغا يعتبران فيه الصحراء "جزءا عضويا من الأرض الإفريقية" وقد تزامن من هذا الإصدار مع المفاوضات الفرنسية الجزائرية ودعم إدعاءات فرنسا بأن الصحراء إفريقية مشاعة وليست جزائرية، واعتبر ذلك ضربة في الظهر تعرضت لها الثورة الجزائرية من حكومة صديقه.

(1) الجنرال ديغول: مصدر سابق، ص 114، 115.

(2) أنظر الملحق رقم 29، ص 379.

(3) سعيد جلاوي: مرجع سابق، ص 171.

حركت الحكومة الجزائرية المؤقتة دبلوماسيتها في اتجاه تصحيح موقف الرئيسين، وتراجع "موديبوكايتا" عن موقفه تحت ضغط محمد يزيد والدول الشقيقة مصر، ليبيا، وغينيا، أما بورقيبة فبقي مصرا على موقفه، الذي أدانه الزعماء الخمسة أثناء زيارة بلخوجة لهم في "توركان" في 15 جوان⁽¹⁾، وأعرب بن بلة عن غضبه قائلاً: "إننا نطلب من بورقيبة أن يوضح موقفه التاريخي إزاء القضية الجزائرية... إن الحديث جار يلاحق عن الجزائر وعن الصحراء الجزائرية... فالأمس لقاء رامبويي... و اليوم زيارة موديبوكايتا..."

وتدخل خيضر كذلك لدينا بشدة تجاوزات ومواقف تونس، ليكتب بن بلة رسالة شديدة اللهجة للرئيس بورقيبة، ولكن رفض بلخوجة تسلمها وشرح الموقف لهم مؤكدا لهم أن بورقيبة أقفل مع فرنسا ملف الصحراء، وأن هدفه من لقاء رامبويي هو المساعدة على حل القضية الجزائرية، وأن تونس تخاطر بإستقلالها من أجل الجزائر، وبعد هذا التوضيح غير بن بلة رسالته الموجهة لبورقيبة، وتدخلت الحكومة المؤقتة لحل الخلاف.⁽²⁾ (3)

وبعد قراءة بورقيبة لرسالة بن بلة قال: "إن الأمر لم ينته بعد مع الجزائريين" وأكد نظرتة في حق تونس في المطالبة بتسوية حدودها، وهو ما أكده المصمودي في مقال له بتاريخ 26 جوان 1961 يدافع عن موقف بورقيبة ويلوم الجزائريين بالقول: "هل أن الصحراء هي التي أحدثت الإنقسام بيننا؟ إن تغيير الحدود الجنوبية الذي يجسد حق تونس في فضائها الصحراوي يمثل إحدى النقاط الأساسية للتراغ الفرنسي التونسي... فهل يعتبر هذا مسا بسلامة التراب الجزائري".⁽⁴⁾

لم تتأخر الحكومة الجزائرية المؤقتة في الرد على تونس بإرسال مذكرة حول الصحراء يوم 30 جوان 1961 مؤكدة فيها أن الصحراء بحدودها الحالية تمثل جزءا من سيادة الجزائر، وأن تسوية الحدود لا يكون إلا مع جزائر سيده ومستقلة، وخارج هذا الإطار لا يمكن إدخال أي تسوية مع

(1) مقالتي عبد الله، صالح لميش: تونس والثورة التحريرية...، مرجع سابق، ص، ص 297، 298.

(2) نفسه، ص، ص 299، 300.

(3) أنظر الملحق رقم 30، ص 380.

(4) مقالتي عبد الله، صالح لميش: تونس والثورة التحريرية...، مرجع سابق، ص، ص 301، 302.

فرنسا المستعمرة، لأن ذلك معناه الاعتراف ضمنيا بسيادتها على الصحراء وبحقها في التصرف بالتراب الجزائري. (1) (2)

دعت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى عقد إجتماع بحضور فرحات عباس، كريم بن طوبال ويزيد والباهي لدغم والطيب المهيري والمصمودي والصادق المقدم وخرج الطرفان بإتفاق يتضمن:

- توجيه الطرف التونسي مذكرة للحكومة الفرنسية يؤكد فيها أن مسألة الحدود هي

مسألة تونسية - جزائرية.

- تسلم الحكومة الجزائرية المؤقتة بإشعار نسخة من هذه المذكرة التي تحمل التحفظات

التونسية على الترسيم الحالي على أن يتم مناقشتها بعد إستقلال الجزائر. (3)

لكن بورقيبة لم يرضى بهذا الإتفاق فوجه مذكرة إلى فرنسا يوم 6 جويلية 1961 يهددها

فيها بضرورة إخلاء قاعدة بترت وأن تقبل تعديل الحدود بين الصحراء الجزائرية والجنوب

التونسي (4)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أراد توسيع حدوده بين ليبيا والجزائر فأوفد "

صادق مقدم" إلى ليبيا في جويلية 1961 لتقوم هذه الأخيرة بالعدول عن إتفاقها مع فرنسا الموقع

سنة 1956. (5)

بعد ذلك استولت تونس على القاعدة الجوية البحرية بتاريخ 18 جويلية وعلى الأراضي

الواقعة في منطقة العلامة 233 في الصحراء الجزائرية للحصول على حقول نفطية وأراض جديدة

ليفرض أمرا واقعا جديدا يتم على أساسه المفاوضات الجزائرية التونسية ليكون رد فرنسا أقوى

وأعنف تمثل في قصف بترت في نفس اليوم وتمكنت قوات المظليين الفرنسية من إستعادة المطار

والميناء، وفي نفس الوقت تمكنت القوات الفرنسية من إخراج التونسيين من المناطق التي إستولوا

(1) مقالتي عبد الله، صالح لميش: تونس والثورة التحريرية...، مرجع سابق، ص 302، 303.

(2) انظر: الملحق رقم 31، ص 381.

(3) مقالتي عبد الله، صالح لميش: تونس والثورة التحريرية...، مرجع سابق، ص 304.

(4) صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية د.ط، دار الكتاب الحديث - الجزائر، 2008، ص 393.

(5) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 139.

عليها، لقد كانت ردة فعل الفرنسيين على عكس توقعات الرئيس التونسي، لأنه كان يعتقد أن فرنسا لن تقوم بأي عمل عسكري لكي لا تتعقد الأمور في المفاوضات المقبلة.⁽¹⁾

وهكذا لم تتحقق الأهداف التي سطرها بورقيبة، ومن جهتها فقد تعرضت فرنسا لإدانة دولية بسبب العمل العسكري الذي قامت به والخسائر الناجمة عنه⁽²⁾، وأدرك بورقيبة أن لقاء رامبويي لم يأت إلا بالخزي والعار، ليلجأ بعد ذلك إلى طريق المفاوضات⁽³⁾ مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتحقيق أطماعه، وأراد صياغة بيان مشترك أعلن عنه رسمياً خلال إجتماعه بأعضاء المجلس الوطني التونسي مؤكداً فيه على مطالبة الحدودية بالصحراء الجزائرية مستنداً على الإتفاق الذي تم عقده سنة 1910 بين ليبيا وفرنسا باسم تونس، وهو بذلك لم يكن يطالب بتوسيع حدوده على 40 كلم فقط نحو الجنوب بل كان يؤكد أن لتونس مثلما هو للجزائر والمغرب جزء من الصحراء ولكي تلامس حدوده النيجر رافضاً وجود حدود ليبية تونسية.⁽⁴⁾

وبعد حادثة بترت جددت تونس مطلبها وعملت على الحصول على تأييد الجامعة العربية من خلال مندوبها السيد "الطيب السحباني" الذي طالب باسترجاع أراضي تونس شمالها وجنوبها، وبالطبع حصل على تأييد الجامعة العربية، لأن العرب عدا المغرب الأقصى كانوا يجهلون المغزى من كلمة "وجنوبها".

تدخل توفيق المدني في هذه القضية وقال: "بأن جبهة التحرير الوطني تقف بحزم ضد كلمة "وجنوبها" فهذا الجنوب الذي تطالبهم تونس بتأييدها فيه إنما هو أرض جزائرية بحتة لاشك فيها ولا ريب، وقد أعلنت الجزائر يوم ثورتها "غرة نوفمبر 1954" أنها تطالب بالإستقلال التام المطلق للجزائر ضمن حدودها كما هي مرسومة يوم إعلان الثورة... وذلك الإستشهاد في سبيل الجزائر

(1) صالح بلحاج: مرجع سابق، ص 393.

(2) نفسه، ص 394.

(3) جمعت بين: فرحات عباس، كريم بلقاسم وأحمد فرانسيس من الجانب الجزائري والطيب مهيري، عبد الله فرحات من الجانب التونسي.

(4) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص، ص 139، 140.

كلها، وليس هو بمستعد للتنازل لأي كان... مهما كان عزيزا غالبا - عن أي شبر من تراب مقدس رواه بدمه".

وأكد المدني بأن من يؤيد تونس فهو معادي للثورة الجزائرية وطلب من الوفد التونسي حذف كلمة " وجنوبها " وحذر أعضاء المجلس من الوقوع في هذا الفخ، مما أدى إلى مناقشة حادة بين المدني والسحباني مما جعل "عبد الخالق حسونة" يرفع الجلسة.

وبعد إجتماع طويل بين المدني والوفد التونسي أقنعهم بضرورة إستعمال عبارة " إسترجاع كل البلاد التونسية " وقبلوا ذلك كارهين، وصادقت الجامعة على هذا النص وانتهت هذه القضية بسلام. (1)

في نفس الوقت سعت الحكومة الجزائرية المؤقتة للحصول على دعم الدول الصحراوية مثل: مالي، غينيا، غانا بخصوص قضية الصحراء. (2)

لقد مثلت قضية الحدود التونسية الجزائرية المحك الذي كشف طبيعة النظام التونسي بزعامة الحبيب بورقيبة الذي تبنى سياسة تهدف أولا إلى تأمين إستقرار نظامها داخل حدود دولية معترف بها وتجنب التدخل الفرنسي أو الجزائري في الشؤون السياسية التونسية.

كما سعت تونس في المقام الثاني إلى إستغلال الوضع القائم الذي فرضته الثورة الجزائرية لتوسيع مجالها الجغرافي بالإعتماد على تأويل النصوص القانونية المرجعية في ترسيم الحدود بين تونس والجزائر، فقد طالبت منذ أفريل 1957 بإعادة النظر في الرسم الحدودي بين البلدين. (3)

ورغم أن معركة بترت والصحراء تزامنت مع بدء المفاوضات الجزائرية - الفرنسية في " لوقران " إلا أن انعكاساتها لم تكن في صالح تونس، فلقد عززت موقف الجزائر وتخلصت من مناورات بورقيبة التي لا تنتهي، كما أن الحكومة الفرنسية لم تعد قادرة على التمسك بالصحراء،

(1) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص - ص 734 - 736

(2) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 139.

(3) سعيد جلاوي: مرجع سابق، ص، ص 224، 225.

وبدأت تركز على مسألة استغلال البترول بالشراكة مع الجزائر المستقلة، وهكذا يكون بورقيبة قد خسرت الجانب الفرنسي والجزائري في الوقت نفسه.

لكنه لم يستسلم ولم ييأس بالرغم من إنتقادات الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال تقريرها الذي أعدته في دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1961.⁽¹⁾

وبالرغم من سياسة المهادنة التي طبقتها الحكومة المؤقتة اتجاه بورقيبة لضمان حياده وعدم تدخله في المشكلة الجزائرية أثناء إنعقاد مؤتمر بلغراد، إلا أنه جدد مطالبه الترابية بداية من سنة 1962 فهددت الحكومة المؤقتة بنقل مقرها من تونس، لكنها عادت لإجراء مباحثات مع الحكومة التونسية والحفاظ على العلاقات الودية ومساعدة تونس على سير المفاوضات بإتجاه الحل النهائي . وبعد ظهور بوادر إستقلال الجزائر اجتهد بورقيبة للتقرب من الحكومة المؤقتة وإرضائها خوفا من تبني الجزائر للإيديولوجية الاشتراكية وبذلك ستكون تونس الخاسر الأكبر من استقلال الجزائر، خاصة أنها لم تسترجع سيادتها بعد على بترت.⁽²⁾

لقد تجلت طموحات بورقيبة السياسية والترابية واضحة خلال مسار الثورة التحريرية ولا مساومة بذلك بلقاء ديغول وإقتراح مطلب الصحراء المضر بالموقف الجزائري واستغلاله لورقة القضية الجزائرية لمساومة العلاقات الفرنسية، وقد أحست الثورة الجزائرية بمخاطر سياسة بورقيبة، إلا أن الحكومة المؤقتة حافظت على وتيرة التضامن التونسي لدفع هذه المخاطر التي لا تخدم القضية الجزائرية، واهتمت بما هو أكثر من ذلك وهو العمل على إنهاء المفاوضات⁽³⁾ والحصول على استقلال الجزائر بصحرائها وبترونها.

المطلب الثاني: الخلاف الحدودي مع المغرب وأطماع الملك الحسن الثاني

لعب التواجد الإستعماري الإسباني والفرنسي في المغرب دورا أساسيا في تحريض الطرح المغربي التوسعي عملا بالقاعدة الإستعمارية " فرق تسد " وفي هذا الإطار يفسر الموقف الرسمي

(1) مقلاتي عبد الله، صالح لميش: تونس والثورة...، مرجع سابق، ص 312، 313.

(2) نفسه، ص، ص 315، 316.

(3) نفسه، ص 318.

للمغرب والذي قام بسلوكات تتنافى مع أبعاد وحدة المغرب العربي بصفة خاصة وتتناقض مع إنتماء وقناعة الشعب المغربي، فالمغرب يسعى إلى تأسيس مملكة مغربية كبرى تشمل أجزاء من الحدود الجزائرية - المغربية مرورا بالصحراء الغربية وانتهاء بضم موريتانيا. (1)

ولكسر الوحدة المغاربية والقضاء على الثورة الجزائرية وخنق القضية الجزائرية، اتجهت السلطات الفرنسية نحو المغرب بعد فشلها في ليبيا، فأغرقت المغرب بالنفط الجزائري عن طريق تجديده العرض، لكن المغرب رفض بشدة هذه الصفقة سنة 1957 واعتبرها مساسا بكرامة الشعب الجزائري، وأضرب العمال المغاربة بمدينة الرباط يوم 31 جانفي 1957 دعما للثورة التحريرية وإلشعار السلطات الفرنسية بمدى وعي الطبقة العاملة بالقضية الجزائرية التي تعتبر بالنسبة لهم قضيتهم الأولى، وألقى الملك المغربي كلمة يوم 1 ماي 1957 بمناسبة اليوم العالمي للعمال تطرق فيها إلى التأييد المغربي المطلق للقضية الجزائرية. (2)

أمام هذا التناقض الصارخ بين تأييد الجزائر في ثورتها، وبين المشروع المغربي في بناء مملكة مغربية أي الموقعين اختارت المغرب وسارت على نهجه في وقت كان الثورة الجزائرية تحقق إنجازات وخطوات هامة وهي بحاجة إلى الدعم المغاربي خاصة المغرب التي تعد مصدرا هاما لتأمين السلاح؟

1. بداية الخلاف الحدودي:

تعتبر مسألة الحدود مظهر بارزا على نمو النعرة الإقليمية، وهي التي قضت على وحدة المغرب العربي، ويرجع الخلاف على الحدود بعد إستقلال المغرب مباشرة حيث أثبتت أحداث عامي 1956-1957 أن حزب الإستقلال مصمم على خوض معركة تحرير الصحراء، وأن طموحاته السياسية مبنية على نجاح هذه المعركة، لكن الملك المغربي كان متخوفا من تنامي القوة العسكرية لحزب الإستقلال بقيادة علال الفاسي الذي كان مستعدا للمساومة بقضية الصحراء

(1) إسماعيل ديش: مرجع سابق، ص 103.

(2) مريم صغير: مرجع سابق، ص، ص 160، 161.

بالتفاوض مع السلطات الفرنسية والإسبانية وهذا ما لا ينطبق مع سياسة جبهة التحرير الوطني ولا مع جيش التحرير المغربي.⁽¹⁾

لقد لعب علال الفاسي دورا مهما في المطالبة بأقاليم جزائرية وضمها للمغرب، فمنذ عودته إلى المغرب سنة 1956 وإقامته بطنجة بدأ يدعو لإستكمال تحرير بقية أجزاء المغرب المحتلة، وحتى بعد تحريرها وتوحيد الجزء الشمالي الذي كان تحت السيطرة الإسبانية مع الجزء السلطاني الذي كان تحت السيطرة الفرنسية لم يتوانى عن المطالبة باسترجاع الصحراء الشرقية والغربية، وذلك ما أكد عليه أثناء خطابه في الإحتفال الذي أقيم بطنجة في الذكرى الثانية لإستشهاد رمز المقاومة المغربية "الزرقطوني": "إن حدود المغرب لا تنتهي في الجنوب إلا عند سان لوي بالسنغال"، كما أسس جريدة "صحراء المغرب" للدفاع عن حدود المغرب الطبيعية والتاريخية، وأصدر أخرى باللغة الفرنسية سميت بـ "الآفاق الصحراوية".⁽²⁾

إعتمد علال الفاسي في مطالبه الحدودية على الخريطة الجغرافية التي تم إعدادها سنة 1947 باسم "المغرب الكبير"⁽³⁾ من طرف "عبد الكبير الفاسي" مدير حزب الإستقلال بمدريد والتي وزعها في مدينة طنجة وأقام علال الفاسي ندوة صحفية يوم 5 جويلية 1956 ليوضح فيها بأن معاهدة الإستقلال بين فرنسا وإسبانيا تنص على إجراء مفاوضات حول مشكل الحدود المغربية وأثناء الندوة كشف علال الفاسي خريطة المغرب الكبير.

وذكر الحاضرين من الصحفيين أن موريتانيا يجب أن تكون محور مفاوضات بين فرنسا والمغرب منتقدا المشروع الفرنسي بإنشاء "منطقة الصحراء" معتبرا ذلك "إجراء تأميمي".

(1) مقالتي عبد الله: "مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة 1958"، مجلة التراث، العدد 31، المجلد الأول، أوت 2019، ص 160.

(2) قادة دين: "الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ"، مجلة عصور الجديدة، العدد 27، المجلد 7، أكتوبر 2018، ص 219.

(3) أنظر الملحق رقم 32، ص 381.

وإبتداء من هذا التاريخ أصبح علال الفاسي ودعاة المغرب الكبير يعتمدون على هذه الخريطة ويخرجونها في كل مناسبة.⁽¹⁾

وحسب خريطة " المغرب الكبير " فحدوده تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى تلمسان وأدرار وبشار شرقا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى غاية السنغال جنوبا مرورا بمنطقة فكيق وكولمب بشار إلى الصحراء " آثار " وأن المناطق الصحراوية الواقعة تحت النظام الفرنسي إنما ذلك ناجم عن قرار فردي من فرنسا سنة 1945 ولم يتم إستشارة المغرب في ذلك⁽²⁾، وقسمت مراكش في ظل الحماية الفرنسية حسب رأي علال الفاسي على النحو التالي:

1. منطقة موريتانيا التي تعتبر هي أقصى الجنوب بالمغرب اقطعتها فرنسا ، و أصبحت مستعمرة فرنسية ملحققة بإفريقيا الغربية الفرنسية.
2. منطقة الحماية الفرنسية.
3. منطقة توات والقنادسة وقسم كبير من الصحراء المراكشية اقتطع نهائيا وتم إلحاقه بالجزائر، وأصبح في نظر الفرنسيين جزءا من فرنسا نفسها.
4. منطقة الحماية الإسبانية في شمال المغرب.
5. منطقة النفوذ الإسباني في سيدي يفيي والساقية الحمراء بجنوب المغرب منطقة طنجة التي لها نظام دولي خاص.

فتساءل علال الفاسي قائلا : " أين هي وحدة التراب المغربي التي وعد " بوانكاري " باحترامها؟ وأين هو كيان البلاد وكرامة سلطانها التي التزمت بحفظها معاهدة الحماية. " ⁽³⁾

كما طالب علال الفاسي بإجراء إستفتاء تحت رقابة دولية ويقرر سكان المنطقة مصيرهم فهذا هو الحل الأمثل حسب رأيه، وكان رد فرنسا بالطبع هو الرفض لأنها هي التي أنفقت مئات الملايين في البحوث والتنقيب .⁽⁴⁾

(1) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 238.

(2) عبد الله شريط: مرجع سابق، ج1، 1956، ص315، قادة دين مرجع سابق، ص 204.

(3) علال الفاسي: الحماية في مراكش: مصدر سابق، ص، ص31، 32 .

(4) عبد الله شريط: مرجع سابق، ج1، 1956، ص 315.

استمر علال الفاسي في خطابه حول مطالب المغرب الترابية من الصحراء الجزائرية وعبر عن ذلك بكل صراحة في أوت 1957 بقوله: "إن أحسن دعم لأشقائنا الجزائريين أن يستعيد المغرب أراضي الصحراوية التي ضمت إلى الجزائر" وأوضح عن هذه المطالب في تصريح أدلى به بتاريخ 20 ديسمبر 1957 بالفقيه قائلا: "إن حدودنا الطبيعية تمتد على الخط الرابط بين "سان لوي" ومليلية مرورا بموريتانيا والتوات وقورارة... ويعني ذلك أن بشار وقنادسة يدخلان ضمن وحدتنا الترابية" (1)، وواصل خطابه قائلا: "إن الأرض الصحراوية ليست بالنسبة لنا حدود إقليمية فحسب، إنما هي مصدر إقتصادي ومجال حيوي لرفاهية بلدنا" (2) لأن هذه المناطق لها أهمية إقتصادية كبرى فمثلا بشار هي أول مدينة صناعية في الصحراء ومركزا لتجارب الصواريخ الفرنسية، (3) أما بالنسبة لمنطقة تندوف فهي تضم مناجم غنية بالحديد بالإضافة إلى الغاز الطبيعي لذلك قيل أن بعض الشركات حرضت المغرب على إستخدام القوة لأنها تفضل التعاون مع الحكومة المغربية ويخشى من استثمار أموالها في الجزائر حيث تسود الإتجاهات الإشتراكية والدعوة إلى تأميم وسائل الإنتاج. (4)

ولإستئثار المغرب لخيرات الجزائر ذكر الصحفي الفرنسي "جورج شافارد" (Georges Chaffard) أنه بعد بضعة شهور من استقلال المغرب التقى علال الفاسي والمهدي بن بركة بالجنرال الفرنسي كوتي (Coty) قائد الفرقة الفرنسية بالمغرب فأكد له بن بركة إمكانية التفاهم حول الحدود وحدث سيادة ثنائية فرنسية مغربية لإستغلال الثروات الباطنية لموريتانيا فتدخل علال الفاسي لينبه بن بركة أن تندوف مقصودة كذلك في كلامه، وأضاف قائلا: "يكفي أن يتم وضع أول عارضة في خط السكة الحديدية الرابطة بين تندوف وأغادير بشكل إحتفالي حتى يتم التخفيف من هياجنا، ويتم وقف جيش التحرير المغربي" ويقصد بكلامه أنه يمكن وقف نشاط

(1) محمد عباس: نصر بلائمن، مرجع سابق، ص، ص 581، 582.

(2) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 240.

(3) عبد الله شريط: مرجع سابق، ج 1، 1958، ص 52.

(4) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص 587.

جيش التحرير الجنوبي ضد فرنسا إذا قبلت هذه الأخيرة بشراكة ثنائية مغربية وفرنسية لإستغلال الثروات الباطنية.⁽¹⁾

وعندما سيطر قادة حزب الإستقلال أمثال بن بركة والبصري وجيش التحرير المغربي على الجنوب المغربي حوصرت الثورة التحريرية أمام استمرار هجمات القوات الفرنسية انطلاقا من الأراضي المغربية من جهة، واستمرار عمليات المصالح العسكرية المغربية من جبهة أخرى والتي عرقلت تحركات أفراد جيش التحرير الوطني ونقل الأسلحة⁽²⁾، وقد بلغت قوات جيش التحرير المغربي بمنطقة فيقيق⁽³⁾ الإستراتيجية القريبة من الجزائر 1700 رجل تحت قيادة الكولونيل "حاج بوبو"⁽⁴⁾، وبذلك أصبحت عمليات تهريب وعمليات الإمداد تتعرض للخطر الفرنسي والمغربي في آن واحد، ففي كثير من الحالات كانت السلطات الرسمية المغربية تستولي على شحنات السلاح الموجهة إلى الثورة التحريرية مستغلة ظروف الثورة لتفرض شروطها على قادة الثورة وإجبارهم على الإعتراف بتعديل الحدود الجغرافية.⁽⁵⁾

لقد كانت السلطات المغربية تحاول التأثير على الثورة الجزائرية وعلى العمل العسكري لجيش التحرير الوطني من خلال عزله عن مصادر تموينه بالسلاح وبالتالي إرغام جبهة التحرير الوطني على الإعتراف بسيادة المغرب على مناطق جزائرية مثل: توات، قواررة وتيديكلت⁽⁶⁾، لذلك إقترح بوصوف تدخل الوفد الخارجي للثورة لدى الملك محمد الخامس وكانت هذه المحاولة دون نتيجة، لذا تنقل دباغين وتوفيق المدني إلى المغرب يوم 18 فيفري 1957 وتم عقد لقاء بين قادة جبهة التحرير وبعض من قادة حزب الإستقلال، وحاول توفيق المدني التذكير بضرورة التضامن

(1) قادة دين: مرجع سابق، ص 220.

(2) نفسه، ص 220.

(3) يعتمد المجاهدون الجزائريون على ممر فيقيق الإستراتيجي للدخول إلى التراب المغربي بعدما أصبح هذا الممر يشكل أهمية قصوى بعد إقامة خط موريس الذي صعب من عمليات العبور عبر الحدود الغربية، ينظر: الطاهر جبلي: "تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية (1954 - 1962)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 8، د.س، ص 87.

(4) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 241.

(5) الطاهر جبلي: تسليح جيش...، مرجع سابق، ص 87.

(6) اجتمعوا ببيت المهدي بن بركة، منهم: الفقيه الغازي، عمر بن عبد العزيز.

والوحدة ليتذرع حزب الإستقلال بعذر غير منطقي مدعيا أن أهداف جبهة التحرير الوطني وإيديولوجيتها غير واضحة.⁽¹⁾

لقد طالب المغرب منذ سنة 1957 بفتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، لكن جبهة التحرير الوطني نبهت المغرب بأنه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية، وأنها الوحيدة التي لها الحق في النظر في هذه المسألة، هذا الموقف لجبهة التحرير الوطني جعل المغرب يعيد حساباته ويتقرب منها أملا في تحقيق مطالبه الترابية.⁽²⁾

وقد حاولت المغرب الضغط على جبهة التحرير الوطني ومحاوله دمجها في إطار مغربي وقطع صلاتها بالقاهرة وتسوية المشكلات الحدودية مع الجزائر قبل حصولها على الإستقلال وقد إتضحت هذه الأهداف خلال مؤتمر طنجة سنة 1958.⁽³⁾

2. المطالب الحدودية سنة 1958:

1.2. من خلال المشاركة في مؤتمر طنجة:

بالرغم من إنشاء اللجنة المشتركة الجزائرية المغربية⁽⁴⁾ في 8 أبريل 1958 إلا أن إعتداءات وتعسفات القوات المسلحة الملكية والسلطات الحكومية اتجاه اللاجئين الجزائريين واتجاه كل مناطق إمداد الثورة الجزائرية، وكانت دعوة المغرب إلى عقد مؤتمر طنجة، وذلك حسب شهادة أبو بكر القادري أحد المشاركين الرسميين في مؤتمر طنجة: " يجب أن أسجل هنا بمداد من الفخر والإعتزاز أنه في الوقت الذي كانت اللجنة التنفيذية لحزب الإستقلال تهيء لتحقيق وحدة المغرب العربي، كان محمد الخامس... يطوف في باب الصحراء المغربية ويعلن في خطابه التاريخي في قرية محاميد الغزلان، أن المغرب ملكا وشعبا، لا يستقر لهما قرار إلا إذا تحررت الصحراء المغربية بأجمعها،

(1) المركز الوطني للدراسات: إستراتيجية العدو الفرنسي.....، مرجع سابق، ص 26. قادة دين: مرجع سابق، ص 221.

(2) مقالتي عبد الله: مشكلة الحدود....، مرجع سابق، ص 162.

(3) الطاهر جيلي: تسليح جيش....، مرجع سابق، ص 88.

(4) أنشئت اللجنة من طرف الملك برئاسة السيد مسعود الشيقر، وكان من أعضائها: السيد محمدي وزير الداخلية، وابن بركة رئيس المجلس الإستشاري، والفقير البصري ضابط سام في القوات المسلحة الملكية من جانب المغربي، أما من الجانب الجزائري فحضر: السي عبد الجليل (عبد القادر معاشو) وحسين قاردي، والشيخ خير الدين، ينظر محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 241.

سواء منها الساقية الحمراء أو وادي الذهب أو الأراضي التابعة لهما، وانضمت إلى الوطن الوالد " وكان جيش التحرير المغربي قد قام بعمليات عسكرية يوم 19 فيفري 1958 جنوب وادي درعة بعد فشله في موريتانيا والصحراء الغربية.

لم يذكر بوصوف زيارة الملك إلى جنوب المغرب، وقد كتبت إحدى الصحف الفرنسية عن تلك الزيارة في مطلع أبريل 1958 مشيرة إلى توتر العلاقات المغربية الفرنسية، وتندرج هذه الزيارة ضمن الأطماع الملكية في ضم الأقاليم الصحراوية مرورا بموريتانيا إلى حدودها بالسنغال. (1) لقد حاول المغرب إصدار توصية حول تسوية المشاكل الحدودية الجزائرية المغربية، لكن وقد جبهة التحرير الوطني حسم هذه المشكلة مهددا بالانسحاب من المؤتمر إذا حاول المغرب إثارة هذه المسألة، والتي يجب مناقشتها مع الجزائر المستقلة فقط وليس مع فرنسا.

أرادت المغرب من وراء مشاركتها في مؤتمر طنجة الحصول على مطالبها الحدودية لكن خلال المؤتمر اتضح أن الحكومة الجزائرية قد تجاوزت هذه المسألة وإن كان حزب الإستقلال قد ناور لتزكية مطالبه الصحراوية وبحث عن تحالف مفيد لطموحاته مع جيش التحرير الجزائري . وأمام فشل مشروع الوحدة وإخفاق المغرب في تحقيق مكاسبها الإقليمية، عادت مشكلة الحدود القطرية من جديد، ولم يستطع قادة جيش التحرير المغربي الحفاظ على التوجه الثوري لحزب الإستقلال وعلى العلاقة الإستراتيجية مع الثورة الجزائرية. (2)

3. مجي ديغول ولجنة رسم الحدود:

عمل ديغول على إقامة علاقة جديدة مع المغرب مبنية على أساس احترام إستقلال المغرب قانونيا وعمليا، وأكد في رسالة له على ضرورة تسوية المشاكل العالقة بين تونس وفرنسا، مؤكدا على ضرورة تنمية العلاقات بين البلدين على أساس الصداقة التي تربط الشعبين الفرنسي والمغربي،

(1) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 241.

(2) مقالتي عبد الله: مشكلة الحدود في العلاقات ...، مرجع سابق، ص 162، معمر العايب: مرجع سابق، ص 202.

وكل هذا بهدف القضاء على التقارب بين البلدان المغاربية⁽¹⁾ واستغل ديغول قرارات طنجة بخصوص مسألة جلاء القوات الفرنسية من المغرب، فسارعت بإجراء مفاوضات مع المغرب، لكن الجلاء كان مجرد إعادة إنتشار تكتيكي بعد مؤتمر طنجة وبهذا الخصوص يقول محمد حربي: " أن تحركات فرق الجيش الفرنسي في المغرب كانت تجري عبر الطرق البرية والسكك الحديدية، وكان غرضها هو الحشد المكثف الكافي لإرضاء الأوساط الرسمية في المغرب وإحداث حملة دعائية على نجاج الجلاء." (2)

وقد اتضح إنسياق المغرب مع الإستراتيجية الديغولية عندما عاد من جديد لنقاش المطالب الصحراوية، وأراد أن يفرض سيادته بالقوة على المناطق الغربية للجزائر وعرقلة نشاط جيش التحرير المغربي، وأمام هذا الصراع الخفي على الحدود، عقد المسؤولون الجزائريون في المغرب إجتماعا مع " بن بركة " ومحمد البصري بتاريخ 8 أبريل 1958 ولم يخرج الطرفين بأي نتيجة، كما عقد إجتماع آخر في 6 ماي من نفس السنة بين ممثلين عن جيش التحرير المغربي والسلطات المغربية لمناقشة مشكلة الحدود والتجاوزات التي تقوم بها السلطات المغربية ضد نشاط جيش التحرير الوطني، وأظهر الجانب المغربي تمسكه بمطلب حدوده الشرعية.⁽³⁾

- لجنة رسم الحدود:

شجعت فرنسا المغرب وتونس في مطالبه الحدودية للحصول على مكاسب ترابية على حساب الجزائر قبل إستقلالها، حيث شكلت عدة لجان للحدود في كل من تونس والمغرب للدخول مع فرنسا في مفاوضات حول الحدود الجزائرية مع الجارتين، بالنسبة للمغرب تقرر إنشاء لجنة في 2 مارس 1958 باقتراح من السيد " أحمد بلا فريج " وزير الشؤون الخارجية، وكانت تأمل في عقد إتفاق مع الحكومة الفرنسية وجرت بينهما عدة إجتماعات منتظمة في باريس وفي

(1) في عهد الجمهورية الرابعة هددت الإدارة الفرنسية المغرب بإعادة إستعمارها في حالة إستمرار مساندتها لجيش التحرير الجزائري، وأصدرت أوامر بملاحقة ومتابعة فروع جيش التحرير الوطني على الأراضي المغربية، ينظر: معمر العايب: مرجع سابق، ص 195.

(2) نفسه، ص، ص 195، 196.

(3) مقالاتي عبد الله: مشكلة الحدود في العلاقات ...، مرجع سابق، ص 102

الرباط، وقد عبر وزير داخلية المغرب آنذاك أن المشاكل الفرنسية المغربية مصدرها عدم ضبط الحدود.⁽¹⁾

وعلى الرغم من اتفاق الجانبين الجزائري والمغربي على مواصلة المباحثات لتسوية مشكلة الحدود مع ضرورة إبعاد فرنسا عن الموضوع، إلا أنها حاولت تسوية المسألة مع السلطات الفرنسية حيث أكد " أحمد بلا فريج " في خطاب له يوم 17 ماي 1958 أن الحكومة المغربية ستراجع عن مشكلة الحدود⁽²⁾ بواسطة لجنة رسم الحدود " التي تأسست رسمياً في أوت 1958 بعدما تقرر ذلك في 21 مارس 1958 وإجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية بخصوص هذا الشأن، وبهدف إحياء الإمبراطورية المغربية.⁽³⁾

إن مرافعة المغرب لمشكلة الحدود ستكون - حسب قول بلا فريج - بعد إنتهاء لجنة الحدود المغربية الفرنسية في دراسة الملف، حيث أعلنت الصحافة المغربية في أوت 1958 عن إنطلاق المفاوضات المغربية الفرنسية بخصوص الحدود، وذكرت الصحف أن الحكومة المغربية قد أعدت ملفاً كاملاً سيكون محور نقاش المباحثات مع الحكومة الفرنسية⁽⁴⁾، ونفس الوزير صرح في ندوة صحفية بتاريخ 11 مارس 1958 أن: "كل الضجر يأتي من عدم رسم الحدود الفرنسية المغربية"⁽⁵⁾ اعتبرت جبهة التحرير الوطني هذا القرار خطأ فادحاً ومخالفاً لقرارات مؤتمر طنجة التاريخي ولا يعبر عن حقيقة التضامن بين الشعبين الجزائري والمغربي . لكن الحكومة المغربية ردت على هذا الإحتجاج بالتصعيد حيث قررت إقامة عدة مراكز لقوات الجيش الملكي وفرق المخازنية في المناطق الحدودية الجنوبية التي كانت تحت سيطرة جيش التحرير المغربي مما أدى إلى حدوث الكثير من المشاكل والمواجهات بينها وبين اللاجئيين الجزائريين وجيش التحرير الجزائري، فقد استغلت المغرب حاجة الثورة التحريرية في الإعتماد على مناطق الجنوب الصحراوية خاصة معبر فقيق

(1) معمر العايب، مرجع سابق، ص 197.

(2) مقالتي عبد الله: مشكلة الحدود.....، مرجع سابق، ص 163.

(3) عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 93.

(4) مقالتي عبد الله: مشكلة الحدود...، مرجع سابق، ص 163.

(5) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 240.

المتنفس الوحيد للثورة لضمان عملية الإمداد بالسلاح خاصة بعد إغلاق الحدود الشمالية بالأسلاك الشائكة.⁽¹⁾

لقد شهدت فترة 1958 - 1960 أعمال وحوادث مشبوهة وغامضة في المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة، ما بين منطقة فقيق وبشار، وما بين بوذنيب وفقيق وما بين بشار وتندوف نفذها جيش التحرير المغربي للتوسع داخل التراب الجزائري بعد فشله في التوسع على حساب موريتانيا ووادي الذهب وانهزامه أمام القوات الفرنسية والإسبانية.⁽²⁾

تطلعت قيادة الثورة الجزائرية إلى الوحدة المغاربية، وحرصت على إبقاء العلاقات الثنائية مع المغرب وتونس لصالحها، ونظرا لإختلاف أنظمة الحكم في البلدين الشقيقين وإختلاف إيديولوجيتهما، سعت الجزائر إلى ربط علاقات في الميدان السياسي والعسكري مع النظام الملكي المغربي بتوقيع إتفاقية تعاون في أبريل 1960، وإتفاقية أخرى بتاريخ ديسمبر 1960 مع النظام البورقيبي، كما حافظت على علاقتها المتميزة مع ليبيا لأهميتها الإستراتيجية في مجال التسليح والإمداد.⁽³⁾

وقد نجحت إستراتيجية الحكومة المؤقتة خلال هذه المرحلة المهمة من تحقيق جملة من الأهداف السياسية والعسكرية وهي:

- إرساء علاقات وطيدة مع الأنظمة السياسية في كل من تونس والمغرب أدت إلى كسب موقفها وتأكيد دعمها لسياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة.
- إظهار المغرب العربي كوحدة سياسية متضامنة مع الثورة التحريرية ضد فرنسا المهيمنة وسياستها، بالرغم من الإختلافات الإيديولوجية والعراقيل التي واجهت العلاقات الجزائرية المغاربية.

(1) مقالتي عبد الله: مشكلة الحدود...، مرجع سابق، ص 163.

(2) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 244.

(3) مقالتي عبد الله: إستراتيجية الثورة...، مرجع سابق، ص 317.

- العمل على تسهيل عملية الإمداد وتمير الأسلحة، ووضع حد للمضايقات التي يتعرض لها جيش الحدود، واهتمت الحكومة الجزائرية المؤقتة بدعم القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني.

لقد تلقت الحكومة الجزائرية المؤقتة تجاوبا مشجعا من البلدان المغاربية الشقيقة لكنه لم يكن في مستوى طموحاتها الثورية⁽¹⁾، خاصة مع تجدد المطالب الحدودية التونسية والمغربية خلال مرحلة المفاوضات الفرنسية.

4. المطالب المغربية خلال المفاوضات الفرنسية الجزائرية:

تحسنت العلاقات الجزائرية المغربية بفضل جهود الحكومة الجزائرية المؤقتة وجهود الملك محمد الخامس، وهذا ما جسده الشعب المغربي في تنظيم إضراب عام يوم 1 نوفمبر 1960 بمناسبة الذكرى السادسة لإندلاع الثورة التحريرية مع تنظيم عدة لقاءات ومظاهرات في كل أنحاء المغرب لمساندة القضية الجزائرية والمطالبة بجلء القوات الفرنسية من المغرب، كما حضر الأمير الحسن رفقة كريم بلقاسم هذه التظاهرة التضامنية مع الجزائر وألقى كلمة في هذه المناسبة وأكد على دعم المغرب للثورة الجزائرية حيث قال: "يجب علينا أن نبذل قصارى الجهد لجعل حد للحرب الجزائرية"⁽²⁾.

من جهته أمر الملك محمد الخامس بتسهيل مرور السلاح، وقد وصلت الأسلحة الصينية الحدود الجزائرية المغربية بتاريخ " 1 ديسمبر 1960 " واستمر الملك في مساندة الشعب الجزائري بكل الإمكانيات المتاحة له⁽³⁾، وصرح إثر مظاهرات 10 ديسمبر 1960 بأن "استقلال المغرب لن يتم ما لم تحصل الجزائر على إستقلالها وإننا نعتد على مساندة شعوب إفريقيا لتحقيق حرية الجزائر وإستقلالها" ولم يكتفي الملك بتقديم المساعدات والتصريحات لدعم الجزائر، بل أمر حكومته بإستدعاء سفير فرنسا بالمغرب وتقديم احتجاج على الإعتداءات الإجرامية التي قام بها الجيش

(1) مقالتي عبد الله : إستراتيجية الثورة....، مرجع سابق، ص، 318، 319.

(2) غيلاني السبيتي: مرجع سابق، ص 225.

(3) أحمد بشيري: مرجع سابق، ص 154.

الفرنسي في حق الشعب الجزائري، كما أعطى أوامر إلى مندوبه بالأمم المتحدة للسعي لتدويل القضية الجزائرية. (1)

ونظرا لحضوره المناورات الفرنسية نسقت الحكومة الجزائرية المؤقتة مع المغرب لعقد مؤتمر إفريقي في الدار البيضاء، والذي عقد ما بين 3 و7 جانفي 1961 حضره الملك محمد الخامس والرئيس المصري جمال عبد الناصر ورئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس ونكروما رئيس جمهورية غانا والعديد من الزعماء الأفارقة، وقد نجح المؤتمر في إضعاف مجموعة الدول الإفريقية الفرنسية ومساندة القضية الجزائرية، وكان فرصة للمغرب للتأكيد على تضامنه مع الثورة الجزائرية من خلال الخطاب الذي ألقاه الملك محمد الخامس وهذا مما جاء فيها: " إخواننا الجزائريين لقد كان للحوادث الدامية التي وقعت في اليومين الآخريين بالقطر الجزائري العزيز أثر عميق في نفس المغرب ملكا وحكومة وشعبا ... وإذا كانت هناك عبرة تستخلص منها فهي ضرورة التدخل العاجل من طرف الأمم المتحدة لوضع حد لإراقة الدماء البشرية وتمكين الشعب الجزائري من التمتع بحريته وإستقلاله ... وجميع الشعوب المحبة للحرية تناصركم وتؤيدكم" (2)

إعتبر فرحات عباس أن حضور هذا المؤتمر هو إعتراف بكفاح الشعب الجزائري وكانت قرارته إيجابية للجزائر وللقارة الإفريقية، فقد منح الشخصية الدولية للجزائر والإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للجزائر، لكن الأهداف التي سطر لها في المؤتمر لم تتحقق وتتجسد على أرض الواقع للأسباب التالية:

- صعوبة الإتصال بين المؤتمرين، نظرا للتباعد الجغرافي بينهم.
- اختلاف وجهات النظر السياسية والإقتصادية والإجتماعية بين الدول الحاضرة في المؤتمر
- وفاة الملك محمد الخامس، الذي كان له دور رئيسي في إنعقاد المؤتمر ودور الوسيط بين أعضائه.

(1) غيلاني السبتي: مرجع سابق، ص 226.

(2) مقالاتي عبد الله: المغرب والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 183. غيلاني: مرجع سابق، ص 228، 229.

- المشاركة الرمزية للجزائر بسبب ضغط السلطات الإستعمارية للحيلولة دون مشاركة فاعلة للحكومة الجزائرية المؤقتة .⁽¹⁾

ومن بين المشاكل السياسية التي واجهت المؤتمرين هي مشكلة الحدود التي تطرق إليها الملك محمد الخامس⁽²⁾، وأعلنت المغرب خلال هذه المرحلة عن مطالبها في موريتانيا، ثم إقترحت إنضمامها إلى المغرب العربي الموحد⁽³⁾، واتخذت الحكومة الجزائرية المؤقتة موقفا محايدا، وقد اتضح للحكومة الجزائرية مطامح المغرب التوسعية خاصة بعد إستقلال موريتانيا، فاعتبرت المغرب ذلك درسا لها، مما زادها إصرارا على تحقيق أهدافها الوطنية، والتمسك بمطلب تعديل الحدود الجزائرية المغربية.⁽⁴⁾ خاصة بعد وفاة الملك محمد الخامس وتولي الحسن الثاني للعرش الملكي ، وزاد بذلك الضغط من قبل العرش الملكي وحزب الإستقلال أثناء فترة المفاوضات الجزائرية الفرنسية⁽⁵⁾ . والتي بدأت في الموعد المحدد لها يوم 20 ماي 1961 ولقد كانت قضية الصحراء وتقسيم الجزائر من أكبر الأسباب التي جعلت المفاوضات تتوقف يوم 13 جوان 1961 بطلب من الحكومة الفرنسية.⁽⁶⁾

وتم دراسة قضية الصحراء الجزائرية في لقاء " لوگران "، واقترح الوفد الفرنسي حل هذه المشكلة بواسطة ندوة مشتركة مع البلدان المجاورة لها وأمام تمسك الفرنسيين بإقتراحهم طلب الوفد الجزائري توقيف المفاوضات يوم 27 جويلية 1961.⁽⁷⁾

وخلال محادثات لوگران، أثّرت مشكلة الصحراء من طرف تونس ومالي بتاريخ 14 جوان، وهذا ما جعل مهمة الحكومة المؤقتة صعبة، فعملت على التصدي لهذه القضية من خلال

(1) غيلاني السبتي: مرجع سابق، ص، ص 229، 230.

(2) نفسه، ص 183.

(3) بالنسبة لتونس فقد دعت للإعتراف علانية بموريتانيا وبدخولها للأمم المتحدة في نوفمبر 1960 الأمر الذي أدى لقطع العلاقات التونسية -

المغربية وتدخلت الحكومة الجزائرية لحل الخلاف بينهما، ينظر: مقالتي عبد الله: المغرب والثورة الجزائرية ،...مرجع سابق، ص 183.

(4) نفسه، ص 183.

(5) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 244.

(6) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط.1، دار الغرب الإسلامي - لبنان، 1997، ص 531.

(7) رضا ميموني: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، السنة الجامعية : 2011/2012، ص 126.

إرسال مذكرة خاصة بالصحراء ولكسب إعراف دور الجوار بسيادتها عليها، وقد رد علال الفاسي بغموض حيث قال: "هناك صحراء مغربية و صحراء جزائرية و صحراء ليبية، ليبطل بذلك أطماع بورقوية"⁽¹⁾. وجاء تدخل السيد عبد الكريم الخطيب وزير الدولة المغربية المكلف بالشؤون الإفريقية لصالح الجزائر حيث قال في تصريحه: "... أما فيما يتعلق بالمغرب فلن تكون الصحراء أبدا عنصر تفرقة بين الشعب المغربي والشعب الجزائري الشقيق بل إن الأمر يتمثل بالنسبة إلينا في العمل على تحقيق وحدة إفريقيا التي سيكون المغرب الكبير فيها عنصرا هاما .. إن المغرب كان وما زال من أنصار السلم التي يجب أن تتولد عن التفاوض بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية"⁽²⁾ وهذا ما أوضحه السيد فرحات عباس أثناء قيامه بزيارة عمل إلى المغرب في مارس 1960 حيث صرح بما يلي: "إن الجزائر هي المغرب وأن تضامننا أبدي، وأن الصحراء هي مسألة تم الجزائر والمغرب فقط، ولاهم من قريب أو من بعيد الإستعمار الفرنسي."⁽³⁾

لكن الجنرال ديغول استغل طموحات الملك الجديد الحسن الثاني بعد توليه العرش لأنه الملك الذي يعول عليه للضغط على المفاوض الجزائري خاصة وأن مشكلة الحدود كانت قضية حساسة للغاية، وقد حرص الملك الحسن الثاني على إبقاء أواصر العلاقة الجيدة مع فرنسا، وقد تلقى الملك الجديد هدية من ديغول بمناسبة توليه العرش وتمثل في قبول فرنسا سحب جميع قواتها من المغرب قبل نهاية سنة 1961، من جهته أرسل الحسن الثاني وزير الخارجية لمحادثة ديغول وتسليمه رسالة خاصة يطالبه فيها بالإفراج عن الوزراء المعتقلين⁽⁴⁾، وكان ديغول دائما يصرح بأن مشكلة الصحراء يجب تركها إلى ما بعد الإتفاق على المشاكل الأخرى، يعني التفاوض بخصوص الصحراء سيكون بين فرنسا والجزائر والمغرب وتونس...، والهدف من ذلك هو تطويق الثورة التحريرية

(1) مقالتي عبد الله : المغرب والثورة، مرجع سابق، ص185.

(2) المجاهد: العدد 98، 19/06/1961، وزير الشؤون الإفريقية في حكومة المغرب: لن تكون الصحراء مصدر شقاق بين الشعبين المغربي والجزائري، ص2.

(3) مريم صغير: مواقف الدول العربية....، مرجع سابق، ص 169.

(4) مقالتي عبد الله: المغرب والثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص 184.

ومحاصرة الجزائريين الذين لن يتنازلوا عن الصحراء، وأدت هذه القضية إلى التقارب الفرنسي المغربي التونسي من جهة، ومع النيجر وموريتانيا من جهة أخرى.

كما أن سفارة المغرب بباريس شرعت في إقامة المآدب والحفلات لإشعار المدعويين لها بأن حكومة المغرب مستعدة للتفاوض بشأن الصحراء⁽¹⁾، وادعت المغرب كذلك أن المكان الذي فجرت فيه فرنسا القنبلة النووية على صحراء الجزائر هي أرض مغربية من خلال مداخلة ممثل المغرب... فأجابه توفيق المدني أن الجزائر كل لا يتجزأ كما هي مرسومة فوق الخرائط يوم أول نوفمبر 1954.⁽²⁾

إن قيادة الثورة ظلت تتعامل مع تونس والمغرب بخصوص المسائل الحدودية إلى غاية سنة 1961. بمنطق الحكمة والتعقل بتأجيل هذه الخلافات إلى ما بعد الإستقلال لأنها فضلت أولوية الكفاح المشترك ضد العدو المشترك⁽³⁾، بالنسبة للمغرب فقد تفوقت دبلوماسية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على فرنسا، ففي 5 أبريل 1961 أعلنت ليبيا أنها سوف تسوي مطالبها الإقليمية مباشرة مع الجزائر، ولأنها قلقة للغاية بشأن مزاعم بورقيبة وموديبو كايتا بشأن الصحراء فاستطاعت التوصل إلى إتفاق بتاريخ 13 جوان 1961 مع الدول المتاخمة للصحراء (تونس ومالي) لتأجيل إعلان مطالبها الإقليمية بعد استقلال الجزائر.⁽⁴⁾

وفي إطار ذلك جرت مباحثات رسمية بين الحكومتين الجزائرية والمغربية خلال زيارة الوفد الحكومي الجزائري إلى المغرب في الفترة الممتدة من 3 إلى 9 جويلية 1961، وتم إستقبال الوفد الجزائري رسميا وشعبيا في مظاهرات كبيرة يوم 3 جويلية، وعقدت بعدها الحكومتان جلسة بحضور: فرحات عباس، بوصوف، بن طوبال، ومحمد يزيد عن الحكومة الجزائرية المؤقتة، وعن الحكومة المغربية مثلها كلا من الحسن الثاني علال الفاسي والخطيب وبلا فريج، وخلال الجلسة

(1) شريط عبد الله: مرجع سابق، ج1، 1961، ص 121.

(2) أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 742، 743.

(3) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 140.

(4) Michèle Cointet : De Gaulle et l'Algérie française 1958-1962, éditions PERIN, Paris, 1995, p293.

طالب الوفد المغربي بحقوقه الترابية وألح على وجوب الاعتراف بمغربيتها، وأكد الوفد الجزائري على ضرورة تأجيل هذا الموضوع إلى ما بعد الإستقلال خاصة أمام المناورات الفرنسية لفصل الصحراء، بل يجب التصدي لهذه المناورات وذلك بإعتراف الدول المغاربية والإفريقية بسيادة الجزائر على صحرائها.

وبعد نقاش طويل ثم الإتفاق على تأجيل النظر في المشكل الحدودي، وتقدم علال الفاسي والخطيب بإقتراحين وهما:

1. تأسيس إتحاد مغربي جزائري يجمع الجيش الجزائري والمغربي ويدافع كلا منهما عن منطقتة الصحراوية.

2. تكليف لجنة مغربية - جزائرية بتسوية مشكلة الحدود في إطار أخوي وضمن وحدة المغرب العربي.

وتم قبول الإقتراح الثاني ويعني ذلك إعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة بوجود هذا المشكل وتضمن ذلك في إتفاقية سرية مقابل إعلان المغرب دعمه لموقف الحكومة الجزائرية في المفاوضات وحقها في السيادة على الصحراء⁽¹⁾، ووقعت الإتفاقية السرية بين الملك الحسن الثاني ورئيس الحكومة المؤقتة "فرحات عباس" يوم الخميس 6 جويلية 1961⁽²⁾ وقد نص هذا الإتفاق السري على مايلي:

- تساند الحكومة المغربية الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها بدون تحفظ فيما يخص وحدتها الترابية وتعارض كل تقسيم للتراب الجزائري.
- تعترف الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين البلدين سيجد له حلا في المفاوضات بين الحكومة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.

(1) عبد الله مقلاتي: المغرب والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 186.

(2) Boualem Benhamouda, op.cit, p530.

- إنشاء لجنة جزائرية مغربية لدراسة مشكلة الحدود في إطار الوحدة المغاربية.
- تنص الفقرة الأخيرة منها على أن الإتفاقيات التي يتوصل إليها الطرفين الجزائري والفرنسي لا يمكن أن تكون معارضة للمغرب فيما يخص الحدود الإقليمية الجزائرية المغربية⁽¹⁾

إن المغرب تخوفت من توصل الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا في إيفيان إلى تطبيق المبدأ القانوني (Uti POSSEDEIS) أي قدسية الحدود وثباتها لأن الفقرة الأخيرة من الإتفاقية السرية تؤكد عدم معارضة المغرب للإتفاقيات التي يتوصل إليها الطرفان الجزائري والفرنسي.

أما بالنسبة للجزائر فإن الإمضاء على هذا الإتفاق يعد مكسبا لها لتقوية تحركاتها السياسية والدبلوماسية في مفاوضاتها مع الوفد الفرنسي الذي قد يلجأ للضغط عليه في مسألة فصل الصحراء عن الجزائر باللجوء إلى عقد إتفاق مع المغرب حول بعض المناطق الصحراوية⁽²⁾، وتم الإتفاق على حل لجنة رسم الحدود الناتجة عن اتفاق 1957 بين فرنسا والمغرب⁽³⁾ استغلت الحكومة الجزائرية المؤقتة هذه الظروف لوضع حد لمشكلة الصحراء حيث أعلنت الحكومة يوما وطنيا ضد التقسيم في 5 جويلية 1961 وإبعاد فكرة تجزئة الوطن إلى الأبد، فتباحث الطرفان على ترسيم الحدود بين الجزائر والمغرب وكللت المباحثات بين الطرفين بمظاهر التأييد والتعاطف مع الحكومة المؤقتة خصوصا والشعب الجزائري عموما.⁽⁴⁾

لقد أرضت هذه الإتفاقية كلا الجانبين الجزائري والمغربي وتحسنت العلاقة بين الطرفين إلا أن إختلاف التأويل لنصوص الإتفاقية فقد كان حادا بين أن تكون هذه الإتفاقية أقرت للمغرب

(1) فاطمة وزان: العلاقات الجزائرية المغربية وإنعكاساتها على الإتحاد المغاربي من خلال ملفي : مشكلة الحدود وقضية الصحراء الغربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3، السنة الجامعية: 2016/2017، ص 115.

(2) نفسه، ص 116.

(3) سيد علي أحمد مسعود: مرجع سابق، ص 136.

(4) المجاهد، العدد 100، 1961/7/17، اليوم الوطني ضد التقسيم، ص، ص 6، 7.

إعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة بوجود خلاف حدودي فقط كما فهم الطرف الجزائري، أو بسيادة المغرب على المناطق المتنازع عليها كما تصور الطرف المغربي.

نجحت الدبلوماسية الجزائرية في تجاوز العراقيل المغربية، وانهمزت فرنسا في معركة فصل الصحراء، وقد نوه المفاوضون الجزائريون بأن موقف الحسن الثاني كان أكثر تعاوناً من موقف ابن بركة وحزبه لأن إغراءات ديغول استطاعت أن تؤثر على أولئك الذين يبدون أكثر تضامناً مع الثورة الجزائرية.⁽¹⁾

إن إعلان المغرب لمساندته للجزائر لم يكن إلا مراوغة منه، خاصة بعدما اعترف ديغول بسيادة الجزائر على الصحراء خلال الندوة التي عقدها في 5 سبتمبر 1961 كما تحدث عن مصالح فرنسا بالصحراء الجزائرية والتي لا بد من الإحتفاظ بها⁽²⁾، حيث قال: "فيما يتعلق بالصحراء، فإن سلوكنا هو الذي يحمي مصالحنا ويأخذ الحقائق بعين الاعتبار وتتألف مصالحنا من: الاستغلال الحر للنفط والغاز الذي اكتشفناه أو الذي سنكتشفه، توفير المطارات، وحق التداول لاتصالاتنا مع إفريقيا السوداء..." ورد رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على هذا التصريح في رسالة بتاريخ 15 سبتمبر 1961 للجزائريين هذا مما جاء فيه: "نحن مقتنعون بأن المفاوضات صريحة ومخلصة ستسمح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير المصير والحصول على الاستقلال ضمن إطار وحدة أراضيها، ستكون هذه المفاوضات قادرة على إنهاء الحرب وستفتح الطريق أمام تعاون مثمر لصالح الشعبين الجزائري والفرنسي".

وفي ذات الرسالة التي نشرت في اليوم نفسه، أصر رئيس الحكومة المؤقتة على ضرورة استمرار النضال والدفاع عن سلامة ووحدة الإقليم الجزائري بما في ذلك الصحراء، وعلى إحباط كل الأطماع الخارجية بما فيها كلا من تونس والمغرب لتقسيم التراب الجزائري.⁽³⁾

(1) مقلاتي عبد الله: المغرب والثورة الجزائرية ..، ص، ص 187، 188.

(2) رضا ميموني: مرجع سابق، ص 126.

(3) Bernard Tricot; op.cit, pp 272, 273.

الأمر الذي أقلق الملك الحسن الثاني وطالب بتسريع اللجنة المشتركة مهمتها⁽¹⁾، وقد بدأت اللجنة أعمالها لصياغة "دستور توحيد المغرب العربي" لكنها لم تنجح بسبب إشغال الجزائريين بالإستقلال⁽²⁾، وظل الخلاف الحدودي قائما بسبب تخطيط الملك لمضايقة الجزائريين في المناطق المتنازع عليها كما حدث في إقليم تافيلالت الجنوبي، وتم الإعتداء على فصيلة من المجاهدين في ماي 1961 بعدما رفضت مغادرة مركزها وقتل جنديين من طرف مخازنية الشواطر وعمدت السلطات المغربية إلى تهديد اللاجئين وإعتقال مسؤوليهم.

إن هذه الأعمال المنافية للقانون تهدف أساسا إلى تدعيم النفوذ المغربي في مناطق الحدود وإجبار مئات اللاجئين على حمل الهوية المغربية.

إستمر ضغط المغرب على الجزائر بالرغم من أن الحكومة الجزائرية المؤقتة قد أكدت أكثر من مرة أنها تريد دراسة القضية بعد الإستقلال لكنها تجاوزت مضطرة مع المطلب المغربي، فتشكلت لجنة مشتركة جزائرية مغربية⁽³⁾ لحل مشكلة الصحراء فالتقى يوم 7 جانفي 1962 الوفد الجزائري المكون من: كريم بلقاسم، ابن طوبال، محمد يزيد وعن الجانب المغربي علال الفاسي، وغديرة، والخطيب، والعلوي وزير الإعلام المغربي.⁽⁴⁾

كانت مفاوضات إيفيان السرية تقطع أشواطها الأخيرة، ومعها تزايد مطامح المغرب، وأعلن علال الفاسي في بداية سنة 1962 أن الشعب المغربي ينتظر إستقلال الجزائر بفارغ الصبر من أجل تجسيد مشروع بناء وحدة المغرب العربي على أرض الواقع، لأن السياسة المغربية إعتقدوا أن المسؤولين الجزائريين سيستجيبون لمطالبهم الترابية⁽⁵⁾، وهذا ما أكده وزير الخارجية المغربي أثناء لقائه برئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بن يوسف بن خدة الذي زار المغرب في الفترة الممتدة ما بين 4 جانفي - 1 فيفري 1962 وكانت المفاوضات الجزائرية قد أوشكت على النهاية،

(1) مقلاتي عبد الله: المغرب والثورة الجزائرية ..، مرجع سابق، ص 188.

(2) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 244، 245.

(3) مقلاتي عبد الله: المغرب والثورة ..، مرجع سابق، ص 188.

(4) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 245

(5) مقلاتي عبد الله: المغرب والثورة ..، مرجع سابق، ص 189

وطالب بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين الطرفين، وكان جواب بن خدة كالتالي: ... هذا ماستناوله بعد الإستقلال..."⁽¹⁾، بينما يذكر الكاتب محمد بلقاسم أن البيان المشترك الذي صدر بعد زيارة بن خدة وتوديعه للحسن الثاني يوم 01 فيفري 1962 لم يشر لقضية الصحراء إنما إكتفى بالتأكيد على تضامن البلدين الوثيق وعلى تشييد المغرب العربي الموحد⁽²⁾. وأكد له الملك على حرية جيش التحرير الوطني في إستعمال حدود المملكة لدعم الثورة الجزائرية، وخلال هذه الزيارة تفقد بن يوسف بن خدة الحدود الجزائرية المغربية وعان عمليات التنسيق والتدعيم للثورة، كما قام بعدة نشاطات سياسية وإعلامية عبر المدن المغربية المجاورة للحدود الجزائرية لتحسيس والتعريف بالقضية الجزائرية.⁽³⁾

بالرغم من مساندة المغرب للثورة التحريرية، إلا أن سعيها لتحقيق مطالبها الترابية لم تنته، فقد أرسلت السلطات المغربية يوم 10 جانفي 1962 كلا من السيد غديرة وزير الداخلية، ومحمد الغزاوي ممثل الملك الشخصي إلى فرنسا للإلتقاء بالزعماء الجزائريين المعتقلين، كما سافر وزير الدولة المغربي والخطيب المكلف بالشؤون الإفريقية يومي 10 و24 فيفري إلى أولنوي في مهمة لدى أحمد بن بلة⁽⁴⁾، وقد بذلت الحكومة المغربية جهودا كبيرة لإطلاق سراح الزعماء المعتقلين وكان من نتائجها تحسين إقامتهم في أولنوي والسماح لممثل المغرب بزيارتهم، وعشية وقف إطلاق النار أصر الملك الحسن الثاني على إنتقالهم إلى المغرب، بهدف التغيي بأن جهود المغرب كانت وراء إطلاق سراحهم، ومن أجل كسب ود ابن بلة ورفاقه⁽⁵⁾ وتلميع صورة المغرب بعد قضية إختطاف

(1) برايح محمد الشيخ: "التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس نموذجا)"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، السنة التاسعة، جوان 2017، ص 6.

(2) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 245.

(3) إسماعيل ديش: مرجع سابق، ص 107.

(4) محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 245.

(5) مقالاتي عبد الله: المغرب والثورة الجزائرية.....، مرجع سابق، ص 190

الطائرة سنة 1956، إلا أن بن بلة رفض العرض المغربي لأنه فضل قضاء بعض الوقت حراً في سويسرا أو الالتقاء بالوفد الجزائري المفاوض ثم الانتقال إلى المغرب.⁽¹⁾

إستقبل الملك الحسن الثاني زعماء الثورة الجزائريين المفرج عنهم، وتخوف من شكل الإستقلال الذي تحصلت عليه الجزائر ومن التوجه الإشتراكي لجهة التحرير الوطني فاستغل الصراع السياسي القائم بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والمكتب السياسي المدعوم من قبل جيش الحدود، وبما أن الحكومة الجزائرية لم تتجاوب مع مطالبه الترابية، فقد ساند تحالف تلمسان لتحقيق جملة من الأهداف وهي :

- إثارة الفوضى بالشكل الذي يمكن المغرب من ضم الأقاليم التي يراها مغربية وإظهار مركزه القوي في المنطقة المغاربية.

- التأثير على التوجه السياسي والإيديولوجي للجزائر المستقلة وتوجيهها نحو التوجه الغربي

- ضم إقليم تندوف ذو الأهمية الإستراتيجية سياسياً وإقتصادياً.⁽²⁾

إجتمع القادة المفرج عنهم مع أعضاء الحكومة المؤقتة يوم 21 مارس 1962 بدار السلام بالرباط وقد بلغ عددهم الإجمالي 22 عضواً، ثم زاروا الدار البيضاء ومكناس وهي المدن التي إستنكرت بشدة " عملية الإختطاف"، ثم إنتقل الوفد إلى قاعدة العربي بن مهيدي بوجدة وألقى العقيد هواري بومدين كلمة بالمناسبة ثم أحمد بن بلة الذي ألقى كلمة هو الآخر.⁽³⁾

واصلت المغرب مناوراتها لتحقيق أهدافها مستغلة مرحلة وقف إطلاق النار وعشية إجراء الإستفتاء لضم المناطق الحدودية سواء بالقوة أو بالمناورات وتشجيع أعيان قبائل تندوف والساورة على المطالبة بمغربيتهن، لذا طالب الملك في رسالة له أرسلها إلى عبد الرحمان فارس نقلها وزير العدل بوستة بتاريخ 19 جوان 1962 بعدم شمول الإستفتاء لمنطقة تندوف، كما أرسل أحمد

(1) العربي بلعوز: " جذور حرب الرمال بين المغرب والجزائر (الفترة الاستعمارية 1955-1956)", مجلة الحوار المتوسطي، العدد 2، المجلد 9، سبتمبر 2018، ص 113.

(2) مقالتي عبد الله: المغرب والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 191

(3) برنو توفيق: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية تخصص تاريخ حديث ومعاصر - جامعة وهران، السنة الجامعية: 2014/2015، ص 464.

العلوي لبحث الموضوع مع الحكومة المؤقتة في تونس وردت عليه الهيئة التنفيذية المؤقتة بأنها ليس من صلاحياتها النظر في هذه المسألة، أما موقف الحكومة المؤقتة وأحمد بن بلة فقد كان واضحاً في أن الإستفتاء يشمل الجزائر في إطار حدودها الحالية، وأن مشكلة الحدود ستناقش مع حكومة الجزائر المستقلة. (1)

أما بالنسبة للجزائر فقد راسل عبد الرحمان فارس الملك المغربي يطلب منه عدم إثارة المشاكل بالمنطقة وعدم عرقلة مهمة الإستفتاء، مؤكداً له أن سكان تندوف هم جزائريون حسب مانصت عليه إتفاقيات إيفيان، لكن المغرب لم يراع الظروف الصعبة التي تمر بها الجزائر، وعمد إلى إقناع القبائل الحدودية للمطالبة بمغريبتهم وإستطاعت كسب ولاء القائد عبد الله ولد السنهوري، الذي أنكر في عهد الفرنسيين تبعية تندوف للمغرب، كما إستطاعت المغرب عن طريق تنظيم " الحركى " بتندوف إلى الدعوة إلى عدم المشاركة في الإستفتاء. (2)

واجهت الحكومة المؤقتة هذه المناورات المغربية بكل حزم، حيث تم تعيين مناضلين وطنيين (3) للإشراف على مدينتي بشار وتندوف وإقناع أعيان القبائل الحدودية أنهم جزائريون عن طريق "بلعيد عبد السلام" والذي بادر إلى حل منظمة الحركة الموالية لحزب الإستقلال، وأعلنت بعض القبائل جزائريتها (4) وجرى الإستفتاء في ظروف عادية وشارك فيها سكان منطقة تندوف وبشار وعبروا عن إنتمائهم للجزائر وعن جنسيتهم الجزائرية. (5)

لقد تغيرت الأوضاع بعد إستقلال الجزائر، وتبدلت معها المواقف الجزائرية خاصة أن منظمة الوحدة الإفريقية إعتمدت مبدأ إحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار، وهو مبدأ من المبادئ المؤسسة لها، حيث تنص الوثيقة الصادرة عنها لسنة 1964 أن: " مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم الخلافات وتشكل حدود الدول الإفريقية يوم إستقلالها حقيقة ملموسة تذكر بضرورة الحل

(1) مقلاتي عبد الله: المغرب والثورة.....، مرجع سابق، ص 193.

(2) نفسه، ص 193.

(3) عين عبد المحيد أمزيان واليا على بشار وبلقاسم بن يعطوش مساعدا له في تندوف.

(4) مقلاتي عبد الله: المغرب والثورة الجزائرية.....، مرجع سابق، ص 194

(5) بلقاسم محمد: مرجع سابق، ص 245

بالوسائل السلمية وفي الإطار الإفريقي الخالص ... وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الإستقلال "

وأعلنت الجزائر في العديد من تصريحاتها منذ سنة 1962 أن حدود الدول الجديدة ينبغي ان تظل قائمة كما رسمها الإستعمار، وهذا ما أكده الرئيس بن بلة في كلمته التي ألقاها بمدينة بشار في 3 أكتوبر 1963 حيث قال: " إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الإستعمار " وقبلها كان قد أعلن أن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب على التوالي. (1)

لم يتردد السياسيون المغاربة بعد إستقلال الجزائر في التصريح أنهم تلقوا وعودا تارة من فرحات عباس وتارة من أحمد بن بلة أثناء الثورة بمنحهم منطقة تندوف، لكن الرئيس بن بلة فند مطلقا أن يكون هو وفرحات عباس قد وعد بأي شيء من هذا القبيل ،ماعدا الحديث عن فتح النقاش حول تفاصيل الحدود بعد الإستقلال . (2)

طالب الملك الحسن الثاني على مضي اللجنة المشتركة الجزائرية-المغربية في عملها والفصل في ملف الحدود، وأجرى مباحثات ودية مع المسؤولين الجزائريين في صيف 1963 وتلقى وعدا من الرئيس بن بلة أنه سيتم فتح ملف الحدود، في الوقت ذاته أجرى الملك اتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لكسب مساعدتهما، وهكذا أصبح التهديد مباشرا لشن حرب ضد الجزائر. (3)

وبذلك تأزم الوضع بين الجزائر المستقلة والمغرب واندلعت حرب الرمال في الفترة الممتدة من 01 أكتوبر إلى 5 نوفمبر 1963، وتوقف الاقتتال بمقتضى اتفاقية هدنة أمضاها الطرفين في بامako بتاريخ 02 نوفمبر 1963 بتدخل من الرئيس الإثيوبي "هيلي سيلاسي" في 30 أكتوبر . (4)

(1) فاطمة وزان: مرجع سابق، 120.

(2) قادة دين: مرجع سابق، ص 221.

(3) مقلاتي عبد الله : المغرب والثورة، مرجع سابق، ص 195.

(4) محمد بلقاسم : مرجع سابق، ص، ص 246، 247.

لقد تجسد التضامن المغاربي في مؤتمر طنجة بالرغم من العراقيل التي واجهتها الثورة التحريرية لنتتهي صلاحيتها مباشرة في مؤتمر المهديّة، بسبب النظرة القطرية الضيقة لتونس والمغرب والسعي وراء تحقيق مصالحهم مع فرنسا حتى لو كان ذلك ضد الثورة الجزائرية، وتجلّى ذلك في قبول تونس لاتفاقية إيجلي وإعادة رسم الحدود مع الجزائر عند العلامة 233، ومطالبة المغرب بمطالبها الإقليمية في صحراء الجزائر من خلال لجنة رسم الحدود، والضغط على الثورة التحريرية في فترة المفاوضات، في وقت كانت فيه لأمس الحاجة إلى دعم من أشقائها .

إن مطالب تونس التوسعية في الصحراء الجزائرية جعلها تخسر علاقتها مع فرنسا والتسبب في حدوث أزمة بترت، وخسارتها لعلاقتها مع الجزائر، كما تعتبر حرب الرمال ثمرة المطالب الترابية للمغرب وأدت إلى صراع بين الإخوة المغاربة .

الخاتمة

الخاتمة:

تميزت البلدان المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) بالوحدة الجغرافية والدينية والتاريخية، والأمر الذي زاد وحدتها هو وقوعها تحت وطأة الاستعمار الفرنسي بأشكال مختلفة تعددت معه مقاومة الشعوب المغاربية للتخلص من هيمنة العدو المشترك، وفي بعض الأحيان محاولة توحيد النضال المغاربي للحصول على الاستقلال وهذا ما تحقق في فترة الخمسينات خاصة باندلاع الثورة التحريرية الجزائرية سنة 1954 وتأثيرها على العلاقات الفرنسية التونسية والفرنسية المغربية من 1954 إلى غاية 1962.

وعليه فمن خلال دراستنا لموضوعنا وصلنا إلى النتائج التالية:

- رفض الشعب التونسي والمغربي الحماية الفرنسية وقاد مقاومة مسلحة عنيفة ضد الجيش الفرنسي الذي اضطر إلى زيادة عدد قواته بالبلدين وبرزت عدة شخصيات قادت الكفاح المسلح أمثال علي بن خليفة في تونس، ومحمد بن عبد الكريم الخطابي في المغرب الذي قاوم الاحتلال الفرنسي والاسباني.
- تستر النضال السياسي في بدايته وراء الجمعيات والنوادي الثقافية ليتم بعد ذلك تأسيس أحزاب سياسية على يد شخصيات متشعبة بالثقافة العربية الإسلامية أو بالثقافة الفرنسية كعبد العزيز الثعالبي، علي باشا حامبة، وأحمد السقا وعملت هذه الشخصيات على المطالبة بالاستقلال وكذا العمل على تدويل والتعريف بالقضية التونسية في المؤتمرات الدولية مثل المشاركة في مؤتمر الصلح سنة 1919، وقاد علال الفاسي، الحسن الوزان وأحمد بلافريج الحركة الوطنية بالمغرب متأثرين بالحركة الإصلاحية المشرقية.
- ساهمت السياسة الفرنسية التعسفية والظروف الدولية بعد الحرب العالمية الأولى والثانية في تمسك الحركة الوطنية التونسية والمغربية بمطالبها الاستقلالية بالرغم من الانقسامات التي حصلت في صفوفها وظهور أحزاب جديدة تزعمت الكفاح السياسي وأعطت دفعا

جديدا للحركة الوطنية وهي الحزب الحر الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، وحزب الاستقلال والشورى بزعامة علال الفاسي وأحمد بلافريج.

- استطاعت الشعوب المغربية توحيد صفوفها من خلال تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في 22 فيفري 1947 لتعرف الحركة الوطنية تطورات هامة بمساندة الملك محمد الخامس للتيار الاستقلالي، وبقي بورقيبة متزهما للحركة الوطنية بتونس مع معارضة صالح بن يوسف الذي يطالب باستقلال تونس في إطار الوحدة المغربية، الأمر الذي استغلته فرنسا لصالحها باستقطاب بورقيبة ذو التوجه العلماني الغربي، ونفي الملك محمد الخامس سنة 1953 وتعويضه بابن عرفة الذي كان أداة طيعة في أيدي السلطات الاستعمارية.

- استمر النضال السياسي في البلدين باستمرار المقاومة المسلحة للوصول إلى تدويل القضية التونسية والمغربية، وزادت حدة المقاومة المسلحة من 1952 إلى 1954 خاصة بعد هزيمة فرنسا في معركة ديان باي فو سنة 1954، لتدخل فرنسا في مفاوضات مع الحبيب بورقيبة.

ولكن التفاوض سيكون على حصول تونس على الاستقلال الداخلي فقط مع احتفاظ فرنسا بجميع امتيازاتها على مستوى العلاقات الخارجية والأمن والدفاع وهذا ما جاء في خطاب قرطاج سنة 1954 كما دخلت فرنسا في اتصالات مع الملك محمد الخامس في منفاه بـ"انتسيرابي" ومفاوضته على قبول الاستقلال الداخلي مقابل السماح له بالعودة إلى عرشه بالمغرب، وذلك أمام تصاعد وتيرة المظاهرات الشعبية المؤيدة للملك والمقاومة المغربية المسلحة، وخوفا من انتشار المقاومة المسلحة في الجزائر وتفقد بذلك فرنسا شمال إفريقيا.

- إن الأمر الذي كانت تخشى منه فرنسا قد أصبح واقعا باندلاع الثورة التحريرية في الجزائر في نوفمبر 1954، وهي القطرة التي أفاضت الكأس بالمنطقة بعد التضامن المغربي وهذا ما جعلها تراجع سياستها وتعيد ترتيب أوراقها بالمنطقة بعد التضامن المغربي الذي شهدته الثورة التحريرية وتوحيد الكفاح المسلح في البلدان المغربية الثلاثة فتنازلت فرنسا وقبلت

- بمنح الاستقلال الداخلي لتونس والمغرب وجمع قواتها العسكرية من البلدين للقضاء على الثورة التحريرية والاحتفاظ بالجزائر جوهرة ممتلكاتها ومن ثم إعادة احتلال تونس والمغرب.
- قبلت كلا من تونس والمغرب الاستقلال المتداخل مع فرنسا وأدى ذلك إلى سقوط حكومة مانديس فرانس في فيفري 1955 وأمام تصاعد هجومات الثورة التحريرية وانتشارها الواسع في التراب الوطني بفضل هجومات الشمال القسنطيني التي أراقتها جبهة التحرير الوطني في يوم إحياء ذكرى نفي الملك محمد الخامس، وقد كانت لهذه الهجومات صدى وتأثيرا على السياسة الفرنسية وساهمت في عودة الملك إلى المغرب
- انتهزت تونس والمغرب فرصة نجاح الثورة التحريرية بعد سنة 1955 وصداها في العالم لممارسة الضغط على الحكومة الفرنسية للمطالبة بالاستقلال التام، مع دعم الثورة التحريرية والسماح بمرور الأسلحة عبر الحدود الشرقية والغربية واستقبال آلاف من اللاجئين الجزائريين وتقديم المساعدات لهم، هذا ما دفع بالسلطات الاستعمارية إلى انجاز خطي شال وموريس لعزل وتطوير الثورة الجزائرية، لكن تونس والمغرب لم تكتف بهذا القدر من المساعدة بل عملت كلا منهما جاهدة لتدويل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة والتوسط لدى الحكومة الفرنسية لإيجاد حل للقضية الجزائرية.
- وجدت الجزائر نفسها وحيدة في مواجهة الاستعمار الفرنسي بعد استقلال تونس والمغرب، وفي نفس الوقت وجدت في هذا الاستقلال بعض الحرية في حركة وتنقل عناصر جيش وجبهة التحرير الوطني لتجد فرنسا نفسها مرة أخرى أمام تضامن مغربي لم تنجح في كسره بالأسلاك الشائكة ولا بعزل الثورة بمنح الاستقلال للبلدين، فلجأت إلى قطع المساعدات المالية والاقتصادية عن تونس والمغرب، الأمر الذي دفعهما إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي قبلت بمبدأ مساعدة البلدين اقتصاديا لمواجهة الخطر الشيوعي بالمنطقة أمام مساندة مصر الناصرية الاشتراكية للثورة الجزائرية.

- في ظل قبول تونس المساعدات المالية الاقتصادية الأمريكية والعمل على بناء دولتها وتوقيف البرامج الإذاعية المعادية لفرنسا، شهدت الثورة التحريرية نجاحات عديدة على المستوى الدولي وتمكنت من تدويل القضية الوطنية على مستوى هيئة الأمم المتحدة.
- استمرت فرنسا في سياستها العدوانية لكسر الوحدة المغاربية من خلال اختطاف طائرة الوفد الجزائري، وبالرغم من وجود العديد من الوقائع التاريخية التي تدين المغرب وتحملها مسؤولية ذلك، إلا أن دبلوماسية جبهة التحرير الوطني كانت لها نظرة مستقبلية تجاوزت بها الأزمة، لتواصل مسألة إثارة الشقاق بين الجارتين بالإغارة على ساقية سيدي يوسف بتونس سنة 1958 بتطبيق قانون "حق المتابعة" وكان الهدف الحقيقي من الغارة هو إرغام تونس على التوقف عن تقديم المساعدة للثوار الجزائريين.
- إن النظرة الضيقة للرئيس بورقيبة والملك محمد الخامس وقبولهما لفكرة الاستقلال على حساب الثورة التحريرية استغلتها فرنسا لتجسيد مشروع تقسيم الجزائر من خلال المشاريع الاقتصادية التي جاء بها ديغول سنة 1958 واستطاع إغراء بورقيبة بقبوله لاتفاقية الجلي وتوقيعها في 30 جوان 1958، وقبل بورقيبة الاستفادة من مشروع اقتصادي مادي بالدرجة الأولى متناسيا دماء الشهداء الجزائريين الذين استشهدوا في سبيل الحفاظ على وحدة وثروة الجزائر وإفشال مخطط تقسيم الجزائر، وهو ما أطلقت عليه جريدة المجاهد "الخبز المسموم"، وطالبت كذلك تونس بتعديل حدودها عند النقطة 233، ولم تتردد المغرب في المطالبة بتعديل حدودها خاصة بعد تولي الحسن الثاني العرش الملكي وضم صوته مع مطالب علال الفاسي واستغلال فترة حرجة من تاريخ الثورة وهي فترة المفاوضات.
- تمكنت جبهة التحرير الوطني بحنكها الدبلوماسية من مواجهة أطماع الجارتين والتصدي لمناورات ومشاريع فرنسا الهادفة إلى تقسيم الجزائر ولجأت كعادتها إلى إثارة الفتنة في أوساط الصحراويين الجزائريين لإقناعهم بفكرة التقسيم والانفصال عن شمال الجزائر، مع

إغراء الدول الإفريقية المجاورة مثل مالي والنيجر والتي انسأقت وراء أطماعها للحصول على بترول الجزائر بالانضمام إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS.

- واجهت الثورة التحريرية الجزائرية السياسة الفرنسية وتحدت أقوى دولة استعمارية في العالم، واستطاعت بفضل قوتها التأثير على سياسة فرنسا التي تنازلت أمام صمود الثورة التحريرية عن الاستقلال لصالح تونس والمغرب والعديد من الدول الإفريقية، ولم تُثن مطالب تونس والمغرب الحدودية من عزيمة جبهة التحرير الوطني، وتغلبت على مناورات الاستعمار الفرنسي لكسر الوحدة المغاربية تجسيدا لمبادئ وأهداف الثورة التحريرية وهذا ما تجلى في مؤتمر طنجة والمهدية وتضامن الجزائر مع تونس في قضية بترت وقبول الوساطة التونسية والمغربية لحل القضية الجزائرية وتعاملت بمنطق الحكمة مع تونس والمغرب بتأجيل المشاكل الحدودية إلى ما بعد الاستقلال لأن الجزائر تدرك أن كل التراب الجزائري قد حرر بدماء الجزائريين مثلما حررت تونس والمغرب بفضل الثورة التحريرية المجيدة.

الملاحق

الملحق رقم (1): النص الكامل لمعاهدة باردو

النص الكامل لمعاهدة باردو

التي فرضتها فرنسا على تونس ووقعتها محمد الصادق باي

في ١٢ مايو سنة ١٨٨٢

ان دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من عرضهما:
أن ينمنا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين
وبسواحل المملكة التونسية، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط
حسن الجوار. قد اتفقا على عقد مهادنة من شأنها تحقيق مصالح كلا
الجانبيين الساميين المتعاقدين - وبناء على ذلك فإن نخامة رئيس الجمهورية
الفرنسية قد عين جناب الجنرال بربار نائبا مفوضا من طرفه. فاتفق
جنابه مع سمو الباي العظيم على البنود الآتية:

البند الأول :- ان مهادنة الصلح والسودة والتجارة وجميع
الماهدات الأخرى الوجودية الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس
قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني :- لأجل تسهيل القيام بالأجراءات التي يتحتم على دولة
الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للنرض الذي يقصده الجانبان العالمان
المتعاقدان. قد رضى سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية
المراكز التي تراها صالحة لاستناب النظام والأمن بالحدود والسواحل.

وبزول هذا الاحتلال عند ماتفق السلطان الفرنسية والتونسية وتقران
مما بأن الادارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب
الأمن العام .

البند الثالث : - تتمتع الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة
لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يمس
بأمن مملكته .

البند الرابع : - تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات
المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية .

البند الخامس : - يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم
عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو
الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا
التي تهم الجانبين .

البند السادس : - يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون افرنسا
في البلاد الأجنبية بحماية وعايا المملكة التونسية ومصالحها وفي مقابل
ذلك يلتزم سمو الباي ألا يعقد أي عقد ذي صيغة دولية من دون إعلام
الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها .

البند السابع : - تحتفظ الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سموالباي
تفسيهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالي للمملكة التونسية من شأنه

الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائي المملكة :
البند الثامن : - تفرض غرامة حربية على القبائل الماسية بالحدود
والسواحل ويتحدد قيمة هذه الترامة وطرق جبايتها في اتفاق يمد
قيا بمد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : - لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر
الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر . فان دولة سمو الباي تتمتع بأن
تجمع قطاعا لإخخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قايس
والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : - سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية
الفرنسية للصادقة عليها ونسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو
باي تونس في أقرب وقت ممكن .

وكتب بباردو في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الامضاء
محمد الصادق باي
الجنرال بربار

المصدر: يونس درمونة: مرجع سابق، ص - ص 141 - 143.

الملحق رقم (2): نص اتفاقية المرسى

نص اتفاقية المرسى

التمقدمة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي المظلم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالملكة التونسية وفقاً لحكام المعاهدة البرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية واهبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقاً لمرى المودة بين الدولتين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بايار بولس كامبول وزيره المقيم بتونس الحامل لنيشان الاستحقاق دونور صنف أوفيسيه ونيشان الاستحقاق المهد من الصنف الأكبر ... الخ فقدم وزيره المشار إليه أوراق اعتماد له تقدم الاتفاقية المحدودة في البنود الآتية :

البند الأول : - لما كان غرض سمو الباي المظلم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها .

البند الثاني : - تضمنت الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباي لتحويله أو لدفع الدين الموحد البالغ مائة وخمسة وعشرين مليوناً فرنك والمدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز سبعة عشر مليوناً وخمسة وخمسين ألفاً - ولكونها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك

وقد تمهد سمو الباي المظلم بأن لا يعقد قرضاً الاستقبال لحساب الملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : - يخصص لسمو الباي المظلم من مداخيل الملكة (أولاً) المبالغ اللازمة لتقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا (ثانياً) مخصصات سمو الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية أي مليون ومائتي ألف فرنك وما بقي من ذلك يمين لمصاريف الملكة ودفع مصاريف الحياة .

البند الرابع : - هذه الاتفاقية مؤكدة ومكتملة للمساعدة المعقودة في ١٢ مايو سنة ١٨٨١ في ما يحتاج منها إلى التأكيد والتكامل ولا تنفرد بها إلا الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الفرانقة الحربية .

البند الخامس : - تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المظلم في أقرب فرصة ممكنة وإيداناً بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتميهما .

وكتب بالمرسى في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الأمضاء

على بحاي - بولس كامبول

الملحق رقم (3): ميثاق المؤتمر الوطني التونسي المطالب بالاستقلال 1946

اجتمع الحزبين الدستوريين والاتحاد العام التونسي للشغل وواتحاد الموظفين التونسيين واساتذة من الزيتونة يوم 23 أوت 1946 وأقروا بعد المداولة التصريح الآتي:

"حيث ان البلاد التونسية كانت قبل سنة 1881 دولة ذات سيادة مرتبطة بالخلافة الاسلامية بروابط روحية أكثر منها سياسية.

وحيث كانت السيادة التونسية معترفا بها دوليا، وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول.

وحيث عمدت تونس بعد أن دافعت عن استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها إلى إرغامها على قبول حمايتها بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة، ولم يصادق عليها الشعب يوما من الأيام.

وحيث أن معاهدة باردو لم تفرج الدولة التونسية من الأسيرة الدولية، ولم تجردها من سلطتها الداخلية والخارجية.

وحيث إن الحماية قد استحالت بعد مضي خمس وستين سنة إلى نظام استغلال استعماري، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريدا منظما، في حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاما وقتيا شبيها بوصاية بسيطة.

وحيث إن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة، وحلت محل الدولة الحامية في مباشرة الحكم والتصرف في الشؤون العامة.

وحيث إن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية التي هي حق خاص بجلالة الباي حتى أصبح جلالته شبيها بموظف شرقي سام مضغوط على حريته الشخصية، وإن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل، وإن العمال (المديرين والمحافظين) أصبحوا أعوانا ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين، وحيث إنها نزعَت السلطات جميع الموظفين التونسيين وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالمين من الطعن.

وحيث إن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدة مرة أخرى فخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي.

وحيث إن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب لا هو إلحاق ولا حكم ذاتي، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية وتلاشت فيه المسؤوليات.

وحيث سلكت فرنسا منذ أول عهد الحماية سياسة تفقير الأهالي، مختصبة أحصبا أراضيهم ومخصصة أكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين (وجلبهم من الفرنسيين)، وهي ميزانية لا رقابة للشعب عليها تتكون من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجمركية وتجارية تضر باقتصادها، ولا تعود بالفائدة عليها في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية.

وحيث كانت سياسة التفقير هذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة المعمرين والموظفين، وفتح باب التجنس للأهالي، ومنح الجنسية الفرنسية للمالطيين الإنجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين وحتى الإيطاليين في

العهد الأخير لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسبة لعدد الأهالي والقضاء على شخصية البلاد التونسية.

وحيث أدى الإسراف المالي الذي تقتضيه هذه السياسة إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتها الاجتماعية نحو السكان العرب من حيث التغذية والسكن والإسعاف والتعليم.

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ولم تود رسالتها التمدنية المزعومة التي تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد.

وحيث إن في تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة في تونس بالبرلمان الفرنسي اعتداء جديدا على السيادة التونسية، ونقضا خطيرا لأساس الوضعية الدولية للحماية.

وحيث إن التونسيين قد حرموا في بلادهم من الحريات الأولية، وهي حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية.

وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها في حراسة أمن الدولة، وسلمت البلاد لدول المحور، بينما بدل التونسيون دماءهم في كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها.

وحيث إن معاهدة باردو نصت على أن الحماية في جوهرها نظام وقي، وأن مصالح الفرنسيين الناجمة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن مجال أن تكون لها صفة الدوام والاستقرار.

وحيث إنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة في تقرير مصيره بكامل الحرية.

وحيث إن الاستعمار يعتبر بحق سببا للتنافر بين الدول، ومثارا لمشاكل دولية، وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها له بحكم صريح، وجعلت من الأهداف التي خاضت من أجلها غمار الحرب: "حق الشعوب كلها في اختيار نوع الحكم الذي ترضيه لنفسها، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التي انتزعت منها قهرا".

وحيث إن هذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التي صادقت على المبدأ القائل: "ليس لأية أمة الحق في أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكما أبديا".

لهذا كله فإن المؤتمر الوطني التونسي يعلن: أن نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقا مع سيادة الشعب التونسي ومصالحه الحيوية، وأن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام، والانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة والمشاركة في مؤتمر الصلح.

المصدر: مقالاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب الحديث،...، مرجع سابق، ص - ص

الملاحق رقم (4): بداية الثورة الكبرى في المغرب العربي

٥٨ / ١ / ١٥

المجاهد

ص ٤

١٨ جانفي ١٩٥٢: بداية الثورة الكبرى في المغرب العربي

استنكار واحتجاج

نص اللائحة التي وافق عليها ممثلو الأحزاب السياسية التونسية والجزائرية والمغربية ، أثناء الاجتماع الذي عقده يوم ٥٢/١/٢٨ بسانتيني في قاعة باريس :

نظرا لكون الوقت الاستثنائي الذي اتخذته الحكومة الفرنسية نحو الشعب التونسي المكافح لعسائره تحقيق وغياته الوطنية هو مصدر الحوادث الدامية التي استتظها الرأي العام الاممي .

ونظرا لما يتخمله الشعب التونسي من نظام اوجابي وابعاد لعسائره واعتقالات كثيرة ، واقتداء محسنات وحاصلات انتقامية وقتيل السكان العزل . ونظرا لانواع القمع المختلفة المنتهجة على الحكومة التونسية لعساية زرع جنود التفسيق والتفرقة في داخل الامة التونسية

ونظرا لجمع هاته الامور التي لا يمكن ان يبقى المغرب العربي في مجموعة غير مكثرت لها لانه يتحمل ثمر نفس الاستعمار (قسي الجزائر حواديت، مئاي ١٩٤٥ و « مؤامرة » سنة ١٩٥٠ وقسي المغرب محاولة خلع جلالة السلطان سنة ١٩٥١)

فان ممثلو المغرب العربي يتحسون اجلالا لذكرى الوطنيين التونسيين الذين سقطوا برصاص اعوان الامن الفرنسيين ويؤكدون تضامنهم الاخوي الكامل مع الشعب التونسي في كفاحه لعائلته بالاستقلال

وهم يطالبون اولا بايقاف هذه الاعمال في مختلف دورها واشكالها . وثانيا باطلاق سبيل الزعيم بوزقمة وجميع المعتقلين والمبعدين .

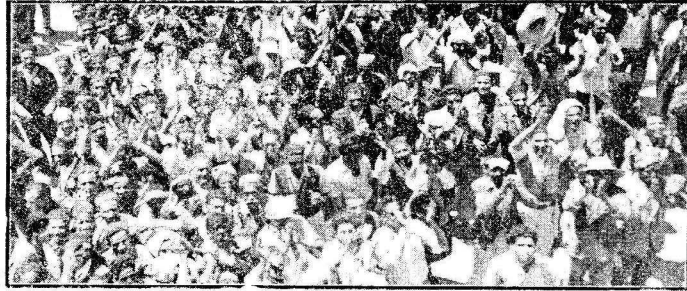
وثالثا : بالاعتراف للشعب التونسي بسيادته واستقلاله وفقا لمبادئ دستور الامة المتحدة

ورابعا : بتفائل الامة المتحدة السريع لعاقبة تطبيق الدستور الاممي .

ثورة تندلع
١٨ جانفي ١٩٥٢ : - كان ذلك هو اليوم الذي اندلعت فيه الجموع الشعبية الواعية لتفتت الحربة وتنتزع الاستقلال . كان هذا اليوم في تاريخ تونس المجاهدة نهاية مرحلة والدخول في مرحلة اخرى : نهاية لمرحلة الحكم المباشر ، وتسدبدا للضربة القاضية على الاستعمار وبداية لمرحلة الكفاح المسلح وتصميما على خوض معركة التحرير او الاستشهاد . فدوى الرصاص وانفجرت القنابل وزحف طلاب الحربة يحطمون الاغلال ويقودون المعارك الظافرة ويخوضون الحرب الطاحنة ويستشهدون ويقتلون وتمضى الايام فلا تزيد المعركة الا تصميما وثباتا وتزحف الليالي المثقلة بالجهت ثم يشرق فجر جديد على حربة حمراء . وتندفع من جديد الجموع الشعبية المنتصرة بقضادات حكيمة لتتبنى صرح الحياة المشرقة الكريمة : وتؤسس الجمهورية الديموقراطية التونسية الاولى .

ان يوم ١٨ جانفي ١٩٥٢ كان بداية كفاح المغرب العربي . الكفاح الذي استمر في المغرب الاقصى ثم في الجزائر الى اليوم . الكفاح الذي قضى به على تاريخ المسكنة والعبودية وتدخل به في غد مشرق عظيم .

فحيا الله الشعب التونسي في جهاده وسلمه . وبارك في حريته واستقلاله وسدد لله خطى قاداته في السير نحو المجد والعزة الدائمة .
وحيا الله المغرب العربي تحت راية الاستقلال والوحدة والاخوة .



بعض العناوين ابان اندلاع الثورة التونسية

٥٢/١/٢٠ : ٨ قتل و٥٦ جريحا بباطر - مظاهرة عظمى بالمعاصرة تسفر عن جرحى
٥٢/١/٢٢ : المظاهرات تتواصل في العاصمة وعدد المرحى يتضخم - ٥ قتل و٣٠ جريحا بين نساء ورجال في نابل - اعتقال الوطنيين مستمر - الاضرابات تشمل البلاد من افصاحا الى افصاحا .

٥٢/١/٢٣ : مقتل ٨ من تونسيين في سوسة وقائد حاميها العسكرية .
٥٢/١/٢٤ : تسف جسر بالقلعة الصغرى - مقتل ٣ من اعوان البوليس بالكنين وغازيط جندرمة بيني خلاد ، وجرح آخر بيطلية .

١٢/١/٢٥ : ٤ قتل بالقيروان و٧ بيطلية - المظاهرات الاحتجاجية مستمرة تشارك فيها النساء ورجال - طلبة المعاهد الثانوية يشترعون في اعتصاب الجوع - تجنيد الاحتياطيون الفرنسيين - الشجعات العسكرية تغد من الخارج .

٥٢/١/٢٨ : حواديت تخريب السكك الحديدية تظهر من جديد فتتسبب في قلب قطارين وتقدر الخسائر المادية بمائة مليون فرنك - القوات العسكرية والمعدات الحربية تجلب من فرنسا والجزائر - الاضراب يتواصل والاعتقالات لم تقف .

٥٢/١/٢٩ : القوات والنشاطر تتوارد على تونس من فرنسا - بعد نداء الهدنة الذي وجهه المقيم العام - اعمال التخريب تنتشر في المملكة التونسية .

بلاغ من الإقامة العامة

(٥٢/١/٣٠)
عليلات محدودة بسوسة وبوفيشة تظلمت في صبيحة الامس عمليسة تطهير في الوطن القبلي استعملت فيها وسائل حربية متنسمة على جانب من الامة والغاية من عاته العمالية هو ارجاع الهدوء نهائيا في هاته الجهة . هذا تطورت العملية تطورا طبيعيا ، وبدون ما حادث يذكر . ومن جهة اخرى فقد سجلت عمليات محدودة بسوسة وبوفيشة وباجة ، وفي جهة القيروان حوزت اثناءها اسلحة واوقف عدة اشخاص . هذا وسجلت ايضا اعمال تخريب قليلة الامة قس الاسلاك التليفونية كما سجلت محاولة لتخريب السكك الحديدية بالكربيس غير انها منيت بالفشل .

بعض ما نشر في ذلك الوقت

افتتاحية الصباح بيوم ٩ جانفي ١٩٥٢

« تفق تونس اليوم في منعرج خطير من متعرجات التاريخ وتقف بعض الكواهل من ابتهاجا باحمال نعال من المسؤولية ، مسؤولة تخطيط مستقبل الوطن - وتقدير مصير الاجيال الحاضرة والطارئة . ذلك اتنا قد جربنا مختلف وجوه نشاطات الديبلوماسية لتسوية مشاكلنا مع فرنسا وتابعداها في جميع الازقة والمنحنيات التي سارت بها وكذا الى جانب ذلك نبدل من حرية الافراد وعصاه الشيشاب التي الكثر قربانا قرباننا وسعادتنا . فكس ذهبت في سبيل الوطن ضحايا وكم اكتظت السجنون والنساءى سواء في تونس او الجزائر او مرسيليا بالمشات من شوشاب التونسي الذي لم يتزعزع ايمانه ولم يهلع جناحه لوقوفه بان تصحبه همها علمت لانكون شينا مذكورا ازاء النتائج المؤلة بالنسبة لمستقبل لوطن . »

« صباح الخير » بيوم ٢٩ جانفي ١٩٥٢ اصدر الم « ديپوتكليك السفير المقيم العام لفرنسا تونس نداء للهدنة وكان المعتقد ان هذا النداء سيشتغع بايجاد عوامل الهدنة التي تتمثل حسب ما لاحظه الكثيرون في ابعاد شبح حالة الحرب المخيم على البلاد وايضا تبار الاعتقالات واسكات سوط الرصاص الذي لا يوظفه الهعوى والاستقرار . »

الملحق رقم (5): معاهدة الحماية المبرمة بفاس في 30 مارس 1912

معاهدة الحماية

المبرمة بفاس في 30 مارس 1912

« ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصاً منهما على احداث وضع قانوني بالمغرب ينبنى على النظام الداخلي والامن العام ويسمح بادخال اصلاحات ويضمن نمو البلاد الاقتصادي اتفقتا على المقتضيات الآتية :

الفصل 1 - اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد في المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالقطر المغربي .

وهذا النظام سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذه التقليدي وممارسة الديانة الاسلامية والمؤسسات الدينية وبالأخص منها الاحباس كما يشمل تنظيم مخزن شريف معدل . وستتفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية في شأن المصالح التي تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها

وكذلك مدينة طنجة ستحتفظ بصيغتها الخاصة التي اعترف لها بها والتي سيحدد نظامها البلدي .

الفصل 2 - يقبل من الآن جلالة السلطان ان تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن في الاحتلالات العسكرية التي تعتبرها ضرورية في القطر المغربي للمحافظة على النظام وعلى امن المعاملات التجارية كما يقبل من الآن ان تقوم بأي عمل من أعمال الشرطة في البر والمياه المغربية .

الفصل 3 - تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعضيداً مستمراً ضد كل خطر قد يهدد شخصه او عرشه او يعرض للمخطر طمأنينة ولايته ويقدم مثل هذا التعضيد لولي العهد ومن يخلفونه .

الفصل 4 - ان التدابير التي يقتضيها نظام الحماية الجديدة يشرعها - باقتراح الحكومة الفرنسية - الجلالة الشريفة او السلطات التي تفوض لها في ذلك وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة او تعديل القرارات الموجودة .

الفصل 5 - سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه المعاهدة .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الاجانب وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة وسيكلف على الاخص بجميع المسائل التي تهم الاجانب في الامبراطورية الشريفة .

وستكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع المراسيم التي تصدرها الجلالة الشريفة .

الفصل 6 - يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصلون بتمثيل وحماية الرعايا المغاربة ومصالحهم في الخارج .

ويتعهد جلالة السلطان بان لا يبرم اي اتفاق ذي صبغة دولية قبل موافقة الجمهورية الفرنسية .

الفصل 7 - ستفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة على وضع اسس لاعادة تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة لاصحاب سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة وباستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة .

الفصل 8 - تلتزم الجلالة الشريفة بان لا تبرم في المستقبل مباشرة او غير مباشرة اي قرض عمومي او خصوصي او تخول بأي صورة من الصور اي امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية .

الفصل 9 - ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهورية الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان في أقصر وقت ممكن .

ولموجه حرر الموقعان اسفله هذا العقد وذيلاه بطابعهما وحرر بفاس في 30 مارس 1912 (11 ربيع 1330) .

قرأه ووقع عليه : عبد الحفيظ .
رينيو

المصدر: الصديق بن العربي: كتاب المغرب، ط3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر -

المغرب، 1984، ص، ص 29، 31.

الملحق رقم (6): الأمر الصادر بمنع كتاب "فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى

"الصادر في الجريدة الرسمية بالنصين العربي والفرنسي"

ORDONNONS CE QUI SUIT :

L'introduction, l'affichage, l'exposition dans les lieux publics, la vente, la mise en vente et la distribution de la brochure intitulée «La France et sa politique berbère au Maroc» sont interdits dans la zone française de l'Empire chérifien.

Les contrevenants seront poursuivis conformément aux articles 2, 3 et 4 de l'ordre du 2 août 1914 modifié par ceux des 7 février 1920, 25 juillet 1924 et 19 février 1929.

Rabat, le 21 juillet 1934.

DUGUE MAC CARTHY

Vu pour contreseing :

Rabat, le 31 juillet 1934.

Le Ministre plénipotentiaire,
Délégué à la Résidence générale,
J. HELLEU.

Bulletin officiel
n°.1138 du 17 août 1934

**ORDRE DU GENERAL DE DIVISION, COMMANDANT SUPERIEUR
DES TROUPES DU MAROC,**

portant interdiction, dans la zone française de l'Empire chérifien, de la brochure intitulée «La France et sa politique berbère au Maroc».

Nous, Général de division Dugue Mac Carthy, commandant provisoirement les troupes du Maroc,

Vu l'ordre du 2 août 1914 relatif à l'état de siège ;

Vu l'ordre du 7 février 1920 modifiant l'ordre du 2 août 1914 ;

Vu l'ordre du 25 juillet 1924 relatif aux pouvoirs de l'autorité militaire en matière d'ordre public ;

Vu l'ordre du 19 février 1929 modifiant l'ordre du 25 juillet 1924 ;

Vu la lettre n° 1965 D.A.I./3, en date du 19 juillet 1934, du ministre plénipotentiaire, délégué à la Résidence générale de la République française au Maroc ;

Considérant que la brochure de langue arabe intitulée «la France et sa politique berbère au Maroc» est de nature à troubler l'ordre public et à porter atteinte à la sécurité du corps d'occupation.

أمر في منع التأليف العربي المسمى «فرنسا وسياستها البربرية في المغرب، من الدخول إلى المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة :

من الجنرال دوك ماك كارتي القائد الأكبر لجيوش المغرب نيابة :
بناء على الامر المؤرخ في 2 غشت سنة 1914 المتعلق بجعل البلاد تحت النظام العسكري، المغير بالامر المؤرخ في 7 يراير 1920.
وبناء على الأمر المؤرخ في 25 يوليه 1924 المتعلق بالتفويضات الممنوحة للولاة العسكريين، فيما يتعلق بالنظام العام، المغير بالأمر المؤرخ في 19 يراير سنة 1929.
ونظرا للمطلب عدد 1965 الموجه في 19 يوليه 1934 من طرف الوزير المفوض المعتمد بالأقامة العامة للجمهورية الفرنسية.
وحيث أن التأليف العربي الذي عنوانه «فرنسا وسياستها البربرية في المغرب» من شأنه أن يشوش النظام العام، ويضر بالأمان المتعلق بجيوش الاحتلال، تأمر بما يأتي :
إن التأليف الذي عنوانه (فرنسا وسياستها البربرية في المغرب) يمنع إدخاله إلى المنطقة الفرنسية بالإيالة الشريفة، وكذلك عرضه في المحلات العمومية، وتعليقه وبيعه وعرضه للبيع وتوزيعه.

ويتابع المخالفون، طبقا للفصول 2-3-4 من الامر المؤرخ في 2 غشت سنة 1914 المغير بالأوامر المؤرخة في 7 يراير سنة 1920 و 25 يوليه سنة 1924 و 19 يراير سنة 1929 والسلام.
وحرر بالرباط في 21 يوليه سنة 1934.
الجنرال القائد الأكبر لجيوش المغرب نيابة :
دوك ماك كارتي

اطلع عليه وأذن بنشره المعتمد بالأقامة العامة : هيلو
الرباط في 21 يوليوز سنة 1934

المعتمد بالأقامة العامة : هيلو

الجريدة الرسمية — عدد 17/1138 - غشت 1934.

المصدر: اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2،

شركة بابل - مصر، 1993، ص - ص 129-131.

الملحق رقم (7): الجنرال ديغول يوشح السلطان محمد بن يوسف بوسام التحرير عام 1943



المصدر: محمد توفيق القباج: مصدر سابق، ص 54.

الملحق رقم (9): الموقعون على وثيقة 11 جانفي 1944

الموقعون على هذه الوثيقة*

الحاج احمد بلافريج ، (الحاج عمر بن عبد الجليل) (●) ، محمد
 اليزيدي ، محمد الفاسي ، (محمد غازي) (●) ، أبو بكر القادري ، عبد
 الرحيم برعبيد ، (عبد الكريم بن جلون) (●) (المهدي بن بركة) (●) أحمد
 اليزيدي ، قاسم الزهيري ، (الحاج أحمد الشراوي) (●) (عبد الكبير
 الفاسي) (●) ، عبد الجليل القباج ، مليكة الفاسي ، محمد الغزوي ، (عبد
 الله الركاكي) (●) (مسعود الشيكو) (●) (الحاج محمد الرقاعي) (●) (أبو
 بكر الصبيحي) (●) الصديق بن العربي ، (الظاهر زنيير) (●) محمد
 الديوري) (●) (محمد الفرسوي) ، (ادريس المحمدي) (●) (احمد بن
 شقرون) ، محمد بن عزو ، محمد العيساوي المسطاسي ، عمر بن
 شمسي ، عبد الهادي الصقلي ، احمد مكوار ، الهاشمي الفيلاي ، (عبد
 العزيز بن ادريس) (●) (الحاج الحسن بو عياد ، (محمد الزغاري) (●) (احمد
 ابا حنيني) (●) احمد الحمياني ، احمد بن بوشتي ، محمد بن سودة ، عبد
 الكبير بن المهدي الفاسي ، عبد الوهاب الفاسي ، محمد السعداني ، قاسم
 ابن عبد الجليل ، (الدكتور الفاطمي الفاسي) (●) (بناصر ابن الحاج
 العربي) (●) عبد الحميد بن مولاي احمد ، عبد الله بن عمر ، عمرو بن
 بناصر ، بوشتي الجامعي ، محمد بن الجيلاني بناني ، احمد بن عثمان بن

دله ، (الحسن بن جلون) (●) محمد الحمداوي ، محمد بن العربي
 العلمي ، محمد بن الخضير ، عبد السلام المستاري ، عبد الله ابراهيم ،
 الحسين بن عبد الله الورزازي ، عبد القادر حسن ، محمد البقالي ، مبارك بن
 احمد ، احمد المنجرة ، (محمد الجزولي) (●) المعطي باخاي ، (الحفيان
 الشراوي) (●) محمد الباعمراني .

- المجموع 59 . -

المصدر: الصديق بن العربي: مرجع سابق، ص، ص 36، 37.

الملحق رقم (10): تفاصيل عن خلع الملك محمد الخامس ونفيه من خلال رسالة علال الفاسي

لجريدة المصري

رسالة علال الفاسي لجريدة (المصري) (٣) عزل الملك

وزيادة على الدعابة المسموعة التي كانت تقوم بها ضد جلالة الملك من جهة وحزب الاستقلال من جهة أخرى فقد قلت بمهمة جديدة من حرب الاصحاب للتأثير على القصر الملكي وإدخال الرعب في أقدامه على مثل هذا لأنه فوق الاحزاب الصغرى من حيث ملك البلاد والتبرؤ من حزب الاستقلال مناهة اتحاد موقف ضد طائفة من الشعب الى جانب طائفة أخرى وهذا ما لا يمكن ودك حر جلالة ان هناك عاكس في استطاعتها ان تنظر في وسائل الذين يخرجون عن نطاق القانون من اعتمد هذا الحزب وغيرهم وتحكم عليهم ان تبنت ادابهم

الاستنكار او الخلع

ولكن الجزائر احوال لم يفتح بجواب جلالة الملك وهدده بلهجة حادة قائلا: هذا شيء غير مقبول فاما ان تعلموا تبرؤكم من هذا الحزب علانية واما ان تتناولوا من العرش والا فسلطكم وها انا ذاهب الآن الى الولايات المتحدة وفي وسكم ان تتكروا في عمل ما طلبت منكم وسرى ما فعل عند العودة

تخري الجبران

في هذا الجو من التهديد والتوتر حثت العقاب بين جلالة الملك والمقيم المأمور كانت الحادثة تخرق جدران القاعة فتنتهي إلى بيع من هم خارجا وبعد هذه المقابلة وقع تطويق ابواب القصر كلها بالشرطة يرتجون حركات الواردين إليه والخارجين منه وما لبث الشعب المتخرب أن سمع بالتهديد الواقع على شخص بلكه القدي وانشرت شتى الاشاعات وزاد فيها ما كانت الصحف الفرنسية التي تقدم مسجلة الادارة الاستعمارية تنشره كل يوم عبارة حول احتال تنازل صاحب الجلالة وطورا حول استبدال جلالاته بملك جديد وقضت بنش الصحف في الخارج ما جرى اتاه المقابلة بين جلالاته الملك والجزائر جوان .. ولم يبق احد ممن الرعايا المغاربة إلا وشم بالخطر العظيم الذي يهدد رمز الوحدة والسيادة وبلغ السخط مبلغاً عظيماً من كل الجهات ولو لا ان حزب الاستقلال كان يكرر نداءاته لضية وقروعه بالزام العدو لاتسرت الفوضى وتفتتت الجوامير الى التضيعة وتعدد ادراج الامن والطمانينة . ولا غرابة فان الشعب المغربي شديد التعلق بملكه ترى التمسك بعرشه ولفظا اعرب من هذه المالملة

الضغط على الملك والوزارة

اتتهى الطور الاول من النزاع بين القصر والاقامة بتصريح شويمان وزير خارجية فرنسا وعبد الحزبال جوان يوم ٤ فبراير من واشتعلت الى باريس ونزل بها ثلاثة ايام لحادث خلعها مع وزير الخارجية وغداة رجوعه الى الرباط استدعى ولي العهد مولاي الحسن إلى الإقامة العامة ويقال أنه تحدت منه في جوهرى فأكراً انه لم يخاطر في ياله ان يطلب تنازل صاحب الجلالة عن العرش .

اسرار

ومن المفيد ان تذكر ان الصحافة التمتعت الى الإقامة العامة لم تنسج حداً للحيلة التي كانت تنفذ في آن واحد ضد جلالة الملك وحزب الاستقلال مما بين اسرار الدوائر القبلية على موقفها .

طلب اعاد

وفي يوم ١٤ فبراير قابل جلالة الملك المقيم العام وحرف من بعد ان هذا الاخير طلب من جلالاته استبدال بنش اعضاء الديوان الملكي بغيرهم حسناً للتراجع وكان هؤلاء الاعضاء وهم هدف انتقاد الأوساط الاستعمارية التي ترى فيهم افسراداً ينخرطون في حزب الاستقلال ويعملون لاحتياط مقارنهما ورغبة من صاحب الجلالة في وضع حد لتوتر المأمورين . القصر والاقامة قبل ان يجمل الديوان واجتهاد وقع الاتفاق بين الطرفين واتمرا بمقتضى مجموعهما .

خدم الاستعداد

ولكن في اليوم التالي بالضغط ١٣ فبراير على اثر مقابلة بين الجزائر جوان وبعض كبار الموظفين الفرنسيين وجهه الاوّل الى صاحب الجلالة مستشار الحكومة المغربية من ككلوزيل بلاعة يؤمّه قهراً بالتبديد علانية بحزب الاستقلال والقضاء بنش كبار الوزراء والموظفين بالقصر وغيره وتعيين قواد (حكام منارية) ممن سبق للقصر ان رفض تعيينهم لاسباب منها عدم اهليتهم وبشرتهم بجمعة الاستعداد وأزم جلالاته الملك كذلك بتوقيع الظاهر التي كان يمارس قهراً اما لمسبباً بالسيادة المغربية كقطير البلديات الذي يعطي الحق في الانتخاب للبلديات الفرنسية او لغرضها بصلحت البلاد وعدم كفايتها لحقوق الرعايا المغاربة كنظام المسجلة وتنامق الماهو والحقى القا في فرض جلالاته الملك لاجابة طلب المقيم العام ووعده بالنظر .

محلس الوزراء

وفي الدد عقد جلالاته مجلساً وزارياً اشاف إليه حاليين من كبار علماء الدين وعرض عليه مقترحات الإقامة العامة طالباً منها ان يدورها بتدبير ويرى فيها بين المسألة غير متأثر بتأثير خارجي ووكال الوزراء والقضاء الى ضامهم .

الحساب الجارى ١٤٢٦

الاستمارة بملوك العرب

وقام حزب الاستقلال بحركة قوية في الخارج لندره الخطر عن شخص صاحب الجلالة فشهد المنتم العام في اغلب جهات المعمورة واستنجد رجال الحزب خاصة بملوك العرب ورؤسائهم وبالحكومات والجامعة العربية وبنادوا عموماً جبراً في فتح نوايسا الادارة الفرنسية نحو العرش المغربي وساحبه وساحل الحركة الاستقلالية والمطامح المغربية بوجه عام ورددت صدى هذه القوامة الاستعمارية صحف الخارج وعظمت عليها مينة خطورتها وصرح معالي عبد الرحمن عزام بانها الامين العام للجامعة العربية ملكاً بتأييد الجامعة لمصالح الشعب المغربي ومنشداً بالاستعمار الفرنسي ومثاراته .

بلاغ شبير رسي

امام هذا الواقع الذي كان يفضح تهديدات الجزائر جوان اسدوت وكالة الاتية الفرنسية من الرباط بلافاً شياً بالرسي من الإقامة العامة كقوت في عبارات ملونة ان الجزائر جوان طلب من صاحب الجلالة التنازل عن العرش او هدده بالخلع واشافت الوكالة انه إما طلبه منه ان يخلع تبرؤه من ابلاب حزب الاستقلال وكان هذا اول تراخي من طرف الادارة

يحب الاجابة

وفي يوم ٢ فبراير وقع استجواب وزير الخارجية الفرنسية م روبر شويمان من طرف عشرين في لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب لما سأل الوزير عن التهديد الذي ياه به الجزائر جوان اجتب الاجابة من هذا السؤال وذكر ان فرنسا لا تحدث الا مع شخص واحد في المغرب هو جلالاته السلطان واثى على جلالاته فأكراً انه اسدى اجل الضمان الى فرنسا في ايام عنتها وما زال يعمل ومن الواجب ان تنتهي كل حلة ضد شخصه

إطلاح فرنسا

وتطراً للسكرت الذي لزمه الوزير بخصوص التهديد وعدم تقيه له ترجح ان الحكومة الفرنسية كانت مطلعة على برتلج المقيم العام ان لم تكن تواقفه عليه وقد كان الجيش في الداخل يظنون ان الجزائر جوان انما اقدم على التهديد من تلقاء نفسه ورايد ان يجمل حكومت امام الامر الواقع اما الدوافع التي حملت وزير الخارجية على الاضواء بذلك التصريح فيدخل فيها الضجبة التي احدها فتش القوامة بدون شك ولا يعد ان تكون هناك تدخلات سرية .

وسما يمكن فقد ساعد هذا التصريح على إعادة الاطمئنان الى القوس من ناحية ثبوت مركز صاحب الجلالة المظلم وبدد المغاوير التي كانت تساور المشاربة على معاملهم واسبحوا يتسلمون عن موقف الجزائر جوان عند عودته من الولايات المتحدة .

المعبر للثورل : محمد بوزو - مندوق البريد رقم ٣ - (الجزائر بوس)

رسالة غلال الفاسي

(تابع من ٣)

التامة والتصنف قدم . دوكوزيل مستشار الحكومة المغربية ومبعوث ضباط فرنسيون مسلحون بقوا في انتظاره على عتبة قاعة العرش ودخل على صاحب الجلالة وطالبه بالاعاق موقفاً فخطابه صاحب الجلالة بضم انه يوقع الاعاق تحت تأثير الراهب والاكسكار . سنا لدماء رحيم وان مثل هذه الاتفاقات التي تقع تحت الاكراه لا اذ لها ورنسح جلالت في نهاية الاتفاقات المزعوم كلمتي : سار بالبال .

تسلاط تخط

أما الاتفاقات فيحتوي على ثلاث تخط : صدور بلاغ ملكي وتصريح لدولة الصدر الاعظم في التعدي بجزب الاستقلال وادخال تغييرات على الحكومة المغربية بتعيين قواد جديد ودارسة مشاريع (الاصلاحات) - من طرف اعضاء الحكومة المغربية - التي كانت موقوفة ومدبر حصول الاعاق بين القصر والاقامة في شأها .

في نفس الليلة

وقد أوع في نفس الليلة كل من بلاغ صاحب الجلالة العظيم وتصريح رئيس الوزارة كما خرجت بعد ثلاثة ايام التغيرات في الوزارة المغربية وتعيينات القواد الجدد وحل الذين اسندت إليهم الوظائف الجديدة من مناصب الادارة الذين ما اتفكوا بلحقون اكبر الضرر بالشعب المغربي وقد اقصى الوزراء والمدعوين الذين وقفوا في وجه الادارة وامتدوا من الموافقة على ما طلبت منهم من التعدي بجزب الاستقلال وأصبحت الصحف الفرنسية قاطبة تذكر الاعاق الذي وقع بين صاحب الجلالة والاقامة العامة وتشير الى استنكار الصدر الاعظم لحرب الاستقلال وصانعه .

لؤلؤم يوقع الملك

ذكرنا بحسب كثير من الاحتصار جو الازهاب الذي كان عمياً على القصر الملكي والبلاد عموماً في يوم ٢٥ فبراير بالاخس واتينا على الانذار بالخلع الذي هدد به الجنرال جوان جلالة الملك اولاً يوم ٢٥ يناير وثانياً يوم ٢٦ فبراير واضمح لنا ان المقدم العام قد نال موافقة الحكومة الفرنسية على سلوه فلم يبق شك ابداً في انه كان عازماً على خلع جلالة الملك وترحيله إذا امتنع يوم ٢٥ فبراير من توقيع (الاتفاق) التي عرض عليها .

نميشة الحيش

وقد أخذ لهذه المكعبة عدتها قسماً الحيوث الفرنسية وسير فرسان القبائل وحاصر القصر الملكي واهم الحواسن المغربية وكانت جميع قوات البوليس على

قدم وساق وأعطى الامر للذين هم في الاجازة بالالتحاق بقصر وظائفهم وكانت التكنات مملوطة بالجنود ورجال (القوم) .

طائفة لترحيل الملك

فلو رفض جلالة الملك التوقيع على الاتفاقات المزعوم لذهب الجنرال جوان الى اقصى حد ممكن ونفذ البرنامج الذي أعده لهذه المناسبة وهو خلع جلالت . وقد هيا الجنرال طائفة الخاصة لترحيل صاحب الجلالة وعائلته الملكية الى مكان مجهول في نفس الليلة وكان من المقرر ان يلقى القبض في الحين على زعماء حزب الاستقلال ومسيره في جميع الجهات وان تحتل المدن وتعلن بها حالة الطوارئ . لتع حدوث اي اضطراب لو ارد غل من طرف الشعب وفي آن واحد تنسح بيعة ملك جديد وقع الاختيار عليه من قبل .

المرشحون للملك

وقد تمت هذه التؤامرة مع الحلاوي كما اسلفنا وكان بالاقامة العامة في ليلة الانذار ووضعت الادارة رهن اشارته سيارات نقل حجرتها من يد اصحابها ليملاًها بأعوانه ورجاله الاوفياء واتخذوا طريقهم نحو فاس وكان من المقرر ان تنطلق لهم ولرجال البربر اليد في اهل فاس ليقبلوا وينهوا كما كان من المقرر ان يجمع العلماء ويحاضروا حتى تؤخذ منهم البيعة للملك الجديد ومن أي منهم عذب واضطهد الى ان يعطى بيعة وقد كان المرشح لاعتلاء العرش هو مولاي عرقه ابن مولاي المأمون عم صاحب الجلالة وحليفه السابق على وكان الحلاوي يميل إليه . ومن بين المرشحين كذلك مولاي ادريس شقيق صاحب الجلالة ومولاي يونس بنجل المولى عبدالحفيظ الملك الاسبق .

عودة الفرسان

وبعد ما وقع صاحب الجلالة الاتفاقات اعطى الامر بوقف هذه التؤامرة واشير الى فرسان القبائل بالرجوع الى مراكزها واعلان ان الاتفاقات حصل بين القصر والاقامة من جديد .

اضطهاد حزب الاستقلال

كان متوقفاً بعد ما تال الفرنسيون مرغوبهم تحت الضغط والاكراه ان يتقدموا من زعماء حزب الاستقلال واطرافه ولم تحف اللجنة التي شنتها الصحافة المأجورة على الحركة الوطنية حتى الآن وقملاً بعد يومين من صدور البلاغ الملكي وقع اعتقال اعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال وهم الاساتذة : محمد التريدي والحاج عمر ابن عبد الحليل ومحمد غزالي وعبد الكريم بن جلون ونفي الاساتذة المهدي ابن ركبة كاتب اللجنة التنفيذية الى معتقل بمجنوب الاطلس بشعبته تحرير واداعة المتعور بدون إذن .

وفي الحال صدر نداءه كانت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال اعدته قبل اعتقالها تطلب فيه من الشعب المغربي ان يلزم الهدوء ولا يبدي اذنى رد فعل وذلك رغبة منها في حقن الدماء . ويحلى مما سبق ان كلا من موقف صاحب الجلالة العظيم بتوقيع الاتفاقات المزعوم عليه وموقف الحزب بدعوة الناس الى الهدوء هما اللذان كانا السبب في تهدئة الناس رغم فورة عواطفهم . ومع ذلك فإن الادارة واعوانها الاقطاعيين وصانعه ما اتفكوا بضطربون اعضاء حزب الاستقلال في جميع الجهات ويعدونهم ويتكلمون بهم وما زالوا يرغمون اهل البوادي على التبرؤ من جلالة الملك وحزب الاستقلال فرمضون ويقع اعتقال المئات منهم وقد غصت السجون بالآلاف المعتقلين وخصوصاً التواحي التي يسيطر عليها الحلاوي .

ختام

في هذا الجو من الرعب يعيش المغرب اليوم ومحاول الادارة الفرنسية بجميع الوسائل ان تبين ان الهدوء سائد وتسي لاسدال سائر التسيان على الحوادث الخطيرة التي وقعت في الايام الاخيرة وخاصة على الشغل الذي وقع على جلالة الملك وقد اربها موقف التأيد الذي وقتته الحكومات وجامعة الدول العربية والامم الاسلامية في مناصرة القضية المغربية وأصبحت في موقف المدافعة عن نفسها .

أما الشعب المغربي فلا زال ثابتاً على مبدئه متحسماً من أجله وهو على أحر من الجمر مستعد على الدوام للشي وراه استقلاله والعمل على التحرر من رقبة الاستعمار القاسم .

الملحق رقم (11): بروتوكول استقلال تونس

النص الكامل للبروتوكول التونسي الفرنسي.

إعلان الاستقلال 20 مارس 1956 وعدم صلاحية معاهدة 1881

وحقّ تونس في تكوين جيش وطني¹

في 03 جوان 1955 على إثر مفاوضات حرة حصلت بين وفديهما، اتفقت الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية على الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية، فأبدت على هذا النحو عزمها على تمكين الشعب التونسي من بلوغ ازدهاره الكامل وتولي الإشراف على مصيره على مراحل. وتعترف الحكومتان بأن التطور المنسجم والسلمي للعلاقات التونسية الفرنسية، يتماشى مع مقتضيات العالم المعاصر، ويلاحظان بانهاج أن ذلك التطور يتيح البلوغ للسيادة الكاملة بدون آلام بالنسبة للشعب وبدون صدمات بالنسبة للدولة. تؤكّدان اقتناعهما بأنه إقامة علاقتهما على أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيادتهما في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما، تدعم فرنسا وتونس التضامن الذي يربط بينهما لأجل خير البلدين. وعلى إثر خطاب التولية الذي ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية وجواب جلالة الملك المؤكدين لزمهما المشترك على التعمق بعلاقتهما في كنف نفس روح السلم والصداقة، افتتحت الحكومتان مفاوضات بباريس يوم 27 فيفري.

وبناء عليه

تعترف فرنسا علانية باستقلال تونس.

وينجم عن ذلك:

أ) أن المعاهدة المبرمة بين فرنسا وتونس يوم 12 ماي 1881، لا يمكن أن تبقى تتحكم في العلاقات الفرنسية التونسية.

ب) أن أحكام اتفاقيات 03 جوان 1955، التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغائها.

وينجم عن ذلك أيضا

ج) مباشرة تونس لمسؤولياتها في مادة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطني تونسي.

وفي نطاق احترام سيادتهما تتفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيغ التكافل بحرية بين البلدين لتنظيم تعاوغما في الميادين التي تكون مصالحهما فيها مشتركة، خاصة في مادة الدفاع والعلاقات الخارجية.

وستضع الاتفاقات بين فرنسا وتونس صيغ المساعدة التي ستقدمها فرنسا لتونس في إنشاء الجيش الوطني التونسي.

وستستأنف المفاوضات يوم 16 أفريل 1956، قصد الوصول في أقصر الأجل الممكنة وطبقا للمبادئ المقررة في هذا البروتوكول لإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ.

حرر بباريس في نسختين أصليتين يوم 20 مارس 1956.

عن فرنسا: (أمضى) كريستيان بينو.

عن تونس: (أمضى) الطاهر بن عمار.

المصدر: جريدة الصباح، العدد 1328، 21 مارس 1956 .

قرية "ساقية سيدي يوسف" الشهيرة قضت مسؤولية الاستعمار العالمي وجسمت وحلة

الى الطائرات الفرنسية وساترهما
والتشجن . لقد كان هذا هو الهدف
الذي قير فيه الطيران الفرنسي ما تبقى
له من الشرف . لقد كان هذا الهدف
هو الميدان الذي اظهر فيه الطيارون
الفرنسيون براعتهم الحربية التي يقومون
بها ضد شعوب لا تملك وسائل الدفاع
عن نفسها .

وعندما اذاعت الحكومة التونسية خبر
هذا الهدف (المدرسة) اذاعت القيادة
الفرنسية العليا بلاغا قالت فيه : « اما
تستطيع ان تكذب تكذبا قطعيا الجسر
الوارد من تونس والذي يزعم ان مدرسة
قد قذفت بالقنابل وان الطفلة عديدين قد
قتلوا فيها » .

واخيرا نقلت هذه الجموع من الجثث
الى مرقدتها الاخير وودعت بالصلاة والترجم
وان لم تكن في الواقع جثث ، بل كانت
اقرب الى الاشلاء والاعضاء المبتورة ،
والاجسام المجزأة حتى لم يكن من الممكن
دفن كل واحد على حدة . وكان لابد
لمجموعها من سبع خنادق طويلة لتدفن
فيها تلك البقايا من البشر .

تلك لوحة ساقية سيدي يوسف
الفاجمة بعد ان مرفوها الطيران الفرنسي
مروزا لم يظل اكثر من ساعة . ان
اولئك الضحايا الابرياء قد صبروا سكوت
الاحياء بعدهم حراما .

اما التجديزات التي يرسلها الخلفاء
القربيين الى حليفهم فرنسا فانه لم يعد
لها اي معنى لان الشعوب الاثريفة لن
تتحكم على تلك الدول الا بايديها . اما
الاحتجاجات الاثريفة فقد انقضت وقتها
الى غير رجعة .

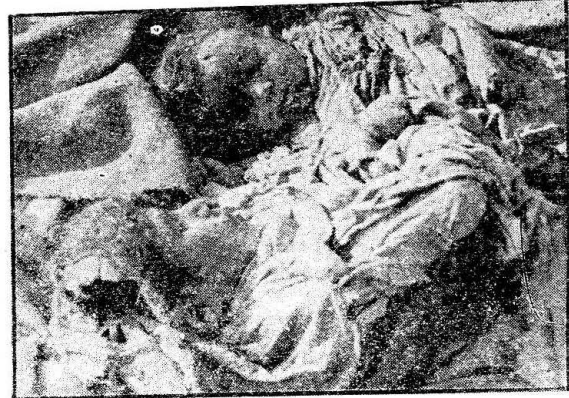
ان الرأي العام العالمي سيرف الان اننا
لم تكن في حاجة الى المبالغة ، واننا لم
ننظر نظرة قاتمة مصطنعة الى الاشياء ،
وبعد ان اتمت الطائرات الفرنسية
قذف القرية التونسية مدة ساعة كاملة،
وبعد ان رمت فيها اطنانا من القنابل
اصدرت القيادة الفرنسية بلاغا قالت فيه:
« ان القذف كان الجرد رد فعل ، وان
الطائرات الفرنسية قد توجهت بقذائفها
الى مراكز معينة وهي تجمعات السوار
الجزائريين التي تقع على بعد كيلومتر
ونصف جنوب قرية الساقية . وبناء على
معلومات جاء بها الملاحظون في الطائرات
فان معسكر الثوار قد دمر بنسبة ٥٠٪»

فاسرع الصحافيون ومصورو السينما
من التونسيين والفرنسيين والاجانب الي
عين المكان ووصلوا بعد ساعات قليلة من
صدور البلاغ الفرنسي ، واستطاعوا ان
يوجد فيه الصحافيون حزما مبعثرة من
البطل والسفغارية التي بدت تدب تحت
حرارة الشمس . ان الالات الوحيدة
التي دمرها الطيران الفرنسي بساقية
سيدي يوسف هي سيارات الصليب
الاحمر الدولي . ان الطيارين الفرنسيين
لم يحرموا حتى هذه الهيئة الانسانية
فرموا عليها الموت بنفس الاحتقار الذي
تعودوا ان يرموا به الموت والحداد وراء
الحدود التونسية في القطر الجزائري .

قال بلاغ الجنرال سالان : « ان مصلحة
الاستعلامات قد لاحظت تجمعات الثوار
بعيدة عن القرية بكلم . ونصف » .
فذهب الصحافيون ليسروا كيف قتل
الطيران الفرنسي السوار الجزائريين
فوجدوا منظرا رهيبا هو منظر مدرسة
ذات قسمين تكسدت بها جثث الصبيان
الصغيرة مع كرايسهم وكتبهم المبعثرة
المزقة . لقد كان ذلك هو هدف الطيارين
الفرنسيين « الابطال » . لقد كان هذا
هو الهدف الذي لا يصعد عنه اي خطر

ان الاعتداء المبرر الذي ذهبت ضحيته
قرية ساقية سيدي يوسف التونسية
صباح يوم ٨ فيفري ١٩٥٨ قد بين مرة
اخرى بصورة لا تقبل الجدل مبلغ الاجرام
من العمل الذي تقوم به الحكومات الفرنسية
في شمال افريقية .
منذ ثلاث سنوات ونحن نشهر بهذه
الوحشية ولم تكن في تشهيرنا تتبسح
الخيال ولا الغضب ، ولا نرمي الى دعاية
وضيعة . لقد كنا نقف عند حدود الواقع
كما هو .

وفي هذه المرة كانت الصحافة الاجنبية
وكان شهود لا ترد شهادتهم ، وكان
مثل الصليب الاحمر الدولي كانوا كلهم
حاضرين . لقد استطاعوا ان يتأكدوا
بانفسهم كيف تقوم فرنسا بحرورها
الابادية ضد الشعوب التي تنازل لتتخلص
من اعتدائها وقمعها الاثيم .



الملحق رقم (13): قضية الأسلحة الأمريكية البريطانية إلى تونس

فصل في الشؤون السياسية

01. 12. 1957

قضية الاسلحة الامريكية البريطانية الى تونس

فسي ليلة ١٥ نوفمبر وصلت اسلحة بريطانية الى مطار تونس، واعلنت امريكا من ناحيتها انها ستوجه الى تونس كمية من الاسلحة الحقيقية .

وتسبب ارسال الاسلحة هذا في توتر العلاقة بين فرنسا من ناحية وامريكا وبريطانيا من ناحية اخرى .

فغادر الوفد الفرنسي جلسات الهيئة البرلمانية للحلف الاطلسي . وقدم الم . بينو وزير خارجية فرنسا موعد سفره الى واشنطن للباحث مع وزير خارجيتها في امر الاسلحة التونسية ويطلعها على « اغتياض الراي العام الفرنسي » من هذه « الفعلة » .

وقد علق الملاحظون السياسيون على اغتياض فرنسا بقولهم ان ذلك يرجع في الحقيقة لا الى كمية الاسلحة الرمزية بل الى مشروع الوساطة الذي تنسوي تونس والمغرب تقديمه لغض المشكل الجزائري .

وكتبت صحيفة « لوموند » الفرنسية المحايدة تعليقا جاء فيه: « ان امريكا وبريطانيا تنظران لا الى تونس والمغرب فحسب بل الى الجزائر ايضا » وهذه هي النتيجة الحتمية التي انتهت اليها سياستنا باناسياها اللئيمية . ان الحلف الاطلسي ليس بالحلف الذي وضع لساندتنا في قناة السويس ، وحتى في الجزائر .

وعلفت صحيفة « المانستتر قارديان » البريطانية على السياسة الفرنسية فقالت :

« ان السياسة الفرنسية ظلت دائما تعتمد على الخرافات والاعتقادات الزائفة : فنتعسر ان تونس ميدان خاص بفرنسا ، وبفرنسا وحدها ، وان تونس يمكن فصلها عن بقية العالم . ولكن هذه الخرافات انهارت . فالحقيقة المرة هي التي تواجه فرنسا اليوم - واذا كانت فرنسا تريد ان تحافظ على سمعتها في شمال افريقيا فما عليها الا ان التفاوض » .

والى جانب هذه التعاليق المختلفة ابدي بعض الساسة الفرنسيين رغبتهم في انها ، تحالفهم مع امريكا ولكن الذي لاشك فيه هو ان هؤلاء الفرنسيين وامثالهم تجاهلوا ان فرنسا في حاجة ماسة الى « الدولار » الامريكي وقد قال في هذا الصدد الم . هيرنو (النائب الراديكالي من اصدقائه منداس فرانس) :

« ان الحرب الجزائرية تنخرن الكيان الاقتصادي الفرنسي ولهذا فان فرنسا عاجزة على مجابهة الضغط الامريكي على سياستها . وان ضعفنا الاقتصادي هو الذي وضعنا في عزلة من جميع الدول وسوف تبقى هذه الحالة على ما هي عليه الا ان تحل فرنسا قضية الجزائر التي هي اهم المشاكل التي

تنحبط فيها فرنسا . . . بعد يومين من المحادثات (١٩ ٢١ نوفمبر) بين وزير خارجية فرنسا وامريكا ، غادر الم . بينو واشنطن الى نيويورك حيث يهيء الجو لساندة الملف الفرنسي عن الجزائر في هيئة الامم المتحدة . وقد صرح الم . بينو بان توصل الى نتيجة يمكن اعتبارها مرضية اذ انه تقرر - حسب قوله - ان تسطر امريكا وتونس وفرنسا برنامجا مشتركا لمنع الاسلحة الغربية من التسرب الى المجاهدين الجزائريين . كما انه تقرر تحديد الكميات المسلمة الى تونس حتى لا تفوق عدد قطع السلاح عدد الجنود التونسيين .

اما الم . فستكيل - زعيم حزب العمال البريطاني - فقد صرح بانه يرى ان تسليم الغرب الاسلحة الى تونس لا يعنى منع وصول اسلحة روسية وانها هو دلاله على ان امريكا وبريطانيا تحاولان اقتناع العالم العربي بانهما لا توافقان على السياسة الفرنسية في الجزائر .

ازمة الحلف الاطلسي

لقد تبين من عملية ارسال الاسلحة الغربية الى تونس ان المرحلة الاولى من افتتاح ازمة الحلف الاطلسي قد بدأت فعلا . وقد تبين ايضا ان اجتماع اينزهاور بالم . ماك ميلان كان الاجتماع الحاسم الذي تقرر فيه ان تحتل امريكا وبريطانيا مقعد تزعم الحلف وقيادته حسب السياسة التي رسماها وذلك لانهما المولتان اللتان تملكان الاسلحة الذرية . والملاحظين السياسييين لا يشكون ان عملية الاسلحة تشكل اعظم اهانة للديبلوماسية الفرنسية في العالم ولنسياستها في الشمال افريقي .

ويعتقد الملاحظون السياسيون ان عملية الاسلحة تدل على ان فرنسا فقدت في نظر حليفاتها صفة الدولة الكبرى والقوية في البحر الابيض المتوسط - وهكذا فان الفرنسيين يحاولون من وراء ودود الفعل العتيفة التي اظهروها ان يبرهنوا على عزيمتهم في استرجاع المكانة السلوية في العالم والشمال افريقي وقد كتبت صحيفة « التايمس »

البريطانية المستقلة افتتاحية في هذا الشأن جاء فيها « ان فرنسا بجزها عن توطيد السلام في الشمال افريقي وضعت الحلف الاطلسي في خطر محقق »

وليس هناك من شك في ان اغتياض الفرنسيين من حليفهم التقليدية « بريطانيا العظمى » كان اشد بكثير من اغتياضهم من امريكا خاصة وان الم . ماك ميلان رفض الازمة واحتجاجات الفرنسيين أثناء الاجتماع الذي دار بينه وبين

قايار في باريس في اوائل الاسبوع الماضي .

وبهذه المناسبة تذكر خبيراه وزادة الخارجية الفرنسية ان لهم ملفات خاصة بادوار سابقة لعبها الم . ماك ميلان ضد فرنسا . فقد تذكروا مثلا ان بعض الجواسيس البريطانيين كانوا وراء اول مظاهرات دامية قام بها حزب « الاستقلال » في فاس وبعض المدن المغربية سنة ١٩٤٣ - واما رئيس اولئك الجواسيس السياسييين فقد كان في ذلك الحين الم . ماك ميلان وتذكر الفرنسيون ان نفس الشخص كان على اتصال غير مباشر بالمظاهرات التي جرت في الجزائر سنة ١٩٤٥ وان الجنرال ديقول اعوانه كانوا على علم من سياسة ماك ميلان أثناء الحرب فقد كان يهدف الى منع حصول اي تفاهم بين امريكا وفرنسا والى اضعاف فرنسا من الناحية المالية وتشجيع الوطنييين في كفاحهم ضد السيطرة الفرنسية .

المصدر: المجاهد: العدد 13، 01/12/1957، ص 23.

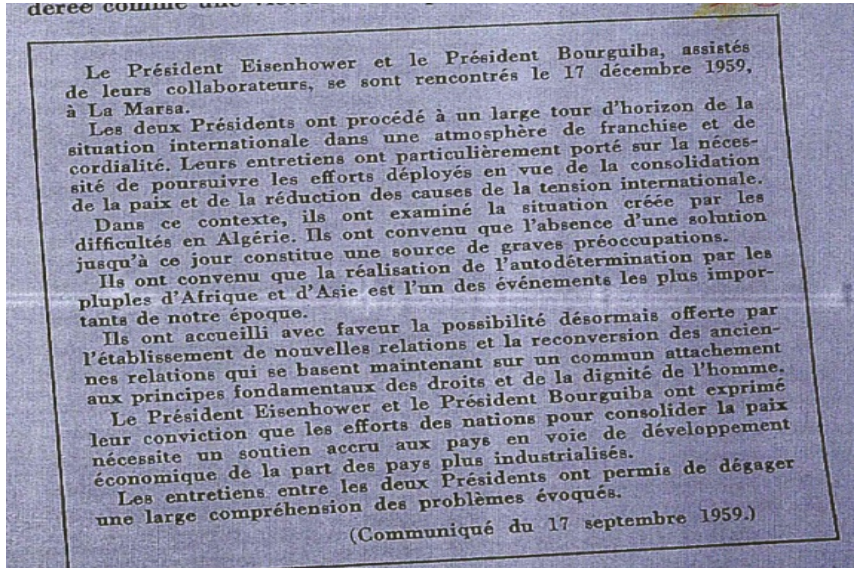
الملحق رقم (14): المساعدات الاقتصادية الأمريكية لتونس 1957-1959

En dollars approximativement.

Année	Assistance économique	Coopération technique	Fonds de prêts pour dév. écon.	Excédents agricoles	Total
1957	6.720.000	420.000		6.220.000	13.360.000
1958	12.620.000	1.092.000		5.544.000	19.256.000
1959	16.800.000	1.386.000	2.016.000	7.896.000	28.098.000

المصدر: Charles Debbasch :op, cit, p119.

الملحق رقم (15): لقاء الرئيس الامريكى ايزنهاور والرئيس بورقيبة في المرسى



المصدر: Charles Debbasch :op, cit, p117

الملحق رقم (16): التصريح المشترك بين فرنسا و المغرب 6 نوفمبر 1955

بين جلالة الملك وم . انطوان بيتي
وزير الخارجية الفرنسية
يوم 6 نوفمبر 1955

« تقابل جلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف وسعادة الرئيس انطوان بيتي وزير الخارجية الفرنسية يوم 6 نوفمبر 1955 في قصر لاسيل سان كلو .

ولقد شرح الرئيس بيتي المبادئ العامة لسياسة الحكومة الفرنسية المشار لها في بلاغ المجلس الوزاري المؤرخ بـ 5 نوفمبر 1955 .

واكد جلالة السلطان موافقته على تلك المبادئ وفي انتظار عودته إلى المغرب عهد باتفاق مع الحكومة الفرنسية إلى مجلس العرش المؤلف يوم 17 أكتوبر 1955 والمستعفي من وظيفته يوم 3 نوفمبر 1955 بمواصلة تسيير الشؤون الجارية للدولة .

واكد جلالة سلطان المغرب عزمه على تأليف حكومة مغربية للتصرف والمفاوضة تمثل مختلف نزعات الرأي العام المغربي وستكون من بين مهام هذه الحكومة مأمورية تحضير الاصلاحات الأساسية التي ستجعل من المغرب دولة

ديمقراطية ذات حكم ملكي دستوري واجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لاعطاء المغرب نظام دولة مستقلة مرتبطة مع فرنسا بروابط دائمة يتفق عليها بحرية .

ولقد اتفق جلالة سلطان المغرب مع الرئيس بيتي على تأكيد وجوب قيام فرنسا والمغرب معاً وبدون تدخل الغير بتقرير مصيرهما ومقبليهما المتضامن ضمن تأكيد سيادتهما بتبادل ضمانات حقوقهما وحقوق رعاياهما وعلى أساس احترام الحقوق المخولة بواسطة الأوقات والمعاهدات للدول الاجنبية » .

المصدر: الصديق بن العربي: مرجع سابق، ص، ص 38، 39.

الملحق رقم (17): التصريح المشترك الخاص بإعلان استقلال المغرب و البروتوكول الملحق به

بين جلالة الملك وحكومة الجمهورية الفرنسية
لاعلان استقلال المغرب وسيادته ووحدة ترابه
مع الاعتراف بعدم صلاحية معاهدة الحماية
2 مارس 1956

ان صاحب الجلالة سيدي محمد الخامس ملك المغرب وحكومة
الجمهورية الفرنسية يعلنان عزمهما على تطبيق كل ما يتضمنه تصريح « لاسيل
سان كلو » المؤرخ بسادس نوفمبر سنة 1955 تطبيقاً كاملاً .

وقد تحقق لديهما - لما اجتازه المغرب من التطور في ميدان الرقي - ان
عقد الحماية المبرم في فاس والمؤرخ بـ 30 مارس سنة 1912 قد اصبح لا يتلاءم
ومقتضيات الحياة العصرية وانه لا يمكن من الآن فصاعداً للعلائق الفرنسية
المغربية ان تبقى خاضعة لمقتضيات بنوده، وبناء على ذلك فلان حكومة
الجمهورية الفرنسية تؤكد علانية اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضي
بالاخص دبلوماسية وجيشاً كما تؤكد عزمها على ان تحترم وحدة تراب المغرب
المضمونة بحكم المعاهدات الدولية وتعمل على احترامها وان حكومة
الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة سيدي محمد الخامس ملك المغرب

يصرحان ان المفاوضات التي استهلكت في باريس بين المغرب وفرنسا وهما
دولتان متساويتان وذاتا سيادة ، تهدف الى ابرام اوافق جديدة تحدد التراب بين
البلدين في الميادين المشتركة فيها. مصالحيهما ، وتنظم على اساس الحرية
والتساوي تعاونهما خصوصاً في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والاقتصاد
والثقافة ، وتضمن حقوق الفرنسيين المقيمين في المغرب وحريةهم . وكذلك
حقوق المغاربة المقيمين بفرنسا وحريةهم وهذا في دائرة احترام سيادة البلدين
وقد اتفق كل من حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة سيدي محمد
الخامس ملك المغرب على ان العلائق الجديدة بين فرنسا والمغرب ستقوم على
مقتضيات البروتوكول الملحق بهذا التصريح المشترك ريثما يجري العمل
بالاوافق المشار اليها .

حرر بباريس في 2 مارس 1956
ووقع عليه بوزارة الخارجية
الرئيس البكاي والرئيس بيتو

البروتوكول الملحق بالتصريح

2 مارس 1956

أولاً - إن جلالة ملك المغرب هو صاحب السلطة التشريعية وبياسرها وحده بكامل السيادة . ويطلع ممثل فرنسا على مشاريع الظهائر والقرايات ؛ ويرفع ملاحظات فيما إذا كانت هذه النصوص تخص مصالح فرنسا والفرنسيين أو الاجانب ، خلال الفترة الانتقالية .

ثانياً - ويملك صاحب الجلالة ملك المغرب سيدي محمد الخامس جيشاً وطنياً . وتبذل فرنسا مساعدتها للمغرب من اجل تكوين هذا الجيش ؛ ويبقى الوضع الحالي للجيش الفرنسي في المغرب على ما هو عليه ، أثناء الفترة الانتقالية .

ثالثاً - ان سلطات التسيير التي كانت محفوظة إلى الآن ستنتقل إلى الحكومة المغربية حسب مسطرة يتفق عليها الطرفان .

وتمثل الحكومة المغربية مع حق التقرير في لجنة منطقة الفرنك وهي المؤسسة المركزية التي تدير السياسة المتعلقة بتنظيم العملة لمجموع منطقة الفرنك .

ومن جهة اخرى فإن الموظفين وأعوان الادارة الفرنسيين العاملين في المغرب سيبقى لهم الضمانات التي يتمتعون بها .

رابعاً - يحمل ممثل الجمهورية الفرنسية في المغرب لقب مندوب فرنسا السامي وحرر في باريس في نسختين اصليتين يوم ثاني مارس عام 1956 .

الامضاء : كريستيان بينو

البكاي بن مبارك الهبيل

المصدر: الصديق بن العربي: مرجع سابق، ص، ص 40 - 43.

الملحق رقم (18): وثيقة توضح المساعدات التونسية للثورة التحريرية ودعمها عسكريا

ودبلوماسيا

15 /
Le 13 août 1957

LA TUNISIE ET LE PROBLEME ALGERIEN

I - Position diplomatique du Gouvernement tunisien vis-à-vis du problème algérien.

Dans ses déclarations multiples le Président BOURGUIBA a toujours affirmé publiquement l'importance essentielle que son Gouvernement attache au règlement de la question algérienne, condition nécessaire à toute coopération réelle entre le Maghreb d'une part, la France et l'Occident d'autre part (janvier 1957). Pour lui, ce problème ne peut être réglé sans la reconnaissance préalable du droit du peuple algérien à l'indépendance et les propositions françaises ne peuvent être retenues (discours de BEN MENI, 18 février 1957).

Ses offres de médiation étant restées sans écho, le Président du Conseil tunisien s'est alors engagé plus avant dans la voie de l'internationalisation du conflit.

En février 1957, lors du débat à l'O.N.U., la Tunisie signe le texte du projet de résolution afro-asiatique que la France repoussait.

Lors de son intervention M. Mongi Slim, Chef de la Délégation tunisienne, développe la thèse de la compétence de l'O.N.U. née par la France.

Le 5 mars 1957, M. BOURGUIBA suggère, à ACCRA, la création d'une "Commission de bons offices" des Nations-Unies, dans le but d'obtenir un cessez-le feu et l'envoi ultérieur en

Algérie d'une force de police.

Il annonce également la participation de la Tunisie à une "Conférence Africaine" dont la réunion est envisagée en mai et qui groupera les Etats africains nouvellement promus à l'indépendance, afin de "conjuguer nos efforts pour tendre la main aux peuples encore sous tutelle et favoriser leur émancipation".

Le 30 Mars, lors de la signature du "Traité d'amitié et de solidarité" tuniso-marocain, un communiqué commun insiste sur la nécessité de trouver une solution juste au problème algérien conformément aux principes de la charte des Nations Unies dans le respect du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes.

En se rendant en Libye, M. BOURGUIBA cherche à consolider sa politique d'intégration de ce pays au sein du futur Grand Maghreb. Il déclare à son retour à TUNIS qu'un plan d'action destiné à mettre un terme à la guerre d'Algérie a été mis au point à TRIPOLI.

M. BOURGUIBA fait alors aux représentants à TUNIS de certaines puissances européennes des ouvertures au sujet de la réunion d'une "Conférence Méditerranéenne" sur la question d'Algérie.

Le 28, mai, la Tunisie saisit l'Organisation Internationale pour les Réfugiés de la question des "réfugiés algériens" et demande son assistance. Le but de cette manœuvre est d'amener indirectement et insensiblement l'O.N.U. à s'occuper de la question algérienne.

En juillet 1957, la Délégation tunisienne à l'O.N.U. signe la lettre afro-asiatique demandant l'inscription de l'affaire algérienne à l'ordre du jour de l'Assemblée Générale de l'O.N.U.

Il convient toutefois de noter au cours de ces derniers mois une certaine évolution de la position tunisienne qui tend, pour des raisons de tactique, à se rapprocher davantage de la position française (déclaration de M. Guy MOLLET du 7 janvier 1957) sinon sur les fins du moins sur la procédure proposée. M. BOURGUIBA et ses collaborateurs ont depuis le mois de mars 1957 multiplié les contacts avec les leaders de la rébellion algérienne pour les amener à se départir de leur intransigeance de principe sur le préalable de la reconnaissance de l'indépendance et à accepter l'épreuve des élections (discours hebdomadaire des 17 et 23 mai 1957).

Mais il semble bien que le Président ne puisse plus réfréner les manifestations d'intransigeance du F.L.N. qu'il a le premier encouragées.

Victime de son tempérament, M. BOURGUIBA paraît bien ne s'être arrêté qu'un instant sur sa victoire en Tunisie et avoir tourné aussitôt son intense besoin d'action hors des frontières de son trop petit pays en devenant le principal instigateur d'un "Grand Maghreb" susceptible de séduire l'opinion occidentale en raison de son caractère anticommuniste et dont il demeurerait la plus forte personnalité politique.

II - Aide de la Tunisie à la Rébellion.

A - Appui apporté au F.L.N. pour l'unification de la rébellion.

L'arrestation des principaux chefs rebelles (22 octobre 1956) avait jeté les plus graves perturbations dans la conduite des opérations et considérablement compliqué les problèmes de représentation extérieure des insurgés.

En février 1957, la situation de la rébellion écartelée par des rivalités de chefs, était "tout à fait anarchique" de l'avis même des nationalistes.

D'un côté Ali MAHSAS, qui avait su se faire reconnaître par le Gouvernement tunisien, Chef responsable de la Délégation du F.L.N. en Tunisie, y avait créé une véritable dissidence en s'appuyant sur les chefs rebelles évincés du Comité de Coordination et d'Exécution (C.C.E.) institué par le Congrès tenu le 20 août 1956 en Algérie.

De l'autre, le C.C.E. composé de cinq membres à prédominance Kabyle, ayant autorité tant sur les chefs régionaux de l'Intérieur que sur l'organisation extérieure du F.L.N. à l'étranger et qui voulait, à ce titre, rallier toute l'organisation F.L.N. sous son obédience en réglant le Cas MAHSAS. Le C.C.E. passait à l'action en nommant le Colonel Aman OUAMRANE, "Chef de la branche militaire de la Délégation du F.L.N. à l'extérieur" et le Docteur Lamine DERBAGHINE "Chef de la Délégation à l'extérieur".

En réunissant en février 1957 à TUNIS les principaux rivaux, en intervenant de tout son poids dans leurs conflits, en présidant à la soumission d'Ali MAHSAS et en désarmant ses protégés ce qui devait entraîner de nombreux règlements de compte et des mesures de précaution du Gouvernement tunisien contre les Algériens dissidents, M. BOURGUIBA sortait la rébellion de l'impasse et lui faisait gagner un temps précieux.

Maître de tout le système de ravitaillement actionné de TUNIS, Chef direct de la Wilaya n° 1 (aurès) et de la nouvelle Wilaya de Souk Ahras, représentant permanent du C.C.E. auprès de M. BOURGUIBA, le Colonel OUAMRANE est devenu un personnage très important de la rébellion.

B - Organisation des bases rebelles en Tunisie.

Ces bases ont une triple mission :

- servir de relais pour les trafics de matériels et assurer le contrôle de la circulation des personnels ;
- servir de postes de commandement aux principaux chefs rebelles frontaliers qui y résident en

permanence ;

- jouer le rôle d'intendance de campagne et de bureaux de garnison ;

Le système repose essentiellement sur une plateau bour-nante : Tunis, et trois bases principales Souk el Arba, Tadjerouine et Tozeur, disposent elles-mêmes de postes avancés sur la frontière.

Tunis est le P.C. de Chérif Mahmoud, responsable de la Wilaya n° 1, qui y commande directement l'énorme ensemble Aurès-Nemetcha.

Souk el Arba, P.C. de Laskri Amara, responsable de la Wilaya de Souk el Ahras, est affecté aux Wilaya de Souk Ahras, du Constantinais et de Kabylie.

Tadjerouine, P.C. de Bellouchet Abdallah, responsable de la zone de Sedrata, est affecté aux Aurès-Nemetcha.

Tozeur est affecté aux régions sahariennes.

Les bases ont encore pour mission d'acheminer sur les zones de guérilla les régimes instruits en Tunisie dans certains camps spécialisés comme Béja, Souk el Arba, Teboul-seuk et Ain Draham.

C - Trafics de matériels.

Tous les ravitaillements en provenance de l'extérieur sont centralisés à TUNIS d'où ils sont acheminés sur les bases rebelles de Tunisie et l'Algérie.

La majeure partie des armes transitant à travers la Tunisie continue de provenir de la base F.L.N. de TRIPOLI.

Des véhicules officiels tunisiens - dans la plupart des cas des capotons de la Garde Nationale - les prennent en charge de Ben Gardane ou de Medenine jusqu'à Tunis, où elles sont entreposées à la caserne Hussinier, occupée par la G. rds.

6.

Après répartition par les responsables algériens les mêmes véhicules officiels acheminent les matériels vers les bases de la frontière, qui organisent leur infiltration en Algérie par petits convois.

Les dépôts d'armes de ces bases sont, à Souk el Arba par exemple, installés dans les casernes de la Garde Nationale.

L'ensemble des indications qu'on possède permet d'assurer que le volume mensuel des trafics qui était de l'ordre de 1.000 armes au 1er janvier 1957 a très sensiblement augmenté depuis lors, et a pris une importance inquiétante au cours du mois de mai.

A ces armes, s'ajoutent des munitions en quantité importante, qui maintiennent la puissance de feu des rebelles, des équipements de toutes sortes (tenues, chaussures, couvertures, etc...) et du ravitaillement.

Ainsi la Tunisie, depuis 3 mois est devenue la principale base logistique de la rébellion algérienne. Si le Caire continue à fournir l'essentiel des armes indispensables, la Tunisie s'en est fait le distributeur presque exclusif, et c'est le Gouvernement tunisien lui-même qui a pris en charge, en collaboration constante avec le F.L.N., le transit du matériel à destination de l'Algérie./.

المصدر:

A.O. M : secrétariat d'état aux affaires algériennes 1959-1967 carton : 86 FLN et algériens en Tunisie "la Tunisie et le problème algérien", 13 août 1957.

الملحق رقم (19): قواعد الإستعمار العسكرية الفرنسية في المغرب العربي يجب أن تزول

قواعد الاستعمار العسكرية الفرنسية في المغرب العربي يجب أن تزول

14. 06. 1958

يواجه قادة المغرب العربي في هذى عول بأجزاء واحضار شمال افريقيا امتحانا تاريخيا ، ولغة التي يضعها فيهم شعبيهم ستعزز تصميمهم ويقتضيه ليخبر الامتحان بالفرز الذي يستحقه نضالنا الجبار .

ان فرنسا قد ازست قواعدعسكرية في الجناحين (تونس والمغرب) لتتمكن من منع التمثل قلب الوطن المغربي (الجزائر) وتستعمل فرنسا بقيادة ذى لادامة هذا الوضع الخطير - وسائل اخرى سياسية الى جاسائل القمع العسكرية .

هذا ما تعالجه في المقالين التاليين بالبراعة ودراية .

ولئن كان معاداليا يعتبر محطة استراحة فقط ، فان مسنكر بوفيشة ورياداد قلبية يمكنان من مراقبة الوطن القليل .

وقد بلغ من تركز الفرنسيين بونس اهم يرايون القضاة الجوي في الشمال بواسطة محطات الرادار بينزوت والوطن القليل . ومحطات الرادار تلك في استطاعتها ان توجه عملية اختلال عن طريق البحر ، او عمليات القذف الجوي على السوا .

وفي استطاعة القوات الفرنسية من ناحية اخرى ان تتصل بالقوات الاستعمارية في الجزائر فتتصل بذلك بين تونس والشمال وبين بقية الوطن .

وفي الجنوب يقم (٤٠٠٠) جندي تحت اوامر الجنرال غاميو الذي يوجد في قابس ، وهذه الجيوش وان كانت تقع تحت اوامر الجنرال غاميزين نظريا ، فانها في الواقع، تمل بالشارع مع الجيش الفرنسي بالجزائر ، وهم قد عوسرت كتبه العدد بما يمكن من اجتهد الاجهزة ومن طائرات ومن مصفحات ومن مدفعية آلية ، تمكنه من ان يرافض كامل الاراضي التونسية التي تمتد من ليبيا الى الحدود الجزائرية في اتجاه الازراس .

الجزء هو الضمان

ومن هذه الناحية تكسي مطارات قصوة وقابس وموادة اهمية بالغة في نظر الفرنسيين - ومصادرة في

قاعدة ارتكاز الفرنسيين في تونس ، التي يتكسبون بواسطتها من بواقية جميع مراكزهم في الجنوب مثل الدحيات ، وبرج البوف ، وحصر عيلا ، وفور سان .

ولئن كان الجيش الفرنسي يبرح حضوره في الشمال التونسي بحماية المدنيين الفرنسيين والدفاع عن المغرب بواسطة قاعدة بنزرت ، فان تركزه في الجنوب ، ليس الا نتيجة من نتائج الاستراتيجية الفرنسية في الجزائر . لان الفرنسيين يعتبرون ان اختلال الجنوب التونسي - رغم الاستقلال - ضروري لانقاذ و الجزائر الفرنسية .

منذ ٤ اشهر والجيش الفرنسي ملازم لتكتاته تحت الرعاية الوطنية المتبقطة - ولكنه ما انفك يتقوى في الجنوب ، ولم يتردد في ان يهاجم الجيش الفرنسي ويسلط الغنابل على (ومادة) ، وكان ذلك شارة انذار جعلت تونس ياكلها بتجنيد وتاهب لمواجهة العدوان .

ان احتلال تونس من جديد سيضي امراممكن التحقيق - من الوجهة الغنية - طالما لم يتم الاجلاء الكامل عن القطر التونسي بأكمله ، لانه من الصعب ان يستطيع جيش تونس عدده ستة آلاف رجل مراقبة الحدود ، ومراكزها الجنوبية ، والمعامسة .

لهذا يتحتم اكثر من اي وقت مضى ان تتطابق القوى القوي الوطنية في المغرب العربي ، عسكريا وسياسيا وديبلوماسية حتى تحقق الاجلاء الكامل عن اراضيها . لان نهاء القوات الاستعمارية في تونس ومراكزها ، معناها احتلالها من جديد عاجلا او اجلا .

ان الاجلاء الكامل هو ضمان الاستقلال التونسي والمغربي ، وبداية الاستقلال الجزائري الحدود نفسها .

عن صحيفة دايكوتوميسته البريطانية

الاطل من المغرب هو يروي اوزو وموريطانيا بالشارع والاراضي . وهذه العملية حطينا مروره مادة عن نظره ارباب الاستقلال العرب .

ومعنا نظر الى تركز الجيش الفرنسي في المغرب وفي تونس نجد ان وضعية مراكزه تتلاءم مع استراتيجية جيشنا المقاتل المتمركزة بين الجيوش الفرنسية والاسيانية في المغرب العربي . كانت هدف الى « مبادية » تصروف الواقعة في الرباط الجزائرية .

لكن وضعية الجيوش الفرنسية في المغرب القوي بالخصوص من التي تكلف من هذه الاستراتيجية .

تأخرون الذي كل احد ان السلطات الفرنسية كانت في سنة ١٩٤١ قد وضعت خطا من الاملاك الشاكلة على الحدود الغربية الجزائرية يتد من بوساي الى ميني الجبلاني (١٥٠ كلم)

بترية في الرباط الجزائرية عدة مراكز فرنسية محصنة .

والقيادة الفرنسية في وهران قست ولاية وهران الى اربع مناطق وهي الى ذلك تصروف في منطقة خاصة تسميها « منطقة ميان المغرب الشرقي » . وقيادة هذه المنطقة الحامسة توجد بادية وبعدة وتضم جبال الازواد من الضباط غرب (كولونيل) من من اصال ميان بقيادة وهران . ولهذا نجد ان الطائرات التي تهاجم وهران تطلق من مطار مدينة والشرطة الحامسة البادية الذكر مسلة الى خمس نواحي (لكل ناحية عدة مراكز رتي وهي (١) مارتيري بركان ، (٢) جردة بوسكر (٣) وجة ، (٤) بوجرة (٥) فيق .

ان اقل ما يقال في استقار الجيوش الفرنسية بهذه المنطقة واعتبارهم لها منطقة عمليات حربية ، انه اعتمدها فاض على سيادة وطن مستقل . لكن الجيش الفرنسي يريد ان يسيطر على وهران ، وان يحس خط كولب بشار بكل تمن .

ولهذا فليس من الممكن بحال من الاحوال ان تقوم هذه الواجهة .

ان الامر الذي اصدفته الرابطة الى الجيوش الفرنسية بان لا تقوم باي نشاط ، ما هو الا مرحلة اولي نحو الاهد الكامل .

تلك هي ارادة المغرب ، والقوات الملكية المسلحة ، والقوات الشعبية لجيش التحرير المغربي ، خير ضمان لتفكيك هذه الازادة .

تونس عرضة لاحتلال جديد

اما في تونس فان عدد الجيش الفرنسي يبلغ (٢٠٠٠٠) جندي يحتلون مواقع استراتيجية تجعل في امكانهم ان يظفروا حيلة لاحتلال جديد لتونس في ظرف ٤٨ ساعة .

ففي الشمال التي هو النقطة الحيوية من الوجهة الاقتصادية والسياسية ، يعد الجيش الفرنسي (١٧٠٠٠) من بينهم عشرة آلاف في بنزرت .

كما يحتل القاعدة العسكرية والبحرية في بنزرت التي يوجد بها البارجتان البحريةتان و جوج ليعيس ، و جوج كلوسونو ، واكثر من عشر سفن حربية ، كثيرا ما تعقب من حين لآخر الى الشواطئ الجزائرية للقيام بهبام مختلفة .

والقرب من تونس المعامسة توجد قاعدة الويصة الحيوية التي في استطاعتها ان تكون نقطة الانطلاق للعمليات الجوية ، كما توجد عدة مراكز يحتلها الفرنسيون وتحيط بالمعامسة ، مثل مخيم فوش فيندريه ، رديم قصر السعيد ، والمنورة ، وتكسة فوجومول ، والرابطة ، وسلاويو (حيث يقم الجنرال غمبيين مع بولس قياده ٣)

ان امتدادات الجيوش الفرنسية على تونس والمغرب ، والاتصالات الموجودة بين القيادة العسكرية الفرنسية في البادية الموجودة بين الجزائر والقيادة الفرنسية في الجنوب التونسي ، ان كل ذلك كتف اللعالم كله من مطور جس من مطور الاستقلال التونسي والمغربي وهو وجود جيش اختلال ليحاول و قمع . ثورة الجزائر يدعوى الدفاع عن العالم الحرس وقد اعان الرئيس بوقريه منذ اكثر من اسبوعين الشروع في معركة الجلاء بينما كان المغرب يطالب من ايضا بالجلاء الكامل عن الجهة الشرقية منه .

وبعد خطاب دي طول بالجزائر اضح الشكل اكثر من ذي قبل وتبين كل احد ان استقلال المغرب العربي لا يمكن ان يتجزأ حقيقيا الا بعد جلاء الجيوش الفرنسية جلاء تاما عن اراضيها .

ان نظرة سرية على القوات الفرنسية الموجودة تكلف للمسلح احتمال تحقيق هذا الجلاء بواسطة العسكرية البحتة . والجيش الفرنسي له من الاطارات والعتاد الحديث وملاح الطيران ما يجعله اكثر غزوا في هذا الميدان والمغرب العربي لا يجهل هذا التفوق المادي البحت . لكن تنسيق الديبلوماسية و ارادة الجماهير الجندة حول قوتنا المسلحة النافذة تعرض على العدو اجرام حقيقيا .

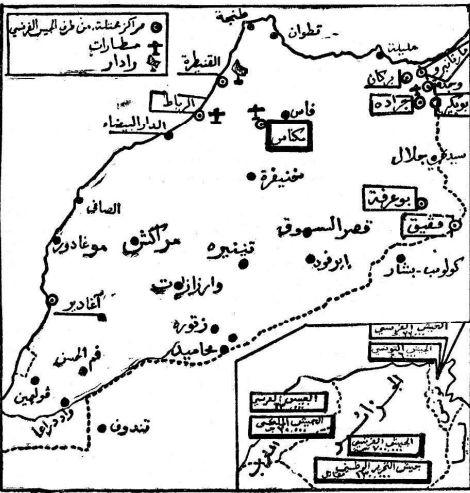
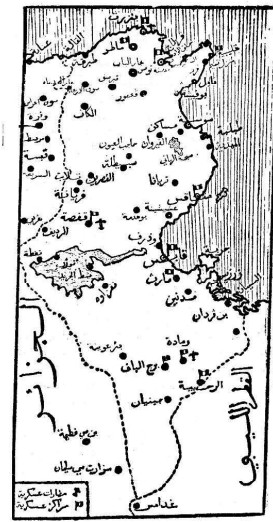
وفي هذا الوقت الذي يدخل فيه اولي مقدرات طائفة جيز التطبيق يحسن بنا ان نلقى نظرة خاطفة على القوات الاستعمارية في المغرب وتونس .

مناطق العمليات الفرنسية بالمغرب

يبلغ مجموع القوات الفرنسية رسميا في المغرب الاصلي ٤٥

الف جندي يتوزن اليا الغنية والمجودة وحيثما تلقيا . الف جندي يتوزن الى سلاح الطيران مجهوزين احسن . وهم موزعون على القواعد الجوية في الرباط وتكسان وا (وهو مطار وجة العسكري) والي هولاء الستين الف ، من جنود البحرية متمركزين في الدار البيضاء واختيارا يوجد ٥٠٠٠ حياط فرنسي يتنقلون في مد الجيش الملكي كالمطارات للتدريب .

ومن الجدير بالاحاطة ان مدن المغرب الكبرى توجد مراكز فرنسية حامة ، اما القيادة العامة فمركزها بالرا . ان هذا الشكل المغرب من اكمال الحدود الفرنسي قد على وجوده في عدة مناسبات ونحوها اثناء عملية (١٦ مارس ١٩٥٨) التي قامت بها القوات الفرنسية في



المصدر: المجاهد: العدد 25، 1958/06/14، ص 8.

الملحق رقم (20): رد فعل تونس و المغرب على حادثة اختطاف طائرة الوفد الجزائري



المصدر: بشير سعدوني: مرجع سابق، ص 181.

الملحق رقم (21): صالح بن يوسف يطلب قطع كل مفاوضة ومعاونة مع فرنسا



قسم المعلومات

المصدر: الإصرام
التاريخ: ١٩٥٦/١٠/٢٩

صالح بن يوسف يطلب قطع كل مفاوضة ومعاونة مع فرنسا السياسة الوحيدة لتخليص المغرب العربي من السيطرة الاستعمارية

الفرنسية الفللة الشيعة التي ارتكبتها السلطات الفرنسية العسكرية والمدنية، ضد أخواتنا الزعماء الجزائريين وعميلو الحكومتين التونسية والراكشية، سخرت فرنسا من احتياج الحكومتين التونسية والراكشية، ومن سخط الفصحى العالمى للحر حكومات وشعوبنا على انتقال (أخواننا الجزائريين) قدرا، يتحتم إذا على الحكومتين التونسية والراكشية اتخاذ إجراءات إيجابية تنقل حياة أخواتنا محاربا الكثر الفرنسي ونفسى حكومة فرنسا إلى اطلاق سبيلهم

مصلحة أقرب المبرم

أما المواقف السلبية، فمن تقييد شيئا - ان مصلحة المغرب العربي العليا، تلزم، لي هذا الطرف الحاسم، قطع كل مفاوضة وكل تعاون مع حكومة فرنسا، مادامت لا تعترف باستقلال الجزائر الحقيقية، وأن يعود التفاوض معها إلا إذا شمل في وقت واحد تونس والجزائر ومراكش، وكان يهدف إلى جلاء الجيوش الفرنسية عن الطارئة الثلاثة

السياسة الوحيدة

تلك هي السياسة الوحيدة الكافية لتخليص مغربنا العربيين من السيطرة الاستعمارية الفرنسية، وتحريرهم تدريجيا نهائيا كاملا، يضمن له حياة كريمة، ويحقق له وحدته المتشردة ليحتل به كيان أمنا العربية

أرسل الزعيم التونسي «صالح بن يوسف» الموجود حاليا بليبيا برقية إلى السيد مبارك البكاي رئيس مجلس الوزراء المراكشي بالرباط هذا نصها:

« إن احتلال فرنسا لأخواننا زعماء الجزائر ليعده عملا اجراميا ولدنيا يؤكدان من جديد تمسكها بسانيتها الاستعمارية القاسية، ودورها لأفنى المبادئ الاخلاقية، وتكرها لأبسط حقوق الانسان، وميثاق الأمم المتحدة فرنسا تكشف عن حقيقة نوابها، لقد سخرت فرنسا عن حقيقة نوابها، حتى الزاء منا أصغرقت به من استقلال مغربنا لتونس ومراكش، إذ المر رئيس الحكومة

المصدر: بشير سعدوني: مرجع سابق، ص 184.

الملحق رقم (22): مقررات مؤتمر طنجة

هذه المقررات سطرت مصير المغرب العربي

قرار حول حرب استقلال الجزائر

ان مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الاستقلال المغربي وجهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحرس الدستوري التونسي المنعقد بطانجة في 27 - 28 - 29 - 30 ابريل 1968 بعد ان درس تطور الحرب في الجزائر وآثارها على الحالة في شمال افريقيا وفي الميدان الدولي وبعد ان سجل اتفاق اعضائه اتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر ونظراتها ومثلها الحشوم وسجل ايضا التضامن الوثيق للضمان الحيوية بين الشعوب المثلثة في المؤتمر يعان للسلام للشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال ، لشرط الوحيد على النزاع الفرنسي الجزائري نظرا لان الجهود المتكررة المبذولة ليجاد حل سلمى للحرب لم تؤد الى نتيجة وان الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس الجمهورية التونسية ، رفضت من طرف الحكومة الفرنسية ونظرا لان حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل الا بتعزيز المجهود العربي في الجزائر واستعمال سياسة العنف والاستفزاز ازاء تونس والمغرب التي تبثت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها بن بلة ورفاقه وفي العدوان على ساقية سيدي يوسف والمخيمات الحربية في جنوب المغرب ونظرا لكون هاته الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لاسيما المبادئ الانسانية وعمل يرمي الى اباده جماعية تهدد بقاء شعب كامله وتكون بتوسيع وقتها خطرا على السلام في شمال افريقيا وفي العالم .

يقدر ان تقدم الاحزاب السياسية للشعب الجزائري الكافع من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها ، ونظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تأييد وعناية لدى الشعوب وقادتها ، ونظرا لكون التقاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير يجعل منها الحركة الوحيدة المثلة للجزائر المجاهدة ، ونظرا لما تحمله جبهة التحرير الوطني الهيشة المسيرة لتحرير الشعب الجزائري من المسؤوليات لجميع انواعها فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية باستشارة حكومتى المغرب وتونس .

تصريح حول الاعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة حرب الجزائر

نظرا للاعانة المالية والعسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية ومن الحلف الاطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر ونظرا لكون هذه الاعانة تساعد على استفحال حرب ابادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط وافر في انتصار هذه الدول ، ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة او غير مباشرة عملا يتناقى مع الانسانية ويهدد السلم العالمي ، فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثلها المجتمعين في مؤتمر طانجة بتاريخ 27 - 28 - 29 - 30 ابريل 1968 تستنكر هذا الموقف الذي سيؤدى حتما الى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول وتامل ان تعمل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم والتعاون الدولي وتوجه نداء علميا وملحا لوضع حد لكل اعانة سياسية ومادية ترمي الى تقديده الحرب الاستعمارية .

قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي

ان مؤتمر طانجة لوحدة المغرب العربي بعد ان درس وبحت الحالة الناجمة عن العبودية العسكرية والاقتصادية التي ما زال يتحملها المغرب وتونس ، وبعد ان قفز المجهودات التي بذلتها كل من تونس والمغرب المستقلين لتصفية بقايا عهد الاستعمار يستنكر استمرار وجود القوات الاجنبية فوق ترابها الاى الذي يتناقى مع سيادة بلاد مستقلة ، تطالب بكل الاح ان تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للمدون ضد الشعب الجزائرى .

ويوصي الحكومات والاحزاب السياسية بتنسيق جهودها من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية ويسجل من جهة اخرى ان كفاف سكان (موريطانيا) من اجل تحرهم من السيطرة

الاستعمارية والتخاطف بالوطن المغربى يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية كما يعبر عن الآمال العميقة لهؤلاء السكان ، فان المؤتمر يعلن تأييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها اقطار المغرب العربي من اجل تحريرها ووحدها .

قرار حول توحيد المغرب العربي

ان مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طانجة في 27 - 28 - 29 - 30 ابريل 1968 الذي نتج عنه اجماع شعوب المغرب العربي بتوحيد مصيرها في دائرة التضامن للتبني لصالحها وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتسيير هذه الازمة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الامم ، تقرر ان يعمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر ان الشكل (الفيدرالية) اكثر ملائمة في الواقع للبلاد المشتركة في هذا المؤتمر ، ولهذا الغرض يقترح المؤتمر :
1) ان يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشارى للمغرب العربي منبثق عن المجلس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطنى للثورة الجزائرية ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .
ويوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات اليومية ركلمسا انتضت الظروف ذلك بين المسؤولين الحاليين للقطار الثلاثة من اجل التشاور حول قضايا المغرب العربي والعمارة تنفيذ التوجيهات التي يصدرها المجلس الاستشارى للمغرب العربي .
ويوصي المؤتمر حكومات اقطار المغرب العربي بان لا تربط مفردة مصير شمال افريقيا بيمدان العلاقات الخارجية والدفاع بل ان تتم لئامة المؤسسات الفيدرالية .
الكتابة الدائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته وتؤلف هذه الكتابة من ستة اعضاء بنسبة متساوية عن كل حركة منتملة في المؤتمر وتنقسم الكتابة الى مكتبين ، احدهما بالرباط والثاني بتونس - وتجتمع الكتابة دوريا في احدى العاصمتين بالتناوب ، ويعقد اول اجتماع خلال شهر ماي .

ازمة دائمة

بقيصة ص *
يكن لنا مع ان نقول من غير مبالغة بان فرنسا متواجدة قريبا في الجزائر قناتين كادلتين .
هذه هي العوامل التي اهملت الاحزاب السايبة الفرنسية تحليها واخذ العبرة منها وذلك وجدت نفسها محيية في اضطراب غير متنبه طريقها ، ومن غير ان يكون لها ميسدا واضح محدد .

جو الازمات
ان حرب التحرير الجزائرية لم تعدخل نظريات على الاحزاب الفرنسية فقط . نحن نجد في كل جماعة فرنسية ، وفي كل فئة هذا الاضطراب ، وهذا الفلق ، وهذا الياس ، فهذا الانقسام بسنود جمعيات الخلية كما يعود الهياكل التقليدية ، وهذا الاضطراب يتفرخ داخل الجيش الفرنسي ، ويؤاد الوليس ينظفرون ضد الحكومة ، وما مجلس الكرامة والاسافة يرفع موته

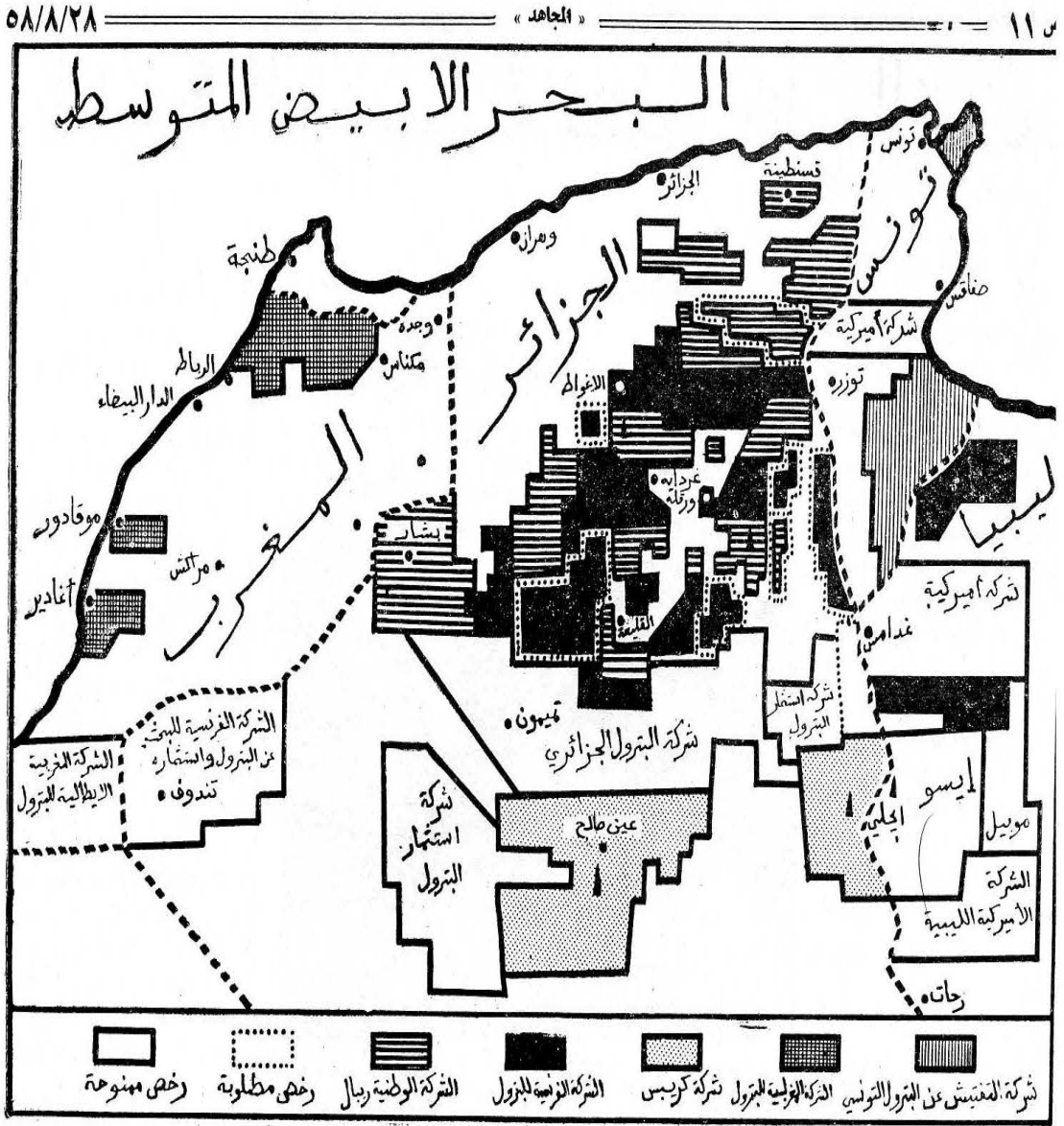
هو الاخر وسط هذه الفوضى الشاملة .
هذه الظواهر كلها تبرهن على عمق وخطورة الحيرة والاضطراب الذي يود الحياة المعنوية والسياسية في فرنسا ، لان كفاف الجزائر قد اجبر الشعب الفرنسي على ان يراجع عقلية ، وعلى ان يتخلى عن الاوهام التاريخية التي آمن بها حتى الان . ذلك ان هذا المرض الذي هو طابع الحياة السياسية الفرنسية لا يمكن فهمه لو لم يكن مربوطا بحرب الجزائر ، وبالموقف العالمي كله .
فانتقادات السيناود كينيدي ، والنواقف التي اتخذها حزب العمال البريطاني ، واخبارا الموقف السدي انتقدته المصالح الرسمية الاميركية - كل ذلك يبرهن على ان الشعب الجزائري قد وضع قسواء في الميزان ، وان العالم كله صار يرومن بضرورة الاعتراف للجزائر باستقلالها ولا يفهم كيف ترفض فرنسا هذا الحق .
ان لاکوست له سعة متبحة في فرنسا وفي

العالم كله لا لنا ارتكبه من مجازر وتفتلات ، ولكن لان كذب انتضت فاليساريون يكرهونه لانه يحارص سياسة يارية والبيتيون يكرهونه لانه لم يحقق الهدنة ولان الوضعية العسكرية تزداد خطورة كل يوم اكثر فاكتر .
واذن الازمة الفرنسية لا ترجع الى اختلاف الابعاهات الفرنسية قياسا بينها بقدر ما ترجع الى ارادة الشعب الجزائري التي غيرت الموازين المعهودة حتى الان وقبضت المشايخ الفرنسية ولما على عقب .
فالازمة الفرنسية والمالة هذه ليس ازمة داخلية بحتة ولكنها ازمة الشعب الفرنسي الذي وجد نفسه مجسرا على مراهضة القيم ، والاهزة التي آمن بها الان .
ان الشعب الفرنسي عندما جند جميع قواه ضد الجزائر قد اجبر الشعب الجزائري على تقديم تضحيات جسيمة ، ولكن التطور المتطرق الحثيث لهذا الكماح كان له رد فعل في فرنسا ، وبرهن على ان هذه تسيير نسي اتجاه مفاد لتاريخ والانسانية والاخلاق .
ان التصريحات التي ادلى بها الم . يسيدو عندما وقع عليه الاختيار لتشكيل الوزارة قد سخط عليها كل احد لا لان في تحريرها فيها

ولكن لانها تمل على ان الم . يسيدو لم يفهم شيئا جد وانه لم يتاير الحوادث الرامنة والوقت الجديد . هذا الوقت الجديد وهلم يكرهونه التي خلفها الشعب الجزائري بكماحة المشيبت .
ومكندا نجد الواقع الفرنسي محسورا في حلفات متوالية من الضغط : الضغط الاوروبي الذي يريد ان لا تضع افريقيا من اروبا كساة خات من فرنسا ، والضغط العربي الذي يخاف من استقرار الشيوعية في افريقيا ، وضغط الشعب الجزائري الذي هو العامل الفعال ، ومن اكثرها وقية واتدعا تابيرا .
ان هذه الحقائق المنطقية وتطورها الحثيث للعامدة الاستقلال الجزائري ، لا يمكن الا نتوقف عن السير ، اما طمح الفرنسيين في تهديد اميركا ، وبريطانيا ، او طمعمهم في امساة الحلف الاطلسي ، او طمعمهم في افسر مدمرة بيباز العربية عن قوة فرنسية جديدة ، ان كل ذلك ما هي الا طمعاخ فاذفة متخيلة التعتيق لانها تقوم على اكنان حقيقة واضحة كبرى . وهي ان فرنسا غارقة في ازمة مدمرة ، ولن تستطيع الخروج منها الا بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني .

المصدر: المجاهد: العدد23، 1958/05/07، ص 13.

الملحق رقم (23): خريطة توضح مناطق التنقيش عن النفط للشركات البترولية المختلفة حسب الرخص التي منحتها فرنسا



المصدر: الجاهد: العدد 28، 1958/08/28، ص 11.

الملحق رقم (24): الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون الى ديغول

1961. 04. 10

8

الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون الى ديغول

لقد أصبح لى الصفرى فى ان اكون وزيراً للصحراء فى ثلاث حكومات، وستبقى لى هذه المساهمة فى اعمال الجمهورية مثال الفخر والاعتزاز ان العالم لا يعرف بما فيه الكفاية ان الصحراء هى عمل فرنسى وهى بالتالى ملك شعري لفرنسا.

ماذا كانت الصحراء قبلنا ؟ لا شيء فيها صعدنا مع محبرى التاريخ نجد انه لا الزمان ولا الاتراك ولا سلطان المغرب ولا ملك تلمسان استطاعوا ان يبحاروا ويراووا الواحات،

وحينما جاء الفرنسيون وبعثوا انفسهم امام بلد مياثا امتداد المسافة بين ياريس وموسكو وبين ايردين وتايروى، وهو لى جاسك هذا شديد التبرع حتى ان الاجناس فيه تبيع عشير جنسا، ولم يكن هناك ايدا فى ضمان او حتى مجرد صلات ثابتة بين هذه القبائل المتناحرة فيما بينها والمتصفة بالفرقة والاعتدال والتي تنقل من جهة الى اخرى طلبا للقاء والمراعى، ولم تكن يبعها اية حدود الا كما تحد مياه البحر بتسليط خط فوفه، واذن فان الزعام العربية او التونسية والاfrافقية او الجزائرية حول الصحراء ليس لها اى اساس

ان فكرة الحدود قد اخذتها فرنسا وعدا من غير شك عمل تصفه البراعة والرفق، ولوق هذا فان معاودة 1845 بين الملكة الطرية وفرنسا تقدر بانه ما قامت السلطة الوعامة جنوبيه الصعود امام بكل من المكونين تسمى صحراء قاحلة لا ماء فيها فان تحديد الحدود لا معنى له، وقد قال الجزائر الفرنسي مصطفى بن اسماعيل فى ذلك الوقت كلمة حاسمة «الصحراء ليست ملكا لاحد»، وهو لى سلطان قبل جارتنا الجزائر يمارس اية سلطة جنوبيه واد تون ولم يمارس سلطته ايدا لى تندوف او جبل بشارة،

وكان الاتفاق الفرنسي المبرم سنة 1902 واضحا فقد جاء فيه : ان الحكومة الفرنسية ستنتشر سلطتها وتعيد الإسلام فى مناطق الصحراء وستمنحها جارتها الحكومة المغربية بكل ما تستطيعه، وبفضل اذرة استطاعت ان تضمن السلام والامن فى المنطقة،

هل يعتبر هذا احتلالا ؟ بل هو اكثر من ذلك، انه اكتشاف تلام عهد انشائى جبار، ان الكشفيين ه هم امثال دوى كاي، اول ادويى رجب سنة 1027 هـن تيمكو المغربية الفاعمة وديغريى وفلاتازر وفودو ولاماس ولابريى والاب دى فوكولد، فهل يمكن الزعم بان بطولة هؤلاء الفرنسيين قد فتحت الطريق لغشوق تتسلك بها دول المغرب او الساسل ؟

من هذا الغضاء الذى لم يكن ملكا لاحد انشأت فرنسا اول (1902-1905) المناطق العسكرية المنفصلة عن الجزائر وفى سبتمبر 1947 صدر هذا القانون

فيما يل تنشر هذه الوثيقة الاستعمارية كاملة، وهي عبارة عن دواصة وافية كتبها السيد ماكس لوجون الوزير الاشرافى السابق عن شؤون الصحراء فى ثلاث حكومات متوالية من الجمهورية الفرنسية الرابعة. ونحن نشتر هذه الوثيقة لقرائنا لعدة اسباب : اولاً - لان كتابها ليس صغيفاً يخلط معلوماته بالافتراءات، واما هو رجل مارس مسؤولية رسمية فى الصحراء، وثانياً - وبالاحص - لان الاسس التى وضعها ماكس لوجون لتسمية فرنسا الاستعمارية فى الصحراء ما تزال هى التى تقوم عليها سياسة الجزائر حتى غول لى هذه الايام كما تبنى، بذلك الانتقابات الاقليمية التى تعززت فرنسا اجرهاها فى شهر جوان القدام فى فرنسا وفى مناطق الصحراء فى ان

(س،ن - ريبال) والشركة الفرنسية للبتترول فى الجزائر (س،ن،ب،ا) وراسمالها كله تقريباً من الدولة، وفى اواسط سنة 1951 انشئت شركة البحث واستغلال بتترول الصحراء (كريبس) وبالتالى وراسمالها من 85/100 مساهمة الدولة و 15/100 شركة شال وشركة بتترول الجزائر (س،ب،ا) (س،ب،ا) التى تساهم فيها شركة شال بنسبة 85 فى المائة والدولة بنسبة 15 فى المائة

وفى سنة 1954 بدأ الغاز الطبيعى ينتقل لأول مرة عن جبل برفقة قرب عين صالح، ثم اكتشف حقل البترول فى مارس سنة 1956 فى منطقة ايجل وبعد اسابيع قليلة اكتشف البترول فى منطقة تيفتورين،

وفى 12 جوان 1956 توجت الابحاث الجارية فى حقل سمود على بعد 100 كيلومتر شرقي وركلة بالتاج حيث اكتشف على عمق 3900 متر حقل عام للبتترول تبلغ كفافته 140 مترا،

وفى نهاية عام 1956 نظمت احمية تتبع الهائل الغاز السائل فى حاسى سمود بين غرداية والاطلس الصحراوى رؤوس الاموال فى الصحراء

ان رؤوس الاموال المستثمرة فى الصحراء فى الميدان البترولى تتوزع حالياً بنسبة 9.8 فى المائة وراس المال تساهم به الدولة و 28.8 فى المائة رؤوس اموال فرنسية خاصة و 8.6 فى المائة رؤوس اموال اجنبية خاصة و 53.8 فى المائة قروض

وحسب المصادر المالية للمنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية يمكن تقدير المساهمين فى راس المال المستثمر فى الصحراء بحوالى مليون مسمام ان برنامج الصحراء لهذا العام يقدر اعتماداً خمسين مليانرا للبحث (فى تندوف، الشرق الشرقي و غربي بوليسنيك) و 55 و مليارا للاتاج و 40 مليارا للتلل ان ما يقرب من 145 مليارا وبذلك يبلغ مجموع ما استثمرت من رؤوس اموال فى الصحراء منذ بداية البحث عن البترول حوالى 450 مليارا ان انتاج البترول فى حاسى سمود بلغ سنة 1960 6.5 ملايين طن و يبلغ 8 ملايين طن فى سنة 1961، ويقدر الاحتياطي فيه بحوالى 10 ملايين طن فى السنة لمدة خمسين عاما، وفى حوض

ياحه، كما لو كانت تريد ان تشعراها اخرى بان تقرير الصير والتلويض شانه لا يشعل الصحراء التى تعتبرها فرنسا منطقة فرنسية، وثالثاً - واخيراً نشتر هذه الوثيقة لبرهانها حتى يتلغ فرافنا والتعب الجزائرى عن مدى الاحمية التى تعلقها فرنسا على موضوع الصحراء، وحتى يتصوروا بالتالى ان المفاوضات تلمية - كما قال الرئيس عباس - قد تكون سيرة وطويلة، وذلك لان الشعب الجزائري لا يمكنه ان يتشكل ان يتنازل عن سيادته الكاملة هذا وبعد مقال ماكس لوجون يجد فرافنا الرد الذى راينا من الفرورى ان يجب به الوزير الرئسى على زمائه ومعاقلاته، والذي تثبت فيه الحقائق لتاريخية التى تعد اغفالها او التقلص من شأنها.

بجواب اجريى من تندوف تستقبل على كمية هائلة من الحديد التى تصل نسبتها فى المنجم الى درجة عالية (87 فى المائة) وان هناك ايضا كميات وافرة من الراسم ومعدات التنجيشن قد اكتشفت فى جبال الهوقار وحسبما ورد فى القاون البترولى الصادر فى سنة 1958 يسلم نصف اليراج الصناعية للشركات التى تستخرج البترول فى الدولة التى منحت فى 80 فى المائة من هذه الحصص الى المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية و 25 فى المائة الى صندوق تجهيز الجزائر و 15 فى المائة الى صندوق الضمان وهو الصندوق الذى يملك بصفة مباشرة ميزانية المبرجات الحبلية، وهكذا فان 8 مليارات قد وعت على هذا الشكل سنة 1960 وستوسها 16 مليارات سنة 1961

الصحراء مصدر ثمين للعملة الصعبة

ان تطوير فرنسا للنفط الاجنبى (العملة الصعبة) اصبح علنياً يقبل الصحراء فى سنة 1960 400 مليون الفرنج من توير 40 مليار فرنج (80 مليار دولار)، وفى سنة 1961

ممكننا من توير 75 مليار فرنك، ان المعجز فى الميزان التجارى الذى يقدر فى سنة 1960 بحوالى 8 ملايين دولار كان سيبيلج حوالى 90 مليون دولار لولا الصحراء كما ان التوازن الذى منتهقه فى سنة 1961 كان مقدرا ان يحل محله عجز يبلغ 150 مليون دولار لولا البترول الصحراوى، ونظرا لتزايد استهلاك البترول فى اى درجة كان يصل ميزان التجارى فى المستقبل لولا هذه الضمانة الكبرى التى تتمثل فى بتروى الصحراء

الصحراء تصعب خضراء ان عهد الجبل بدأ يزول صفة جزئية على الاقل فى الصحراء ان صحراء اليوم تستقبل على 1750 كيلومتر من الطرق المعبدة و 675 كيلومتر من الطرق التانوية من بينها 2000 كيلومتر ادخلت عليها بعض التحسين

وبدأت شروط تنجيشية مطولة تطلقها الصحراء بين المسافات الكثة القمامية مدخلة عليها الحياة والنشاط وسودوا قربنا الى الغدس وبلدان القربى بواسطة مؤسسات خاصة وبواسطة كتائب سلاح الهندسين فى الجهات الثانية وكان الطيران فوق الصحراء قبل اربع سنوات عامرة نظيرة الم تنس بعد

وحاسى سمود وينسج بتقول بتروى المنطقة الصحراوية الى بجايته وينظر ايصالح هذا الانبوب الى ميناء اركو بهران،

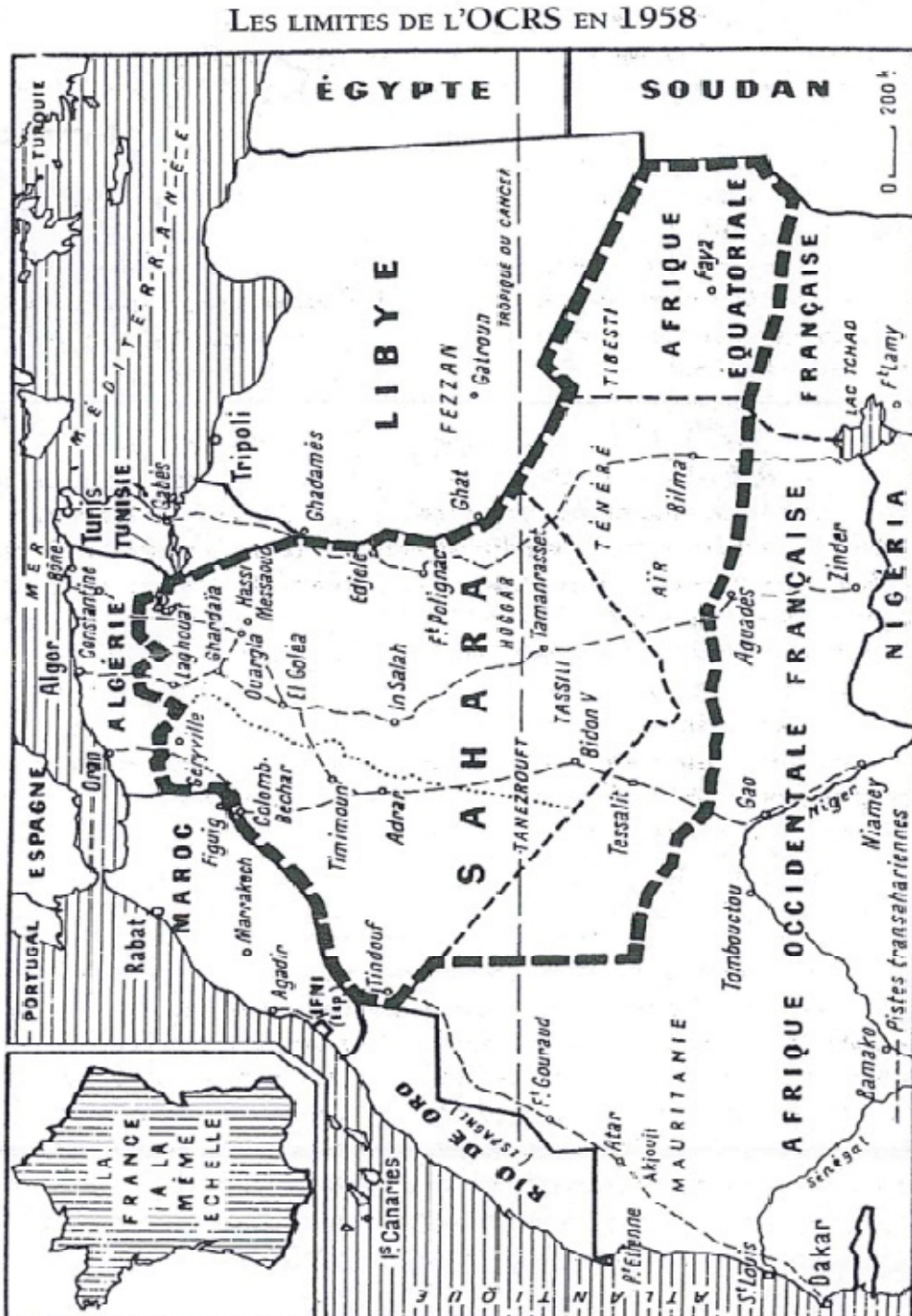
اما مجموع الاحتياطي الذى يمكن استثماره من البترول فيبلغ 630 مليون طن، بينما تستهلك فرنسا 27 مليون طن من البترول سنة 1961 ونظروا لما تستورد من الشرق الاوسط ولانناج فرنسا الخاص الذى يبلغ مليوني طن فان مشكلة بيع الفائض من البترول تطرح منذ الآن

مصدر الطاقة : الاساس والغاز

ولكن البترول يجب ان لا ينسبنا التروة الهائلة المشتملة فى الغاز، ان الثروة الكبرى التى يحتلها الغاز المستخرج من منطقة الال فى فرنسا قد اعترت عندنا نجاحا عظيما، غير ان احتياطي الغاز فى حاسى الرمل يقدر بحوالى 800 مليار متر مكعب او ما يساوى اربع مرات منطقة الال الفرنسية الوسطى ان البترول يمكن ان يعطى لاروبا ما تحتاجه من الطاقة التى تصعب كثيرا وهذا تكبير فى احتمال نقله كمادة سائلة بواسطة البواخر الخاصة ويجب ان تشير اشارة عابرة الى ان مناجم الحديد فى قارة جيبلات فى الجنوب الغربى من تندوف تستقبل على

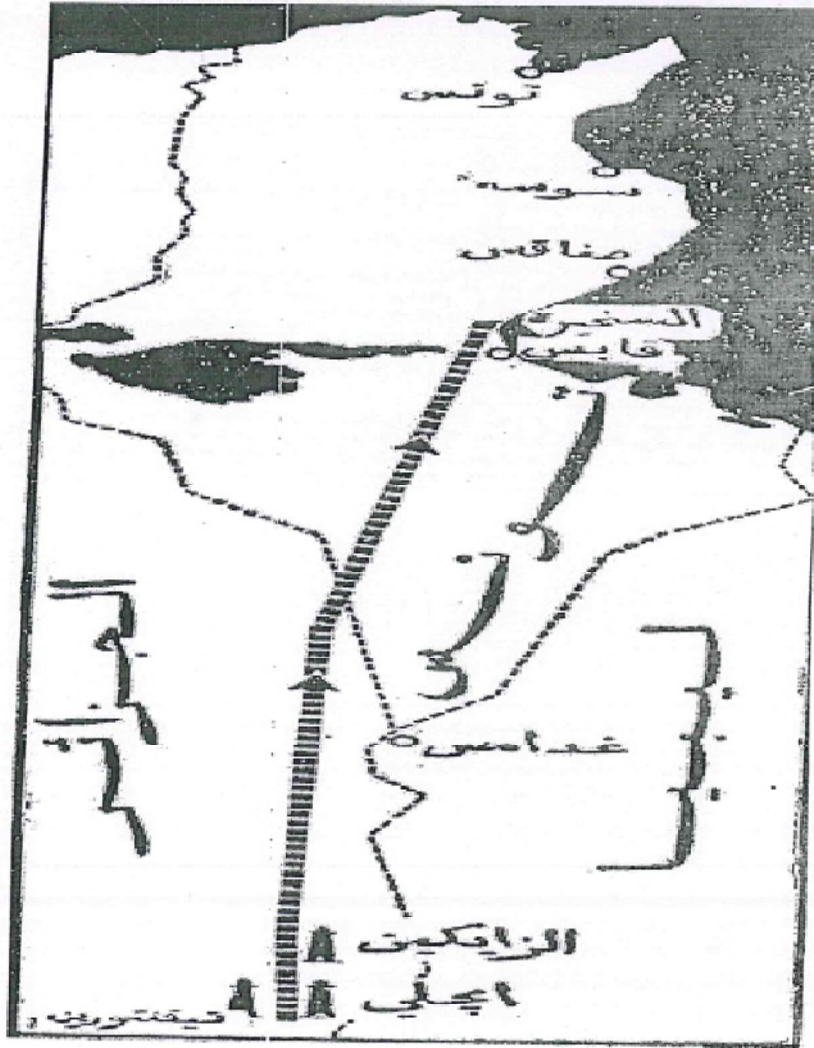
المصدر: المجاهد: العدد 93، 1961/04/10، ص 8.

الملحق رقم (25): خريطة توضح تقسيم الصحراء الجزائرية باعتبارها بحر داخلي افريقي



المصدر: Jaques Frémeausc, op, cit, p237.

الملحق رقم (26): خريطة توضح الطريق الذي يمر عبره بترول ايجلي



المصدر: المجاهد: العدد 27، 22/07/1958، ص 3.

الملحق رقم (27): الخبز المسموم

فتاحية الخبز المسموم ...

ان الفرنسيين في الجزائر عند ما شئت اومة التمبرد في منصف شهر ماي الماضي وفضلت الواصلات بينهم وبين فرنسا ولم يجدوا سبيلا لاجل هذا النفط المأمون تكريره في مصانع مرشليا حاولوا ان يجعلوا شحنة لتكريرها في مصانع القنطرة وتكريرها في مصانع بعمصاغ وتكريرها في مصانع المغرب - بعمصاغ من جهة التحرير الوطني اعلمت عليها الحكومة التونسية رسميا - رفضت قبول شحنة النفط الفرنسية وضحت بالمرايح التي كانت ستحصل عليها لئلا تكريرها في مصانعها .
وملا عامين عند ما وقع الاعتداء الفرنسي البريطاني البقية على صفحة ٢

والاشهر الاخيرة عن تمويل حربها في الجزائر الا بالقرش الاجنبي .
عل ان الحكومة الفرنسية عند ما عرضت على الحكومة التونسية هذه الصفقة فليس هدفها هو ان يستفيد بضمة الايمن الاعمال التونسيين . وانما هي في الواقع اضطرت لذلك اضطرارا . اذ كانت في اول الامر قد عرضت الصفقة على ليبيا الشقيقة في اواخر سنة ١٩٥٧ واول ١٩٥٨ فرفضت الحكومة الليبية والبرلمان والملك هذا المشروع متنعين بحجة التفرير الوطني وشحوا بالقوائد والمرايح التي كانت ستحصل عليها ليبيا من هذا المشروع .
وبذلك اقام الشعب الليبي الشقيق وبركانه وحكومته وملكه الدليل على ان واحدا منهم لم يرض باقرار شيء تقرر منه الجزائر من قريب او بعيد وهي تعارب حرب الحياة او الموت .
وكذلك الاصر بالنسبة للعرب الشقيق فتحن لا نسي

في يوم ٢٠ افريل سنة ١٩٥٨ اختتم مؤتمر طنجة بالمصادقة على مقرراته التاريخية التي كانت ميثاقا للمغرب العربي .
واساسا لوحده الصادرة ، ونهجا بتحرير جميع اجزائه من سيطرة الاستعمار بالوسائل المحلية التي تمكها اقلها الثلاثة ولكن في يوم ٢٠ جوان ١٩٥٨ تمت المصادقة بين الحكومة التونسية وشركة (ت.ت.ب.س.ا) الفرنسية (١) على اتفاقية تسمح لهذه الاخيرة بان تعد انابيب النفط وتوليه من ابار وجيل ، بجنوب الجزائر ، وهو النفط الذي تستخره الشركات الفرنسية تحت حراسة الجيش الفرنسي . وبالرغم من التمسق والتفكير التابعة لجهة التحرير الوطني قد اضطرت زيادة على ذلك ان تقنع اخواننا المسؤولين في الحكومة التونسية بالمناقشة الصارخة بين مقررات طنجة ، وبين هذه الاتفاقية

ولصدمع عن امثاتها . ولا نعلم بالقرش البليغ الذي يتجر عتوا بالنسبة للجزائر . ثم اضطر اعضاها اللجنة لفتاحة فغاعة الرئيس بورقيبة في الموضوع قبل امضاء الاتفاقية .
باسرع واحد . ولكن هذه الجهود كلها - مع الاسف - لم تفلح . كما لم تفلح طنجة التي لم يرض على مقرراتها اكثر من شهرين اثنين .

ان الشعب الجزائري الذي يتعرض في حربه التحريرية لاعلم الضحايا والتلفا ويتحدها بكل ثقة وثبات . يشعر انه لا يكافح الاستعمار الفرنسي لتحرير الجزائر وحدها وانما معركته التحريرية هي في الوقت نفسه لفسان استقلال الاجزاء الاخرى من المغرب العربي التي لا يكون امثالا لها .
كما اعترف الرئيس بورقيبة عدة مرات - الا وحشا بدون استقلال الجزائر وتحريرها .
وبما انه لا احد يستطيع ان يجادل في ان تمكين فرنسا من مثل هذه الصفقات له تاثير مباشر على اظالة الله الحرب بالجزائر وعرقلة تحريرها فانه لا يمكن للشعب الجزائري ولا للشعب التونسي او المغربي ان يقبل باجراء مثل هذه المعاملات مع فرنسا .

ان تونس الشقيقة تفردك جيسا ان النفط الذي يمر في ارضها هو الذي تستهلكه الطائرات الفرنسية التي دمرت ساقية سيدي يوسف وتدمر كل يوم مثلها في الجزائر . فان هذا النفط والانسافة الى ذلك هو عبارة عن قنوة تستلحق بها فرنسا استعانة لحيطة على مواصلة حربها ضد شعب الجزائر المجاهد بينما كان عملاو حركاتنا الوطنية الثلاثة في مؤتمر طنجة لا ينادون بالامتساع فحسب عن مساعمة فرنسا في حربها ضد الجزائر بل نادوا ايضا بعرقلة الجهود الفرنسية المغربية ما وجدوا الى ذلك سبيلا .
وبعد الجزائر بكل مساعمة عملية تجعل بتحريرها

ثم انه من اليديويات السياسية هو ان فرنسا تستنقل هذه الاتفاقية مع تونس لانتاج الشركات الاجنبية في مختلف انحاء العالم لكي تقبل على استقلال نفط الصحراء واعتماد الاموال السخية فيها .
بعد ان كانت هذه الشركات قد الان تزداد لعدم ضمان الامن وسلامة طرق الواصلات والنايب في الجزائر .
اما بعد ان تفسح تونس الان لهذه المواصلات والنايب المسبوبة في بلادها فان الشركات الاجنبية سيوزل ترددها .
وتصبح اعمالها المتبعدة عاملا عاما في ازدهار الاقتصاد الفرنسي الذي زعزعته حرب الجزائر والحروب الاستعمارية الفرنسية المتوالية حتى اصبح فرنسا عاجزة في السنوات

(١) شركة ت.ت.ب.س.ا من ا. فرج عن شركة كريس التي تملك وادارة الفرنسية ٧٩ في المائة من اسهمها .

الملحق رقم (28): دور جيش التحرير الوطني في الدفاع عن البترول الجزائري

الثورة بين الشعب والشعب

المجاهد

يوم الاثنين
١٣ رجب ١٣٧٩
١١ جانفي ١٩٦٠
العدد ٥٩
الشمس ٤٠ م - ف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



هذا دور القطار ... وسياتي دور الانبوب

المصدر: المجاهد: العدد 59، 1960/01/11، ص 1.

الملحق رقم (29): روايتان متناقضتان للرئيس بورقيبة والجنرال ديغول في لقاء رامبويي

روايتان متناقضتان عن ملابسات حرب بترت

الرئيس الفرنسي دي قول (De Gaulle) يتحدث عما دار بينه وبين بورقيبة في قصر رامبويي (Rambouillet) يوم 27 فيفري 1961.

"... طرح الحبيب بورقيبة مسألة بترت، فطالب بالجلء عنها... قلت للرئيس "...مهما يكن من أمر فان هذا الوضع لن يدوم طويلا، فنحن كما تعرف بصدد امتلاك السلاح النووي، وحالما تكون القنابل مجوزتنا، تكون ظروفنا الأمنية قد عرفت تغييرا جذريا شاملا... وبإمكانهم الوثوق بأننا سننسحب في غضون سنة..." أجابني الحبيب بورقيبة "... أسجل لكم هذا الموقف وبما أن الأمور على هذا النحو فانا امتنع عن المطالبة بحل فوري للقضية..." إلا أن مسألة بترت ليست بالنسبة إلى الرئيس سوى مراوغة يقصد من ورائها أمرا أساسيا، فما كان يشغل باله خاصة، هو الحصول لبلاده على بعض التوسع من جهة الحدود الصحراوية، لأن الصحراء الكبرى كما يمكن أن نتوقع ذلك ستكون من نصيب الجزائر المستقلة... والنفط هو بطبيعة الحال ما يثير هذا المطمع.. إلا انه ليس بإمكانني الموافقة على طلب الرئيس هذا"

المصدر: الهادي اليتوموي: مرجع سابق، ص 29. نقلا عن:

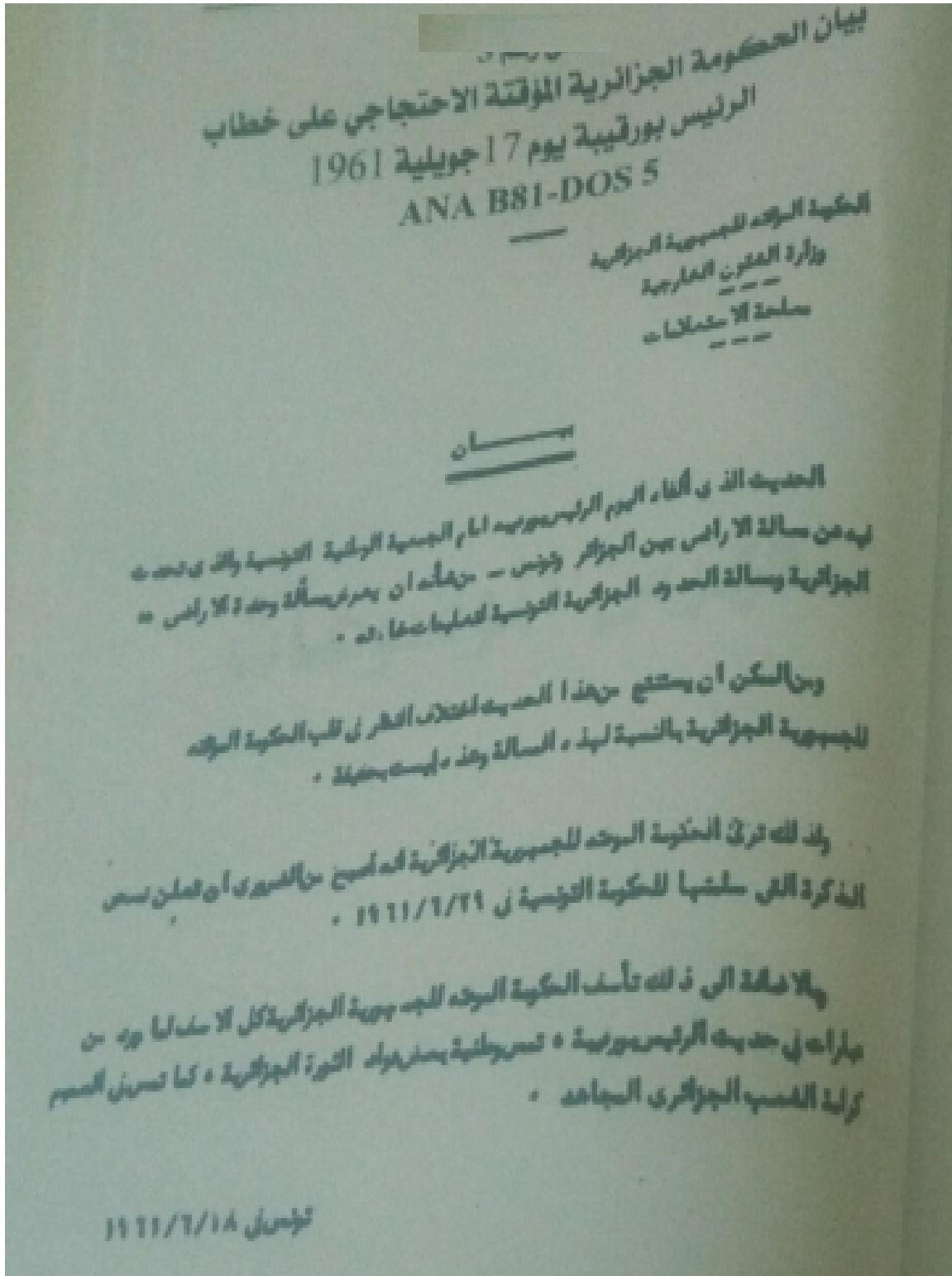
De Gaulle (Ch) : Mémoires d'espoir : Le renouveau (1958-62) Paris, Plon ; 1970, pages 105.106 et 107

الملحق رقم (30): لقاء رامبوبي "ديغول"

"...عندما يصور القوم موقفني في رامبوبي في صورة من يقبل إرجاء حل قضية بترت إلى يوم يبعثون فإن لأي كان أن يتساءل كيف اعمد بعد بضعة أسابيع أو أشهر إلى شن ما أسموه بالعدوان... إني لم أترك أي مجال للجنرال دي قول ليضن أي قابل ببقاء الاحتلال الأجنبي في بترت او في غيرها من التراب الوطني، وذلك ما قلته وما رددته عشرات المرات وأذكر أن الجنرال دي قول أشار ضمينا في حديثه أن الوقت ربما لم يحن بعد لذلك واني أجبته بقولي "حذار فان هذه القضية طالما لم يوجد حل لها تبقى عقبة بيننا، أي تونس وفرنسا" أنه يقول في ندوته الصحفية "بدا لي أن السيد بورقيبة غير معارض في ذلك وهذا الشعور يؤيده الواقع" وهذا القول غير صحيح، ثم أن دي غول يحاول إقناع سامعيه أن لديه أسرار خطيرة... فهو يقول "طالب رئيس الجمهورية التونسية بتعديل الحدود لفائدة تونس على كاهل الجزائر... حيث توجد كما هو معلوم حقول نفط" ... كل ما في الأمر وضع عاجلته مرارا وتكرارا، وهو أن هناك أولا وبالذات بيننا وبين فرنسا رجوعا للحدود القانونية يجب أن يتم احترامها لاتفاقية دولية أبرمت بين السلطات التونسية في ذلك العهد من قبل موظفين فرنسيين وبين السلطات العثمانية التي كانت تمارس السلطة في طرابلس سنة 1910 عندما أبرمت الاتفاقية ومن شأن هذا الرجوع للحدود الأصلية أن يسمح للقوات المسلحة التونسية بادراك العلامة رقم 233... هذا ما أغفل الجنرال دي غول التعرض له لأنه أمر يخرجه..فكان لسان حال الجنرال يقول "حذار أيها الجزائريون، إن بورقيبة يريد الاستحواذ على جزء من تراب الجزائر" ... دي قول نسي عنصرا حيويا كان مبعث الأزمة ومصدرها وهو توسيع القاعدة ومد مسالك نزول الطائرات وتحويل الحدود الفاصلة بين القاعدة وبين التراب التونسي...".

المصدر: الهادي اليتوموي: مرجع سابق، ص 30.

الملحق رقم (31): رد فعل جبهة التحرير الوطني على مطالب بورقيبة الحدودية



المصدر: عبد الله مقلاتي، صالح لميش: تونس والثورة التحريرية،...، مرجع سابق، ص 346،

الملحق رقم (32): خريطة المغرب الكبير كما قدمها السيد علال الفاسي



المصدر: محمد بلقاسم: مرجع سابق، ص 272.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش.

الوثائق الأرشيفية:

1. Archives d'outre-mer : secrétariat d'état aux affaires algériennes 1959-1967 carton : 86 FLN et algériens en Tunisie "la tunisie et le probleme algerien" , 13 aout 1957.

قائمة المصادر:

1. بكوش الهادي: شهادات على الإستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، د.ط، موفم للنشر - الجزائر، 2013.
2. بلخوجة الطاهر: الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم شهادة على عصر، د.ط، علامات للطباعة والنشر، الشرقية-تونس، د.س .
3. بن عبود محمد: مكتب المغرب العربي في القاهرة (دراسات ووثائق) ، د.ط، منشورات عكاظ - الرباط، 1992.
4. ثامر الحبيب: هذه تونس، دط، مكتب المغرب العربي، د.س، د.بلد.
5. الثعالبي عبد العزيز: تونس الشهيدة، ترجمة وتقديم: سامي الجندي، ط1، دار القدس - لبنان، 1975.
6. الجنرال ديغول: مذكرات الأمل - التجديد - 1958-1962، ترجمة: سموحي فوق العادة، مراجعة: أحمد عويدات، ط1، منشورات عويدات - بيروت، 1971.
7. حربي محمد: جبهة التحرير الأسطورة والواقع (1954 - 1962)، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر - بيروت، 1983.
8. الديق فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي - القاهرة، 1990.
9. سبيلمان جورج: المغرب من الحماية إلى الإستقلال (1912 - 1956)، ترجمة: محمد المؤيد، تقديم: محمد معروف الدفالي، ط1، منشورات مجلة أمل، التاريخ، الثقافة والمجتمع - الرباط، 2014.
10. سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية - قلب الثورة النابض، د.ط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر، 2013.

11. عبد الله الطاهر: الحركة الوطنية التونسية (1830-1956) رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر - د.س، تونس.
12. العلوي مولاي الطيب: تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي (من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي أحد مؤسسي الكتلة الوطنية ورائد الحركة الوطنية بالأطلس المتوسط 1896-1964)، إعداد ومراجعة: أحمد العلوي، ط1، منشورات زاوية- الرباط، 2009.
13. غلاب عبد الكريم: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر) ، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي-بيروت، 2005.
14. (—): ملامح من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، د.س.ب.
15. الفاسي علال: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، 2003.
16. الفاسي علال: الحماية في مراكش من الوجهة التاريخية والقانونية ، ط1، مكتب المغرب العربي - القاهرة ، 1984.
17. القادري أبو بكر: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية (من 1941 إلى 1945)، ج2، ط1، 1992.
18. القباج محمد توفيق: محمد الخامس سيرة وذكرى، ط1، دار الأمان - الرباط، 2014.
19. كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، دار القصة - الجزائر، 1999.
20. المدني أحمد توفيق: حياة كفاح (مذكرات) مع ركب الثورة التحريرية، ج3، المجلد3، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع - الجزائر، 2010.
21. الميللي محمد: مواقف جزائرية، د. ط، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، 1984.

قائمة المراجع:

1. ابن عمر الحاج موسى: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، د.ط، جمعية التراث - الجزائر، 2004.
2. ازغيدى محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956 - 1962، د.ط، دار هومة - الجزائر، 2009.

3. آيت إيدير محمد بنسعيد: صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي، تقديم: عبد الله إبراهيم، مركز محمد بنسعيد آيت إيدير - المغرب 2001.
4. بجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تقديم: بيبير كوت، ترجمة: علي الخش، مراجعة: محمد الفاضل، ط2، دار الرائد للكتاب - الجزائر، 2005.
5. برنار سظيفان: تاريخ الصراع الفرنسي - المغربي 1943-1956، تر: حسان المعروفي، ط1، أفريقيا الشرق للطباعة والنشر - الدار البيضاء، 2014.
6. بشيري أحمد: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات تالة - الجزائر، 2009.
7. بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية د.ط ، دار الكتاب الحديث - الجزائر ، 2008.
8. بلقاسم محمد: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954، ط1، دار القافلة للنشر والتوزيع -الجزائر، 2013.
9. بلقزيز عبد الإله وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1947 - 1986) محاولة في التأريخ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان، 1992.
10. بلقزيز عبد الإله: الخطاب الإصلاحي في المغرب العربي (التكوين والمصادر) ، ط1، دار المنتخب العربي - بيروت، 1997.
11. بلوزاع براهيمة: نظرة على الجزائريين 1947 و 1962 (من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية: الزهرة، الأسبوع، الصباح نموذجاً)، ط1، دار كوكب العلوم - الجزائر، 2015.
12. بن العربي الصديق: كتاب المغرب، ط3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر- المغرب، 1984،
13. بن القبي صالح: الجزائر في كل أبعادها، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 2014.
14. بن عمر الحاج موسى: بترول الصحراء بين حاسبات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، د.ط، وزارة الثقافة - الجزائر، 2008.
15. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط1، دار الغرب الاسلامي - لبنان، 1997.

16. بوعزيز يحيى: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد - الجزائر، د.س.
17. بوعزيز يحيى: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، د.ط، دار الهدى - الجزائر، 2009.
18. بيضون جميل ، وآخرون: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991.
19. تابلت علي: بحوث في تاريخ الجزائر (المغرب العربي)، ج3، د.ط ، دار ثالة الجزائر، 2014.
20. التيمومي الهادي: تونس 1956-1987، ط1، دار محمد علي للنشر - تونس، 2006.
21. جبلي طاهر: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954 - 1962، د.ط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر، 2004.
22. الجزائري مسعود: مشاريع ديغول في الجزائر، كتب قومية: الكتاب 26، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة .
23. جغابة محمد: حوار مع الذات ومع الغير مد وجزر وتطلعات، ج3، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر 2007.
24. حسنين محمد: الإستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986.
25. حفظ الله بوبكر: التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية، 1954 - 1962، د . ط، طاكسيج . كوم للدراسات والنشر والتوزيع - الجزائر، 2011.
26. حميدي أبوبكر الصديق، قضايا المغرب العربي (في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية) 1920-1954، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
27. خرشيش محمد: المقاومة الريفية، د.ط، سلسلة شراع، كتاب الشهرة سيريسر الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة د.س.ب.
28. داهش محمد علي: دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، د.ط، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.
29. ديش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل سياسة الجزائر الإقليمية والدولية، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر، 1999.

30. درمونة يونس: تونس بين الحماية والإحتلال، دط، مكتب تونس - تونس، د. س.
31. درواز الهادي: العقيد محمد شعباني الأمل والألم، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر - الجزائر، 2009.
32. الدليمي ثامر عزام حمد سليم: الإدارة الفرنسية في المغرب 1939 - 1956، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع - عمان، 2017.
33. زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، د.ط، دار هومة - الجزائر، 2009.
34. (—): تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، دط، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 1997.
35. (—): وثائق أرشيفية عن حرب التحرير الجزائرية ومقدمة في كتابة تاريخ الثورة، ط2019، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر، 2019.
36. سرحاني راغب: قصة تونس من البداية إلى 2011، ط2، دار أقلام النشر والتوزيع والترجمة - القاهرة، 2011.
37. سمير أمين: المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل ق، داغر، ط2، دار الحدائث بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 1981.
38. سيد على أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 - 1961، دار الحكمة للنشر - الجزائر، 2010.
39. شاطر خليفة: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، د.ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية - تونس، 2005.
40. شافو رضوان: جوانب من السياسة الإستعمارية بالصحراء الجزائرية (من خلال تقارير السلطة الفرنسية والوثائق - الأرشيفية)، ط1، دار قانة للنشر والتوزيع - الجزائر، 2014.
41. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، (ج1-1955، ج1، ج2-1956، ج1، ج2، ج3-1957، ج1، ج2-1958، 1959، ج1-1961)، ط1، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر - الجزائر.

42. شريط لحضر وآخرون: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة، المركز الوطني للدراسات والبحث في استراتيجية الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954-الجزائر، 2007.
43. الشريف محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، دار سزاس للنشر -تونس، 1993.
44. الشريف محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تعريب: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، 1993، دار سزاس للنشر والتوزيع - تونس.
45. الشيخ رأفت: تاريخ العرب المعاصر، د.ط، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية-مصر، 1996.
46. الصافي سعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر - لبنان، 2000.
47. صغير مريم: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1955-1962، دار السبيل للنشر والتوزيع - الجزائر، 2009.
48. صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962 ، ط.2 ، دار الحكمة للنشر -الجزائر، 2012.
49. عاطف سليمان: معركة البترول في الجزائر، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر - بيروت، 1974.
50. العايب معمر: مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، د.ط، دار الحكمة للنشر - الجزائر 2010.
51. عباس محمد: دوغول والجزائر - أحداث - قضايا - شهادات (في كواليس التاريخ(3))، د.ط، دار هومة - الجزائر، 2016.
52. (—): نصر بلائمن (الثورة الجزائرية) 1954-1962، د.ط، دار القصة للنشر - الجزائر، 2007.
53. عبد القادر: حزب الإستقلال (1944-1982)، د، ط ، عيون المقالات للنشر - الشاوي الدار البيضاء ، 1990.

54. عدالة رابح: الجزائر الثورية من سقوط النازية إلى إسترجاع السيادة الوطنية من 1945 إلى 1962، ط.1، دار المجتهد للنشر والتوزيع - الجزائر، 2014.
55. عطا الله شوقي الجمل ، عبد الله عبد الرازق ابراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط.2، دار الزهراء للنشر والتوزيع -الرياض ، 2002 .
56. العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر،تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية - مصر، 1993.
57. غربي الغالي: فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958) "دراسة في السياسات والممارسات"، د.ط، غرناطة للنشر والتوزيع - الجزائر، 2009.
58. غليسي جوان: الجزائر الثائرة، ترجمة: خيري حماد، ط1، دار الطليعة - بيروت، 1961.
59. الفيلاي عبد الكريم: التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير ،ج12، ط1، شركة ساس للطباعة والنشر -القاهرة، 2006.
60. القصاب أحمد: تاريخ تونس المعاصر (1881-1956) تقديم حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع -تونس ، 1986.
61. قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د.ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد - الجزائر، 1994.
62. لاندو روم: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة وتحقيق :نقولا زيادة، أنيس فريجة ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 1980.
63. اللولب حبيب حسن: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع - الجزائر، 2009.
64. المحجوبي علي: انتصاب الحماية بتونس ، تعريب عمر بن ضو، حليلة قرقوري، علي المحجوبي، د.ط، لسراس للنشر -تونس، 1986 .
65. محمود عبد الرحيم: أسرار العدوان المغربي على الجزائر، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر، د.س.ب.
66. مرموري حسن: التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين، د.ط، المجلس الأعلى للغة العربية - الجزائر، 2014.

67. المرينسي الحميد: الحركة الوطنية المغربية(من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي إلى أيام الإستقلال)، دط، مطبعة الرسالة -المغرب، 1978.
68. مصطفى فؤاد: محمد الخامس وكفاح المغرب العربي، د.ط، كتب قومية: الكتاب 38، الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة.
69. مقالاتي عبد الله: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، د.ط، وزارة الثقافة - الجزائر، 2013.
70. (—): الثورة الجزائرية والمغرب العربي، د.ط، شمس الزيان للنشر والتوزيع - الجزائر، د.ت.
71. (—): العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية ابان الثورة التحريرية الجزائرية، ج2، ط.2، دار السبيل - الجزائر، 2009.
72. (—): المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، دط، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 2014.
73. (—): لميش صالح: تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، د.ط، شمس الزيان للنشر والتوزيع - الجزائر 2013.
74. مورو محمد: بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1492-1992: الجزائر تعود إلى محمد صلى الله عليه وسلم، د.ط، المختار الإسلامي للطبع والنشر والتوزيع-القاهرة، 1992.
75. مياسي إبراهيم: الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1834 - 1837، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر - الجزائر، 2009.
76. الناضوري رشيد، عبد العزيز سالم، جلال يحي: المغرب الكبير " الفترة المعاصرة وحرركات التحرير والإستقلال، ج3، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر - الإسكندرية، 1966، ص، ص 1140، 1141 .
77. نجم زين العابدين شمس الدين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دط، دار ميسرة - عمان، 2011.
78. نور عبد القادر: حوار حول الثورة، إعداد وتقديم: الجنيد خليفة، ج3، د.ط، موفم للنشر والتوزيع - الجزائر، 2008.

79. الوردغي عبد الرحيم: فاس في عهد الإستعمار الفرنسي 1912 - 1956 (أصولها، تغيراتها... حالاتها الاجتماعية والسياسية)، ط1، مطبعة المعارف الجديدة- الرباط، 1992.
80. ياغي إسماعيل احمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان - الرياض، 2000.

الجرائد:

1. جريدة المجاهد:

1. العدد 13، 01 ديسمبر 1957.
2. العدد 16، 15 جانفي 1958.
3. العدد 18، 15 فيفري 1958.
4. العدد 23، 07 ماي 1958.
5. العدد 25، 14 جوان 1958.
6. العدد 26، 02 جويلية 1958.
7. العدد 27، 22 جويلية 1958.
8. العدد 28، 28 أوت 1958.
9. العدد 29، 17 سبتمبر 1958.
10. العدد 30، 10 أكتوبر 1958.
11. العدد 34، 24 ديسمبر 1958.
12. العدد 40، 16 أفريل 1959.
13. العدد 41، 01 ماي 1959.
14. العدد 59، 11 جانفي 1960.
15. العدد 66، 18 أفريل 1960.
16. العدد 93، 10 أفريل 1961.
17. العدد 98، 19 جوان 1961.
18. العدد 100، 17 جويلية 1961.
19. العدد 101، 14 أوت 1961.
20. العدد 113، 22 جانفي 1962.

2. جريدة المنار: العدد2، السنة الأولى، 20 افريل 1951.

3. جريدة الصباح: العدد 1328، 21 مارس 1956

منشورات:

1. منشورات مجلس الأمة: إتفاقيات إيغيان (الإتصالات، المحادثات والمفاوضات الجزائرية - الفرنسية إبان ثورة التحرير الوطني 1954 - 1962)، مجلس الأمة - الجزائر، 2010.
2. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957 - 1958)، طبعة خاصة 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
3. اللجنة الشرقية للدفاع عن المغرب: فرنسا وسياستها البريية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل - مصر، 1993.

الرسائل وأطروحات جامعية:

1. برمكي محمد: الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2009 / 2010.
2. برنو توفيق: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية تخصص تاريخ حديث ومعاصر - جامعة وهران، السنة الجامعية : 2014/2015 .
3. بن فليس أحمد: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية - جامعة الجزائر، سبتمبر 1985.
4. بورقيوة لمياء: العلاقات الجزائرية التونسية 1954 - 1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة وهران، السنة الجامعية: 2005 - 2006.
5. بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 - 1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف - بئر خادم-، السنة الجامعية: 2001 - 2002، الجزائر .

6. جلاوي سعيد: النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956 - 1987، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2015 / 2016.
7. رزوق محمد الطيب: البعد المغاربي للحركة الوطنية التونسية من خلال جريدة الإدارة 1948-1955، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر-2، السنة الجامعية: 2013-2014.
8. شايب قدارة: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934-1954) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية: 2006 - 2007.
9. شلي آمال: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2005 / 2006.
10. عبو نجاة: التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى احمد بن بلة وصالح بن يوسف "دراسة تاريخية مقارنة 1945-1961"، مذكرة لنيل شادة الماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2014.
11. عكروم شهرزاد: مشروع قسنطينة (المضمون والأبعاد) 1959 - 1963، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة - الجزائر، السنة الجامعية: 2008 - 2009.
12. غيلاني السبتي: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2010-2011.
13. ليتيم عيسى: دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأيد الدولي للثورة الجزائرية (1954 - 1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ج2، جامعة باتنة - السنة الجامعية: 2015 / 2016.
14. مالكي محمد: الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، دط، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات دكتوراه(20)، د.س.

15. معزة عز الدين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة (1899 - 2000)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري - قسنطينة، السنة الجامعية: 2009 - 2010.
16. مقنوش كريم: النشاط السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني في تونس 1957- 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية: 2011/2012.
17. مناصرية يوسف: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919-1934)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1985 - 1986.
18. مومن العمري: شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2009 - 2010.
19. ميموني رضا: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة باتنة ، السنة الجامعية : 2011/2012.
20. وزان فاطمة: العلاقات الجزائرية المغربية وإنعكاساتها على الإتحاد المغربي من خلال ملفي: مشكلة الحدود وقضية الصحراء الغربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر -3- ، السنة الجامعية: 2016/2017.

المنتقيات:

1. الدوفالي محمد المعروف: برنامج الكفاح الوطني لحزب الشورى والاستقلال بين سنوات (1947-1951)، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، أعمال الندوة العلمية 13، 14، 15 نوفمبر 1991، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر-أكادير، الجلال العربية للطباعة والنشر - المغرب، 1997.
2. علوي مصطفى: فصل الصحراء الجزائرية في الإستراتيجية الفرنسية 1956، الملتقى الوطني الصحراء الجزائرية مجال لبناء الإنسان والحضارة - تحدي الإستعمار الحديث النموذج - مقارنة تاريخية وإجتماعية، 04 و 05 نوفمبر 2012 - جامعة بشار.

3. كرو أبو القاسم: رحلة محمد الخامس إلى طنجة وصداها في الصحافة التونسية ، الملتقى العلمي الأول لمدينة طنجة تحت عنوان: طنجة في التاريخ المعاصر 1800-1956 ، د.ط، دار النشر العربي الإفريقي - الرباط 1991.
4. المتزكي نوال: الأحزاب الوطنية المغربية ومكتب المغرب بالقاهرة، ، أعمال ملتقى، مؤسسة محمد بوضياف (الجزائر 11-12 ماي 2001)، جيش التحرير المغاربي 1948-1955، تحت إشراف: دحو جربال، مؤسسة محمد بوضياف - الجزائر، 2001.
5. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، 1998.
6. نيت بلقاسم مولود قاسم: "دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالها بل وإفريقيا كلها حريتها"، الملتقى الدولي الجزائري (24 - 28 نوفمبر 1984) بعنوان: الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المركز الوطني لدراسات التاريخية، منشورات ANEP - الجزائر، 1984.
7. واحي العربي: المقاومة السياسية بسلا خلال الثلاثينات، ندوة المقاومة المغربية ضد الإستعمار (1904-1955) الجذور والتجليات، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، أعمال الندوة العلمية 13، 14، 15 نوفمبر 1991، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر-أكادير، الجلال العربية للطباعة والنشر- المغرب، 1997.

المقالات:

1. بلبروات بن عتو: "تداعيات إحتطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية بالخارج (أكتوبر 1956)"، مجلة عصور الجديدة، العدد 11، 12، 2013-2014.
2. (—): "وقائع وكواليس اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956"، مجلة عصور الجديدة، العدد 9، 2013.
3. بلعزوز العربي: "جذور حرب الرمال بين المغرب والجزائر (الفترة الاستعمارية 1955-1956)"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 2، المجلد 9، سبتمبر 2018.
4. بن جلول هزرشي: "مؤتمر طنجة هل كان وحدويا؟" مجلة البحوث التاريخية، العدد 2، المجلد 3، 2019.

5. بوجلة عبد المجيد: "التفتيت السياسي للجزائر في الإستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 7، 2014.
6. بوشنافي محمد: "صدى إختطاف طائفة الزعماء الجزائريين في الصحافة المغربية"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 3/4، المجلد 3، ديسمبر 2019.
7. بوعزيز يحي: "دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني"، مجلة الثقافة، العدد 83 (سبتمبر، أكتوبر 1984).
8. بوقريوة لمياء: "تأثير الثورة الجزائرية على طبيعة العلاقات الفرنسية التونسية (1954 - 1958)"، مجلة كان التاريخية، العدد 37، سبتمبر 2017.
9. بوكميلر روبرت - ج: "حرب الكلمات الجزائرية"، مجلة الذاكرة، العدد 8، 2007، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، المتحف الوطني للمجاهد - الجزائر.
10. بوهند خالد: "أحداث المغرب ومواقف الحركة الوطنية الجزائرية منها (1950- 1954)"، مجلة المرأة للدراسات المغاربية، العدد الأول، جانفي 2014، جامعة وهران-1 الجزائر.
11. جبلي الطاهر: "تسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية"، المصادر، العدد 25، 2012.
12. (—): "تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود الغربية خلال الثورة الجزائرية (1954 - 1962)"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 8، د.س.
13. جلامة عبد الوحيد: "حادثة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958 - قراءة في الأسباب والنتائج"، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 4، المجلد 2، 2016.
14. حموم خالد: "مجازر الإحتلال الفرنسي في الحدود الجزائرية الشرقية خلال حرب التحرير بجزيرة ساقية سيدي يوسف التونسية نموذجا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، العدد 01، المجلد 2، جوان 2018.
15. حيدة فاطمة: "مساهمة المغاربة في الحرب العالمية الثانية: مجندو إيموزار مرموشة انموذجا"، مجلة ليكسوس في التاريخ والعلوم الانسانية، العدد الرابع، 2016.

16. خامس سامية: "أزمة تمرير الأنبوب النفطى إيجلى وتطوراتها خلال الثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 08، 2017.
17. دين قادة: "الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ"، مجلة عصور الجديدة، العدد 27، المجلد 7، أكتوبر 2018.
18. رخيعة عامر: "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، مجلة المصادر، العدد 01، 1999.
19. زكي مبارك: "موقف محمد بن عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي من مباحثات إيكس لبيان"، مجلة وجهة نظر، العدد 40، السنة 11، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، 2009.
20. سبيحي عائشة: "حادثة ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958 بين تضليل الصحافة الكولونيالية وتنوير الصحافة الثورية الجزائرية"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 04، 2016.
21. الشيخ برباح محمد: "التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس امودجا)"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 27، السنة التاسعة، جوان 2017.
22. الصقلي خالد: "التضامن بين المغاربة من خلال وثيقة 11 يناير 1944"، مجلة ليكسوس في التاريخ و العلوم الإنسانية، العدد 7، 2016.
23. طاعة سعد: "أزمة بترت التونسية 1961 من خلال جريدة المجاهد الجزائرية"، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية، العدد 1، المجلد 8، جوان 2017.
24. طحطح خالد فؤاد: "نشأة الحركة الوطنية في المغرب"، دورية كان التاريخية. العدد 4، 2009.
25. عسال نور الدين: "تونس ومسألة الحدود مع الجزائر أثناء الثورة التحريرية 1954 - 1962"، مجلة آفاق فكرية، العدد 9، المجلد 04، أكتوبر 2018.
26. عقيب محمد السعيد: "الثورة الجزائرية وازمة بترت (تونس) جويلية 1961"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 07، جامعة الوادي- الجزائر، 2014.
27. قندل جمال: "العدوان العسكري الفرنسي على ساقية سيدي يوسف من خلال تقريرين عسكريين للجنرال سالان"، مجلة معارف، العدد الأول، المجلد 14، 2019.

28. قنطاري محمد: "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية الجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية إبان الثورة التحريرية"، مجلة الذاكرة، العدد 3، السنة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد - الجزائر، 1995 .
29. الكروي محمود صالح ، آمال حسام حميد: "موقف الأحزاب المغربية من خلع ونفي السلطان محمد الخامس 1953-1956"، مجلة سر من رأى، العدد 54، المجلد 14، أوت 2018.
30. اللولب حبيب حسن: "العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958، التدايمات والنتائج"، العدد 2، مجلة البحوث التاريخية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة محمد بوضياف - المسيلة، جوان 2016.
31. اللولب حبيب حسن: "بتزرت والثورة الجزائرية (1954 - 1962)"، مجلة متون، العدد 2، المجلد العاشر، 1 ديسمبر 2018.
32. المشهداني مؤيد محمود: "تطورات الأزمة السياسية الثانية في المغرب"، مجلة ممر، العدد 25، المجلد 7، السنة السابعة، أبريل 2011.
33. معتوق الأمانة ناظم رشم: "تونس والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات السياسية"، مجلة كان التاريخية، العدد 14، ديسمبر 2011.
34. مقالاتي عبد الله: "استراتيجية الثورة الجزائرية في تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر 1958 - 1960"، مجلة الحوار الفكري، العدد 17، المجلد 14، 2019.
35. (—): "مؤتمر طنجة المغاربي ومسألة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 17، 1 مارس 2019.
36. (—): "مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة 1958"، مجلة التراث، العدد 31، المجلد الأول، أوت 2019.
37. (—): "مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية 23 أكتوبر 1956"، مجلة المصادر، العدد 16، السداسي الثاني، 2007.
38. موسم عبد الحفيظ: "الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية"، مجلة الراصد العلمي، العدد 01، المجلد 06، جانفي 2019، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة.

39. مياسي إبراهيم: "السياسة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 168، المنظمة الوطنية للمجاهدين - الجزائر جويلية 2006.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

أولا - المصادر:

1. Benjamin Stora : Les écrits de Novembre (Réflections sur le livre et la guerre d'Algérie, éditions CHIHAB, Alger, 2005.
2. Bernard Tricot : Les sentiers de la paix (Algérie 1958-1962), éditions Plon, Paris, 1972.
3. Charle Robert Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine 1830- 1976 , 6ème édition presse universitaire de France ,1977 .
4. Charles Debbasch : La République Tunisienne, préface de : Maurice Flory, tome VI, librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1962.
5. Félix Nataf : L'indépendance Du Maroc (Témoignage d'Action 1950-1956), Préface de M. Alexandre Parodi, édition PLON, Paris, 1975.
6. Habib Bourguiba : la Tunisie et la France (vingt cinq ans de lutte pour une coopération libre), Maison Tunisienne édition, Tunis, 1977.
7. Jean Poncet : La Tunisie à la recherche de son avenir (Indépendance ou néocolonialisme ?), éditions sociales, Paris, 1974.
8. M. Teitler et autres : Élités, Pouvoir et Légitimité Au Maghreb, éditions du centre national de la Recherche Scientifique, Paris, 1973.
9. Nicole Grimoud , La politique Extérieure de l'Algérie , éditions Rahma , Alger ,1994
10. Treyer Claude : Sahara 1956- 1962 ,publication de l'université de Dijon , Paris ,1966.

ثانيا - المراجع:

1. Abdelaziz Chenguir : La politique extérieure de la Tunisie 1956-1987, Préface: Robert Frank, L'Harmattan, France, 2004.
2. Abderrahmane Kiouane : Les débuts d'une Diplomatie de guerre (1956-1962) journal d'un Délégué à l'extérieur, édition DAHLAB, Alger, 2009.

3. André Raymond et Jean Poncet: La Tunisie, 2ème édition refondue , presses universitaires de France , Paris , 1971.
4. André Raymond: La Tunisie et la France ,Tribune Socialiste, N=64 , 29 juillet 1961.
5. Benjamin Stora : Algérie 1954, le monde; éditions de l'aube, éditions Barzakh pour l'Algéri, 2004.
6. Benjamin Stora, Zakya Daoud : Ferhat Abbas (une autre Algérie), édition Casbah, Alger, 1995.
7. Boualem Benhamouda : La Révolution Algérienne : du Premier Novembre 1954 (ce qu'il faut savoir), édition Dar- El Noamane, Alger, 2012.
8. Chenntouf Tayeb : Le Maghreb au Présent, Office des Publications universitaires, Alger, 2003.
9. Djillali Sari : Rôle de la guerre de libération du continent africain, le retentissement de la révolution Algérienne , centre nationale d'études historiques ,édition ANEP ,Alger ;2010.
- 10.Hartmut Elsenhans : La guerre d'Algérie 1954-1962, préface de : Gilbert Meynier, éditions EDIF, Alger, 2000.
- 11.Hartmut Elsenhans : L'échec de la colonisation française en Algérie, éditions Casbah, Alger, 2015.
- 12.Histoire du mouvement national tunisien : le Néo-Destour (face a la descieme epreuve 1938-1943) cinq ans de resistance, documents VIII ; centre de documentation nationale, Tunis, 1970.
- 13.Jacques Frémeausc : Le Sahara et la France (en mémoire de Jean Lacombe), éditions SOTECA, 2010.
- 14.Khalfa Memeri: Les Nations Unies face à la" Question Algérienne"(1954-1962), ENAG Editions-Alger 2010.
- 15.Messaoud Maadad : Guerre d'Algérie : chronologie et commentaires, dirigée par : Ali El-kenz ; édition ENAG, Alger, 1992.
- 16.Meynier Gilbert : Histoire Interieure du FLN 1954-1962, Éditions Casbah ,Alger , 2003 .

17. Michèle Cointet : De Gaulle et l'Algérie française 1958-1962, éditions PERIN, Paris, 1995.
18. Mohammed Harbi , Benjamin Stora: La Guerre d'Algérie (1954- 2004) la fin de l'amnésie ,Tom 1, éditions Chihab,Alger ,2004.
19. Rabah Mahiout :, Le pétrol algérien , éditions ENAP , Alger , 1974.
20. Samia el Machat: Les relations franco -tunisiennes (histoire d' une souveraineté arrachée 1955 - 1964) , l' Harmattan , France , 2005.
21. Slimane Chikh: L'Algérie porte de l'Afrique , éditions Casbah, Alger, 1999 .
22. Sous la direction de Charles Robert Ageron : Les chemins de la décolonisation de l'Empire Colonial Française, colloque organisé par l'I.H.T.P les 4 et 5 octobre 1984 ;édition du centre national de la recherche scientifique, paris, 1986.

فهرس الموضوعات

مقدمة أ

الفصل الأول:

العلاقات الفرنسية التونسية والفرنسية المغربية ما بين سنتي 1945-1954

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية التونسية ما بين 1945-1954 2

المطلب الأول: احتلال تونس واندلاع المقاومة المسلحة 3

1. فرض الحماية الفرنسية على تونس 3

2. اندلاع المقاومة المسلحة 3

المطلب الثاني : الحركة الوطنية التونسية والسياسة الفرنسية في تونس 4

1. خلال فترة العشرينات 5

2. خلال فترة الثلاثينات 9

المطلب الثالث : الحركة الوطنية التونسية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية 12

1. مطالب الحركة الوطنية التونسية خلال فترة الحرب 12

2. مؤتمر ليلة القدر ونشاط بورقيبة السياسي 14

المطلب الرابع : تطور القضية التونسية قبل اندلاع الثورة الجزائرية 17

1. الثورة التونسية سنة 1952 ونتائجها 17

2. محاولة تدويل القضية التونسية 19

المبحث الثاني: العلاقات الفرنسية المغربية ما بين 1945 – 1954 22

المطلب الأول : احتلال المغرب الأقصى واندلاع المقاومة المسلحة 22

1. فرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 22

2. اندلاع المقاومة المسلحة 23

- المطلب الثاني: الحركة الوطنية المغربية والسياسة الفرنسية في المغرب.....25
1. خلال فترة العشرينات25
2. خلال فترة الثلاثينات26
- المطلب الثالث: الحركة الوطنية المغربية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.....29
1. المشاركة في الحرب وتقديم وثيقة الاستقلال 11 جانفي 1944.....29
- 1.1. مشاركة المغرب في الحرب العالمية الثانية.....29
- 2.1. تقديم وثيقة الإستقلال 11 جانفي 1944:31
- 3.1. نشاط رابطة الدفاع عن مراكش33
2. تطور الحركة الوطنية المغربية بعد الحرب العالمية الثانية.....34
- المطلب الرابع: تطور القضية المغربية قبل اندلاع الثورة الجزائرية37
1. تمسك الحركة الوطنية المغربية بمطلب الاستقلال.....37
2. خلع ونفي الملك محمد الخامس.....43

الفصل الثاني:

تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية 1954 - 1962

- المبحث الأول: تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية 1954 - 1957.... 50
- المطلب الأول: السياسة الفرنسية اتجاه تونس في الميدان السياسي.....50
1. المفاوضات التونسية الفرنسية.....50
2. تحليل إتفاقيات 3 جوان 1956 والمصادقة عليها.....57
3. مواقف مختلفة بخصوص إتفاقيات الإسقلال الداخلي.....62
- 1.3. موقف صالح بن يوسف.....62
- 2.3. موقف الحزب الدستوري القديم.....65

- 3.3. موقف الزيتونيين.....65
- 4.3. موقف زعماء المقاومة المسلحة.....65
- 5.3. موقف العائلة المالكة.....66
- 6.3. موقف لجنة تحرير المغرب العربي.....66
- 7.3. موقف جبهة التحرير الوطني.....67
- 8.3. موقف بعض الجهات الفرنسية.....68
- 9.3. موقف الولايات المتحدة الأمريكية.....68
- المطلب الثاني: إستقلال تونس التام وإعلان الجمهورية.....69
1. مطالبة تونس بالإستقلال التام.....70
2. الطريق إلى إعلان الجمهورية واستكمال السيادة التونسية.....74
3. القضاء على المعارضة اليوسفية.....77
4. أثر الثورة الجزائرية على إستقلال تونس.....79
- المبحث الثاني: تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية التونسية 1957 - 1962.....86
- المطلب الأول: السياسة الفرنسية اتجاه تونس في الميدان العسكري 1957-1962.....86
1. العمليات العسكرية على الحدود الشرقية الجزائرية وقنبلة ساقية سيدي يوسف.....87
- 2.1. العمليات العسكرية على الحدود الشرقية الجزائرية.....87
- 3.1. أسباب قصف ساقية سيدي يوسف.....90
- 4.1. نتائج قصف ساقية سيدي يوسف.....92
- 4.1. ردود الفعل المحلية والدولية.....94
- أولا- رد فعل تونس.....94
- ثانيا- رد فعل فرنسا.....96

101ثالثا- رد فعل جبهة التحرير الوطني
	رابعاً- موقف الو.م.أ وبريطانيا من الهجوم على ساقية سيدي يوسف وتأزم العلاقات
103الفرنسية التونسية
1072. مشكلة التسليح والمطالبة بالجللاء من تونس
1153.مطالبة تونس بجللاء القوات الفرنسية
1184.أزمة بترت 1961
1181.4.أهمية بترت
1202.4.أسباب أزمة بترت
1243.4.حدوث الأزمة
1264.4.الهجوم على بترت ونتائجه
131المطلب الثاني: السياسة الفرنسية إتحاه تونس في الميدان الإقتصادي
1311. قطع المساعدات الإقتصادية الفرنسية على تونس
1342. الإعانة الإقتصادية الأمريكية لتونس

الفصل الثالث:

تأثير الثورة الجزائرية على العلاقات الفرنسية المغربية 1954 - 1962

141المبحث الأول: العلاقات الفرنسية المغربية في الميدان السياسي 1954 - 1962
141المطلب الأول: المفاوضات الفرنسية المغربية واستقلال المغرب
1471. مشاورات أنتسيراوي ومشكلة العرش
1471.1. مشاورات أنتسيراوي (Antsirabe)
1512.1. مشكلة العرش
1542. مشاورات إكس لبيان وعودة الملك محمد الخامس

154.....	1.2. مشاورات إكس لبيان Aix-Les- Bains
160.....	2.2. عودة الملك محمد الخامس
163.....	3. تصريح لاسيل سان كلو استقلال المغرب
163.....	1.3. تصريح " لاسيل سان كلو
167.....	2.3. استقلال المغرب
172.....	المطلب الثاني: العلاقات الفرنسية المغربية بعد استقلال المغرب
172.....	1. نحو استكمال استقلال المغرب
176.....	2. التطورات السياسية في المغرب بعد الإستقلال
183.....	3. أثر الثورة الجزائرية على استقلال المغرب الأقصى
	المبحث الثاني: العلاقات الفرنسية المغربية في الميدان العسكري والإقتصادي 1956 - 1962
188.....	
188.....	المطلب الأول: العلاقات الفرنسية المغربية في الجانب العسكري 1956 - 1962
188.....	1. مشكلة جيش التحرير المغربي
193.....	2. الإعتداءات العسكرية الفرنسية على الحدود الغربية الجزائرية
196.....	3. المطالبة بجلاء القوات الفرنسية والأمريكية من المغرب
200.....	4. حادثة إختطاف الطائرة وأثرها على العلاقات الفرنسية المغربية
201.....	1.4. ظروف وأحداث مؤامرة إختطاف الطائرة
205.....	2.4. تنفيذ عملية إختطاف الزعماء الجزائريين
207.....	3.4. تنفيذ المؤامرة
211.....	4.4. نتائج عملية القرصنة الجوية
212.....	5.4. مواقف مختلفة من القرصنة الجوية
212.....	أولا - موقف جبهة التحرير الوطني

المطلب الثاني: السياسة الفرنسية اتجاه المغرب الأقصى في الميدان الإقتصادي.....223

1. قطع المساعدات الإقتصادية الفرنسية على المغرب.....224

2. المساعدات المالية الأمريكية للمغرب225

الفصل الرابع:

تطور العلاقات الفرنسية التونسية والفرنسية المغربية بعد طرح مسألة فصل الصحراء الجزائرية

1962-1956

المبحث الأول: كسر الوحدة المغاربية من خلال سياسة فصل الصحراء.....230

المطلب الأول: مؤتمر طنجة أفريل 1958.....230

1. ظروف إنعقاد المؤتمر231

2. الدعوة إلى انعقاد المؤتمر233

3. انعقاد المؤتمر235

4. إعداد جدول أعمال المؤتمر237

5. قرارات المؤتمر240

أولا- قرار حول الثورة التحريرية.....240

ثانيا- قرار حول تصفية بقايا السيطرة الإستعمارية في المغرب العربي241

ثالثا- قرار حول وحدة المغرب العربي242

6 . مواقف بعض الدول من قرارات المؤتمر243

1.6. موقف الجزائر، المغرب، وتونس.....243

2.6. رد فعل فرنسا245

3.6. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مؤتمر طنجة.....247

المطلب الثاني: مؤتمر المهديّة جوان 1958249

249	1. انعقاد المؤتمر و قراراته
253	2. تقييم المؤتمر
256	المطلب الثالث: محاولة فرنسا فصل الصحراء الجزائرية
256	1. أهمية الصحراء الجزائرية
258	2. القوانين الفرنسية الخاصة بتنظيم الصحراء الجزائرية
260	3. إكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية
263	4. محاولة تجسيد مشروع فصل الصحراء
264	1.4. إستمالة الشركات الأجنبية
266	2.4. إنشاء وزارة خاصة بالصحراء وتقسيم الصحراء
267	3.4. فصل الصحراء سنة 1958
267	1.3.4. إعلاميا
268	2.2.4. عسكري
271	5. تطور قضية فصل الصحراء بعد مجيء ديغول
274	1.5. مشاريع ديغول لفصل الصحراء
274	أولا- مشروع قسنطينة
276	ثانيا- إشراك الدول الأوروبية والإفريقية في الصحراء
279	ثالثا- إنشاء جمهورية صحراوية مستقلة
285	المبحث الثاني: الخلاف الحدودي الجزائري مع تونس والمغرب
286	المطلب الأول: الخلاف الحدودي مع تونس وأطماع بورقيبة في الصحراء الجزائرية
286	1. إتفاقية إيجلي
289	2. رد فعل جبهة التحرير

289	1.1. رد فعل جبهة التحرير الوطني دبلوماسيا
292	2.2. رد فعل جبهة التحرير الوطني إعلاميا
294	3. موقف تونس من إعتراض جبهة التحرير الوطني
296	4. حل الأزمة
298	5. مطالب تونس الحدودية
301	6. تجديد تونس لمطالبها الحدودية بعد 1960
303	1.6. لقاء رامبوي فيفري 1961
305	2. 6. أزمة إسقاط الطائرة
305	3.6. مناورات بورقيبة لا تنتهي
310	المطلب الثاني: الخلاف الحدودي مع المغرب وأطماع الملك الحسن الثاني
311	1. بداية الخلاف الحدودي
316	2. المطالب الحدودية سنة 1958
316	1.2. من خلال المشاركة في مؤتمر طنجة
317	3. مجيء ديغول ولجنة رسم الحدود
321	4. المطالب المغربية خلال المفاوضات الفرنسية الجزائرية
336	الخاتمة
342	الملاحق
384	قائمة المصادر والمراجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص:

أثرت الثورة الجزائرية في استقلال العديد من البلدان الإفريقية وتغيير سياسة فرنسا الاستعمارية اتجاه مستعمراتها خاصة اتجاه تونس والمغرب حيث قادت كلا منهما كفاحا سياسيا وعسكريا منذ احتلالهما سنة 1881 و1912 ليتوج هذا الكفاح باندلاع الثورة التونسية والمغربية سنة 1952 والدخول في مفاوضات مع فرنسا بخصوص الاستقلال الداخلي، لكن باندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 تغيرت مجرى العلاقات الفرنسية التونسية، والفرنسية المغربية وغيرت طبيعة الاستقلال الممنوح للبلدين، وتنازلت فرنسا مجبرة عن الاستقلال التام لصالح تونس والمغرب سنة 1956 على حساب الجزائر التي تعتبرها القلب النابض في مستعمراتها خاصة بعد اكتشاف البترول، وبالرغم من ذلك استطاعت الثورة الجزائرية استرجاع السيادة الوطنية والحفاظ على وحدة الشعب الجزائري والتراب الوطني.

Abstract:

The Algerian revolution influenced the independence of many African countries and changed France's colonial policy towards its colonies, particularly Tunisia and Morocco, where they have led a political and military struggle since their occupation in 1881 and 1912, culminating in the outbreak of the Tunisian and Moroccan revolutions in 1881 and 1912. 1952 And enter into negotiations with France on internal independence, but with the outbreak of the liberation revolution in 1954 changed the course of French-Tunisian relations, French-Moroccan changed the nature of independence granted to the two countries, and France ceded complete independence in favor of Tunisia Morocco in 1956 at the expense of Algeria, which it considers the beating heart of its colonies, especially after the discovery of oil, yet the Algerian revolution was able to regain national sovereignty and preserve the unity of the Algerian people and national soil.